أبرياء في الخارج

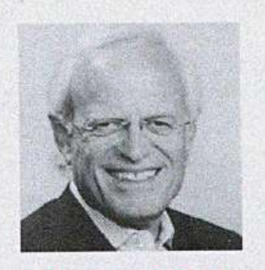
رواية شخصية لدبلوماسية السلام الأميركية في الشرق الأوسط

مارتن إنديك

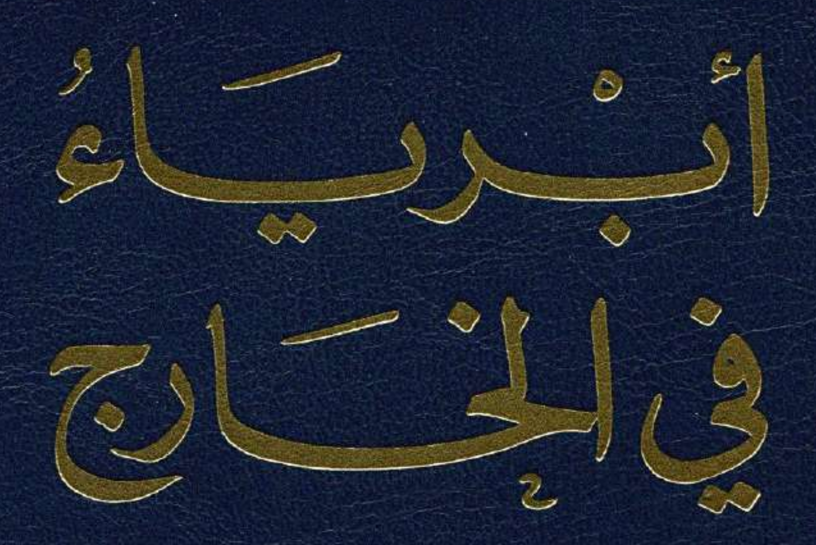
دار الكتاب العربي
بيروت – لبنان

تفاصيل شيّقة عن الاجتماعات العالية المستوى، ويبيّن مقدار الصعوبة التي يواجهها الرؤساء الأميركيون في فهم دوافع قادة الشرق الأوسط ونواياهم، وكيف أنهم يمكن أن يفوّتوا بسهولة تلك اللحظات التي يبدي فيها هؤلاء القادة الاستعداد للعمل بطرق يمكن أن تؤدي إلى إحداث اختراقات نحو السلام.

"**أبرياء في الخارج**" رواية صريحة ومهمة لفهم العقبات التي أربكت العملية السلمية في الفترة الأخيرة. وفيه يقدّم إنديك الدروس المستفادة من الإخفاقات الماضية ويرسم طريقاً جديداً للتقدّم إلى الأمام.



مارتن إنديك مدير مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في معهد بروكنغز. ولد في إنكلترا وتعلّم في أستراليا، وهاجر إلى الولايات المتحدة في سنة 1982. وبوصفه مستشاراً للرئيس كلينتون لشؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، ومساعداً لوزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، وواحداً من الدبلوماسيين الأميركيين البارزين، فقد ساعد في وضع سياسة الشرق الأوسط في المكاتب العليا في واشنطن، بالإضافة إلى تنفيذها في جبهات المنطقة الأمامية. في آذار/مارس 1995, أوفد كلينتون إنديك إلى إسرائيل كسفير للولايات المتحدة للعمل مع رئيس الوزراء إسحاق رابين في عملية السلام. وعاد إلى إسرائيل ثانية كسفير في آذار/مارس 2000 للعمل مع إيهود باراك وياسر عرفات في مسعى متجدّد لتحقيق السلام الشامل. كما عمل هناك في الأشهر الستة الأولى من رئاسة جورج دبليو بوش.



رواية شخصية لدبلوماسية السلام
الأميركية في الشرق الأوسط

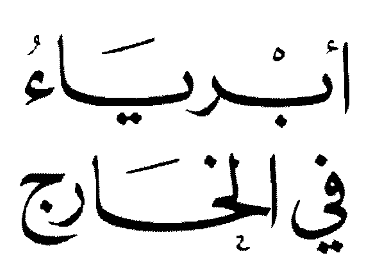
مارتن إنديك

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

١٥- ٩ ٢ ٥






أبرياء
في الخارج





رواية شخصية لدبلوماسية السلام

الأميركية في الشرق الأوسط

مارتن إنديك

ترجمة

عمر سعيد الأيوبي

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

أبرياء في الخارج

ISBN: 978-9953-27-910-7

Authorized Translation from the English Language Edition:

Innocent Abroad

Dar Al Kitab Al Arabi دار الكتاب العربي

P.O.Box 11-5769 ص. ب.
Beirut 1107 2200 Lebanon بيروت، 1107 2200 لبنان
Tel (+961 1) 800811-862905-861178 هاتف
Fax (+961 1) 805478 فاكس
E-mail daralkitab@idm.net.lb بريد إلكتروني

www.dar-alkitab-alarabi.com

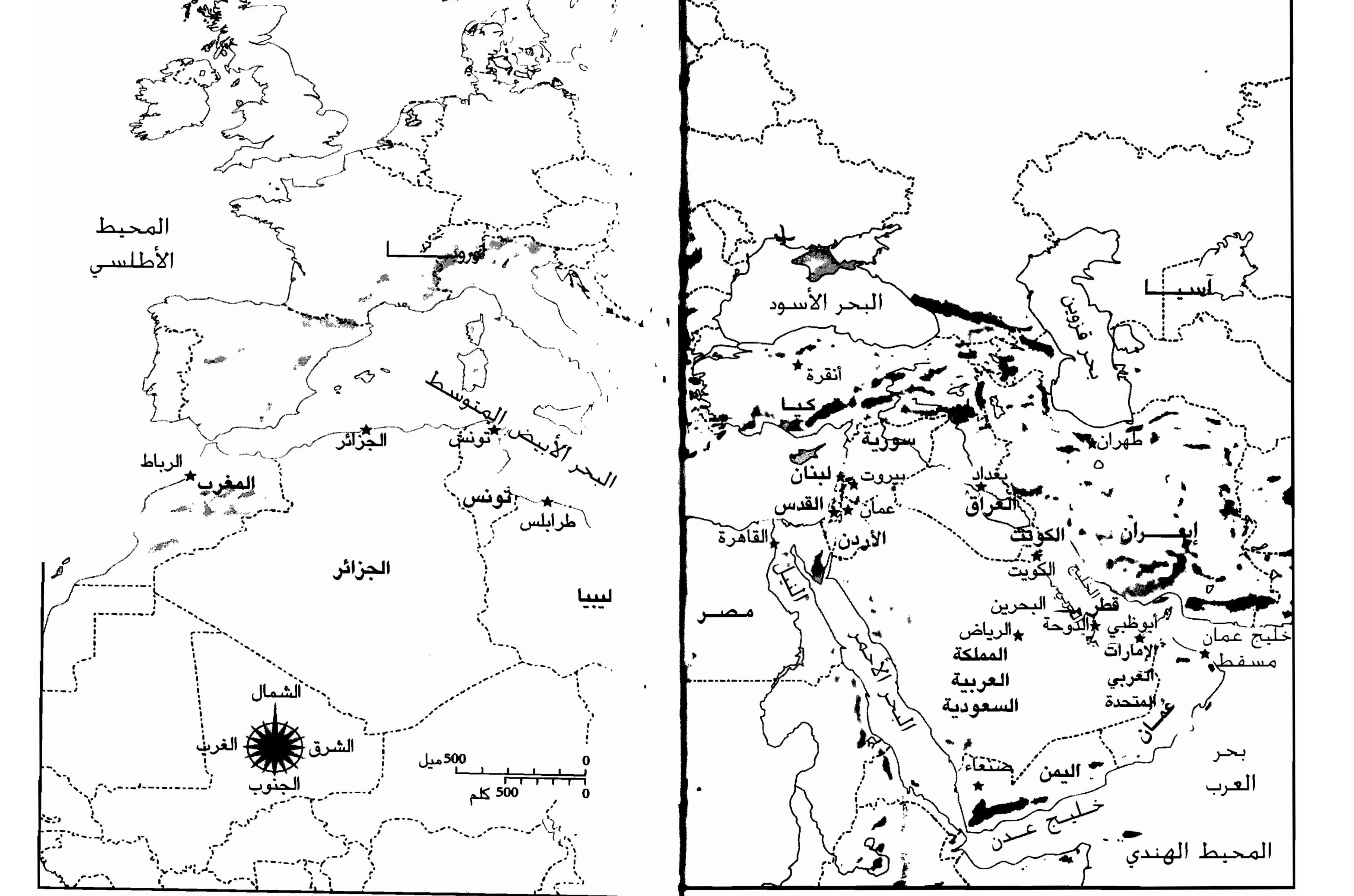
المحتويات

القسم الثالث: الفرصة الثانية 287

الملاحق:

الإهداء

إلى والدي المصلح، جون إنديك، الذي
علّمني قيمة النزاهة والبراءة.



المحيط الأطلسي
أوروبا
البحر الأبيض المتوسط
الرباط
المغرب
الجزائر
تونس
تونس
طرابلس
الجزائر
ليبيا
الشمال
الغرب
الشرق
الجنوب
500 ميل
500 كلم
0
البحر الأسود
آسيا
بحر قزوين
أنقرة
تركيا
سورية
طهران
بيروت
لبنان
بغداد
القدس
عمان
العراق
القاهرة
الأردن
الكويت
إيران
الكويت
مصر
النيل
البحرين
قطر
الرياض
الدوحة
أبوظبي
الإمارات العربي المتحدة
المملكة العربية السعودية
خليج عمان
مسقط
البحر الأحمر
عمان
صنعاء
اليمن
بحر العرب
خليج عدن
المحيط الهندي

المقدمة

لو أن البشر يتعلّمون من التاريخ،
ما الدروس التي يمكن أن يعلّمنا!
لكن الأهواء والجماعة تعمي بصائرنا.
والنور الذي تمنحنا التجربة
مصباح في مؤخّر سفينتنا
لا يضيء إلا للأمواج من خلفنا.

ـ صموئيل تيلَر كولرِدج

يسيطر سفك الدماء والإرهاب والحرب الطائفية والحرب الأهلية والتهديدات بتدمير إسرائيل على العناوين الرئيسية الصادرة من الشرق الأوسط. غير أن السياسة في هذا الشرق تخلّلتها في وقت غير بعيد احتفالات توقيع في البيت الأبيض عبّر فيها الزعماء العرب والإسرائيليون عن التزامهم المشترك بالسلام والمصالحة. وفي وقت لاحق تهكّم المنتقدون والساخرون من هذه المناسبات باعتبارها مجرّد "عمليات فوتوغرافية" كما لو أنها تفتقر إلى أي أهمية كبرى. لكن نظراً لحالة شؤون الشرق الأوسط التي يرثى لها الآن، فإنه يجب تنكّر هذه الاحتفالات كمؤشرات على ما يمكن أن يحدث عندما يُلزم القادة العرب والإسرائيليون، بإشراف رئيس أميركي، أممهم على تسويةِ أحزانهم من خلال صنع السلام.

شاع اعتبار المصافحة بين إسحاق رابين وياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض في 13 أيلول/سبتمبر 1993 لحظة الذروة في تلك الحقبة. لكن لم تكن تلك سوى البداية؛ فقد بدا رابين متردّداً في مصافحة عرفات. جاءت لحظة الذروة بعد سنتين في الواقع، في 28 أيلول/سبتمبر 1995، عندما قدم رابين وعرفات إلى البيت الأبيض ثانية للتوقيع على "اتفاق أوسلو الثاني"، الذي أتاح إحلال الحكم الفلسطيني محل الجيش الإسرائيلي في المدن والبلدات الرئيسية في الضفة الغربية. كان حسني مبارك، الرئيس المصري الحذر دائماً، حاضراً هذه المرّة للشهادة على التوقيع. ووقف الملك الحسين بن طلال بفخر إلى جانب رابين ـ كانا قد وقعا معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية قبل سنة. بل إن وزير خارجية المملكة العربية السعودية كان حاضراً بغترته وعباءته التقليدية على مرأى من العالم كله.

هذه المرة دعي الجمهور لمشاهدة إيماءة عفوية مختلفة تماماً عن جفاء المناسبة الأولى: فقد وضع عرفات ذراعه بمودّة على ظهر رابين، وتركها رابين، وهو رجل خجول وجلف لا وقت لديه عادة للإيماءات التي تظهر المودّة، فيما كانا يغادران القاعة معاً.

في وقت لاحق من ذلك المساء، أقام الرئيس بيل كلينتون حفل استقبال لصنّاع السلام في غاليري كوركوران، في الشارع السابع عشر. وفي القاعة الرئيسية المزخرفة ذات الأعمدة الدُّورية، اختلط السياسيون والدبلوماسيون وأعضاء اللوبيات في واشنطن بممثّلين عن الجاليتين اليهودية والعربية الأميركية. وبعد وقت قليل، ظهر كلينتون ونائب الرئيس آل غور مع الزعماء على المنصّة في الطرف الجنوبي للقاعة لمخاطبة الحشد. لم يكن عرفات ورابين يتوقّعان إلقاء كلمات. وقد انتهز عرفات الفرصة للابتعاد عن المطالب المعتادة بإنصاف الشعب الفلسطيني، وتحدّث بدفء عن أهمية السلام مع أبناء عمومتنا اليهود(*).

(*) قال عرفات: "كنا في الماضي أبناء عمومة فحسب، فكلنا أبناء إبراهيم. واليوم... اقمنا مع جيراننا، مع جيراننا الجدد وشركائنا الجدد، سلاماً جديداً ـ سلام الشجعان. يمكننا الآن القول إننا نصنع شرق أوسط جديداً... سنحمي هذا السلام بأرواحنا واجسادنا... لأن الشعوب بحاجة إلى السلام. واطفالنا بحاجة إلى السلام".

بادله رابين التحية بمثلها. فأشار إلى أن اليهود لم يشتهروا بقدراتهم الرياضية، إلا عندما يتعلّق الأمر بالخطابة، حيث أكّد أنهم أبطال أولمبيون في هذا المجال. والتفت إلى عرفات وقال، "يخيّل إليّ حضرة السيد الرئيس أنك قد تكون يهودياً بعض الشيء"! ضحك الحشد وارتسمت ابتسامة على شفتي عرفات المبرطمتين في العادة وهو يقول: "نعم، نعم، راحيل خالتي"! كيف حسب عرفات بالضبط أنه ذو صلة بالأم التوراتية أمر يكتنفه الغموض، ككثير من الأمور المتعلّقة بهذا الرجل الغريب. لكن قيام شخص يفخر بأنه زعيم عالمي مسلم بالادعاء علناً بنسب يهودي شكّل رمزاً لهذه المناسبة.

تحدّث رابين لأول مرة عن حقّ الفلسطينيين بتقرير المصير. وربما يبدو مستغرباً الآن، بعدما أصبحت الدولة مقبولة عموماً كحقّ للفلسطينيين، أن يعارض رابين الدولة الفلسطينية ويصرّ على أن اتفاقات أوسلو لا تذكر أي شيء عن ذلك. لكن تلك الليلة كانت مختلفة. فبعد أن أحسّ رابين بأن الفلسطينيين التزموا بالعيش بسلام إلى جانب إسرائيل، حدّد رؤيته لسلام يحصل الفلسطينيون بموجبه على دولة مستقلّة خاصة بهم. وأوضح رابين أن هناك حاجة إلى "الفصل، لا بدافع من الكراهية، وإنما بدافع من الاحترام".

في تلك اللحظة، ظنّ كثيرون أن عملية السلام العربية الإسرائيلية بلغت ذروتها. وبدا أن إنشاء الدولة الفلسطينية على معظم الضفة الغربية وكل غزة لم تعد سوى مسألة وقت. وكان العمل جاريا على اتفاق سلام بين إسرائيل وسورية أيضاً، حيث تدور مفاوضات مضنية سراً بين رابين وكلينتون والرئيس السوري حافظ الأسد. وإذا ما وضعت الصيغة النهائية للاتفاق فسينتهي الصراع العربي الإسرائيلي.

بعد خمسة أسابيع، كان إسحاق رابين يرقد ميتاً في غرفة الطوارئ بمستشفى إيشيلوف في تل أبيب، بعدما اغتاله أحد المتديّنين المتطرّفين اليهود. وقد وضع اغتيال المهندس الرئيسي الإسرائيلي لصنع السلام الإسرائيليين والفلسطينيين على مسار الدمار الذي حاصر عملية السلام بأكملها في نهاية المطاف. وبعد رحيل رابين، لم يستطع كلينتون إنقاذ عملية السلام على الرغم من كل المحاولات التي بذلها.

ما مقدار المسافة التي اجتزناها في مثل هذا الوقت القصير. لقد دخل كلينتون وفريقه ـ وكنت في عداد هذا الفريق ـ مفعمين بالتفاؤل. وكدارس للتاريخ، أدرك كلينتون أن الأجواء متاحة لإحداث اختراق يمكن أن ينهي الصراع العربي الإسرائيلي ويوفّر إرثاً دائماً لرئاسته. وفي النهاية تحوّل ذلك المسعى البطولي إلى هوس بإنجاز المهمة التي بدأها مع رفيقه الإسرائيلي القتيل، وتلميع رئاسته التي فقدت بريقها.

حاول بيل كلينتون تحويل الشرق الأوسط بإحلال السلام، وسخّر طاقاته ومكانته لتحقيق هدف يليق بالمثالية والتفاؤل اللذين يعزّزان السياسة الخارجية الأميركية. وقد سعى إلى تحويل أقاليم بعيدة جداً يلفّها الصراع وتسودها القبلية إلى أرض سلام ووئام. وخلافاً لجورج دبليو بوش، اختار كلينتون العمل ضمن الحدود التقليدية لفن الحكم، وفضّل أدوات الدبلوماسية على أسلحة الحرب، فيما كان يحاول أن يعبر بالمنطقة عتبة القرن الحادي والعشرين.

لم يكن كلينتون غافلاً عن الأمراض التي تعتمل في الشرق الأوسط: مستبدّ شرّير يعدّ للانتقام في بغداد؛ ورجال دين ثوريون في طهران يستخدمون العنف لنشر إيديولوجيتهم الإسلامية في بقية الشرق الأوسط؛ وسياسيون إسرائيليون يكافحون للبقاء في عالم سياسة الائتلاف؛ وأنظمة عربية غير تمثيلية لا تلبّي احتياجات شعوبها ولا تتيح لها فضاء سياسياً تعبّر فيه عن استيائها. لكن كلينتون اختار احتواء مفعول هذه المؤثّرات السلبية والحدّ منها بدلاً من مواجهتها، معتقداً أن تحقيق اختراق نحو السلام يفيد في تغييرها أكثر من أي شيء آخر. لم يكن يتجاهل الدافع الأميركي إلى نشر الديمقراطية في الخارج، لكنه اعتقد أن صنع السلام سيكون عاملاً مساعداً في إطلاق إمكانات التحرّر السياسي والاقتصادي في المنطقة.

حقّق كلينتون بعض النجاحات المهمة. فقد تم تحييد التأثيرات السلبية للعراق وإيران، وتعزيز أمن دول الخليج العربية الغنية بالنفط. وساعد في ضمان

الاستقرار عند انتقال السلطة في المغرب والأردن وهزيمة المتطرّفين الإسلاميين في الجزائر في نهاية المطاف. وأقنع القذافي في النأي بنفسه عن الإرهاب، ومهّد الطريق أمام تخلّي ليبيا النهائي عن أسلحة الدمار الشامل. وتوسّط في معاهدة سلام بين الأردن وإسرائيل، مستفيداً من الحنكة السياسية لإسحاق رابين والملك حسين. وأوصل المفاوضات الإسرائيلية السورية إلى نقطة لم يعد يفصل فيها الطرفين عن الاتفاق سوى التفاهم على مسافة مئتي متر على الشاطئ الشمالي لبحيرة طبرية. تمكّن من تحويل اتفاقات أوسلو من اتفاق الإطار الإسرائيلي الفلسطيني الذي جرى التفاوض عليه خلف ظهره إلى سلسلة من الاتفاقات المؤقتة والمعايير للسلام الدائم الذي يمكن أن ينهي عقوداً من الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لقد كان ذلك مسعى دبلوماسياً مخلصاً استثمر فيه الرئيس كلينتون وفريقه للسلام طوال ثماني سنوات من الوقت والطاقة والمكانة ما يفوق ما استثمر في أي مجال من مجالات السياسة الخارجية الأميركية. لكنه فشل في نهاية المطاف.

بدلاً من السلام، علق الإسرائيليون والفلسطينيون في صراع دموي، دمّر في السنوات الخمس التالية إطار المجاملة الذي استغرق بناؤه ثلاثة عقود من الدبلوماسية الأميركية الدؤوبة. وفي نهاية فترة ولاية الرئيس كلينتون الثانية، أخذ الشرق الأوسط بالارتداد نحو ميوله العنيفة والقبلية والأصولية، وهو اتجاه برز في غزة والضفة والغربية لكنه وجد تعبيره الأكثر تفجّراً في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وعندما رحل كلينتون، اختار خليفته التخلّي عن صنع السلام مقابل صنع الحرب اعتقاداً منه أن بوسعه توفير عامل حافز أكثر فعالية من أجل التغيير.

هذه قصة متشابكة مع المفارقة. اعتقد كلينتون وفريقه أنهم منخرطون في مسعى نبيل لإعادة تشكيل الشرق الأوسط على صورة أميركا. غير أن أفضل جهودهم لم تكن كافية للنهوض بأعباء المهمة وجاءت النتائج معاكسة لما كان مرجواً.

رويت هذه المأساة في ثلاثة أقسام. في القسم الأول، استخدم الرئيس كلينتون طاقاته الدبلوماسية للوصول إلى الذروة، تلك اللحظة في أيلول/سبتمبر 1995 عندما بدا أن وادي السلام أخذ يفتح أمامنا. وللوصول إلى تلك النقطة، وضع كلينتون استراتيجية تجمع بين السعي وراء السلام وسياسة "الاحتواء المزدوج" للتعامل مع النظامين الشرق أوسطيين المارقين في العراق وإيران.

يقدّم القسم الثاني تفاصيل عن مصير "الاحتواء المزدوج"، ذلك الفرع الآخر من استراتيجيتنا الذي يبرز العلاقة التعايشية بين التطوّرات في الخليج ومصير استراتيجية كلينتون الرئيسية لصنع السلام على الساحة العربية الإسرائيلية. وتوفّر الطبيعة المترابطة للقوى المحرّكة السياسية في الشرق الأوسط التي تكشف عنها هذه التجربة درساً مهماً لصناع السياسة الأميركية في المستقبل. ومع ابتعاد سياسة تغيير الأنظمة التي انتهجها خليفة كلينتون وإفساح الطريق أمام أفكار جديدة لاحتواء الحرب الأهلية في العراق، والتعامل مع إيران، فإن تجربة كلينتون مع النهجين توفّر دروساً مفيدة.

يؤرّخ القسم الثالث من الكتاب لدوّامة الانحدار التي بدأت باغتيال رابين وبلغت ذروتها عندما رفض عرفات المعايير التي وضعها كلينتون للتسوية الإسرائيلية الفلسطينية النهائية في آخر أيام رئاسته. إن وصولنا إلى هناك، عبر شفردزتاون وجنيف وكمب ديفيد، قصة دراماتيكية بحدّ ذاتها. لكن الأهم من ذلك الدروس المستفادة من المحاولة الجريئة وغير الناجحة في نهاية المطاف للتوصّل إلى هدف الإنهاء الشامل للصراع العربي الإسرائيلي.

كان الفشل النهائي لمساعي كلينتون فشلاً شخصياً لي. لم أكن أتصوّر عندما وصلت مع زوجتي جيل، وطفلتي الصغيرة سارة، إلى أميركا في سنة 1982 ـ كأستاذ زائر من أستراليا في جامعة كولومبيا في إجازة السنة السابعة ـ أنني سأكون بعد عشر سنوات في عداد موظفي البيت الأبيض لرئيس جديد وأصبح مسؤولاً عن المساعدة في صياغة استراتيجية كلينتون الشرق أوسطية كمساعد خاص له في مجلس الأمن القومي.

قبل ذلك بعشرين سنة، عندما كنت طالباً في الجامعة العبرية في القدس، انغمست في حرب يوم الغفران في سنة 1973. فكانت مرحلة حاسمة في حياتي. فيما كنت أستمع إلى إذاعة البي بي سي لمتابعة مساعي هنري كيسنجر للتفاوض على وقف إطلاق النار، أدركت الدور المحوري الذي تؤديه الولايات المتحدة باعتبارها الطرف الذي يستطيع، عبر دبلوماسيته، المساعدة في حل الصراع العربي الإسرائيلي. ومنذ تلك اللحظة أصبحت شديد الاهتمام بدور الولايات المتحدة في الترويج للسلام في الشرق الأوسط ـ كدارس وكاتب ومدرّس. وفجأة وجدت نفسي في مركز ذلك المسعى.

لم أستطع أن أتخيّل حتى في ذلك الوقت أنني سأصبح بعد سنتين أول سفير يهودي للولايات المتحدة إلى إسرائيل، حيث أرسلني كلينتون ووزير الخارجية وارن كريستوفر للعمل مع رابين على إنجاز اتفاق السلام الإسرائيلي السوري. وبعد ذلك بسنتين، عيّنتني مادلين أولبرايت أول مساعد وزير يهودي لشؤون الشرق الأدنى، كمسؤول عن وضع استراتيجية كلينتون تجاه العالم العربي وتنفيذها. وفي تموز/يوليو 1999، طلب إيهود باراك، في أثناء أول زيارة يقوم بها إلى واشنطن كرئيس للوزراء إلى إسرائيل، من كلينتون إيفادي ثانية كسفير للعمل معه سعياً لتحقيق هدفهما المشترك لوضع نهاية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي.

بدا ارتقاء ذلك الجبل طبيعياً جداً ومقدّراً بحيث لم أفكّر قط في النظر إلى أسفل للتأمّل في سهولة السقوط ومداه. وعلى نحو إيكاروس، لم أدرك هشاشة المشروع بأكمله إلا بعد ذوبان الشمع في جناحيّ(*).

كان يجب أن أتعظ بعد خمسة شهور على مجيئي إلى إسرائيل، ليلة اغتيال إسحاق رابين. كنت في جناح الطوارئ في مستشفى إيشيلوف مع ليا

(*) إيكاروس هو ابن ديدانوس العالم المخترع في الخرافات اليونانية. أراد الأب الانتقال وابنه إلى صقلية فصنع جناحين عظيمين من الشمع له ولابنه وطارا في الجو. لكن إيكاروس لم يستمع إلى أوامر أبيه بعدم التحليق عالياً، وعندما ارتفع كثيراً اقترب من الشمس فذاب شمع جناحيه فسقط ولقي مصرعه. (المترجم).

رابين في تلك الليلة المشؤومة، مثلما حظيت بامتياز المشاركة في كل اجتماع عقده الرئيس كلينتون مع الزعيم الإسرائيلي المغدور. لكنّني أقنعت نفسي بأن قرارات رابين جعلت عملية السلام غير عكوسة. بل إن الهزيمة الانتخابية التي مني بها بعد سبعة أشهر شريك رابين في السلام، شمعون بيريز، الذي عملت معه عن قرب، لم تؤثّر على افتراضي حتمية السلام. وأصبحت حقبة نتنياهو التي تلت شتاء استيائنا من عملية السلام، فيما جهدنا في التفاوض على اتفاقي الخليل وواي، وتعزيز قفص احتواء صدام، والسعي وراء وهم التعامل مع إيران.

لكن مثلما يزيل دفء الربيع ذكريات برد الشتاء بسرعة، فإن انتخاب باراك أذكى حرارة إيماني بوضوح القدر عندما عدت إلى إسرائيل لأحظى بفرصة ثانية لإنجاز الاتفاق. ولم أبدأ بإدراك الأثر الحقيقي لاغتيال رابين والتداعيات الشديدة لعجزنا عن إتمام اتفاقات السلام في السنة الأخيرة من عهد كلينتون، إلا كسفير مؤقّت في عهد جورج دبليو بوش، أعمل مع أرييل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب حديثاً.

وبما أنني كنت مشاركاً أساسياً في مساعي كلينتون لصنع السلام وفي استراتيجيته الأوسع للشرق الأوسط، فقد شعرت بمسؤولية خاصة عن فهم مكمن الخطأ وشرحه من منظور المشارك من الداخل. وقد كانت تلك الرحلة صعبة تثير التواضع في النفس. وفي تلك الأثناء صرت أدرك أن النوايا الطيّبة التي يدعمها تأثير أميركا الهائل غير كافية بمفردها لإنجاز مهمة تغيير مسار تاريخ الشرق الأوسط المعقّدة. لا شك أن الأمل والتفاؤل مكوّنان مهمان للبراءة التي تسم الدور الأميركي في الشرق الأوسط. فلمَ نهتمّ بمحاولة تحويل مثل هذه المنطقة المضطربة ما لم نكن نعتقد أن بوسعنا ذلك بطريقة ما ويجب علينا القيام به؟ لكن الجانب المظلم من البراءة هو السذاجة التي يغذّيها الجهل والغرور وتؤدي إلى عدم القدرة على فهم المفارقات المتعدّدة في الشرق الأوسط. لقد حاول بيل كلينتون صنع سلام شامل وانتهى إلى الانتفاضة بدلاً من ذلك. وحاول جورج بوش صنع الديمقراطية في الشرق الأوسط، وانظروا إلى النتيجة.

لم يكن لدى بوش النية في أن يحذو حذو كلينتون بطبيعة الحال. كان مقتنعاً أن بوسعه تحقيق نتائج أفضل بانتهاج طريق معاكس. صنع الشرق الأوسط على صورة الديمقراطية الأميركية. لكنه تخطى حدود فن الحكم التقليدي وتعمّد تجنّب الاهتمامات الأميركية العريقة بالاستقرار في منطقة متقلّبة ذات أهمية حيوية.

على غرار كلينتون، حقّق بوش نجاحات مهمة على الطريق، فأزاح صدام حسين، أحد الممارسين الفعّالين للطرق العنيفة في الشرق الأوسط، وضغط على بشار الأسد لإنهاء ثلاثين سنة من الوجود السوري في لبنان. لكن النتائج غير المقصودة لطموحات بوش واضحة جلية: الفوضى والحرب الطائفية في العراق، الشلل وارتفاع التوتّر في لبنان، ورهان إيراني على الهيمنة على العالم العربي مدعوم بسعيها إلى تخصيب اليورانيوم، وبروز الانقسام السني الشيعي في المنطقة، وملء الفراغ السياسي الذي ساعد جورج بوش في فتحه عن طريق الجماعات المسلّحة الإسلامية، مثل حزب الله في لبنان، وحماس في غزة، وكلاهما يرفض حق إسرائيل في الوجود.

ما الذي يجعل قادة الولايات المتحدة مجبرين على الاندفاع إلى الأمام بمثل هذه العزيمة السامية لتحويل البازارات والأزقة الخلفية في الشرق الأوسط؟ وما الذي يعيقهم في الشرق ويثبطهم ويغرقهم في مستنقعاته؟ إنني أرمي هنا إلى الإجابة عن هذين السؤالين، وتسليط الضوء عليهما من خلال تجربتي في سنوات حكم كلينتون.

بتحليل نجاحات دبلوماسية كلينتون وإخفاقاتها في الشرق الأوسط، وبتفحّص ما حصل عندما التقت الثقافات والقيم والقوى الأميركية والشرق أوسطية في ميدان القتال الدبلوماسي، إنما أرمي إلى إدراك سبب استعصاء هذه المنطقة على التغيير التحوّلي الذي تصرّ أميركا على الترويج له - وهو إدراك ذو تطبيقات عملية على أي مسعى مستقبلي.

لقد كان استخدام كلينتون فن الحكم التقليدي غير كافٍ لإنجاز مهمة

التحوّل لأنه يعني الاضطرار إلى العمل ضمن النظام القائم في الشرق الأوسط. وعندما اختار القادة العرب والإسرائيليون في لحظات نادرة الابتعاد عن ذلك النظام، تمكّنت دبلوماسية كلينتون من تحقيق اختراقات. لكنه كان مضطراً في معظم الأوقات إلى العمل مع قادة عرب يشلّهم الافتقار إلى الشرعية أو تشغلهم المحافظة على البقاء بدلاً من رفاهية شعوبهم، وقادة اسرائيليين منتخبين تقيّدهم إملاءات سياسة الائتلاف المشاكسة ورأي عام مرتاب. ذلك هو لب المشكلة، على الرغم من عثرات كلينتون وفريقه.

من ناحية أخرى، تبيّن الخطأ الجوهري للخلاصة التي توصّل إليها جورج دبليو بوش ـ أن الطريقة الوحيدة لإحداث التغيير تمر عبر تغيير الأنظمة ـ أكثر من أي من أخطاء كلينتون. لا يمكن إنشاء نظام جديد في الشرق الأوسط عبر التأثير الموجي لإزاحة أحد أسوأ قادته. يمكن أن تعيد الحرب صياغة السياق الاستراتيجي وبالتالي تمنح الولايات المتحدة فرصة لمحاولة التحوّل الذي يبدو أنها ملزمة بالسعي إلى تحقيقه. لكن يجب استخدام الدبلوماسية النشيطة والذكية لاستغلاله، كما تعلّم بوش من أخطائه.

في تلك العملية، بدا أن كل الأمل بحل الصراع العربي الإسرائيلي عبر تسوية متفاوض عليها قد تبخّر. وأدت سنوات من المواجهات الدامية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فيما يقدّم بوش المحاضرات كمتفرّج، إلى نقيض عملية السلام التي آزرها رابين وسعى إليها كلينتون دون هوادة. وبدلاً من "الانفصال بسبب الاحترام" الذي تطلّع إليه رابين، فإن الإسرائيليين والفلسطينيين يقدمون على الانفصال بسبب الكراهية التي سعى إلى إزالتها.

على الإدارات الأميركية القادمة أن تخصّص الكثير من طاقاتها للخروج من الهوة التي خلّفتها حرب إدارة بوش الخطيرة والمكلفة. غير أنه يجب أن يمنح صنع السلام أولوية ملحّة لأن سبع سنوات من الإهمال أدّت إلى تدهور كبير بحيث انحسرت فرص السلام بسرعة خطيرة. ويمكن أن تعود متابعة السلام العربي الإسرائيلي، بالطريقة التي أظهرتها إدارة كلينتون، بتأثير كبير وإيجابي

على المنطقة. ويمكن أن يعكس صنع السلام التأثير المضرّ الذي أحدثته أخطاء بوش إذا اضطلع به الرؤساء الأميركيون بفعالية في المستقبل.

يتوقّف نجاح مثل هذه المساعي كثيراً على إحياء الدبلوماسية الأميركية. فقد أهملت في قسم كبير من العقد الماضي، وسيكون هناك حاجة ماسة إليها في السنوات القادمة. أظهرت التجربة العراقية حدود القوة وأجهدت في الوقت نفسه القدرات العسكرية الأميركية. كما أن الركود الذي تشهده الولايات المتحدة والانتقال الكبير للثروة إلى البلدان المنتجة للنفط قلّل من النفوذ الاقتصادي الأميركي وجعل الأميركيين حذرين من الالتزامات الجديدة. وذلك يترك للدبلوماسية مهمة جسر الهوة بين المصالح والطموحات الأميركية والوسائل المتاحة لحمايتها وتعزيزها. وسيحتل العمل مع الحلفاء وبناء الائتلافات وحل الصراعات ـ أدوات فن الحكم ـ الأولوية على الإصرار المتعجرف على الطريقة الأميركية. في ولاية بوش الثانية، أدركت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس هذه الحقيقة، فعملت على إصلاح العلاقات بين جانبي الأطلسي، وإعادة بناء عملية السلام العربية الإسرائيلية، وسعت إلى التفاوض مع كوريا الشمالية وإيران بشأن برنامجيهما النوويين. بل إن بوش، بعد انتقاد جهود كلينتون لصنع السلام، عقد مؤتمراً للسلام العربي الإسرائيلي في أنابوليس، مريلند، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 للتصديق على إعادة إطلاق المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.

لذا نظراً لأن المساعي الدبلوماسية الجدية تنتظرنا في الشرق الأوسط، فإن تجربة إدارة كلينتون ستكون مفيدة في إنارة الطريق أمامنا. والدروس المفصّلة هنا تشير إلى استراتيجية لا تعتمد على استخدام القوة بقدر ما تعتمد على دعم الدبلوماسية بالتهديد باستخدام القوة. وهي تشير إلى المسار الذي يلطّف من الغريزة الأميركية التي تميل إلى نشر الديمقراطية بمصلحتها في المحافظة على الاستقرار. ويجب أن يكون مساراً أقل سذاجة في افتراضاته، وأكثر تواضعاً في طموحاته، وأكثر بساطة في نهجه، وأكثر خيالاً في توقّع الأخطاء التي يمكن أن تحدث؛ مسار يأخذ في الحسبان إيقاع المنطقة البطيء، غير المتلائم مع روزنامة الولاية الرئاسية الأميركية؛ ومسار يدرك التيارات الرجعية تحت السطح؛ ومسار

أكثر حساسية للتيارات المتداخلة للعداوات المدمّرة والطائفية التي تمتد في طول المنطقة وعرضها.

تظهر تجربة كلينتون أيضاً أن الرؤساء القادمين لن يتمكّنوا من تحقيق رؤية أميركا لشرق أوسط يسوده السلام بغياب قادة يمتلكون الشجاعة والرؤية والحنكة السياسية لأنور السادات أو مناحيم بيغن، أو الحسين بن طلال، أو إسحاق رابين. لا تستطيع الولايات المتحدة خلق مثل هؤلاء الرجال، لكنها تستطيع استخدام قوتها الهائلة لتغيير الإطار الاستراتيجي الذي تبرز فيه وظيفة الزعماء الشرق أوسطيين وبالتالي تؤثّر في دوافعهم. وإذا ما برز مثل هؤلاء القادة للاستفادة من اللحظة، فإن على الرؤساء القادمين أن يكونوا مستعدين للإمساك بأيديهم الممدودة وتوجيههم إلى شاطئ الأمان بقوة وثبات. تلك هي اللحظة التي يكونون فيها بأمس الحاجة إلى المساعدة الأميركية، لكنها أيضاً اللحظة التي تكون فيها الولايات المتحدة في أفضل موقع لتحقيق السلام الذي تسعى إليه في هذه الأراضي المضطربة.

في استخلاص الدروس من محاولة كلينتون استخدام الدبلوماسية لتحويل الشرق الأوسط إلى مكان سلمي، تأثّرت كثيراً بتحليل باربرا تتشمان الأساسي، "المسيرة الطائشة" *The March of Folly*. في ذلك الكتاب استفادت باربرا من مفهوم "المصباح في مؤخّرة السفينة" لتسليط الضوء على أسباب كوارث السياسة الخارجية الكبرى في التاريخ. وقد حاولت هنا من خلال التجربة التي عايشتها لما حصل، استخدام ذلك المصباح في مؤخّرة إدارة كلينتون كدليل للذين سيتعاملون مع الأثر المقلق الذي خلّفته أخطاء إدارة بوش.

القسم الأول

الصعود



1

سـورية أولاً

في 23 كانون الثاني/يناير 2001، كان بيل كلينتون يقضي ساعاته الأخيرة في الرئاسة. وكان أمامه عملٌ واحد غير منجز وقد عقد العزم على الاهتمام به: الانتقام من ياسر عرفات.

قبل ثلاثة أشهر، اجتمع الرجلان في قمة عاجلة استضافها الرئيس المصري حسني مبارك في شرم الشيخ في منتجعه الفندقي المفضّل، ماريوت غولف. وقد حضر أيضاً رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، وعاهل الأردن الملك عبد الله، والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، ورئيس الدبلوماسية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا.

كان كلينتون يحاول إقناع عرفات وباراك بإنهاء الانتفاضة التي اندلعت قبل أسبوعين. فالعنف المتصاعد يهدّد فرصة كلينتون في تحقيق اتفاق سلام متفاوض عليه قبل انتهاء ولايته. كان يعدّ للاجتماع مع عرفات، وألحّ عليه مستشاروه اتخاذ موقف متشدّد، لكنه تردّد. وعندما انفرد كلينتون بعرفات، وحدّق في الملاعب الخضراء والممرات التي يحيط بها البحر الأحمر وصحراء سيناء، لانت عزيمته. كان عرفات يعرف أن اتفاق السلام أولى أولويات كلينتون، فقدّم إليه وعداً جازماً بإبرام اتفاق على الوضع النهائي مع إسرائيل قبل أن يغادر منصبه. بدا كلينتون مستبشراً بعد ذلك وقال لي، "إنه يريد الاتفاق بالتأكيد".

في الأيام الأخيرة من الرئاسة، كان كلينتون لا يزال ينتظر أن يفي عرفات بوعده. وفي كانون الأول/ديسمبر وضع الرئيس مجموعة معاييره بشأن قضايا الوضع النهائي لتكون بمثابة أساس لأي اتفاق. بل إنه كان مستعداً لقضاء أيامه الأربعة الأخيرة في المنصب في التفاوض على اتفاق. وكان باراك اليائس ينتظر الدعوة إلى آخر اجتماع قمة. كما كان وزير خارجية باراك، شلومو بن عامي حريصاً جداً على التوصّل إلى اتفاق بحيث إنه تجاوز التعليمات وأبلغ عرفات أن بوسعه الحصول على السيادة على قدس الأقداس اليهودية، جبل الهيكل في القدس. لكن عرفات نكث وعده في اللحظة الأخيرة.

الآن يريد كلينتون أن يوضح للإدارة الجديدة من هو الذي تتعامل معه. وكان قد توقّف مطوّلاً عند غدر عرفات في جلسة الإطلاع الصباحية مع جورج دبليو بوش وديك تشيني. وها هو الآن يتصل بكولن باول، وزير الخارجية المسمّى، الذي عمل في السابق رئيساً لهيئة الأركان المشتركة لدى كلينتون. عندما رنّ الهاتف، كان باول يرتدي ثيابه لحضور حفل موسيقي قبيل التنصيب. فوجئ عندما سمع صوت كلينتون. قال الرئيس، "أريد أن أتمنى لك النجاح في منصبك الجديد". ثم شنّ هجوماً مليئاً بالشتم والسباب على عرفات. أدرك باول الدافع الحقيقي وراء المكالمة. وقد حذّره الرئيس، كما روى لي، "لا تثق البتة بعرفات، لقد كذب علي وسيكذب عليك". وأكّد كلينتون أن عرفات خذل شعبه ودمّر فرص السلام. "لا تدع عرفات يخدعك كما خدعني".

كانت المرة الأولى التي سمعت فيها كلينتون يتحدّث عن الخداع في 11 آب/أغسطس 1992. فقد كان كمرشّح للرئاسة عن الحزب الديمقراطي على وشك عقد أول اجتماع مع إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب حديثاً. لم يكن كلينتون يعرف الكثير عن رابين، لكن ما عرفه جعله متوتّراً. فقد عمل بطل حرب الأيام الستة الإسرائيلية سفيراً لبلاده في واشنطن في أثناء رئاسة ريتشارد نيكسون. وأقام علاقة وثيقة مع هنري كيسنجر، مستشار نيكسون للأمن القومي في ذلك الوقت، وصاغا معاً علاقة استراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة.

وعشية الانتخابات الرئاسية الأميركية سنة 1972، تجاهل السفير رابين البروتوكول الدبلوماسي بتأييد نيكسون باعتباره أفضل صديق لإسرائيل(*). وكان كلينتون يخشى أن يفعل رابين شيئاً من هذا النوع هذه المرة أيضاً.

كان رابين قادماً من كنبنُكورت، بولاية ماين، حيث أعلن الرئيس جورج إتش دبليو بوش عن الإفراج عن ضمانات القروض بقيمة 10 مليارات دولار إلى إسرائيل لتمويل استيعاب المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي السابق، وصاحب هذا الإعلان ضجة إعلامية كبيرة. وكان ذلك مسعى واضحاً من قبل بوش لإصلاح الضرر الذي ألحقه بعلاقته مع اليهود الأميركيين بمحاولة وضع حد للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي عن طريق الامتناع عن المساعدة. فإذا أيّد رابين الآن بوش، مثلما فعل مع نيكسون، فربما يساعد ذلك في تغيير المواقف في الجالية اليهودية، وهي قاعدة أساسية للدعم السياسي والمالي لكلينتون.

لتحضير كلينتون لهذا الاجتماع مع رابين، اجتمع به مستشاروه للسياسة الخارجية في دورال بيتش كلوب في ميامي. وكان أنطوني (طوني) ليك وصامويل (ساندي) بيرغر قد أشركاني في الحملة للعمل على قضايا الشرق الأوسط. وكنت في ذلك الوقت مدير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وهو مؤسسة استشارية أنشأتها بدعم من الجالية المؤيّدة لإسرائيل قبل ثماني سنوات.

تأخّر كلينتون على عادته، إذ كان قد ألقى للتوّ كلمة أمام المؤتمر التشريعي الجنوبي ـ مجموعة من نواب الولايات الديمقراطيين. اندفع المرشّح الديمقراطي إلى الغرفة حيث كنا بانتظاره، متورّد الوجه بادي التأثّر. وبدأ على الفور يروي كيف أقنع جمهوراً كبيراً وحذّرهم من ألا ينخدعوا بتأكيد جورج إتش دبليو بوش بأنه "ليبرالي يتوق إلى مفاجأة جمهور غير متوقّع بأفكار راديكالية".

(*) في مقابلة بثتها إذاعة إسرائيلة وأوردتها صحيفة "واشنطن بوست" في صفحتها الأولى، نقل عن رابين قوله، "إننا نقدّر الدعم الكلامي الذي نحصل عليه من أحد المعسكرين، لكننا نؤيّد الدعم الفعلي الذي نحصل عليه من المعسكر الآخر".

كان كلينتون متحمّساً لما حدث في ذلك اللقاء. فطلب من أحد مساعديه أن يتصل بهيلاري بالهاتف ليروي لها ما حدث. وعند فراغه من ذلك، كان يريد تناول الطعام ولعب الغولف. كان شقيقا زوجته هيو وطوني رودهام بانتظاره في الخارج. لكن ساندي بيرغر، الذي أصبح مستشار كلينتون للأمن القومي في ولايته الثانية، كان مصراً على إعداده لما قد يكون مقابلة حاسمة مع رابين. وضع ساندي يده على كتف كلينتون وضغط عليه لكي يجلس ويستمع.

فيما التهم كلينتون طبقاً كاملاً من الأطعمة من المقصف، سارعت إلى تقديم صورة مصغّرة عن رئيس الوزراء، وأوضحت أن رابين كسب تفويض الشعب الإسرائيلي بالسعي وراء السلام وأنه كجنرال شهد العديد من الحروب ويريد وضع حد لها الآن. كان رابين مفكّراً استراتيجياً، يدرك تماماً التغيّرات العميقة في توازن القوى في الشرق الأوسط. فانهيار الاتحاد السوفياتي حرم الدول العربية التي لا تزال تؤمن بالحرب مع إسرائيل من راعيها الجبّار. كما أن هزيمة صدام حسين في حرب الخليج قد أضعفت "الخيار العسكري" العربي بتدمير إمكانية قيام ائتلاف على الجبهة الشرقية لإسرائيل بين سورية والعراق. كما أن جيران إسرائيل العرب كانوا يجرون لأول مرة مفاوضات مباشرة مع الدولة اليهودية.

أبلغت كلينتون أننا نشهد لحظة نادرة في تاريخ الشرق الأوسط تنفتح فيها نافذة الفرص على مصراعيها. ولاستغلال تلك اللحظة، إذا انتُخب رئيساً، فإن عليه أن يرمي بثقله كقائد للقوة المسيطرة في الشرق الأوسط خلف رابين وهو يتقدّم إلى الأمام. وتوقّعت بجرأة أن يتمكّن كلينتون من إنجاز أربعة اتفاقات سلام عربية إسرائيلية في ولايته الأولى كرئيس إذا ما عزم على ذلك. كان كلينتون يصغي باهتمام، فتوقّف عن التهام الطعام، ونظر في عيني وقال، "إنني أريد أن أفعل ذلك".

هذا ما فكّرنا به ببساطة في ذلك الوقت على الأقل. وبعد خمسة أسابيع على دخول كلينتون البيت الأبيض، في 3 آذار/مارس 1993، عقد كلينتون أول اجتماع

لمجلس الأمن القومي. وكان صنع السلام في الشرق الأوسط البند الوحيد في جدول الأعمال.

كان الرئيس مشغولاً في القضايا المحلية وتستحوذ عليه الخلافات ـ عندما عقد هذا الاجتماع، كان يتعامل مع العاصفة السياسية بشأن قضية المثليين في الجيش ـ لذا اعتاد طوني ليك، مستشار الرئيس للأمن القومي، ترؤّس اجتماعات المجلس التي تعقد في غرفة الأوضاع تحت الأرض. لكن في ذلك اليوم أراد الرئيس الإشارة إلى التزامه بصنع السلام بترؤس الاجتماع في غرفة الحكومة.

جلس وارن كريستوفر، وزير الخارجية المهذّب، بكامل أناقته مرتدياً بدلة سافيل رو، وربطة عنق تيرنبول أند آسر، بجوار وزير الدفاع لس أسبن، المفكّر الغريب الأطوار الذي كان يرتدي ملابس متغضّنة على غرار المفتّش كولومبو. جلس طوني ليك في الجانب المقابل للرئيس. وهو أكاديمي مولع بالقراءة منضبط الانفعالات، جعلته تجربته في إدارتي نيكسون وكارتر مصمماً على تجنّب المواجهات مع الوزراء. وظهر كولن باول، رئيس هيئة الأركان المشتركة في ذلك الوقت بلباسه الرسمي الأخضر. كان الوحيد بمرتبة وزير المتبقّي من الإدارة السابقة ويستخدم سحره لتثبيت نفسه كجزء من الفريق الجديد. وجلس مدير وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) جيمس وولسي عند نهاية الطاولة. وهو من المحافظين الجدد الذين استمالهم كلينتون إلى الحزب الديمقراطي، وقد قيّده ليك بإصراره على أن يلتزم بتقديم التقييمات الاستخبارية بدلاً من إبداء رأيه في السياسة، وسرعان ما دفعه هذا القيد إلى الاستقالة. كان نائب الرئيس آل غور آخر من دخل الغرفة، وكان الرئيس يعتمد على رأيه عند اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الصعبة، لا سيما تلك التي تنطوي على استخدام القوة.

بدوا طاقماً متنوّعاً لا يمكن أن يعمل معاً بسهولة كفريق مع أنهم لم يكونوا منقسمين وفقاً للخلافات الإيديولوجية التي سيطرت على النقاش في إدارة بوش التالية. كانوا عازمين في الاجتماع الأول على إظهار المرح. ناقش ليك البيس بول مع أسبن، وتبادل نائب الرئيس النكات مع ليون فورث، مستشاره للأمن القومي، وتحادث وارن كريستوفر مع كولن باول.

جلست هناك أيضاً، فاسمي موضوع على الطاولة، في مقابل وزير الخارجية ورئيس هيئة الأركان المشتركة ـ كنت المساعد الخاص للرئيس لشؤون الشرق الأوسط. جلسنا جميعاً على مقاعد جلدية كبيرة حول طاولة بيضوية ضخمة من خشب الماهوغني. وفيما كنت أجول بعيني في الغرفة، لاحظت وجود لوحة من النحاس الأصفر على ظهر كل كرسي وقد حفر عليها اسم كل وزير حالي في الحكومة. كان كرسي الرئيس عند وسط الطاولة، أعلى من كل الكراسي الأخرى ببضعة إنشات، وخلف ظهره الجدار الطويل من الأبواب الفرنسية التي تنفتح على حديقة الورود، فيما يقابل صورتي أبراهام لنكولن وأندرو جاكسون.

وصل الرئيس متأخّراً ولم يضع أي وقت مفتتحاً الاجتماع بالتعبير عن ارتياحه للأسابيع الخمسة الأولى في المنصب. في جبهة السياسة الخارجية، كانت البوسنة والصومال وهايتي تثير المشاكل. لكن بدت التوقّعات في الشرق الأوسط مواتية لاستئناف المفاوضات بسرعة. التفت إلى كريستوفر لتقديم تقرير عن جولته التي أنهاها للتوّ في المنطقة.

في هذه الرحلة ـ الأولى من تسع عشرة زيارة مكوكية قام بها كريستوفر في الشرق الأوسط ـ نجح وزير الخارجية في التوسّط لاتفاق يعيد كل العرب إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل(*). قدّم كريستوفر تقريراً عن مباحثاته مع الرئيس السوري حافظ الأسد، الذي أوضح أن على إسرائيل الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان. فإذا فعلت ذلك، فسيوافق الأسد على سلام "تام" والترتيبات الأمنية الضرورية. وقد نقل كريستوفر ذلك إلى رابين الذين تشجّع للأمر. كان رابين يتعامل مع المشاكل بطريقة تحليلية باردة، تميّزها الواقعية. في هذه الحالة، استخلص رابين أن على إسرائيل التركيز على المسار السوري. فأوضح لكريستوفر أن الأسد زعيم يستطيع اتخاذ القرارات وأن السلام مع سورية سيكون إنجازاً استراتيجياً لإسرائيل، يخفّض مخاطر الحرب إلى حد كبير.

(*) كان العائق المباشر لاستئناف المفاوضات قيام إسرائيل بإبعاد أربعمئة من أعضاء حماس عن الضفة الغربية وغزة. وقد نجح كريستوفر في إقناع رابين بالسماح لبعض المبعدين بالعودة على الفور والآخرين لاحقاً.

غير أن رابين لم يحدّد مدى الانسحاب الإسرائيلي إلى أن يحدّد السوريون طبيعة السلام ويوافقوا على أن الاتفاق "سيقف على قدميه" (أي لن يرتبط بإحراز تقدّم على المسار الإسرائيلي الفلسطيني). ثم أضاف رابين خاتمة، يمكن رؤيتها عند النظر إلى الماضي، بمثابة إشارة إلى حساباته الخاصة: "إذا وجد الفلسطينيون أن السوريين يتقدّمون فربما يتشجّعون".

دعا كريستوفر رابين للقيام بزيارة رسمية إلى واشنطن. فقبلها رابين وقال إنه سيسأل الرئيس عندما يجتمع به، هل سيتعيّن على إسرائيل الانسحاب الكامل من الجولان؟ إذا كان كذلك، ما الذي ستكون الولايات المتحدة مستعدة لعمله، وبخاصة في حال وفاة الأسد؟ هل سيكون الرئيس مستعداً لوضع جنود أميركيين في الجولان يحلّون محل الجيش الإسرائيلي الموجود هناك؟ إنه بحاجة إلى إجابات من كلينتون قبل التحادث مع السوريين.

وختم كريستوفر تقريره بقوّة غير معهودة. هناك، كما قال لكلينتون، فرصة هائلة لإحراز تقدّم، لحظة غير مألوفة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وأوصى بذلك كمكان جيد يستثمر فيه الرئيس مكانته ونفوذه.

سأل كلينتون باول عن رأيه المهني عما يلزم لضمان أمن إسرائيل إذا انسحبت من الجولان. فأجاب، "ما من قائد عسكري سيكون راغباً في التخلّي عنه". ثم فاجأ الجميع بأن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تقنع إسرائيل بالانسحاب من مرتفعات الجولان استعداد الولايات المتحدة لإقحام لواء من الجنود الأميركيين - نحو أربعة آلاف جندي أميركي - في الجولان. فخلافاً لقوة المراقبين المنتشرة في سيناء بموجب معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية، التي تضم كتيبة من الجنود الأميركيين، ينبغي أن يكون الانتشار في الجولان كاملاً للإشارة إلى سورية والعالم العربي بأنهم إذا خرقوا اتفاق السلام فسيكون عليهم قتال الجيش الأميركي.

أجاب الرئيس، "الأمر يستحقّ ذلك". وعبّر عن ثقته بأن الكونغرس المؤيّد لإسرائيل تقليدياً سيوافق على ذلك لأنه يعني تأمين اتفاق سلام إسرائيلي

سوري. وقال إنه إذا دخلت سورية معسكر السلام، فسينخفض خطر وقوع صراع إقليمي انخفاضاً كبيراً، وسيثبت استقرار حدود إسرائيل الشمالية مع لبنان، وسيصبح من الأسهل إدارة الصراع الفلسطيني، وسيسهل السلام مع الأردن. كان كلينتون يعرف أن مطالبة إسرائيل بالتخلّي عن الموقع المتفوّق في مرتفعات الجولان إلى خصم لا يلين ينطوي على مخاطر جسيمة. لكن الرئيس أوضح رأيه. "علينا ألا نقلّل من فائدة التركيز على سورية أولاً. وإذا أتيحت لنا فرصة القيام بذلك، فعلينا اغتنامها ومواصلة الضغط في المسارات الأخرى أيضاً".

بنى الرئيس رأيه على تقييم للوضع الذي ورثه في الشرق الأوسط. فقد أدت التأثيرات المجتمعة لانهيار الاتحاد السوفياتي، والقضاء على قوات صدام حسين في الكويت، وتدمير ما يمكن أن يجده مفتشو الأمم المتحدة من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها إلى جعل الولايات المتحدة القوة المسيطرة في الشرق الأوسط. ومع أن حرب الخليج أبقت على صدام في العراق، ومع أن رجال الدين في إيران لا يزالون يصوّروننا بأننا "الشيطان الأكبر"، فقد ضعفت قدرتهم على تحدي الولايات المتحدة أو مواجهة النفوذ الأميركي. لم يترك تدمير الجيش العراقي واختفاء الراعي السوفياتي للعرب سوى خيار واحد: اتباع مثال مصر أنور السادات والتفاوض مع إسرائيل بإشراف الولايات المتحدة لكي يحاولوا على الجبهة الدبلوماسية استرجاع ما فشلوا في كسبه عن طريق الصراع. وورث كلينتون عن إدارة بوش مفاوضات مستمرة على كل المسارات وحكومة إسرائيلية جديدة لديها تفويض بالسعي للتوصّل إلى اتفاقات.

عند الرجوع إلى هذه النقاشات الأولى التي أجريت في غرفة اجتماعات الحكومة، يبرز بوضوح أن البعد الفلسطيني في المفاوضات العربية الإسرائيلية لم يذكر إلا لماماً. ففي بداية الفترة الرئاسية، لم يكن الرجل الذي استضاف ياسر عرفات في البيت الأبيض أكثر من استضافته أياً من القادة الأجانب مهتماً كثيراً بالقضية الفلسطينية. وذلك في جزء منه انعكاس لانخفاض مكانة الفلسطينيين في واشنطن في ذلك الوقت. فقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية،

التي يقودها عرفات، على لائحة الإرهاب الخاصة بوزارة الخارجية. وكان القانون الأميركي يمنع المسؤولين الأميركيين من مصافحة أي عضو في منظمة التحرير، فما بالك بالتفاوض معه.

دفعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي استعرت في الأراضي بين 1987 و1991، القضية الفلسطينية إلى الواجهة، لكن قرار ياسر عرفات الوقوف إلى جانب صدام حسين بعد غزوه الكويت ألحق ضرراً هائلاً بالفلسطينيين.

كان موقف الفلسطينيين متدنياً جداً بحيث لم يسمح لممثّليهم الذين وافقت عليهم إسرائيل بحضور مؤتمر السلام في مدريد في سنة 1991 إلا كجزء من الوفد الأردني. وفي المفاوضات التالية التي أجريت في وزارة الخارجية، أمضى مفاوضوهم الأشهر الستة الأولى يناقشون ما إذا كان يمكن إجراء مفاوضات فلسطينية منفصلة(*).

عندما دخل الوفد الفلسطيني القاعة، رفض في البدء المفاوضات إلى أن يلتزم الإسرائيليون مسبقاً بتجميد النشاط الاستيطاني وإدراج القدس في برنامج الأعمال. كان من الواضح أن المفاوضين الفلسطينيين يتلقّون التعليمات من عرفات، وأنه سيعيق أي تقدّم ما دامت الولايات المتحدة وإسرائيل تتجاهلانه. مع ذلك لم تكن الولايات المتحدة مهتمة بالتعامل معه أو قادرة على ذلك، بالنظر إلى سلوكه الأخير والقانون القائم.

أثّر ذلك على وجهة نظر كلينتون. كان يعتقد بأن للولايات المتحدة مصلحة قوية في حل الصراع العربي الإسرائيلي لتثبيت الاستقرار في منطقة حيوية، وتقوية علاقاتنا مع العالم العربي، والوفاء بالالتزام القديم بأمن إسرائيل. لكن على المستوى الاستراتيجي، فإن من يتحكّم بهذه البئر أو تلك في نابلس قضية محلية لا تتمتّع بأهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة، لا سيما مقارنة بالأهمية

(*) التوقّعات الكئيبة عبّرت عنها صورة رؤساء الوفود الإسرائيلية والفلسطينية والأردنية وهم يعقدون جلساتهم التفاوضية على أريكة في بهو وزارة الخارجية لأن الفلسطينيين رفضوا دخول قاعة المفاوضات.

الاستراتيجية لمن يتحكّم بآبار النفط في الخليج العربي. لم يكن يوجد نية لدى كلينتون بتجاهل الفلسطينيين، وإنما شعر بأنه سيكون من الأسهل إحراز تقدّم في قضاياهم إذا تمكّن من تحقيق التقدّم مع السوريين.

لم يكن أحد يتوقّع أن يكون الرئيس الأسد رجلاً سهلاً. لكن كما رأى هنري كيسنجر في أعقاب إحدى زياراته المكوكية الكثيرة إلى دمشق، "لا يمكنك أن تشنّ حرباً في الشرق الأوسط من دون مصر ولا يمكنك أن تحقّق السلام من دون سورية". وكان الأسد يحبّ أن يذكّر ضيوفه بأن سورية هي "القلب النابض للعروبة". فقد قادت رفض العالم العربي لسلام السادات مع إسرائيل، ما عزل مصر أكثر من عقد من الزمن. وإذا ما جلس "أسد دمشق"، كما كان الأسد يعرف في العالم العربي، مع "الحمل" الإسرائيلي، لن يتمكّن عندئذ أي قومي عربي من التشكيك في شرعية إقامة سلام مع إسرائيل.

نظراً لنفوذ سورية في لبنان، كان يتوقّع أن يلي ذلك سلام مع جار إسرائيل الشمالي على الفور، وتهدئة الحدود الشمالية وإزالة ذلك المصدر لانعدام الاستقرار المزمن. ويستطيع الأردن بعد ذلك التقدّم لإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل. وعندئذ تصبح الدول العربية الأكثر بعداً في شمال أفريقيا والخليج حرة في تطبيع العلاقات مع إسرائيل. ويمكن أن يساعد كل ذلك الزخم رابين في تسويق التسويات الصعبة سياسياً مع الفلسطينيين لدى الجمهور الإسرائيلي الذي ينفر من المخاطر.

كان الصراع بين إسرائيل وسورية يتعلّق بالأرض والأمن فحسب. لم تكن هناك قضايا دينية مثل القدس تعقّد المفاوضات. ولم يكن هناك مشكلة لاجئين تستوجب الحل - فباستطاعة الدروز السوريين الذين غادروا الجولان العودة إلى قراهم (بقي العديد من الدروز، وهم يعيشون بهدوء ولكن بقلق تحت الاحتلال الإسرائيلي). وسورية دولة مستقرّة، بطبيعة الحال، خلافاً للفلسطينيين الذين لا توجد دولة لهم على الإطلاق.

كانت سورية موضوعة على اللائحة الأميركية للإرهاب لأنها تستضيف

المجموعات الفلسطينية الرافضة في دمشق وتسمح لهم بالتدريب والعمل في لبنان. لكن السوريين متشدّدون فيما يتعلّق باحترام التزامات المعاهدة. فقد احترم الأسد بدقّة اتفاقية فصل القوات في مرتفعات الجولان، التي تفاوض عليها كيسنجر في سنة 1974: لم يقع سوى حادث عنيف ثانوي واحد طوال عشرين سنة تقريباً. بالمقابل، يعيش الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ وليس لديهم مؤسسات خاصة فعالة. وتقيم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى في تونس، ولا تزال منخرطة في أعمال الإرهاب ضدّ إسرائيل. كما أن القانون يحظر على المسؤولين الأميركيين التحدّث إليها.

كان الإسرائيليون ينظرون إلى الجولان نظرة عملية صرفاً توجب السيطرة على المرتفعات، لكنهم طوّروا منطقاً إيديولوجياً للاحتفاظ بالضفة الغربية التي يقطنها الفلسطينيون. فهي، بالنسبة إلى العديد من القوميين الدينيين والجناح اليميني، الأرض التي منحها الرب إلى اليهود، وأرض الأجداد، والأرض الموعودة. ولا يوجد مثل هذه الأحكام التوراتية التي ترتبط بسيطرة إسرائيل على الجولان.

تتطلّب اتفاقية السلام مع سورية التفاوض على حقوق المياه، وأنظمة إنذار مبكّر فعّالة، ونزع السلاح في الجولان، وترتيبات أمنية أخرى. في حين أن السلام مع الفلسطينيين يتطلّب ما يعتبره هؤلاء الإسرائيليون الأقوياء سياسياً حقّهم بحكم الولادة. ومع أنه لا بدّ من إخلاء المستوطنين الإسرائيليين من الجولان بموجب اتفاقية تعيد السيطرة عليها إلى السوريين، فإنهم مزارعون براغماتيون بمعظمهم يصوّتون لحزب العمل - يمكن التعويض عليهم ونقلهم إلى مكان آخر. لكن المستوطنين في الضفة الغربية يقودهم أشخاص ملتزمون التزاماً عاطفياً بإعادة الاستيطان في الأرض المقدّسة التوراتية. ولا يمكن إقناعهم بسهولة عن طريق التعويضات.

كما أن السلام مع سورية سيحيّد آخر جيش عربي معادٍ على الحدود مع إسرائيل. وسيتحوّل ميزان القوى بصورة حاسمة بعد ذلك نحو معسكر السلام في العالم العربي. وسيجد العراق وإيران وأي دولة أخرى في المنطقة تبقى معادية لمصالح الولايات المتحدة نفسها معزولة.

إذا كانت المنافع الاستراتيجية للولايات المتحدة واضحة، هل يمكننا الافتراض بأن الأسد جادّ بشأن صنع السلام؟ إننا نعرف أنه يحسب ميزان القوى جيداً. وفي نهاية الثمانينيات (1980يات)، خلص إلى أنه لم يعد يمكن التعويل على حليفه السوفياتي ـ لقد رفض الروس تزويد سورية بمنظومات أسلحة متقدّمة. وبعد أن غزا صدام حسين، خصم الأسد الرئيسي، الكويت في سنة 1990، انتهز الرئيس السوري الفرصة لإعادة الانحياز إلى المعسكر الذي تقوده أميركا. وعندما حرّرت الكويت، ولحق الدمار بالجيش العراقي، وانهار الاتحاد السوفياتي، أدرك الأسد أن ميزان القوى مال ميلاً حاسماً لمصلحة الولايات المتحدة. ولم يعد بوسعه استعمال التهديد بالتدخّل السوفياتي لردع إسرائيل عن استخدام قدراتها العسكرية المتفوّقة. وأصبحت أولى أولوياته بناء علاقة مع الولايات المتحدة تجعل من مصلحتها كبح إسرائيل. والطريقة لذلك الدخول في عملية السلام مع إسرائيل، وهو ما فعله عندما دعا الرئيس جورج بوش الأول سورية إلى إرسال وفد مفاوض إلى مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول/أكتوبر 1991.

لم تؤدّ المفاوضات مع إسرائيل بإشراف مدريد إلى أي مكان إلى حين قدوم حكومة رابين، التي أشارت في تشرين الأول/أكتوبر 1992 إلى استعدادها للنظر في انسحاب من الأراضي السورية. وردّ المفاوضون السوريون باقتراح مشروع إعلان مبادئ لاتفاقية سلام إسرائيلية سورية. ومع أن المباراة لا تزال طويلة، فإن السوريين والإسرائيليين كانوا في الملعب نفسه على الأقل، وذلك أكثر بكثير مما يمكن قوله بالنسبة إلى الفلسطينيين. وقد جعلنا ذلك نعتقد أن التوصّل إلى اتفاق ممكن في إطار الشرق الأوسط. وبالنظر إلى الظروف التي كانت سائدة في ذلك الوقت، كان ذلك اقتراحاً يستحقّ التجربة.

على الرغم من أن وظيفتي تقتضي التأكّد من أن البيروقراطية تنفّذ إرادة الرئيس، فإنني وافقت على التقييم بأن علينا التركيز على سورية أولاً وأعجبت باستعداد الرئيس الالتزام بنشر قوات أميركية في الجولان. ومع أنني كنت أكن رغبة مثالية

في إحلال السلام في الشرق الأوسط، فإن نشأتي في أستراليا جعلتني أنتهج عقلية واقعية حيال ذلك. توجد أستراليا في بيئة استراتيجية كموقع غربي متقدّم في ساحة آسيوية. وأثّر المفكّرون الاستراتيجيون تأثيراً قوياً على تعليمي العالي هناك. وقد انجذبت إلى الشرق الأوسط لأول مرة من خلال هويتي اليهودية وصلتي بإسرائيل. لكنه لا يزال حتى اليوم يحتفظ بسحر فكري لأن تفاعل سياسة القوة معقّد جداً هناك. طالما كان كيسنجر والسادات ورابين أبطالي بسبب قدرتهم على التلاعب بتلك التفاعلات في مساعيهم لإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي. وهكذا صرت مقتنعاً في محاولة الاقتراب من المشكلة بمنهجية استراتيجية مماثلة، "سورية أولاً".

أبدى وارن كريستوفر أيضاً ارتياحه إلى هذه الأولوية. وهو محام شديد الاهتمام بالتفاصيل ذو إرادة حديدية، لذا فضّل العمل على اللغة القانونية لمشروع معاهدة على تليين الأنا لدى الحكام الشرق أوسطيين المعقّدين. لذا كان سعيداً في التعامل مع السوريين في لعبتهم القائمة على التفسير القانوني لقرارات مجلس الأمن الدولي أكثر من التعامل مع شكاوى المفاوضين الفلسطينيين العاجزين. وفي وقت لاحق صار شديد النفور من طريقة عرفات التلاعبية بحيث أصرّ على أن يتعامل دنيس روس معه في المسائل الموضوعية.

في بداية إدارة كلينتون لم يكن دنيس لاعباً مهماً. فقد كان مستشار السياسة الخارجية لجورج بوش الأول في حملته الرئاسية الأولى والذراع اليمنى لجيمس بيكر في الحملة الثانية، وكان يفترض به الانتقال من الحكومة (ليشغل منصبي في معهد واشنطن). وبعد ستة أشهر، عيّنه كريستوفر، في انقلاب هادئ، المنسّق الخاص للشرق الأوسط مع تحمّل المسؤولية الشاملة عن عملية السلام. كان ذلك عملاً سياسياً فذاً، وشهادة لمهارات دنيس روس السياسية وحكمة كلينتون وكريستوفر في إدراك أهمية الاستمرار(*). درس دنيس في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلس دروب الشرق الأوسط على يد أحد أعظم الخبراء

(*) قارن ذلك ببوش وباول اللذين صرفا أو همّشا كل من عمل في فريق السلام لدى كلينتون.

الأميركيين، مالكولم كير(*). وقد أصبحنا صديقين عندما عمل في موضوع الشرق الأوسط في البيت الأبيض في عهد ريغان.

كان دنيس يميل إلى اتباع نهج تكتيكي بدلاً من استراتيجي. وقد تعلّم من تدرّبه لدى وزير الخارجية جيمس بيكر أهمية التوقيت والنفوذ. وكنت أعجب بطريقته في التوصّل دائماً إلى خطوة أخرى في خطة العمل التي تحرّكها العملية. وذلك مهم جداً في المفاوضات المتزامنة مع سورية ولبنان والأردن والفلسطينيين، إذ إن التقدّم في إحدى المفاوضات يمكن أن يحفز التقدّم في الأخرى. وإذا أظهرت المفاوضات الإسرائيلية السورية أملاً، كان دنيس يتابعه لكن دون أن يمنحه الأولوية.

في واشنطن، لا يمضي أي قرار في السياسة العامة دون جدال، حتى القرار المدفوع بقرار رئاسي والمدعوم من وزير الخارجية. ومع أن دنيس لم يكن مقتنعاً تماماً بأن هذا النهج صائب، فإن عضوين آخرين في فريق السلام، دانيال كورتزر وآرون ميلر، شعرا أنه خاطئ. عمل كورتزر، وهو يهودي أرثوذكسي وخريج جامعة يشيفا في نيويورك، مساعداً للمفاوضات في مكتب الشرق الأدنى بوزارة الخارجية. وعمل ميلر، وهو يهودي أيضاً، في عملية السلام مع دنيس روس بإدارة جيمس بيكر. وأصبح لاحقاً نائب دنيس في مكتب المنسّق الخاص للشرق الأوسط. وقد شعر ميلر وكورتزر أن ليس بوسع الولايات المتحدة الأمل في حل الصراع العربي الإسرائيلي ما لم تعالج المشكلة "الأساسية" الإسرائيلية الفلسطينية أولاً.

وسرعان ما ترك كورتزر فريق السلام محبطاً عندما أصبح دنيس المسؤول. غير أن ميلر تابع دفع رأيه طوال السنوات الثماني التالية. وانضم إليه في نهاية المطاف روبرت مالي، وهو يهودي أيضاً وابن صحافي ومفكّر فرنسي حافظ على علاقات وثيقة مع الفلسطينيين. وقد تولى مالي عملية السلام في مجلس الأمن القومي في أثناء ولاية كلينتون الثانية.

(*) اصبح كير لاحقاً رئيساً للجامعة الأميركية في بيروت، حيث قُتل على أيدي بعض الأشخاص الذين أمضى حياته محاولاً فهمهم ومساعدتهم.

كان أنصار كل جانب في الصراع العربي الإسرائيلي يميلون إلى تصوير وزارة الخارجية كمستودع "للمؤيّدين للعرب" الذين يرون إسرائيل عبئاً ويريدون الضغط عليها لتقديم تنازلات إلى العرب، أو خاضعة لسيطرة "الصهاينة" الذين لا تهمهم سوى مصلحة إسرائيل ويتبعون إملاءات قيادتها. سارع الذين يصدّقون الأخيرين، بما في ذلك قسم كبير من العالم العربي، إلى التركيز على أن كل أعضاء فريق كلينتون للسلام من اليهود. وقد عكس أحد الصحافيين العرب اللاذعين وجهة النظر هذه بتسميتنا "الحاخامات الخمسة". كما أن عملي في بداية مسيرتي المهنية في واشنطن قبل أحد عشر عاماً في لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (أيباك، غالباً ما يطلق عليه اسم "اللوبي الإسرائيلي") عزّز في معظم العالم العربي وفي أوساط الأميركيين المؤيدين للعرب الصورة السائدة بأن المؤامرة اليهودية تسيطر على سياسة كلينتون. وفي الجانب الآخر من هذا الانقسام، اعتبر بعض مؤيّدي إسرائيل أن يهوديتنا عبء لأنهم اعتقدوا أنها ستدفعنا إلى الميل لمصادقة العرب في مسعى لتجنّب تهمة ازدواجية الولاء.

خلف ذلك التصوير النمطي يكمن الواقع بأن هوياتنا اليهودية ولّدت لدينا جميعاً رغبة في صنع السلام لأننا نعتقد جميعاً أن أمن إسرائيل يتوقّف على إنهاء الصراع مع جيرانها العرب وأن ذلك يخدم المصالح الأميركية. لكننا كنا منقسمين انقساماً عميقاً بشأن أفضل السبل لتحقيق ذلك السلام، وتعمّق ذلك الانقسام عندما رقّى دنيس جمال هلال، المترجم المصري الأميركي في وزارة الخارجية، إلى منصب كبير مستشاريه، بعد إدراكه مشكلة الصورة التي نواجهها. فعلى نحو آرون ورويرت، كان جمال مقتنعاً بالحاجة إلى التركيز على القضية الفلسطينية وأقام علاقات وثيقة مع بعض الفلسطينيين.

بالعودة إلى الوراء، تبيّن أن قرار الرئيس بالتركيز على سورية أولاً، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تقارب أوسع، تقييم استراتيجي دقيق لكنه ليس حساساً بالقدر الكافي لكيف يمكن أن تؤثّر السياسة المحلية في الشرق الأوسط على نهج صمّم

في واشنطن. فآفاق وتركيز القوى العظمى والقوى الصغرى متباعدة حتماً بصرف النظر عن مقدار ما قد يكون بينها من نقاط مشتركة. لقد كان للولايات المتحدة، باعتبارها قوة بعيدة، منظور أوسع وميل أقل بكثير للاهتمام بقضية محددة من ميل الفاعلين الشرق أوسطيين الذين يمكن أن يتأثّروا بطرق مباشرة وأكثر أهمية. وفي حين كان نهج كلينتون يركّز على سورية، فإنه اكتشف أن الفاعلين الإقليميين مشغولون فعلياً بالفلسطينيين.

تبيّن أن ذلك صحيح بالنسبة إلى إسرائيل بقدر صحّته بالنسبة إلى العرب، الذين شكّلت القضية الفلسطينية عاملاً مسيطراً في سياساتهم لمدة عقود. وافق رابين، كمفكّر استراتيجي، على نهجنا، لكن لم يكن بوسعه كسياسي إسرائيلي أن يتجاهل الرأي العام لديه، وكان في أوائل 1993 يؤمن بقوة بأن التوصّل إلى اتفاق مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة المزعجتين والمحتدمتين يحتل الأولوية الأولى.

في الطريق إلى انتخابات حزيران/يونيو 1992، أعلن رابين أنه لن يتخلّى عن الجولان لكنه سيحلّ المشكلة في الضفة الغربية وغزة باتفاق يمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً واسعاً خلال تسعة أشهر من توليه المنصب. كان ذلك موعداً طموحاً وخطراً من الناحية السياسية. عندما دخل كلينتون البيت الأبيض في كانون الثاني/يناير 1993، لم يكن أمام رابين سوى ثلاثة أشهر فقط لتنفيذ تعهّده في الحملة الانتخابية. وعندما قام بأول زيارة لكلينتون في البيت الأبيض، كنا متلهّفين لسماع كيف يعتزم التوفيق بين نُهجه المتنافسة.

في أثناء الزيارات الرسمية إلى واشنطن، تحت أنظار العالم كله، تجري المداولات بين القادة وفقاً لبرنامج أعمال معدّ جيداً ومنسّق مسبقاً من قبل الموظفين لديهم. غير أن السياسة في الشرق الأوسط شخصية. فكل الزعماء العرب حكام مطلقون وكثير منهم يعتمد على الشخصانية لتعزيز شرعيّته. كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يمتلك سلطات هائلة. وجميعهم يقيمون في منطقة خطيرة تتطلّب منهم أحياناً اتخاذ قرارات حياة أو موت. ويعتمدون كثيراً على علاقاتهم الشخصية مع رئيس الولايات المتحدة. وهكذا، نظراً إلى عدم تكرّر

فرص اللقاء، فإن الزيارات الرسمية إلى واشنطن تكتسب أهمية خاصة، لا سيما في السنة الأولى للرئيس الجديد(*).

ووفقاً لبروتوكول راسخ جداً، يكون رئيس الوزراء الإسرائيلي من أوائل زوّار الإدارة الجديدة، وهو تقليد يعكس طبيعة العلاقات الأميركية الإسرائيلية الخاصة وثقل إسرائيل السياسي في واشنطن. ويليه عادة في الأشهر القليلة التالية الرئيس المصري وملكا الأردن والمملكة العربية السعودية.

قرّر مساعدو كلينتون مبكّراً أن البيت الأبيض سيكون متقشّفاً، ما يعكس عزمه على تمييز رئاسته عما اعتبروه سنوات ريغان ـ بوش التبذيرية. لذا دعي رابين ومبارك والملك حسين إلى زيارات عمل، بدلاً من زيارات الدولة التي تتسم بالفخامة والمراسم وولائم العشاء الرسمية المكلفة.

أصبح من الممارسات المعتادة أن يقوم وزير الخارجية بزيارة كل زعيم مسبقاً للإعداد للاجتماع مع الرئيس. وفي هذه الحالة، ذهب كريستوفر ومساعدوه لمقابلة رابين في فندق وستن غراند في وسط واشنطن دي سي، متوقّعاً مناقشة موضوع سورية. وبدلاً من ذلك أراد رابين تنشيط المفاوضات مع الفلسطينيين. وعرض على كريستوفر أن تقترح الولايات المتحدة ضمّ فيصل الحسيني إلى الوفد الفلسطيني المفاوض كرئيسه الرسمي. وبما أن فيصل الحسيني لديه شرعية مستقلة كزعيم الفلسطينيين المقدسيين، فقد اعتقد رابين بأن ذلك ربما يمكّن الوفد الفلسطيني من رفض قيادة عرفات والتوصّل إلى اتفاق بشأن الحكم الذاتي قبل أن ينقضي الموعد السياسي الذي حدّده رابين. وأصرّ رابين على ألا يصدر الاقتراح عنه لأن الليكود المعارض في إسرائيل سيهاجمه عندئذ لتقديم تنازل بشأن القدس، وهي القضية ذات الحساسية الأعظم بالنسبة إلى الإسرائيليين. فتلقّف كريستوفر فكرة رابين بلهفة(**).

(*) من العلامات على مقدار تنفير جورج دبليو بوش حلفاء أميركا العرب الرئيسيين أن الملك عبد الله عاهل الأردن كان الوحيد الذي قبل زيارته في واشنطن في ولايته الثانية.

(**) كان إسحاق شامير، سلف رابين، قد استبعد فيصل الحسيني من الوفد الفلسطيني في مدريد. لكننا كنا نتعامل مع الحسيني بأنه رئيسه الفعلي. وكان الرئيس قد اتخذ خطوة غير مألوفة بإدراجه في

كان رابين، في ميله إلى التحليل، أشبه بعالِم يراقب ردّ الفعل على تجربة بعناية. وفي هذه الحالة، كان يحاول اختبار فرضية وضعها في أثناء الانتفاضة الأولى، عندما كان عليه كوزير للدفاع الإسرائيلي، أن يردّ على الشبان الذين يرشقون الحجارة. رأى رابين أن الانتفاضة دليل على أن المواطنين في الأراضي الفلسطينية مستعدون لتولي أمورهم بأنفسهم دون انتظار أن يصدر عرفات الأوامر من تونس. لذا تلقّفت إدارة كلينتون للمرة الأولى، وليس الأخيرة على الإطلاق، فكرة إسرائيلية وحوّلتها إلى اقتراح أميركي لتسهيل قبول العرب به.

ومع أن رابين سعى إلى هذه التجربة، فقد كشف عن شكوكه في احتمال نجاحها. جاء ذلك في جلسة غير عادية: إفطار عمل مع فريق السلام الأميركي، حيث رفض الوفد الفلسطيني الذي كان يأمل بتعزيزه، ملوّحاً على عادته بيده اليمنى وهو يقول، "إنهم لا يتخذون القرارات... أعتقد أن عرفات قرّر إفساد المفاوضات بكل الوسائل".

اقترح سام لويس، السفير الأسبق الحكيم لمدة طويلة إلى إسرائيل الذي أصبح رئيس موظفي تخطيط السياسات لدى كريستوفر، أن الحل الواضح لذلك أن يتحدّث رابين مع عرفات مباشرة. فاجأنا رابين عندما أشار إلى أنه نظر في الاقتراح، وأن المشكلة كما يراها هي أنه لا يستطيع أن يعرض على عرفات سوى اتفاق مؤقّت يمكّن "قيادة الداخل" على حسابه. وأعلن، "لا أستطيع أن ألبي مطالبته بدولة فلسطينية".

استغرق الأمر شهرين لكي يكتشف رابين فشل مناورته لتعزيز سلطة الوفد الفلسطيني المفاوض. فقد خشي الحسيني المجيء إلى واشنطن من أجل المفاوضات، مفضّلاً أن ينتظر مع عرفات في تونس التقارير التي سيقدّمها الوفد. وبما أن الوقت يمرّ، قرّر رابين بدلاً من ذلك أن يختبر مباشرة إذا كان عرفات

قائمة الزعماء العرب الذين يكتب إليهم في بداية إدارته، للتعبير عن التزامه بصنع السلام. ومن المفارقة أن فيصل الحسيني هو ابن عبد القادر الحسيني، قائد القوات الفلسطينية غير النظامية في حرب 1948. وكان رابين مسؤولاً عن كسر الحصار المفروض على القدس في تلك الحرب وقاتلت قواته والد الحسيني وقتلته.

مستعداً لتأجيل مطلب الدولة. وربما لأنه كان في الظاهر يفكّر فقط في التعامل مع عرفات عندما قدم إلى واشنطن، فإنه لم يهتم بذكر ذلك في اجتماعه مع كلينتون.

بحث الزعيمان بدلاً من ذلك أهمية السلام مع سورية بتعابير تاريخية كبيرة. وأعجب رابين من جانبه بتعاطف كلينتون مع إسرائيل واهتمامه الشديد بظروف رابين السياسية. أوضح رئيس الوزراء أن الشعب الإسرائيلي فوّضه المخاطرة من أجل السلام. وردّ كلينتون، "إذا كنت تريد القيام بذلك، فإن دوري أن أساعدك في تقليل تلك المخاطر". وردّد صدى ذلك في ملاحظاته العامة. وتوصّل الرجلان بسرعة وسهولة إلى اتفاق بسيط ولكن يتسم بالعمق.

غير أن كلينتون كان يريد أن يعرف إلى أي مدى يمكن أن يذهب رابين في المساعدة في استراتيجية سورية أولاً. واحتفظ بهذا السؤال ليطرحه في اجتماعهما الثنائي: "هل تعتقد أن من الممكن التوصّل إلى اتفاق سلام مع سورية دون انسحاب إسرائيلي كامل من مرتفعات الجولان"؟ فردّ رابين بإجابة غير معقّدة: "لا".

لكن رابين رأى أن شعبه سيدعم الانسحاب الكامل إذا شعر أن الأسد مهتم اهتماماً حقيقياً بالسلام مع إسرائيل. لذا كان بحاجة إلى أن يقوم الأسد بشيء مماثل لما قام به السادات في التوجّه إلى القدس ليثبت التزامه بالسلام. وشدّد أيضاً على ضرورة أن يكون الاتفاق السوري "قائماً بذاته" وألا يرتبط بما يمكن أن يحصل على المسار الفلسطيني.

ردّ الرئيس بأن الولايات المتحدة مستعدة لضمان اتفاق السلام بإرسال لواء من القوات الأميركية إلى الجولان. أقرّ رابين بأهمية العرض بالتلويح على عادته بظاهر يده: "أعرف أن ذلك لا يمكن أن يتمّ من دون القوات الأميركية، لكنني أكره هذه الفكرة".

طرح كلينتون بعد ذلك سؤالاً افتراضياً على رابين: "إذا حصلت على

ترتيبات أمنية كافية كتلك القائمة في سيناء - تدعمها قوات أميركية - وإذا حصلت على عرض سوري حقيقي للسلام، وإذا كان الاتفاق قائماً بذاته، هل تصبح إسرائيل مستعدة للانسحاب الكامل من الجولان"؟ فقال رابين، "لا أستبعد إمكانية ذلك".

في ذلك الوقت في آذار/مارس 1993، عرف كلينتون أن رابين مستعدّ للنزول من مرتفعات الجولان إذا كان الأسد مستعداً للسلام. كان السرّ المكنون في واشنطن، ولم يكشف عنه إلا بعد اغتيال رابين. يمكن الآن السعي بعزم لتحقيق استراتيجية سورية أولاً.

انضمّ الزعيمان إلى وفديهما في غرفة الحكومة. سألت الرئيس عندما مرّ بجانبي، "كيف كان أداؤنا"؟ فأشار لي بإبهامه وعضّ على شفته، "كان جيداً".

2

الاحتواء المزدوج

على الرغم من أن بيل كلينتون قرّر جعل السلام أولويته، فقد عرف أنه لا يستطيع أن يتجاهل القوى المحرّكة الأخرى في المنطقة. كما أن استعداد جيران إسرائيل العرب للتفاوض على السلام يرتبط ارتباطاً مباشراً بتحرير الكويت وتدمير جيش صدام حسين. لكن صدام حسين لم يختفِ، وإيران بنظامها الديني تحاول زعزعة استقرار الزعماء العرب الذين يعتمد عليهم كلينتون. ويمكن أن تعرّض عدائية العراق وإيران تجاه صنع السلام مسعاه بأكمله للخطر. كانت خيارات كلينتون مباشرة: يمكنه محاولة الإطاحة بالنظامين العراقي والإيراني، أو احتوائهما، أو التعامل معهما.

كان لقرار جورج بوش الأول في شباط/فبراير 1991 ترك نظام صدام في مكانه ـ على الرغم من أن القوات الأميركية حصرت الجيش العراقي وأصبح أكثر من 700,000 من قوات الائتلاف في موقع يمكّنها من المطالبة باستسلام صدام حسين ـ نتائج دراماتيكية على العراقيين والأميركيين على السواء. عندما تولّى بيل كلينتون الرئاسة، كانت تلك القوات قد سحبت، وحلّ محلّها قرارات مجلس الأمن التي فرضت عقوبات شاملة على العراق وأعمال تفتيش تجريها الأمم المتحدة على الأسلحة. كان يُفترض أن تشكّل هذه القرارات "قفصاً" يُحْصَر فيه صدام حسين إلى أن يتخلّى عن أسلحة الدمار الشامل. وقد مكّنت استراتيجية الاحتواء هذه صدام حسين من استعادة توازنه وتعزيز قبضته على السلطة، لكن

العقوبات أبقت نظامه ضعيفاً ومشغولاً بصراع داخلي ومشاكل اقتصادية. في غضون ذلك كان مفتّشو الأمم المتحدة عن الأسلحة يدمّرون ترسانات هائلة من الأسلحة الكيميائية العراقية ويكتشفون منشآت نووية واسعة النطاق.

غير أن صدام حسين بدأ يهزّ القفص في أواخر إدارة جورج بوش الأول. في كانون الأول/ديسمبر 1992، بدأ العراق يتحدّى منطقة حظر الطيران التي أقامها الائتلاف جنوب خط العرض 32(*). وقبل أيام من تولي كلينتون الرئاسة في كانون الثاني/يناير 1993، شنّت الطائرات الأميركية والبريطانية والفرنسية ضربات جوية انتقامية.

على الرغم من أن كلينتون أيّد علناً قرار بوش توجيه ضربة قوية إلى صدام، فإن الرئيس المنتخب أشار في أول مقابلة عن السياسة الخارجية بعد انتخابه، أجراها معه توماس فريدمان من صحيفة "نيويورك تايمز" إلى استعداده لتغيير السياسة. فقال، "إذا أراد إقامة علاقة مختلفة مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة، فما عليه إلا أن يغيّر سلوكه". جاء هذا الإعلان بمثابة صدمة لمستشار الرئيس لشؤون السياسة الخارجية. وعندما قدّمنا له إحاطة في أثناء الحملة الانتخابية، كان موقفه شديد التصلّب(**).

في غضون أربع وعشرين ساعة، طار ساندي بيرغر إلى ليتل روك للتحدّث إلى الرئيس المنتخب، وفي أعقاب ذلك ذكر كلينتون بقوة في أحد المؤتمرات الصحافية أن ليس لديه "نية لتطبيع العلاقات" مع صدام و"دهش" من أنه يمكن التوصّل إلى هذه الخلاصة مما أبلغه إلى صحيفة "نيويورك تايمز".

كشف كلينتون عن تناقض ظل يلازمه بشأن استخدام القوة لاحتواء

(*) أقيمت منطقة حظر الطيران الجنوبية لتأمين بعض الحماية للعراقيين الشيعة في جنوب العراق الذين كانوا يتعرّضون لقمع قوات صدام الوحشي.

(**) توجّهت بصحبة طوني ليك وساندي بيرغر إلى نيو أورلينز لإحاطة كلينتون في إحدى محطاته الانتخابية بشأن السياسة تجاه العراق وإيران. وقلت إن البلدين معاديان لمصالحنا لذا فإن علينا العمل على احتوائهما فيما نضغط للمضي قدماً في صنع السلام العربي الإسرائيلي. وردّ كلينتون بأن احتواءهما ليس سياسة قوية بالقدر الكافي. وقال إن علينا إيجاد طريقة لتغيير سلوكهما أو تغييرهما.

صدام. لقد كان يقدّر بالتأكيد المنافع السياسية المحلية للتشدّد مع صدّام لكنه لم يكن يريد الانشغال في الأيام الأولى من ولايته بمواجهة مع العراق. وكان قد تعهّد للشعب الأميركي بأن يركّز على تصحيح مسيرة الاقتصاد في الداخل؛ وفي الخارج كان يعتزم إعادة صياغة نظام ما بعد الحرب الباردة من خلال التعاون المتعدّد الأطراف بدلاً من اتخاذ إجراءات شُرَطية أحادية.

لكن كان هناك مصدر أعمق للتناقض. فقد اعتقد كلينتون بعدم وجود أي اختلافات عميقة جداً يعجز الأشخاص العقلانيون الذين يعملون معاً عن حلها. وكما أشار في المقابلة مع "نيويورك تايمز"، لو كان صدام "جالساً على الأريكة، فسأساند التغيير في سلوكه". غير أن رغبته في إثبات صلابته كرئيس كانت تخفّف من ميله إلى الحوار، حتى مع أسوأ زعماء العالم. وكرجل لم يخدم في الجيش ولم يتهم بالتملّص من التجنيد في أثناء حرب فيتنام، كان بحاجة إلى إثبات أنه لا يخشى استخدام القوة عند الضرورة. كان كلينتون يخشى من أن يحاول أعداء الولايات المتحدة اختباره مبكّراً، مثلما اختبر خروتشوف عزيمة جون إف كنيدي بمحاولة وضع صواريخ نووية في كوبا.

وقد ردّ كلينتون على صدام بقوة عقابية طوال قسم كبير من ولايتيه كرئيس، عندما كان الأخير يتحداه بتحرّكات عدوانية. لكنه ظل قانعاً معظم الوقت بالإبقاء على احتواء صدام على أمل أن يؤدي ضغط العقوبات وبعض الإجراءات السرية إلى تغيير سلوكه أو الإطاحة بنظامه في نهاية المطاف.

اتخذ كلينتون موقفاً مماثلاً من رجال الدين الثوريين في إيران. فقد احتمل نظامهم الهزيمة في حرب امتدّت ثماني سنوات مع العراق ووفاة قائده الأعلى آية الله الخميني. كما أن عدائية طهران الدائمة تجاه أميركا باعتبارها "الشيطان الأكبر" جعلت التعامل معها خياراً غير واقعي في بداية عهد كلينتون. ولم يكن سوى حفنة من الحالمين يعتقدون بإمكانية قلب النظام. لذا كان الاحتواء خيارنا الواقعي، وهو الحال المستمرّة منذ أن حاولت إدارة بوش اتباع نهج ليّن عارضة مكافأة السلوك البناء بالتلويح للإيرانيين بأن "النية الحسنة تورث النية الحسنة". لكن الإيرانيين رفضوا هذا العرض بازدراء.

مع ذلك، فإن كلينتون متوافقاً مع غرائزه التي كشف عنها في مقابلته مع "نيويورك تايمز" قبل توليه منصبه، كان يسارع إلى تلقّف خيار التعامل مع قادة الدول المارقة كلما لاحت له الفرصة. وكان قد قرّر اتباع ذلك المسار مع الرئيس السوري. وعندما تقبّل رابين عرفات، سارع كلينتون إلى قبول تحدي إصلاح ذلك المارق أيضاً. بل إن معمّر القذافي أصبح مرشحاً للتحوّل إلى عضو بنّاء في المجتمع الدولي عندما أظهر رغبته في سنة 1998 في التخلّي عن الإرهاب. وعندما انتخب الإيرانيون رئيساً إصلاحياً في بداية ولاية كلينتون الثانية، سارع كلينتون إلى التعامل معه. وكان الاستثناء الملحوظ صدام حسين.

كان التحدي المباشر أمام كلينتون وضع نهج لحماية المصالح الأميركية في الخليج يعزّز أولويات صنع السلام في الساحة العربية الإسرائيلية. فقد ثبت الفشل الذريع للنهج الأميركي التقليدي في العقود الثلاثة الماضية. وبدا أن الحسابات الجغرافية السياسية تتطلّب نشراً واقعياً لدبلوماسية توازن القوى. فمنطقة الخليج تحتوي على 65 بالمئة من احتياطيات النفط المؤكّدة. وبالنظر إلى حجم العراق وإيران وتعدادهما السكاني وقوّتهما العسكرية، فإنهما يتحكّمان في مجموعة من الدول العربية الغنية بالنفط غير القادرة على حماية نفسها من جارتيهم القويتين. واتضح للولايات المتحدة منذ وقت طويل مصلحتها الاستراتيجية الحيوية في حماية حرية تدفّق النفط من هذه الدول الضعيفة إلى الاقتصادات الغربية والآسيوية. لحماية هذه المصلحة الحيوية، فإن على الولايات المتحدة الحيلولة دون تحقيق أي من القوتين الإقليميتين موقعاً مهيمناً في الخليج يمكّنها من إملاء السياسات على الدول الصغيرة.

من طرق تحقيق ذلك إقامة قواعد للقوات الأميركية في الدول الضعيفة. غير أن دول مجلس التعاون الخليجي كانت متردّدة في استضافة القوات الأميركية قبل أن يغزو صدام الكويت(*). لذا اعتمدت الإدارات المتعاقبة على

(*) يتكوّن مجلس التعاون لدول الخليج العربية من المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وعُمان. قبل أن يغزو صدام الكويت، لم تكن سوى البحرين

القوة الإقليمية الأكثر اعتدالاً لموازنة القوة الأكثر تطرّفاً وحماية الدول الضعيفة بتلك الطريقة.

في أيام الشاه رضا بهلوي، ترجمت هذه الحكمة في الاعتماد على قوة إيران لموازنة قوة العراق. ربما كان الشاه حاكماً فاسداً ومتسلّطاً على شعبه، لكنه شكّل إحدى "الركيزتين التوأمين" اللتين أقامت الولايات المتحدة موقفها الاستراتيجي عليهما في المنطقة. وقد تمكّنت الولايات المتحدة من الاعتماد على إيران في المحافظة على الاستقرار في النصف الأول من السبعينيات (1970يات) دون صعوبة كبيرة، نظراً إلى قدرات إيران العسكرية (التي عزّزتها المبيعات المربحة لمنظومات الأسلحة الأميركية)، وعلاقاتها الجيدة مع الأنظمة العربية المعتدلة في الخليج.

غير أن واشنطن أصبحت شديدة الالتزام بالشاه بحيث عميت عن عيوبه، وأساءت الحكم على تنامي الاستياء في أوساط شعبه، وبقيت غافلة عن التحالف الذي أقيم بين رجال الدين الشيعة المتطرّفين وتجّار البازار الذين لديهم القدرة على تمويل الثورة. ولم تدرك إدارة كارتر المشكلة إلا بعد فوات الأوان. وعندما أطيح بالشاه في كانون الثاني/يناير 1979، كان من المحتّم أن تنقلب الثورة على الولايات المتحدة، أفضل أصدقائه. وتجلّت معاداة أميركا لدى الثورة الإيرانية في احتجاز الأميركيين وفي جهود تصدير الثورة الإسلامية الشيعية إلى الدول العربية السنية في الخليج التي كانت منحازة إلى الولايات المتحدة.

غير أن نظام الخميني اختار العراق كهدف أساسي لنشر ثورته الإسلامية(*). في غضون ذلك، رأى صدام في الفوضى التي خلّفتها الثورة الإيرانية فرصة لتوسيع نفوذه إلى إيران وتصوير نفسه حامياً للدول العربية

مستعدة لاستقبال البحرية الأميركية التي حافظت على مقرّ قيادة القوات البحرية المركزية هناك. وقدّمت عمان منفذاً لقاذفات بي 52 التابعة لسلاح الجوّ الأميركي.

(*) قمع صدام حسين الغالبية الشيعية في العراق بوحشية. كما أن ستة من أقدس المزارات الشيعية موجودة في الأراضي العراقية. ونظراً لتأثير العراق كقوة عربية إقليمية، فمن السهل أن تحدث ثورة إسلامية هناك تأثير الدومينو في منطقة الخليج.

الضعيفة. ولم يكن هناك ما يعرقل القوة المحرّكة للحرب التي ولّدتها هذه الطموحات التوسّعية المتنافسة.

اندلعت الحرب الإيرانية العراقية في أيلول/سبتمبر 1980 ودامت ثماني سنوات. وقد حسب الواقعيون في إدارة ريغان أن الحرب بين القوتين الإقليميتين ستشغلهما وتوهن قوتيهما العسكرية، ما يترك لهما قليلاً من الوقت أو الطاقة للاستقواء على جيرانهما الضعفاء. وبناء على ذلك، "مالت" إدارة ريغان إلى جانب العراق عندما نجح الإيرانيون في صدّ غزو صدام حسين وضربوا حصاراً على البصرة، ثاني أكبر مدينة في العراق. وعلى الرغم من أن بغداد كانت حليفة الاتحاد السوفياتي، فإن ريغان رفع اسمها عن لائحة وزارة الخارجية الخاصة بالإرهاب من أجل تقديم بيانات استخبارية مهمة إلى صدام. وعند نهاية الحرب، كانت هذه العلاقة الاستخبارية قد نمت إلى ترتيب تنسيقي كامل. ومنحت واشنطن أيضاً صدام حسين فرصة الحصول على التكنولوجيا الأميركية "المزدوجة الاستخدام" ومليارات الدولارات من القروض لشراء منتجات زراعية أميركية بحيث يتمكّن من إنفاق عائدات النفط على شراء الأسلحة من الولايات المتحدة وحلفائها.

بل إن إدارة ريغان كانت مستعدة للتغاضي عن هجوم عراقي على فرقاطة أميركية ما أدى إلى مقتل سبعة وثلاثين بحاراً، واستخدام صدام الأسلحة الكيميائية ضدّ الأكراد في شمال العراق، ما أدى إلى مقتل مئتي ألف منهم وإجبار نحو 1.5 مليون نسمة آخرين على الانتقال من مساكنهم. ووجدت إدارة ريغان نفسها أيضاً منقادة إلى أداء دور المقاتل إذ دفعتها حماية ناقلات النفط الكويتية إلى الاصطدام مع البحرية الإيرانية.

وبفضل المساندة الأميركية تمكّن العراق من التفوّق على إيران في نهاية المطاف، وتحطيم جيشها، وتدمير كثير من معداتها الثقيلة، وقتل أكثر من 300,000 من جنودها. وخرج صدام من الحرب بأكبر جيش في الشرق الأوسط: 1.2 مليون جندي مجهّزون بصواريخ بالستية وأسلحة دمار شامل.

أصبحت استراتيجية توازن القوى تقتضي من الولايات المتحدة الميل إلى جانب إيران. لكن قلب السياسة الأميركية يحتّم التعامل مع نظام إيراني لا يزال شديد العداء للولايات المتحدة والتخلّي عن نظام عراقي يبيع الولايات المتحدة نفطاً بسعر منخفض ويتعاون مع حلفائنا العرب، ويفترض به أن يلطّف من حدّة عدائه لإسرائيل، ويستخدم القروض التي قدّمتها الحكومة الأميركية لشراء سلع زراعية أميركية. بدلاً من ذلك، قرّر "الواقعيون" في إدارة جورج بوش الأول في سنة 1989، ومنهم ريتشارد تشيني (وزير الدفاع آنذاك)، محاولة تلطيف السلوك العراقي من خلال تقديم مزيد من القروض الزراعية. وحتى عندما كُشف النقاب عن أن العراق استخدم هذه القروض لشراء أسلحة وتكنولوجيا محظورة على ما يزعم، قدّمت واشنطن لبغداد ما يساوي مليار دولار أخرى من القروض. وتجاهلت إدارة بوش هذا التجاوز العراقي وسواه اعتقاداً منها أن صداماً براغماتي في الأساس ويمكن ترويضه.

لكن القول أسهل من الفعل. لم يستغرق الأمر طويلاً حتى انقلب حامي الخليج المفترض على دول الخليج، وابتلع الكويت دفعة واحدة بسرعة مثل الأفعى في آب/أغسطس 1990. شكّل ذلك تهديداً للمصالح الاستراتيجية الأميركية في تدفّق النفط بحرية يفوق كثيراً التهديد الذي شكّلته إيران الثورية في أي وقت. ولتصحيح التوازن، اضطر بوش إلى إرسال 500,000 جندي لتحرير الكويت وتدمير قسم كبير من جيش صدام. لكن بوش، كما أشرنا سابقاً، ارتكب خطأ استراتيجياً آخر في الحساب. فقد خشي نتائج احتلال عاصمة عربية، لذا ترك صدام حسين في مكانه مفترضاً أن الشعب العراقي سيتخلّص منه دون مساعدة أميركية. وسُمح لصدام، دون تفسير، باستخدام مروحيات جيشه للمساعدة في قمع تمرّد شيعي في جنوب العراق بعد أن دعا بوش الشعب العراقي للنهوض في وجه الدكتاتور. وقد ذبح الموالون لصدام نحو ستين ألف شيعي عراقي فيما وقفت القوات الأميركية موقف المتفرّج. وبعد ذلك تحرّكت فرق الحرس الجمهوري العراقي الباقية شمالاً ضد الأكراد العراقيين، فقتلت نحو عشرين ألفاً منهم وأجبرت مليونين على الهرب عبر الحدود مع تركيا.

لا عجب إذاً أن فكرة تأليب قوة إقليمية على الأخرى للمحافظة على استقرار التوازن في الخليج لم تعد ممكنة عندما تولى الرئيس كلينتون منصبه. لكنها لم تعد ضرورية أيضاً: فقد أضعفت الحرب الإيرانية العراقية إيران كثيراً، وكادت حرب الخليج تدمّر الجيش العراقي، كما أن انهيار الاتحاد السوفياتي ترك الولايات المتحدة القوة العظمى المسيطرة في الشرق الأوسط. ولم يعد كلينتون بحاجة إلى ممارسة لعبة توازن القوى.

عهد كلينتون إلى طوني ليك تطوير استراتيجية جديدة. وفي المناقشات التي أجريت بين الهيئات الحكومية وتولّيت رئاستها نيابة عنه، فوجئت بأن هذه التجارب أحدثت تأثيراً عميقاً في البيروقراطية في واشنطن. لم تكن هيئة الأركان المشتركة تميل إلى الالتزامات غير المقيّدة التي تبدّد الموازنات وتنهك القوات العاملة، لذا اقترحت الدخول في حوار مع صدام إذا أظهر بعض علامات النوايا الحسنة. وعلى نقيض ذلك، فضّل الجانب المدني في البنتاغون، وكيل وزارة الدفاع ليس أسبن، نهجاً تصعّد فيه الولايات المتحدة الضغط على صدام كلما تحدانا، وتنشر القوات لضمان تدهور وضعه العسكري والسياسي.

كانت وكالة الاستخبارات المركزية (السي آي إيه) مرتاحة إلى هذا النهج المتشدّد. ففي أعقاب حرب الخليج، فوّضها الرئيس بوش بشن حملة سرية للإطاحة بصدام. لكنها لم تكن متيقّنة من إمكانية الإطاحة به في القريب العاجل. فقد شاهدوا فعاليته الوحشية في إعادة توطيد سيطرته وكانت تنظر نظرة واقعية إلى قدرتها على التخلّص منه. وسعت إلى زيادة الضغط عليه قدر الإمكان عن طريق العقوبات واستخدام القوة لاستكمال مساعيها للإطاحة به. وقد أوضح لي مسؤولها في الشرق الأوسط، أن الأمر مماثل لثني قلم رصاص بالضغط على طرفيه - لا يمكنك أن تتوقّع متى ينكسر بالضبط، لكن تصبح على يقين من انكساره في مرحلة ما.

كانت وزارة الخارجية لا تزال تحت تأثير تصوّر أن السفيرة الأميركية في العراق قبل الحرب، آبريل غلاسبي، فشلت في الوقوف في وجه صدام، وأراد

مكتب الشرق الأدنى في الوزارة، ممثّلاً بمارك باريس، مدير المكتب ونائب مساعد وزير الخارجية، إظهار الشدة(*). وفضّل العمل على تغيير النظام، لكن رأى باريس أنه كلما شدّدت الولايات المتحدة على تغيير النظام، قلّ الدعم الذي نأمل في الحصول عليه من المجتمع الدولي، لأن العديد من الحكومات تخشى تأييد اندفاع أميركا نحو تغيير الأنظمة التي لا تعجبها - خشية أن يطبّق ذلك المبدأ عليها ذات يوم.

وأشار باريس إلى أنه إذا كانت النية احتواء صدام، فإن قرارات الأمم المتحدة أداة معيبة للقيام بذلك، لأنها تنصّ على رفع العقوبات عندما يمتثل لمتطلّباتها. لذا اقترح مارك أن نقلّل التشديد على نية الإطاحة بصدام، وأن نترك ذلك لبرنامج السي آي إيه السري. ويمكننا بدلاً من ذلك السعي في الأمم المتحدة لرفع حاجز الامتثال قدر الإمكان، واللجوء إلى مطلب القرارات بأن ينهي صدام قمع الشعب العراقي. وما من سبيل لكي يفعل ذلك.

وفي سياق المراجعة الاستراتيجية، عبّر الخبراء في الشأن العراقي في وزارة الخارجية عن مخاوف حقيقية بشأن تفكّك العراق، وهو رأي تشترك فيه الهيئات الأخرى. فإذا تمكّن الشعب العراقي من الإطاحة بالسلطة المركزية، فربما ينتقم الشيعة والأكراد من مضطهديهم السنّة. وعندئذ يمكن أن يتدخّل الإيرانيون، ما يرفع ثانية شبح السيطرة الإيرانية الشيعية في جنوب العراق، ويهدّد الكويت والمملكة العربية السعودية. بعبارة أخرى، جرى اللجوء إلى المقولة نفسها التي استُخدمت لتبرير دعم صدام في أثناء الحرب الإيرانية العراقية والسماح له بقمع شيعة العراق بعد حرب الخليج، لمعارضة تأييد أي ثورة يقوم بها الشعب العراقي. عندما يتعلّق الأمر بالاختيار بين دعم حقوق إنسان الشعب العراقي ومنع انتشار النفوذ الإيراني إلى الجانب العربي من الخليج، كان صنّاع السياسة الأميركيون يميلون إلى الخيار الأخير دائماً، محافظين على تقليد يفضّل الاستقرار

(*) في مقابلة نادرة مع صدام، أبلغته غلاسبي، "ليس لدينا أي رأي في الصراعات العربية العربية، مثل خلافك الحدودي مع الكويت". (أكّدت غلاسبي أن ما قالته يتعلّق بوضوح، وفقط، في حل الصراعات سلمياً).

على الحرية. اختار جورج دبليو بوش لاحقاً وضع حدّ لتلك الممارسة، ليعود إليها في آخر ولايته. واليوم بعد الإطاحة بصدام وانتشار النفوذ الإيراني في العراق في أثناء الفوضى وسفك الدماء اللذين أعقبا ذلك، يستطيع المرء أن يفهم حذر كلينتون بصورة أفضل.

كانت الخيارات التي ظهرت في مناقشات اجتماع الهيئات واضحة جداً: التعامل مع صدام، أو محاولة لإطاحة به من خلال انقلاب، أو احتواؤه من خلال العقوبات واللجوء إلى القوة بين الحين والآخر. فضّلنا النهج الأخير على مستوى الموظفين في مجلس الأمن القومي وأسميناه "الاحتواء القوي". وقبلنا تقييم وكالة الاستخبارات المركزية بأن نظام صدام سينهار في نهاية المطاف إذا ضغطنا عليه بقوة كافية.

اقتضت عملية صنع السياسة من المديرين في مجلس الأمن القومي ـ ليك، وأسبن، وكريستوفر، وباول، وفويرث، وولزي ـ مراجعة الخيارات والاتفاق على سياسة ترفع إلى الرئيس. ولم يثر في اجتماعاتهم في شباط/فبراير 1993 خلاف كبير.

قرّر المديرون أولاً رفع توصية بأن يعيد كلينتون التوقيع على التفويض الذي أقرّه والطلب من السي آي إيه السعي للإطاحة بصدام حسين. كانت الوكالة تريد تشجيع انقلاب بقيادة ضابط لتتجنّب كل المشاكل المصاحبة لإشعال تمرّد ما. وأعرب طوني ليك، مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، عن قلقه من أن تورّط وكالة الاستخبارات المركزية إدارة كلينتون في عملية مماثلة لعملية "خليج الخنازير"، يضطر فيها الرئيس إلى الاختيار بين التدخّل عسكرياً عندما يواجه المخطّطون للانقلاب صعوبة، أو تركهم لأقدارهم في مواجهة صدام. وأصرّ ليك على وجوب تقديم أي طلب للدعم العسكري إلى البيت الأبيض قبل الالتزام بأي شيء.

بعد ذلك تناول المديرون خيارات السياسة العلنية. فرأى كولن باول، رئيس هيئة الأركان المشتركة، فيما يبشّر بالموقف الذي سيعتمده كوزير للخارجية في إدارة بوش الابن الأولى، أنه يمكن التعايش مع صدام مثل "ألم السن". وناقش

المديرون الآخرون مخاطر تفكّك العراق. وكانوا قد بدؤوا بمعالجة مشاكل البوسنة الناجمة عن تفكّك يوغسلافيا وينفرون من التفكير بالمشاكل نفسها التي ستنجم عن التدخّل في العراق إذا ما بدأ بالتفكّك. لذا استقرّوا على الطريق الأوسط: مسعى انقلابي سري وسياسة معلنة تدعو إلى "الاحتواء القوي". وفي الموقف العلني، ستعمد إدارة كلينتون إلى ارتداء عباءة الشرعية الدولية بمطالبة صدام بالامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي.

وانسجاماً مع هذه السياسة، دعا المديرون أيضاً إلى تقديم الدعم السياسي إلى المؤتمر الوطني العراقي، وهو مجموعة معارضة بقيادة أحمد الجلبي، والسعي إلى تقديم صدّام إلى العدالة من خلال محكمة تنظر في جرائم الحرب العراقية. وأبقوا على منطقتي حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه لتوفير القليل من الحماية للأكراد والشيعة على التوالي. وواصل كلينتون مساعدة الأكراد لتمكينهم من البقاء (والازدهار في نهاية المطاف) في المناطق العراقية الشمالية التي تتمتّع الآن بالحكم الذاتي.

استندت سياسة احتواء الاتحاد السوفياتي، التي كان جورج كينان أول من عبّر عنها، إلى فكرة فساد النظام السوفياتي في الصميم وأنه سينهار تحت وطأة وزنه إذا ما واصلت الولايات المتحدة الضغط عليه. واستند الاحتواء في العراق إلى حساب مماثل. لكن إدارة كلينتون افترضت أن ائتلاف العقوبات والعمليات السرية سيجبر نظام صدام على الانهيار في خمس سنوات، لا خمسة عقود استغرقها انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد تبيّن خطأ هذا الحكم على قدرة الدكتاتور على البقاء في السلطة.

كانت خيارات السياسة تجاه إيران محدودة. وسرعان ما برز إجماع في المناقشات بين الهيئات الحكومية على أنها النموذج الأصلي للنظام الشرير المعادي ـ أهم الدول الراعية للإرهاب الإسلامي المقاتل. وكان الدليل واضحاً: محاولة قلب الحكومات الصديقة للولايات المتحدة في العالم العربي، واغتيال المعارضين الإيرانيين في الخارج، ومراقبة الأميركيين، لمعاملتهم بالمثل على

الأرجح. وكان آية الله الخميني قد أصدر فتوى تأمر بقتل سلمان رشدي، الهندي المسلم الذي ارتكب إثم كتابة قصة عن الإسلام اعتبرها رجال الدين الإيرانيون كفراً وتجديفاً. كما أن إيران تعامل المرأة والأقليات معاملة فظيعة. وانتهاكاً لالتزاماتها كبلد موقّع على معاهدة عدم الانتشار، فإنها تحاول تطوير أسلحة نووية وأنظمة صاروخية وينتظر أن تنجح في نهاية العقد. وكانت أيضاً منهمكة في بناء قوة عسكرية ترمي إلى جعل إيران القوة الإقليمية المسيطرة في الخليج، ومنخرطة بصورة مباشرة في رعاية الأعمال العسكرية التي ينفذها حزب الله وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وترمي إلى تعطيل عملية السلام العربية الإسرائيلية.

لم يكن قلب النظام خياراً جاداً. فقد نجحت الثورة في منح النظام الديني شرعية لم يكن أحد في إيران مستعداً لتحديها أو قادراً على ذلك. ولم يعد للولايات المتحدة تواجد استخباراتي في البلد، لذا لم ينظر في أي خيار سري. مع ذلك كان على إدارة كلينتون أن تطوّر طريقة فعّالة لإقناع إيران بتعديل سلوكها، بما في ذلك تعطيل عملية السلام في الشرق الأوسط.

نظر النقاش بين الهيئات الحكومية في ثلاثة خيارات: الحوافز الإيجابية، او العقوبات والعزل، أو العمل العسكري. استبعد الاقتراح الأول على الفور - أجمع الرأي على أن معاداة النظام للولايات المتحدة شديدة جداً. غير أن العمل العسكري يترتّب عليه ردّ فعل انتقامي - تستطيع إيران قطع تدفّق النفط من الخليج وربما تأذن بشنّ هجمات عسكرية على أهداف أميركية. فقد أنشأت إيران شبكة عسكرية هائلة باستخدام القدرات المشتركة لأجهزتها الاستخبارية، وقوات الحرس الثوري الإيراني، والجناح الدولي لحزب الله. بدت المخاطر عظيمة جداً والمنافع شديدة الغموض.

تبيّن أن العقوبات والعزل الخيار المنطقي الوحيد للتقدّم إلى الأمام. غير أن رجال الدين الإيرانيين، خلافاً لصدام، حرصوا على إخفاء أنشطتهم التحريضية في الشرق الأوسط. وبالتالي لم تكن عقوبات الأمم المتحدة متاحة في ذلك الوقت كأداة ضاغطة للتأثير على سلوك النظام. ولم تأتِ إلا بعد ثلاث عشرة سنة عندما انتهكت إيران التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. وحتى في ذلك

الوقت تبيّن أن من الصعب صياغة إجماع بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشأن المجموعة الدنيا من العقوبات.

لذا قرّر مستشارو كلينتون وجوب الإبقاء على العقوبات الأميركية الأحادية التي فرضت على إيران لرعايتها الإرهاب والعمل بنشاط على إقناع حلفائنا تجنّب التعاملات التجارية مع إيران ما دامت تهدّد مصالحنا المشتركة. وسنضغط على روسيا والصين وحلفائنا الأوروبيين لوقف التعاون مع إيران في مجال الطاقة النووية وتطوير الصواريخ البالستية. وسنحاول لجم جهود إيران لشراء الأسلحة التقليدية التي تقلب ميزان القوى لصالحها أو يهدّد القوات الأميركية المنتشرة في الخليج.

كان اعتماد هذا النهج إقراراً بأن نوايا إيران تشكّل تهديداً يفوق قدراتها. فاقتصادها يعاني من تضخّم يتراوح بين 20 و30 بالمئة، وبطالة تصل إلى 30 بالمئة. كما أنها متأخّرة عن سداد 5 مليارات دولار مستحقة على ديونها الدولية القصيرة الأجل. وتحتاج إلى التكنولوجيا الأميركية للمحافظة على حقولها النفطية القائمة أو تطوير حقول جديدة. وتحتاج، بناء على ما أمكن التثبّت منه، إلى خمس سنوات على الأقل للحصول على قدرة إنتاج الصواريخ البالستية المتوسّطة المدى وما بين ثماني وعشر سنوات لتطوير جهاز نووي.

لكن خلافاً لاحتواء العراق الذي يعتمد على عقوبات الأمم المتحدة، فإن احتواء إيران يتوقّف على قدرة إدارة كلينتون على إقناع حلفاء أميركا في أوروبا واليابان بعدم التعامل التجاري معها. وبما أن إيران كانت تنتهج سياسات معادية للمصالح الغربية، لا المصالح الأميركية فحسب، فقد شعرنا أن لدينا فرصة لإقناع حلفائنا بصحّة نهجنا تماثل فرصة إيران، على الأقل، إحداث شقاق بيننا بعرض عقود مربحة.

هذه السياسة التي أسميت "الاحتواء النشيط"، تصوّرت أيضاً أن ثمة عناصر في النظام ستبدأ بمرور الوقت بالإعلان عن أن عزلة إيران الدولية عبء ثقيل جداً. وفي محاولة لتسريع ذلك، يمكن أن يعرض كلينتون الدخول في حوار

رسمي مع حكومة إيران، وهو عرض مصمّم للإشارة إلى أنه لا يسعى إلى قلب النظام، وإلى أنها إذا أبدت استعداداً لتلطيف بعض السياسات غير المقبولة، فإنه سيبادلها بتلطيف العقوبات الأميركية.

على الرغم من إحاطة الرئيس كلينتون بالاستنتاجات التي توصّلت إليها عملية مراجعة السياسة، فإنه لم يشارك في أي من مناقشات السياسات. ووقّع على التفويض بالعمل السري على الإطاحة بصدّام ووافق على توجيهات قرار مجلس الأمن القومي باتباع سياسات جديدة تجاه العراق وإيران، لكنني لم أصبح على ثقة بأنه يشعر بارتياح إلى النهج الإجمالي إلا عندما قال في اجتماعه مع الرئيس مبارك في البيت الأبيض في نيسان/أبريل 1993 إن علينا احتواء العراق وإيران على السواء.

الإعلان عن السياسة شأن مخصّص عادة للرئيس أو وزير الخارجية؛ وفي بعض الأحيان يقوم مستشار الأمن القومي بذلك، ويكمل نوّابهما المعلومات بين الحين والآخر. كنت قد كتبت أنا وبروس ريدل، نائبي لشؤون الخليج في مجلس الأمن القومي في ذلك الوقت، خطاباً يحدّد الاستراتيجية الشرق أوسطية الجديدة للرئيس كلينتون لكي يلقيها طوني ليك في المؤتمر السنوي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وهو مؤسسة الاستشارات المعنية بالشرق الأوسط التي ساعدتُ في إنشائها. لكن عندما جاء اليوم المحدّد، لم يكن ليك أو ساندي بيرغر، نائبه، متاحين لإلقاء الخطاب. لذا وقعت المهمة عليّ.

قبل ذلك ببضعة أيام، كنت أتكلّم مع إيلين سيولينو، كبيرة المراسلين الدبلوماسيين لصحيفة "نيويورك تايمز" وشرحت سياسة "الاحتواء القوي" لصدام و"الاحتواء النشيط" لإيران. رأت أن ذلك يشبه سياسة "الاحتواء المتوازي". بقيت الفكرة في ذهني وظهرت في خطابي باسم "الاحتواء المزدوج". لم يلقَ الخطاب، الذي حظي بإذن من وزارتي الخارجية والدفاع، باهتمام كبير، إذ افترضت الصحافة أنه لو كان خطاباً رئيسياً عن السياسة لألقاه أحد المسؤولين الكبار. لكن سرعان ما ذكرت صحيفتا "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" أن إدارة كلينتون اعتمدت سياسة جديدة "للاحتواء

المزدوج" للعراق وإيران؛ وهكذا تسنّى لي تسمية سياسة كلينتون دون قصد. فأدانتها بغداد وطهران على عجل، وسعت السفارات إلى الحصول على إحاطة عنها. وفي خلال شهر، بدا أن الشرق الأوسط بأكمله يناقش "الاحتواء المزدوج". وقد تسنّى لي أن أجمع بين النقّاد الذين يريدون من كلينتون التعامل مع إيران والذين يريدون منه الإطاحة بالنظام في العراق. وهكذا أدين "الاحتواء المزدوج" بأنه فاشل حتى قبل أن يبدأ مفعوله.

لا غرو أن النظامين العراقي والإيراني لم يرضيا عن تسميتهما الجديدة بأنهما مارقان يخضعان لسياسات العزل والاحتواء الأميركية. وقد أدانني وزير الخارجية العراقي، في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة نوقشت لاحقاً في مجلس الأمن، بأنني صهيوني سيطر على السياسة الخارجية الأميركية. واختار رجال الدين الإيرانيون طريقاً أكثر تهديداً للتعبير عن استيائهم.

كما أجملت في خطابي، رأت إدارة كلينتون أن هناك توازناً دقيقاً في الشرق الأوسط بين خيارين: "واحد يمتلك فيه السلطة في المنطقة متطرّفون يرتدون العباءة الدينية أو الوطنية" والآخر مستقبلٌ "تتوصّل فيه إسرائيل وجيرانها العرب والفلسطينيون إلى تسوية تاريخية".

وأوضحت أن بيل كلينتون توصّل إلى أن النظامين العراقي والإيراني معاديان للمصالح الأميركية في المنطقة لكنه يرفض الآن، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة مسيطرة في الشرق الأوسط، الفكرة المفلسة التي تنتهج الاعتماد على أحدهما لموازنة الآخر. وبدلاً من ذلك ستسعى إدارته إلى امتثال العراق الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وتستخدم الضغط لتعديل العدائية الإيرانية. وأوضحتُ أن كلينتون غير معني بالتسوية مع صدام، بل إنه يسعى خلافاً لذلك إلى إدانته كمجرم حرب لكي يظهر بوضوح لا لبس فيه أن "النظام الحالي في العراق... **لا يرجى إصلاحه**". استخدمت هذه الكلمة عن عمد لإنهاء التخمين بأن الرئيس أعرب عن نواياه الحقيقية تجاه صدام عندما تحدّث إلى توماس فريدمان عن تسوية ممكنة، على الرغم إنكار ذلك فيما بعد.

وأشار الخطاب إلى أن احتواء إيران سيكون مهمة أكثر صعوبة. وعرضت البرنامج الذي أقرّه المديرون، مشدّداً على أن "إدارة كلينتون لا تعارض الحكومة الإسلامية في إيران"، وإنما نواحي محدّدة من سلوك النظام. وفي حين أن كلينتون سيقاطع النظام العراقي، فإنه مستعد لإقامة حوار رسمي مع إيران. وعلى الرغم من أن الكلمة أكّدت على اختلاف النهجين تجاه العراق وإيران، فإن استخدام تعبير "الاحتواء المزدوج" أعطى انطباعاً خاطئاً بأننا سنتعامل مع النظامين الشريرين بالطريقة نفسها.

كان يجب أن يتضح على الأقل من شرح سياسة كلينتون أن الاحتواء المزدوج هو فرع من استراتيجية عريضة مصمّمة لإحداث تحوّل كبير في التوازن الإقليمي للقوى نأمل أن ينتج عن تحقق سلام عربي إسرائيلي شامل. وإذا نجح كلينتون في ذلك الهدف الأولي، فسيصبح احتواء العراق وإيران أكثر فعالية بكثير. كما أن حزب الله، حليف إيران في لبنان، سيحيّد بموافقة سورية على نزع سلاحه كشرط ضروري لاتفاق السلام. وسيجد العراق نفسه أيضاً دون أصدقاء إقليميين إذا نجحنا في دفع العالم العربي باتجاه السلام مع إسرائيل.

باختصار، كنا نأمل في الاستفادة من العلاقة التكافلية بين صنع السلام والاحتواء المزدوج. فكلما نجحنا في التوسّط لتحقيق سلام عربي إسرائيلي شامل، ازدادت عزلة العراق وإيران. وكلما ازدادت فعاليتنا في احتواء أنشطة هذين النظامين الشريرين في زعزعة الاستقرار، ازدادت سهولة صنع السلام مع الدولة اليهودية على جيرانها العرب. لقد كان تصميماً أنيقاً ومنطقياً.

ما لم نكن نتوقّعه هو إمكانية وجود تكافل عكسي أيضاً. إذا فشل كلينتون في صنع السلام، ستقل عزلة النظامين الشريرين واحتوائهما، وإذا فشل الاحتواء المزدوج، فسيصبح صنع السلام أكثر صعوبة بكثير.

3

"هكذا يتصرّف الملوك"

بدأت أتساءل أنا ودنيس روس عن سبب عدم تحرّك الموكب. كنا قد نزلنا من طائرة وزير الخارجية البوينغ 707، وهي الطائرة نفسها التي نقلت قبل ثلاثة عقود جثمان الرئيس الأميركي جون إف كنيدي من دالاس إلى واشنطن. في كانون الأول/ديسمبر 1993، نقلت كريستوفر وفريقه للسلام إلى الرباط بالمغرب. وقد تبعنا وزير الخارجية ومشينا على السجادة الحمراء أمام حرس الشرف المغربي بلباسه الأبيض إلى قاعة كبار الشخصيات. كنا ننتظر في سيارة شيفروليه خفيفة التصفيح على بعد سيارتين من سيارة الكاديلاك السوداء الثقيلة التصفيح التي تقلّ كريستوفر ومارك غِنزبرغ، السفير الأميركي في المغرب. وفي أثناء الانتظار، ازداد توتّر مفرزة أمن وزير الخارجية. وبعد خمس عشرة دقيقة، نقل الخبر أخيراً عبر شبكة الاتصالات: "الرجل غير موجود في البيت". بدا أن الملك لم يكن في القصر ليستقبل وزير الخارجية.

في وقت سابق من تلك الليلة، عندما غادرنا القاهرة، اتصل الموظفون في وزارة الخارجية بالطائرة من الرباط لإبلاغنا بأن جلالته قد دعا وزير الخارجية ووفده للعشاء معه في القصر. وكنت متشوّقاً لتذوّق وجبة مغربية رائعة معدّة في المطبخ الملكي. ولا بد أن كريستوفر، وهو نواقة، متلهّف إليها أيضاً. لكنه صار ينفر من تناول الطعام في العالم العربي. وكانت رحلاته إلى الشرق الأوسط

تعدّ بحيث يتجنّب المبيت في أي عاصمة عربية إذا أمكن. وعندما يتعذّر ذلك، كانت سكرتيرة كريستوفر، ليز لينبري، تحضر شوربة معلّبة من الطائرة وتسخّنها له في المطبخ الصغير بجناحه في الفندق. بدلاً من ذلك اتخذ من القدس مكاناً للمبيت. وكان يحب الطعام في مقرّ إقامة رئيس الوزراء، حيث يزداد شاعرية بشأن طهي ليا رابين المنزلي. وفي إحدى وجبات العشاء، اقترح كريستوفر نخب "فاصوليا ليا"، ما دفع شمعون بيريز، وزير الخارجية في ذلك الوقت إلى أن يجيب، "السيد وزير الخارجية، لقد امتُدحنا لأشياء كثيرة، لكن لم يُمتدح مطبخنا الإسرائيلي الرائع قط".

كان المطبخ المغربي قصة أخرى. عندما سمع كريستوفر بدعوة الملك، رفضها على الفور، وعلى الرغم من جهودنا لإغرائه، فإنه لم يتزحزح عن موقفه. فقد أنهكته الاجتماعات المتلاحقة وإرهاق فَرْق التوقيت. لم يكن كريستوفر مستعداً لتحمّل وجبة متعبة أخرى مع ملك عربي آخر. وكان لا بد أن يسيء ذلك إلى الملك. وما الانتظار في المطار إلا الإشارة الأولى لتلك النتائج.

يقع المغرب في الطرف الغربي للعالم العربي. وترجع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة إلى سنة 1786، عند توقيع معاهدة مراكش. وهو بلد معروف بمزيج فريد من الثقافات الأفريقية والعربية التي أنتجت إحساساً جمالياً رائعاً يتجلّى في فنونه التزيينية ومطبخه.

كان الملك الحسن الثاني قد لعب دوراً فريداً في عملية السلام، واستضاف محادثات سرية بين مبعوثين مصريين وإسرائيليين مهّدت الطريق أمام زيارة السادات التاريخية إلى القدس في سنة 1977. وبعد توقيع اتفاقات أوسلو، دعا إسحاق رابين إلى التوقّف في الرباط في طريق العودة من واشنطن في أول زيارة رسمية لرئيس وزراء إسرائيلي. وحافظ الملك أيضاً على علاقة خاصة مع جالية يهودية قوية تعدّ 600,000 نسمة، ومعظمهم يعيش الآن في إسرائيل.

كانت زيارة المغرب إلزامية على وزير الخارجية الذي يسعى إلى صنع

السلام. لكن كان كريستوفر متردّداً دائماً في إضافة عاصمة شرق أوسطية أخرى إلى خط سير رحلته، وبما أن القاهرة والقدس وعمان ودمشق محطّات قسرية تليها الرياض، وكان المغرب يعامل معاملة فظة عادة. وكانت هذه الزيارة كسراً لهذه العادة.

بعد نصف ساعة، غادر موكب السيارات بسرعة بطيئة، فيما كنا ننتظر خبراً بأن الملك مستعد لاستقبال وزير الخارجية. في القصر أدخلنا إلى حضرة جلالته أمام الحاشية التي ترتدي خفافاً صفراء لامعة مستدقّة وطرابيش حمراء. وكان بعضهم يغطون رؤوسهم بقلانس متصلة بعباءات قطنية بيضاء تتدلّى من أكتافهم. استقبلنا الملك، وهو نحيل وصغير الحجم، مرتدياً سترة سموكنغ مخملية سوداء وخفّاً متوافقاً مزيّناً بشعارات الهلال الملكي الذهبية - لا تتوافق مع البروتوكول الملائم لمثل هذه المناسبة الرسمية. أومأ إلى وزير الخارجية بالجلوس إلى يمينه على رأس طاولة مستطيلة في قاعة الاجتماعات؛ وجلس على عرش من نوع كراسي المكتب، وهو كرسي مكتب جلدي مائل إلى الزرقة مزيّن بهلال ذهبي نافر، وأشعل سيجارة.

جلس الوفد الأميركي على أحد جانبي الطاولة وأشار الملك إلى أحد مساعديه، ففتح باباً مزدوجاً من خشب الماهوغني لإدخال وفد الملك. دخل أولاً ابنا الملك، ولي العهد الأمير محمد والأمير رشيد. تبعتهما أغرب تشكيلة من المستشارين: جنرال ذو عين واحدة يبدو أنه نسي الرقعة التي تغطي عينه في المنزل؛ ووزير خارجية شلّت سكتة دماغية جانباً من وجهه وجذعه؛ ووزير داخلية أشعث الشعر؛ وأخيراً أندريه أزولاي، مستشار الملك اليهودي، الذي كان يرتدي بدلة فرنسية أنيقة. وقد زحف كل منهم فعلياً أمام الملك يقبّلون يده فيما يشير إليهم بالابتعاد.

لم يعدّل ذلك مزاج كريستوفر. فلم يهدر الوقت في المجاملات. فقد تفاوضنا مسبقاً على تفاهم مسبق مع المغاربة يمكّنه من الإشارة إلى بعض المنجزات الملموسة لزيارته لتبرير زيارته إلى المغرب في ختام رحلة شاقّة قادته إلى ست عواصم شرق أوسطية في سبعة أيام. في وقت الزيارة، كان عرفات

ورابين قد تصافحا في حديقة البيت الأبيض وعملية السلام تتقدّم إلى الأمام. لذا اتفق على أن يعلن كريستوفر بعد الاجتماع مع الملك عن استعداد المغرب لتسيير رحلات جوية مباشرة بين تل أبيب والدار البيضاء وخط هاتفي مباشر وصلات بريدية مع إسرائيل. وهذه إنجازات متواضعة لكنها تشير إلى ذوبان جليد العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي الواسع في أعقاب توقيع اتفاقات أوسلو مع الفلسطينيين.

أبلغ كريستوفر الملك أنه سعيد بإتاحة الفرصة له للإعلان عن بداية تطبيع العلاقات مع إسرائيل. رمقه الملك بنظرة حانقة ثم نفث الدخان من سيجارته باتجاه كريستوفر. تحدّث بالفرنسية مع أنه يجيد الإنكليزية، في خطاب متكلّف عن عدم ملاءمة أن يعلن مسؤول أميركي في الرباط عن قرارات يستطيع المغاربة الإعلان عنها بأنفسهم. لا عشاء، لا إعلان. الأمر بهذه البساطة.

عندما رافقنا كريستوفر إلى سيارته في الموقف المخصّص للسيارات في القصر، اعتذرت أنا ودنيس إليه، وأوضحنا أن مستشاري الملك أكّدوا لنا أنه يريد من وزير الخارجية أن يعلن إسهام المغرب في عملية السلام ويحتضنه. ومن الواضح أن الملك غيّر رأيه. ابتسم وزير الخارجية وهزّ كتفيه قائلاً، "هكذا يتصرّف الملوك".

كانت رباطة جأش كريستوفر أمام تراجع الملك الحسن الثاني تخفي عدم الاهتمام بالحكام. فهو كريم الخلق دائم التأنّق ذا شعر أشيب يسرّحه بعناية. وكان ديمقراطياً شديد الإيمان بالديمقراطية. شهد المعاناة الإنسانية كطفل ينمو في بلدة سكرانتون الصغيرة في نورث داكوتا، في أثناء الكساد العظيم، ما أكسبه الهدوء والرزانة في وجه المحن وكراهية للثراء الفاحش. لم يكن يهتمّ للطغاة ولا يحترم الملوك. ولم تكن شخصيته ولا ميوله ملائمة للتعامل مع القادة العرب الذين تعيق عاداتهم إجراء الأعمال بكفاءة على الطريقة الأميركية.

الكرم أمر في صميم الثقافة العربية. يبدأ كل اجتماع بطقس تقديم القهوة

أو الشاي. في المملكة العربية السعودية والأردن، يصب رجال القبائل، الذين تتقاطع على صدورهم أحزمة الطلقات، قهوة الهال من أباريق نحاسية أنيقة في فناجين خزفية. وفي عُمان، يرافقها طاس من حلوى هلامية دبقة يتعيّن على الضيف أن يغرف منها بأصابعه. وفي الجزائر يدعى الضيوف إلى المشاركة في المشوي حيث يقفون أمام حمل مشوي كامل ويتخيّرون منه بأصابعهم.

الأمور تتحرّك ببطء في العالم العربي. ونحن نمزح بأن "بكرة" تعني في وقت غير محدّد في المستقبل. وساعات العمل فيه أقصر كثيراً مما هي عليه في الغرب، ما يترك وقتاً طويلاً للقهوة والنرجيلة والنرد في المقاهي المحلية. ويميل القادة العرب إلى تخصيص أوقات طويلة للقاء الزوّار المهمّين.

بالمقابل، يتعامل كريستوفر مع الاجتماعات مثل محامٍ لديه كثير من العملاء. يجب أن تستمرّ المدة المخصّصة لها، وعندما تحين تلك اللحظة ينظر إلى ساعته ويبدأ بإنهاء الحديث. كان ذلك يربك الرئيس الأسد على وجه الخصوص، إذ كان يستمتع في العودة إلى التاريخ بإسهاب لإيضاح موقفه. وكانت الاجتماعات مع الأسد تستغرق عادة ما بين ثلاث وخمس ساعات. وقد أطلق جيمس بيكر على مزيج الاجتماعات الماراتونية وجولات القهوة والشاي وعصير الليمون "دبلوماسية المثانة". لم يكن كريستوفر يحب أياً من ذلك. وكان يرهق في المملكة العربية السعودية، حيث الاجتماعات لا تستغرق ضعف الوقت المعتاد بسبب ضرورات الترجمة من العربية وإليها فحسب، وإنما نادراً ما تجرى قبل منتصف الليل لأن القادة السعوديين يعملون في الليل. وتلك عادة مكتسبة من أيام حياة البداوة ما قبل تكييف الهواء في المملكة الصحراوية. وذلك يُحدث اضطراباً في جدول مواعيد نوم كريستوفر الذي يحرص عليه كثيراً.

بالمقابل، كان كلينتون نداً مثالياً لمضيفيه العرب. فهو يحب الاتصالات الشخصية. ويستمتع بالحديث لمدة ساعات، إذا سمح له موظفوه بذلك. ونادراً ما كان ينام قبل الثالثة صباحاً. وفي حين أن كريستوفر كان يقارب الأمور بدقّة المحامي، فإن كلينتون كان يقاربها بكل ما يميّز السياسي المحنّك. لم يكن يشعر بغربة في أرض النقاب، حيث الأمور ليست ما تبدو عليه، وحيث نعم تعني ربما

وربما تعني لا والإجابة المباشرة تعتبر قلّة تهذيب. كما أنه يحب بالطبع الطعام من كل الألوان.

زار كلينتون في أثناء رئاسته الشرق الأوسط أربع مرات، أكثر من أي رئيس أميركي آخر ـ ما عكس التزامه العميق بالتحوّل الذي كان يسعى إلى إحداثه هناك. لكن لم يكن بوسع الرئيس القيام بنوع الدبلوماسية المكوكية التي أصبحت المنطقة تتوقّعها منذ قدّمها هنري كيسنجر لأول مرة في سنة 1973. فالدبلوماسية الشرق أوسطية هي مسؤولية وزير الخارجية، ولم يكن كريستوفر يشمئزّ منها. لكن طبيعة تعامله مع القادة العرب تفيد ككناية عن التفاعل بين الولايات المتحدة والعالم العربي.

البيئة العربية أقسى بكثير من أرض الفرص الأميركية. قبل أن تملأ الطفرة النفطية في السبعينيات (1970يات) خزائن عرب الخليج بثروات تفوق الأحلام، كانوا يكدحون من أجل العيش في بيئة صحراوية قاسية يمكن أن يتحوّل فيها شجار بشأن بئر ماء إلى نزاع دموي. في تلك الأثناء، في العواصم الكبرى للعالم العربي ـ القاهرة ودمشق وبغداد ـ كان الشعب خاضعاً لسيطرة سلسلة من الحكام، من الفراعنة في الأزمنة القديمة، إلى الخلفاء العثمانيين، إلى الملوك العرب الذين عيّنتهم المكاتب الاستعمارية البريطانية والفرنسية، إلى الضباط العسكريين الذين تسلّموا السلطة بالقوة. وقد حافظوا جميعاً على سيطرتهم عبر شبكة رعاية تشجّع الولاء وأجهزة المخابرات التي تفرضها. وسواء أكانوا بدواً من الصحراء أم عرباً عالميين من تلك المدن الكبرى، فإن مجتمعاتهم تتسم بالتقليدية والتشبّه بالأسلاف. وهكذا فإن الكرامة والشرف والاحترام والولاء القبلي والثأر هي القيم التي تسيطر على العلاقات بين الشعوب وبين الدول مقارنة بقيم الحرية والمساواة والديمقراطية وحكم القانون الأميركية.

عندما تسعى السياسة الخارجية الأميركية إلى التدخّل في شؤون الدول الأخرى في المنطقة، غالباً ما تستلهم المثالية التي تدفع الأميركيين إلى الرغبة في نقل المنافع الوافرة التي كسبوها في حياتهم إلى الشعوب الأخرى. لكن هذا الدافع الخيّر يقابل في الشرق الأوسط بسخرية ناجمة عن التجربة العربية في

المنافسة على الموارد الشحيحة في مجتمعات تتحدّد فيها الفرصة بالعلاقات القبلية أو العائلية بدلاً من الجدارة.

أورث حسن الطالع الأميركي أيضاً "القدرة على الفعل"، أي اتخاذ موقف حل المشاكل تجاه التحديات المعقّدة. فالافتراض السائد بين الأميركيين أن لكل مشكلة حلاً. أما الموقف السائد بين العرب ـ والإسرائيليين على نحو متزايد أيضاً ـ أن معظم مشكلات الشرق الأوسط معقّدة جداً تستعصي على الحلول التي يصنعها البشر. وبما أن القادة السلطويين المنعزلين عن شعبهم هم الذين يتخذون القرارات دائماً، فإن المواطن العادي يتقبّل مصيره بدلاً من أن يحاول تغييره.

يعرف الأميركيون شيئاً عن تاريخ الشرق الأوسط لكنهم لا يدركون هذه التباينات في الثقافة وتعقيدات السياسة المحلية. إننا نميل إلى مقاربة الشعب هناك ببراءة وجهل يمكن أن يساء فهمه في الغالب على أنه تكبّر وافتقار للحساسية. إننا نعرف أنهم ليسوا مثلنا، لكن نتصوّر أنهم يريدون أن يكونوا كذلك إذا أتيحت لهم الفرصة. كان كريستوفر محامياً بارعاً ودبلوماسياً متمرّساً جاب العالم. وكان كلينتون قارئاً نهماً للتاريخ وربما أذكى شخص يشغل المكتب البيضاوي. لكن كيف يتسنّى لهما أن يعرفا أو يدركا التأثيرات المتقاطعة للثقافة العربية، والسياسة، والخبرة التي تحدّد مواقف زعيم عربي من الآخر أو مواقفهم جميعاً من القوة العظمى الأميركية؟

عندما تعرّف كلينتون وفريقه للسلام أكثر إلى اعتبارات الشرق الأوسط، صرنا ندرك بشكل أفضل أهمية الفخر والكرامة وتأثير الخصومات المحلية. بل تمكنّا أحياناً من استغلالها لفائدتنا. مع ذلك فشلنا مراراً في توقّع تأثير كلماتنا أو أفعالنا على الاهتمامات والحسابات الضيّقة لزعماء المنطقة. وكانت البراءة التي تشكل العلامة المميّزة للقاء أميركا بالشرق الأوسط تميّز نهج كلينتون أيضاً، على الرغم من الحسابات الاستراتيجية المتأنية التي تستند إليها. لقد كان في جوهره منافسة بين السذاجة الأميركية والريبة الشرق أوسطية، وفي النهاية ربح المرتابون.

كان من المحتّم أن تؤدي مساعي بيل كلينتون لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي إلى مواجهة مع النظام القائم في العالم العربي. وكان ملك المغرب الحسن الثاني من المتمسّكين المهمّين بالوضع الراهن، لكن القيّمين الآخرين عليه هما الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل السعودي الملك فهد. وبما أنهما زعيما الدولتين الأكثر تعداداً للسكان والأكثر ثراء على التوالي بين الدول العربية، فقد كانا يتمتّعان بتأثير كبير في المنطقة. لكنهما وجدا أن بقاء الوضع الراهن أفضل من تغييره كما يريد كلينتون.

بدا أن الرئيس مبارك والملك فهد يرحّبان بالتزام كلينتون بالسعي إلى سلام دائم. فتفاقم الصراع العربي الإسرائيلي، كما حدث في الغالب، يلهب مشاعر الشارع العربي ويهدّد الاستقرار في المنطقة. مع ذلك، فإن الصراع العربي الإسرائيلي يفيد في صرف الأنظار عن الإخفاقات، في حين أن نهاية الصراع تتطلّب التسوية مع إسرائيل ما يعرّضهما للانتقاد. لذا كانا يريدان أن تخفّف عملية السلام من حدة الصراع دون أن تحلّه تماماً. وقد أدرك كلينتون هذه الحقيقة في نهاية رئاسته. وفي غضون ذلك استطاع المسؤولون المصريون والسعوديون إقناعنا دائماً بأن الفجوة بين خطاباتهم المشجّعة ودعمهم المخيّب للآمال للسلام ما هي إلا مسألة قصور تتعلّق بنا وليس بهم. فلو تمكنّا من الضغط على الإسرائيليين أو خصومهم العرب بقوة أشدّ، فسيتمكّنون من تقديم مساعدة أكبر لنا على حدّ زعمهم.

دفعت الرغبة في المحافظة على الوضع الراهن الرئيس مبارك والملك فهد أيضاً إلى معارضة الإطاحة بالنظامين العراقي والإيراني. ولذلك حذّر الرئيس مبارك والملك عبد الله، خليفة الملك فهد، الرئيس جورج دبليو بوش من غزو العراق للإطاحة بصدام، وهما يسعيان الآن إلى التعامل مع النتائج المزعزعة للاستقرار الناجمة عن تجاهلهما.

من ناحية أخرى، إذا تُرك صدام وآية الله علي خامنئي، الذي أصبح القائد الأعلى لإيران في سنة 1989، دون تقييد فبإمكانهما زعزعة استقرار الوضع

العربي الراهن بطرق أكثر تهديداً. لذا لم يكن من المفاجئ أن يجد كريستوفر في لقائه الأول مع الرئيس مبارك والملك فهد أنهما متلهّفان للموافقة على مفهوم "الاحتواء المزدوج".

مصر هي أكبر الدول العربية وأقواها عسكرياً. يشكّل المصريون ربع تعداد العرب، لكن مصر خلافاً لمعظم الدول العربية الأخرى، التي تتكوّن من مزيج من الطوائف الإثنية والدينية، تضم شعباً متجانساً يتكوّن من 70 مليون مسلم سني متعايشين مع جالية صغيرة قديمة من المسيحيين الأقباط. وخلافاً لمعظم الدول العربية الأخرى، بقيت حدود مصر على حالها إلى حد ما طوال آلاف السنين، وهي تضمّ حضارة قديمة تبعث على الفخر وتتميّز بالعبقرية الرياضية والهندسية. ومصر موطن أقدم وأهم مؤسسة تعليمية إسلامية، جامعة الأزهر، ولمعلّميها ووسائل إعلامها وأطبائها ومطربيها ونجومها السينمائيين تأثير عميق على حياة العرب خارج حدود مصر.

لمصر تقليد طويل من الحكم المركزي يرجع إلى أيام الفراعنة. وقد أدى اعتماد المصريين على حكومتهم لتنظيم نهر النيل لتأمين معاشهم إلى اعتيادهم على الخضوع للزعماء السلطويين.

حكم حسني مبارك مصر دون منازع منذ أن أصبح رئيساً بعد اغتيال أنور السادات في تشرين الأول/أكتوبر 1981. وكان حتى سنة 2005، عندما استجاب لضغوط إدارة بوش وتسامح مع وجود بعض المرشّحين المستقلّين، يترشّح لإعادة انتخابه دون منافس في استفتاء على رئاسته يحصل بنتيجته عادة، على غرار الزعماء الآخرين في العالم العربي، على أكثر من 90 بالمئة من الأصوات. وفي نهاية رئاسة إدارة بوش، بدأت سلطة مبارك تذوي بسبب وهنه الناجم عن تقدّم سنه وانشغاله بأن يخلفه في الحكم ابنه جمال. لكنه كان في ذروة سلطته في عهد كلينتون.

كان مبارك قائداً لسلاح الجو تلقى تدريبه في الاتحاد السوفياتي، وقد عيّن

نائباً للرئيس لأنه لا يشكّل أي تهديد للسادات. تلك هي الطريقة التي أصبح بها السادات رئيساً أيضاً، حيث بقي في الظل إلى أن توفي الرئيس جمال عبد الناصر. كان ذلك في حالة السادات أداء ذكياً يخفي حنكة سياسية رهيبة. في حالة مبارك لم يكن هناك مثل هذه الموهبة المحجوبة تحت هالة السادات، وربما لذلك السبب لم يعيّن نائباً للرئيس. فهو يحكم كقائد عسكري محافظ نادراً ما يتنازل عن مبادئ جوهرية معيّنة: عدم السماح بجرّ مصر إلى حرب مع إسرائيل، والحرص على الاهتمام بالجيش، والمحافظة على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، ودعم الفلسطينيين لكن دون التقدّم على الرأي العام، وحماية دور مصر القيادي في العالم العربي والتأكيد عليه عند الضرورة، والاعتماد على الصبر والخضوع الفطري للشعب المصري.

تكمن أهمية مصر الجغرافية الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة في نفوذها في العالم العربي وموقعها عند ملتقى أفريقيا وآسيا على جانبي قناة السويس، ما يوفّر صلة بحرية حيوية بين أوروبا والخليج والشرق الأقصى. وفي أثناء الحرب الباردة، عندما انحازت مصر عبد الناصر إلى الاتحاد السوفياتي، تمكّنت موسكو من تأمين موطئ قدم مهم في الشرق الأوسط. وفي سنة 1972، طرد أنور السادات المستشارين العسكريين السوفيات والتفت إلى الولايات المتحدة للحصول على دعم. وقد جعل ذلك كفّة ميزان الحرب الباردة في الشرق الأوسط ترجح لصالح واشنطن. وعندما عقد السادات الصلح مع إسرائيل في سنة 1979، أحدث انقلاباً تاماً في الميزان العسكري العربي الإسرائيلي. وأصبح من المستحيل على الدول العربية أن تفكّر في الحرب مع إسرائيل دون مشاركة مصر. ومنذ ذلك الحين وفّرت مصر حجر الزاوية للتدخّل الأميركي في الشرق الأوسط، فساندت عملية السلام العربي الإسرائيلي، وعدّلت السياسة في العالم العربي، وقدّمت تسهيلات عسكرية أساسية لنشر القوات الأميركية(*).

(*) توفّر القاعدة الجوية المصرية في غرب القاهرة نقطة مرور لوجستية مهمة لنقل كميات هائلة من المعدات إلى العراق. وقناة السويس هي الممر الحيوي لسفن البحرية الأميركية، بما في ذلك حاملات الطائرات، إلى الخليج.

شعر مبارك بإساءة عميقة عندما انتهك صدام النظام العربي بغزو الكويت. وأبلغ وزير الخارجية كريستوفر، في لقائهما الأول في القاهرة في شباط/فبراير 1993، بأن صدام حسين وعده مرتين بأنه لا يضمر نية القيام بأي شيء من ذلك. بل إن صَدّاماً، وفقاً لمبارك، اقترح في قمة للجامعة العربية بأن كل الزعماء العرب ملزمون بمواجهة من يغزو منهم بلداً عربياً آخر. ومبارك لا يغفر الخيانة قط: "إنه لا يمكن إصلاحه؛ ولن أثق به البتة".

لكن نظراً لأن مباركاً يرى نفسه مدافعاً عن الوضع العربي الراهن، فقد كان منهمكاً بالمخاطر التي تنطوي عليها محاولة إبعاد صدام عن السلطة. فقد كان يعتقد أن من الضروري المحافظة على سلامة أراضي العراق. وبخلاف ذلك، فإن إيران ستستفيد من الوضع. وكان مبارك يفضّل أن يتجاهل كلينتون صدام حسين بدلاً من الإطاحة به.

كان مبارك ينظر بمرارة إلى الإيرانيين أيضاً لأنهم يسعون إلى إحداث اضطراب في الوضع الراهن عن طريق تصدير الثورة الإسلامية إلى العالم العربي. وقد أقامت قوات الحرس الثوري الإيراني ووزارة المخابرات والأمن الإيرانية صلات مع الجمعية الإسلامية المصرية. وأدانت هذه الجمعية، سلف القاعدة، بقيادة الشيخ الضرير عمر عبد الرحمن الرئيس مبارك وتعهّدت بالإطاحة بنظامه. وكان المنتسبون إليها قد نجحوا في اغتيال السادات، لذا فإن لدى مبارك ما يدعوه إلى أخذهم على محمل الجدّ. وتفاقم هذا التهديد بتسلّم نظام إسلامي متشدّد مقاليد السلطة في السودان، الذي يحد مصر من الجنوب ويسيطر على أعالي النيل، المصدر الوحيد لمياهها. وقد ساندت إيران رجل السودان القوي ومرشده الإيديولوجي حسن الترابي.

شعر مبارك بالقلق من أن إيران تريد زعزعة استقرار مصر لأنها تقف في طريق تحويل البلدان العربية إلى الإسلام الشيعي. وكان المقاتلون الإسلاميون المصريون الذين تقاطروا إلى أفغانستان في أثناء الجهاد ضدّ السوفيات قد عادوا إلى الوطن مفلسين بعد أن حصلوا على تدريب جيد. والإيرانيون يقومون الآن بدفع الرواتب لهم، كما أنهم يدعمون الترابي أيضاً. لذا كان مبارك ينظر إلى العراق وإيران على شاكلة واحدة.

اعتمدت الولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية، الركيزة الثانية للوضع الراهن العربي، من أجل ضمان استمرار تدفّق النفط الضروري لاقتصادات الغرب واليابان من الخليج بأسعار معقولة. والمملكة العربية السعودية التي تمتلك أكبر احتياطيات نفطية في العالم، مملكة صحراوية محافظة جداً ودينية أنتجت ثرواتها بنية تحتية مادية ذهبية من القرن الحادي والعشرين وتضمّ هيكلاً اجتماعياً إسلامياً من القرن السابع.

في حين أن مباركاً عيّن نفسه وصياً على الوضع العربي الراهن، فإن الملك فهد هو الوصي على مكة والمدينة، المكانين الأقدس في الإسلام، ويحمل لقب خادم الحرمين. وعلى كل المسلمين أداء فريضة الحج إلى مكة مرة واحدة على الأقل في حياتهم، وذلك ما منح الملك السعودي دوراً خاصاً في الإسلام.

للدفاع عن المملكة الغنية بالنفط في وجه الجارين الكبيرين إيران والعراق، لجأ السعوديون في السبعينيات (1970يات) إلى شراء أحدث الأسلحة الأميركية والبريطانية والفرنسية. وفي أثناء الحرب الإيرانية العراقية، دفعوا ما بين 35 و50 مليار دولار إلى صدام حسين لمنع القوات الإيرانية من عبور شط العرب والتقدّم جنوباً إلى شبه الجزيرة العربية. وفضّلوا إبقاء القوات الأميركية "وراء الأفق". لكن الملك عبد العزيز أقام عهداً مع الرئيس فرانكلين روزفلت في سنة 1945 عندما اجتمعا على متن السفينة الأميركية كوينسي: الولايات المتحدة ستحمي أمن المملكة العربية السعودية مقابل الحصول على نفطها. وقد ضعف هذا التفاهم كثيراً في سنة 1973، عندما انضم الملك فيصل إلى حظر نفطي عربي على الغرب كجزء من الجهد المنسّق لدعم حرب السادات مع إسرائيل. لكن الملك فهد تمكّن من ترميم العلاقة في الثمانينيات (1980يات).

في هذه المرحلة، كانت المملكة قد طوّرت قدرة كافية على إنتاج النفط بحيث تمكّنت من لعب دور "المنتج المرجّح" بين الدول المصدّرة للنفط أوبك، فتزيد الإنتاج أو تنقصه لضمان بقاء السعر ضمن حدود معقولة.

بدا كأن كل ذلك سينتهي فجأة، عندما غزا صدام الكويت في آب/أغسطس 1990. فبين ليلة وضحاها اكتشف السعوديون أن الجيش العراقي يتمركز شمال منطقة الأحساء الشرقية السعودية الغنية بالنفط، لا يمنعه شيء من غزوها سوى توسّع خطوط الاتصال. وافق الملك فهد لأول مرة في تاريخ المملكة على استضافة قوات أميركية بالأعداد الضرورية للدفاع عن المملكة وطرد الجيش العراقي من الكويت أيضاً.

أوضح الملك فهد في اجتماعه مع كريستوفر بأنه شعر أيضاً بأن صداماً خانه. وما دام موجوداً فلن يستتبّ الاستقرار في المنطقة. ورأى أن القادة الإيرانيين، على غرار صدام، غير مهتمين بإقامة علاقات سلمية مع المجتمع الدولي. وقدّم تفاصيل عن كيف يخلق الإيرانيون المشاكل للأنظمة السنية المعتدلة في العالم العربي. ونصح بأن يقوم بيل كلينتون بمراقبة الإيرانيين عن كثب. وشدّد على أوجه التشابه بين عراق صدام وإيران الخميني وتعهّدا بالعمل معاً على وقف الخطر.

ترك هذا الموضوع المشترك الذي عبّر عنه أهم حليفين للولايات المتحدة في العالم العربي انطباعاً قوياً لدى كريستوفر، فأوضح أنه يتفق معهما. فالولايات المتحدة ليس لديها النية للتصالح مع صدام وتشعر بالقلق حيال إيران. ووعدهما بأننا سنحتوي البلدين.

انكبّت مصر باكراً على العمل على المساعدة في إعادة الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات في واشنطن. فبعد توقيع اتفاق أوسلو، عمل مبارك بصورة وثيقة مع كلينتون ورابين، مستخدماً نفوذه لدى عرفات، لتسهيل عملية التنفيذ.

ساعدنا السعوديون بهدوء على جبهة عملية السلام، حيث كانوا مستعدين لتقديم التمويل للسلطة الفلسطينية لكنهم كانوا حذرين من التعامل مع إسرائيل، ومع ذلك حضروا كل المؤتمرات المتعدّدة الأطراف التي شارك فيها الإسرائيليون كجزء من عملية السلام.

جاء الدليل المبكّر على فائدة المملكة في ترويج "الاحتواء المزدوج" عندما واجهنا صعوبة في إقناع حلفائنا الأوروبيين بالتخلّي عن الاتفاقات التجارية مع إيران. كانت شركة الطيران الإيرانية بحاجة ماسة إلى طائرات جديدة لأسطولها التجاري ومستعدة لإنفاق 4 مليارات دولار عليها. وكانت شركة بوينغ تتنافس بشدّة مع إيرباص. وكلينتون شديد الحساسية من احتمال تأثّر الوظائف في أميركا، لاسيما في الساحل الغربي، حيث تلعب كاليفورنيا دوراً حاسماً في رهانه على إعادة انتخابه في سنة 1996. لكن إذا سمح كلينتون لبوينغ بتقديم عطاء لصفقة شركة الطيران الإيرانية، فلا يمكننا أن نتوقّع من الأوروبيين التخلّي عن التعاملات التجارية مع إيران.

تدخّل السعوديون. كانت شركة الطيران السعودية تريد تغيير أسطولها التجاري الذي يعدّ نحو خمسين طائرة مدنية في السنوات الخمس التالية وتوقّعت شركتا بوينغ ومكدونال دوغلاس حدوث معركة قاسية مع إيرباص. وإذا تمكّن كلينتون من إقناع الملك فهد بالالتزام بشراء طائرات أميركية لاستبدال الأسطول التجاري، فقد يبلغ حجم الصفقة 6 مليارات دولار.

أقام الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي في الولايات المتحدة، علاقات شخصية وثيقة مع الرئيس بوش الأول الذي عامله معاملة خاصّة. لكنه لم يستطع بسبب ذلك تحقيق مدخل مماثل إلى البيت الأبيض في عهد كلينتون. فقدّمت صفقة الطائرات السعودية للأمير بندر مفتاحاً جاهزاً.

أبلغ الملك فهد الرئيس كلينتون عبر الأمير بندر استعداده لشراء كل الطائرات الأميركية، شريطة ألا تبيع الولايات المتحدة طائرات إلى إيران. لم يصدر إعلان الرئيس عن الالتزام السعودي بشراء خمس طائرات 747-400، وثلاث وعشرين طائرة بوينغ 777، وتسع وعشرين طائرة MD-90، وأربع طائرات MD-11 حتى 16 شباط/فبراير 1994. لكن التزام الملك فهد بهذه الصفقة الهائلة نُقل إلى البيت الأبيض في أواسط سنة 1993، ما سهّل على كلينتون إدخال سياسة "الاحتواء النشيط" لإيران دون خوف على تعرّض المصالح التجارية الأميركية للخطر.

كان على كلينتون مقابل هذا الدعم السعودي والمصري أن يترك لهم أمر التعامل مع مشاكلهم الداخلية كما يجدونه ملائماً. وقد عنت هذه الصفقة الضمنية إعفاء حلفائنا العرب من حملة إدارة كلينتون لتعزيز التغيير الديمقراطي في كل أنحاء العالم.

لم تتجاهل إدارة كلينتون الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط؛ بل ركّزنا على مساعينا على أطراف العالم العربي. دعمنا حق المرأة في الانتخاب في قطر وعُمان والكويت؛ وضغطنا على النظام الجزائري للسماح بمزيد من الانفتاح السياسي لشعبه وإشراك الأصوليين في الحوار (شريطة أن يتخلّوا عن العنف)؛ ودعمنا الجهود الناجحة للملكين المغربي والأردني لإدخال المعارضة في الحكومة والبرلمان. كما قمنا بمسعى مهم لدعم الإصلاح السياسي في اليمن على أمل أن يؤدّي التغيير هناك بمرور الوقت إلى حفز إصلاحات مماثلة فيما تبقّى من شبه الجزيرة العربية. كما استعنا بجهود نائب الرئيس آل غور في مسعى دائم لتشجيع إضفاء الليبرالية والخصخصة على الاقتصاد المصري، بدعم من مبارك. لكن تجمّدت العملية عندما اكتشف مبارك أن عليه التخلّي عن بعض السيطرة إلى قوى السوق.

وبخلاف ذلك، اتخذت إدارة كلينتون قراراً واعياً بترك مصر والمملكة العربية السعودية وشأنهما. ففي ذلك الوقت كنا نخشى على وجه الخصوص من أن ينتشر المرض الجزائري إلى مصر، حيث كان الأصوليون الإسلاميون يستخدمون الإرهاب والاغتيال بالفعل في محاولة لإسقاط النظام. وبدلاً من ذلك ركّز كلينتون طاقاته على صنع السلام، على أمل أن تبدأ حقبة يمكن أن يحدث فيها الإصلاح السياسي والاقتصادي بأقل قدر من النتائج التي يترتّب عليها تهديد كبير لمصالحنا. ورأينا أننا عندما نضع حداً للصراع العربي الإسرائيلي، فإن الأنظمة العربية السلطوية ستُحرم من ذريعة تأخير الكثير من الإصلاحات المحلية الضرورية. وعندما يتحقّق السلام، فستُحرّر الموارد المخصّصة للحرب لأجل هذه العملية. لكن إذا ضغط كلينتون بقوة من أجل التغيير السياسي فيما يسعى لتعزيز السلام، فإننا نخشى ألا ينجح سوى في زعزعة عدم الاستقرار

في مجتمعات تتعرّض لكبت شديد. وربما لا يعقّد انعدام الاستقرار البحث عن السلام فحسب، بل يمكن أن يفيد العراق وإيران.

تبيّن أن هذا النهج معيب أيضاً، لا لأن إرهابيي 11 أيلول/سبتمبر كانوا منتجات الأنظمة القائمة فحسب، بل لأن بعض المجموعات الإسلامية تمكّنت من توجيه ضربات قاصمة لعملية السلام أيضاً. في ذلك الوقت اعتقدنا أن صنع السلام يمكن أن يضع حداً للإرهاب لأننا سنحوّل راعيي استخدام القوّة الرئيسيين في قلب الشرق الأوسط ـ عرفات والأسد ـ إلى صانعي سلام. وكان ذلك مثالاً آخر على سذاجتنا. فمثلما كان بعض الزعماء العرب مهتمين في تحويل اهتمامنا إلى صنع السلام بدلاً من الاهتمام بالإصلاح في مجتمعاتهم، اكتشفنا أن عرفات والأسد كانا قادرين على التحدّث عن السلام وتشجيع استخدام القوة في الوقت نفسه.

لقد اعتمدنا رؤية غير واقعية لشرق أوسط جديد أكثر سلاماً. لكن كان لدى قادة الشرق الأوسط أمور أخرى في أذهانهم.

شهّر جورج بوش الثاني لاحقاً بخيار "الاستقرار والحرية" الهادف، ورأى أن مثل هذه الأولوية، التي أبدتها الإدارات المتعاقبة قبله ـ بما فيها إدارة والده ـ ساعدت في تفريخ إرهابيي 9/11. لكن الأمر كان أكثر تعقيداً من ذلك بكثير، وهو ما لبث أن اكتشفه. فما دام للولايات المتحدة مصلحة حيوية في تدفّق النفط بحرية بأسعار معقولة من الخليج، فسيكون لديها مصلحة في المحافظة على الاستقرار في مثل هذه المنطقة الحيوية. ولا يمكن المحافظة على الاستقرار إلا بالاعتماد على حلفاء أميركا في العالم العربي ـ مصر والمملكة العربية السعودية.

ساعد تجاهل هذه الحقيقة في ارتفاع أسعار النفط خلال إدارة بوش، وكان لذلك نتائج معاكسة على الاقتصادين الأميركي والعالمي. كما أضرّ بصدقية الصورة الأميركية كداعمة للتغيير الديمقراطي. وبتجنّب الاستقرار لصالح تعزيز الديمقراطية، منح بوش الأمل للأصوات الليبرالية القليلة في المجتمعات العربية. لكن ما إن بدؤوا في معارضة السياسات القمعية حتى وجدوا أن إدارة بوش قد

سحبت البساط من تحتهم بالتحالف مع تلك الأنظمة نفسها، من أجل مواجهة الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن تعثّر بوش في العراق. وبالتالي انتهت الولايات المتحدة إلى أسوأ ما في الأمرين ـ انعدام الاستقرار والديمقراطية.

يكمن الدرس في إيجاد طريق وسط بين القطبين. فلا تستطيع الولايات المتحدة تجاهل إسهام حلفائنا العرب في تثبيت الاستقرار وحماية المصالح الغربية. كذلك لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتخلّى عن قضية الحرية دون مناقضة أهدافها وقيمها الأساسية. ولا تستطيع مواصلة التغاضي عن الضغط على تلك الأنظمة لتحقيق الإصلاحات دون المخاطرة بالإطاحة بالزعماء الذين تعتمد عليهم للمحافظة على الاستقرار.

كان ذلك درس الإطاحة بالشاه في إيران. فقد انتظرت الولايات المتحدة طويلاً لتشجيع إدخال إصلاحات هناك؛ وعندما ضغط الرئيس كارتر في نهاية المطاف على الشاه لإجراء إصلاحات جوهرية، كان الأوان قد فات. وربما ساعد إصرار كارتر على أجندة حقوق الإنسان في تقويض عزم الشاه على التمسّك في السلطة.

وخلافاً لذلك، لم يساعد تجاهل بوش الثاني مخاوف الأنظمة إلا في توليد ردود فعل تهكّمية. فقد قدّمت تنازلات ثانوية أمام مطالب بوش وسرعان ما اعتمدت أساليب أضعفت تأثيرها.

غير أن خيار إدارة كلينتون كان واضحاً ـ كان ينوي تحويل النظام العربي من خلال صنع السلام. ولم يظهر التناقض في الاعتماد على الأنظمة العربية الراعية للوضع الراهن لتحويل النظام القائم إلا في وقت متأخّر جداً.

4

13 أيلول/سبتمبر 1993

صعد بيل كلينتون وإسحاق رابين وياسر عرفات إلى المنصة في الحديقة الجنوبية في الساعة 11:15 صباحاً. كان قادة إسرائيل والفلسطينيين يوشكون على الدخول في اتفاق في كنف أعمدة البيت الأبيض الدائرية وتحت سماء زرقاء صافية، يحيط بهم وارن كريستوفر، ووزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف، ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز، وأمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس. استحوذت تلك اللحظة على مخيّلة العالم ـ عدوّان لدودان يتقاربان وسط ما يفصل بينهما من كراهية ليصنعا السلام.

يتألّق بيل كلينتون في هذه المناسبات. كان مسروراً بهما كرئيس. استيقظ في الثالثة صباحاً وراجع النشرة الجوية. جافاه النوم فقرأ في الكتاب المقدّس عن يشوع ومعركة أريحا، إذ إن أحفاد الإسرائيليين سيعيدون في الاتفاقية التي ستوقّع أريحا إلى الكنعانيين الجدد. ولإبراز هذه المناسبة، اختار ربطة عنق زرقاء مزيّنة بأبواق ذهبية لترمز إلى انهيار جدران الكراهية ببدء هذه الاتفاقية.

في وقت سابق من النهار راجع خطابه مع مستشاريه، وأضاف نبوءة بليغة من أشعيا، "لا يُسمع بعدُ ظلمٌ في أرضك ولا خراب أو سحق في تخومك". كان يريد مزيداً من التشديد على أمن الإسرائيليين لذا كتب في المسوّدة: "إننا نجرؤ على التعهّد... بأن يتوافق أمن الشعب الإسرائيلي مع آمال الشعب الفلسطيني، وأن يكون هناك مزيد من الأمن والأمل للجميع". وأعجب

الرئيس على وجه التحديد بالسطر الذي أقحمه جورج ستيفانوبولوس - مستشاره الإعلامي والناطق باسمه في ذلك الوقت: "ثمة توق كبير في كل أنحاء الشرق الأوسط إلى حدوث المعجزة الهادئة للحياة السوية". وكان كلينتون عازماً على استعمال قوة رئاسته ومكانتها لتحقيق ذلك.

بدا إسحاق رابين، وهو رجل حيي بطبعه لا يستمتع بمثل هذه المناسبات الكبرى، مرتبكاً وهو يقف إلى جانب ياسر عرفات ويفكّر في مصافحة الرجل الذي يربطه معظم الإسرائيليين بمقتل رياضييهم في الألعاب الأولمبية في ميونيخ سنة 1972 وأطفال المدرسة في قرية معالوت الإسرائيلية في سنة 1974. لقد نجمت هذه اللحظة عن قرار رابين الدخول في اتفاق مع عرفات. لكنه تحدّث كأي إسرائيلي عندما اعترف أمام العالم بأن "هذا التوقيع... اليوم ليس سهلاً".

أراد رابين أن يعبّر عن مزيج من الأسف على الماضي والأمل بالمستقبل الذي عبّر عنه في هذه المناسبة:

> دعوني أقول لكم، أيها الفلسطينيون، إن مصيرنا العيش معاً على التراب نفسه في الأرض نفسها. ونحن... الذين جئنا من أرض يدفن فيها الآباء أولادهم، نحن الذين قاتلناكم، أيها الفلسطينيون، نقول لكم اليوم بصوت مرتفع وواضح: كفى دماء ودموعاً! كفى!

بدا ياسر عرفات في حالة عظيمة، واقفاً بلباسه العسكري المعتاد، وكوفيته، ووجهه غير الحليق على الدوام. إنه يرمز إلى الكفاح الطويل للشعب الفلسطيني للاعتراف بدولته، لكنني تساءلت إذا ما كان يشترك مع رابين في توقه إلى إنهاء سفك الدماء، وإذا ما كان ينوي تحقيق رؤية كلينتون حياة سوية لشعبه. كان من المتعذّر معرفة ذلك بالطبع، لذا أشار كلينتون إلى الاتفاق في كلمته بأنه "مقامرة جريئة".

تمكّن عرفات من تحقيق انبعاث استثنائي. فقد كان قبل أيام ممنوعاً من دخول الولايات المتحدة لأن منظمة التحرير الفلسطينية التي يرأسها موضوعة

على قائمة وزارة الخارجية للإرهاب. ولم يكن مرحباً به لدى معظم الأنظمة العربية الممثّلة في هذه المناسبة. وكانت خزانته فارغة، وطُرد شعبه من الكويت وبلدان خليجية، وموقفه السياسي في أدنى حالاته. مع ذلك فإنه كان هنا الممثّل البارع الذي وجد دوراً جديداً لنفسه كصانع سلام. تحدّث عن بداية عصر السلام، والتعايش، والحقوق المتساوية، والرغبة المشتركة في السلام لدى الفلسطينيين والإسرائيليين، لكن ذلك جاء بعد مطالبة شعبه بالعدالة. إذا لم يكن هناك عدالة في نظر الفلسطينيين، هل يكون هناك سلام للإسرائيليين؟ كان ملحوظاً غياب أي صدى للإرهاب والعنف.

عندما وقف كلينتون بين الرجلين وذراعاه ممدودتان، صافح إسحاق رابين عرفات متردّداً وعلت شهقة من جمهور الشخصيات المجتمعة. لم يستطيعوا في تلك اللحظة تقدير المفارقة العظيمة لتلك المصافحة التاريخية: كان الزعيم العربي غير المقصود واقفاً على المنصة من وجهة نظر استراتيجية كلينتون الشرق أوسطية. فقد كنا نعمل على تحقيق المصافحة بين رابين والرئيس السوري حافظ الأسد.

قلت لمشاهدي قناة سي إن إن معلّقاً، "هذا مشهد مدهش"، فيما كنت أنا ومراسل السي إن إن في البيت الأبيض وولف بليتزر نشاهد المصافحة من منصّة البث في مؤخر حديقة البيت لأبيض. بدا المشهد مدهشاً بالنسبة إلي بأكثر من طريقة واحدة. فقبل اثني عشر يوماً، كنت في سيدني مع عائلتي لحضور الاحتفال ببلوغ ابن أخي. كان الوقت أواخر الصيف وفريق السلام متفرّقاً في مختلف مقاصد قضاء الإجازة. كان دنيس روس ووارن كريستوفر في الساحل الغربي؛ والرئيس في مارثاز فنيارد. اتصل بي دنيس على نحو غير متوقّع من بوينت موغو في كاليفورنيا، حيث عقد هو وكريستوفر اجتماعاً رتّب على عجل مع شمعون بيريز لإطلاعهما على الاتفاق الذي أنجزه بيريز للتوّ مع منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد التشاور مع كلينتون، عرض كريستوفر البيت الأبيض كمكان لحفل التوقيع. واتصل بي دنيس لإبلاغي بضرورة العودة إلى واشنطن على الفور للمساعدة في تنظيم الحدث.

بعد ذلك بأسبوع، في غمرة النشاط المحموم، دعاني طوني ليك إلى مكتبه لبحث الإحاطة التي يريد تقديمها إلى الرئيس الذي عاد للتوّ إلى واشنطن من إجازته. كان علينا أن نراجع معه خطط الحفل الذي يعتزم استضافته، لا سيما أن عليه أن يقرّر من سيدعى للحضور من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ومن سيوقّع الاتفاق.

كنت أعاني من تغيّر السياسة. فقد أكمل كريستوفر للتوّ رحلته الثانية إلى الشرق الأوسط. وفي خطوة تاريخية حقاً في اعتقادي، أبلغ وزير الخارجية الرئيس السوري أن لدى كلينتون في جيبه التزاماً مشروطاً من رئيس الحكومة إسحاق رابين بالانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان. وكنّا نعدّ الترتيبات لبدء مفاوضات إسرائيلية سورية سرية في واشنطن في بداية أيلول/سبتمبر. غادرت أستراليا متوقّعاً أن نحقّق اتفاق إطار لسلام إسرائيلي سوري في نهاية تلك السنة. وبدلاً من ذلك وجدتني انظّم حفلاً لإعلان مبادئ بين إسرائيل وإرهابي رئيسي حُظر علينا التعامل معه سابقاً. قلت لطوني، "لا يمكننا استضافة ياسر عرفات في البيت الأبيض. الشعب الاميركي غير مستعد لأن يحتضن رئيس منظمة قادت الإرهاب في الشرق الأوسط. وهو لا يزال على قائمتنا الخاصة بالإرهاب".

ردّ طوني، "إنني أوافقك الرأي. لن يأتي ياسر عرفات إلى البيت الأبيض إلا على جثتي".

كنت أتوقّع أن يخالفني طوني الرأي في الواقع. فقد كان يسعى سراً إلى الاتصال بالجيش الجمهوري الايرلندي لحلّ الصراع في أيرلندا الشمالية. لكنه لدى عناداً مثلي.

نقلنا رأينا المشترك إلى الرئيس بعد ذلك بدقائق عندما قدّمنا له إحاطة في المكتب البيضوي. سأل كلينتون، "من سيحضر إذاً من منظمة التحرير الفلسطينية"؟ أبلغته أن عرفات ينوي إرسال محمود عباس، المعروف بأبي مازن، وهو نائبه في منظمة التحرير والمشرف على المفاوضات في الجانب الفلسطيني. وكان إيتان هابر، مدير مكتب رابين، وإيتامار رابينوفتش، السفير الإسرائيلي في

واشنطن، قد أبلغانا أن رابين سيرسل وزير خارجيته شمعون بيريز. وأكّد هؤلاء المساعدون أن رابين لن يأتي لأنه لا يريد أن يُشاهَد مع عرفات في البيت الأبيض. وأوضحت للرئيس أن الترتيب المعدّ متكافئ من الناحية البروتوكولية. فقد أشرف بيريز على المفاوضات في الجانب الإسرائيلي، وأبو مازن المكافئ لأن بيريز هو الثاني في الحكومة الإسرائيلية.

استمع الرئيس بعناية إلى الإحاطة لكنه لم يقل شيئاً. كان على وشك أن يتحدّث هاتفياً إلى رابين، وذلك أول اتصال بين الزعيمين منذ أطلع بيريز كريستوفر على الاتفاق في بوينت موغو. استمعت أنا وطوني للمكالمة عندما ظهر رابين على الخط. أبلغه الرئيس أنه يعتقد بأن هذا الاتفاق تاريخي وأن نجاحه غير أكيد بأي حال من الأحوال. وقد وافق على استضافة حفل التوقيع لكي يظهر مساندة الولايات المتحدة له، لكن بما أن الاتفاق إسرائيلي فقد شدّد على ضرورة حضور رابين هذه المناسبة ليظهر التزامه أمام شعبه.

ردّ رابين بأنه لا يريد أن يثير مشاكل للرئيس. فهو يدرك أن عرفات سيصرّ على المجيء إذا حضر، وأن ذلك سيضع الرئيس في وضع محرج.

فوجئنا جميعاً. قال الرئيس، "ظننت أنك ستكون محرجاً". وطمأن رابين قائلاً، "لن يكون الأمر محرجاً لي. سأتولى أمر كل الترتيبات". نظر إلي كلينتون من وراء مكتبه وأبلغ رابين أنه فهم أن عدم رغبته في المجيء تعود إليّ أن من الصعب عليه أن يشاهد مع عرفات. وردّ رابين ثانية بأنه لا يريد إحراج الرئيس.

ثارت حماسة الرئيس، "لا تهتم لأمري! سأكون على ما يرام. لكنني أعتقد أن عليك الحضور".

احمرّ وجه كلينتون عندما أغلق الهاتف. التفت إلي غاضباً، "أنت الخبير في الشرق الأوسط لكنني أبلغك أن رابين يريد المجيء! اتصل هاتفياً بجماعته وبلغهم أنني أدعوه إلى هنا، وأننا سنعمل معاً للاهتمام بأي مشكلة تطرأ مع عرفات". أُخذت على حين غرّة. فقد أصرّ إيتان هابر على أن رابين لا يريد رؤية عرفات في البيت الأبيض أيضاً.

اكتشفت لاحقاً أن مساعدي رابين كانوا منقسمين. فهابر يشعر بالقلق من أن الإسرائيليين سيجدون ما يكفي من الصعوبة في هضم الاتفاقية، فما بالك في التعامل مع صورة رئيس وزرائهم وهو يصافح ياسر عرفات. لكن شمعون شيف، مدير مكتب رئيس الوزراء اتفق مع غريزة كلينتون السياسية. ورأى أنه إذا لم يُظْهر رابين دعمه العلني للاتفاق فسيكون من الصعب عليه تسويقه لدى الإسرائيليين. وسيبدو كما لو أنه سار على مضض في اتفاق تفاوض عليه شمعون بيريز المعروف في إسرائيل بخطابه الرؤيوي والمناورة السياسية بدلاً من الواقعية السياسية التي يتطلّعون إليها في رئيس الوزراء.

كانت الخصومة بين بيريز ورابين قديمة ومريرة ولعبت دوراً مهماً في حساب رابين. لم يكن يريد أن يسرق منافسه على زعامة حزب العمل أضواء الحدث أياً يكن خلافياً. وهكذا فإن ما بدأ كحفل توقيع بين متفاوضين تحوّل بسرعة إلى حدث العقد. كان البيت الأبيض يريد دعوة 1500 ضيف، بمن فيهم زعماء العالم والكونغرس بأكمله، وكل رئيس ووزير خارجية ومستشار للأمن القومي لا يزال على قيد الحياة. وعندما علم رابين بذلك، أصبحت معضلته أكثر حدة. فكشف أمام الرئيس بطريقة غير مباشرة عن رغبته في أن يكون له دور.

مع ذلك لم نسمع المزيد من رابين حتى قبل حفل التوقيع بثلاثة أيام. ففي يوم الجمعة 10 أيلول/سبتمبر، أرسل عرفات رسالة إلى رابين يلتزم فيها باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن وبحل كل الخلافات العالقة عن طريق المفاوضات. وقدّم عرفات في الرسالة تعهّداً حازماً بإنهاء العنف(*).

رأى محامونا أن هذا النبذ الخطي للعنف أساس كافٍ لكي يرفع الرئيس اسم عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية عن لائحة الإرهاب التي تصدرها وزارة الخارجية. وهكذا عدنا أنا وطوني ودنيس يوم الجمعة إلى المكتب البيضوي

(*) كتب عرفات، "منظمة التحرير الفلسطينية [تـ]نبذ استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى وسوف تتحمل المسؤولية عن جميع عناصر المنظمة وموظفيها لضمان امتثالهم ومنع حدوث انتهاكات وتأديب المخالفين".

لإطلاع الرئيس قبل الخروج إلى حديقة الورود ليعلن عن إفساح الطريق أمام منظمة التحرير الفلسطينية للقدوم إلى حفل التوقيع.

في حديقة الورود سيواجه الرئيس الصحافة للمرة الأولى منذ الإعلان عن الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني. أبلغناه أنه سيُسأل حتماً عما إذا كان قد دعا عرفات إلى حفل التوقيع. اقترحت، ووافق طوني ودنيس، أن يستبق السؤال بالقول إننا وجّهنا الدعوات إلى الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير وأبلغانا أن شمعون بيريز وأبي مازن سيمثّلانهما.

استمع الرئيس لكنه لم يردّ. تركناه في المكتب البيضوي وذهبنا لنجلس على مقاعدنا أمام المنصة. كان الصباح رائعاً وبدت حديقة الورود في أبهى حلّة: المنصّة الرئاسية الزرقاء، مع شعارات الرئيس الذهبية أمامها، تحف بها الأعمدة الإمبراطورية الرومانية التي تحيط بالمكتب البيضوي وقاعة الحكومة. خرج الرئيس من الأبواب الفرنسية وقرأ أمام الصحافة المتجمّعة إعلاناً معداً بأن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد منظمة إرهابية من وجهة نظر الحكومة الأميركية وأعلن عن نواياه استئناف الاتصالات. ثم توقّف من أجل الأسئلة.

جاء السؤال الثاني من أندريا مِتشل، مراسلة قناة إن بي سي في البيت الأبيض: "السيد الرئيس، هل هناك ظروف يمكن أن تأتي بياسر عرفات لحضور هذه المناسبة"؟

ردّ كلينتون: "لقد أرسلنا الدعوات إلى حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية".

اعتقدت أن الأمور تسير على ما يرام حتى الآن. لكنه تابع قائلاً، "من ناحية الحفل، من سيأتي إلى هنا ممثّلاً منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل هم الذين تقرّر المنظمة وإسرائيل أن يأتوا. الأمر بأكمله عائد إليهم... ونرحّب بكل من يقرّروا أن يأتي إلى هنا".

تجهّمت ثم همست في أذن دنيس، "يبدو أن ياسر عرفات سيأتي إلى هنا في النهاية". وعندما ذهبنا إلى مكاتبنا وجدنا رسالة من حنان عشراوي، الناطقة

باسم الوفد الفلسطيني المفاوض، تبلغنا فيها أن عرفات كان يشاهد إعلان الرئيس من تونس وأنه قرّر قبول دعوة الرئيس لحضور الحفل.

كان عرفات يتوق إلى الاعتراف الدولي. فقد حافظ على القضية الفلسطينية طوال هذه السنين بالبقاء تحت الأضواء. واستضافته في البيت الأبيض مع زعماء إسرائيل ورجال الدولة العالميين الآخرين، بعد أن عاملته الولايات المتحدة معاملة المنبوذ على مدى عدة عقود، سيكون إنجازاً عظيماً له وللقضية الفلسطينية. وبعد ثلاثة أيام عندما استقبل السفير السعودي، بوصفة عميد السلك الدبلوماسي، عرفات في قاعدة أندروز الجوية، ميناء دخول الشخصيات الأجنبية الكبيرة القادمة في زيارات رسمية إلى واشنطن، قال له عرفات بحماسة، "أندروز يا بندر، إننا في أندروز"!

من الواضح أن الرئيس قرّر فتح الباب أمام عرفات وهو يعرف أنه سيدخل عبره. لكن كلينتون في تلك اللحظة كان مهتماً بالسياسة الإسرائيلية أكثر من سياسته، وتلك خصلة سيتكرّر ظهورها في رئاسته. لقد خلص إلى أن رابين بحاجة إلى الحضور، وأن حضور عرفات عارض. وكما أبلغ صحيفة "نيويورك تايمز" قبل يومين من الحدث، "السؤال المحوري هو ما الذي يمكن أن تحمله حركة المرور في إسرائيل".

على غرار السياسي لدى رابين، عرف السياسي لدى الرئيس بالغريزة أنهما يحاولان كسر قالب الصراع الإسرائيلي. فذلك الحدث ليس مجرّد حفل توقيع آخر في البيت الأبيض، بل يمثّل نهاية الصراع وتوسيع المفاوضات بين الشعبين المتقاتلين منذ عقود. وبحسب تعبير الرئيس، "إنه اتفاق هائل". ولكي ينجح لا بد من أن يسانده الشعب الإسرائيلي، ولكي يحدث ذلك، وفقاً لتقدير الرئيس، يجب أن يشاهد رئيس وزرائه واقفاً خلف الاتفاق. وإذا كان ذلك يعني استضافة عرفات فليكن. وهكذا عندما أبلغ كريستوفر الرئيس أن عرفات يريد الحضور، طلب منه الرئيس الاتصال برابين على الفور وأن يوضح له أن رئيس الولايات المتحدة يوجّه دعوة شخصية لحضور رئيس وزراء إسرائيل.

في تلك الأثناء، كان رابين قد أبلغ بيريز أنه يريد منه تمثيل إسرائيل في الحفل. مع ذلك أسرّ إلى زوجته، ليا، أنه لا يزال يقلّب النظر في الأمر. وكما توقّع الرئيس، منح اتصال كريستوفر، الذي تم في العاشرة مساء بتوقيت إسرائيل، رابين التفسير الذي يدفعه لتغيير رأيه. وكما روى كريستوفر، فقد ردّ رابين ببحّة أكثر من المعتادة في صوته، "سآتي، ليس لدي أي خيار".

وكما هو معهود في علاقة رابين مع بيريز، لم يبلغ الأول الثاني بتغيير رأيه - وخفض دوره فعلياً إلى الثاني في الترتيب - بل سمع بيريز به لأول مرة في نشرة أخبار راديو إسرائيل صباح يوم السبت. أثار هذا الإذلال أزمة هدّدت بانقسام الحكومة الإسرائيلية، إذ ردّ بيريز بالإعلان عن أنه يريد الاستقالة. اتصل بي هابر يائساً طالباً الحرص على أن يكون لبيريز دور بارز، كخطيب والشخص الذي سيوقّع الاتفاق عن إسرائيل.

كانت خطوة الرئيس الثانية، بعد ضمان مجيء رابين، الحرص على أن يصافح رابين عرفات. ولم يكن ذلك أمراً أكيداً - فقد أقسم رابين على ألا يتعامل مع عرفات بطريقة مباشرة.

المصافحة في الشرق الأوسط ترمز إلى الاعتراف. السوريون، على سبيل المثال، رفضوا مصافحة نظرائهم الإسرائيليين في المفاوضات، وفهم الجانبان ذلك على أنه يشير إلى استمرار العداء. وعندما حضر وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، اجتماع السلام في أنابوليس في سنة 2007، علّق مسبقاً أنه لن يصافح رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت. وعلى غرار ذلك، رفض أرييل شارون، كوزير للخارجية في حكومة نتنياهو، مصافحة عرفات في مفاوضات واي في أيلول/سبتمبر 1998 لأن يدي عرفات، كما قال، ملطّخة بالدم الإسرائيلي البريء. كما أن المصافحة الثلاثية بين السادات ومناحيم بيغن وكارتر بعد توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية في الحديقة الشمالية للبيت الأبيض في سنة 1978 رمزت إلى علاقتهم الجديدة. وفي حين استخدم بنيامين نتنياهو لقطة مصوّرة لبيريز وعرفات وهما متشابكا الأيدي في حملته الناجحة لهزيمة بيريز في انتخابات 1996، التقطت له صورة للأجيال القادمة وهو يصافح عرفات بحرارة في البيت الأبيض.

في هذه المناسبة التي سيشاهدها العالم بأسره، أظهر الرئيس حرصاً شديداً على الترتيبات التنظيمية. فطلب مني أن أسأل إيتان هابر إذا كان رابين سيصافح عرفات. وجاء الرد بصيغة رابين المعهودة: سيقوم بما يجب عليه القيام به. لكنه قال، لن يكون هناك تقبيل أو مسدّس أو بدلة رسمية.

كان عرفات مشهوراً بالتقبيل في المناسبات العامة. وعندما يجتمع بالزعماء العرب، كان يؤدي مشهد التقبيل ويطبع بشفتيه الغليظتين القبلات على الخدين. وإذا كان لديه سبب محدّد لإظهار تأثّره أمام الكاميرا، فإنه يختتم الطقس بتقبيل جبهة نظيره. وقد أسمينا ذلك "الرزمة الكاملة". كيف يمكننا أن نمنعه من تقبيل الرئيس ورابين؟ عهدت بتلك المهمة إلى وزارة الخارجية.

كنت قد أبلغت السفير السعودي، الأمير بندر، عن "قاعدة عدم التقبيل" ووافق بندر على أن يشرح لعرفات أن الزعماء في الولايات المتحدة، خلافاً للعالم العربي، يصافح أحدهم الآخر بدل التقبيل. لكن كان على إدوارد دجيريجيان، بصفته مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، أن يكون أول مسؤول أميركي يستقبل عرفات عندما تحطّ طائرته في قاعدة أندروز الجوية. ولكي لا تسجّل سابقة، كان علينا الحرص على ألا يسمح إدوارد لعرفات بتقبيله قبل أن تتاح الفرصة لبندر بإيصال الرسالة. طوّر إدوارد ومساعدوه أسلوب مصافحة عرفات باليد اليمنى ووضع اليد اليسرى بإحكام على عضد ذراعه اليمنى لكي لا يستطيع معانقة مستقبله وتقبيله.

شاهدت السي إن إن فيما جرّب إدوارد أسلوبه مع عرفات عندما نزل من الطائرة الخاصة التي أعارتها له الحكومة الجزائرية لهذه المناسبة. وقد نجح أيما نجاح. وفي صباح التوقيع، علّم طوني ليك الرئيس الأسلوب نفسه فيما لو حاول عرفات تقبيله(*). وعرض الرئيس ما قد يفعله إذا فشل الأسلوب بتوجيه ركبته إلى أربيّة طوني.

(*) منذ ذلك الوقت أصبحت السياسة عدم السماح لعرفات بتقبيل المسؤولين الأميركيين. وقد حدث أول انتهاك معروف بعد ثلاث سنوات، إذ سمح مدير وكالة التنمية الدولية، برايان أتوود، دون قصد بتقبيله في حفل تقديم هبة في غزة. وكان عرفات يدرك هذا الأسلوب لأنه كان يضحك دائماً

بقي هناك مسألة المسدّس. ففي المناسبات العامة، يحمل عرفات دائماً مسدّساً في قراب على خصره، وهو رمز الكفاح المسلّح ضدّ إسرائيل. وقد أحدث غضباً في سنة 1974 بإصراره على حمله في الأمم المتحدة عند إلقاء أول خطاب له أمام الجمعية العامة. عندما اقترب حفل التوقيع، أخبرنا أحد أعضاء الحاشية الفلسطينية أن عرفات ينوي تقديم المسدّس إلى الرئيس في الحفل بمثابة إيماءة رمزية إلى نبذ العنف. وعندما أبلغت الرئيس بذلك ضحك وقال، "إذا سلّمني المسدّس فسأطلق النار عليه". وحرصاً على ألا يحدث ذلك، أطلعت وسائل الإعلام العالمية بأن جهاز الأمن الرئاسي لا يسمح بالمسدّسات في البيت الأبيض مهما كانت الظروف.

طلبت من بندر مساعدتي بمسألة تخلّي عرفات عن البدلة العسكرية. فرتّب بندر قيام خيّاط محلي بإيصال بعض البدلات إلى غرفة عرفات في الفندق. وأوضح لعرفات أن البروتوكول يتطلّب منه ارتداء بدلة على غرار الجميع في الحفل. عندما جرّب عرفات على مضض إحدى السترات أمام مساعديه الذين لم يشاهدوه البتة مرتدياً أي شيء سوى البدلة العسكرية، انفجروا ضاحكين. كان عرفات ينظر إلى نفسه على أنه يجسّد الكفاح الفلسطيني من أجل الحصول على الدولة لذا فإنه ينظر إلى مظهره بجدية كبيرة. شعر بالإذلال، فخلع السترة وأصرّ على ارتداء البدلة العسكرية في الحفل. أهمل بندر إبلاغي بأنه فشل في مهمته.

اكتشفت ذلك قبل عشر دقائق من وصول رابين وعرفات إلى البيت الأبيض. كان كلينتون يستقبل الرئيسين بوش وكارتر في المكتب البيضوي وكنت أنا ودنيس نطلعهم على ترتيبات الحفل. جذبني أحد مساعدي كلينتون إلى الخارج لأتلقّى مكالمة من إيتان هابر. أبلغني إيتان بهدوء أن رابين شاهد على التلفاز لحظة مغادرة عرفات الفندق إلى البيت الأبيض. وقال، "عرفات يرتدي بدلة عسكرية، أبلغ الرئيس أن رابين لن يحضر".

أمامي عندما أضع يدي على عضده. وتمكّن أخيراً من تقبيلي عندما كنت غافلاً. في الساعة الثانية من صباح 15 كانون الثاني/يناير 1997، عندما أعلن عن اتفاق الخليل في معبر بيت حانون (إيريز) في غزة.

رددت محتداً، "العالم بأسره بانتظاركم. وهناك ثلاثة رؤساء في المكتب البيضوي؛ وعشرة وزراء خارجية بين الجمهور وتقول إنه لن يأتي. لن يفهم أحد السبب. سيحدث ذلك نكسة كبرى في العملية بأكملها".

طلبت من إيتان البقاء على الخط واتصلت ببندر الذي كان راكباً مع عرفات في سيارته. قلت والخوف بادٍ في صوتي، "بندر، هل ارتدى عرفات البدلة العسكرية"؟ تلعثم بندر وهو يبحث كلمات، "لا، لا، آه، آه... بدلة سفاري".

قلت مشكّكاً، "بدلة سفاري"؟

أجاب بندر "نعم، بدلة سفاري".

سألت، "هل يرتدي أي ميداليات أو شارات مميّزة على هذه البدلة السفاري"؟

"لا، ليس هناك أي ميداليات".

أقفلت الخط وعدت إلى المكالمة مع إيتان. نقلت الحوار الذي دار مع بندر. وقلت لا يمكننا أن نملي على عرفات ما يرتديه، وإن رابين سيتأخّر إذا لم يتحرّك الآن، وإن الأمور لن تكون على ما يرام إذا لم يأتِ بسبب ما يرتديه عرفات. وبعد مراجعة رابين، قال إيتان متنهّداً، "حسناً، لكن لا تقبيل ولا مسدّس".

بالعودة إلى الوراء، كان علينا أن نكون أكثر إصراراً على ألا يرتدي عرفات بدلته العسكرية. فربما أشار ذلك إلى الفلسطينيين بأن زعيمهم يتخلّى عن المسدّس ويخلع بدلته العسكرية لأنهم مقبلون على حقبة جديدة تعالج فيها مظالمهم عبر المفاوضات السلمية فقط.

يستطيع المرء أن يرى الآن أنه كانت هناك علامات منبّهة، حتى في تلك اللحظة، بشأن إخلاص عرفات في التزامه نبذ الإرهاب ومنع العنف. على سبيل المثال، في المفاوضات مع الإسرائيليين بشأن نص رسالة الاعتراف بإسرائيل، لم يدعُ عرفات شعبه صراحة إلى إنهاء المظاهر العنيفة للانتفاضة الأولى.

في ذلك الوقت، لم يعبّر عن دعوته إلى إنهاء العنف إلا في رسالة لم

تلحظ كثيراً إلى وزير الخارجية النروجي. أما رسالته إلى رابين التي نبذ فيها الإرهاب والتزم بمنع العنف، فإنها تشير إلى أعمال "عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وموظفيها"، وتستثني مقاتلي حماس والجهاد الإسلامي لأنهم ليسوا جزءاً من منظمة التحرير.

توفّر اتفاقات أوسلو إلى السلطة الفلسطينية الموارد اللازمة لإنشاء "شرطة قوية" مسؤولة عن ضمان الأمن العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في المناطق الخاضعة لسيطرة عرفات في غزة والضفة الغربية. غير أن رابين أصرّ على أن يكون أمن الإسرائيليين مسؤولية إسرائيل بمفردها.

لم يفصح عن واجبات منظمة التحرير الفلسطينية نبذ الإرهاب ومنع العنف إلا بعد إطلاق الاتفاق في أوسلو والتفات المفاوضين إلى مسألة الاعتراف المتبادل. اقترح دنيس روس على شمعون بيريز، عندما أطلع هو وكريستوفر لأول مرة على الاتفاق في بوينت موغو، أن يطلب المفاوضون الإسرائيليون من منظمة التحرير الفلسطينية الالتزام خطياً بتأديب أي من مكوّناتها إذا واصل ارتكاب أعمال إرهابية. وأثار كريستوفر أيضاً المسألة بقوة مع عرفات، بعد حفل التوقيع، في أول اجتماع ثنائي بينهما: "لقد ولى زمن الغموض المحسوب. وسيراقب التزامك بوقف الإرهاب والعنف عن كثب. لذا أحثّك مخلصاً على أن تتخذ الإجراءات اللازمة. أعرف أنك لست سوبرمان لكن عليك أن تبذل جهداً جدياً. فنجاحنا يتوقّف على صراحتك في إدانة الإرهاب والعمل ضدّه".

كان ردّ عرفات، "من أنا"؟، علامة أكيدة على المشاكل: كان يلقي باللوم على الإرهاب والوضع الاقتصادي، والأنشطة الهدّامة التي تمارسها الجماعات الرافضة المتمركزة في دمشق، ورفض زعماء الخليج إعطاءه "ماله". وأصبح ذلك قولاً معهوداً محبطاً يتكرّر في كل اجتماع أميركي على مستوى عالٍ مع عرفات. وأصبح عدم استعداد عرفات تحمّل مسؤولية منع الأعمال العنيفة التي يرتكبها شعبه أمراً مألوفاً تماماً. وقد أدى ذلك أكثر من أي أمر آخر إلى إضعاف الثقة اللازمة لنجاح شراكته مع إسرائيل. وسيأتي اليوم الذي كان يجب أن ننظر إلى تحوّل عرفات المفترض من إرهابي إلى رجل دولة بأنه نذير شؤم.

لم يستطع كريستوفر أن يفعل أكثر من تنبيه عرفات لأننا لن نكون مشاركين في مفاوضات أوسلو. لذا كان على كلينتون أن يضغط على رابين للدخول في اتفاق معيب مع عرفات. لكن رابين فاجأ كلينتون في الواقع: كنا لا نكاد نعرف عن أن هناك مفاوضات رسمية في أوسلو. وألزم كلينتون الولايات المتحدة بدعم مبادرة السلام دون أن يعرف كيف تمّ التوصّل إلى الاتفاق، ولم يكن لديه أي فرصة للتأثير في النتيجة. لم يكن ذلك مهماً لو أن المفاوضين توصّلوا إلى اتفاق واضح. فكل ما أنجزوه هو إعلان غير صريح للمبادئ التي توجّه المفاوضات اللاحقة في عملية من أربع مراحل: أولاً يتولى عرفات السلطة على غزة وأريحا؛ وبعد ذلك يجب التوصّل إلى اتفاق مرحلي لتوسيع حكمه في الضفة الغربية؛ وثمة حاجة إلى اتفاقين آخرين يحكمان إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي من أنحاء الضفة الغربية؛ وأخيراً تعقد مفاوضات التسوية النهائية للصراع التي تقرّر الحدود النهائية، وتفكيك المستوطنات، ووضع اللاجئين، والولاية القانونية على القدس، والسيطرة على مصادر المياه.

أصبحت عيوب الاتفاق واضحة الآن. فهو لم يهمل واجبات الفلسطينيين الأمنية فقط، وإنما لم يأت أيضاً على ذكر النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الفترة الانتقالية. اقترح الفلسطينيون فقط تجميد النشاط الاستيطاني بعد التوصّل إلى اتفاق، عندما كان المفاوضون يصوغون رسائل الاعتراف المتبادل. وفي تلك المرحلة المتأخّرة كانوا مستعدين للاكتفاء بإشارة غير ملزمة إلى قرار حكومة رابين في سنة 1992 بوقف بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، وهو تجميد لا ينطبق على محيط القدس حيث زاد رابين من النشاط الاستيطاني. بدا كأن كل جانب يتغاضى عن الآخر ـ نحن الإسرائيليون نعرف أنكم لن توقفوا العنف أيها الفلسطينيون، ونحن الفلسطينيون نعرف أنكم لن توقفوا النشاط الاستيطاني أيها الإسرائيليون، لكن لنبرم الاتفاق على أي حال ونهتم بهذا الأمر لاحقاً.

كانت هاتان المشكلتان، الأمن والعنف، عيبين هيكليين، في إطار أوسلو وفي كل الترتيبات التي نشأت عنه. لكن في ذلك الوقت، لم يكن لدى فريق

السلام لدينا الفرصة لدراسة الوثيقة. عندما عرض بيريز الاتفاق على كريستوفر وروس في بوينت موغو، كان قد وقّع بالأحرف الأولى. لقد تفاوض الإسرائيليون والفلسطينيون مباشرة على اتفاق لإنهاء الصراع بينهم، وهو أمر دعاهم كلينتون إليه صراحة. ومن نحن لتقديم رأي آخر لهم؟ كان دورنا تقديم الدعم إلى هذا المسعى. وذلك الواقع الجديد يطلّ علينا وسط كل الفرح المحيط بالمناسبة. وقد عبّرت عن ذلك رسالة موجّهة إلى أعضاء فريق السلام العامل مع كلينتون من والد آرون ميلر الذي نبّهنا: عندما ترقص مع الدبّ، لا يمكنك الفكاك منه.

في أعقاب الحفل، رافق كلينتون رابين وبيريز من الحديقة الجنوبية إلى المكتب البيضوي. شرب رابين ماء بارداً، وبدلاً من التأمّل في ضخامة ما حصل، أراد التحدّث بإسهاب عن الكلمات القليلة التي قالها لعرفات فيما كانا يقفان مع كلينتون عند المدخل الدبلوماسي للبيت الأبيض بانتظار دعوتهم إلى المنصة من أجل حفل التوقيع. أبلغ عرفات بصوت صارم، "لدينا عمل كثير نقوم به". وأوضح الآن للرئيس الوضع الخطير لاقتصاد غزة، واعتمادها على العمال الذين يعملون في إسرائيل، والافتقار إلى الدعم من الدول الخليجية، والتحدي الهائل الذي ينتظر عرفات في تطبيق الاتفاق الذي وقّع للتوّ. تحدّث نحو خمس عشرة دقيقة دون توقّف. أذكر أنني فكّرت أنه ربما كان من الصعب جداً عليه استيعاب ما قام به بحيث تراجع إلى المنطقة المألوفة للإحصاءات والوقائع والتحليل. وفي وقت لاحق في غداء ثنائي بقاعة الطعام الخاصة بالرئيس، شرب رابين وكلينتون الويسكي والنبيذ على التوالي لتخفيف قلقهما.

لكن ذلك حصل بعد اجتماع كلينتون الرسمي الأول مع عرفات. وقد رتّب على عجل بعد أن ضغط كارتر وبوش على كلينتون لمنح عرفات بضع دقائق وأذعن كلينتون. لم يكن هناك وقت لوضع سيناريو الاجتماع وترك الاثنان يفعلان ما يشاءان.

اجتمعا في غرفة الخرائط، في الدور الأرضي من مقرّ إقامة الرئيس. وقد حصلت الغرفة الصغيرة على اسمها من حالة عرض الخرائط الموجودة هناك

ونظراً لوجود خريطتين مبروزتين على جدرانها: آخر خريطة تكتيكية للحرب العالمية الثانية أعدت للرئيس فرانكلين د. روزفلت في 3 نيسان/أبريل 1945؛ وخريطة مسح فرنسية للمستعمرات الأميركية.

وعلى سبيل كسر الجليد، قدّم الرئيس، وهو هاوٍ متحمّس للتاريخ، شرحاً عن الخريطتين إلى عرفات المرتبك. ثم حاول كلينتون ممازحته مقترحاً أنهما "ولدان عائدان" كانا مؤخّراً بعيدين عن الأضواء وها هما يعودان الآن إلى مركز المسرح العالمي. بدا عرفات كأنه لم يفهم التورية. وتحدّث الرئيس بعد ذلك عن اعتقاده بأن الحفل مؤثّر جداً وسأل عرفات عن كيفية تفاعل الشعب الفلسطيني معه. وافقه عرفات الراي بأن هذه اللحظة التاريخية تساعد في ضمان استمرار الفلسطينيين في دعم العملية.

ولاحظ عرفات، ملتقطاً فكرة من الواضح أن شمعون بيريز زرعها في عقل عرفات عندما أجمل رؤيته بأن تصبح غزة سنغافورة الشرق الأوسط، أن خيار الفلسطينيين "بين سويتو وسنغافورة". إذا كانت دولتهم ستصبح سنغافورة، يجب أن يحصلوا على الدعم الأميركي في كل نواحي تطوّرها. ووعد الرئيس بالعمل لحل المشاكل العملية. ثم لجأ عرفات إلى شكاويه المعهودة من أن دول الخليج تمنع عنه "أمواله".

ردّ الرئيس بسؤال عرفات عن شخص يشغل تفكير الرئيس حتى في تلك اللحظة ـ حافظ الأسد.

العلاقات بين الزعماء العرب معقّدة، ولا يعكس ذلك اختلاف شخصياتهم فحسب وإنما الخصومات المريرة تحت واجهة الوحدة العربية. ولم تكن هناك علاقة أكثر مرارة من العلاقة بين الرئيس الأسد وعرفات. فالأسد يتصرف كأنه "القلب النابض للعروبة"، وأنه ملأ "رئات المقاومة الفلسطينية" بالأكسجين السوري. لكن عندما تسلّم الأسد السلطة، صار ينظر إلى عرفات بأنه يمكن أن يشكّل تهديداً لمصالح الدولة السورية. وعقد العزم على السيطرة على القضية الفلسطينية.

كان عرفات بالمقابل يريد تجنّب نفوذ الأسد للمحافظة على "استقلال القرار الفلسطيني" وبناء إقطاعياته في الأردن أولاً ثم في لبنان. وفي حين أن الرئيس الأسد لم يكن مستعداً للانجرار إلى الحرب في زمن يقرّره غيره، فإن عرفات كان يسعى إلى العكس، أن يضيف قدرات دولة عربية راديكالية إلى قدراته العسكرية الواهية.

عُقد أول اجتماع بين الأسد وعرفات في سنة 1966، عندما كان الأسد قائداً لسلاح الطيران السوري وأحد الرجال الأقوياء في النظام البعثي الجديد الذي جاء إلى السلطة إثر انقلاب عسكري. فقد ألقى جهاز مخابرات الأسد القبض على عرفات لمقتل منافس سياسي فلسطيني في مخيّم للاجئين في ضواحي دمشق. فتدخّل الرئيس جمال عبد الناصر لدى الأسد لتأمين الإفراج عنه. أثار ذلك فضول الأسد، فأحضر عرفات إليه. ودار نقاش طويل بين الرجلين وفقاً لإحدى الروايات.

تقاطع مسارهما ثانية بعد أربع سنوات، في سنة 1970. كان عرفات في ذلك الوقت رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأسد وزيراً للدفاع السوري. أثار تنامي تحدي المنظمة لحكم الملك حسين في الأردن مواجهة بين الجيش الأردني والمقاتلين الفلسطينيين. وقد وقفت القيادة السورية إلى جانب عرفات، فحرّكت رتلاً من الدبابات عبر الحدود للمساعدة في رفع الحصار الذي ضربه الجيش الأردني. غير أن الأسد رفض كوزير للدفاع إشراك سلاح الجوّ السوري في النزاع، وعندما عبّأ الجيش الإسرائيلي جنوده في مرتفعات الجولان وشنّ الجيش الأردني هجوماً معاكساً على الدبابات السورية، فضّل الأسد الانسحاب على المواجهة.

تدهورت العلاقة بين الأسد وعرفات في العقد التالي عندما بنى عرفات دولة ضمن الدولة في لبنان، متحدياً النفوذ السوري هناك. فقد هدّد الوجود الفلسطيني السني التوازن الطائفي وأشعل صراعاً بين المسيحيين الموارنة اللبنانيين والطوائف الإسلامية. حذّر الأسد عرفات مراراً بالابتعاد عن الحرب الأهلية المتوسّعة، لكن عرفات رآها فرصة يكسب فيها في لبنان ما خسره في

الأردن بوضع ثقل قواته خلف الميليشيات السنية. وفي حزيران/يونيو 1976، تدخّل الأسد إلى جانب الموارنة، وأرسل جيشه إلى لبنان للسيطرة على ثلثي البلاد.

على الرغم من أن الرئيس الأسد كسب السيطرة الفعلية على لبنان، فقد تدهورت سمعته في العالم العربي. وهكذا توصّل إلى اتفاق مؤقّت مع عرفات يسمح بموجبه لمنظمة التحرير الفلسطينية بالعمل ضدّ إسرائيل من جنوب لبنان مقابل قبول السيطرة السورية على ما تبقى من البلد. وفي سنة 1982، دفعت أنشطة عرفات العسكرية حكومة مناحيم بيغن وأرييل شارون إلى القيام بغزو شامل للبنان ومهاجمة المواقع السورية أيضاً. وهكذا أجبر عرفات الأسد ثانية على الاختيار بين دعم القضية الفلسطينية ومواجهة الجيش الإسرائيلي. وقفت قواته تعض على الجراح فيما ضرب شارون حصاراً حول بيروت وأجبر منظمة التحرير على الخروج من لبنان في نهاية المطاف.

لجأ عرفات إلى تونس، بعيداً عن نفوذ الأسد، لكن الخصومة بينهما تفاقمت. في أيار/مايو 1983، ساند الأسد تحدياً لقيادة عرفات من بقايا حركة فتح التي يقودها الأخير والتي بقيت في لبنان وسورية. انتقد عرفات الأسد في الصحافة العربية ثم انضمّ إلى الموالين لفتح في مدينة طرابلس بشمال لبنان. حاصره الأسد هناك، وأجبره في النهاية على مغادرة لبنان للمرة الثانية، ولم يعد إليه البتة. وفي العقد التالي اغتال المنشقّون الذين تدعمهم سورية الموالين لعرفات الذين تجرّؤوا على الدعوة إلى حوار مع إسرائيل. ردّ عرفات بتقديم المساعدة إلى خصوم الأسد في لبنان وساند تمرّد رئيس الحكومة اللبناني ميشال عون على الحكم السوري.

عندما غزا صدام حسين الكويت في سنة 1990، وقف عرفات إلى جانبه. وأجرى الأسد حسابات أكثر دقّة بالوقوف إلى جانب الولايات المتحدة. لكن في أعقاب الحرب، انضم الوفدان السوري والفلسطيني إلى العرب الآخرين في مدريد في سنة 1991 لإطلاق مفاوضات شاملة مع إسرائيل. كان التحدي المباشر أمام عرفات توكيد سيطرته على الوفد الفلسطيني، الذي استُبعد منه المسؤولون في منظمة التحرير. وعمل الأسد على منع الوفود العربية الأخرى من إضعاف

الموقف السوري بإجراء اتفاقات منفصلة مع إسرائيل. وأصرّ على إنشاء آلية تنسيقية بين الوفود العربية كثمن للمشاركة السورية. ومارس سيطرة محكمة على المفاوضين اللبنانيين وتمكّن من إخافة الأردنيين.

لم يكن المفاوضون الفلسطينيون يثيرون أي مشكلة للأسد: فقد رفضوا أولاً دخول قاعة المفاوضات، ثم وضعوا العراقيل في طريق التقدّم. وفي سنة 1993، وجد الرئيس الأسد نفسه في مفارقة ممارسة الضغط على الفلسطينيين للمشاركة في المفاوضات لكي يتمكّن من التفاوض مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة المرنة.

بما أنه كان من المعقول بالنسبة للأسد الافتراض بأن الإسرائيليين يكرهون عرفات، فإن آخر ما كان يتوقّعه اتفاق عرفات ورابين من وراء ظهره.

بالنظر إلى هذا التاريخ، الذي لم يكن كلينتون يدركه، لم يكن عرفات يتوقّع البتة أن يسأله الرئيس الأميركي عن رأيه بالأسد. فردّ على نحو غير صريح، "إنه صديق قديم، عبقري. وهو ماهر وذكي، يدرك المتغيّرات في المنطقة جيداً ويريد أن يحقّق شيئاً لسورية في حياته".

تشجّع كلينتون بحماسة عرفات، فكشف عن مخاوفه الخاصة: "لا يستطيع رابين أن يقدّم مزيداً من التنازلات إلى أن يثبت لشعبه أن الاتفاق الذي أبرمه للتوّ معك سينجح. لذا كلما أسرعنا في التحرّك على مساركم، تمكّنا من التحرّك على المسار السوري بسرعة أكبر".

كانت فكرة قيام عرفات بتسريع تنفيذ اتفاقه مع الإسرائيليين لكي يتمكّن كلينتون ورابين من المضي قدماً والاتفاق مع سورية أمراً منطقياً بالنسبة للرئيس الأميركي، لكنها أكّدت أسوأ مخاوف عرفات. فنحن لم نبذل أي جهد لنخفي نيّتنا التوصّل إلى اتفاق مع سورية أولاً، ولعل مقدار الاهتمام الذي أولاه كلينتون وكريستوفر إلى الأسد منذ تسلّمهما منصبيهما أقنع عرفات بالتوصّل إلى اتفاق مع الإسرائيليين قبل سورية.

الآن بعد أن استخدم عرفات ذلك الاتفاق لفتح علاقة مع واشنطن، فإنه لم يكن راغباً في تحوّل اهتمام كلينتون إلى سورية ثانية. وكلما زاد من إشراكنا في تفاصيل اتفاقه مع الإسرائيليين، قلّت قدرتنا على القيام بذلك. لقد كشف كلينتون بطيبته عن أولوياته، ولم ينسَ عرفات ذلك.

5

تشريح قرار رابين بشأن أوسلو

خلافاً لكلينتون، لم يكن رابين حديث عهد بطرق الشرق الأوسط. فقد انخرط المحارب الإسرائيلي، الذي سفك الدماء لأول مرة لكسر الحصار المضروب على القدس في حرب 1948، في المعركة الأخيرة في حياته وكان ينوي استعمال القوة والنفوذ الأميركيين لمساعدته في تحقيق اتفاق السلام الذي وعد به شعبه. وأياً تكن المنافع الاستراتيجية للولايات المتحدة، وإسرائيل، فلن يكون هناك سلام مع سورية، ليس الآن على الأقل.

في حين أن كلينتون لم يكن يدرك الخصومة بين عرفات والأسد، فإن فريقه للسلام تظاهر بالصمم فيما يتعلّق بفهم ما هي نوايا رابين الحقيقية. افترضنا ببساطة أنه متى اتخذت الولايات المتحدة القرار بشأن المسار الذي ستتبعه فإن أصدقاءنا على الأقل في المنطقة سيسيرون معنا. لم تكن تلك عجرفة إدارة جورج دبليو بوش التي اعتادت الاعتقاد بأن كل ما على الولايات المتحدة أن تفعله هو أن تشاء ليكون ما تشاؤه. لكننا فشلنا في توقّع أن الفاعلين في الشرق الأوسط، بمن فيهم شريكنا الإسرائيلي في السلام، سينجحون في توجيه مساعينا لمصلحتهم، ما أعطى نتيجة مختلفة جداً عن تلك التي نريدها.

لم يبدُ الأمر كأننا أهملنا المفاوضات الفلسطينية. ففي أيار/مايو 1993

اقترح كريستوفر خطة للحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة صمّمت لتمكين الفلسطينيين هناك(*). لكن المسعى الأميركي لمنح هؤلاء الفلسطينيين السيطرة على حياتهم شكّل تهديداً، بالنسبة إلى عرفات، لممثّلهم الشرعي الوحيد. فقد أُجبر على قبول تولّي وفد فلسطيني من الضفة الغربية وغزة التفاوض في مدريد مع الإسرائيليين تحت إشراف الأردنيين. لكن لم يكن هناك من طريقة تجعله ينظر في اقتراح أميركي مصمّم "لتمكين" هذا الشعب على حسابه.

لم يؤدّ اقتراح رابين أن تدعو الولايات المتحدة فيصل الحسيني إلى رئاسة الوفد الفلسطيني المفاوض إلا إلى مفاقمة الوضع. لم نكن في تلك المرحلة ندرك جيداً المنافسة بين الفلسطينيين، وسرعان ما عرفنا أن عرفات يرى في الحسيني تهديداً لزعامته. فالحسيني، وهو سليل عائلة مقدسية بارزة، يحظى بولاء سكان المدينة الفلسطينيين البالغ عددهم 150,000 نسمة. وعندما سمّته واشنطن، سارع عرفات إلى تأكيد سيطرته عليه. وبتلك الطريقة ضمن عرفات ألا يتحرّك الوفد الفلسطيني دون أوامره، ولم يسمح بتقدّم المفاوضات دون اشتراكه فيها بصورة مباشرة.

كان رابين واقعاً تحت ضغط الوفاء بتعهّده في الحملة الانتخابية بتحقيق اتفاق حكم ذاتي مع الفلسطينيين خلال تسعة أشهر من انتخابه، فخلص - كما أراد عرفات - إلى أن الشريك المفاوض الرئيسي موجود في تونس، لا في واشنطن، حيث تراوح المفاوضات مكانها. غير أننا لم نكن نقاسم رابين قلقه الضاغط. وبما أننا كنّا أكثر تركيزاً على سورية، فقد أبدينا الرضا عن تمرير الوقت مع الوفد الفلسطيني في واشنطن.

ساندتنا تصريحات رابين العملية في هذا النهج في الواقع، حتى فيما كان يتعامل سراً مع منظمة التحرير. ففي أيار/مايو 1993، عندما أعطى الإذن بإجراء مفاوضات رسمية مع مندوبي عرفات دون إبلاغنا، عبّر رابين صراحة عن الرغبة

(*) يسيطرون على السياسة المالية والصحية والتعليمية إلى أن توضع اللمسات الأخيرة على اتفاق الاستقلال الذاتي. وستموّل التنمية الاقتصادية هناك آلية دولية للمانحين حاولنا دفع السعوديين إلى المساهمة فيها.

في الانسحاب من مرتفعات الجولان وتحديد عمقه "وفقاً لعمق السلام الذي تحصل عليه إسرائيل في المقابل". وردّ فاروق الشرع، وزير الخارجية السورية، بعرض "السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل" علناً.

كانت هذه التحرّكات الافتتاحية تدعو إلى التفاؤل، فقرّر كلينتون، بموافقة رابين، دفع المفاوضات السورية قدماً عن طريق التدخّل على مستوى رفيع. ولأن الأسد ورابين هما صانعا القرار الوحيدان، فقد كان من المنطقي إشراكهما بصورة مباشرة. لكن بما أن الأسد لن يتعامل مع رابين مباشرة، فقد كان على كريستوفر القيام برحلات مكّوكية بين دمشق والقدس، مثل كيسنجر وبيكر من قبله. وهكذا توجّهت أنا، بوصفي ممثّل البيت الأبيض، ودنيس روس، بوصفه المنسّق الخاص للشرق الأوسط المعيّن حديثاً، إلى إسرائيل وسورية في أوائل تموز/يوليو للإعداد لقدوم كريستوفر.

في ذلك الوقت، كانت مفاوضات أوسلو بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية تبلغ ذروتها، دون أن نعرف عنها. مع ذلك وجدنا رابين مستعداً للقيام بخطوة دراماتيكية باتجاه سورية. طلب من دنيس روس أن ينقل للرئيس الأسد أنه يدرك مطلب الانسحاب الكامل من الجولان ويعرف أنه لا يمكن التوصّل إلى اتفاق دون ذلك. بالمقابل، أراد أن يعرف إذا ما كانت سورية مستعدّة لتلبية احتياجات إسرائيل. ردّ الأسد على رابين. قال إنّه ملتزم "بسلام حقيقي" وأن "من المفهوم" أن يكون لرابين مطالب سياسية أيضاً. وقال الأسد إن على الولايات المتحدة أن تحدّد تفاصيل متطلّبات الجانبين.

عُقد اجتماعنا في دمشق يعد يومين على إعطاء رابين الإذن بإجراء جولة تاسعة من مفاوضات أوسلو. وسيأذن بالجولة العاشرة عندما قدم كريستوفر إلى المنطقة بعد ذلك بأسبوع. بالعودة إلى الوراء، ربما كان رابين وبيريز يقدّمان تلميحات في عروضهما علينا في أثناء تلك الزيارات. فقد أطلعانا على فكرة "غزة وأريحا أولاً"، أي منح الفلسطينيين سيطرة عملية على غزة وموطئ قدم في الضفة الغربية، وهي الأمور التي كانا يتفاوضان عليها في أوسلو مع ممثّلين عن عرفات. كما أكّد رابين مراراً على خطوطه الحمر أمامنا: اتفاق لا يمسّ القدس أو

المستوطنات ويترك الأمن في أيدي الإسرائيليين. لكن ما لم يقله لنا أنه يعمل على إقناع عرفات بقبول مطالبه.

كنا نعلم منذ بداية 1993 بوجود حوار على "مسار ثانٍ" في النرويج بين مسؤولين من منظمة التحرير الفلسطينية واثنين من الأكاديميين الإسرائيليين، يائير هيرشفيلد ودان كورتزر. لكننا اعتبرنا ذلك عرضاً جانبياً. ما لم نكن نعلم به - ولم يطلعنا عليه أي مسؤول إسرائيلي - أن الحوار غير الرسمي تحوّل في أواسط أيار/مايو 1993 إلى مفاوضات رسمية عندما قام رابين وبيريز بإرسال يوري سافير، المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، إلى محادثات أوسلو.

لم نكن نعلم عن هذه الأحداث حتى إن دنيس اقترح، في اجتماعنا مع رابين في تموز/يوليو، إطلاق حوار رسمي سري بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ورفضه رابين رفضاً مطلقاً. فمع استمرار محادثات أوسلو، ربما لم يكن لرابين مصلحة في إطلاق قناة أخرى أو حاجة إليها. لكن بما أننا لم نكن نعرف ما يدور في أوسلو، فقد أخذنا رفضه بمثابة إشارة إلى استمرار معارضته التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية.

بعد عودتنا من دمشق بردّ أولي إيجابي من الأسد على عرض رابين، أطلع رابين دنيس على رسالة تسلّمها من عرفات عبر أحمد الطيبي (طبيب عربي إسرائيلي وعضو في الكنيست) وحاييم رامون (وزير الصحة وكاتم أسرار رابين في ذلك الوقت). أجابت الرسالة تحديداً عن مخاوف رابين بشأن القدس والمستوطنات والأمن. كان علينا في ذلك الوقت أن نصل بين النقاط. فقد أشارت تلك الرسالة إلى أن رابين على اتصال بعرفات، وأن الأخير مستعدّ للقبول بمرحلة انتقالية قبل التفاوض على القضايا النهائية بالإضافة إلى متطلبات رابين ذات العلاقة بقضايا "الخط الأحمر" الآخر.

أعتقد الآن أن رابين أطلع دنيس على هذه الرسالة ليشير إلينا على طريقته بأنه يتعامل مع عرفات وأن هذه الاتصالات تعطي نتائج مهمة. لكنه تجنّب أن يكشف لنا عما يدور في أوسلو لأنه يقسّم كل ما يقوم به في عملية السلام.

كان رابين يرتاب بصورة فطرية بزملائه الإسرائيليين لأنه يعتقد أنهم غير قادرين على الاحتفاظ بسرية أي شيء. فالتسريبات هي في الواقع شريان حياة النظام السياسي الإسرائيلي. وتعني خاصية هذا النظام المنقسمة، التي ترجع إلى الطبيعة الانشقاقية للسياسة الصهيونية قبل مولد إسرائيل، أن التنافس على السلطة على أشده بين الأحزاب السياسية المتعدّدة وداخل كل منها. وبالتالي لا يبقى شيء ذو قيمة سياسية سرياً لمدة طويلة في إسرائيل(*).

حدّ رابين، الذي لديه حساسية شديدة من التسريبات بسبب تأثيراتها السياسية المحتملة، من عدد الأشخاص المطلعين على المفاوضات. وكان إيتامار رابينوفتش الإسرائيلي الوحيد الذي يعرف متى قدّم رابين التزاماً مشروطاً بالانسحاب الكامل من الجولان(**). وقد سمع بيريز به لأول مرة من رابينوفتش عشية جنازة رابين، بعد ذلك بأكثر من سنتين، قبيل أول اجتماع له مع كلينتون كرئيس للوزراء. وعلى نحو ذلك، لم يبلغ رابين أحداً من أقرب مساعديه عن محادثات أوسلو، واستعمل جويل سنغر، وهو محام سابق في وزارة الدفاع ويعمل في شركة محاماة في واشنطن، كرقيب على ما يدور في هذه المفاوضات.

طالما فضّل رابين إبقاء الولايات المتحدة خارج التدخّل المباشر في مفاوضاته مع خصومه العرب. فقد عرف من تجربته مع كيسنجر في أثناء مفاوضات فكّ الاشتباك في السبعينيات أنه عندما تصبح واشنطن "الوسيط النزيه" في أي محادثات شرق أوسطية، فإنها تسعى إلى بناء مصداقيتها مع الجانب العربي باتخاذ موقع يتجاوز منتصف الطريق الذي تفضله إسرائيل. ونظراً لأن للولايات المتحدة نفوذاً أكبر على حليفتها إسرائيل، فإن وسطاءها سيطالبون إسرائيل حتماً بتقديم المزيد. لذا كان رابين يفضّل المفاوضات المباشرة مع العرب، وأن تقدّم الولايات المتحدة المساعدة عندما يتعثّر الوصول إلى اتفاق. في

(*) الاستثناء الملحوظ هو الصمت الذي فرض في أيلول/سبتمبر 2007، عندما هاجم سلاح الجو الإسرائيلي مفاعلاً نووياً سورياً. وفي أعقاب ذلك، لم يتفوّه أحد من المطلعين في الهيكل السياسي الإسرائيلي بأي كلمة.

(**) بطلب من رابين، حصر الرئيس من يعرفون بالتزام رابين في الجانب الأميركي بكريستوفر وطوني ليك ودنيس روس وأنا.

الحالة السورية، لم يكن أمامه خيار آخر سوى العمل من خلال كريستوفر لأن الأسد لن يتعامل معه مباشرة، لكنه أوضح أمامنا أنه لا يعجبه ذلك. غير أن عملية أوسلو سمحت بالتعامل المباشر مع عرفات. لكنه كان يعلم أن هذه المفاوضات ستثير مشكلة لكلينتون بالنظر إلى القوانين الأميركية التي تحظر التعامل مع منظمة التحرير. وسيأتي الوقت الذي يخبرنا فيه إذا ما تم الاتفاق(*).

ربما أراد رابين أن يترك أثراً لكي لا نتهمه على الأقل بالتعامل المزدوج، لكنه ترك لنا استخلاص النتائج الملائمة وفشلنا في ذلك. ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه قبل عشرة أيام فقط من إرسال شمعون بيريز إلى ستوكهولم وأوسلو لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق مع منظمة التحرير، طلب من كريستوفر أن ينقل إلى دمشق التنازلات الحيوية الضرورية لإطلاق مبادرة جريئة بعيدة الأثر مع سورية.

يبدو أن كريستوفر تشجّع من الرد الذي نقله دنيس عن الأسد في 3 آب/ أغسطس 1993، فنقل إلى السوريين رسمياً رغبة رابين في الانسحاب الكامل من الأراضي السورية شريطة تلبية مطالبه. وهذه المرة الأولى التي يلتزم فيها رئيس وزراء إسرائيلي بالتخلّي عن كل تلك الأرض منذ احتلال الجيش الإسرائيلي مرتفعات الجولان في سنة 1967(**).

عرف كريستوفر، في اجتماعين عقدهما مع الأسد في 3 و6 آب/أغسطس، أن الأسد مستعدّ لقبول ما أسميناه الصفقة "الأساسية" للانسحاب مقابل التطبيع. ورأى أن الانسحاب يمكن إنجازه في مرحلة واحدة خلال ستة أشهر بدلاً من اقتراح رابين ثلاث مراحل على خمس سنين، وكان يريد سحب كل

(*) ظهر حرص رابين على التقسيم إلى أجزاء منفصلة في طلبه إلى كريستوفر ألا يبحث مع شمعون بيريز، وزير خارجيته ونظير كريستوفر، أي قضية في عملية السلام سوى المفاوضات المتعدّدة الأطراف (بشأن المياه والتنمية الاقتصادية واللاجئين)، وهو ما أدى إلى العديد من اللحظات المحرجة في اجتماعاتهما.

(**) أجمل رابين أربعة مطالب: 1) قيام السلام بينهما بنفسه (أي ألا يعتمد على أي اتفاق عربي إسرائيلي آخر)؛ 2) السلام يعني علاقات طبيعية، بما في ذلك السفارات وفتح الحدود أمام المسافرين والتجارة؛ 3) يطبّق الاتفاق على ثلاث مراحل على مدى أربع أو خمس سنوات على أن تكون عناصر التطبيع في المرحلة الأولى ولا تخلى المستوطنات من الجولان إلا في المرحلة الأخيرة؛ ٤) ترتيبات أمنية مرضية يجب أن تشمل حماية احتياجات إسرائيل المائية وتشغيل الأميركيين مواقع إنذار مبكّر في الجولان.

المستوطنات في بداية العملية بدلاً من نهايتها، كما يفضّل رابين. لكن الأسد وافق على القناة السرية بين السفيرين الإسرائيلي والسوري في واشنطن بإشراف أميركي لوضع كل هذه التفاصيل.

على الرغم من أن كريستوفر يذكر ردّ الأسد بمثابة "سلسلة من الأسئلة المتسقّطة للعيوب والإعلانات المثيرة للجدل"، فإن ذلك لم يعكس المزاج السائد في ذلك الوقت. فبعد أن أفاد كريستوفر رابين عن اجتماعه بالأسد، خرج رابين إلى الصحفيين المحتشدين وأعلن: "أعتقد أنك حملت معك أخباراً جيدة من دمشق". وقدّم كبار مساعديه معلومات إلى الصحافة الإسرائيلية بعبارات تنمّ عن مبالغة: "إننا على قناعة الآن بأن دمشق تريد حقاً التوصّل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل".

شعرنا أننا على عتبة اختراق تاريخي. لو أننا أدركنا في ذلك الوقت أن رابين قرّر الدخول في اتفاق مرحلي مع الفلسطينيين بدلاً من متابعة مفاوضات سلام قد تطول مع السوريين، فربما تصرّفنا بطريقة مختلفة. وبدلاً من أخذ الإجازة الصيفية، ربما قرّر كريستوفر العودة إلى دمشق للضغط على الأسد لإبداء مزيد من التعاون، وتحذيره من أنه سيتخلّف عن الركب إذا لم يتحرّك بسرعة. لكن في غمرة حماستنا للاتفاق مع السوريين، غفلنا عما يجري في الواقع.

لقد ساعدنا رابين في التوصّل إلى الخلاصة الخاطئة. لم يبلغ كريستوفر بأن ردّ الأسد لم يكن كافياً، وأن تعبيره عن الرضا أمام الصحافة طريقة غريبة لإظهار خيبة أمله. وعندما سأل كريستوفر رابين عن تقييمه لما اعتقد أنه محادثات غير رسمية في أوسلو في اجتماعه معه في 2 آب/أغسطس، قلّل الأخير من شأنها بالتلويح المعهود عنه بيده اليمنى. ووصف فكرة غزة أريحا بأنها "مقاربة غير حقيقية" وبأن المفاوضات مع الفلسطينيين "لا تزال متعثّرة"، ما أوحى "بأنه قد يكون هناك بداية أفضل مع سورية".

لم يكن من شيم رابين أن يضلّلنا. بل إنه استخدم الولايات المتحدة

لمصلحته. فقد كان يعرف جيداً فائدة تقدّم عدة مسارات من المفاوضات مع العرب في الوقت نفسه، بتأليب إحداها على الأخرى. كان الأسد يشعر بالريبة من هذا الاحتمال لأنه لن ينسى قط ما فعله السادات عندما اختار عقد سلام منفصل مع إسرائيل في سنة 1977 دون إبلاغه. وقد أضعف ذلك كثيراً من قدرة سورية على الضغط على إسرائيل؛ فالأسد لا يرغب بالتهديد باستعمال القوة لانتزاع تنازلات سياسية من دون دعم القوة العسكرية المصرية(*). وقد حاول السوريون منذ مدريد استخدام آلية تنسيقية بين الفرق المفاوضة الأربع (سورية والأردن ولبنان والفلسطينيين) كطريقة لمراقبة التقدّم في المفاوضات والسيطرة عليها. وبرز انعدام الأمن السوري بتشديدها الخطابي الدائم في التصريحات العامة على الحاجة إلى "سلام شامل" - أي عدم السماح لأي طرف عربي بالتوصّل إلى اتفاق منفصل مع إسرائيل.

نظراً لضعف الفلسطينيين، كان من المرجّح التضحية بقضيتهم على مذبح اتفاق سوري إسرائيلي ما. فمنذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1964، استُخدمت كبيدق من قبل الدول العربية التي تدعمها خطابياً لكنها تتصرّف وفقاً لمصالحها. وفي سنة 1993، كانت منظمة التحرير الفلسطينية في موقف خطير بسبب خسارة الدعم العربي في أعقاب حرب الخليج، لذا خشي الفلسطينيون أن تعقد سورية والأردن اتفاقاً مع إسرائيل، ما يتركهم جانباً. وذلك ما جعلهم حساسين لأي إيحاء بأن إسرائيل توشك أن تعقد اتفاقاً مع سورية.

كان رابين يدرك كل ذلك. وفي أثناء زيارته إلى واشنطن في آذار/مارس 1993، لاحظ أن إيماءة السلام نحو سورية يمكن أن تضغط على الفلسطينيين ليظهروا مزيداً من المرونة. وفي 26 تموز/يوليو، عند انتهاء الجولة العاشرة من مفاوضات أوسلو دون إحراز تقدّم، مارس ذلك الضغط دون أن نعرف. فقد حذّر يوري سافير نظيره الفلسطيني، أبا العلاء (أحمد قريع)، من أن إسرائيل ستلتفت إلى السوريين إذا لم يبرموا الاتفاق، "وهو ما يفضّله الأميركيون". وفي بداية

(*) لا تزال هذه الحقيقة قائمة حتى اليوم وهي تفسّر لماذا لم تحدث أي مناوشات في الجولان منذ سنة 1974.

آب/أغسطس، كتب شمعون بيريز إلى وزير الخارجية النرويجي، يورن هولست - رسالة يقصد فيها عرفات - يحذّر من اتفاق وشيك مع سورية. وعندما وصل بيريز إلى ستوكهولم لعقد ما يأمل أن تكون الجولة الأخيرة من المفاوضات، طلب من تيري رود لارسن، الوسيط النرويجي، تحذير الفلسطينيين "من أن إسرائيل قد تختار عقد اتفاق سريع مع سورية بدلاً من إبرام اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية". فإما هذا وإما ذلك، كما قال بيريز.

عندما أعلن رابين عن "الأخبار الجيدة القادمة من دمشق" بعد اجتماعه مع كريستوفر في 4 آب/أغسطس، ربما كان هدفه الحقيقي الفلسطينيين، على الرغم من أنه شجّعنا على الاعتقاد بأن سورية هي موضع تركيزه الرئيسي.

عامل رابين سورية بطريقة مماثلة، مهدّداً عبر كريستوفر بأنه سيعقد اتفاقاً مع الفلسطينيين ما لم يتسلّم رداً مواتياً على عرضه. لا شك أن السوريين لم يكونوا يريدون أن يتوصّل الإسرائيليون إلى اتفاق مع عرفات في الوقت الذي عرض رابين عليهم الانسحاب الكامل من الجولان. لكن لو حاول رابين استخدام مفاوضات أوسلو للضغط على الأسد، لكان السوريون كشفوها وأحبطوها. ولذلك لم يكشف رابين، وفقاً لرابينوفتش، عن وضع محادثات أوسلو في اجتماعات شهر آب/أغسطس مع كريستوفر في القدس.

إن مفتاح فهم ما حصل في صيف 1993 هو أن سورية كانت أولى أولويات بيل كلينتون، فيما لم تكن كذلك بالنسبة إلى إسحاق رابين. وطالما كان رابين واضحاً بأنه ينوي متابعة المفاوضات مع سورية والفلسطينيين في الوقت نفسه لتحديد أي مسار يحمل وعوداً أكثر. وفي أول لقاء مع كلينتون في واشنطن في آذار/مارس، حاول الرئيس كلينتون الضغط على رابين في القضية السورية، فذكّره رابين بأن هناك مشكلة فلسطينية يجب التعامل معها أيضاً.

كان رابين يبحث عن بقعة ليّنة. لذا أرادنا تعيين فيصل الحسيني رئيساً للوفد الفلسطيني، وأراد اختبار مرونة الأسد، وأرسل يوري سافير إلى أوسلو

ليعرف إذا كان عرفات مستعداً لقبول خطوط رابين الحمراء للتوصّل إلى اتفاق. وبدا واضحاً أنه يحسب في ذهنه أي مقاربة تعد بحدوث اختراق. وفي 13 تموز/يوليو، عندما أفاد دنيس عن ردّ الأسد الإيجابي في رسالته الأولية، حذّره رابين ثانية، "لا أعتقد أن بوسعيَ التحرّك على جبهتين في آن معاً ـ ذلك سيوحّد معارضيّ" (*). وأبدى الفكرة نفسها أمام كريستوفر في 2 آب/أغسطس. أما نحن فقد شعرنا أن من الأفضل مقاربة سورية.

ربما كان رابين يميل في ذلك الاتجاه في أوائل آب/أغسطس لأن محادثات أوسلو دخلت مرحلة الأزمة. وينسجم تشاؤم رابين الصريح بشأن المحادثات الإسرائيلية مع الفلسطينيين في ذلك الاجتماع مع تجربة كريستوفر نفسه لأنه توجّه مباشرة من مكتب رابين إلى اجتماع سوريالي مع فيصل الحسيني والوفد الفلسطيني في القدس الشرقية. قال الحسيني إنه يحتاج إلى مزيد من الوقت قبل الرد على اقتراحنا "تمكين الفلسطينيين باكراً". ثم قال إن عرفات وافق على قرار لكنه رفض تقديمه إلينا. فانفجر كريستوفر غاضباً على نحو غير معهود من الإحباط، وطالب بالحصول على ردّ قبل أن يغادر المنطقة(**).

كانت المفاوضات الفلسطينية، من وجهة نظرنا، لا تتقدّم مثل تقدّم محادثاتنا مع السوريين. لكن رابين توصّل إلى خلاصة معاكسة. توقّفت محادثات أوسلو فجأة في أواخر تموز/يوليو، لكن رابين تلقى بعد ذلك رسالة من عرفات نقلها إليه حاييم رامون، أشارت إلى أنه متلهّف للتوصّل إلى اتفاق. وبعد جولة أخرى من المحادثات في 13 و14 آب/أغسطس، اتضح أنه يمكن جسر الفجوات المتبقية. بعد ذلك بيومين، طلب رابين من بيريز محاولة إبرام اتفاق يوقّع عليه بالأحرف الأولى في أوسلو في 19 آب/أغسطس.

(*) ابلغنا أيضاً في 8 تموز/يوليو: "علينا أن نحدّد المسار الذي نتحرّك عليه... أعتقد أن من الأسهل التقدّم مع الفلسطينيين... تمكّنت منظمة التحرير الفلسطينية من السيطرة... وعلى المسار السوري، أنت تعرف اكثر مني. لكن الأسد لا يبدو أنه مستعجل. إنه يريد بناء علاقات مع الولايات المتحدة. والسلام مع إسرائيل ليس مسألة ملحّة بالنسبة إليه..."

(**) كان الوفد الفلسطيني يدرك في تلك المرحلة أن هناك شيئاً آخر يحدث. وأبلغني أحدهم على انفراد أن عرفات طلب ملاحظات خطية على فكرة اتفاق "غزة أولاً".

كان رابين يحاول الاختيار بين اتفاق سريع ومفيد مع الفلسطينيين، ولو مع عرفات، ومفاوضات طويلة مع الأسد؛ بين اتفاق مع الفلسطينيين يؤجّل لمدة ثلاث سنوات على الأقل أصعب القضايا السياسية بالنسبة إلى إسرائيل (المستوطنات والدولة والقدس)، واتفاق مع السوريين يتطلّب من الإسرائيليين دفع ثمن كبير مسبقاً (قبول الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان، بما في ذلك إخلاء كل المستوطنات).

مضت على الانتفاضة الفلسطينية في ذلك الوقت سبع سنوات ولم يعد الإسرائيليون يريدون تحديد الحياة اليومية للفلسطينيين. وقد وعدهم رابين بحل سريع. كما أن معظم الإسرائيليين يتفقون مع الشعور الذي عبّر عنه رابين صراحة بأن تغرق غزة في البحر. ولا يعنيهم الترحيب بعرفات فيها. لكن الضفة الغربية مسألة مختلفة تماماً، واتفاقات أوسلو ستؤجّل تلك القضية في الوقت الحاضر باستثناء أريحا.

بالمقابل، فإن مرتفعات الجولان المهمة من الناحية العسكرية هادئة منذ توسّط كيسنجر في اتفاقات فصل القوات في سنة 1974، ولا يريد سوى قلة من الإسرائيليين تغيير ذلك الوضع القائم. ويشغل ذلك الأولوية بالنسبة إليهم على معاهدة سلام مع سورية يراد منها عزل العراق وإيران. وفي تلك المرحلة كانوا مستعدّين لاستيعاب تكاليف الصراع المنخفض الحدة مع حزب الله الذي ترعاه سورية في جنوب لبنان من أجل المحافظة على السيطرة على الجولان.

يوجد قليل من المستوطنين في الجولان مقارنة بالضفة الغربية، لكن غالبيتهم من المقترعين لحزب العمل ويدعمون رابين. بل إن حكومة رابين الأولى كانت مسؤولة عن توسيع المستوطنات في الجولان. لذا لم يكن من المتصوّر لدى رابين، من الناحيتين السياسية والشخصية، حتى التفكير في التضحية بمستوطنات الجولان ما لم يشعر الشعب الإسرائيلي بفائدة السلام مع سورية قبل إخلاء المستوطنات. وكان قد وعد المقترعين في الحملة الانتخابية في سنة 1992 أنه لن ينسحب من الجولان. وإذا كان الأسد مستعداً، على غرار السادات، للانخراط في شيء من الدبلوماسية العامة التي تقنع الإسرائيليين برغبة سورية

الحقيقية في السلام، فربما ينظر رابين إلى الأمور بطريقة مختلفة. لكن الأسد اعتبر زيارة السادات إلى القدس في سنة 1977 عملاً مستهجناً، ولن يبدي مثل هذه الإيماءة إلى أن تعيد إسرائيل "كل إنش" من الأرض السورية. ولم يكن مستعداً لمساعدة رابين في التأثير على الرأي العام الإسرائيلي عبر إيماءات علنية. فتلك مسؤولية رابين وفقاً لرأي الأسد.

أثّرت خصومة رابين مع بيريز على خياره أيضاً. فبيريز لا يزال يحظى بدعم كبير داخل حزب العمل لكنه عرض على رابين وقفاً مؤقّتاً لكل مساعي تحدي قيادته مقابل السماح له بالمتابعة الجادّة للاتفاق مع الفلسطينيين. وإذا ما تخلّى رابين عن الاتفاق مع الفلسطينيين الذي أحضره له بيريز من أجل اتفاق مع السوريين لا يعرف بيريز سوى القليل عنه، فسيتمرّد عليه خصمه القديم.

غير أن أهم عامل في حسابات رابين هو الوقت. فقد كان رابين مستعجلاً. ويعرف أن عليه تحقيق اختراق في عملية السلام في سنته الأولى، لأن الائتلافات الإسرائيلية الحاكمة سرعان ما تتفكّك. وفي آب/أغسطس، أي نهاية سنته الأولى في الحكم، أصبح ائتلافه غير مستقرّ في الواقع(*).

بالمقابل، لم يكن الأسد في عجلة من أمره. فمرتفعات الجولان أرض لا تشكل نسبياً بعداً استراتيجياً بالنسبة إلى سورية، وليس لها قيمة اقتصادية كبيرة. وقد تمّ استيعاب المئة ألف لاجئ الذين غادروها بعد حرب 1967 بسهولة. غير أن السلام مع إسرائيل يمكن أن يولّد الضغوط على الأسد لفتح اقتصاده وإرخاء قبضته على المجتمع والسياسة السورية. كما سيصبح عرضة للانتقاد ببيع القضية العربية، وبخاصة من الغالبية السنية في سورية. كما كان يدرك أن ظهور ضيق النفس يضع المرء في موقف سيئ في المفاوضات. لذا فإنه حرص

(*) كان رابين بحاجة إلى مقاعد حزب شاس الديني السفاردي الستة للمحافظة على غالبية مقعدين في الكنيست. وفي آب/أغسطس، سعت الشرطة إلى توجيه اتهام رسمي إلى أرييه درعي، زعيم الحزب، بتهم الفساد. ونتيجة لذلك، ترك شاس حكومة رابين في أيلول/سبتمبر، عشية سفر رابين لتوقيع اتفاق أوسلو في واشنطن. وأصبح رابين يحكم الآن بحكومة أقلية.

على تذكير محاوريه الأميركيين بالمثل العربي، "العجلة من الشيطان".

غير أن ياسر عرفات كان مستعجلاً جداً في أواسط سنة 1993. فهو يعيش على هامش السياسة العربية منذ خروجه من بيروت في سنة 1982 لكنه يحاول العودة إلى مركز الأحداث عبر نبذ العنف لفظياً واستعداده للاعتراف بوجود إسرائيل. وقد نجح في تأمين اعتراف أميركي في نهاية إدارة ريغان، لينبذ ثانية بعد فشله في منع الهجمات الإرهابية التي تشنّها منظمة التحرير الفلسطينية. بل تراجع موقفه بعد أن أيّد غزو صدام حسين للكويت.

أُجبر عرفات على قبول دور غير مريح في مؤتمر مدريد للسلام في سنة 1991، ولم يعد قادراً على دفع تكاليف بعثاته الدبلوماسية الواسعة بسبب خلوّ خزانة منظمة التحرير. طالما اعتمد عرفات على نظام الرعاية للاحتفاظ بولاء أتباعه. فإذا لم يعد قادراً على أن يدفع لهم، فإنه يخشى أن يفقد السيطرة عليهم. وذلك يفسّر انشغاله بـ "أموالي".

قطع عرفات على نفسه خط الرجعة مع إدارة بوش بالوقوف إلى جانب صدام. وكان يخشى من أن نجاح بيل كلينتون في المساعدة في تحقيق اتفاق إسرائيلي سوري، سيدفع الأردن إلى إبرام سلام مع الإسرائيليين، ما يترك الفلسطينيين دون أي رعاية. وكان كلينتون يحاول أيضاً تعزيز القيادات المحلية في الضفة الغربية وغزة والقدس على حساب عرفات.

بالنظر إلى هذه الظروف، لم يكن عرفات ليخسر الكثير بمدّ اليد إلى عدوّه اللدود. وسرعان ما عرف رابين أن بوسعه أن يملي شروطه ما دام أعطى عرفات موطئ قدم في "فلسطين". من الواضح أن ذلك كان مفاجأة سارّة بالنسبة إلى رابين. فقد أبلغنا في واشنطن في آذار/مارس 1993 أنه يشعر بعدم القدرة على تلبية مطالب عرفات. لكن اتضح خلال خمسة أشهر أن عرفات مستعد في الوضع الراهن للتخلّي عن هدفه العزيز بإقامة دولة مستقلّة عاصمتها القدس. وقد أسرّ لي أحد أقرب مساعدي عرفات فيما بعد بأن عرفات كان مستقتلاً حتى إنه لم يهتمّ بقراءة اتفاق أوسلو!

وكما أخبرنا رابين عندما زرناه في القدس بعد ذلك بشهر، "لم يعطنا الأسد جواباً واضحاً لكنّنا حصلنا على جواب واضح من عرفات". لذا مضى في المسار الذي يقدّم الاتفاق الأرخص على المدى القريب، على الرغم من أن المسار الآخر يقدّم فوائد استراتيجية على المدى الطويل. وحسب رابين أيضاً أن الاتفاق مع الفلسطينيين قد يسهّل في الواقع التقدّم مع السوريين، إذ لا يمكن اتهام الأسد بعد ذلك بخيانة الفلسطينيين. وإذا ما استمرّت حكومة رابين، فستكون أمامه سنتان أو ثلاث لصنع السلام مع سورية ـ على افتراض نجاح الاتفاق مع الفلسطينيين. في هذه الأثناء، يمكن أن يفيد عرض رابين المشروط الانسحاب الكامل من الجولان في حجز مكان، ويشجّع الأسد على الاعتقاد بأنه سيستردّ الجولان في نهاية المطاف. لقد انتقى رابين "أفضل خيار متوفّر"، كما أبلغ كلينتون في 8 أيلول/سبتمبر، بعد أن اتخذ قراره بالمضي قدماً في الاتفاق مع الفلسطينيين.

كان الخيار مختلفاً تماماً من وجهة نظر واشنطن. فهناك العديد من المزايا الاستراتيجية للولايات المتحدة في نهج "سورية أولاً" وقليل من المزايا الاستراتيجية للخوض في أشراك اتفاق "غزة أريحا أولاً" مع ياسر عرفات. فقد شعر كلينتون، في أحسن الأحوال، أنه ربما يسهّل الاتفاق مع السوريين. لكن الخيار اتخذ. والولايات المتحدة تسهّل السلام لكنها لا تصنعه. وعلى كلينتون تعديل استراتيجيته وفقاً لذلك.

أظهر رابين مقدار فعّالية الذَّنَب الإسرائيلي في تحريك الكلب الأميركي. فهذه العلاقة غير المتكافئة بين القوة العظمى الأميركية وحليف صغير تابع لا يفترض أن تكون على هذا النحو. وكما أشار أنور السادات عندما قرّر التخلّي عن الاتحاد السوفياتي والالتفات إلى واشنطن في أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، الولايات المتحدة تقدّم لإسرائيل كل شيء "من طائرة الفانتوم إلى رغيف الخبز". وكان يعتقد، كما يعتقد معظم القادة العرب، أن ليس على الولايات المتحدة سوى أن تطلب من القدس القفز لكي يردّ رئيس الوزراء الإسرائيلي

بالسؤال عن الارتفاع المطلوب. وقد ترسّخت تلك الفكرة في العالم العربي في سنة 1957 عندما طالب الرئيس أيزنهاور بانسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء في أعقاب أزمة السويس في سنة 1956 وأذعن ديفيد بن غوريون على مضض.

لكن منذ ذلك الحين لم تحدث مناسبات كثيرة أبدى فيها أي رئيس استعداده للوقوف في وجه إسرائيل، وعندما يفعل ذلك ينتهي به الأمر إلى التراجع في العادة. وقد دفع ذلك بعض المحلّلين إلى الاستنتاج بأن "اللوبي الإسرائيلي" في أميركا أصبح قوياً منذ سنة 1957 بحيث يستطيع ردع الرؤساء عن الضغط على إسرائيل، والأسوأ من ذلك أنه أظهر قدرة كبيرة في التأثير على السياسة الأميركية بحيث تشوّهت المصلحة القومية. غير أن ما يتعمّد هؤلاء المحلّلون إغفاله هو منطق تحليلهم الواقعي الذي يفترض بأن الأمم تتبع مصالحها.

في حالة إسرائيل والولايات المتحدة، هناك العديد من المصالح المشتركة، التي تقوم على القيم الديمقراطية، والأخلاق اليهودية المسيحية، والالتزام بضمان رفاه الدولة اليهودية. وقد أنتج ذلك على مرّ الزمن تنسيقاً وثيقاً بين الحكومتين المتحالفتين وعلاقات عمل مكثّفة، وبخاصة بين أجهزة الاستخبارات. كما ولّد دعماً قوياً من الحزبين الأميركيين في الكونغرس، ما عزّز كثيراً من فعالية لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (اللوبي الإسرائيلي الفعلي). وفي السنوات الأخيرة، تحرّك المجتمع الإنجيلي أيضاً لمعارضة أي تلميح للضغط على إسرائيل بناء على اعتقاد توراتي بأن الرب منح الأرض المقدّسة إلى اليهود.

كما أن هناك ميلاً طبيعياً لدى الرؤساء الأميركيين للتعاطف مع الجهود السياسية لنظرائهم الإسرائيليين لأنهم يستطيعون بالغريزة تفهّم مصاعب سياسة الائتلافات في مجتمع ديمقراطي. بالمقابل، يميل الرؤساء إلى الافتراض بأن القادة السلطويين العرب قادرون على العمل بصورة مستقلّة عن الرأي العام لأنهم ليسوا مسؤولين أمام شعوبهم. وذلك بالطبع اعتقاد خاطئ لأن حكم هؤلاء القادة العرب دون تأييد شعبي يجعلهم حساسين جداً لمواقف شعوبهم وأكثر خوفاً منهم. مع ذلك، فإن إسرائيل باعتبارها ديمقراطية حيوية مشاكسة تجعل الرؤساء

الاميركيين ميالين إلى التردّد في الضغط على رؤساء الحكومات الإسرائيلية بما يتجاوز الحدود التي يمليها خصومهم الصخّابون في الغالب.

وهكذا عندما تتباعد المصالح الاميركية الإسرائيلية، كما هو طبيعي حتى في أوثق التحالفات، فمن المرجّح ألا يتغلّب الرئيس إلا عندما يكون لديه مصلحة شديدة في النتيجة مثل نظيره الإسرائيلي. ونادراً ما تكون الحال كذلك لأن الولايات المتحدة كقوة عظمى لديها آفاق أوسع وهوامش خطأ أكبر. أما إسرائيل فإنها تركّز كثيراً على بقائها في جوار معادٍ.

في السعي لتحقيق سلام عربي إسرائيلي، يوجد لدى الولايات المتحدة ميل فطري للانقياد إلى إسرائيل، لأن على حليفتها الصغيرة تقديم تنازلات ملموسة عن الاراضي(*). وعلى الرئيس أيضاً أن يكون حريصاً على عدم إفساد اعتقاد العرب بقيمة التأثير الاميركي على إسرائيل بالنسبة إليهم. فمحاولة الضغط على إسرائيل والفشل في تحقيق نتائج يقلّل من الحافز لديهم للتعاون مع واشنطن.

في هذه الظروف السائدة، يكون وقوف الرئيس الاميركي خلف المبادرة الإسرائيلية للسلام والمساعدة في تشكيلها وإقناع الجانب العربي بها، أكثر سهولة وفعّالية من الضغط على إسرائيل لإنتاج مبادرة إذا لم تكن حكومتها مستعدة لذلك. غير أن هذه العملية تميل إلى إثارة الريبة في أوساط العرب بأن الولايات المتحدة تعمل محامياً لإسرائيل فقط، فتأخذ أفكارها وتعيد توضيبها بغلاف أميركي. لكن العرب لا يستطيعون الحصول على كلا الأمرين: إذا أرادوا أن تستخدم الولايات المتحدة نفوذها لدى إسرائيل فإن عليهم ألا يتذمّروا عندما ينتج عن المسعى رد منسّق. أما البديل بدقّ إسفين بين الولايات المتحدة وإسرائيل فإنه ربما يوفّر بعض الارتياح النفسي لكنه لن يجعل إسرائيل أكثر رغبة في المخاطر التي ينطوي عليها التخلّي عن الأراضي.

(*) يمكن فهم هذه النقطة بصورة افضل بالإشارة إلى نكتة عن تباحث دجاجة وخنزير بشأن كيفية تلبية مطلب مالكهما فطوراً مكوّناً من لحم خنزير وبيض؛ يلاحظ الخنزير ان كل المطلوب من الدجاجة هو تقديم مساهمة فقط، لكن الامر التزام كامل من جهة الخنزير.

كان الأمر سهلاً على كلينتون في حالة رابين. فقد أوضح رئيس الوزراء منذ البداية أن لديه تفويضاً بالسعي لتحقيق السلام وأنه ينوي استعماله. اعتقدنا أن ثمة اتفاقاً على الطريق - مسعى مشترك لتحقيق سلام مع سورية أولاً، قائم على الانسحاب الكامل من الجولان. لكن ظهرت سذاجتنا المعهودة في عدم توقّع استخدام رابين النفوذ الأميركي لمصلحته. كانت المشكلة في هذه الحالة عدم التنسيق، أو قلّته. فقد وعد كلينتون رابين ألا يفاجئه، لكنه لم يوضح له أن الولايات المتحدة تتوقّع ألا تفاجئها إسرائيل في المقابل. فلا بد أن يكون التنسيق طريقاً باتجاهين.

6

الانعطاف على الطريق إلى دمشق

أصبح كلينتون الوالد بالتبني لاتفاق وليدٍ حُمل في أنبوب اختبار في النرويج. منحنا ذلك بعض الالتزامات التي تتجاوز استضافة حفل التوقيع(*). لكن كلينتون لم يتخلّ البتة عن اهتمامه الأساسي في السعي إلى تحقيق اتفاق سوري إسرائيلي. في 9 أيلول/سبتمبر، قبل أربعة أيام من حفل توقيع الاتفاق، اتصل كلينتون بالأسد لطمأنته بأن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالعمل مع سورية. كما وعد الأسدَ بالعمل على بناء العلاقات الثنائية مع دمشق واستقبال وزير خارجيته في واشنطن.

قال الأسد إنه لا يزال مصمّماً على متابعة عملية السلام، مع أنه ذكّر الرئيس بأن "هذا الاتفاق لن يصمد دون قيام سلام شامل". تشجّع الرئيس بهذه المحادثة. وأصبح الآن واثقاً من أنه إذا ساعد في ضمان منافع ملموسة من الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، فإن السلام مع سورية سيصبح أكثر احتمالاً. وفي 11 أيلول/سبتمبر، قبل يومين من حفل توقيع اتفاق أوسلو، منح الرئيس ثانية مقابلة طويلة لتوماس فريدمان من صحيفة "نيويورك تايمز" تحدّث

(*) سرعان ما نظمنا مؤتمراً للمانحين الدوليين، التأم خلال ثلاثة أسابيع في وزارة الخارجية، وجمع تعهّدات بدفع 2.5 مليار دولار لدعم الحكم الذاتي الفلسطيني. كما نجحنا في الضغط لإنهاء المقاطعة الثانوية والثالثية العربية لإسرائيل واتخاذ إجراءات تطبيعية في بعض الدول العربية.

فيها عن الحاجة إلى مساعدة الإسرائيليين في الشعور بمزيد من الأمان، وشدّد على أن ذلك المفتاح الرئيسي للتقدّم مع سورية.

توقّعنا أن ينظر الأسد إلى اتفاق عرفات المنفصل مع إسرائيل بأنه عمل خيانة. لكن بدلاً من ذلك، وافق بعد محادثته مع كلينتون على إرسال السفير وليد المعلّم إلى الحفل. المفارقة أن الأسد شعر بأن اتفاقات أوسلو رفعت الفلسطينيين عن كاهله، سواء أكان ذلك خيانة أم لا، وحرّر سورية لعقد اتفاق مع إسرائيل. وكما أشار إلي دبلوماسي سوري في حفل التوقيع، "لقد رُفع عرفات الآن عن كاهلنا ووُضع على كاهلكم".

في 20 أيلول/سبتمبر، توجّه عرفات إلى دمشق، متشجّعاً بقرار الأسد إرسال سفيره إلى الحفل، ليشرح له موقفه. ووفقاً لدبلوماسي مطلع على ما رشح عن الاجتماع، استجوب الأسد عرفات عن اتفاق أوسلو(*). وبعد ذلك أبلغ عرفات، "لقد اهتممت بمصالحك ونحن الآن أحرار في الاهتمام بمصالحنا". ومنذ تلك اللحظة حدّد الأسد "السلام الشامل" الذي يسعى إليه بأنه يستثني الفلسطينيين لأنهم سلكوا طريقهم.

بالنظر إلى عقلانية الأسد بعدم الربط بين المفاوضات السورية والفلسطينية، اعتقد كلينتون الآن أنه وجد طريقة فعّالة لتعديل استراتيجيته لتتماشى مع الوقائع الجديدة. وانتقلنا من نهج "سورية أولاً" إلى "سورية ثانياً". لدى الرئيس التزام رابين بالانسحاب الكامل في جيبه. كل ما عليه عمله الآن، كما اعتقدنا، حمل الأسد على ملء جيبه الأخرى بالالتزامات السورية بسلام

(*) وفقاً لروايته طرح الرئيس على عرفات ثلاثة أسئلة عن الاتفاق.
1. هل سيؤدي هذا الاتفاق المرحلي إلى اتفاق على الوضع النهائي؟ فأجاب عرفات بأن الاتفاق ينص على أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي خلال ثلاث سنوات.
2. هل القدس مضمونة؟ حاول عرفات أن يكحّلها فعماها مجيباً نعم إن الإسرائيليين وافقوا على وضع القدس على أجندة محادثات الوضع النهائي.
3. هل هو جزء من اتفاق شامل أم اتفاق منفصل؟ أقسم عرفات مراوغاً أنه جزء من اتفاق شامل وأنه يريد مساعدة سورية في التوصّل إلى اتفاق أيضاً.

وتطبيع حقيقيين والتوصّل إلى الترتيبات الأمنية، وسيحقّق إنجازاً استراتيجياً واتفاق سلام يقول إنه من صنعه.

في أعقاب حفل التوقيع في البيت الأبيض، تعهّد الرئيس للأسد باستئناف جهوده للسعي إلى اتفاق إسرائيلي سوري في نهاية السنة. وبناء على ذلك، أُرسلت أنا ودنيس روس إلى القدس ودمشق في تشرين الأول/أكتوبر للإعداد لإعادة تعامل وزير الخارجية مع سورية. وكنا على موعد مع مفاجأة ثانية.

في 6 تشرين الأول/أكتوبر، دعانا إسحاق رابين إلى اجتماع سري مع الملك حسين في قصره الصيفي في العقبة. على الرغم من أن الأردن وإسرائيل كانا في حالة حرب من الناحية التقنية، فإن مثل هذه الاجتماعات أصبحت روتينية بمرور السنين. وكانت هذه العلاقة السرية قد نشأت في الأيام المضطربة للانسحاب البريطاني من فلسطين، عندما أنشئت دولة إسرائيل. فقد أقامت غولدا مائير، رئيسة الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية اتصالاً رسمياً مع الملك عبد الله، جدّ الملك حسين. واستخدم الأردن قنوات المخابرات، منذ ذلك الوقت، للمحافظة على العلاقة(*).

تعامل رابين مع الحسين في سنة 1970، عندما كان السفير الإسرائيلي في واشنطن. في تلك السنة، عندما تحدّت منظمة التحرير الفلسطينية حكم الملك وعبرت الدبابات السورية الحدود لمساعدتهم، دعا الحسين إدارة نيكسون إلى المساعدة. فلجأ هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي لدى نيكسون، إلى رابين الذي رتّب بسرعة حشد دبابات الجيش الإسرائيلي في مرتفعات الجولان وأرسل البنتاغون الأسطول السادس إلى شرق المتوسّط. فانسحبت الدبابات السورية على الفور.

لم ينسَ الحسين الدين الذي يدين به إلى رابين، ولا الخطر الذي تشكّله سورية. في آب/أغسطس 1974، أتيحت للملك الفرصة الأولى للعمل مع رابين

(*) كان الملك يتوجّه بالمروحية إلى إسرائيل لعقد اجتماعات مع رئيس الوزراء بين الحين والآخر، فيحطّ في مقرّ الموساد قرب هرتزليا. وقد بنى الموساد مقراً للضيافة هناك بغية استضافة الملك وفقاً للأسلوب الذي اعتاد عليه.

كرئيس للوزراء. فقد حاول من خلال كيسنجر استعادة السيطرة على أريحا وشريط من الأراضي على طول الجانب الغربي لنهر الأردن. فشل هذا المسعى، على غرار كل المحاولات اللاحقة لإعادة إدخال السيطرة الأردنية إلى الضفة الغربية، لأن كيسنجر ورابين فضّلا في تلك الحالة التركيز على اتفاق فضّ الاشتباك الثاني في سيناء مع السادات، إذ رأيا أن ذلك أكثر أهمية.

مع ذلك، بقيت العلاقة بين الحسين ورابين على حالها. فلدى الحسين مصلحة في إقامة تحالف استراتيجي مع إسرائيل لحماية مملكته الضعيفة من جيرانها. ولدى رابين مصلحة في استقرار الأردن للسيطرة على حدوده مع الضفة الغربية وحرمان سورية والعراق من أراضيه في مساعيهما لإقامة جبهة شرقية ضدّ إسرائيل.

كان رابين، كاستراتيجي، يتعاطف مع معضلات الحسين الأمنية، لكن ذلك لم يمنعه من اللعب عليها لمصلحة إسرائيل في هذا الاجتماع الأول منذ أن أنجز رابين وعرفات مفاوضاتهما. عبّر الملك عن استيائه البالغ لأن رابين اتفق مع عرفات من وراء ظهره ودون منح الأردن أي دور. فقد كان الحسين يعتقد أن بوسعه الاعتماد على رابين ليكون شريكه الاستراتيجي ضدّ منظمة التحرير الفلسطينية. واتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي بالغدر.

ردّ رابين بالمثل، وألقى اللوم على الملك لأنه تخلّى عن مطالبته بالضفة الغربية في سنة 1988. كان بيريز ورابين وسط حملة لإعادة انتخابهما في ذلك الوقت، وقد استندت إلى إعادة الضفة الغربية إلى الأردن. وقال رابين إن حزب العمل خسر تلك الانتخابات بسبب تراجع الملك عن مسؤوليته عن الضفة الغربية. ورأى رابين أن الملك لم يترك له خياراً سوى التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولن يكون هناك دور للأردن في عملية السلام ما لم يكن الآن مستعداً للتفاوض على معاهدة سلام شامل مع إسرائيل.

اعترض الملك بأنه لا يستطيع المخاطرة بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل قبل السوريين بل يستطيع أن يعتمد نهجاً تدريجياً في التطبيق بعد مرحلة من

مراحل الاتفاق. فقال رابين إن بوسع الملك في تلك الحالة مواصلة التحدّث إلى أفرايم هاليفي، عميل الموساد المسؤول عن الارتباط بالملك، لكن ليس هناك أي سبب يدعو إلى إهدار وقته. كان هناك نقطة واحدة يعرضها لمواساة الملك: وعد بألا يسمح لعرفات بإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية.

كان رابين يتبع استراتيجية محسوبة في التشدّد مع الملك. فقد أوضح لنا عندما اجتمعت أنا ودنيس به في القدس بعد ذلك بأسبوعين: "شريكنا التالي سيكون الأردن... هناك قضايا ثانوية بشأن الأراضي فقط. الأمر مع الأردن سهل جداً وربما يتمّم اتفاقنا مع الفلسطينيين. لكنه معقّد مع السوريين".

عندما أبلغنا بيريز أنه توصّل إلى الاستنتاج نفسه، لم أعد أستطيع السيطرة على نفسي. فقد حوّل انتباهنا مرة باتفاقهم المفاجئ مع الفلسطينيين؛ والآن، بعد أن قدّم الرئيس التزاماً للأسد، بموافقة رابين، باستئناف الجهد لتحقيق اتفاق إسرائيلي سوري، توجّه الإسرائيليون إلى عمّان! عبّرت عن شكوكي في أن يخاطر الملك بإغضاب الأسد بإقامة اتفاق منفصل مع إسرائيل. وإذا شعر الأسد بأن إسرائيل تحاول عزله بالتعامل مع عرفات والملك حسين، فإن بوسعه تعقيد المفاوضات الفلسطينية مع إسرائيل. وباستطاعته أيضاً أن يخلق المشاكل للقوات الإسرائيلية في جنوب لبنان بدعم حزب الله وبعض المنظمات الفلسطينية. وفي حين أنني وافقت على أن الاتفاق مع سورية أكثر تعقيداً بالنسبة إلى إسرائيل، فقد أوضحت أمام بيريز أنه يؤمّن غطاء سياسياً للفلسطينيين والأردن يتيح لهم إقامة سلام مع إسرائيل.

لم أكن أعرف في ذلك الوقت أن مديرية الاستخبارات العسكرية في إسرائيل، التي يعتمد عليها رابين كثيراً، توصّلت إلى الاستنتاج نفسه. لكن ذلك لم يغيّر من الأمر شيئاً. فقد قرّر بيريز ورابين "الاندفاع نحو الأردن". وبناء على ذلك، عندما سأل دنيس روس رابين ماذا يمكنه أن ينقل إلى الأسد بشأن استعداده للانسحاب الكامل من الجولان، أجاب رئيس الوزراء: "قل إنك لم تسألني"! لم يكن مازحاً. فقد بدا أن رابين تراجع عن الالتزام الذي قدّمه إلى

كريستوفر في آب/أغسطس. وكنا في طريقنا نحو مواجهة مع الرئيس الأسد الدائم الشكوك وجيوبنا فارغة.

قبل مئة وخمس وعشرين سنة لاحظ مارك توين، "ارجع إلى الوراء قدر ما تشاء في الماضي الغامض، فسيكون هناك دمشق دائماً... فهي لا تقيس الزمن بالأيام والشهور والسنين، بل بالحضارات التي شهدتها تصعد وتزدهر ثم تتهاوى إلى أنقاض". يعتقد أن دمشق أقدم مدينة مأهولة دائماً في العالم. واشتهرت ذات يوم بأسواقها المزدحمة والمسجد الأموي الرائع، والأشغال البديعة لحرفييها وسيطرتها على طرق التجارة القديمة. لكن المدينة القديمة نفسها كانت آخذة بالتداعي، مثل الإمبراطوريات نفسها.

يروي المسافرون في القرون الباكرة الذين يتوجّهون إلى دمشق من جبال لبنان الشرقية إلى الغرب بأنهم يرون مدينة بيضاء متلألئة تحيط بها واحة خضراء، فيما تمتدّ الصحراء القاحلة نحو الأفق ـ سراب يحبس الأنفاس. لكن بالنسبة إلينا، عندما نندفع بسرعة نحو المدينة من مطار دمشق الدولي بسيارات مرسيدس بنز سوداء مصفّحة تمتلكها الحكومة، على طول الطريق السريع المهجور، ونتجاوز مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تحوّلت إلى أحياء نائية للفقراء، تبدو دمشق مثل مدينة سوفياتية من الحقبة الستالينية. ويبدو أن أطباق القنوات الفضائية التي تزيّن كل شرفة في مبانيها الخرسانية المتقشّفة التي تعلوها طبقة من السواد التنازل الوحيد لعجائب العولمة في القرن الأخير من القرن العشرين.

كانت شوارع دمشق في سنة 1993 مليئة بالسيارات التي ترجع إلى الخمسينيات (1950يات)، فليس هناك عملة أجنبية لشراء سيارات جديدة. وصور الأسد في كل مكان ـ على لوحات الإعلانات وفي واجهات الدكاكين.

في السبعينيات (1970يات)، عندما زرت دمشق للمرة الأولى، كان شقيق الأسد، رفعت، قائداً للحرس الجمهوري، سرايا الدفاع، التي بدت أنها تشغل كل

زاوية في وسط مدينة دمشق، تستقلّ سيارات رانج روفر خضراء لامعة، وترتدي قبّعات حمراء، بانتظار حدوث أي اضطراب. وكان هناك أيضاً سرية دبابات ملحوظة، يوجد مركزها الأساسي في قلب وسط المدينة بين قصر الرئيس القديم ونادي الضباط.

في التسعينيات (1990يات)، كان الأسد قد عزّز حكمه ـ يرجع ذلك في جانب منه إلى السيطرة على الأصوليين الإسلاميين الذين شكّلوا تحدياً له ـ بحيث لم يعد التواجد العسكري ضرورياً(*).

في الأزمنة القديمة، بنى الخلفاء العظام الذين اتخذوا من دمشق عاصمتهم مساجد رائعة مفتوحة للجميع. بالمقابل بنى الأسد قصره الواسع على جبل مرتفع. ويبدو أن كل ما يتعلّق بالرخام الرمادي لقصر الرئاسة مصمّم ليرمز إلى سلطة الدولة.

عندما يعبر الزوّار الرسميون مركز الحرس والبوّابة، فإنهم يتقدّمون نحو القصر عبر جادّة واسعة. يرافق الوفد عبر قاعة كهفية مستطيلة من ثلاث طبقات، على سجادة حمراء تمتدّ إلى الأمام، ويرتقون درجات متقطّعة قاطعين مسافة تبدو مثل مربّع في مدينة. عندما اقتربنا من الغرفة الداخلية الخاصة بالأسد، راقبنا خدمه المخلصون من أبواب مكاتبهم على الجانبين. وفي نهاية الممر يوجد باب مزدوج وقف عنده الأسد بانتظارنا، وخلفه نافذة هائلة تمتد من الأرض إلى السقف وتشرف على منظر كامل للمدينة في الأسفل.

عندما مشى الأسد بعناية متجهاً إلى مقعده، لاحظت أن أعلى رأسه ومؤخّره مسطّحان. وكانت وجنتاه نحيلتين. وقد لفّ كاحلاه المنتفخان بأربطة، وبدت يداه نحيلتين ظاهرتي العظام.

كان هنري كيسنجر، الذي أمضى العديد من الأيام في دمشق للتفاوض على اتفاق فصل القوات في مرتفعات الجولان في سنة 1974، يكن "تقديراً

(*) اكتشف الأسد في سنة 1983 إمكان استخدامها لتهديد إمساكه بالسلطة عندما استغل شقيقه دخوله المستشفى للمعالجة من اعتلال في القلب في محاولة للسيطرة على مقاليد الأمور.

كبيراً" لهذا الزعيم السوري لأنه "مفكّر من الطراز الأول ولديه حسّ فكاهي يرمز إلى ذكاء حاد". ووجده جيمي كارتر بنّاء ومرناً مع أنه أصبح يرى لاحقاً أنه يفعل كل ما بوسعه لتخريب جهوده لعقد مفاوضات عربية إسرائيلية. ووصف جيمس بيكر الأسد، بعد أن عقد معه أحد عشر اجتماعاً مطوّلاً للإعداد لمؤتمر مدريد الذي أطلق المفاوضات العربية الإسرائيلية في سنة 1991، بأنه "مفكّر وجذّاب وذكي ومحاور صعب المراس" لكنه "لا يميل إلى المخاطرة من أجل تحقيق أهدافه".

كان الرئيس الأسد قد فقد الكثير من جاذبيته دون حدّته، عندما تعامل معه فريق كلينتون للسلام. ومع أنه لم يكن يتعدّى أواخر الستينيات فحسب في ذلك الوقت، فقد أحدث داء السكّري واعتلال قلبه تأثيراً كبيراً عليه. وبدا أنه يعيش هو وبلده حياة رتيبة. قبل ذلك بسنتين، استخدم الأسد حرب الخليج بمهارة لإعادة تحديد موقع سورية كشريك عربي محتمل للولايات المتحدة. لكن تبيّن بعد ذلك أنه غير قادر أو غير مستعد لاتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير العلاقة: فقد رفض التخلّي عن المجموعات العسكرية الفلسطينية التي تعمل من دمشق ولبنان الخاضع للسيطرة السورية، ووقف دعمه لعمليات حزب الله ضدّ القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان، التي غالباً ما تتوسّع إلى هجمات بصواريخ الكاتيوشا على البلدات الشمالية الإسرائيلية. وأصرّ على أن تنتظر هاتان الخطوتان التوصّل إلى اتفاق سلام شامل مع إسرائيل. وذلك يعني بقاء سورية على قائمة الإرهاب الصادرة عن وزارة الخارجية وعقوباتها وقيودها على العلاقات الثنائية، على الرغم من إعادة اصطفاف الأسد مع الولايات المتحدة.

جلس الرئيس الأسد على أحد مقعدين مربّعين ثقيلين مطعّمين بتصميم من عرق اللؤلؤ المشغول بعناية؛ وخلفه فسيفساء رخامية دائرية كبيرة منقوشة. وكانت مترجمته بثينة شعبان، ووزير خارجيته فاروق الشرع، يجلسان إلى يمينه. وفي نهاية صفّ المسؤولين الجالسين، جلس مساعد متوتّر يسجّل كل كلمة في حديثنا.

في هذه الزيارة في تشرين الثاني/نوفمبر 1993، وجدنا الأسد في مزاج

إيجابي بسبب المحادثات البنّاءة التي أكملها للتوّ وزير خارجيته في واشنطن، وتوّجت بلقاء مع كلينتون في مكتبه الخاص. فقد بدأ كلينتون يبحث العلاقات الثنائية مع الشرع وتوصّل كريستوفر إلى تفاهم معه بشأن القضية الإنسانية التي تهمّ الطائفة اليهودية الأميركية وإسرائيل كثيراً.

سُمح للطائفة اليهودية، التي كانت كثيرة العدد ذات يوم، ويقل عددها الآن عن 1500 نسمة بالمغادرة بأعداد صغيرة بعد انضمام سورية إلى مؤتمر مدريد في سنة 1992. لكن الأسد أغلق الأبواب في الأشهر الأخيرة من إدارة بوش. وكان كلينتون وكريستوفر يضغطان على الأسد والشرع للسماح بمغادرة اليهود المتبقّين.

كان الشرع، الذي عمل مديراً للخطوط الجوية العربية السورية، حريصاً على استبدال أسطول الشركة القديم من الطائرات الروسية الصنع. وأبدى الكويتيون استعداداً لإعطاء السوريين ثلاث طائرات مدنية من طراز بوينغ 727، لكن بما أنها أميركية وسورية على لائحة وزارة الخارجية للإرهاب، فإن على الحكومة الأميركية الموافقة على عملية النقل واستشارة الكونغرس. أبلغ كريستوفر الشرع أن سماح سورية لليهود السوريين بالمغادرة يشكّل خطوة تسهّل قدرتنا على تأمين موافقة الكونغرس على انتقال طائرات 727 الكويتية إلى دمشق. وكان السوريون يعدون دائماً بأننا إذا خطونا خطوة نحوهم، فإنهم سيتقدّمون خطوتين نحونا ـ فتلك هي طرق البازار كما زعموا ـ لذا قرّر كريستوفر اختبارهم بعرض الطائرات مقابل تأشيرات الخروج. فقبل الشرع المقايضة.

سرّ الأسد في اجتماعنا عندما سمع من دنيس أن الرئيس يعتقد بأن سورية مفتاح للتسوية الشاملة وأنه يريد إقامة علاقات ثنائية إيجابية. لكن الأسد سرعان ما صوّب على القضية الوحيدة التي ليس لدينا شيء نخبره عنها: إذا كان رابين قد كرّر أمام دنيس التزامه بالانسحاب الكامل من الجولان. ردّ دنيس باتباع أسلوب الحديث الذي لا معنى له، متجنّباً السؤال بإثارة عدد من الأفكار الإجرائية التي زعم أن بيريز ورابين اقترحاها عليه.

لم يقتنع الأسد بذلك. فسأل سؤالاً مباشراً إذا كان رابين قد أعاد التأكيد على التزامه. أجاب دنيس، "ليس تماماً". فأجاب الأسد ببرودة، "أفهم مما قلت للتوّ أن رابين تراجع عن الالتزام الذي نقلته الولايات المتحدة. ذلك مؤشّر خطير". وقال إنه يعتقد بأن رابين أصبح أقوى بعد اتفاق أوسلو، وليس أضعف كما ادعى دنيس، وأنه ليس هناك الآن ما يمنع رابين من عقد اتفاق مع سورية. وحذّر الأسد من أنه "سيتخذ موقفاً متشدّداً" إذا اقتنع بأن رابين لم يعد مهتماً. لكنه عبّر بعد ذلك عن تعاطفه مع موقفنا الصعب وحثّنا على الحصول على إيضاح من رابين. ثم أضاف، "إذا كان هناك أحد في إسرائيل يعتقد بإمكانية السلام من دون سورية فإنه مخطئ. وإذا تأكّدنا من أنهم تراجعوا، فإنهم يكونون قد أعاقوا العملية بأيديهم... لقد كنا معتدلين، ولن نعود كذلك".

بهذه الكلمات الحادة، يستطيع المرء أن يلمح الغرائز القوية التي تكمن خلف مظهر الأسد المهذّب. لذا لا يمكن أخذ تهديداته باستخفاف. مع ذلك أظهرت هذه الحادثة الثانوية تغيّراً لدى الأسد. فقد أراد أن يبقي الباب مفتوحاً على الرغم من نبرته. وقد ألقى بدهاء العبء على وزير الخارجية كريستوفر، الذي من المقرّر أن يزور دمشق، لكي يحصل على إعادة تأكيد التزام رابين.

لو عرف الأسد في تلك اللحظة أن الإسرائيليين ينشطون للتوصّل إلى سلام مع الأردن، فلربما لم ينتظر إيضاح كريستوفر. ففي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، عبر شمعون بيريز نهر الأردن متنكّراً للقاء الملك حسين. وخلافاً للتردّد الذي أبداه الحسين قبل بضعة أسابيع، فقد أوضح الآن أنه يريد التحرّك بسرعة وسرية للتوصّل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل.

يبدو أن دافع الملك كان الخوف مما قد يحدث في الضفة الغربية بعد أن عرضت إسرائيل على عرفات حضوراً مسيطراً هناك. وقد جعله اجتماعه مع رابين يستجمع أفكاره. فسيشكّل عرفات في الضفة الغربية تهديداً وجودياً لنظامه ولن يكون بوسعه الاعتماد على رابين لكبحه. فالفلسطينيون الذين قدمت عائلاتهم من إسرائيل أو الضفة الغربية كلاجئين في أعقاب حربي 1948 و1967 يشكّلون

ما يقرب من ثلثي سكان الأردن. ونظراً لأنهم يتماثلون مع سكان الضفة الغربية، فإن ما يحدث هناك يمكن أن يؤثّر على سلطة الملك على الضفة الشرقية.

للأردن حدود جغرافية تمتد تسعة وسبعين كيلومتراً مع الضفة الغربية، وكانت في السنوات الماضية تقدّم طرقاً سهلة للتسلل وتنفيذ العمليات الإرهابية الفلسطينية ضدّ إسرائيل. فيلقي الإسرائيليون المسؤولية على الأردن ويردّون وفقاً لذلك. وذلك يهدّد استقرار المملكة.

وبما أن منظمة التحرير الفلسطينية حاولت الإطاحة به عن العرش ذات مرة، في سنة 1970، فثمة خطر حقيقي من أن يحاول عرفات ذلك ثانية إذا أصبح حراً الآن في استعمال الضفة الغربية كقاعدة للانطلاق. كان الحسين يريد الاحتفاظ ببعض النفوذ على الضفة الغربية حتى إذا لم يكن بوسعه السيطرة عليها في الوقت الحاضر. وبدا أن صنع السلام مع إسرائيل أفضل الطرق الآن لتحقيق هذه الغاية.

كان للملك دوافع أخرى أيضاً. فقد ورث سيطرة الأردن على الضفة الغربية والقدس الشرقية من جدّه الملك عبد الله، لكنه خسرها في حرب 1967. ويوجد لدى الحسين رغبة عميقة في محو ذلك الإذلال الذي لحق به.

كما أن للملك ارتباطاً شخصياً بالمسجد الأقصى في القدس، ثالث أقدس الأماكن الإسلامية. في سنة 1924، فقد والد جده الشريف حسين الوصاية على مكة والمدينة، أقدس مكانين في الإسلام، عندما فتح ابن سعود الحجاز وأنشأ المملكة العربية السعودية. ومنح البريطانيون جده، الملك عبد الله، السيطرة على المسجد الأقصى. وفي وقت لاحق، كان الحسين إلى جانب جده عندما اغتاله الفلسطينيون عند درج الأقصى في سنة 1951. وباعتباره زعيما عربياً يرجع نسبه اثنين وأربعين جيلاً إلى النبي محمد، فقد استمدّ الشرعية في الأردن وسواها في العالم الإسلامي من دوره كوصي على الحرم القدسي الشريف، حيث يوجد المسجد الأقصى وقبّة الصخرة.

عندما استولى الإسرائيليون على مدينة القدس القديمة في حرب 1967،

فقد الحسين وصايته مثلما فقد جده الأعلى الوصاية على مكة والمدينة. مع ذلك سعى إلى المحافظة على نفوذه على المسجد الأقصى من خلال الوقف الإسلامي، الذي يدير المجمّع تحت السيطرة الإسرائيلية. وكان الإسرائيليون يفضّلون أن يحتفظ الملك بمسؤولياته بدلاً من سيطرة الفلسطينيين عليها. لكن افتقار الأردن للوجود المادي في القدس زاد من صعوبة احتفاظ الملك بنفوذه. فقد شنّ عرفات، عبر رجال الدين الفلسطينيين، معركة حازمة للسيطرة على الوقف. ومع عودة عرفات الوشيكة إلى الضفة الغربية، ستتعرّض وصاية الملك إلى تهديد كبير. ولا يمكن أن يحول دون ذلك سوى إسرائيل.

خشي الحسين أيضاً من تطوّر "حلف غير مقدّس" بين اليمين الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية بخصوص الضفة الشرقية. فقد رأى الإسرائيليون الذين يريدون الاحتفاظ بسيطرتهم على الضفة الغربية أن الأردن هو فلسطين في الواقع وأن على الفلسطينيين أن يمارسوا تقرير المصير هناك. وخشي الملك في حال حلول حكومة إسرائيلية يمينية محل حكومة رابين أن ترحّل الفلسطينيين عبر نهر الأردن في محاولة لزعزعة استقرار نظامه وإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الشرقية. واتفاق السلام مع إسرائيل يستبق هذا الاحتمال، ويلزم الحكومات الإسرائيلية اللاحقة بالمحافظة على المملكة الهاشمية.

كان بوسع الملك الارتياح إلى مصير الضفة الغربية ما دام الفلسطينيون غير منخرطين في المفاوضات مع إسرائيل؛ فهو يعرف أن إسرائيل ستراقب الفلسطينيين هناك. لكن عندما بدأت المفاوضات، أصبح الملك بحاجة إلى توكيد وصايته على الفلسطينيين. وقد عانى من نكسة في هذا المسعى عندما أعلن مؤتمر القمة العربية المنعقد في الرباط أن منظمة التحرير الفلسطينية هي "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني". غير أن الملك ناور ببراعة للاحتفاظ بدوره بضمان أن تكون أي مفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل تحت مظلة وفد أردني فلسطيني مشترك. وتمكّن أيضاً من تحقيق ذلك في مؤتمر السلام بمدريد في سنة 1991 بسبب ضعف موقف عرفات. لكن عرفات اتفق مع القيادة الإسرائيلية الآن من وراء ظهره. وشعر الحسين فجأة بأن قدرته على

استعادة القدس الشرقية أو الضفة الغربية معرّضة للخطر، كما أن سيطرته على الضفة الشرقية مهدّدة أيضاً.

ظهرت كل هذه المخاوف في اجتماع الملك مع بيريز في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر 1993. كان بيريز قد اجتمع مع الحسين لأول مرة في سنة 1974، كوزير للدفاع في حكومة رابين الأولى. ودعا بيريز في ذلك الوقت إلى سيطرة إسرائيلية أردنية مشتركة على الضفة الغربية، وأبدى معارضة شديدة لدولة فلسطينية مستقلة. وقد انهار اقتراحه عندما خسر حزب العمل الانتخابات.

اجتمع الحسين وبيريز ثانية في لندن في نيسان/أبريل 1987، عندما كان بيريز وزيراً للخارجية في حكومة الوحدة الوطنية بزعامة رئيس الوزراء إسحاق شامير. وتوصّل الاثنان إلى اتفاق بشأن سيطرة الأردن على الضفة الغربية، لكن فشل بيريز في حمل الحكومة الإسرائيلية أو الولايات المتحدة على تأييد الاتفاق. وقد أحرج ذلك العاهل الأردني إحراجاً شديداً.

مع ذلك، توصل الاثنان هذه المرة إلى اتفاق على مجموعة من المبادئ التي تحكم مفاوضات السلام الإسرائيلية الأردنية. وقد استخدم الحسين على الأرجح حماسة بيريز المتجدّدة للاتفاق لتليين رابين، الذي عامله بقسوة قبل ثلاثة أسابيع. وفي مقابل تسريع المفاوضات الأردنية الإسرائيلية لإنجاز اتفاق سلام سريع، تعهّد بيريز بدعم التعاون الوثيق بين الأردن والفلسطينيين، وبدور مباشر للأردن في الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك السماح للمصارف الأردنية بإنشاء فروع في الضفة الغربية وغزة. وإلى جانب التعهّد الذي قطعه رابين للملك بعدم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وعد بيريز الآن بعدم السماح لعرفات بتحدي السيطرة الأردنية على الوقف في القدس.

عندما أطلع يوري سافير دنيس على هذا الاتفاق في باريس بعد يومين، أعجبنا باتساع التفاهم الظاهر الذي توصّل إليه بيريز والحسين في ليلة واحدة من المفاوضات. وكنا شاكرين لأن الإسرائيليين أطلعونا على ما يجري هذه المرة. مع ذلك، شعرت بالقلق من ردّ فعل الأسد. فقد يقنعه تفاهم بيريز

الحسين عندما يتسرّب بأن كلام كلينتون كان معداً لتهدئته فيما نعمل مع إسرائيل والأردن لعزل سورية وإضعاف موقفها التفاوضي.

أبدى رابين وبيريز هذه المرة حساسية لهذه المخاوف. وأشار إلينا رابين أنه عندما يجتمع مع الرئيس في واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر سيكون أكثر انفتاحاً بشأن سورية مما كان عليه عندما اجتمعنا في تشرين الأول/أكتوبر في القدس. وبدأ بيريز بدوره يرسل إشارات إيجابية إلى سورية ضمن كلماته العامة.

كان لدى بيريز حافز آخر. فقد اشترط الملك حسين عندما اجتمع معه أن يبقى تفاهمهما والمفاوضات التي تليها سرية لأنه يخشى ردّ فعل الأسد. لكن في اليوم الذي تلا موعد بيريز مع التاريخ في عمان، أبلغ محاوره في التلفزيون الإسرائيلي بعيداً عن الكاميرا، "تذكّر الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر". ولم تستغرق الصحافة الإسرائيلية وقتاً طويلاً للتثبّت من أن بيريز كان في الأردن وتخمّن أنه حقّق اتفاق سلام. غضب الملك، وكان بيريز يبحث عن طريقة لاسترضائه. لذا أمل في إظهار حساسيته لظروف الملك عن طريق إرسال إشارات إيجابية إلى سورية.

خلافاً لمخاوفي، لم يخلف الأسد متاعب للحسين. بل انتظر الاجتماع مع وزير الخارجية كريستوفر ليرى إذا كان سيُحضر معه إعادة تأكيد على التزام رابين. كان الأسد لاعب شطرنج حذراً يحسب نتائج خطواته بعناية. فلن يكون من الحكمة الانقلاب على الولايات المتحدة فيما علاقاته معنا آخذة في التحسّن. وربما أدرك أن ليس لديه خيار سوى أن تقدّم الولايات المتحدة مرتفعات الجولان إليه، إذ لم يكن هناك قوة عظمى ترعاه، أو خيار عسكري ضدّ إسرائيل.

على أي حال، لم يهدئ نهج الأسد الحذر من مخاوف الملك بشأن ردّ فعل الزعيم السوري بعد أن كشف بيريز عن الاتفاق. في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1993، بعيد زلّة بيريز، زار الحسين دمشق لطمأنة الأسد بأن الأردن لن يسبق سورية في مفاوضاته مع إسرائيل. وبعد ذلك أبلغ رابين عبر إفرايم هاليفي أن

ليس أمامه خيار سوى التحرّك بسرعة محسوبة بعد تسريب بيريز. وأصرّ على عدم تدخّل بيريز في المفاوضات السرية وعدم الحديث عن إبرام معاهدة سلام بسرعة. وأبلغ الملك حسين كريستوفر في كانون الأول/ديسمبر أنه "سيبدأ البناء من الأسفل إلى الأعلى، ويعالج كل المصاعب، وينفّذ كل ما نتفق عليه، وستكون معاهدة السلام في النهاية 'الإنجاز التتويجي'".

لم يكن الخوف من ردّ الفعل السوري وحده الذي جعله يبطئ السرعة. فقد توقّفت المفاوضات الفلسطينية الآن، ما أزال الحاجة الملحّة لحماية المصالح الهاشمية في الضفة الغربية والقدس.

لم يكن رابين راضياً جداً عن مراوغات الحسين، فركّز على كسر الاستعصاء مع عرفات وتحديد هل يمكن إحداث اختراق مع سورية بدلاً من الأردن. فأبلغ الرئيس في زيارته إلى واشنطن أن بوسعه أن يؤكّد ثانية للأسد التزامه بالانسحاب الكامل. لذا أرسل كريستوفر إلى دمشق، حيث أحسن الأسد استقباله. ووافق الرئيس السوري فوراً على اقتراح عقد اجتماعات في واشنطن بين رئيسي الوفدين السوري والإسرائيلي. وأكّد على منح كل السوريين اليهود الراغبين في المغادرة تأشيرات على الفور(*). وفي المقابل سلّم كريستوفر الأسد دعوة للقاء الرئيس في جنيف.

في 16 كانون الثاني/يناير 1994، وصل كلينتون إلى جنيف للاجتماع بالأسد متابعة لاعتقاده بأن السلام السوري الإسرائيلي مفتاح حل الصراع العربي الإسرائيلي. ورأى فرصة أيضاً في اختبار الاقتراح بأن بوسعه عن طريق الحوار تغيير سلوك أحد أشدّ الزعماء مراساً في العالم.

اجتمعت الصحافة العالمية في قاعة الاحتفالات بفندق جنيف إنتركونتيننتال

(*) وافق الأسد أيضاً على أن تستقبل سورية وفداً من الموظفين في الكونغرس لمتابعة معلومات جديدة عن ثلاثة إسرائيليين فقدوا في أثناء القتال وأسروا أو قتلوا في السلطان يعقوب في جنوب لبنان وربما دفنوا في دمشق. ووعد كريستوفر بالنظر في مسألة مصير رون أراد، وهو طيار إسرائيلي أسقطت طائرته في لبنان في سنة 1986.

لسماع النتائج. عندما دخل الرئيسان القاعة، بدا الاثنان راضيين، وكان الرئيس المسنّ يمسك بذراع الرئيس الشاب. جلس فريق كلينتون للسلام في الصف الأول مع الوفد السوري. وكنا قد أمضينا الليل كله نتجادل بشأن البيان الذي يوشك الأسد على قراءته ونناقش عدد الصحفيين الإسرائيليين الذين سيسمح لهم بدخول القاعة. اعتقدنا نحن أيضاً أن لدينا سبباً للرضا. فقد أبلغنا أصدقاؤنا الإسرائيليون عشية القمة أن من الأمور التي سيستمعون إليها، كإشارة إلى نوايا الأسد، هل سيتكلّم عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وقد قرأ الآن هذه الكلمات نفسها بالعربية:

> إن سورية تسعى إلى سلام عادل وشامل مع إسرائيل كخيار استراتيجي... إننا نريد سلام الشجعان، سلاماً حقيقياً يمكن أن يبقى ويدوم... إذا كان لدى قادة إسرائيل الشجاعة الكافية للاستجابة لمثل هذا النوع من السلام، فستبدأ حقبة جديدة من الأمن والاستقرار إلى جانب **إقامة علاقات طبيعية بين الجميع**.

طرح باري شويد، وهو صحافي مشاكس وشكّاك يغطي أخبار وزارة الخارجية لوكالة الأسوشيتد برس، السؤال الأول على كلينتون. كان باري، بحكم خبرته الطويلة، معتاداً تماماً على الكلمات الرئيسية لعملية السلام، فأولى على الفور اهتماماً خاصاً بالإشارة إلى تطبيع العلاقات. سأل كلينتون إذا كانت كلمات الأسد تعني فتح الحدود والتجارة الحرة والعلاقات الدبلوماسية. كان كلينتون قد أثار هذه القضايا مع الأسد لذا كان واثقاً جداً في ردّه، "نعم، أعتقد أن الرئيس الأسد أدلى ببيان واضح، وصريح، ومهم جداً بشأن العلاقات السلمية الطبيعية".

أتبع وولف بلتزر من السي إن إن ذلك بطرح السؤال نفسه على الأسد. فردّ الرئيس السوري بأنه "اتفق تماماً" مع كلينتون بشأن متطلّبات السلام. وأضاف بأننا "سنستجيب لهذه المتطلّبات".

في أثناء الاجتماع، سعى كلينتون إلى إقناع الأسد بأن التزام رابين بالانسحاب الكامل في جيبه لكنه لن يخرج إلى أن يملأ الأسد الجيب الأخرى بالالتزامات السورية بشأن الترتيبات الأمنية والتطبيع. وحاول إقناع الأسد بأن تقديم بعض الإيماءات العامة الإيجابية تجاه الإسرائيليين يساعد في تسهيل المفاوضات بتسهيل مهمّة رابين إقناع شعبه بالانسحاب الكامل.

كان الأسد يريد شيئاً مختلفاً تماماً. ففي الليلة التي سبقت اجتماعه مع كلينتون، أرسل وزير خارجيته للاجتماع مع كريستوفر والتفاوض على شروط التقارب الأميركي السوري. فأوضح كريستوفر في حوار مهذّب وصعب للشرع بأنه ليس هناك فرصة لأي تحسّن جديّ في العلاقات الثنائية ما لم توقف سورية دعمها للمنظمات القتالية. وأقصى ما عرضه كريستوفر تحسين العلاقات إذا تقدّمت عملية السلام. فبدا الإحباط وخيبة الأمل على الشرع.

عندما أثار الأسد مسألة العلاقات الثنائية في اجتماع القمة في اليوم التالي، أجاب الرئيس بتقنية بيروقراطية متبعة: عرض إنشاء لجنة أميركية سورية مشتركة بإشراف وزيري الخارجية لاستعراض كيفية حل المشاكل التي تعترض العلاقات الثنائية. أدرك الأسد أن الأمر لا يزال على حاله، ولم يقدّم الكثير في المقابل.

لم يستجب لعرض كلينتون وضع قوات أميركية في الجولان تقوم بدور حفظ السلام. وعندما ضغط كلينتون عليه لأن إسرائيل بحاجة إلى ترتيبات أمنية كافية للتعويض عن فقد مرتفعات الجولان، عرض الأسد تاريخ "العدوان" الإسرائيلي. ونظراً لأن دمشق أقرب إلى حدود 1967 من تل أبيب أو القدس، فقد أصرّ على الحاجة إلى أن تكون الترتيبات الأمنية "على جانبي الحدود" وأن تكون "متوازنة ومتقابلة وعلى قدم المساواة". لم يكن ذلك يبشّر بالخير في المفاوضات التي سنطلقها في واشنطن، إذ إن رابين سيجد أن من الصعب عليه قبول هذه الأفكار. وواصل الأسد أيضاً إصراره على أن يكون انسحاب إسرائيل في مرحلة واحدة وأن ينتهي في عام (كان رابين يصرّ على ثلاثة إلى خمسة أعوام مع إقامة السفارات في المرحلة الأولى والإخلاء في الأخيرة).

غير أن الأسد قدّم تنازلين. فعلى الرغم من إصراره على أن السلام يجب أن يكون "شاملاً"، فقد أكّد أن تعريفه للشمولية تغيّر منذ توقيع عرفات اتفاق أوسلو مع رابين. وعرّفها الآن بترتيبات أمنية مع سورية ولبنان والأردن ـ فقد عقد الفلسطينيون اتفاقهم وهم مسؤولون عن أنفسهم من الآن فصاعداً. كان ذلك مهماً لأن الأسد سعى دائماً إلى الظهور بمظهر المناصر الأول للقضية الفلسطينية. وها هو الآن يشير إلى استعداده للسلام مع إسرائيل بصرف النظر عن توصّل الفلسطينيين إلى تسوية نهائية أم لا. بعبارة أخرى، إنه مستعد لتلبية مطلب رابين بأن يكون الاتفاق السوري "قائماً بنفسه".

التنازل الثاني هو استعداده قبول "العلاقات السلمية الطبيعية" مع إسرائيل كأحد متطلبات اتفاق السلام. فالأسد يكره فكرة التطبيع مع إسرائيل، إذ إنها قد تضعف إمساكه بالسلطة في دمشق بفرض فتح الاقتصاد والمجتمع السوريين. لقد كان السلام مع إسرائيل حتى هذه اللحظة يعني غياب الحرب. وكما عبّر باتريك سيل، كاتب السيرة للرئيس الأسد، طالما كان هدف الأسد في المفاوضات "تقليص نفوذ إسرائيل إلى أبعاد أكثر تواضعاً وأقل عدوانية". لذا فإن موافقة الأسد في قمة جنيف على صيغة "العلاقات السلمية الطبيعية" تمثّل منفذاً مهماً.

شعرت بالفرح أنا ودنيس. وبعد المؤتمر الصحفي للرئيسين كلينتون والأسد، قدّمنا معلومات أساسية للصحافة الأميركية للتحقّق من إدراكها أهمية ما قاله الأسد. وبعد ذلك أرسلنا كلينتون لإطلاع رابين. وصلنا إلى إسرائيل متوقّعين استقبالاً حماسياً، لكن الصحفي الأبرز في أوسع الصحف الإسرائيلية اليومية انتشاراً، هآرتز، كتب في صباح اليوم التالي، رابين "يمسح الابتسامات عن وجوهنا".

لم نحسن إدراك الطبيعة الصفرية للعلاقة الإسرائيلية السورية. فإذا أيّد الرئيس شيئاً عرضه الأسد، يشعر الإسرائيليون بالضغط على الفور بدلاً من الاطمئنان. وبما أن الأسد قدّم تنازلاً، فإنهم يتوقّعون الآن أن يكون عليهم فعل الشيء نفسه، لذا قلّلوا من أهمية ما حملناه من جنيف. وتعزّز هذا التشاؤم

التكتيكي بسوء الثقة الفطري لديهم تجاه سورية، ما دفعهم إلى افتراض الخدعة في كلمات الأسد.

استقبلنا رابين في مجمّع وزارة الدفاع في تل أبيب في تلك الليلة. وكان منذ البداية مستخفّاً بما حملناه من الأسد. قال رابين إن الإسرائيليين الذين يريدون السلام شعروا بخيبة الأمل من بيان الأسد، واعتمدت الصحافة وجهة النظر تلك بالتأكيد. ورأى أن كلام الأسد عن التطبيع ليس جديداً. واستدعى رئيس استخباراته العسكرية، يوري سافاي، لكي يشرح أن الكلمة العربية التي استعملها الأسد مقابل "طبيعي" (normal) هي عادي، وتعني علاقات عادية بدلاً من "علاقات طبيعية". وقدّم لنا ساغاي اقتباساً من صحيفة سورية صادرة في نيسان/أبريل 1993 ليثبت أن الأسد استخدم تلك الكلمات قبل جنيف بكثير.

تعامل رابين مع فصل الأسد الصريح بين مفاوضاته ومفاوضات الفلسطينيين - وهو أمر أصرّ عليه رابين من قبل - بارتياب مماثل. ورأى أن ذلك يشير إلى أن الأسد يتطلّع إلى التأثير على المسار الأردني: "لا أستطيع الاقتناع بأي شيء إذا كان مرتبطاً بالأردن". وأوضح بعد ذلك ثانية أن من الأسهل على إسرائيل صنع السلام مع الأردن. "إنني أفضل الأردن - فهو يكمّل الفلسطينيين".

بدلاً من التركيز على الاجتماع الذي انتهى للتوّ بين كلينتون والأسد، أبدى رابين اهتماماً أكبر باجتماع الرئيس المقبل في واشنطن مع الملك حسين: "لذا فإنني أفضّل أن يسأل الرئيس الملك: هل أنت مستعدّ للتوقيع مع إسرائيل أم لا؟ إذا كان هناك أي خيار للتقدّم مع الأردن، فلننس أمر سورية".

من الصعب التعبير عن مقدار عناد رابين عندما يقرّر رفض فكرة ما. فهو يلوّح بيمينه باستخفاف، كما لو أنه يمسح الاقتراح عن الطاولة. وعندما أدرك إحباطنا، عبّر عن اللحظة بدقّة: "أنتما تنظران إلى الأمر من وجهة نظركما، وأنا أنظر إليه من وجهة نظري".

مع ذلك قرّر دنيس المضي في الإحاطة، وأوضح أن الأسد سأل كلينتون

إذا ما كان رابين يستخدم المفاوضات مع سورية كوسيلة لإلهائه دون التوصّل مطلقاً إلى اتفاق. فردّ رابين بالشكوى من دورنا في المفاوضات. ورأى أن المشكلة تكمن في أن الأسد يريد أن يسمع عن الانسحاب الكامل من الجولان فحسب، في حين أن لإسرائيل مطالب أخرى أيضاً يجب التعامل معها. "لقد ألزمتمونا [بالانسحاب الكامل] لكنه لا يقوم لوحده. وإذا فقدت ذلك كأداة مساومة تشلّ حركتي. هذه هي المشكلة عندما تعملون كوسيط: أضع الأمر في سياق معيّن، لكن عندما تنقلونه، يضيع السياق وتضعفون قوّتي على المساومة".

كان نهجه مختلفاً تماماً عن الآراء التي عبّر عنها رئيس الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، الجنرال إيهود باراك، عندما وسّع رابين الاجتماع ليضمّه إلى جانب مساعدين آخرين. لم يكن باراك مطلعاً على رفض رابين كلام الأسد، ولا على المفاوضات السرية مع الأردنيين، لكنه قدّم شرحاً مسهباً لما رأى أنه "إنجاز رائع ومهم" للرئيس كلينتون. واعتبر أن إقدام الأسد على ذكر إسرائيل والعلاقات السلمية الطبيعية في آن معاً وبحضور الرئيس الأميركي مهمّ جداً. وكما لو أن ذلك يبشّر بالنهج الذي سيتبعه باراك عندما يصبح رئيساً للوزراء، عبّر عن إحباطه من عرفات وصوّر المفاوضات السورية بأنها فرصة استراتيجية.

رأى يوري ساغاي، رئيس الاستخبارات العسكرية، أن الأسد اتخذ قراراً استراتيجياً بصنع السلام مع إسرائيل وأدرك أن عليه أن يقدّم تنازلات بشأن الترتيبات الأمنية لكنه لن يتراجع بشأن الأرض. ووفقاً لساغاي، فقد نقل الأسد قراره الاستراتيجي إلى الأركان العامة السورية، التي أدركت أن مرتفعات الجولان يجب أن تكون منزوعة السلاح. واعتبر ساغاي أن بيان القمة ليس بجديد، لكنه قصد ذلك بالمعنى المناقض لرابين، اتخذ الأسد وفقاً لتقييمه قرار صنع السلام قبل بعض الوقت. وما قاله الأسد يشكّل بالنسبة إلى ساغاي توكيداً أكثر مما هو خيار.

رأى أرفع مستشارَيْن عسكريين لرابين أهمية اتفاق السلام مع سورية، وأدركا أنه يتطلّب في التحليل النهائي انسحاباً كاملاً من مرتفعات الجولان. وبعد ست سنوات، عندما أصبح باراك رئيساً للوزراء وساغاي بمفاوضه مع سورية،

أصبحت لآرائهما سلطة أكبر، لكن رابين هو من يدير الدفة الآن ولم يكن سعيداً "بالاختراق" السوري الذي اعتقدنا أننا حقّقناه.

مع ذلك كان رابين بحاجة إلى مساعدة كلينتون. فقد بدأت المفاوضات الإسرائيلية الأردنية السرية في لندن في الأسبوع الثاني من كانون الأول/ ديسمبر وانتقلت بسرعة إلى إسرائيل والأردن، حيث بدأ الجانبان في نهاية سنة 1993 يعقدان جلستين في الأسبوع مستخدمين جسراً جوياً خاصاً من المروحيات التي تمكّن المفاوضين من الانتقال بسهولة بين العاصمتين. لكن الملك رفض بحث معاهدة السلام، إذ أراد التركيز بدلاً من ذلك على أجندة ثانوية للقضايا الثنائية: تقاسم المياه، والنازحين الفلسطينيين، وإعادة الأراضي، ومشاريع التنمية الاقتصادية. وقد عبّر بيريز عن إحباط رابين من الملك أفضل تعبير عندما أبلغنا مغتاظاً، "لا يمكن جعل التاريخ سيّدة منتظرة".

أصبح اجتماع الرئيس مع الحسين، بالنسبة إلى رابين وبيريز، بعد أسبوع على اجتماعه بالأسد حاسماً لتحقيق استراتيجيتهما. لكن عندما ضغط كلينتون، بناء على إلحاح رابين، على الحسين للتقدّم نحو معاهدة سلام، قال الحسين إنه يجب التعامل مع مخاوف الأردن أولاً. فعلى غرار الأسد، كان الحسين أيضاً يريد تمهيد الطريق لتحسين العلاقة الثنائية مع الولايات المتحدة قبل إنهاء أي ترتيبات مع إسرائيل.

سأل الملك الرئيس إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لاستئناف مساعدتها العسكرية التي قُطعت بعد حرب الخليج بسبب قراره الوقوف إلى جانب صدام حسين. وكما كان الأمر مع الأسد، لم يبد الرئيس التزاماً لأنه يعرف أن من الصعب عليه إقناع الكونغرس بأن يتسامح مع تجاوز الملك المصالح الأميركية في الخليج في سنة 1991. غير أنه خلافاً للأسد لم يكن يتطلّع إلى إعادة بناء علاقاته مع الولايات المتحدة ليوازن قوة إسرائيل، بل كان مهتماً بمعرفة ما إذا كان بوسعه الاعتماد ثانية على الولايات المتحدة لموازنة قوة سورية، لا سيما إذا

وقّع اتفاق سلام مع إسرائيل. وإذا كان الأسد سيصنع سلاماً مع إسرائيل، كما بدا من المرجّح في أوائل 1994، لم يكن الملك يريد أن يترك له الفتات عندما تحسّن الولايات المتحدة علاقاتها مع جار الأردن العربي القوي.

ينطبق هذا الخوف من أن يترك منفرداً أيضاً على قلق الملك بشأن المفاوضات الفلسطينية. ففي نهاية شباط/فبراير 1994، بدأ عرفات يتعرّض إلى ضغوط متزايدة من الفلسطينيين المنتقدين لإظهار شيء ملموس من اتفاق أوسلو. وخشي أن تكون قمة الأسد كلينتون في جنيف إشارة إلى أن رابين يوشك أن ينجز اتفاقه مع سورية والتخلّي عنه، فأخذ يسقط بعضاً من مطالبه الأكثر غرابة.

لم نعمل سوى القليل في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية منذ حفل التوقيع في أيلول/سبتمبر. فقد أصرّ رابين على ألا تتدخّل الولايات المتحدة. وافترض الفلسطينيون من جانبهم أننا إذا دخلنا المفاوضات فسنقف إلى جانب إسرائيل. كان المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون يحاولون التوصّل إلى اتفاق بشأن تنفيذ اتفاقات أوسلو، ما يؤدي إلى انسحاب الجيش الإسرائيلي من غزة وأريحا ويسمح لعرفات بإقامة حكمه هناك. وسرعان ما اكتشفا وجود فجوات كبيرة بين موقفيهما(*). مع ذلك تمكّنا من التوصّل إلى حلول خلّاقة. كان ذلك الميزة العظيمة للعملية المرحلية - يستطيع كل جانب أن يقبل التسوية على المدى القصير على افتراض أن تتاح الفرص فيما بعد لإبطال التنازل. لكنه كان أيضاً عيباً كبيراً في العملية، إذ لم تحل القضايا تماماً البتة واعتاد الجانبان مراعاة اتفاقهما في وقت الأزمة.

في سلسلة من الاجتماعات بين بيريز وعرفات في أواخر كانون الثاني/يناير

(*) أصرّ عرفات على السيطرة على نقاط العبور الحدودية مع الأردن ومصر؛ ورفض رابين ذلك بعناد. وأصرّ رابين على الاحتفاظ بالمسؤولية الأمنية العليا حتى في الأراضي التي ستنسحب منها إسرائيل؛ ورفض عرفات. وأراد عرفات أن يشمل جيب أريحا مساحة تزيد عشرة أضعاف عما كان رابين مستعداً لتقديمه.

وأوائل شباط/فبراير، تم تجاوز أول عقبة(*). وبناء على ذلك، أمر الملك فريقه بتنشيط مفاوضات السلام. وكان لدينا في واشنطن سبب للاعتقاد بأن الأمور أخذت تتقدّم على كل الجبهات. وعلى الرغم من اختلاف التركيز الذي عبّر عنه رابين، فإن العلاقة التعايشية بين مجموعات التفاوض الثلاث ساعدت في تعزيز القوى المحرّكة الإيجابية. وهكذا بدأ قطار السلام بالتحرّك.

في الشرق الأوسط، سرعان ما تتعلّم أن الأخبار الجيّدة ليست في العادة سوى نذير بأن الأنباء السيّئة ستلي.

يوم الجمعة في 25 شباط/فبراير 1994، ارتدى باروخ غولدشتاين، وهو مستوطن إسرائيلي هاجر من بروكلين إلى مستوطنة كريات أربع في الضفة الغربية، وحمل رشّاشه ودخل الخليل متجهاً إلى قبر إبراهيم، أبي اليهود والعرب. دخل غولدشتاين المسجد حيث كان الفلسطينيون يصلّون الفجر وقتل تسعة وعشرين منهم قبل أن يُقتل. فتوقّفت عملية السلام على جميع المسارات عندما انتشر الغضب في العالم العربي وأدى إلى تعليق كل مفاوضات السلام مع إسرائيل.

أرسل كلينتون فريق السلام ـ أنا ودنيس روس، وآرون ميلر، ودان كورتزر ـ إلى تونس للتباحث مع عرفات بما يمكن عمله لإنقاذ المفاوضات.

تونس مدينة شرق أوسطية هادئة بعيدة عن مرجل الشرق الأوسط الذي كان يغلي بشأن ما حدث في الخليل. وقد توجّه عرفات إلى هناك بعد أن أخلى بيروت بناء على نصيحة أبي مازن، الذي رأى أن الوقت قد حان للابتعاد عن تأثير الزعماء العرب وأجهزة الاستخبارات التي أفسدت صنع القرار الفلسطيني طوال عقود.

تصوّرت أن يكون عرفات مقيماً في مجمّع كبير ذي أسوار عالية، يحرسه

(*) أقنع بيريز عرفات بقبول احتفاظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية على نقاط العبور الحدودية على أن تحترم كرامة الفلسطينيين هناك.

الفدائيون الفلسطينيون الذين يحملون بنادق الكلاشنكوف، ورؤوسهم مغطاة بالكوفيات. لكن التونسيين لم يكونوا في وارد أن يسمحوا لعرفات ومساعديه أن ينشئوا دولة أخرى داخل الدولة في عاصمتهم، كما فعلت منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. كانت الشرطة التونسية وحدها توفّر الأمن. فيما "مجمّع" عرفات عبارة عن فيلا متواضعة بحاجة إلى تجديد في حي داخلي من أحياء المدينة.

استقبلنا عرفات في مكتبه، وهو غرفة طويلة وضيّقة تضمّ مكتباً وطاولة اجتماعات مجاورة يبدو أنهم اشتروها من مخزن جيش الخلاص(*). وشكّلت صورة ضخمة لقبة الصخرة في القدس ستارة خلفية. في الطرف الآخر لطاولة الاجتماعات يوجد جهاز تلفزة قديم ومسجّل فيديو حيث يشاع أن عرفات كان يمضي الوقت بمشاهدة الرسوم المتحرّكة ميكي ماوس. وكانت خريطة فلسطين معلّقة على أحد الجدارين الجانبيين، وتفتقر كما هو ملحوظ إلى أي وصف لإسرائيل. وكان هناك صورة كبيرة بالحجم الطبيعي لعرفات في شبابه وهو يرتدي البدلة العسكرية ويقف أمام سيارة مرسيدس بنز سوداء إلى جانب رفيقه المتنمّر في السلاح، أبي جهاد (خليل الوزير)، القائد العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت قوة من الكوماندوس الإسرائيلية قد اغتالت أبي جهاد في منزله بتونس قبل ستة أعوام، بعدما كاد ينجح قبل شهر في شن هجوم إرهابي على المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونة.

تعرّضنا لأداء عرفات المسرحي المعهود، قسم تآمري، وقسم ارتيابي، وقسم يؤدي فيه دور الضحية، وقسم خرافي تماماً، وكل ذلك في خدمة الحصول على أقصى فائدة من الظروف المأسوية في الخليل.

أولاً، عرض الضغوط التي يتعرّض لها من الفلسطينيين الذين يسألونه عن نوع عملية السلام التي يمكن أن ينجم عنها قيام يهودي بارتكاب مذبحة بحقّ المسلمين وهم يصلّون. ثم جاء اتهام الملك حسين بتشجيع المتظاهرين

(*) منظمة خيرية ودينية أميركية للدعوة إلى الإنجيل ورعاية الفقراء والمشرّدين. المترجم.

الفلسطينيين على تحطيم صورة له أمام كاميرات التلفزة. وبعد ذلك جاء تنبيه سري هامس بأن عمل غولدشتاين مؤامرة على الطريقة الجزائرية يقوم بها "جيش سري" داخل الجيش الإسرائيلي بقيادة ضباط كبار. أخيراً جاءت مطالبه. فلاستعادة إحساس شعبه في الخليل بالأمن فإنه بحاجة إلى حضور دولي في المدينة؛ ونشر قوة شرطة فلسطينية هناك؛ وإخلاء خمسة وأربعين مستوطناً يهودياً من تل الرميدة؛ في قلب الخليل؛ وقرار من مجلس الأمن الدولي يدين إسرائيل ويقنّن هذه الترتيبات. وبعد تنفيذ كل ذلك ينظر في العودة إلى المفاوضات.

قال عرفات، "إنني لا أطلب القمر". بدا بالنسبة إلينا كأنه على سطح القمر. فإقحام قوة دولية بين أهل الخليل الغاضبين والمستوطنين الإسرائيليين المتحمّسين وصفة لمشاكل لا تنتهي. وإخلاء المستوطنين ستكون صدمة لإسرائيل ـ وهو أمر لا نعتقد أن رابين يمكن أن يقوم به. لكن مشكلتنا الكبرى مع قائمة مطالب عرفات طلبه صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي.

هناك حساسية كبيرة لإدارة كلينتون تجاه التعامل مع القضية الفلسطينية في مجلس الأمن. فتحت الضوء الكاشف للرأي العام الدولي، يحظى الفلسطينيون باعتبارهم مستضعفين بالغالبية دائماً، وتقف الولايات المتحدة دائماً في قفص الاتهام إلى جانب إسرائيل. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة كانت فعّالة في إنشاء دولة إسرائيل في سنة 1948، فإن الجمعية العامة أصبحت منذ ذلك الوقت مشهورة بأنشطتها المعادية لإسرائيل، وأشهرها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 الذي أعلن أن "الصهيونية شكل من أشكال العنصرية". وحقّق كلينتون تقدّماً كبيراً منذ اتفاق أوسلو في إقناع الأمم المتحدة لاعتماد قرارات إيجابية وداعمة. لكن إقحام مجلس الأمن في العملية الآن سيعقّد دور الولايات المتحدة كثيراً كوسيط.

كل مسعى لإصدار قرار جديد عن مجلس الأمن سيثير حتماً قضية القدس. فقد تعاملت قرارات مجلس الأمن السابقة مع القدس الشرقية "كأرض محتلة" ورفض ضمّها إلى إسرائيل. وتعمّدت السياسة الأميركية أن تكون أكثر

غموضاً: لم تعترف بضمّ إسرائيل ولم تنظر إلى القدس الشرقية "كأرض محتلة". كانت الطائفة اليهودية الأميركية، بالإضافة إلى غالبية ساحقة في الكونغرس، تريد الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها. قال المرشّح كلينتون إن القدس يجب أن تكون العاصمة؛ وأدرك كلينتون الرئيس أن القدس هي القضية الأكثر حساسية في الصراع العربي الإسرائيلي؛ وأن عليه أن يتحاشى هذا الموضوع إذا كان سيساعد في تحقيق السلام.

على أي حال، نصّ اتفاق أوسلو على أن تتعامل مفاوضات المرحلة النهائية مع القدس؛ وكان لا يزال هناك سنتان على الأقل أمام هذه المحادثات. وإذا ضغط الفلسطينيون من أجل صدور قرار جديد عن مجلس الأمن يعلن القدس أرضاً فلسطينية محتلة، فلن يكون أمام كلينتون من خيار سوى استعمال الفيتو الأميركي وسيودي ذلك بجهودنا للتغلّب على مجزرة غولدشتاين. كما أن إدارة كلينتون تنفر كثيراً من استعمال حقّ الفيتو، لأن مصلحتها تقتضي المحافظة على الإجماع الدولي كجزء من نهجها المتعدّد الأطراف تجاه قضايا السياسة الخارجية مثل العراق. واستعمال حقّ الفيتو ضدّ قرار فلسطيني قد يبرّر أن تمارس قوى أخرى حقّها في استعمال الفيتو بشأن قرار يتعلّق بالعراق.

للأسف، كانت الإشارة إلى القدس كأرض محتلة قد أدرجت في مشروع قرار وزّع على أعضاء مجلس الأمن. وإذا وافق عرفات على إزالتها قبل التصويت فسيتهم بأنه يبيع القدس بالإضافة إلى سكان الخليل. وهكذا حشر كلينتون وعرفات في الزاوية.

بعد أن غادرت أنا ودنيس الاجتماع مع عرفات في تونس، تلقى دنيس اتصالاً هاتفياً من ساندي بيرغر، وكان نائب مستشار الرئيس للأمن القومي في ذلك الوقت، وطلب منه العودة إلى عرفات وإبلاغه بعبارات واضحة أن الولايات المتحدة ستنقض قرار مجلس الأمن إذا أصرّ على تقديمه. وكان دنيس قد حاول أن يشرح لعرفات مخاطر الإصرار على مثل هذا القرار، دون جدوى. وعندما عاد للاجتماع بعرفات حاملاً رسالة بيرغر، انفجر عرفات غاضباً. وقال إن الفيتو يشكّل كارثة عليه وعلينا.

على الرغم من المعضلة التي واجهناها، كنا نعلم أن إسرائيل وسورية والأردن تريد استئناف المفاوضات: كان رابين يريد أن يُظهر للمستوطنين المتطرّفين أن ليس بوسعهم أن يبطلوا بالعنف ما تم إنجازه في أوسلو؛ وكان الأسد والحسين يريدان منع عرفات من عرقلة مفاوضاتهم. مع ذلك، نظراً لحجم مجزرة غولدشتاين، فإنه لم يكن بوسعهم مواصلة المحادثات مع إسرائيل كأن شيئاً لم يكن. وصدور قرار عن مجلس الأمن الدولي ينتقد إسرائيل يمنحهم غطاء لاستئناف المفاوضات؛ والفيتو الأميركي يجعل من المتعذّر عليهم العودة إلى الطاولة.

فيما كنا نحاول جاهدين الخروج من هذه المعضلة، قدم رابين إلى واشنطن في زيارة معدّة مسبقاً. قبل فكرة تواجد دولي رمزي في الخليل ونقل الشرطة الفلسطينية إلى المدينة، ما دامت إسرائيل تحتفظ بالسيطرة الأمنية العامة. وإذا كان عرفات مستعداً لاستئناف المفاوضات، فسيرسل رابين بيريز للاجتماع به وتسريع العملية.

واقترح رابين أيضاً أن يقوم كريستوفر بمبادرة جديدة تجاه الأسد بعرض اتفاق شامل يتضمّن التوقيت وتنفيذ عناصر الانسحاب والتطبيع على مراحل. قرّر كلينتون، بوجود هذه الأداة المقنعة في يده، محاولة الحصول على مساعدة الأسد. إذا أعلن الأسد أنه سيرسل مفاوضيه إلى واشنطن، فسيضغط ذلك على عرفات ويحمله على التحرّك. بالمقابل، تمتنع الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي، وبالتالي تمنح الأسد الغطاء الذي يحتاج إليه. استجاب رابين لذلك بحماسة، مدركاً أن عودة سورية إلى المفاوضات ستزيد الضغط على عرفات لإيجاد طريقة لاستئنافها أيضاً، مع أن نهج كلينتون سيؤدي إلى صدور قرار عن مجلس الأمن ينتقد إسرائيل. وبذلك أصبح من السهل نسبياً كسب دعم الشيوخ الأميركيين الرئيسيين المؤيّدين لإسرائيل بالإضافة إلى لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (إيباك).

اتصل كلينتون بالأسد، متسلّحاً بهذا الدعم، وأطلعه على المحادثات مع رابين، واقترح قيام كريستوفر بجولة مكوكية بين دمشق والقدس لمحاولة تحقيق

تقدّم. ثم طلب من الأسد المساعدة في كسب دعم القادة العرب لاستئناف المفاوضات. وقال إن ذلك ضروري لكي تسرّع الولايات المتحدة المفاوضات الإسرائيلية السورية. وقال كلينتون إن الولايات المتحدة ستجبر على استخدام الفيتو في مجلس الأمن إذا لم تستأنف كل المفاوضات. لقد طلب منه رئيس الولايات المتحدة خدمة لذا سيكون مديناً له. وكانت الولايات المتحدة تتطلّع إليه بدلاً من شريكنا التقليدي، حسني مبارك، للقيام بدور قيادي في العالم العربي هذه المرة. وسيتمكّن من القول بأن أفعاله حالت دون استخدام الولايات المتحدة الفيتو بشأن القضية الفلسطينية. وسيبرز حضور كريستوفر إلى دمشق دور الأسد الأساسي في الدبلوماسية الإقليمية.

أبلغ الأسد كلينتون خلال أربع وعشرين ساعة أنه تحدّث إلى الملك حسين والرئيس اللبناني إلياس الهراوي. ولم يكن مفاجئاً موافقتهما على الردّ إيجاباً على طلب كلينتون استئناف محادثات السلام ـ ثمة مصلحة للحسين في ذلك، والهراوي تلقّى توصيات من دمشق. فأعلن البيت الأبيض على الفور أن الرئيس السوري قرّر استئناف المفاوضات بعد التشاور مع القادة العرب.

بعد بضعة أيام عدت أنا ودنيس إلى تونس. وتزامنت زيارتنا مع وصول فريق إسرائيلي بقيادة نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال أمنون شاحاك. وجدنا عرفات رجلاً مختلفاً. أدى خطابه المسرحي أمام شاحاك لكنه أسقط مطلب إخلاء المستوطنين من الخليل، تاركاً لرابين تقرير تولّي الأمر سياسياً. بالمقابل، وافق شاحاك على ما أصبح يعرف في النهاية باسم الوجود الدولي المؤقّت في الخليل، وهي مجموعة من المراقبين غير المسلّحين يرتدون زياً أبيض من النرويج وإيطاليا والدنمارك(*). لا شك أن عرفات أدرك حدود الوجود الدولي المؤقّت في الخليل لكن ربما أمل أن يفيد كسابقة تمكّنه من إقحام قوات دولية أقوى بين إسرائيل والفلسطينيين في المستقبل. وفّر مرور قرار

(*) لا يزال الوجود الدولي المؤقّت في الخليل يعمل حتى اليوم على الرغم من أن قدرته على حماية السكان الفلسطينيين تكذّبها حوادث الهجوم الكثيرة التي شنّها المستوطنون واستمرّت على مرّ السنين.

مجلس الأمن الدولي رقم 904، الذي اعتمد في 18 آذار/مارس، وبعض التنازلات الإسرائيلية الثانوية، حلاً تجميلياً لمشاكل عرفات. فوافق على استئناف المفاوضات، وتعامل بخشونة مع أفراد حاشيته الذين عارضوا القرار. وكما أوضح لنا متباهياً، "يقف مساعديّ معي في الصباح وينقلبون ضدّي بعد الظهر، لكنني دكتاتور في السياسة".

لم يكن رابين يتوقّع هذه النتيجة. وكان قد منح شاحاك صلاحية أن يعرض إخلاء المستوطنين من تل الرميدة في قلب الخليل إذا لزم الأمر لإرضاء عرفات. لكن عرفات لم يصرّ على ذلك، ما فرّج على رابين لاحقاً ـ أبلغ رابين شاحاك عند عودته إلى إسرائيل أنه لم يكن يمتلك القدرة على تنفيذه سياسياً.

انتهت الأزمة. وخلال يومين اجتمع المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون في القاهرة. وتوجّه كريستوفر وفريقه إلى دمشق ثانية، حيث تلقّوا استقبالاً حاراً من الأسد المسرور جداً.

يمكن تفسير انقلاب عرفات التام بشكل جزئي بالطريقة التي تعامل بها رابين معه. فقد كان رابين يتصل به بصورة متكرّرة في أثناء الأزمة، وفي إحدى المرات تحدّث معه أكثر من ساعة. ومنذ تلك اللحظة أخذا يتعاملان معاً كسياسيين يستجيبان لناخبيهما: أقرّ رابين أن مذبحة غولدشتاين وضعت عرفات تحت ضغط الفلسطينيين، وأقرّ عرفات بأن معارضة المستوطنين عملية السلام تشكّل خطراً سياسياً على رابين. كان رابين يعلم أنه يُحْدث سابقة بالسماح بالتواجد الدولي في الخليل، لكنه يعرف أيضاً أن عرفات بحاجة إلى تهدئة شعبه.

جاء استعداد عرفات لإسقاط مطلبه بأن يخلي رابين المستوطنين من تل الرميدة في وسط الخليل إدراكاً منه، كما أبلغنا، بأن رابين لا يستطيع إخلاء المستوطنين من الناحية السياسية. وأبدى إعجابه بقرار رابين بوضع مستوطنين رهن الحبس الإداري وحظر حركتي كاخ وكهانا حي اليمينيتين المتطرّفتين اللتين بذرتا إيديولوجية غولدشتاين.

من رحم هذه الأزمة، جاءت بدايات الشراكة القائمة على تطوّر الثقة بين الزعيمين. ولقيت هذه العملية تسهيلاً كبيراً بدور أمنون شاحاك، وهو إسرائيلي طويل ووسيم ذو ابتسامة رائعة وعينين برّاقتين وسحر لطيف. كان لأمنون، باعتباره جنرالاً إسرائيلياً، تأثير تنويمي على عرفات الذي يرتدي بدلة جنرال لتذكير الجميع برتبته العسكرية مع أنه ليس لديه جيش. ومع ذلك يجب ألا نضفي على الرابطة بين عرفات ورابين بعداً عاطفياً. فقد كان عرفات قادراً تماماً على خيانة ثقة رابين والكذب عليه عندما يلائم ذلك غرضه. لكنه إذا شعر باحترام نظيره الإسرائيلي له فإن احتمال أن يردّ بالإيجاب أرجح مما لو عومل بازدراء. فكرامته أهم بالنسبة إليه من كسب أفضلية في التفاوض (على الرغم من أنه يفضّل الحصول على الاثنين).

لكن العامل الأهم في قرار عرفات إنهاء التوقّف عن المفاوضات إعلان الأسد عن نيته استئناف المفاوضات بعد صدور قرار مجلس الأمن. فقد كان يعرف مقدار الاستياء الذي أحدثه بالانفصال عن الأسد والملك حسين لصنع اتفاقه مع إسرائيل. وخشي من أن يكون لديهما الرغبة في الانتقام منه. كانت العودة إلى غزة مهمة بالنسبة إليه، لكنه بحاجة إلى استئناف المفاوضات من أجل ذلك. وفي حين كان مساعدو عرفات يصرّون أمامنا على الحاجة إلى إبعاد المستوطنين من الخليل، فقد قرّر التخلي عن أهم مطلب فلسطيني دون قتال عندما أدرك أن السوريين ليسوا على استعداد لانتظاره. كان الدرس واضحاً بالنسبة إلى صانعي السياسة الأميركية: تشجيع المفاوضات العربية الإسرائيلية المتعدّدة أفضل من التركيز على مفاوضات واحدة، لأن ذلك يمنح الولايات المتحدة القدرة على الاستفادة من الخصومات والمصالح المختلفة بين الفاعلين العرب للتغلّب على العقبات أمام التقدّم. وهكذا تبلغ الدبلوماسية الأميركية ذروة تأثيرها عندما تمارس نفوذها لتشكيل البيئة لصنع السلام، وفي هذه الحالة بتأليب الأسد على عرفات.

كان بوسع إدارة بوش تحسين أدائها لو تعلّمت الدرس. ففي محاولتها إعادة إطلاق المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن الوضع النهائي بقوة في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، أثارت خوف دمشق من أن تُتْرك سورية وحدها.

فأرسل بشار الأسد وفداً إلى مؤتمر أنابوليس، لكن عندما فشل في إثارة اهتمام بوش بإعادة إطلاق المفاوضات الإسرائيلية السورية، التفت إلى جارته تركيا، التي تربطها علاقات استراتيجية مع إسرائيل، للعب دور الوسيط. وبعد انقطاع دام ثماني سنوات، أعيد إطلاق المفاوضات الإسرائيلية السورية في أيار/مايو 2008، بعد ستة أشهر على انعقاد أنابوليس.

كان هناك أيضاً درس للعلاقات الأميركية الإسرائيلية. فقد مكّننا التنسيق الوثيق بين كلينتون ورابين من تقديم تنازلات تكتيكية لعرفات في مجلس الأمن الدولي وتجنّب غضب المؤيّدين لإسرائيل في أميركا في الوقت نفسه.

من سخريات الأقدار أن المستفيدين المباشرين من الشراكة التي قامت حديثاً بين عرفات ورابين هم المستوطنون المتطرّفون الذين سبّبوا المشكلة لهما في المقام الأول. فقد فوّت رابين فرصة مهمة في أثناء أزمة الخليل لإبعاد أعضاء من الجناح اليميني الجذري من المجتمع المثير للمشاكل في وسط الخليل. فما قام به غولدشتاين أغضب معظم الإسرائيليين. صحيح أن إبعاد المستوطنين إلى كريات أربع في ضواحي المدينة يمكن أن يثير الخلاف بسبب التعلّق الديني اليهودي بمدينة الخليل القديمة، حيث يوجد قبر إبراهيم، لكنه يوجّه لطمة إلى المتطرّفين. ولأن رابين لم يبعدهم عندما أتيحت له الفرصة، فقد اضطررنا لاحقاً إهدار أربعة أشهر في التفاوض على اتفاق الخليل الذي يتيح لهم البقاء. وفي أثناء هذه العملية أصبحوا عاملاً عدائياً ومحبطاً لكل مسعى لتعزيز التعايش في الخليل، يخل بالقانون ويواجه الجيش الإسرائيلي. وكان إيغال عامير رفيق درب لهؤلاء المستوطنين المتطرّفين.

أظهر رابين في هذه الأزمة أيضاً نفوره من تغيير وضع أي من المستوطنات. فقد أصبح سياسياً شديد الحذر في أثناء ولايته الثانية كرئيس للوزراء. ربما يبدو من الصعب توفيق ذلك مع المخاطر السياسية التي واجهها باحتضان عرفات، لكن بالنظر إلى ذلك بالضبط فقد ركب تلك المخاطر بحيث لم يعد مستعداً لصرف رأسماله السياسي الثمين في معارك يستطيع تأجيلها إلى وقت لاحق. كان ائتلافه هشّاً بالفعل. وإذا انتهى إلى صياغة اتفاق مع الأسد،

فستكون إحدى العواقب تشكيل تحالف بين المستوطنين في مرتفعات الجولان والمستوطنين في الضفة الغربية وغزة. لم تكن هذه المجموعات تتقاسم الإيديولوجية نفسها، لكن يمكن أن يصبحوا طبيعيين إذا ووجهوا بضرورة مغادرة بيوتهم. وهكذا لم يكن لدى رابين مصلحة في إشعال معركة في غير أوانها مع المستوطنين في الضفة الغربية.

تطابق افتقار رابين إلى الشجاعة السياسية بشأن المستوطنات بعدم اهتمام عرفات الظاهر في القضية. لم يهتمّ بالتعامل مع المستوطنات في اتفاق أوسلو، مفضّلاً تأجيلها حتى محادثات الوضع النهائي. وعلى نحو ذلك، لم يصرّ عرفات على إخلاء مستوطنات غزة في اتفاق تنفيذ غزة أريحا اللاحق الذي وقّع بعيد مجزرة الخليل. كان يفضّل الاعتقاد بأن المستوطنات ستُخلى في الاتفاق النهائي على أي حال. ومع أن تجاهل قضية المستوطنات سهّل حل أزمة الخليل، فإن هذه المسألة لاحقتنا جميعاً لاحقاً.

ثمة درس يُستخلص من كل ذلك أن على الولايات المتحدة أن تقف في وجه القادة الإسرائيليين بدلاً من التساهل معهم عندما يتوسّلون الظروف السياسية لتفادي الضغط عليهم للجم النشاط الاستيطاني. لقد كان كلينتون متردداً في القيام بذلك، لأنه يتعاطف كسياسي مع معضلتهم من جهة، ولأن مواجهة جورج بوش الأول مع إسحاق شامير بشأن النشاط الاستيطاني أثبتت أنها مكلفة سياسياً لبوش، من جهة ثانية، مع أنها أسهمت في هزيمة شامير الانتخابية. لذا تعهّد عدم تكرار تلك التجربة. وقد عزّز عدم اهتمام عرفات بالمستوطنات ذلك الحكم. مع ذلك، تبيّن أنه غلطة مكلفة في سياق مسعى حل الصراع العربي الإسرائيلي.

7

السلام مع الأردن

احتشدت وسائل الإعلام العالمية ثانية في 4 أيار/مايو 1994، هذه المرة في المسرح الضخم بمجمّع مركز المؤتمرات في ضواحي القاهرة. وكانت عشرات الكاميرات التلفزيونية تستعدّ لبثّ حفل توقيع اتفاق غزة أريحا، الذي ينص على تنفيذ المرحلة الأولى من إعلان مبادئ أوسلو ـ فتح أبواب فلسطين أمام ياسر عرفات.

عندما صافح الموقّعون بعضهم بعضاً، عمّ جوّ البهجة في أوساطهم، على الرغم من أن معظمهم لم ينم سوى القليل بعد ليل طويل من الجدال في قصر عابدين. فاسترخى كبير المفاوضين الفلسطينيين، نبيل شعث، على مقعده وسرعان ما غطّ في النوم غافلاً جو الألفة الذي يحيط به.

في الليلة الماضية، شارك عرفات مباشرة في المفاوضات، ما أزعج مساعديه كثيراً، لأنه تنازل في قضايا يتحفّظون عليها للمقايضة. وكان لدى المفاوضين الإسرائيليين شعور مماثل بشأن شمعون بيريز. فقد أطلعوه قبل اجتماعه مع عرفات على التراجع في المواقف فعرضها مسبقاً كمواقف افتتاحية له. وكان المفاوضون في كلا الطرفين قد أعدوا قائمة من اثنتي عشرة قضية يحلّها المسؤولون الكبار للتوصّل إلى اتفاق. وتمكّن عرفات وبيريز من حل

معظمها في اجتماعهما(*)، لكن عرفات لم يقبل التسوية في العديد من القضايا ودخل في جلسة المفاوضات الأخيرة في تلك الليلة عازماً على تحسين موقفه.

عندما ساعد كلينتون في حل معضلة غولدشتاين، أحرز الإسرائيليون والفلسطينيون تقدّماً سريعاً دون تدخّل أميركي. غير أن وجود كريستوفر الآن كان مهماً لكلا الجانبين وهما يهمّان بإنهاء الاتفاق ويبحثان عن الدعم الأميركي. وكان مبارك، الذي لم يحضر توقيع اتفاق أوسلو في البيت الأبيض، يريد أن يبرز حفل التوقيع الكبير الذي يرعاه دور مصر في عملية السلام. وبناء على ذلك، دعا كريستوفر للانضمام إليه في استضافة جلسة المفاوضات الأخيرة مع عرفات ورابين وبيريز.

كانت اهتمامات عرفات الرئيسية تتعلّق بمساحة جيب أريحا، وعدم السيطرة الفلسطينية على المنطقة الساحلية الغزية المعروفة باسم مواسي، وتواجد الشرطة الفلسطينية على الجسور على نهر الأردن. وكلما سلّم رابين وبيريز بأحد مطالب عرفات الإضافية، وأراد مبارك إنهاء المفاوضات، كان عرفات يقاطعه قائلاً، "نقطة إضافية يا سيادة الرئيس"؟ وعندما فعل عرفات ذلك للمرة الثالثة، انفجر أعضاء الوفد الإسرائيلي ضاحكين. استاء عرفات من ذلك وشعر بأنهم يذلّونه. فوبّخ رابين مفاوضيه وأوضح لعرفات بأنه يكنّ له الاحترام.

استغرق كل ذلك وقتاً أطول مما كان مبارك يتوقّع. فأغلق مطبخ القصر باكراً على افتراض عدم الحاجة إلى إطعام ضيوف الرئيس. لكن الوقت اقترب الآن من منتصف الليل وشعر الجميع بالجوع. فطلب الرئيس من مساعديه التوجّه إلى البائع القريب وإحضار سندويشات للوفود الثلاثة.

عاد الموظفون في القصر حاملين أكياساً تحتوي على سندويشات فول. أصرّ الرئيس كمضيف، واحتفالاً بعيد ميلاده، على أن يشارك كريستوفر في هذه

(*) سلّم بيريز للفلسطينيين بحق إصدار جوازات سفر وطوابع ووافق على السماح لهم باستخدام لقب رئيس لزعيمهم، على الرغم من تجنّب التسليم له بصورة رئيس الدولة، وبالتالي يشار إلى عرفات في الاتفاق باسم "رئيس السلطة الفلسطينية".

الوجبة المتواضعة. تردّد كريستوفر، ثم تناول السندويش الأول بحكم الضرورة الدبلوماسية، وتناول الثاني بفعل الجوع.

أخيراً، في الساعة الثانية صباحاً، أوى المسؤولون إلى الفراش، تاركين لمساعديهم إدراج إضافات اللحظة الأخيرة في نص الاتفاق الضخم. وبما أن ذلك اتفاق تنفيذي، كان لا بد من أن يوقّع الطرفان على خرائط الأرض في غزة والضفة الغربية التي ستخضع لسيطرة عرفات لكي يصبح الاتفاق نافذاً. لكن لم يكن الوقت يسمح للمفاوضين أن يبحثوا الخرائط النهائية مع عرفات قبل حفل التوقيع.

أخذ الزعماء الآن يشغلون مواقعهم على المسرح أمام ستارة شفافة يوجد خلفها نسخة ورقية لأبي الهول. كان عرفات على اليسار، ورابين وبيريز على اليمين. واحتل مبارك ووزير خارجيته عمرو موسى، ووزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف، ووزير خارجيتنا المكان الأوسط. دعي عرفات إلى الطاولة على يسار المسرح حيث وضعت الوثائق والخرائط، فوقّع على الاتفاق وعلى كل صفحة بالأحرف الأولى، لكنه لم يوقّع على الخرائط. عندما تقدّم رابين للتوقيع، لاحظ إغفال التوقيع. احمرّ وجهه وتحدّث غاضباً إلى يوئيل سنغر، المحامي الإسرائيلي في الفريق المفاوض وحامل وثائقه في حفل التوقيع.

ظهر مشهد غير عادي عندما ابتعد الحفل عن السيناريو المعدّ. تباحث رابين مع مبارك؛ وتحدّث مبارك إلى عرفات؛ ثم تشاور موسى مع عرفات؛ ثم حاول بيريز إقناعه. كانت رجل عرفات اليسرى تهتزّ إلى أعلى وأسفل؛ وأشاح رابين الغاضب بوجهه المحمرّ عن عرفات.

بدا كريستوفر مراقباً جامداً في أثناء ذلك. كان بوسعه أن يفعل شيئاً لو استطاع، لكن الفول فعل فعله. ومن الواضح أنه ندم على عدم تمسّكه ليلاً بقاعدة عدم تناول الطعام في البلدان العربية. أظهر دنيس سرعة البديهة فصعد إلى المسرح واقترح على كريستوفر أن يوصي بأخذ استراحة لكي تتمكّن الوفود الثلاثة من إيجاد حل بعيداً عن المسرح. سارع كريستوفر إلى إقناع كل الفاعلين بالخروج. وفيما كان كريستوفر يجري مشاورات، جاء إيتان هابر ليبلغني بأنه

طُلب إليه إعداد موكب السيارات الإسرائيلية - رابين يوشك على المغادرة.

سوّيت المسألة بسرعة في الكواليس. اعتقد عرفات بأنه إذا وقّع فسيسلّم ببعض القضايا التي لم يتم التوصّل إلى تسوية لها(*). فقال رابين إنه سيوجّه رسالة إلى عرفات يشير فيها إلى قضايا الأراضي بأنها "لا تزال خاضعة للتفاوض". اجتمع المشاركون ثانية على المسرح. ووقّع عرفات على الخرائط كاتباً أمام التوقيع أنه يتوقّف على تسلّم الرسالة من رابين. خشي رابين من أن يكون عرفات يعدّ لمشكلة جديدة، فاستدعى جاك نيريا، وهو مستشار يجيد العربية، إلى المسرح لترجمة ما كتب عرفات إلى جانب توقيعه. فقد عرف رابين الآن قدر عرفات وكان مصمماً على عدم السماح بأن يستغلّه من سمّي حديثاً رئيساً.

شاهد المتفرّجون على التلفزيونات للتوّ أداء غير عادي. فقد أحرج عرفات المضيف المصري، أهم راعٍ للفلسطينيين، وأغضب رئيس وزراء إسرائيل، شريكه المفترض في السلام. ولعله لم يثر القضية معه قبل توجّهه إلى المسرح لأنه يريد أن يظهر لشعبه أنه يناضل للحصول على أفضل اتفاق ممكن في وجه الضغوط الكاسحة التي تمارسها إسرائيل ومصر والولايات المتحدة. وربما كان يحاول صرف الانتباه عن عيوب الاتفاق التي أبقت المستوطنات الإسرائيلية في قلب غزة وأنكرت على الفلسطينيين السيطرة على الحدود مع الأردن. أياً يكن الأمر، فقد أمتع عرفات جمهوره بعرض تقليدي "لقوة الضعيف" - القدرة على الرفض وإجبار اللاعبين الأقوياء على التعامل مع النتائج. وخلال هذه العملية اتضحت شخصية عرفات - متقلّب وزئبقي ومخادع، ومع ذلك ماهر داهية.

فيما كنت أتفرّج على المشهد الذي صنعه عرفات أمام نسخة تمثال أبي الهول الجميلة، خطرت ببالي أبيات الشاعر ييتس المثيرة للانزعاج من قصيدة "المجيء الثاني":

(*) طالب عرفات في الليلة الماضية أن يتمركز رجال الشرطة الفلسطينية على جسر اللنبي الذي يصل الضفة الغربية بالأردن. وأصرّ رابين على عدم الإقرار بأي سيطرة رمزية كانت أم غير رمزية على المعبر الحدودي إلى الأردن. أخيراً، اتفقا على ترك القضية مفتوحة للمفاوضات اللاحقة، إلى جانب مراجعة مساحة جيب أريحا وترتيبات الوصول إلى شاطئ مواسي في غزة.

... في رمال الصحراء
جسد أسد ورأس إنسان
نظرة خالية من المعنى وقاسية كالشمس
يحرّك فخذيه بتؤدة، وحوله
تحوم ظلال طيور الصحراء الناقمة.

....

يا له من وحش كاسر، لقد عاد إلى وعيه أخيراً،
واتجه متثاقلاً إلى بيت لحم ليولد هناك.

على الرغم من تمثيلية عرفات في القاهرة، فإنها لم تكن بالنسبة إلى كبار أعضاء فريق كلينتون للسلام سوى عرض جانبي في الواقع. فقد وقع الحدث الرئيسي في دمشق، حيث واجه كريستوفر للتوّ مشكلة يمكن أن تعيق دبلوماسيتنا مثلما أعاقه الفول في القاهرة.

قبل يومين على حدث القاهرة، قدّم كريستوفر عرضاً إلى الأسد من رابين مصمّماً لاستخلاص ردّ الفعل نقطة نقطة وتحديد الفجوات التي تفصل بينهما. أجاب الأسد(*)، لكنه أثار مطلباً جديداً أيضاً: أن تنسحب إسرائيل إلى خط الرابع من حزيران/يونيو 1967. في المباحثات السابقة التي أجراها الأسد ورابين مع الولايات المتحدة، أشار الاثنان إلى "الانسحاب الكامل" من مرتفعات الجولان.

(*) اقترح رابين انسحاباً إسرائيلياً من الجولان في خمس سنوات، فردّ الأسد بوجوب إتمامه في ستة اشهر. واقترح رابين انسحاباً على ثلاث مراحل، فيما كان الأسد يريد أن يتمّ في مرحلة واحدة. واصرّ رابين على أن تتم عناصر التطبيع المهمة للعلاقات، مثل إقامة السفارات، في المرحلة الأولى، فيما كان الأسد يريد أن تتقدّم اتفاقات السلام مع لبنان والأردن على ذلك. واقترح رئيس أركان رابين، إيهود باراك، ان يكون الجولان بأكمله منزوع السلاح وأن يسمح لقوات سورية محدودة في منطقتين إضافيتين تمتدان شرقاً وراء دمشق، لكن الأسد طلب ان تكون المنطقة المحدودة القوات بعمق سبعة كيلومترات على جانبي الحدود الجديدة. واقترح رابين أن تكون محطة الإنذار المبكّر السورية داخل إسرائيل تعويضاً عن مطالبته ببقاء محطة إنذار مبكّر إسرائيلية في الجولان، فرفض الأسد اي محطات أرضية لصالح منظومات الإنذار المبكّر المحمولة جواً.

أشار كريستوفر الشديد الاهتمام بالتفاصيل إلى أن رابين لم يذكر خط حزيران/ يونيو 1967 في اقتراحه. فزعم الأسد (بصورة غير دقيقة) أن كريستوفر ودنيس روس أكّدا سابقاً بأن رابين سينسحب إلى خط الرابع من حزيران. أجاب كريستوفر بأنه سيستوضح الأمر من رابين. وردّ الأسد موجهاً انتقادات لاذعة. إذا لم يكن باستطاعة كريستوفر أن يضمن له استرجاع كل الأراضي السورية، فإنه سيعيد النظر في موقفه. وقال إنه أصرّ على الدوام على عدم التخلّي عن إنش واحد من الأرض للاحتلال الإسرائيلي؛ وهذه النقطة غير قابلة للتفاوض.

خشي كريستوفر من حدوث نكسة كبيرة، فردّ بطريقة دفاعية قائلاً، "اللوم يقع عليّ"، وأوضح أنه لم يكن يدرك أن هناك اختلافاً بين الحدود الدولية وخط الرابع من حزيران 1967.

أوضح الأسد بعد ذلك بالتفصيل كيف كانت سورية تضمّ قبل الحرب العالمية الأولى كل فلسطين والأردن ولبنان. وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، قسّم البريطانيون سورية إلى ست دول تحت وصايتهم، وفرضوا الحدود دون استشارة أحد. وبالتالي حُرم العديد من السوريين من الأراضي التي كانوا يملكونها فيما أصبح يعرف بالانتداب البريطاني على فلسطين. وأي إشارة إلى الحدود الدولية تذكّر السوريين بذلك. وقال الأسد إنه عندما وافق على المشاركة في عملية السلام مع إسرائيل، فقد قام بذلك استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، الذي يشير إلى الأراضي المحتلة في سنة 1967، لا إلى الحدود الدولية. وذلك، برأي الأسد، تنازل بحدّ ذاته لأنه يعني أن سورية تقرّ بأن الأرض التي كانت تسيطر عليها ذات يوم هي أرض إسرائيلية. وإذا لم ينسحب الإسرائيليون من الأراضي التي احتلوها سنة 1967 فإن ذلك يعادل موافقة سورية على المزيد من التوسّع الإسرائيلي. وأوضح الأسد أن ذلك لن يحدث البتة: "التخلي عن حبة من ترابنا خيانة".

ردّ رابين سلباً على المسألة عندما أثارها كريستوفر. وقال رابين إن الأسد لم يردّ على اقتراحه بطريقة غير جادّة فحسب، وإنما يحاول الآن أن يظهر للعالم العربي أنه سيحصل على اتفاق أفضل مما حصلت عليه مصر قبل عشر

سنوات: تطبيع أقل، وقيود أمنية أقل، ومزيد من الأرض (انسحبت إسرائيل إلى الحدود الدولية مع مصر).

الإصرار على انسحاب إسرائيل إلى خط الرابع من حزيران بدلاً من الخط الدولي - الاختلاف لا يزيد عن بضعة مئات من الأمتار - مهم للأسد لأنه يشير إلى العالم العربي بأنه يستعيد الأرض التي أخذت عنوة؛ وذلك يمثّل برأيه الاختلاف بين الكرامة والإذلال، وبين الوطنية والخيانة. وكان الأسد يعتقد أنه لا يستطيع أن يتحمّل تعريض نفسه لتهمة التخلي عن "المصالح العربية" من أجل اتفاق مع إسرائيل. وقال لكريستوفر، "إنها مسألة حياة أو موت. لا يمكنني أن أحدّد تاريخي الشخصي بالتخلي عن متر واحد من الأرض".

لم يُظهر رابين أي تعاطف مع تلك المقولة، لمعرفته أن الموافقة على الانسحاب الكامل من الجولان تعرّض حياته السياسية للخطر. وقد أظهرت استطلاعات الرأي أن غالبية كبيرة من الإسرائيليين تعارض الانسحاب من الجولان. لكن رابين رأى في هذا المطلب السوري الجديد فرصة لإثارة مطلب خاص به. فطلب من كريستوفر أن يستكشف إذا كان الأسد يوافق على ربط مراحل الانسحاب الإسرائيلي بمراحل التطبيع السورية. إذا كان الجواب إيجابياً، فإن رابين سيوضح عندئذ خط الانسحاب. وفي منتصف الطريق، توجّه كريستوفر إلى دمشق، حيث وافق الأسد على مطلب رابين شريطة أن يكون "خط 4 حزيران/يونيو 1967" خط الانسحاب.

قدّم كبير مفاوضي رابين، إيتامار رابينوفتش، ردّ رابين إلى دنيس روس وأنا بصحبته في غداء بمطعم العقود الثلاثة على شرفة جمعية الشبان المسيحيين في القدس، وهو مبنى حجري جميل يجمع بين طراز الانتداب البريطاني والشرفات المعقودة والأروقة التي تتميّز بها العمارة العربية التقليدية. فيما كنا نتناول شوربة الحريرة المغربية، قرأ رابينوفتش من قطعة ورق: "الانسحاب الكامل الذي تتصوّره الصفقة الإسرائيلية المتكاملة سيكون من الأراضي السورية المحتلة نتيجة حرب 1967".

عندما عاد كريستوفر إلى دمشق لتسليم الرسالة إلى الأسد، أضاف شرط رابين وجوب تلبية المطالب الإسرائيلية أيضاً. بدلاً من قبول تنازل رابين شاكراً، فسّر الأسد الآن ذلك كإشارة إلى تعديل خط الرابع من حزيران 1967. وقال الأسد إنه لن يجري مزيداً من المفاوضات إلى أن يوضح رابين موقفه.

انزعج كريستوفر، الذي تنقّل ثلاث مرات بين القدس ودمشق حتى الآن للتعامل مع هذه القضية الوحيدة. فأبلغ الأسد أنه صورة مرآوية عن رابين؛ إذ يقلّل كل منهما على الفور من قيمة كل ما يحمله من الجانب الآخر. لم يتأثّر الأسد. وقال، "عندما يقوم فلاح بحراثة أرضه ويجد حجراً، يمكن أن يتوقّف لإزالته أو يلتفّ حوله. إذا التف حوله يخسر الأرض التي يقع فيها الحجر. هذه هي الأرض التي ولدنا فيها".

مع ذلك بدا أن الأسد أكثر اهتماماً بالعملية من النتيجة. كانت تلك الخلاصة التي توصّلنا إليها على الأقل. لكنه أرسل أيضاً رسالة إلى كلينتون، أحسنّا عدم إغفالها في المفاوضات اللاحقة. لقد أصبحت صورة الانسحاب الإسرائيلي إلى خط الرابع من حزيران 1967 كل شيء بالنسبة إلى الأسد.

في غضون ذلك، فيما كان الأسد يتصوّر تعرّض حقّه الوراثي للخطر بفعل كل صيغة دبلوماسية جديدة، ويستمتع دون شك بقيام وزير الخارجية بكل ما هو ممكن لتسكين مخاوفه، استبدّت مشاعر الإحباط برابين من كليهما. فلا غرو إذاً أن يقرّر توجيه اهتمامه إلى مكان آخر.

في نيسان/أبريل 1994، لاحظ الملك حسين أن إسرائيل توشك أن تتوصّل إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية يضع عرفات في أريحا، على الحدود الغربية للأردن، فقرّر فجأة المضي قدماً في مفاوضاته الخاصة مع إسرائيل. وبما أنه لن يمضي وقت طويل قبل أن يسيطر عرفات على المدن الرئيسية في الضفة، وذلك وضع يهدّد النفوذ الأردني عبر النهر، قرّر الحسين أنه لم يعد يستطيع الانتظار.

في منتصف نيسان/أبريل، استدعى الملك إفرايم هاليفي. وكان الحسين

يثق به، وهو شخص هادئ ذكي يرتدي نظارات ويتميّز بخصلة الشعر التي يمشطها لتغطية رأسه الذي انحسر عنه الشعر، ويتحدّث الإنكليزية لأنه نشأ في لندن. ولأن هاليفي يشبه جاسوس جون لو كار الرئيسي، جورج سمايلي، على نحو غير عادي، فقد كان قادراً على التكتّم، وتلك سلعة نادرة بين الإسرائيليين.

خلال أسبوع من المباحثات المكثّفة، وضع الملك وهاليفي الخطوط العريضة لما أصبح يعرف باسم معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية. أعجب رابين بتقرير هاليفي المرحلي وطلب منه ترتيب اجتماع مع الملك. للإعداد للاجتماع، التقى هاليفي وإيلي روبنشتاين، كبير المفاوضين الإسرائيليين للاتفاق مع الأردن، بولي العهد الأمير الحسن في لندن في 11 أيار/مايو 1994، بعد أسبوع واحد على تمثيلية عرفات في القاهرة. حقّق المجتمعون تقدّماً سريعاً على مجموعة من التدابير التي يوافق بموجبها الإسرائيليون على إنشاء لجنة مشتركة للحدود يناط بها حل الخلافات بشأن الأرض؛ ووافق الأردنيون بدورهم على العمل بسرعة للتوصّل إلى معاهدة سلام.

كانت المشاكل الأردنية مع إسرائيل سهلة نسبياً، مقارنة بالمفاوضات السورية والفلسطينية: بعض القضايا الصغيرة المتعلقة بالأراضي، والمياه المخصّصة من نهري اليرموك والأردن لمعالجة نقص الماء المزمن في الأردن، والسيطرة على إدارة الأوقاف الإسلامية المقدّسة في القدس. لكن الملك رأى أنه بحاجة إلى دعم عسكري أميركي، فيما كان يفكّر في تجاوز المفاوضات الأخرى. فقد خسر هذا الدعم في أثناء حرب الخليج، وكما قال لضبّاطه العسكريين في ذلك الوقت، إذا تعرّض الأردن الآن للخطر فليس هناك "أحد يدعمه".

نظراً لهذا الضعف الاستراتيجي، عمل الملك جاهداً لإقامة صداقة مع الرئيس كلينتون. وقد وضعت زيارته الأولى إلى واشنطن في حزيران/يونيو 1993 أسسها. قدّر الملك ترحيب كلينتون الحارّ، وإن كان مشروطاً بتنفيذ الأردن العقوبات المفروضة على العراق. وكان قد استجاب بكتابة رسالة شكر نابعة من القلب استحضر فيها اسم جدّه المغدور، الملك عبد الله الأول، للتعبير عن التزامه الشخصي بصنع السلام.

غير أن الملك كان يدرك جيداً أن العلاقة الشخصية والمشاعر الإيجابية لا تكفي في شؤون الدول. لذا في مقابل صنع السلام مع إسرائيل، وضع قائمة بمطالب يريدها من الولايات المتحدة وتقدّم إثباتاً ملموساً على العلاقة الجديدة مع الولايات المتحدة(*). ونظراً لضعف الأردن، وافتقاره إلى مصادر الضغط الإضافية لتحقيق مثل هذه الأجندة الطموحة، فقد أدرك الملك بسرعة أنه يمكن أن يحقّق النجاح إذا أضاف إلى نفوذه النفوذ الإسرائيلي في واشنطن. وقد قلبت هذه الملاحظة العدسة التي ينظر من خلالها القادة العرب تقليدياً إلى العلاقة الأميركية الإسرائيلية. فكما أشير من قبل، كان القادة العرب يتطلّعون إلى الضغط الأميركي على إسرائيل كأفضل طريقة لمعالجة شكاواهم بطريقة دبلوماسية، منذ أن ضغط الرئيس أيزنهاور على إسرائيل للانسحاب من سيناء في أعقاب أزمة السويس في سنة 1956.

أدرك الحسين أن علاقة إسرائيل الوثيقة بالإدارة الأميركية والكونغرس والدعم الذي تتلقّاه من الجالية الأميركية اليهودية منحها قدرة فريدة على القيام بالعكس: الضغط على الحكومة الأميركية لصالحه. إذا كانت إسرائيل تتوق بشدّة إلى السلام مع الأردن، فقد رأى أنها يجب أن تكون مستعدة لاستخدام نفوذها للمساعدة في إعادة بناء علاقات الأردن مع الولايات المتحدة(**).

سنحت أول فرصة لاختبار هذه الفرضية في تشرين الأول/أكتوبر 1993، بعد أسبوعين على إنجاز رابين وعرفات اتفاق أوسلو، عندما قدم ولي العهد الحسن وشمعون بيريز إلى واشنطن للمشاركة في مؤتمر يركّز على جمع الأموال للفلسطينيين. حضر بيريز لإبداء الدعم الإسرائيلي للاقتصاد الفلسطيني، فيما حضر الحسن ليذكّر مجتمع المانحين العالمي بحاجة الأردن الماسّة أيضاً.

(*) ضمت القائمة تخفيف عبء الديون بنحو 900 مليون دولار، واستئناف المساعدة العسكرية، ووقف عمليات التفتيش الأميركية البحرية في خليج العقبة التي فرضت لمنع التملّص من العقوبات المفروضة على العراق، ودعم مشروعات التنمية الاقتصادية المشتركة التي يتفاوض عليها مع الإسرائيليين.

(**) بعد خمس عشرة سنة، اتبع الرئيس بشار الأسد هذا التكتيك نفسه، فأطلق المفاوضات مع إسرائيل لتحسين علاقته مع الولايات المتحدة. وكما أبلغني أحد مستشاريه، "إننا نعتقد أن الطريق إلى واشنطن يمرّ عبر القدس".

ولحمل الرئيس على التركيز على هذه الاحتياجات أيضاً، وافق الحسن على اجتماع ثلاثي مع بيريز وكلينتون. وفي الاجتماع ضغط وزير الخارجية الإسرائيلي على الرئيس لتخفيف دين الأردن. وفي المؤتمر الصحفي اللاحق مع الحسن وبيريز، ألزم كلينتون الولايات المتحدة بدعم هذا الاقتراح علناً لأول مرة.

في كانون الثاني/يناير 1994، اجتمع الملك ثانية بالرئيس وقدّم إليه قائمة بالبنود العسكرية التي يحتاج إليها جيشه احتياجاً ماساً لمنع التهريب عبر الحدود العراقية وتسلّل الإرهابيين من الأردن إلى الضفة الغربية. وقد سمع كريستوفر في اجتماعه التالي مع رابين، نبرة حادة من رئيس الوزراء الإسرائيلي لصالح الطلب الأردني للأسلحة.

لم يكن تخفيف أعباء الديون وتأمين المساعدة العسكرية للأردن مسألة بسيطة. فالكونغرس لم ينسَ موقف الملك في أزمة الخليج 1990 ـ 91 ولم يسامحه عليه. كما أن القوانين الجديدة تقتضي تخصيص أموال جديدة للإعفاء من الدين. بعبارة أخرى، لا يقل تخفيف أعباء الديون على الأردن صعوبة عن منحه مساعدة اقتصادية جديدة. جاء ذلك في وقت يتعرّض فيه كلينتون لضغط كبير من أجل خفض العجز في الميزانية. وقد أبلغ كريستوفر الملك حسين في أثناء اجتماعه به في لندن في نهاية نيسان/أبريل أنه لا يمكن إقناع الكونغرس بتخفيف أعباء الديون وتقديم مساعدة عسكرية إلا إذا وقّع الملك اتفاق سلام مع إسرائيل.

في غضون ذلك، كان الإسرائيليون يقومون بما عليهم لتلبية متطلبات الملك في كل اجتماع على مستوى عالٍ يعقدونه مع المسؤولين الأميركيين. وفي حزيران/يونيو، كانت رسالة أفرايم هاليفي إلى الإدارة "ساعدوا الملك"! وكان صوته مرتفعاً جداً بحيث سأله دنيس إذا كان يمثّل الأردن أم إسرائيل.

عندما اجتمع كلينتون مع الحسين في ذلك الشهر اقترح أن يقوم الحسين بخطوة دراماتيكية بالاجتماع علناً مع رابين لكي يظهر للكونغرس التزامه بالسلام. وقال الرئيس إن بوسعه استخدام ذلك لتأمين موافقة الكونغرس على

التخفيف من عبء الديون وتقديم مساعدة عسكرية(*). فأجاب الملك أنه لا يستطيع القيام بذلك إلا إذا طرأ بعض التقدّم الملموس في مفاوضات السلام مع إسرائيل. وجاء ردّ رابين: "علينا بذل كل الجهود".

في ذلك الاجتماع في البيت الأبيض في حزيران/يونيو، أعطى الملك الرئيس انطباعاً بأنه سيجتمع علناً مع رابين وكلينتون في تشرين الأول/أكتوبر، لكن سرعان ما أرسل إلينا يبلغنا بأنه مستعد للاجتماع مع رابين في تموز/يوليو. لم يكن ذلك بسبب التقدّم في المفاوضات. بل إن إحساس الملك بالإلحاح هو الذي دفعه للإقدام بعد أن قلّل تعهّد الرئيس بتقديم الدعم الأميركي من مخاطر ذلك.

ماذا عن السوريين؟ فقد وعد الملك الأسد في تشرين الثاني/نوفمبر 1993 أنه لن يوقّع معاهدة سلام قبل سورية. غير أن الملك حسين أمضى تسع ساعات مع الأسد في دمشق في أواسط أيار/مايو 1994. وفوجئ عندما سمع أن الأسد راضٍ عن مفاوضاته مع الإسرائيليين. فقد قال الأسد شيئاً أدى إلى إدراك الملك بأن رابين وافق على الانسحاب الكامل من الجولان.

إذا كان رابين يوشك على الاتفاق مع الأسد، فلن يسع الملك الحصول على انتباه واشنطن لاحتياجات الأردن؛ فستصبح الولايات المتحدة مشغولة بالمتطلّبات الكبيرة للاتفاق السوري. لكن إذا كان الأسد يوشك على التوصّل إلى سلام مع إسرائيل، فكيف يمكن أن يشتكي إذا صنع الحسين سلامه الخاص(**)؟

أقدم الملك على خطوته الآن، على غرار السادات عندما أعلن أمام مجلس الشعب المصري في تشرين الثاني/نوفمبر 1977 أنه مستعد للذهاب "إلى آخر نقطة في العالم... حتى إلى الكنيست نفسه" سعياً وراء مصلحة مصر في

(*) فيما يتعلّق بالمساعدة العسكرية، يبدأ الرئيس بتلبية مطلب الملك بتوفير طريق وصول الأردن إلى التجهيزات الدفاعية التي لم يعد البنتاغون بحاجة إليها لكن لا يزال الجيش الأردني يستطيع الاستفادة منها.

(**) أشار إلينا الملك في أثناء زيارته إلى واشنطن في حزيران/يونيو، "لقد قطع السوريون شوطاً. وقد بدأنا من النقطة نفسها لكن الفرصة لاحت أمامنا الآن. وأعتقد أنهم يفعلون الشيء نفسه".

السلام. ففي 9 تموز/يوليو 1994، في خطاب موجه إلى البرلمان الأردني بُثّ على الهواء مباشرة، وضع المبرّر المنطقي لاتخاذ قرار دراماتيكي. فأوضح أمام شعبه "الظروف الحرجة والصعبة" التي يواجهها بلده وضرورة تأمين الدعم من واشنطن. وأبلغه أنه إذا كان الاجتماع علناً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الثمن الذي عليه أن يدفعه، فإنه لن يتردّد في القيام بذلك. وشدّد على أن الأردن لا يتقدّم الدول العربية، بل يلحق بالمصريين والفلسطينيين، الذين أقدموا على اتفاقات منفصلة مع إسرائيل.

شكّل ذلك الخطاب نقطة تحوّل بالنسبة إلى الأردن وإسرائيل. فقد أعلن الحسين الآن عن التزامه بتحقيق السلام، على الرغم من مراوغته سابقاً. ولن ينظر إلى الخلف حتى وفاته بالسرطان بعد ذلك بخمس سنوات.

افترضنا أن قمة كلينتون والحسين ورابين ستعقد في واشنطن ليكون لها أعظم الأثر على الكونغرس. لكن رابين أراد أن يتم الحدث في إسرائيل أو الأردن، إذ شعر أن ذلك سيكون له تأثير أكبر على الشعب الإسرائيلي الذي تزداد شكوكه بفوائد صنع السلام مع كل هجوم إرهابي. نقلت إلى إيتان هابر الحقيقة البسيطة: إذا لم يعقد الحدث في واشنطن، لن تخفّف أعباء الديون عن الأردن ولن يحصل على مساعدة عسكرية. أذعن رابين على مضض، وأصرّ على ضرورة أن يكون أكثر إثارة من حفل التوقيع مع عرفات إذا كان لا بد أن يكون في البيت الأبيض(*).

كان علينا أن نمهّد الطريق للتخفيف من أعباء الديون عن الأردن كما وعد الرئيس الملك. فوجئ البيروقراطيون المسؤولون عن الميزانية بأن الرئيس قدّم

(*) نظمنا على عجل حفل استقبال في حديقة الورود، وحفل توقيع في موقع مختلف من الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض، وحفل عشاء رسمي في البيت الأبيض، وظهور رابين والحسين غير المسبوق أمام جلسة مشتركة للكونغرس، يليها استقبال كبير في وزارة الخارجية للجاليتين العربية ـ الأميركية واليهودية ـ الأميركية.

التزاماً دون أن يعرف من أين يأتي بالمال ـ كانت بيئة الميزانية صارمة في تلك الأيام. لكن عندما احتجوا أمام كلينتون مباشرة، أبلغهم بأن عليهم إيجاد الأموال، وفعلوا ذلك بأعجوبة(*).

مع ذلك، ظل كلينتون يولي السلام مع سورية أولوية أعلى من الاختراق الذي وجد الآن أنه يروّجه مع الأردن. وكما في اتفاق أوسلو، حسب أن اتفاق سلام بين إسرائيل والأردن يمكن أن يعزّز تأييد الإسرائيليين لإقدام رابين على إبرام اتفاق مع دمشق، لكنه كان قلقاً من ردّ الفعل السوري المعاكس. كان يخشى من أن يحاول الأسد زعزعة استقرار الأردن وممارسة ضغط على الملك في المنتديات العربية. وكانت حرب كلام قد اشتعلت بالفعل في الصحافة الأردنية والسورية في أعقاب خطاب الملك في مجلس النواب الأردني.

انزعج السفير السوري، وليد المعلّم، عندما أبلغته أنا ودنيس بالقمة الوشيكة في واشنطن. وحذّرنا من أن الأسد قد يجبر على اتخاذ موقف لأن من المسوّغ له أن يحول دون أن تستخدم إسرائيل الأردن لممارسة الضغط على سورية.

في 15 تموز/يوليو، قبل أن يعلن كلينتون عن القمة الوشيكة أمام العالم، اتصل بالأسد ليوضح ما الذي يعتزم القيام به. أفرط الرئيس بتجديد تطميناته بالتزامه السلام وتحقيق اختراق مع سورية. شكر الأسد الرئيس، على نحو مفاجئ، على تعهّده وقال إنه ليس لديه مشكلة في قمة الحسين ورابين. غير أنه لم يكن واثقاً من ردّة الفعل الشعبية السورية على ذلك. وكانت هذه الكلمات الأخيرة تذكرة بارعة، بالطبع، بقدرته على إثارة المشاكل.

مع ذلك تبيّن أن حسابات الملك صحيحة. لم يحاول الأسد إعاقة القادة العرب الآخرين عن التقدّم في عملية السلام ما دامت المصلحة السورية تملي

(*) اكتشفت في تلك العملية مصطلحاً على كل مسؤول سياسي كبير أن يعرفه. "مجال الحركة"، مئات ملايين الدولارات الناتجة عن التعديلات التي تأخذ تقلّبات الفائدة وأسعار الصرف في الحسبان. وهي تشكّل الأموال التي يلجأ إليها عندما يحتاج الرئيس إلى بعض الأموال الإضافية. في السنة المالية 1995، تمكّن مكتب الإدارة والميزانية من تأمين 101 مليون دولار من أموال "مجال الحركة" التي يمكن استخدامها لإعفاء الأردن من 160 مليون تخصم من الدين الأردني على الفور. وتم تأمين الباقي من ميزانيات السنوات اللاحقة.

استمرار اشتراكه فيها. لو لم يحصل الأسد على التزام رابين بالانسحاب إلى خط 4 حزيران/يونيو 1967 فربما كانت لديه أفكار أخرى. لكن بوجود ذلك التنازل في جيب كلينتون، رأى الأسد أن من الأفضل الحصول على التزام من القوة العظمى بدلاً من الإساءة إليها.

بعد تحييد الأسد، ركّزنا على ما يمكن أن تنتجه قمة واشنطن. فالتوصّل إلى التفاصيل الفعلية لمعاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية يتطلّب ثلاثة أشهر إضافية من المفاوضين. بدلاً من ذلك، وضع فريق السلام مسوّدة "إعلان واشنطن" فيما كنا نتوجّه إلى الشرق الأوسط على متن طائرة كريستوفر في أواسط تموز/يوليو 1994، وهو يشتمل أساساً على الخطاب التقليدي لصنع السلام دون أي من المضامين التي تظهر في معاهدة السلام الفعلية.

من المفاجئ أن كريستوفر لم يستطع أن يحقّق تقدّماً عندما سعى إلى التفاوض بشأن هذا الإعلان. ففي اجتماعه مع رابين، رفض رئيس الوزراء التجاوب ورأى وجوب إعداده "بالطريقة الملائمة". وأياً يكن معنى ذلك، فيبدو أنه لا يشرك الولايات المتحدة. وعندما نهضنا بعد انتهاء الاجتماع، انتحى بي رابين جانباً وشدّد على وجوب أن يكون حدث التوقيع أفضل من التوقيع مع عرفات؛ لأن الإسرائيليين يعقدون مقارنات. وهمس بأن عليّ أن أعدّ البيان مع إيتان هابر لتجنّب التسريبات.

في اليوم التالي في عمّان، لقيت أفكارنا الجفاء نفسه من الملك حسين. وكما هي العادة، اصطحب الملك أولاً وزير الخارجية إلى مكتبه الخاص للتحدّث معه. وهناك أوضح الملك أنه يفضّل صياغة الإعلان مع الإسرائيليين بصورة مباشرة. لكن وزير الخارجية كريستوفر أصرّ على بعض التدخّل، لذا اقترح الملك من باب احترام مستضيف القمة بقاء الدبلوماسيين الأميركيين في عمّان لبحث أفكارنا الخاصة بالإعلان. توجّه كريستوفر وبقية الفريق الأميركي إلى منتجع على البحر الميت للمشاركة مع شمعون بيريز ورئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي في أول اجتماعٍ وزاري أميركي أردني إسرائيلي. وبما أنني كنت

مسؤولاً عن تنظيم اجتماع القمة في البيت الأبيض، فقد استبقاني كريستوفر لمراجعة المسوّدة مع ولي العهد الأمير الحسن، شقيق الملك.

تتسم العائلة الهاشمية المالكة في الأردن بسمات بريطانية شاملة لا تتفق مع محيطها. فهم يتحدّثون لغة الملك الإنكليزية، ويشربون شاي الملكة. وقصورهم مزينة على طراز قصور الملكة - ربما بواسطة مصمّمي الملكة. ويتصرّفون كما لو أنهم ولدوا في بيت إنكليزي. الملك حسين يفضّل اقتناء درّاجات هارلي ديفيدسون النارية بدلاً من الجياد الأصيلة وكلاب كورغي، ويتكوّن حرس قصره من محاربين أشدّاء شركس مشوربين يرتدون بدلات سوداء وأحزمة رصاص فضيّة متقاطعة بدلاً من حرس الملكة الطوال الذين يرتدون البدلات الحمراء والقبعات السوداء الطويلة المميّزة. مع ذلك فإن قصر الهاشمية في وسط عمّان يبدو كأنه نقل من إنكلترا - باستثناء أن الزائر يشاهد من وراء سور مرتفع مخيّماً مزرياً للاجئين الفلسطينيين على تل مجاور.

كان الملك شديد التهذيب، على الطريقة الإنكليزية، ويتحدّث بنبرات هادئة بحيث يبذل الزائر جهداً لسماعه. وهو يضيف كلمة "سيّد" في نهاية كل جملة للتشديد على احترامه أو على ما يقول. أما الأمير الحسن، وهو ربعة مثل أخيه لكنه أكثر بدانة، فإنه مرح ومنبسط، دون أن يتجاوز حدود التهذيب. وفي حين أن الملك يتحدّث دائماً بدقة وإيجاز، فإن شقيقه اعتاد تكلّف المدرّسين في أكسفورد، وكانت تعترض جمله الالتفافية كلمات غير مفهومة مثل "شاملة" holistic و"معرفية" epistemological. غير أن ما يميّزه ضحكته العميقة الطويلة التي يهتزّ لها بطنه، وتلي عادة نكتة يرويها.

يجمع الملك حسين بين دهاء البدوي وكاريزما شيخ القبيلة ومشية الضابط المتمرّن في ساندهيرست، فيما يظهر ولي العهد كمفكّر فاقد الحيوية أكثر ألفة مع كتبه وحواره بين الأديان من حكم شعب متململ.

شككت أن وجه ولي العهد المرح يخفي شعوراً عميقاً ومبرّراً بانعدام

الاطمئنان إلى منصبه الثاني بعد الملك في مملكة متقلّبة(*). لكنه أثبت على مرّ سنوات عديدة أنه يدير شؤون الدولة بفعالية وحكمة. كان "سيدي" الحسن، كما يعرف في الأردن لأنه يتحدّر من نسل النبي، يدرك قيمة الأفكار، وأهمية عمل الموظفين، وطريقة إدارة البيروقراطية. وقد عمل الحسن والحسين معاً بجهد ومثابرة لاستعادة التوازن بعد قرار الملك غير الحكيم بالوقوف إلى جانب صدام.

اشتمل الغداء مع ولي العهد على سندويشات لذيذة على الطريقة الإنكليزية: شريحة من لحم البقر على خبز أبيض مدهون بالزبدة، ومقطّع إلى مثلّثات صغيرة. وقد تناولتها أنا وولي العهد فيما كنا نشاهد على التلفزيون المراسم على البحر الميت. كنت متلهّفاً لبدء العمل، لذا عندما سنحت فرصة البدء أبلغت ولي العهد بما نريد في إعلان الحسين - رابين المشترك.

في البداية حاول تحويل انتباهي بإخباري عما يعتقد أن على الرئيس أن يقول عن دور الولايات المتحدة "كنقطة التقاء" بين الأطراف وعن دور الأردن "كنقطة محورية" بين إسرائيل والنفط. لكن عندما شرحت له العناصر التي نعتقد بوجوب إدراجها في الإعلان، هاودني قليلاً ثم أشار بهدوء إلى أنه شرع بالفعل بصياغة مسوّدة إعلان مع الإسرائيليين في اليوم السابق.

شعرت بالإحراج. فالاحتفال سيتمّ بعد خمسة أيام. والرئيس منهمك في الضغط على الكونغرس لصالح الأردن. كما أننا نعدّ، تحت ضغط متواصل من رابين، المشاهد في البيت الأبيض ووزارة الخارجية. والآن نكتشف مصادفة أن الإسرائيليين والأردنيين يتفاوضون على إعلان مشترك يصدر عن الحفل دون إشراكنا. كان ذلك بمثابة أوسلو ثانية.

استطعت على الأقل أن أؤمّن موافقة ولي العهد على النظر في بعض الإشارات المبهمة إلى الحاجة إلى تحرير التجارة وإنهاء المقاطعات الاقتصادية في الإعلان المشترك. عند توجّهي إلى غرفتي في الفندق، اتصلت بإيتان هابر. وقبل أن أعبّر عن دهشتي، بدأ يشكو من عدم دعوة ما يكفي من قادة الطائفة اليهودية

(*) استبعد الملك حسين على فراش الموت الحسن كخليفة له لصالح ابنه البكر، عبد الله.

إلى حفل التوقيع، وأنه لن يكون كبيراً مثل حفل عرفات. وعندما قال إن رابين غاضب جداً، أبلغته أن كلينتون سيغضب أيضاً عندما يكتشف أن رابين التفّ عليه ثانية. وصحت في وجهه، "إننا لسنا مجرّد متعهدي الطعام المطابق للشريعة اليهودية في عرس يهودي". فقال إيتان إنه سيتحدّث إلى رئيس الوزراء، وبعد خمس دقائق اتصل بي رابين.

بدأ بتحذيري بأن علينا أن ننتبه إلى ما نقوله على الهاتف لأن ثمة آخرين يسترقون السمع. (يبدو أنه كان يتحدّث عن منع أجهزته الاستخبارية من معرفة ما يقوم به). وقال بلهجة دفاعية إلى حدّ ما إنه أبلغ كريستوفر أمس أن لديه قناة مباشرة مع الملك حسين. ولا يمكن أن تنجح المفاوضات إلا إذا بقيت سرية. كان يحاول الحصول على التزام من الملك بميثاق عدم اعتداء، لكن عليه أن يقدّم شيئاً بشأن القدس في المقابل، "لا يزال بحاجة إلى توضيح". وطمأنني إلى أن ظن الرئيس لن يخيب عند انعقاد القمة في واشنطن. وحذّرني من أنني سأدمّر كل شيء إذا تحدّثت إلى أي شخص عن المفاوضات.

اتضح لي أخيراً عندما أقفلت الهاتف أن الأردن وإسرائيل، على غرار منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل من قبل، قادران تماماً على التوصّل إلى اتفاق دون مساعدة الولايات المتحدة، عندما يقرّران ذلك. وأن دور كلينتون هو الضامن للمشروع.

عندما عدنا إلى إسرائيل، دعاني إيتان إلى المجيء بمفردي إلى مكتب رابين في مجمّع وزارة الدفاع في تل أبيب. وهناك، بعد أن غادر إيتان الغرفة، أطلعني رابين على مسوّدة النصّ لكي أحيط الرئيس ووزير الخارجية علماً بها. وقال إنه سيعطينا النص النهائي عندما يصل إلى واشنطن بعد أربعة أيام. وشدّد على وجوب ألا يعرف أحد آخر بذلك في هذه المرحلة، وبخاصة في الجانب الإسرائيلي.

احتوت المسوّدة على التزام واضح من الجانبين بإنهاء حالة العداء بينهما. وتلك من الناحية القانونية الخطوة ما قبل الأخيرة قبل التوصّل إلى معاهدة

سلام (كان الأسد يعرض إنهاء الصراع فقط بعد توقيع الاتفاق الكامل مع إسرائيل). كما أنها الطريق إلى قلوب الإسرائيليين العاديين وعقولهم. فقد أدرك الحسين أكثر من الأسد أن استعداده لعرض "سلام دافئ" على الإسرائيليين يساوي الكثير لدى رابين في هذه المرحلة التي يحاول أن يقنع فيها شعبه بحكمة اتفاقه مع عرفات فيما يهيّئهم للانسحاب الكامل من الجولان. وكان رابين مستعداً ليدفع مقابل ذلك.

بموجب مسوّدة الوثيقة، وعد رابين الملك بمنح "أولوية عالية" للمحافظة على دور الأردن التاريخي في المواقع الإسلامية المقدّسة في القدس. ولم يسرّ ذلك عرفات، الذي لديه مخطّطات للقدس لم يتم التعامل معها بعد(*). وكان رابين قد وعد عرفات في إعلان مبادئ أوسلو بأن يتم التعامل مع القدس في مفاوضات الوضع النهائي. والآن، يعد رابين منافس عرفات الرئيسي بدور في القدس حتى قبل أن تبدأ تلك المفاوضات مع الفلسطينيين.

بعد أن حفظت أكبر قدر ممكن من المسوّدة، هنّأت رابين على هذا الاختراق(**). وقلت إن البند الوحيد الناقص بالنسبة إلى الولايات المتحدة هو الإشارة إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، التي تؤثّر على الشركات الأميركية التي تمارس الأعمال في العالم العربي. لم يكن ذلك يحظى بأهمية كبيرة لدى رابين، لكنه مهمّ بالنسبة إلى إدارة كلينتون التي كانت منهمكة في مسعى كبير لإقناع الحكومات العربية رفع المقاطعة الثانوية على الأقل، استجابة لإلحاح داعمي إسرائيل في الكونغرس. هزّ رابين كتفيه وطلب من إيتان الاهتمام بذلك. فظهر في النسخة النهائية من إعلان واشنطن بشكل يفتقر إلى الحماسة.

لم يكن رابين والملك حسين مهتمين بحرمان الولايات المتحدة من القيام

(*) لم يكن عرفات الزعيم العربي الوحيد الذي لديه طموحات تتعلّق بالقدس.

(**) التزم الأردن وإسرائيل بقوة في الإعلان بمتابعة المفاوضات حتى التوصّل إلى حالة السلام؛ وأقرّ كل منهما بحقّ الآخر بالعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها والتزما بإحباط الإرهاب. كما تعهّدا القيام بعدد من الخطوات لتطبيع العلاقات بينهما، بما في ذلك إقامة خطوط هاتفية مباشرة، وربط الشبكات الكهربائية، وفتح المعابر الحدودية، وإقامة ممر جوي دولي بين البلدين.

بدور بقدر اهتمامهما بالمحافظة على سرية الوثيقة لحجبها عن منافسيهما: عرفات لمنعه من التنافس مع الملك حسين على القدس، وبيريز لمنعه من انتزاع الفضل من رابين بشأن الإعلان.

في أعقاب ذلك، حاول عرفات دون نجاح عقد قمة عربية طارئة تعلن أن منظمة التحرير الفلسطينية الطرف العربي الوحيد الذي يمتلك حقوقاً في القدس. لكنه تمكّن في نهاية المطاف من الثأر بنجاحه في انتزاع السيطرة على الأوقاف من الأيدي الموالية للأردن.

لم يعرف بيريز بمحتويات الإعلان حتى اللحظة الأخيرة. ففي اجتماع عقده كريستوفر معه ومع رابين في فندق ماي فلاور في واشنطن في اليوم السابق للقمة، كان بيريز لا يزال يقدّم أفكاراً تتعلّق بالإعلان. علق كريستوفر في موقف حرج، فقال إن العناوين الكبرى التي تورد أخبار الاجتماع أكثر أهمية من أي نص مطبوع.

كان بيريز يعرف أن هناك شيئاً يجري إعداده. وقد قادني حظي العاثر إلى الالتقاء به وهو يسير في جادة كونتيكت فيما كنت متوجّهاً إلى فندق هاي آدمز لمراجعة النص النهائي للإعلان مع إيلي روبنشتاين وفايز الطراونة، كبير مفاوضي الملك. سألني بيريز إذا كنت قد رأيت الإعلان، وكنت أحمل نسخة منه في محفظتي. غمغمت بشيء عن طرح السؤال على رابين واستأذنت موضحاً أنني تأخّرت عن اجتماع ما (كان ذلك صحيحاً على الأقل). لم يطلع رابين بيريز على الوثيقة إلا في الاجتماع الرسمي الثلاثي مع الملك حسين والرئيس كلينتون، قبل خمس دقائق من إذاعتها على الملأ.

شعر بيريز بالإذلال. فقد عمل أكثر من عشر سنوات من أجل اتفاق سلام مع الأردن، واقترح استراتيجية "الاندفاع نحو الأردن"، وعبر نهر الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر لوضع أسس الاختراق الذي أنتج الآن من دونه. وتلقّى لدغة أخرى عندما أبلغ رابين الصحافة الإسرائيلية بأن وزير خارجيته لم يشارك البتة في المفاوضات السرية. قبل أن يركب بيريز الطائرة للعودة إلى إسرائيل،

أبلغ المراسل السياسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، "لن أسمح له ثانية بالانتقاص من كرامتي أو مصداقيتي".

ادّعى رابين أنه استبعد بيريز بناء على إلحاح الملك حسين، الذي لم يعد يثق به بعد زلّة اللسان في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ربما كان ذلك أحد العوامل، لكن الأهم من ذلك رغبة رابين في اتفاق يستطيع القول إنه من صنعه. كان يريد أن يظهر للإسرائيليين، بمن فيهم بيريز، أنه قادر أيضاً على التفاوض على اتفاق سري مع زعيم عربي، وأنه قادر على الحصول من الملك على اتفاق أفضل من الذي تفاوض عليه بيريز مع عرفات. لقد كان التنافس بين رابين وبيريز يشبه التنافس بين القادة العرب أكثر مما يرغب الإسرائيليون في الاعتراف به.

بدا دفء المصافحة الطويلة بين الملك حسين وإسحاق رابين وطولها في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض في 25 تموز/يوليو 1994، مميّزاً مقارنة بالمصافحة التي شابها التردّد بين رابين وعرفات في 13 أيلول/سبتمبر من العام الفائت. لكن لم تكن قيمتها الرمزية كبيرة بالقدر نفسه بالنظر إلى العلاقات الودية التي نشأت على مدى عقود بين قادة الأردن وإسرائيل. كما أصبح خطاب حفلات التوقيع متوقّعاً بإشاراته إلى المعاناة التي أوقعها الصراع السابق والأمل بمستقبل أفضل لأطفال المنطقة. غير أن نقطة الذروة جاءت في كلمة الملك حسين، عندما أشار إلى عدم وجود كلمة في العربية والعبرية لمفهوم إنهاء حالة العداء الذي ظهر في النص الإنكليزي من إعلان واشنطن الذي وقّع عليه القادة الثلاثة للتوّ. واقترح بدلاً من ذلك شكلاً أوضح للكلمات: "إن ما حققناه وما التزمنا به هو إنهاء حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل". لم يستطع إيلي روبنشتاين، الذي أمضى عدة ساعات في مناقشة نظيره الأردني بشأن معنى إنهاء حالة العداء، تمالك نفسه. فهتف بحماسة ودوّى تصفيق الحشد مطوّلاً.

كان ظهور العاهل الأردني ورئيس الوزراء الإسرائيلي جنباً إلى جنب أمام جلسة مشتركة غير مسبوقة للكونغرس في اليوم التالي أكثر إلهاماً من حفل

البيت الأبيض، على الرغم مما مثّله اختراق إعلان واشنطن. فتكرّر التصفيق الحماسي وقوفاً لصانعي السلام الشرق أوسطيين فيما وقفا جنباً إلى جنب على المنصة أمام رئيس مجلس النواب طوم فولي ونائب الرئيس آل غور.

على الرغم من أن رابين كان مستاء استياء عميقاً من عاطفية الخطاب الذي كتبه له إيتان هابر، فإن محتواه العاطفي تفوّق على إلقائه المتردّد. فتحدّث عن دور القادة والمسؤوليات التي يتحمّلونها في تمثيل رغبة شعوبهم في السلام: "إن لدينا القدرة على اتخاذ القرار. ونجرؤ على عدم تفويت هذه الفرصة العظيمة".

أشار الملك حسين، الذي يخطب دون أخطاء دائماً على الرغم من أنه يتحدّث من دون ملاحظات مكتوبة، في خطابه إلى جدّه الملك عبد الله الأول، كما فعل في رسالته الأولى إلى كلينتون، ولاحظ بشكل عاطفي، "إنني أخذت عهداً على نفسي بتحقيق حلمه بالسلام". وشدّد على الحاجة إلى جعل الحالة الطبيعية والإنسانية النظام السائد في الشرق الأوسط، وإنهاء الوضع العام غير الطبيعي الذي لا يستطيع أن يجتمع فيه الزعماء علناً لحل خلافاتهم، والرغبة في تأمين السلام "لكل أبناء إبراهيم". وتحدّث عن القدس أيضاً، مؤكّداً على أن "السيادة على الأماكن المقدّسة في القدس تخصّ الله وحده"، وهي صيغة أحسنّا استحضارها عند التفاوض على الأماكن المقدسة في القدس في كمب ديفيد بعد ست سنوات. ثم التفت الملك إلى طوم فولي الجالس خلفه وأعلن بإيجاز وبلاغة، "السيد رئيس مجلس النوّاب، لقد انتهت حالة الحرب بين إسرائيل والأردن".

دوّى تصفيق وهتاف مئات الشيوخ والنوّاب الذين قدّروا هذا القول حقّ قدره كالرعد. لقد عوّض الملك عن أخطائه. فبكلماته عن السلام ضمن دعم الكونغرس للتخفيف من أعباء الدين وتقديم المساعدة العسكرية. واستعاد الأردن حظوته لدى الولايات المتحدة وأصبح السلام في متناول اليد ثانية.

صُمّم مكتب الرئيس على متن طائرة الرئاسة بحيث يقدّم صورة عن مكتب

بيضوي طائر. جلس الرئيس خلف مكتب كبير مصنوع من خشب الماهوغني المطلي بالورنيش ويحمل في مقدّمه خاتم الرئاسة، وجلس مساعدوه حوله على مقاعد جلدية بلون الفطر. لقد مرّت ثلاثة أشهر على وقوف الملك حسين وإسحاق رابين أمام الجلسة المشتركة للكونغرس. كان ذلك في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1994، والرئيس في طريقه إلى ميناء العقبة الأردني ليشهد على توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية التي أنهيت في غضون ذلك.

جمع كلينتون موظّفيه لمراجعة بروتوكول الحفل الذي سيجري في وقت لاحق من ذلك النهار في صحراء وادي عربة، شمال العقبة على الحدود بين إسرائيل والأردن. فقرأ بصوت مرتفع: "الثانية وخمس عشرة دقيقة بعد الظهر: يتبادل الرئيس والسيّدة الأولى الهدايا مع جلالة الملك حسين وجلالة الملكة نور". التفت إلي وسأل، "ماذا سنقدّم إلى الملك والملكة"؟

لم يكن لدي أي فكرة. فقد أمضيت الساعات الأربع الأخيرة من الطيران، في أثناء نوم الرئيس، أتفاوض حول إذا ما كان سيركب من المطار إلى مكان الحفل في سيارة الملك. أصرّ جهاز أمن الرئيس على أن يركب الرئيس بمفرده في سيارته الكاديلاك المصفّحة التي يقودها سائق من جهاز أمن الرئيس. وأصرّ المسؤولون عن المراسم الملكية الأردنية على أن يقود الملك بنفسه، كالتفاتة شخصية، الرئيس في سيارته المرسيدس الفضية اللون على أن تجلس الملكة والسيدة الأولى في المقعد الخلفي. ولم يجرؤوا على إبلاغ جلالته بأن الرئيس رفض دعوته. لكن كلينتون لم يكن مستعداً لرفض نصيحة كبير حرّاسه الذي خشي من أن قبول الرئيس سابقة ركوب سيارة الملك سينتهي به إلى ركوب سيارات القادة العرب في سورية ومصر والكويت والمملكة العربية السعودية - المحطات الأخرى للزيارة الرئاسية إلى المنطقة. وذلك يشكّل خطراً كبيراً على الرئيس من وجهة نظرهم(*).

(*) حلّ الأمير بندر مشكلة السيارة. فقد كان يشاهد البث التلفزيوني لوصول كلينتون إلى العقبة مع الملك فهد. وهال الملك فهد أن يرى كلينتون والملك حسين يصلان إلى نهاية السجادة الحمراء ثم يتركان المطار بسيارتين منفصلتين. فاتصل بي بندر عبر مقسم البيت الأبيض حرصاً على عدم

في غمرة انشغالي بهذا الوضع الملتبس في اللحظة الأخيرة وما يشبه ذلك مما يبدو أنه يسبق الأحداث التاريخية دائماً، لم يكن لدي وقت للاهتمام بترتيب المناسبات في البروتوكول. لذا استأذنت الآن وذهبت أبحث عن السكرتيرة الاجتماعية للبيت الأبيض، وهي المسؤولة عن الهدايا الرسمية. أوضحتْ للرئيس أن الملك حسين سيقدّم له إناء خزفياً قديماً من الحقبة النبطية، عُثر عليه في البتراء. وستقدّم الملكة لهيلاري مشبكاً فضياً للزينة يحمل مجوهرات قديمة من البتراء.

فسأل الرئيس، "فما الذي تقدّمينه لهما"؟

أجابت السكرتيرة الاجتماعية، "ستقدّم للملك ثقّالة ورق زجاجية وستقدّم هيلاري للملكة حلقة للمفاتيح".

صاح الرئيس غاضباً: "حلقة مفاتيح! ألا تعرفين أنهم لا يسمحون للنساء بقيادة السيارات في هذه المنطقة من العالم"؟ والدستور الأميركي في فقرة المرتبات يمنع أي مسؤول حكومي بمن في ذلك الرئيس من قبول الهدايا "من أي ملك أو أمير أو دولة أجنبية". وسمح تشريع لاحق للمسؤولين بالاحتفاظ بهدايا لا تزيد قيمتها على 260 دولاراً. وأصبح ذلك أيضاً معياراً للميزانية التي يستطيع الموظفون في البيت الأبيض إنفاقها على هدايا الرئيس في الزيارات الخارجية.

غضب كلينتون وأشار حرِداً، "ذلك أمر نموذجي! يقدمون لنا هدايا لا يُسمح لنا بالاحتفاظ بها ونقدّم لهم هدايا لا يرغبون في الاحتفاظ بها".

مما يدعو للامتنان أن تبادلاً رمزياً بين قادة القوات المسلّحة الإسرائيلية والأردنية تفوّق على تبادل الهدايا في الحفل نفسه. ففي إجراء تم إعداده بعناية،

حدوث مشكلة مماثلة عندما يحط كلينتون في الرياض. وعندما أوضحت المشكلة له، اقترح وضع لوحات سعودية على سيارة الرئيس. وبما أن لدى الملك سيارة كاديلاك سوداء مماثلة لسيارة الرئيس، فلن يستطيع أحد أن يعرف أن الرئيس لم يركب سيارة الملك. وفعلنا الأمر نفسه بوضع لوحات سيارة الأسد، ما يبرز أن المظاهر غالباً ما تكون أكثر أهمية من الواقع في الشرق الأوسط.

واجه الجنرالات الإسرائيليون والأردنيون بعضهم بعضاً، خمسة عند كل جانب من خط الحدود أمام المنصة التي ستوقّع المعاهدة عليها. فحيّوا بعضهم بعضاً وتصافحوا وتبادلوا الهدايا بانسجام، وتلك إيماءة ترمز إلى الانتقال من الحرب إلى السلم، أو كما قال الملك بطريقة شاعرية، "إنهاء فصل الظلام وفتح كتاب النور".

كان خطابا الحسين ورابين استثنائيين في التزامهما المشترك بإزهار الصحراء، وإزالة حقول الألغام "وإحلال حقول الوفرة محلها"، وتخليص شعبيهما من الكراهية، وتوريث أطفالهما ما أعلن كلينتون أنه "سلام للأجيال". بدا هذان الخطابان مختلفين كثيراً عن الخطابين اللذين ألقيا قبل عام عندما وقّع عرفات ورابين اتفاقهما. فالحسين ورابين زميلان قديمان ينعمان الآن بدفء الاحتضان الكلينتوني.

شكّلت معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية معلماً مهماً في حوليات الصراع العربي الإسرائيلي. وأبعدت جاراً عربياً آخر لإسرائيل عن حلبة ذلك الصراع. في تلك الوقت، بدا أن سورية ولبنان بقيا وحدهما، وأنهما في طريقهما إلى عقد اتفاقات سلام مع إسرائيل. وعزّزت المعاهدة الدور الاستراتيجي لإسرائيل والأردن في دفاع كل منهما(*). حقّق الإسرائيليون السلام الدافئ الذي يسعون إليه؛ وحصل الأردن على الأرض والماء والحماية، إلى جانب التزام القوة العظمى الأميركية برخاء الأسرة الهاشمية. وخلال عقد، أصبح الأردن ثالث أكبر متلقٍّ للمعونة الأميركية في العالم (بعد إسرائيل ومصر)؛ وأول بلد عربي يوقّع اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، والبلد العربي الفقير الوحيد الذي تخفّف عنه أعباء الدين بأكملها أو تعاد جدولتها بشروط مواتية.

(*) مع أن التزام الأردن بمعاهدة السلام لا يتيح تمركز قوات أجنبية على أراضيه، فقد أصبحت المملكة الهاشمية حائلاً استراتيجياً أمام وقوع أي هجوم على إسرائيل من العراق. وفي التزام إسرائيل بعدم السماح بانتقال الفلسطينيين بطرق يمكن أن تعرّض أمن الأردن للخطر، كسبت المملكة الهاشمية حماية إسرائيلية من أسوأ كوابيسها.

غير أنه تبيّن أن المنفعة السياسية المتوقّعة لرابين كانت قصيرة الأجل. فسرعان ما أطفأت الأحداث العسكرية الفلسطينية وهج معاهدة السلام. ووفقاً لاستطلاع للرأي أجري بعد ثلاثة أسابيع من التوقيع على معاهدة السلام، فإن حزب الليكود اليميني الإسرائيلي يستطيع الفوز بالانتخابات إذا أجريت في ذلك الوقت، حيث يكسب تسعة مقاعد إضافية في حين يخسر حزب العمل لإسرائيلي، حزب رابين، أربعة مقاعد.

تبيّن لسورية أن انشقاق الملك حسين عن الصف مثير للانزعاج ويستحقّ بعض الهجمات الصحفية اللاذعة. لكنه أكّد شكوك الأسد بأن شركاءه المفاوضين الإسرائيليين والأميركيين عازمون على سرقة الورقتين الفلسطينية والأردنية من جيبه لعزله والضغط عليه. وقد جعله نلك أقل مرونة، كما اكتشف الرئيس عندما زار دمشق بعد يومين. قدّم الأسد ثلاثة تنازلات تكتيكية مقابل قيام الرئيس بهذه الزيارة(*). لكن سيطر على المؤتمر الصحفي المشترك رفض حافظ الأسد إدانة الهجمات الفلسطينية وقيام حزب الله بإطلاق الصواريخ على القرى الإسرائيلية الشمالية التي شكّلت الخلفية العنيفة لحفل التوقيع في الأردن. في الرحلة من دمشق إلى القدس، استدعاني كلينتون أنا ودنيس إلى مكتبه ليبلغنا برأيه أن الأسد "أكثر الرؤساء الذين التقى بهم جفاء. اعملا على تفاصيل اتفاق السلام وسأعمل أنا على تفكيره".

من المفارقة أن البلد العربي الذي شعر بأكبر تهديد من هذا الاختراق هو مصر، الدولة العربية الوحيدة التي وقّعت معاهدة سلام مع إسرائيل. فلأول مرة منذ توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية في آذار/مارس 1979، أصبح على مبارك الآن التنافس مع زعيم عربي آخر على الحظوة في واشنطن. وبالتالي ستقارن علاقات مصر الباردة بإسرائيل بصورة غير مواتية في أعين الأميركيين

(*) وافق الأسد على مرحلتين لانسحاب إسرائيل (عرض واحدة في السابق)، وستة عشر شهراً لإكمال الانسحاب (قال اثني عشر شهراً في السابق)، وتواجد دبلوماسي إسرائيلي، لكن ليس سفارة، قبل أربعة أشهر من إكمال الانسحاب (في السابق كانت العلاقات الدبلوماسية تاتي بعد أن تكمل إسرائيل انسحابها الكامل).

والإسرائيليين بدفء السلام وتطبيع العلاقات الذي ألزم بهما الحسين مملكته. كما أن مصر سرّها ألا تترك عزلة إسرائيل في العالم العربي من خيار أمامها سوى البوّابة المصرية. والآن يقدّم الأردن فرصة بديلة حتى ولو كان أقل نفوذاً من مصر(*).

إذا كان لمعاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية نتائج محدودة على توازن القوى العريض في المنطقة، فإنها تقدّم مع ذلك دروساً مهمة لصنع السلام العربي الإسرائيلي والدور الأميركي في تعزيزه.

أولاً، هناك العامل الشديدة الأهمية في حسابات بعض الزعماء العرب. فهم يميلون باعتبارهم حكاماً أوتوقراطيين، لا حدّ لولاياتهم، إلى تفضيل الراهن الذي يضمن بقاءهم؛ وتأتي احتياجات شعوبهم لاحقاً في العادة. وقد تمرّسوا بمرور الزمن بذلك الوضع الراهن، ما قلّل المخاطر على حكمهم. وليس من المرجّح أن يتحرّك أي زعيم عربي إلا عندما يخلص إلى أن الوقت ليس في صالحه، وأن مخاطر التمسّك بالوضع الراهن أكثر خطراً من عواقب التغيير. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على صنع السلام مع إسرائيل، ذات السمعة السيّئة في أوساط شعوب الزعماء العرب.

اتضح أن الملك كان يعاير سرعة مفاوضاته مع سرعة المسارات الأخرى، لكن عندما رأى أن الفلسطينيين توصّلوا إلى اتفاق يوصل عرفات إلى الضفة الغربية، وأحسّ بأن الأسد يوشك على الاتفاق مع إسرائيل أيضاً، أصبحت ظروف الأردن ملحّة وقرّر الملك التقدّم بسرعة.

ثمة درس آخر لدبلوماسية صنع السلام الأميركية هو استشعار تأثير

(*) ظهر هذا التنافس في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عمان، عندما اتهم وزير الخارجية المصري عمرو موسى الأردن علناً "باستعجال" التطبيع مع إسرائيل. وكانت الكلمة العربية التي استعملها مرادفة لكلمة توسّل. فردّ ولي العهد الحسن الذي شعر بالإهانة بالإشارة إلى أن مصر عقدت سلامها مع إسرائيل قبل اثنتي عشر سنة، لذا فإذا كان هناك من يتهم "بالاستعجال" فإنه القاهرة لا عمّان.

الخصومات العربية الداخلية على حسابات الزعماء العرب. فتحت واجهة الوحدة العربية، يضعون مصالحهم الوطنية فوق مصالح الأمة العربية. فقد أسرع عرفات إلى التوصّل إلى اتفاق مع رابين في صيف 1993 لأن معظم رعاة الفلسطينيين العرب أرسلوه إلى الهلاك ولأنه خشي من أن يهمّشه التوصّل إلى اتفاق إسرائيل سوري. وكان للملك حسين أسباب وجيهة للخوف من نوايا الأسد وعرفات لأنهما حاولا زعزعة استقرار الأردن. وقد أدرك رابين هذه الخصومة ولعب عليها للضغط على الحسين ودفعه إلى التقدّم.

الدرس الثالث يكمن في الطريقة التي أظهر فيها الملك حسين نواياه السلمية أمام الرأي العام الإسرائيلي المشكّك. وذلك مهم جداً في استخلاص التنازلات الإسرائيلية التي جعلت الاتفاق ممكناً. وقد استوعب ذلك السادات غريزياً، وحذا الملك حسين حذوه(*). فقد أدرك كلاهما النفسية الإسرائيلية الأساسية: الشعب الذي تعرّض للضربات ويشعر بانعدام الأمن وتتوق روحه اليهودية الجماعية إلى القبول بعد قرون من القمع الشديد سيردّ إيجاباً على الإشارات المرئية للنوايا السلمية. وذلك درس في صنع السلام رفض الأسد الإقرار به، ما أضرّ ببلده.

أكّدت عملية صنع السلام الإسرائيلي الأردني ثانية أن المساهمة الأميركية الأعظم في صنع السلام تكمن في تهيئة الأجواء بدلاً من المشاركة في تفاصيل المفاوضات. فمن الأفضل ترك هذه الأمور الدقيقة للأطراف أنفسها، إذا كانوا راغبين في التعامل معاً بصورة مباشرة. فهم أدرى بهذه القضايا، ولديهم مصالح أكبر في النتائج التي تتوصّل إليها المفاوضات، وإذا كان بوسعهم التوصّل إلى حلول عبر الأخذ والعطاء المباشر، فإن ذلك يزيد من احتمال استعدادهم لاحترام الاتفاق.

(*) عزّز الملك حسين عناقه العلني مع رابين في واشنطن بإيماءة إضافية: فبعد تسعة أيام، في طريق العودة إلى بلاده، وهو يقود طائرته بنفسه، حلّق لأول مرة في المجال الجوي الإسرائيلي يرافقه سلاح الجو الإسرائيلي، ودار فوق القدس فيما كان يتحدّث إلى رابين والشعب الإسرائيلي عبر لاسلكي حجرة القيادة.

تستطيع الولايات المتحدة، بقوّتها ومواردها الهائلة أن تقدّم أكثر بكثير مما يقدّمه أي طرف محلي لتهيئة البيئة الإيجابية والداعمة لصنع السلام. وقد التقط كلينتون ذلك في التزامه المبكّر "بتقليل المخاطر" على من يقدمون على صنع السلام. وقد عمل رابين وكلينتون بفعالية بهذا الشأن لتنظيم القوى المحرّكة لحسابات الملك حسين؛ فاستخدم كلينتون علاقته بالأسد والموارد الأميركية لتسهيل طريق الملك. وخلف ذلك كله يأتي سعي كلينتون الشامل لاستخدام القدرات الأميركية للمحافظة على توازن قوى إقليمي مواتٍ عبر احتواء القوى الراديكالية والأنظمة المارقة.

ومن الدروس الأخرى أنه عندما يعقد الزعماء العرب العزم على عقد اتفاقات سلام مع إسرائيل، تصبح إقامة آلية قناة خلفية سرية للقيام بذلك ممكنة وحاسمة. فالمشاركة السرية مؤشّر أساسي على الجدية لأنه يقي المفاوضات من وهج التدقيق العدائي. كما يسهّل القيام بالعمل لأن المحادثات تعزّز الثقة المتبادلة إذا بقيت سرية، وتبني العلاقات الشخصية بين المتحاورين المنعزلين، وبالتالي تنشئ حلقة طيّبة من الأخذ والعطاء.

أقام السادات قناة خلفية سرية باستخدام مستشاره للأمن القومي، حسن التهامي، الذي اجتمع مرّتين بموشي دايان، وزير الخارجية الإسرائيلي، سراً في المغرب. واستخدم رابين يوسي غينوسار، وهو عميل سابق في الشين بيت تعامل مع السلطة الفلسطينية، كقناة خلفية سرية مع عرفات. وفي حالة الملك، كانت الاجتماعات السرية التي سهّلها الموساد طريقه الطويل للتعامل مع إسرائيل. وكانت علاقة أفرايم هاليفي بالملك ضرورية للتوصّل إلى الاتفاق.

إن مشاركة الزعماء المباشرة مكوّن مهم آخر. فقد كان رابين وبيريز وعرفات يجتمعون بانتظام بعد توقيع اتفاقات أوسلو وتعلّموا التعامل معاً جيداً. وأقام رابين والملك حسين صداقة وثيقة. ومن خلال اجتماعات القمة هذه، أصبح القادة الإسرائيليون والعرب يحترمون بعضهم بعضاً وتعلّموا الاستماع إلى مخاوف كل منهم وقيوده. وصار بوسع أحدهم أن يكوّن فكرة عن الآخر ويقيس صدق نواياه. وكان على كل منهم تولّي المسؤولية عن تسويق أي اتفاق أمام

شعبه وأن ينتظر المساعدة من الزعيم الآخر للقيام بذلك بنجاح. كان ذلك حقيقة واضحة وقد تلقّفها الملك حسين بصورة طبيعية. بالمقابل، بدا أن الأسد لم يكن قادراً على استيعاب هذه الحقيقة الأساسية.

كان التعامل المباشر مع الرئيس الأميركي لا يقل أهمية عن الصلة المباشرة بين الزعماء العرب والإسرائيليين. فصنع السلام في الشرق الأوسط أمر خطير، وغالباً ما يشتمل على قرارات حياة أو موت ـ كما اتضح من مصيري السادات ورابين. في هذه الظروف، يحتاج القادة الشرق أوسطيون إلى معرفة أن بوسعهم الاعتماد على الولايات المتحدة عندما يشرعون في سلوك مسار غدّار. ولإقامة هذه الثقة، لا بديل عن التعامل المباشر مع الرئيس نفسه. لقد كانت مشاركة جيمي كارتر الشخصية حاسمة في إنجاز معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية، ولولا ذلك لما كان السادات ركب تلك المخاطر الهائلة في صنع سلام منفصل مع إسرائيل. وكانت قدرة كلينتون على استيعاب تفاصيل ما يطلع عليه والتعاطف الوجداني مع محاوريه من المزايا العظيمة في مسعى صنع السلام. وقد وقع الزعماء العرب والإسرائيليون على السواء في سحره. كانوا يعرفون أن لديهم صديقاً في البيت الأبيض يستطيعون الاعتماد عليه، وتلك حقيقة منحت الملك حسين وإسحاق رابين طمأنينة عميقة.

أخيراً، وربما الأهم، هناك مكوّن الزعامة الأساسي، ومن دونه لا تهم كل العوامل الأخرى. الزعامة في صنع السلام في الشرق الأوسط تظهر نفسها على شكل الجرأة على كسر قالب الصراع، والاستعداد للقيام بمخاطر كبيرة ولكن محسوبة. غير أن الحنكة السياسية الناجحة يجب أن تؤلّف بين الزعامة والقدرة على تحديد هدف قابل للتنفيذ وإن يكن طموحاً، لوضع استراتيجية واقعية لتحقيقه والمحافظة على المرونة التكتيكية على الطريق. لقد كان السادات وبيغن ورابين والحسين وبيريز، وأرييل شارون لاحقاً، يمتلكون خصائص الزعامة ودفع شعبهم إلى اتباعهم.

تعلّم الملك حسين جيداً دروس قراراته الخاطئة المبكّرة التي سمحت بأن تجرّ مصرُ بلَده إلى حرب 1967 والوقوف إلى جانب صدام بعد غزو الكويت. وبعد هاتين

الكارثتين، طوّر الحسين قدرة كبيرة على قراءة خريطة توازن القوى وحساب مخاطر الابتعاد عن الصف بدقّة. وعلى غرار السادات ورابين، اكتسب قناعة عميقة بأن مساره هو المسار الصحيح لشعبه، على الرغم من المعارضة والنقد. وقد خلّف وراءه أردناً آمناً، يتمتّع بضمانة الولايات المتحدة، وفي حالة سلام مع إسرائيل. وتوضح حنكته السياسية لماذا صمدت معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية في حين تعرّض سلام عرفات، "سلام الشجعان"، للدمار، ولم يتحقّق سلام الأسد البتة.

برزت حنكة بيل كلينتون السياسية أيضاً. فمع أن هدفه تحقيق اختراق مع سورية، فإنه قبل عدم فرض أجندته الأميركية على قادة الشرق الأوسط. وكان دوره دعم صنّاع السلام كلما تقدّموا إلى الأمام. وصنع السلام حيث أمكنه لا حيث يفضّل ذلك.

القسم الثاني

الفرع الآخر



8

الاحتواء المزدوج وعملية السلام

كانت استراتيجية كلينتون الدبلوماسية تتكوّن من شعبتين. بعد مرور سنتين على رئاسته، لم تكن الشعبة الأولى ـ صنع السلام ـ تعمل كما يريد تماماً، لكن ثمة أسباب تدفعه إلى الرضا. وفي الشعبة الثانية ـ الاحتواء المزدوج للعراق وإيران ـ كان يأمل في أن يؤدّي الضغط على البلدين إلى الإطاحة بصدام وتعديل السلوك الإيراني. في غضون ذلك، أراد كلينتون، الذي يشكّل صنع السلام هدفه الرئيسي، تحييد التأثير السلبي لتوجّهاتهما العدائية على عملية السلام. فاتخذ موقفاً دفاعياً في مواجهة العراق وإيران فيما اتبع الهجوم الدبلوماسي مع إسرائيل وجيرانها العرب. وقد نجح ذلك الدفاع على نحو جيد في بداية رئاسته.

جاء أول اختبار له في ربيع 1993. بعيد وضع المديرين في مجلس الأمن القومي اللمسات الأخيرة على سياسة "الاحتواء النشيط" اكتشفوا أن الاستخبارات العراقية كانت تخطّط لاغتيال الرئيس السابق جورج بوش الأول في أثناء زيارته إلى الكويت للاحتفال بالذكرى الأولى لتحريرها(*). وبعد ليلتين من المداولات، قرّر كلينتون توجيه ضربة عسكرية انتقامية لردع صدام عن ارتكاب

(*) قبل زيارة بوش، اعتقل الكويتيون ستة عشر شخصاً، بمن فيهم أحد عشر عراقياً عبروا الحدود بسيارة رباعية الدفع تحمل قنبلة مخبّأة وأجهزة تفجير. وقد شهد أحد المتهمين بأن المخابرات العراقية جنّدته، وتبيّن أن المفجّر الموجود في السيارة مماثل لتلك التي استخدمتها المخابرات العراقية في مهمة تفجير أخرى اعترضتها الولايات المتحدة.

اعتداء آخر. لكن كلينتون قرّر مهاجمة مقرّ قيادة المخابرات العراقية في بغداد فقط والقيام بذلك في منتصف الليل، بعد إخلاء المكاتب. وقد اتبع نصائح رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة، الجنرال كولن باول، الذي كان واثقاً من أن استخدام القليل من القوة كافٍ لردع صدام.

كنت أنا وزملائي في مجلس الأمن القومي نعتقد أن على كلينتون توجيه ضربة انتقامية إلى أهداف مهمة لصدام نفسه، مثل القصر الرئاسي، لإيصال رسالة إلى الداخل بأن الولايات المتحدة ستعتبر نفسها حرة في ملاحقة صدام إذا ما لاحق أحد رؤسائنا. أبدى كلينتون تعاطفاً مع هذا النهج القوي، لكنه كان منهمكاً بالفعل في خلاف مع العسكريين بشأن معاملة المثليين الجنسيين في القوات المسلّحة. لذا لم يكن يميل إلى رفض اقتراح باول. كما كان حذراً من وقوع إصابات بين المدنيين، ويعرف أن صَدّاماً لن يجد ما هو أفضل لصرفه عن هدفه الرئيسي صنع السلام.

في 26 حزيران/يونيو 1993، أطلقت السفن الحربية الأميركية في الخليج ثلاثة وعشرين صاروخاً من طراز توماهوك على مقرّ المخابرات في بغداد. دمّرت الصواريخ المبنى، لكن على الرغم من حذر الرئيس، أخطأت أربعة صواريخ هدفها وقتلت ثمانية مدنيين في المنازل المجاورة، بمن فيهم فنان عراقي مشهور. مع ذلك تبيّن أن باول مصيب في تقييمه بأن الضربة ستردع صَدّاماً عن الإقدام على مزيد من المكائد. ففي السنوات السبع التالية، لم نشهد أي دليل على أن مخابراته تورّطت في أي اغتيال أو أنشطة إرهابية ضدّ أهداف أميركية أو غربية. لذا شكّكت أجهزة الاستخبارات الأميركية بادّعاء جورج دبليو بوش الابن بأن لصدام صلات بأسامة بن لادن وهجمات 9/11. فقد عرفت أن صَدّاماً أمر مخابراته، منذ انتقام 1993، بالتركيز بدلاً من ذلك على بناء شبكة من الشركات والترتيبات المالية الصورية التي تساعده في التحايل على العقوبات التي فرضت على العراق في سنة 1990. وقد أبقى هذا المشروع الناجح المخابرات العراقية مشغولة.

شكّل انتقام حزيران/يونيو 1993 اختباراً لتطبيق استراتيجية "الاحتواء

النشيط" التي اعتمدها كلينتون. فقد كان اتفاق مستشاري الرئيس على سياسة تتطلّب الاستخدام الدائم للقوة شيء، وتطبيق تلك السياسة من قبل رئيس يدرك أن الضربة العسكرية قد تكون سلاحاً كليلاً شيء آخر. كشف كلينتون في قراره الأول استخدام القوة أنه سيشدّد على الاحتواء أكثر من التشديد على العمل العدائي.

برز ذلك في تشرين الأول/أكتوبر 1994، عندما واجه كلينتون أزمة عراقية أخرى واختار الردّ المحدود ثانية. ففي سنة 1994 اكتسبت عملية السلام زخماً كبيراً. فرتّب عرفات عودة مظفّرة إلى غزة، وشارك كلينتون بشكل مكثّف في مفاوضات السلام على الجبهتين السورية والأردنية، كما رأينا. وسهّلت استراتيجية "الاحتواء المزدوج" عملية صنع السلام، كما حسب مستشارو كلينتون، ما زاد بدوره عزلة العراق وإيران على السواء.

تبيّن أن ذلك مصدر انزعاج كبير لصدام. فالملك حسين، حليفه السابق، لم يكتفِ بالانتقال إلى الفلك الأميركي فحسب، بل بدأ يتعاون أيضاً في المساعي السرية لتغيير النظام. بعد خسارة الأردن، ربما يحاول صدام إيجاد تسوية مع حزب البعث الشقيق الحاكم في سورية. وكانت إيران وسورية قد طوّرتا علاقة استراتيجية، فإذا انضمّ العراق إليهما، فقد تجد الولايات المتحدة نفسها في مواجهة محور من القوى المعادية يمتد عبر الشرق الأوسط من الخليج إلى البحر المتوسّط (من المفارقة أن جورج بوش الابن سهّل قيام هذا المحور بالإطاحة بصدام). لكن كلينتون تمكّن من استخدام تعامله مع سورية في عملية السلام لدقّ إسفين عميق بين الاثنين. فلم يكن لدى الأسد النية لتعريض علاقته بالولايات المتحدة إلى الخطر واحتمالات استعادة مرتفعات الجولان من أجل صدام. فضمن ذلك قيام الأسد بالتطبيق الصارم للعقوبات على العراق في فترة المحادثات الأميركية السورية المكثّفة بشأن عملية السلام.

الخيار الآخر أمام صدام للتملّص هو إجراء تسوية تكتيكية مع إيران. لكن على الرغم من بعض الجهود التي بذلها الجانبان للتعامل مع المشاكل الناجمة عن حرب الثماني سنوات بينهما، فإن العداوة المتبادلة وانعدام الثقة جعل أي

تسوية أمراً متعذّراً(*).

في أواسط 1994، وجد صدام نفسه معزولاً على الصعيد الدولي فيما بدأت العقوبات تحدث ضغوطاً داخلية تزعزع النظام. لم تحل العقوبات قط دون أن يستورد الأغذية والأدوية لتخفيف معاناة شعبه. غير أن صَدّاماً رفض في هذه المرحلة قبول ترتيب الأمم المتحدة الذي يتيح له بيع النفط مقابل استيراد السلع الإنسانية. وبالتالي، بعد مضي أربع سنوات على تطبيق العقوبات، أخذ انتشار نقص السلع الأساسية والأدوية وقطع الغيار في التسبّب في الانقطاع المتكرّر للكهرباء، وعدم كفاية الاستشفاء، ومشاكل في الماء والصرف الصحي.

في تلك الأيام، كنت أقيس تراجع ثروات صدام بانخفاض قيمة الدينار العراقي وارتفاع عدد محاولات الانقلاب أو الاغتيال التي يفاد عنها. في أواسط 1994، لجأ نظام صدام إلى طباعة العملة لدرء الكارثة الاقتصادية وانخفض الدينار من 140 مقابل الدولار الأميركي إلى 700. وواجه صَدّاماً استياء في صفوف قبيلة العُبَيّد السنية، إحدى الدعامات الأساسية للنظام، ونجا من محاولتي اغتيال. وفي سنة 1994 كان النظام يحاول التعامل أيضاً مع التفجيرات التي تتم بإيحاء من السي آي إيه في بغداد وحولها وينظمها إياد علاوي والضباط الذين انشقّوا عن الجيش العراقي (أصبح علاوي رئيس وزراء العراق المؤقّت بعد الغزو الأميركي في سنة 2003).

بعد أن وجد صدام نفسه محشوراً في زاوية يتزايد إحكامها، سعى إلى التخفيف من العقوبات ببدء الامتثال لمطالب المفتّشين عن الأسلحة التابعين للجنة الخاصة للأمم المتحدة (الأونسكوم)(**). وبهذا التعاون، تم تدمير صواريخ صدام البعيدة المدى ومخزونات العوامل والذخائر الكيميائية. وأزالت اللجنة

(*) أدت المفاتحات في سنة 1993 إلى زيارات رسمية وبحث قضية أسرى الحرب، بما في ذلك اعتراف إيران بأنها تحتجز عشرين ألف أسير عراقي. مع ذلك انكر العراق باستمرار انه يحتجز أسرى إيرانيين وانهارت المحادثات في نهاية المطاف.

(**) نصت قرارات الأمم المتحدة على رفع العقوبات المفروضة على صادرات النفط واستيراد السلع غير العسكرية عندما تفيد اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بأنه تم بيان كل صواريخ صدام وبرامجه لأسلحة الدمار الشامل وعتاده وتدميرها.

الدولية للطاقة الذرية كل المواد الشطورة من العراق، ودمّرت أيضاً معدات برنامج الأسلحة النووية السري العراقي.

وفي هذا الإطار من التعاون العراقي مع الأونسكوم، بدأ المسؤولون العراقيون يضغطون دون هوادة على رئيس اللجنة، رالف إيكيوس، للإفادة عن حدوث تقدّم في نزع الأسلحة العراقية إلى مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه ضغط صدام على الروس، الذين لديهم مصالح قوية في إنقاذ القروض التي يدين لهم بها العراق، لاستصدار قرار جديد من مجلس الأمن يعد برفع مبكّر للعقوبات.

كان إيكيوس دبلوماسياً سويدياً متمرّساً وماهراً وملتزماً بنزع أسلحة العراق. في أواسط 1994، أقنعه تنمّر صدام بأن عليه أن يعرض على الزعيم العراقي بعض الأمل برفع العقوبات إذا أراد استمرار تعاون العراق مع الأونسكوم. غير أن إيكيوس فهم أيضاً أن كلينتون لن يقرّ أي خطوة بشأن العقوبات ما لم، وإلى أن، يكشف صدام عن كل برامج أسلحته لأن استراتيجية الاحتواء الأميركية تتوقّف على استمرار هذه العقوبات.

في تموز/يوليو 1994، قدّم إيكيوس تقريراً إلى مجلس الأمن بأن الأونسكوم تحرز تقدّماً بشأن نزع أسلحة العراق. فاقترح الروس على الفور تحديد موعد نهائي للانتقال إلى المراقبة الطويلة الأجل ورفع العقوبات. فتصدّت الولايات المتحدة لهذا المسعى دون أن تواجه صعوبة كبيرة. لكن في اجتماع لاحق مع طوني ليك، نبّه إيكيوس إلى انه بحاجة إلى إعطاء العراقيين جدولاً زمنياً لرفع العقوبات. فأجاب ليك بأن الولايات المتحدة ستعيق أي محاولة في مجلس الأمن للانتقال إلى المراقبة الطويلة الأجل ما لم يكشف تماماً عن أسلحة الدمار الشامل لدى صدام.

عندما سمع صدام من إيكيوس أن العقوبات لن ترفع، قرّر إثارة أزمة بشأن تقرير إيكيوس التالي إلى مجلس الأمن في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1994. هدّد أولاً بهجوم ثانٍ على الكويت ما لم يوافق مجلس الأمن على جدول

زمني لرفع العقوبات. ثم عبّأ فرقتي الحرس الجمهوري حمورابي والنداء المدرّعتين وأرسل طليعة عناصرهما جنوباً نحو الحدود الكويتية. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر 1994، ارتفعت القوات العراقية في الجنوب إلى 64،000 جندي. وأصبحت فرقة حمورابي المدرّعة، التي قادت غزو الكويت في سنة 1990، على بعد 20 كيلومتراً فقط من الحدود الكويتية.

بدا ذلك كأنه هبة من السماء بالنسبة لدعاة "الاحتواء النشيط" في البيت الأبيض. كنا نتوقّع معركة قاسية في مجلس الأمن عند مراجعة العقوبات في تشرين الأول/أكتوبر. لكن الآن بعد المسعى الأخرق للضغط على مجلس الأمن لرفع العقوبات، لم يفلح صدام إلا بإبراز أنه لا يزال يحتفظ بنوايا عدوانية تدعمها قدرات خطيرة. وقدّم ذلك التصرّف إلى بيل كلينتون فرصة لتشديد الخناق عليه.

يلزم حدوث أزمة لكي يجتمع مجلس الأمن القومي في صباح يوم الأحد في غرفة الأوضاع. وفي هذا الأحد في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، حضر الموظفون في البيت الأبيض، بمن فيهم مستشار الأمن القومي، وهم يرتدون بنطلونات جينز زرقاء. وحضر وزير الدفاع، وليام بيري، الذي خلف لِس أسبن عندما استقال في بداية السنة، ورئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة، جون شاليكشفيلي (شالي)، الذي خلف كولن باول، وكلٌ منهما يرتدي سترة زرقاء وقميصاً مزرّراً، وبنطلوناً كاكياً، وحذاء غير رسمي. وقد ظهرا في غير مكانهما، إذ إن شالي يرتدي عادة بدلة خضراء تزيّنها الميداليات، فيما يرتدي بيري بدلة بروكس بروذرز. غير أن بدلتيهما غير الرسميتين المتطابقتين تلائمان فكريهما المتطابقين. وربما كانا أذكى مزيج لقائدين مدني وعسكري عرفه منصباهما منذ أيام جورج مارشال والجنرال عمر برادلي. ولم يكونا يحظيان باحترام المديرين الآخرين، بل يميلان معاً إلى السيطرة على الاجتماعات.

بعد أن أبلغ رئيس السي آي إيه بالوكالة، الأدميرال وليام ستودمان، الاجتماع بأن فرقتين مدرّعتين من الحرس الجمهوري تتوجّهان نحو الحدود

الكويتية وأن الجيش العراقي في حالة تأهّب قصوى، أضاف شالي بأن ثلاث فرق إضافية تحتشد على ما يبدو استعداداً لتحرّك محتمل إلى الجنوب. وإذا تقدّمت في نهاية الأسبوع فسيصبح صدام في الموقف نفسه الذي كان عليه في سنة 1990، قبيل غزو الكويت. وقال شالي إن علينا حشد القوات الضرورية لحمل صدام على سحب فرقه، وإذا غزا الكويت يجب إلحاق هزيمة حاسمة وسريعة به، وبأقل قدر ممكن من الإصابات.

كان ستروب تالبوت، نائب وزير الخارجية، يجلس على مقعد وارن كريستوفر إذ اتفق أنه كان في طريقه إلى الكويت في ذلك الوقت. فسأل: "كيف نعرّف 'الهزيمة'؟ هل هي الإطاحة بصدام"؟

ردّ بيري على الفور، "ذلك هو رأيي. فنحن لا نريد العودة إلى القيام بذلك ثانية".

أجمل بعد ذلك شالي خطة لإرسال 350 طائرة إلى الخليج، بما فيها طائرات بي 52 والشبح ف ـ 117، وعلى الرئيس أن يتخذ قراراً بذلك على الفور. وبعد ذلك على الرئيس أن يتخذ قراراً بشأن نقل مزيد من القوات إلى المنطقة. وعليه أيضاً أن يمنح الطائرات الإذن بمهاجمة القوات العراقية إذا عبرت الحدود إلى الكويت.

سأل طوني ليك شالي، "ماذا يحدث إذا وقف عند الحدود الكويتية فحسب"؟

ردّ شالي، "لن يكون ذلك مقبولاً. إذا تركها هناك، لن نتمكّن من سحب قواتنا. علينا المطالبة بإعادة قواته إلى مواقعها السابقة. وسيتعيّن علينا عندئذ إيجاد شيء يضمن عدم قيامه بذلك ثانية". وطرح سلسلة من الخيارات لتجنّب تكرّر الأزمة، بما فيها توسيع منطقة حظر الطيران لتشمل الأجواء العراقية بأكملها.

بعد ظهر ذلك اليوم، منح الرئيس كلينتون شالي الصلاحيات التي طلبها وأضاف طلباً خاصاً به ـ إعداد لائحة بالأهداف الاستراتيجية عالية القيمة التي يضربها سلاح الجوّ إذا بدأ صدام عملاً عسكرياً. وبعد ذلك اتصل بالمملكة العربية السعودية لتأمين إذن باستخدام القواعد والأجواء السعودية.

عندما غزا صدام الكويت في سنة 1990، وصلت القوات العراقية إلى الحدود السعودية ما جعل حقول النفط الرئيسية في المنطقة الشرقية عرضة للتهديد. لذا كان الملك فهد يميل إلى الموافقة على طلب من الرئيس للحصول على تسهيلات عسكرية سعودية، لاسيما عندما يبدو أن قوات صدام قد تغزو الكويت ثانية. لكن كان من الأسهل عليه فعل ذلك هذه المرة لأن الولايات المتحدة ناشطة في العمل على إدخال سورية في عملية السلام وحلّ المشكلة الفلسطينية ـ وتلك قضية ساخنة بالنسبة إلى السعوديين.

لكن إذا كان الملك سيعرّض نفسه للانتقادات العربية بأنه يسهّل قصف القوات العراقية، فإنه يريد الاطمئنان إلى أن الولايات المتحدة ستتخلّص من صدام هذه المرة.

كان الرئيس مباشراً وصريحاً عندما قال للملك فهد إن الولايات المتحدة ستكمل المهمة إذا ما شنّ صدام الهجوم. من الواضح أن الملك كان راضياً، فقد أبلغ راي مابوس، سفيرنا في الرياض، بعد المكالمة، أن علينا التصرّف كما لو أن القرارات اتخذت، على الرغم من أنه سيتشاور مع إخوته.

أبدى مبارك مشاعر قوية مماثلة عندما تحدّث معه كلينتون. فصرّح الرئيس المصري أنه "لا يمكن الوثوق بصدام. لا يمكنك تصديقه البتة". وتعمّد بعد ذلك الإشارة إلى أنه تحادث مع الأسد الذي عبّر عن ارتياحه إلى طريقة تقدّم مفاوضات سورية مع إسرائيل. وأضاف، "لا تقلق بهذا الشأن يا سيادة الرئيس. سندعمك بقوة ضدّ صدام". صار بوسع كلينتون الآن الاعتماد على الوصول إلى القواعد الجوية المصرية وعبور البحرية الأميركية قناة السويس.

بدا أن التكافل الذي نأمل به يعمل بنجاح. فمما لا شكّ فيه أن الملك فهد والرئيس مبارك أبديا الاستعداد لدعم كلينتون خوفاً من قيام صدام بغزو الكويت ثانية. لكن انخراط كلينتون بقوة في مسعى صنع السلام العربي الإسرائيلي أعطى نتائج إيجابية أفادت استراتيجيته لمجابهة ميول صدام العدوانية. واتضح

ذلك على وجه الخصوص مع الملك حسين، الذي كان يعمل على وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق السلام مع إسحاق رابين عندما برزت المشكلة. فلم يقف في الجانب الخاطئ ثانية. وفيما كان كلينتون يتحدّث إلى الملك فهد، اجتمع الحسين مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ووبّخه على أفعال صدام. وأبلغ طارق عزيز رسالة واضحة ينقلها إلى صدام: "الأردن لن يساند العدوان العراقي"!

اجتمع مجلس الأمن القومي ثانية في الدور السفلي للجناح الغربي يوم الاثنين في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1994. وكان المديرون قد اتخذوا قراراً قبل ثمانية عشر شهراً بشأن استراتيجية "زيادة الضغط" ـ كلما تحدّانا صدام عسكرياً، استخدمنا تلك الفرصة لزيادة الضغط عليه. وبناء على طلب طوني ليك، وضعت أنا وبروس ريدل مسوّدة ورقة خيارات للنظر فيها تعكس هذه النُّهُج: بدأت بالمطالبة بأن يسحب العراق قواته التي أدخلها إلى الجنوب إلى مواقعها السابقة شمال خط العرض 32. ثم بحثت الورقة خيار مطالبة العراق بإزالة جميع القوات البرية من الجنوب، ما يجعل المنطقة أسفل خط العرض 32 "منطقة محظورة على المركبات العسكرية". والخيار الثالث توسيع منطقة حظر الطيران لتشمل الأجواء العراقية بأكملها.

غير أن شالي ردّ على عرض طوني ليك الأمين لهذه الخيارات بالتنبيه إلى أن "علينا عدم المبالغة لكي لا ننتهي إلى عدم الحصول على شيء". ورأى أنه من منظور عسكري، فإن العامل المزعزع للاستقرار في الأحداث الراهنة هو تعزيز القوات العراقية في الجنوب بوحدات الحرس الجمهوري. ويجب إبعادها عن الجنوب. وعلينا توجيه رسالة بأن أي نشر لهذه القوات لاحقاً جنوب خط العرض 32 سيعتبر عملاً عدوانياً ويُتعامل معه بالطريقة المناسبة.

أجاب ليك، "يبدو لي ذلك معقولاً". فجأة تكوّن إجماع حول خيار الحد الأدنى. التفت إليّ طوني بعد ذلك وطلب مني تقديم خيار "حظر المركبات العسكرية". كانت تلك طريقة غير عادية، على الأقل، لمتابعة الموضوع. فطالما

دفع طوني كبار الموظفين لديه إلى الواجهة، وغالباً ما فضّل أن يقوموا هم بإطلاع الرئيس وحضور اجتماعاته أو مكالماته الهاتفية مع القادة الأجانب، فيما يبقى في مكتبه. لكن أن يطلب من أحد كبار الموظفين ليعرض على المديرين خيار عمل أمر مختلف؛ فقد كان يشير إليهم بأنه لا يدعمه شخصياً.

قدّمت أفضل حجّة استطعت استنباطها. كنا بحاجة إلى استغلال الفرصة لزيادة الضغط على صدام. ومنعه من نشر دباباته ومدفعيته الثقيلة في الجنوب يشكّل تكراراً للوضع في الشمال، ويظهر للعراقيين تراجع سيطرته عليهم. والأهم من ذلك كما حاججت، أن ذلك سيوقف حملته على عرب الأهوار.

شنّ صدام طوال السنة الماضية حملة لمكافحة التمرّد في الجنوب ضدّ الشيعة العراقيين الذين تدعمهم إيران ويستخدمون الغطاء الذي تتيحه الأهوار الجنوبية الواسعة للمساعدة في مسعاهم. وكان قد أقام السدود على الأنهار التي تغذّي الأهوار، وجفّف مساحات واسعة من المستنقعات، وأحرق القرى، وأجبر عرب الأهوار، الذين حافظوا على نمط حياتهم الفريد آلافاً من السنين، على هجر مساكنهم. والآن ثمة فرصة أمام كلينتون لمساعدتهم بطريقة ذات مغزى. فخيار "حظر المركبات العسكرية" يزيد الضغط على صَداماً ويخدم غاية إنسانية أيضاً.

كانت مادلين أولبرايت، باعتبارها سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، ترفع قضية عرب الأهوار لكنها في هذه الحالة اتخذت جانب شالي. فالروس يعارضون بعناد "منطقتي الحظر الجوي" باعتبارهما انتهاكاً للسيادة العراقية. وخلصت إلى أن "منطقة حظر المركبات العسكرية" لن تمرّ في مجلس الأمن.

تُرك لشالي توجيه الضربة القاضية. فقال إن عدم السماح لصدام بنشر أي قوات برية في الجنوب سيترك المنطقة مفتوحة على مصراعيها أمام الإيرانيين(*). وكان المديرون على دراية بأن إدارة ريغان دعمت صدام في حرب

(*) رأى شالي أيضاً أن فرض "منطقة حظر المركبات العسكرية" يتطلّب موارد كبيرة لمراقبة

الثماني سنوات مع إيران لمنع القوات الإيرانية من الاستيلاء على جنوب العراق، حيث يمكنهم تهديد حقول النفط في الكويت والمملكة العربية السعودية. ولم ينسَ المديرون كيف سمح جورج بوش الأب لصدام بقمع تمرّد الشيعة في الجنوب في سنة 1991 خوفاً من بسط الإيرانيين سيطرتهم عليه. ولم يكن أي منهم على استعداد لفتح ما لا تحمد عقباه.

من المفارقات أن بوش الابن شرّع الأبواب بعد عقد من الزمن أمام النفوذ الإيراني في جنوب العراق. لكن فريق كلينتون في مجلس الأمن القومي مكوّن من أشخاص أكثر حذراً. كنّا نعمل ضمن قيود النظام القائم في الشرق الأوسط، ولا نسعى إلى تدميره. وكان كلينتون ومستشاروه يعتقدون أن التحوّل سيأتي عبر صنع السلام. وفي غضون ذلك، اعتبروا احتواء إيران مهماً بقدر أهمية احتواء العراق.

تجلّت هذه الغرائز عندما اجتمع كلينتون مع فريقه للأمن القومي في 14 تشرين الأول/أكتوبر و16 تشرين الأول/أكتوبر. في ذلك الوقت أعلن محمد الصحاف، وزير الخارجية العراقي، الذي سيميّز نفسه لاحقاً بالتهريج كوزير للإعلام في أثناء الغزو الأميركي في سنة 2003، في بغداد أن صدّاماً يقوم بسحب وحدات جيشه "من أجل مزيد من التدريب". وحدّد كلينتون المبادئ التي تسترشد بها السياسة الأميركية: يجب عدم مكافأة صدام على سوء سلوكه، وعلينا الحرص على صدور قرار جديد عن مجلس الأمن يجيز استخدام القوة إذا ما أساء صدام السلوك ثانية. غير أن كلينتون كان قاطعاً بأن علينا الاكتفاء بسحب التعزيزات التي أرسلها صدام من الجنوب.

في غضون بضعة أيام، أصدر سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الأمم المتحدة إنذاراً مشتركاً إلى رئيس البعثة العراقية طالبوا فيه بأن يسحب صدام كل الوحدات التي حرّكها إلى الجنوب وأعلنوا أن الائتلاف سيحتفظ بحقّه

التحرّكات العراقية في الجنوب. ويستطيع صدام أن يستفزنا بسهولة إلى لعبة العين بالعين بتحريك بعض القوات إلى المنطقة المحظورة في أي مكان وزمان يختاره. ولا تستطيع القوة الجوية وقف تقدّم الجيش في الجنوب لذا نحتاج إلى قوات برية في المنطقة جاهزة للتدخّل.

في الردّ "وفقاً لما يختاره" إذا حاول تحريكها إلى الجنوب ثانية. وبحلول 13 تشرين الأول/أكتوبر، أخذت تقارير أجهزتنا الاستخبارية ترد بأن صَدّاماً سحب إلى ما وراء خط العرض 32 كل الوحدات التي أدخلها إلى الجنوب منذ أواخر أيلول/سبتمبر. وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 949 الذي يقنّن هذه المطالب بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

عند إجبار صدام على التراجع، اتبع كلينتون رأي شالي بعدم المبالغة في الأهداف. لكن الرئيس ترك صَدّاماً حراً في إثارة الإزعاج في قفصه متى يحلو له. ربما ينتقد بعضهم كلينتون لأنه اختار "الاستقرار على الحرية"، مثلما استخفّ جورج بوش الابن باجتماع فرانكلين روزفلت مع ستالين وتشرشل في يالطا عند أواخر الحرب العالمية الثانية. لكن كلينتون اتخذ قراراً متأنّياً بكبح جماح صدام ومواصلة السعي لسلام عربي إسرائيلي، وهو هدف اعتقد أنه قابل للتحقيق في الظروف السائدة.

شكّلت نتيجة أزمة العراق في تشرين الأول/أكتوبر 1994 نصراً لسياسة كلينتون القائمة على "الاحتواء المزدوج". فقد أظهرت الولايات المتحدة، من خلال قدرتها على تحريك قواتها بسرعة إلى الحدود العراقية، أن بوسعها ردع صدّام عن التهديد أو مهاجمة جيرانه. ولم يهدّد صدام في السنوات العشر التالية، حتى الإطاحة به، أياً من جيرانه ثانية.

غير أنه تم التخلي الآن بصورة غير رسمية عن سياسة زيادة الضغط على صدام لصالح استراتيجية احتواء دفاعية تقوم على الردع والإبقاء على العقوبات. لكن كان ثمة عيب هيكلي في السياسة المعدّلة: ضعف الدعم الدولي للعقوبات في نهاية المطاف، ما زاد من صعوبة المحافظة على الاحتواء بمرور الوقت. وقد جعل ذلك الحملة السرية للإطاحة بصدام أكثر أهمية.

تضم المكاتب في الدور السفلي من الجناح الغربي التي تعرف معاً باسم غرفة الأوضاع قاعتين للاجتماع: إحداهما القاعة التي استخدمها المديرون في

مداولاتهم خلال أزمة العراق، والثانية في الخلف يستخدمها الموظفون في مجلس الأمن القومي لتأمين الاجتماعات المتلفزة مع مسؤولين في مواقع أخرى في الحكومة.

صباح يوم هذا الخميس في آذار/مارس 1995، عرضت إحدى الشاشات صورة ثلاثة أعضاء باللباس العسكري من هيئة رؤساء الأركان المشتركة؛ وعرضت الأخرى وجهي مسؤولين كبيرين في السي آي إيه، ظهرا كما لو أنهما ضُبطا متلبّسين في الإغارة على الثلاجة. جلس على الطرف الآخر لطاولة الاجتماعات جورج تنيت، مدير الاستخبارات في مجلس الأمن القومي في ذلك الوقت؛ وإلين ليبسون، التي حلّت محل بروس ريدل كنائبة لي لشؤون الخليج وجنوب آسيا؛ وأنا.

كنت قد عقدت اجتماعاً متلفزاً عاجلاً لأن ريدل، الذي عاد إلى السي آي إيه للعمل في تقييم الشرق الأوسط، اتصل بي في السابعة صباحاً لينبّهني إلى أن صَدّاماً يحشد وحدات النخبة في الحرس الجمهوري للقيام بعمل عسكري في شمال العراق. وقد وُضِع الجيش العراقي في حالة استنفار تامة، وألغيت جميع الإجازات ودعيت قوات الاحتياط. يبدو أن صَدّاماً عازم على التحرّك ضدّ الأكراد الآن بعد أن فشل في التحرّك نحو الكويت قبل خمسة أشهر.

كانت كل إشارة إلى أن صداماً قد يخطط لإرسال قواته إلى شمال العراق تطلق أجراس الإنذار في واشنطن. فقد تعهّد كلينتون بحماية الأكراد العراقيين لكننا كنا نقوم بذلك عن طريق سرب من الطائرات المتمركزة في قاعدة إنجرليك الجوية في شرق تركيا(*). تبيّن أن التحرّك بأكمله خدعة أساساً. فالولايات المتحدة لا تمتلك قوات برية في الجوار يمكن أن تتدخّل بسرعة لصدّ أي هجوم عراقي بري.

(*) نجم هذا الالتزام عن ازمة اللاجئين الأكراد في سنة 1991. ففي أعقاب حرب الخليج، أجبر صدام عشرات الآلاف من الأكراد على الهرب نحو الحدود التركية. أطلقت إدارة بوش الأول في ذلك الوقت عملية توفير الراحة لمنع الجيش العراقي من التحرّك شمالاً ومساعدة اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

أشار تقرير بروس إلى أن صَدّاماً يردّ على معلومات عن مؤامرة انقلابية. فقبل ستة أشهر، وانسجاماً مع قرار كلينتون بالسعي سراً إلى الإطاحة بنظام صدام، أذن البيت الأبيض بإرسال فريق صغير من عملاء السي آي إيه إلى شمال العراق. وأوضح طوني ليك بجلاء وجوب ألا يقوموا بأي شيء دون التنسيق مع مجلس الأمن القومي، إذ لم يكن يريد أن يتورّط الرئيس في مؤامرة انقلابية على غرار خليج الخنازير.

باعتباري الموظف المسؤول عن الشرق الأوسط لدى ليك، فقد حرصت على التحقّق من اتباع تعليماته. كنت اعتقدت أنني أوضحت المطلوب إلى مسؤول الشرق الأوسط في مديرية العمليات في السي آي إيه وإلى بوب بير، قائد الفريق الذي يقوم بإقحامه في شمال العراق، عندما قدما لرؤيتي عشية مغادرة بير.

كان بير، كما اعترف لاحقاً، يعتبر نفسه "راعي بقر" يقوم بأعمال جريئة حول العالم لصالح الحكومة الأميركية. وقد أعجبت بشجاعته، لكنني حذّرته ورئيسه من عدم تقديم التزامات عن الحكومة الأميركية إلى الانقلابيين المفترضين ما لم يوافق عليها البيت الأبيض صراحة. فهم بحاجة على الأقل لغطاء جوي أميركي، لكن إذا قدّمت الولايات المتحدة مثل هذا الالتزام، فسيكون بوسعهم فعلياً إلزام القوات الأميركية بالقتال. وأوضحت أن على البيت الأبيض تفحّص الانقلابيين، وتقييم جدية نواياهم وقدراتهم، والتحقّق من أنهم ليسوا أسوأ من صدام.

لذا دهشت في صباح ذلك الخميس عندما سمعت رئيس بير يقول إن السي آي إيه تعرف بأمر الانقلاب الذي يعدّ صدام الآن لسحقه، وأن قائد الانقلاب، اللواء وفيق السامرائي "معروف لدى السي آي إيه".

عندما سألت مشكّكاً عما تعرفه السي آي إيه، لجأ إلى المراوغة. وعندما ضغطت عليه، اعترف بأن السامرائي، الذي كان رئيس مخابرات صدام، على اتصال بالقادة العراقيين الساخطين الذين يسيطرون على ثلاث وحدات قتالية عراقية. كان يفترض أن تبدأ محاولة الانقلاب بهجوم تشنّه القوات الكردية على

الجيش العراقي قرب صلاح الدين في شمال العراق. عندما يحوّل انتباه صدام، تتحرّك الوحدات العراقية الساخطة نحو بغداد، ما يجبر صداماً على الهرب إلى معقله في العوجة، قرب بلدة تكريت، حيث وضعت وحدات أخرى خطة للقبض عليه.

اعترف رئيس بير أن السامرائي سأل إذا ما كانت الولايات المتحدة ستدعم النظام ما بعد صدام وستواصل مراقبة منطقة حظر الطيران الشمالية. وأوضح مسؤول الشرق الأوسط برطانة السي آي إيه الغامضة، "عندما تجاوز ذلك، طلبنا التباحث معه". والله وحده يعلم ما الذي تم تقديمه من وعود أو ما ظن السامرائي أنه وُعد به في مثل هذا "التباحث" مع بوب بير على ما يفترض.

أطلعنا أركان الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان الآن على جهاز التلفزة الآخر على ما يتلقونه عن الوضع العسكري في شمال العراق. وأشاروا إلى أن رجال الاستخبارات والأمن الإيرانيين يتدفّقون على كردستان العراق. ويبدو أن جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، أحد الحزبين الكرديين الرئيسيين، والرئيس الأول لاحقاً للعراق ما بعد صدام، قد ألزم قوات البشمركة بمحاولة الانقلاب. وكان يعتمد على لواء بدر العراقي الشيعي، الذي تدرّبه إيران وتجهّزه وتدعمه، للانضمام إلى الهجوم على القوات العراقية. كما تحرّكت المدرّعات الإيرانية إلى الحدود العراقية لدعم القوات الموالية لإيران. ووفقاً لأركان الهيئة المشتركة، ثمة ما يوحي بأن القوات المسلّحة التركية تستعد أيضاً لدخول كردستان من الشمال. ويبدو أن الجميع - بمن فيهم صدام - على علم بهذا الانقلاب باستثناء كلينتون، وهو من يُشن الانقلاب باسمه.

أسرعت أنا وجورج وإلين إلى الخروج من غرفة الأوضاع العديمة النوافذ وارتقينا درجاً ضيقاً إلى مكتب مستشار الأمن القومي الكبير المليء بالضوء في زاوية الجناح الغربي. استوعب طوني ليك، الذي كان جالساً خلف مكتبه الذي تتناثر عليه معدات البيسبول والملفات، تقريرنا بهدوء مفاجئ. بدا كأنه يتوقّع أن نأتي إلى مكتبه ذات يوم حاملين مثل هذه القصة. وعندما أخرجت إلين صورة بالأسود والأبيض للواء السامرائي تظهر انقلابياً بديناً أسمر ذا شوارب، كأنها خارجة للتوّ من وكالة لاستخدام الممثّلين، انفجرنا ضاحكين.

لكن الأمر لم يكن مضحكاً. فسيقتل العديد من الأشخاص دون جدوى. ضغط طوني على زر على لوحة هاتفه الكبير المؤمّن الذي يصله مباشرة بالأميرال ستودمان. فمن المحتمل أن تكون مديرية العمليات السرية قد أغفلت إبلاغ ستودمان أيضاً؛ فهو ليس منهم. تحدّث طوني إلى الأميرال بنبرة موزونة لا تكاد تخفي سخريته. "بيل، أبلغني موظفيّ للتوّ أننا متورّطون مع أحدهم في إطلاق انقلاب على صدام حسين. ويبدو أننا أجرينا مباحثات معه، وربما قدّمنا التزامات له. العراقيون والإيرانيون والأتراك والأكراد يعرفون عنه ويعتقدون أننا نقف خلفه. ولم يسمع البيت الأبيض بذلك سوى اليوم، ليس عن طريق تقرير صادر عن السي آي إيه، وإنما من اعتراض للمعلومات"!

لم أستطع أن أسمع ردّ ستودمان، لكن طوني شعر أنه لم ينقل إليه خطورة الموقف كما يجب. فقرّر إيضاح الأمر. "سيضع ذلك الرئيس، عندما يتسرّب الأمر إلى الصحافة، في موقف يبدو فيه كأنه أطلق انقلاباً وتركه يفشل. وسيتسرّب إلى الصحافة لأن وكالتك تقوم الآن بإحاطة الحكومة الأميركية بعد أن حجبت عنا المعلومات! لذا أقدّر أن ترسل رجالك إلى هنا لكي يقدّموا إلي إحاطة كاملة أيضاً".

توجّه إلينا طوني بتعليمات محدّدة: "يجب وقف هذا الأمر الآن! علينا أن نحذّر العراقيين والأتراك. ويجب أن نرسل رسالة إلى الأكراد لإبلاغهم بأن مهمتهم تعرّضت للخطر. وعلينا السيطرة على السي آي إيه الآن"!

حذّرنا العراقيين عبر سفيرهم في نيويورك بأن الولايات المتحدة ستواجه بالقوة أي تحرّك نحو الشمال. وحذّرنا الأركان العامة التركية عبر القنوات العسكرية بأن واشنطن تعارض أي تحرّك نحو الجنوب. لكن لتحذير الأكراد وزملائهم الانقلابيين، كان علينا استخدام قنوات السي آي إيه. اتخذنا خطوة غير عادية بإرسال تعليمات إلى بوب بير من البيت الأبيض مباشرة. وكان عليه أن يبلغ أصدقاءه على الفور، "العمل الذي خططتم له في عطلة الأسبوع هذه معرّض للخطر. ونعتقد أن خطر تعرّضه للفشل مرتفع. وستتحمّلون المسؤولية عن أي قرار بالمتابعة".

بعد أربع وعشرين ساعة، جاء مسؤول الشرق الأوسط في مديرية العمليات وهو يجرّ أذيال الخيبة إلى مكتب ليك لتقديم إحاطة "كاملة" كان يجب أن يقدّمها لنا قبل شهر. ووفقاً لروايته، أطلع السامرائي أولاً بير على خططه في أواخر كانون الثاني/يناير وقدّم تفصيلات عنها في اجتماعين تاليين في شباط/فبراير. سأل طوني عن الوعود التي قدّمها بير إلى السامرائي. ومن المثير للدهشة أن رئيس بير بدا غير مطلع عليها أو لا يريد أن يقول. وبدلاً من ذلك أجاب بأن بير أمر على الفور بتقديم بيان حاسم عما وعد به. وزعم بعد ذلك بأنه علم للتوّ أن أحمد جلبي، رئيس المؤتمر الوطني العراقي الذي تموّله السي آي إيه، أدخل السامرائي في منظمته وسعى إلى الحصول على دعم إيراني لمحاولة الانقلاب وحصل عليه. وقد نقل الجلبي إلى السي آي إيه رسالة من الإيرانيين الذين أرادوا أن يعرفوا الموقف الأميركي من الانقلاب وهل سنهاجم قواتهم إذا شاركت في القتال. بعد ست سنوات أصبح الجلبي الرجل الذي سمّاه نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع رامسفيلد للحلول محل صدام. ولهذه الغاية، أرسله البنتاغون إلى العراق مع مجموعة من رجاله المسرورين ليلحق بالاحتلال الأميركي لبغداد. وزعم المسؤولون الحكوميون الأميركيون لاحقاً أنه قدّم معلومات حسّاسة جداً إلى إيران (أنكر الجلبي التهمة). لقد ظهرت الصلة الإيرانية في آذار/مارس 1995؛ كان يحاول تنظيم عملية إيرانية أميركية مشتركة ضد صدام.

ادعى بير أنه "أجمل كل شيء عن الانقلاب إلى المسؤولين في الوطن... لكن واشنطن تجاهلت كل شيء، تاركة الاستعدادات تجري على قدم وساق كما لو أن هناك ضوءاً أخضر". واعترف بير بأنه "يعمل عند الحدّ الفاصل لأوامري، حيث تقع العلامة". لكن بما أنه لم يصله شيء من واشنطن فقد افترض أن عليه المتابعة. ففي النهاية، تقضي أوامره بأن يعدّ انقلاباً على صدام وقد زعم أنه كان يرفع تقاريره إلى القيادة عن التقدّم الذي يحرزه. ربما لم يبلغ بير مسؤوليه في السي آي إيه عن كل شيء، أو أنهم تعوزهم الكفاءة أو متطفّلون أو ماكرون أو الأسوأ. أياً يكن الأمر، فإن البيت الأبيض لم يكن مطلعاً على ما يجري.

على الرغم من أن قوات البشمركة أبلت بلاء حسناً، إذ دحرت لوائي مشاة

عراقيين وأسرت كتيبة ناقمة من الجيش العراقي، فقد تمكّن صدام من القبض على المتآمرين من أتباع السامرائي وأرسل وحدات النخبة من الحرس الجمهوري لسحق الاختراق الكردي. بعد تحذير واشنطن، انسحبت قوات طالباني وعاد كل شيء في العراق إلى ما كان عليه: الأكراد إلى مقاتلة بعضهم بعضاً، والجلبي إلى نسج مؤامرة انقلاب جديدة، وصدام إلى إعادة النظر في استراتيجيته للتملّص من قفص الاحتواء الذي وضعناه فيه.

غير أن كارثة انقلاب آذار/مارس أماطت اللثام عما يتجاوز عدم كفاءة بعض المسؤولين في السي آي إيه وعملائهم. فقد سلّطت الضوء على التناقض الكامن في سياسة كلينتون العراقية: الهدف المعلن هو احتواء صدام في حين أننا نسعى سراً إلى الإطاحة به. لكن هل كلينتون مستعد للتدخّل العسكري لضمان نجاح أي محاولة انقلابية تتسم بالمصداقية؟ المسعى الانقلابي الوحيد الذي لا يحتاج إلى تدخّل عسكري أميركي ناشط هو حدوث "انقلاب في القصر"، لكن ذلك السيناريو الأقل احتمالاً لأن صَدّاماً يعتمد على الموالين من عائلته وعشيرته في الحلقة الداخلية. ويقتضي أي سيناريو آخر لتغيير النظام دخول الولايات المتحدة في حرب ثانية مع صدام حسين. ولم يكن لدى البيت الأبيض وفي أوساط الرأي العام الأميركي شهية كبيرة لمثل هذا الصراع ما دام احتواؤه فعّالاً ولا يشكّل أي تهديد لجيرانه.

أحدث ذلك معضلة لم تتضح إلا بالنظر في الأمور بعد حدوثها. لقد صمّم احتواء صدام أصلاً كاستراتيجية قصيرة الأجل لزيادة فرص حدوث انقلاب سري. لكنها تحوّلت إلى استراتيجية طويلة المدى لترك صدام في مكانه ما دامت العقوبات تضعفه. غير أن سياسة الاحتواء التي تعتمد على التنفيذ الدولي لنظام عقوبات صارم ذات عمر زمني محدّد.

في سنة 1995، تزايد استياء المجتمع من العقوبات، على الرغم من نجاح السياسة. وبدأ القادة العرب يعبّرون عن امتعاضهم من تقديم دعم مفتوح لمساعي الاحتواء التي يقوم بها كلينتون بسبب تزايد تعاطف الرأي العام في العالم العربي مع معاناة الشعب العراقي. وفي الوقت نفسه، بدأت فرنسا وروسيا

تستخدمان موقعهما المميّز كعضوين دائمين في مجلس الأمن للنأي بنفسيهما عن سياسة كلينتون.

وفي الأمم المتحدة حاولت مادلين أولبرايت التصدي لهذا الضعف باستخدام صور فوتوغرافية لقصور صدام الضخمة والمزخرفة لتظهر أنه يمتلك ما يكفي من المال لإنفاقه على شعبه. لكنها لم تحقّق تقدّماً كبيراً في مواجهة الأدلة الإحصائية عن تزايد العسر. ومما خرّب حجّتها على وجه الخصوص ارتفاع معدّلات وفيات الأطفال. وقد تعمّد صدام مفاقمة المشكلة بحرمان المستشفيات العراقية من الإمدادات والمعدّات الطبية التي تحتاج إليها. مع ذلك، تزايد إقرار العالم أجمع بأن العقوبات مسؤولة عن المعاناة المفرطة للشعب العراقي. وتغلّبت الصور الفوتوغرافية التي نشرها صدام عن مواكب نعوش الأطفال المحمّلة على أسقف سيارات الأجرة العراقية في بغداد على صور أولبرايت عن قصور صدام.

في نيسان/أبريل، في محاولة لوقف تدهور دعم العقوبات، قدّمت الولايات المتحدة قراراً إلى مجلس الأمن يتيح للعراق تصدير النفط مقابل استيراد الغذاء والدواء. صدر قرار مجلس الأمن رقم 986 بالإجماع وحظي بموافقة عالمية ظاهرة. كان ذلك بمثابة نشوء ترتيبات "النفط مقابل الغذاء" السيّئة السمعة الآن. وقد صمّمت لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي ورفع مستوى ارتياح المجتمع الدولي للمحافظة على نظام العقوبات. وستستخدم إيرادات النفط أيضاً لتمويل أعمال التفتيش التي تقوم بها الأونسكوم، والجيب الكردي، وضحايا غزو صدام للكويت(*).

(*) نصّ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 986 على أن يبيع العراق ما قيمته مليار دولار من النفط كل ثلاثة أشهر وأن تقسّم الإيرادات كما يلي: 53 بالمئة لاحتياجات الشعب العراقي؛ و30 بالمئة لتمويل صندوق لتعويض ضحايا عدوان صدام؛ و13 بالمئة لتلبية الاحتياجات الكردية في شمال العراق؛ و4 بالمئة لعمليات الأمم المتحدة، لا سيما الأونسكوم.

اقتضت الآلية وضع كل الإيرادات في حساب معلّق تسيطر عليه الأمم المتحدة لا يحرّر إلا للدفع مقابل العقود التي توافق عليها لجنة الأمم المتحدة للعقوبات (حيث تستطيع الولايات المتحدة استخدام الفيتو لمنع العقود المشبوهة). لم نتصّور البتة أن يقوم الأشخاص الذين اختارتهم الأمم المتحدة لإدارة الترتيبات ـ بمن فيهم ابن الأمين العام كوفي أنان ـ بإساءة استخدامها لاحقاً للتكسّب منها. لكن على أي حال، رفض صدام بغضب القرار في هذه المرحلة، ما جعل الولايات المتحدة تبدو منطقية أمام العالم في حين أثبت ثانية أنه لا يهتم كثيراً برفاه شعبه. استعاد كلينتون موقعه الأخلاقي البارز ولم يعد مضطراً للتنازل في قضية صادرات النفط العراقي.

مع ذلك، لم يكن يلزم سوى تقرير نظيف واحد من رئيس الأونسكوم عن حالة برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق لعزل الولايات المتحدة في مجلس الأمن. يستطيع كلينتون دائماً اللجوء إلى خيار الفيتو لكن عليه النظر في تأثير ذلك على استعداد الدول الأخرى للتمسّك بنظام العقوبات ـ وذلك الجانب السلبي للعمل ضمن أعراف النظام الدولي.

حقّقت الأونسكوم واللجنة الدولية للطاقة الذرية تقدّماً كبيراً بحلول سنة 1995 في تحديد مخزونات وقدرات أسلحة الدمار الشامل والتخلّص منها. ورأى إيكيوس أنه يمكن الاهتمام بما تبقّى بالانتقال إلى نظام طويل المدى للمراقبة والتحقّق. لذا أصبح التهديد لنظام العقوبات حقيقياً. لكن في آب/أغسطس 1995، هرب حسين كامل، صهر صدام ورئيس برامج الأسلحة غير التقليدية في العراق، إلى الأردن. فتوجّس صدام خيفة. وفي محاولة لاستباق أي شيء يمكن أن يكشف عنه كامل، زوّد النظام فجأة الأونسكوم بأكثر من مليون صفحة من الوثائق التي كشفت أن العراق أنتج كميات كبيرة من غاز الجمرة الخبيثة وسمّ البوتولينيوم وسواهما من العوامل البيولوجية. وحاول صدام إظهار الأمر كما لو أن كاملاً فعل كل ذلك من وراء ظهره، بوضع صناديق الوثائق في مطبخ مزرعة كامل ثم إرشاد مفتشي الأونسكوم إلى الموقع. لكن ذلك حفز كاملاً على توريط حميه. فزوّد الأونسكوم بتفاصيل عن برنامج صدام لتجهيز العوامل البيولوجية

للأسلحة في أثناء حرب الخليج وبرنامجه السريع في سنة 1990 لتخصيب اليورانيوم لاستخدامه في جهاز نووي.

لقد خدع صدام الأونسكوم بشأن برنامجه للأسلحة البيولوجية. ولدى إيكيوس الآن مجموعة جديدة من المعلومات للتحقّق منها وكمية كبيرة من المواد التي يجب بيان ما حصل لها. وهكذا سُحب البساط من تحت أقدام من ضاقوا ذرعاً بالعقوبات. وكسبت سياسة كلينتون تجاه العراق مهلة جديدة. لكن ذلك محكوم بأن يكونِ مؤقّتاً؛ فسيلعب التعب من العقوبات لمصلحة صدام في نهاية المطاف. وإذا تمكّنا من استغلال الوقت المحدود المتاح لإحداث انقلاب ناجح ضد صدام فيما تضعف قبضته على السلطة وبوجود إجماع دولي ضده، فربما نتجنّب مشكلة لاحقة.

لاستغلال هذه الفرصة، أقرّ المديرون في أوائل سنة 1996 مسعى سرياً أكثر إقداماً لإسقاط صدام. وأملت السي آي إيه هذه المرة استعداد الملك حسين الجديد لوضع علاقاته الواسعة مع القبائل في غرب العراق بتصرّفنا. وبمساعدة مجموعة من الضباط السنة المنفيين الذين ترعاهم الوكالة، قرّر المديرون مساندة محاولة انقلابية بدلاً من التمرّد. ولا تتطلّب الخطة سوى غطاء جوي أميركي، دون أي تدخّل بري. تولى جون دويتش، مدير وكالة الاستخبارات المركزية (السي آي إيه) الجديد، المسؤولية الشخصية عن إدارة المشروع لتهدئة شكوك البيت الأبيض بشأن العاملين لحسابهم في السي آي إيه.

بدا هذا النهج مشجّعاً لفترة وجيزة. فقد نجحت حركة الوفاق الوطني التي يرأسها إياد علاوي في تجنيد عدد كبير من ضباط العمليات المتوسّطي الرتب. وكان من المقرّر تنفيذ الانقلاب في آب/أغسطس 1996، لكن كلما اتسع انتشار المؤامرة، ازدادت فرصة كشفها من قبل عملاء صدام. وهكذا كان، ففي حزيران/ يونيو أمر صدام باعتقال أكثر من مئة ضابط ثم أعدم قادة الانقلاب العشرة على عجل.

شكّل ذلك نكسة مأسوية. فقد وجّه صدام ضربة كبيرة للفعالية الإجرائية

للسي آي إيه في العراق، بالإضافة إلى معنوياتها. وأثبت نظام الاستقصاء في القوات المسلّحة والأجهزة الأمنية فعالية كبيرة بحيث بات على المنشقين الآن العمل على افتراض أن أمرهم سيكتشف، ما ردعهم تماماً عن المحاولة. ومن دون خيار سري فعّال، أصبح الأمر الآن مسألة وقت قبل أن تبدأ استراتيجية كلينتون للاحتواء بالتفكّك.

9

إفلات إيران

تبيّن أن احتواء إيران أكثر صعوبة. فقد فسّرت طهران الإعلان عن سياسة الاحتواء المزدوج في أيار/مايو 1993 بأنه بمثابة إعلان عن نية عدائية. ونظراً لارتياب الإيرانيين بالأهداف الأميركية وعدم ثقتهم بها، فإنهم لم يأخذوا على محمل الجدّ الإعلانات المتكرّرة التي أصدرها الناطق باسم كلينتون بأن الرئيس لن يسعى إلى إسقاط الحكومة الإيرانية بل إنه مستعد بدلاً من ذلك لبدء الحوار معها. لذا ركّزوا على نية كلينتون المعلنة باحتواء إيران، وعزلها، وفرض العقوبات عليها، ومنع الاستثمارات الأجنبية في صناعتها النفطية، والحؤول دون حصولها على الأسلحة النووية، ونظم الإطلاق الصاروخية، والأسلحة التقليدية الهجومية.

كنت أخشى أنا وطوني ليك من أن تردّ إيران على استراتيجيتنا بالسعي إلى التقارب مع العراق. وقد شرع الإيرانيون بمثل هذا المسعى بالضبط في تشرين الأول/أكتوبر 1993 بإيفاد نائب وزير الخارجية، جواد ظريف، إلى بغداد، لكن سرعان ما اتضح أن ليس لدينا ما نخشى منه كما أشير من قبل.

حيّد الإيرانيون تأثير استراتيجيتنا للاحتواء المزدوج بطريقة أكثر تعقيداً مما تصوّرنا. فقد درسوا استراتيجيتنا بعناية، وحدّدوا نقطتي ضعفها، واستغلّوهما بمهارة كبيرة.

أولاً، ركّزوا على التوتّر بين الولايات المتحدة وأوروبا بشأن العقوبات

الإيرانية. ففي حين كنا نريد تحميل إيران ثمن سلوكها السيئ، فإن الدول الأوروبية اتخذت قراراً جماعياً بالتعامل مع إيران من خلال ما أسمته "الحوار الحاسم". فنظراً لاتساع سوق إيران، ومواردها النفطية الكبيرة، وموقعها الجيواستراتيجي، رأى الأوربيون أنها مهمة جداً بحيث لا يمكن عزلها أو معاقبتها. كما أن إيران لم تُتهم رسمياً بتجاوز قواعد النظام الدولي. فقد نجح النظام بإزالة بصماته عن العمليات الإرهابية الكبرى التي يعتقد أنه رعاها، ولم تطلق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد الإنذار بشأن برنامجها النووي. لذا فإنها لم تخضع لعقوبات الأمم المتحدة الإلزامية، خلافاً للعراق، ولم تأتِ تلك العقوبات إلا بعد عقد من الزمن.

أضعفت الشركات الأميركية أيضاً مساعي كلينتون لإقناع الأوروبيين بالامتثال لنهجه، حيث أصبحت في سنة 1994 أكبر زبائن الخام الإيراني، وبلغت إعادة مبيعاتها إلى أسواق البلدان الثالثة نحو 24 بالمئة من الصادرات الإيرانية، بقيمة 4 مليارات دولار سنوياً. رأى كلينتون إن إغلاق هذا المنفذ سيوقع العقوبة على الشركات الأميركية فحسب، لأن إيران ستبيع النفط إلى زبائن آخرين. لكن الأوروبيين نظروا إليه بطريقة مختلفة، فاتهمونا بالنفاق لأننا نطالب بمنع شركاتهم من التعامل التجاري مع إيران فيما تقوم شركاتنا بأعمالها كالمعتاد.

في أوائل سنة 1995، قرّر كلينتون تصعيد الضغط على إيران، وقد شجّعه على ذلك مخاوف إسرائيل بشأن التهديد الإيراني الذي ولّد ضغطاً كبيراً على الكابيتول هيل(*). تطابق هذا الضغط لاتباع نهج متشدّد مع قرار الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني، في آذار/مارس 1995، بالتوقيع على امتيازين لحقول نفط سيري البعيدة عن الشاطئ مع شركة النفط الأميركية كونوكو. أحدث ذلك صخباً سياسياً في واشنطن. فسارع الرئيس كلينتون إلى إصدار

(*) حذّر رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين الرئيس كلينتون باستمرار من تنامي القدرات الصاروخية الإيرانية وسعيها إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وكان يعتبر إيران قوة إقليمية راديكالية ذات دوافع لتهديد وجود إسرائيل، ورأى أن إسرائيل بحاجة إلى إقامة سلام مع جيرانها العرب للتصدّي للتهديد الإيراني الذي يواجهونه جميعاً بشكل افضل.

أمرين تنفيذيين يحظران الاستثمارات الأميركية في حقول النفط الإيرانية، ما يعني عملياً نقض اتفاق شركة كونوكو.

ربما صمّم قرار رفسنجاني للإشارة إلى رغبته في التعاطي البنّاء مع الولايات المتحدة. لكن إدارة كلينتون اعتبرته محاولة لإحباط الضغط الذي نمارسه على شركات النفط الأوروبية بتسليط الضوء على نفاقنا. ولاحظ وارن كريستوفر علناً، أن مشروع كونوكو يمكن أن يسهم في تمويل الإرهاب الدولي من قبل إيران. لكن ما لم يستطع قوله هو أننا نعرف أن رفسنجاني يمكن أن يكون متشدّداً مثل آية الله الخميني في التفويض بالاغتيالات والعمليات الإرهابية. وكان رفسنجاني ماهراً في تأليبنا على شركات النفط الأوروبية التي سارعت إلى استغلال الفرصة التي عرضها عليها للحلول محل كونوكو. وفي نهاية المطاف، وقّعت اثنتي عشرة شركة نفط أجنبية اتفاقات مع إيران، كل منها تزيد قيمته الإجمالية على 50 مليون دولار.

حاول السيناتور ألفونسو داماتو وأيباك المساعدة بإدخال تشريع جديد يحاول منع هذه الاستثمارات. وعلى وقع الاحتجاجات الصاخبة للحكومات الأوروبية، أقرّ الكونغرس في سنة 1996 قانون العقوبات على إيران وليبيا، الذي يمنح الرئيس لأول مرة صلاحية فرض عقوبات ثانوية على أي شركة غير أميركية تستثمر ما يزيد على 40 مليون دولار في إيران. وقد أحدث ذلك مزيداً من الاحتكاك في حلف الأطلسي، إذ سعت الحكومات الأوروبية إلى الدفاع عن مصالح شركاتها وحمايتها من العقوبات الأميركية. وبالتالي، لم يكن الأوروبيون مستعدين للاعتراف بنشاط إيران في رعاية الإرهاب الموجّه ضدّ عملية السلام في الشرق الأوسط خوفاً من أن نستخدم ذلك كأداة ضغط لحملها على التصرّف ضدّ شركاتها النفطية. شعرنا بأنهم هم الذين يروّجون الآن المعايير المزدوجة لأنهم طالما سعوا إلى إقناعنا بأهمية السلام في الشرق الأوسط للمصالح الأوروبية. وعندما أشرنا إلى أن الدعم الإيراني للمنظمات الإرهابية من أكبر العقبات أمام مساعينا لإحلال السلام، أداروا لنا آذاناً صمّاء.

مع ذلك منعنا في فترة رئاسة كلينتون الأولى قيام مؤسسات مالية دولية،

مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من تقديم قروض إلى إيران، وزدنا صعوبة مساعي إعادة جدولة القروض الإيرانية، وساعدنا في إنشاء مناخ سلبي للاستثمار الأجنبي هناك، وأقنعنا اليابان بعدم المضي قدماً بمشروع للمعونة في جنوب إيران بقيمة مئات الملايين من الدولارات. وتمكّنا أيضاً، من خلال تدخّل نائب الرئيس آل غور لدى رئيس الوزراء الروسي فيكتور تشيرنومردين، من تقييد مبيعات الأسلحة الروسية الجديدة إلى إيران بالأصناف الدفاعية. وبطّأنا نقل تكنولوجيا الصواريخ من كوريا الشمالية، وأوقفناها تماماً في إحدى المراحل. كما صعّبنا على إيران تأمين المساعدة التقنية الروسية لبرامجها النووية والصاروخية.

اكتشفنا حليفاً غير محتمل في مجلس الشورى الذي يسيطر عليه المحافظون، إذ إنه منع الإصلاحات الاقتصادية لرفسنجاني وساعد في ضمان مناخ سلبي للاستثمار الأجنبي. وأدى ائتلاف ذلك مع تهديد بالعقوبات الثانوية التي تفرضها الولايات المتحدة، إلى ردع كل مشاريع الاستثمارات النفطية الكبرى مبدئياً باستثناء واحد. وأجبر تنامي الدين القومي إيران أيضاً على خفض وارداتها الإجمالية إلى النصف، ما أحدث تأثيراً سلبياً شديداً على اقتصادها. وزادت الإعانات الكبيرة للأغذية والوقود، وتعدّد أسعار صرف العملة وحماية القطاع العام غير الكفء من هذه المشاكل. كما نجحت العقوبات الأميركية الأحادية أيضاً في رفع أسعار بعض السلع المستوردة، وعقّدت استبدال قطع غيار المعدات الدفاعية والصناعية وتجهيزات الملاحة الجوية والصناعة النفطية، وأوقفت تطوير حقول النفط الجديدة فعلياً.

لكن كل ذلك لم يكبح شهية إيران لإثارة الاضطرابات في المنطقة. وبدت بصمات أصابعها في كل مكان: تسليح المتمرّدين في الجزائر، وأعمال الشغب التي يقوم بها الحجاج في المملكة العربية السعودية، والمعارضة الشيعية في البحرين.

شرع كلينتون بمحاولة تلطيف السلوك الإيراني. لكن الإيرانيين أصبحوا يرون الآن تنامياً في عداء الردود الأميركية على مشاكستهم عندما أحكم

كلينتون العقوبات المفروضة من طرف واحد وصعّد المساعي لإبطاء مسعاهم للحصول على أسلحة الدمار الشامل فيما صبّ الكونغرس مزيداً من الوقود على النار. فعندما أعلن رئيس مجلس النواب نيوت غنغريتش في تشرين الأول/أكتوبر 1995 أنه سيدخل تشريعاً يقدّم بموجبه 18 مليون دولار إضافية إلى برنامج العمل السري لإسقاط النظام الإيراني، اتخذ القادة الإيرانيون ذلك بمثابة دليل حاسم على نوايا كلينتون الحقيقية (مع أن أي شخص لديه معرفة قليلة بالسياسة الأميركية في ذلك الوقت يعلم أن كلينتون وغنغريتش لم يكونا حليفين). لكن الإيرانيين لم ينسوا البتة دور السي آي إيه في الإطاحة بحكومة مصدّق في سنة 1953، وبدا تشريع غنغريتش إليهم بمثابة محاولة لتكرار ذلك الأداء. غير أن رجال الدين الإيرانيين لم يلحظوا أن كلينتون تمكّن من إقناع غنغريتش من تعديل أهداف تشريعه لتتلاءم مع سياسة الاحتواء المعلنة بدلاً من تغيير النظام. ولم يصدّقوا أن السي آي إيه لم تكن راغبة بالفعل في استعادة القدرة السرية في إيران التي فقدتها في إدارة بوش الأول. وخلص الإيرانيون بدلاً من ذلك إلى أن الولايات المتحدة تستهدف مهاجمتهم.

في السنوات الثلاث الأولى من إدارة كلينتون، لم يطلق الإيرانيون أي عمل قاتل ضدّ أهداف أميركية (على الرغم من أنهم أجروا استطلاعاً مفصّلاً للمنشآت الأميركية في الخارج وخطوا خطوات لوضع المسؤولين الأميركيين الكبار في الولايات المتحدة تحت مراقبة مماثلة).

لكن في حزيران/يونيو 1996، فجّرت مجموعة من السعوديين الشيعة، تطلق على نفسها اسم "حزب الله السعودي" شاحنة خارج مجمّع للشقق السكنية في الخُبَر بالمملكة العربية السعودية، ما أدى إلى مقتل تسعة عشر عسكرياً أميركياً. عند النظر إلى الوراء يمكن أن يبدو هذا الهجوم بمثابة مؤشّر على تغيّر متعمّد في السياسة الإيرانية. في ذلك الوقت كان هناك ما يكفي من الشكوك بوجود تحريض إيراني ليدفع الرئيس كلينتون بأن يأمر بوضع خطة لانتقام عسكري لو حصل مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) على ما يكفي

من الأدلة لتبريره. في غضون ذلك، قامت السي آي إيه بسلسلة خلاقة من الأعمال الاستخبارية المتزامنة في مختلف أنحاء العالم(*).

ربما ساعد ذلك في ردع الهجمات الإيرانية على أهداف أميركية لكنه لم يفعل شيئاً لردع تصميم إيران على استغلال النقطة الضعيفة الأخرى في استراتيجية كلينتون. فقد كنا نقول دائماً، وأدركت إيران ذلك، أنه كلما ازداد نجاح مساعي الولايات المتحدة في مساعي صنع السلام، ازدادت عزلة إيران واحتواؤها. في أعقاب توقيع اتفاقات أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993، أصبح الإيرانيون أكثر تنبّهاً بل أكثر تصميماً على إحباط محاولة كلينتون تحقيق حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي.

منذ الثورة الإيرانية، أقام رجال الدين الشيعة، الذين يديرون البلد، تحالفاً استراتيجياً مع سورية. وكلا النظامين من أتباع الإمام علي. كان حافظ الأسد يرأس نظاماً بعثياً لا يوجد قواسم مشتركة كثيرة بينه وبين رجال الدين في قم، وهي مدينة إيرانية مركزية للدراسة الدينية الإسلامية. مع ذلك، حافظ على هذا التحالف الإيراني السوري خلال حرب الثماني سنوات الإيرانية العراقية على الرغم من أن القادة العرب الآخرين انحازوا إلى العراق الذي يسيطر عليه السنة. وكانت حساباتنا تقوم في جزء منها على أن نجاحنا في التفاوض على سلام سوري إسرائيلي، يساعد في كسر تحالف دمشق مع طهران.

أدرك الإيرانيون ذلك، وبعد أن عقد عرفات سلاماً مع رابين وكلينتون، حثّت إيران سورية على الانسحاب من عملية السلام والتعاون في تصعيد الهجمات على إسرائيل من جنوب لبنان، وعرضت تمويل جبهة لبنانية فلسطينية إسلامية هناك وتزويدها بالأسلحة الثقيلة. وعندما أوضح الأسد أن من مصلحة سورية

(*) وصف مسؤول مكافحة الإرهاب في فريق كلينتون رسالة هذه الأعمال كما يلي، "لقد أظهرنا ما يمكننا أن نفعله لإيذائكم. إذا واصل عملاؤكم الانخراط في الإرهاب ضدنا، فسنلحق بكم الأذى بطرق تضعف نظامكم بشدة." (Richard Clarke, *Against All Enemies* (New York: Free Press, 2004), pp. 120-21).

الاستراتيجية الاستمرار في عملية السلام، ازداد تصميم الإيرانيين على إحباط المفاوضات الإسرائيلية السورية.

كان لديهم أداة جاهزة للقيام بذلك. ففي العقد الماضي قدّموا التدريب والسلاح والتمويل لمقاتلي حزب الله الذين يحاربون القوات الإسرائيلية في جنوب لبنان. ولأن سورية تقدّم ممراً لكل هذا النشاط، وجد الإيرانيون أن من السهل توريط الأسد عن طريق قيام حزب الله بإثارة اشتباكات مع إسرائيل. وعندئذ تلقي الولايات المتحدة وإسرائيل باللوم على دمشق لعدم سيطرتها على حزب الله، ما يعقّد مفاوضات السلام.

يعتقد المرء أن بوسع سورية ممارسة سيطرة أشدّ على حزب الله، نظراً لتواجد قواتها الكبير في لبنان وسيطرتها على خطوط إمداده. لكن السوريين كانوا يقومون بموازنة الضغوط المتنافسة التي تمارسها إيران لإطلاق يد حزب الله، وشركاؤها الأميركيون والإسرائيليون في المفاوضات للجمه. ونتيجة لذلك، غالباً ما كانت الهجمات تأتي في أوقات غير ملائمة.

من الأمثلة السيّئة على ذلك عشية زيارة الرئيس كلينتون إلى دمشق في تشرين الأول/أكتوبر 1994 بعد مشاركته في توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية. كان كلينتون يخوض مغامرة سياسية خطيرة لأن سورية بالنسبة للإدارة الأميركية لا تزال "دولة ترعى الإرهاب" ولأن مفجراً انتحارياً فلسطينياً قتل اثنين وعشرين شخصاً في تل أبيب قبل ثمانية أيام. وقد شدّدنا على السوريين أن الزيارة مشروطة بإبقاء الوضع هادئاً في لبنان. ومع ذلك، ما إن هبطت طائرة الرئاسة في العقبة من أجل حفل التوقيع، حتى أطلق حزب الله اثني عشر هجوماً كبيراً بمدافع الهاون على شمال إسرائيل، ما أجبر المقيمين هناك على النزول إلى الملاجئ حيث تابعوا على الراديو توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية. وعلى الرغم من التطمينات الكبيرة التي نقلها وليد المعلّم، سفير دمشق في واشنطن، بأن سورية ستعالج هذه المشكلة، فإن حزب الله أطلق في اليوم التالي مدافع الهاون على إسرائيل فيما كان كلينتون مجتمعاً مع الأسد في دمشق.

لم ندرك تماماً حتى في ذلك الوقت قدرة إيران على تخريب عملية السلام

لأننا اعتمدنا على كلمة الأسد بأنه سينزع سلاح حزب الله عندما تلتزم إسرائيل باتفاق سلام تنفّذ بموجبه الانسحاب الكامل من سورية ولبنان.

استخدم الإيرانيون تكتيكاً مماثلاً في رعاية العمليات العسكرية الفلسطينية ضدّ الإسرائيليين في الضفة الغربية وغزة، ووراء الخط الأخضر (الذي رسم في سنة اتفاقية الهدنة سنة 1949 مع البلدان العربية، وهو يعيّن حدود إسرائيل قبل سنة 1967). في التسعينيات (1990يات)، نأت حماس بنفسها عن طهران كحركة فلسطينية سنية محلية. لذا التفت رجال الدين الإيرانيون إلى مجموعة إسلامية فلسطينية عسكرية صغيرة تسمّى حركة الجهاد الإسلامي وحوّلوها إلى حركة تابعة تماماً لوزارة المخابرات والأمن الإيرانية والحرس الثوري الإيراني. وبأمر من إيران، صعّدت حركة الجهاد الإسلامي هجماتها في المنعطفات الحاسمة في مساعي كلينتون لتعزيز السلام الإسرائيلي الفلسطيني، وبالتالي إحداث اضطراب في المفاوضات وإضعاف الدعم الإسرائيلي لعملية السلام. وقد أحدث ذلك ضغوطاً على العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية لأن الناطقين باسم حركة الجهاد الإسلامي كانوا يعلنون عن المسؤولية عادة من مقرّهم في دمشق.

عندما اكتسبت عملية السلام زخماً، استخدم الإيرانيون حزب الله وحركة الجهاد الإسلامي لعرقلة ما شكّل تهديداً استراتيجياً لموقفهم الإقليمي. ففي أيار/مايو من ذلك العام، توصّلت إسرائيل وسورية إلى اتفاق بشأن ورقة "الأهداف والمبادئ" التي رحّب بها الجانبان "كاختراق تاريخي" في المفاوضات بشأن الترتيبات الأمنية. وفي حزيران/يونيو، استضاف الرئيس كلينتون أمنون شاحاك، الذي خلف للتوّ باراك كرئيس لأركان الجيش الإسرائيلي، واللواء حكمت الشهابي، رئيس أركان الجيش السوري، للتفاوض في المكتب البيضوي. وأتبع ذلك الحدث المهم بتقرير الأنباء السورية عن حدوث اختراق في مسألة المحطة الأرضية في مرتفعات الجولان التي تقدّم لإسرائيل إنذاراً مبكّراً بعد انسحابها.

لم تحاول إيران إخفاء قلقها. ففي أثناء زيارة نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إلى طهران في حزيران/يونيو 1995، نُبّه علناً إلى أن "الحكومة السورية... تحسن صنيعاً إذا لم تفكّر، من الآن فصاعداً، في أي شيء سوى

الكفاح حتى القضاء على النظام الصهيوني". وفي تموز/يوليو، اعترف وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي بقلق إيران الاستراتيجي: "كلما اقترب بلد من النظام الغاصب، ازداد ابتعاده عنا".

عندما حقّقت المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية اختراقاً، توّج في توقيع اتفاق أوسلو 2 في البيت الأبيض في أيلول/سبتمبر 1995، ثارت ثائرة الإيرانيين. فأشارت افتتاحية في إحدى الصحف الإيرانية من أنه يمكن للأسد أن يواجه "المصير نفسه الذي لقيه السادات" إذا أقام أيضاً سلاماً مع إسرائيل. وأبلغ ياسر عرفات كلينتون أن آية الله الخميني أمر شخصياً باغتياله في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو 2. ولكم أن تتصوّروا دهشة الخميني بعد شهرين عندما علم أن قاتلاً إسرائيلياً نفّذ عمله باغتيال شريك عرفات في صنع السلام.

"أُطلق الرصاص على رابين. وافني إلى مستشفى إيشيلوف"! لم يكن لدى إيتان هابر، كبير معاوني رابين، الوقت للكلام لكنه عرف أن السفير الأميركي يجب أن يكون حاضراً. في الطريق إلى المستشفى عبر شوارع تل أبيب المقفرة، اتصلت بالبيت الأبيض لإبلاغ الرئيس بما حدث. كان ذلك في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995. لم يكن قد مضى على حفل توقيع أوسلو 2 في البيت الأبيض سوى 5 أسابيع، لكن فجأة أصبح صرح السلام بأكمله معلّقاً في الميزان.

التاريخ الإسرائيلي مثقل جداً بالمآسي والكوارث بحيث يخالج الإسرائيليين في مثل هذه الأوقات شعور جماعي بقابلية الانجراح. وغالباً ما تدخّلت الولايات المتحدة في تلك اللحظات لتقديم الدعم(*). أدرك كلينتون ذلك الدور الأساسي بالغريزة. وكان قد وعد رابين في أول اجتماع رسمي بينهما أن الولايات المتحدة ستقلّل المخاطر التي تنطوي عليها جهود صنع السلام. ويحتاج رابين إلى وقوف صديقه الأميركي إلى جانبه الآن أكثر من أي وقت مضى.

(*) اعترف الرئيس هاري ترومان بالدولة اليهودية الوليدة فيما كانت الجيوش العربية تعبئ للحرب لتدميرها، وأقام الرئيس نيكسون جسراً لنقل المعدات إلى إسرائيل، ما غيّر مسار المعركة في حرب أكتوبر 1973.

بعد عشرين دقيقة من مكالمة هابر، أُدخلت إلى جناح الطوارئ في الدور السفلي من مستشفى إيشيلوف. كان إيتان هناك عند المدخل جالساً خلف مكتب الاستقبال الصغير، يخط شيئاً على قصاصة ورق. كان مستغرقاً جداً بحيث لم يلحظ وصولي. وبدلاً منه استقبلني زفاي ألدروتي، المدير العام لمكتب رئيس الوزراء، وهمس بأنني أن رابين توفي.

فيما أمسك كل منا بالآخر حزناً، غادر إيتان دون أن يتيح لي الفرصة لتقديم العزاء إليه. كان لديه عمل أكثر أهمية. وبعد لحظات، أعلن هذا المعاون المخلص، الذي كتب كل كلمة مؤثّرة تحدّث بها رابين عن السلام في الأشهر الستة والعشرين الماضية، أمام الكاميرات والجمهور الذي احتشد خارج المستشفى وأمام الأمة الإسرائيلية والعالم بصوت غاضب، "تعلن حكومة إسرائيل بهلع وأسف كبير وحزن عميق أن قاتلاً اغتال رئيس الوزراء وزير الدفاع إسحاق رابين".

كانت الطريقة الوحيدة التي أتغلّب فيها على الصدمة واليأس الاستمرار في الحركة. ذهبت أبحث عن زوجة رابين، ليا، ووجدتها محاطة بعائلتها تنتحب في أحد أركان غرفة انتظار باردة. وقد منعوا كل الإسرائيليين الآخرين من دخول هذه الحجرة المرتجلة للحداد، ما ترك منافسي رابين السابقين - شمعون بيريز، وزير الخارجية، وعازر وايزمان، الرئيس - في الممر الخارجي مع حشد من المسؤولين الآخرين الذين يتجمّعون هناك، ويحدّق كل منهم في الآخر مذهولاً وعاجزاً عن التصديق.

جلست مع ليا، وأمسكت بيدها وأنا أبحث عن الكلمات التي تسليها. دخل الدكتور باراباش، رئيس المستشفى، الغرفة وقادها برقّة إلى حيث توجد جثة زوجها. أسرعت إلى مكتب الاستقبال الفارغ، حيث يوجد الهاتف، وحاولت يائساً الاتصال بالبيت الأبيض (كنا في الدور السفلي من المستشفى حيث ينعدم إرسال الهواتف الخلوية).

في الأعياد الدينية وأوقات الأزمة، يبادر الإسرائيليون وأقرباؤهم في الخارج

إلى الاتصال بعضهم ببعض. وفي تلك الأوقات تصبح الخطوط الدولية مشغولة. أقفلت سمّاعة الهاتف محبطاً، وعندما فعلت ذلك رنّ. رفعت السمّاعة بحكم الغريزة ودهشت عند سماع عامل الهاتف في البيت الأبيض يعلن أن الرئيس على الخط.

لقد حظيت بامتياز حضور كل اجتماع بين كلينتون ورابين، ولاحظت مباشرة كيف تطوّرت العلاقة بينهما في السنوات الثلاث الماضية من الحذر إلى الصداقة العميقة. في البداية كان الرئيس حذراً، وحتى خائفاً، من المحارب الإسرائيلي القديم، الذي تميّزت حياته بالصراع والكفاح والأسى. كان كلينتون ينظر إلى رابين بمثابة شخصية أبوية - توفي والد كلينتون في حادث سيارة قبل أن يولد وكان يمكن أن يكون بمثل سنّ رابين. لكن في أعقاب تفجير نيسان/ أبريل 1995 في مدينة أوكلاهوما، عبّر رابين عن إعجابه الصادق بقيادة الرئيس الشاب في وجه الإرهاب الداخلي. ويبدو أن ذلك أثّر في تحوّل علاقتهما - أصبحا شركاء في الشدائد. والآن توفي صديق كلينتون ويكاد إطار السلام الذي حاولا إقامته معاً أن يتهاوى.

سمع الرئيس إعلان إيتان. بدا محطّماً. أوضحت أن الجنازة ستتم خلال ثمانٍ وأربعين ساعة. فلم يتردّد الرئيس: "سأكون هناك".

كانت فكرة قيام إيران باستغلال اغتيال رابين لإحباط السلام الذي يسعى كلينتون إلى صنعه أبعد ما يكون عن تفكيري في تلك اللحظة المأسوية. لكن النظام الإيراني لم يضع الوقت في استغلال موت رابين، وأسماه المجرم الذي سعى إلى استعباد الفلسطينيين من خلال عملية السلام.

عندما أعلن شمعون بيريز، خليفة رابين، عن نيّته "التحليق عالياً وسريعاً" نحو اتفاق سلام مع سورية، أصبح الهدف واضحاً والمهمّة ملحّة. وقد انطبق ذلك على وجه الخصوص عندما بدأت مفاوضات إسرائيلية سورية مكثّفة في واي بلانتيشن شرق مريلند في كانون الأول/ديسمبر 1995. ففي أعقاب الجولتين

الأوليين، أعلن دنيس روس أن "ما أنجز في ستة أيام من المفاوضات يفوق ما أنجز في السنوات الأربع السابقة من المفاوضات".

قرّرت إيران الردّ.

قبل بدء جولة المحادثات الثالثة في شباط/فبراير 1996، جدّد حزب الله هجماته فجأة في جنوب لبنان. ثم وسط المفاوضات، نفّذت حماس تفجيرين انتحاريين في حافلتين في قلب القدس الغربية، ما أدى إلى مقتل أربعين إسرائيلياً. من غير المرجّح أن تكون إيران قد أوحت بهذين الهجومين(*). لكنها استغلّتهما عبر حليفتها في فلسطين حركة الجهاد الإسلامي التي دبّرت على الفور هجوماً على أطفال إسرائيليين يرتدون أزياء عيد البوريم في وسط تل أبيب. وعندما ادّعت الجهاد الإسلامي المسؤولية عن الهجوم من دمشق، عُلِّقت المفاوضات الإسرائيلية السورية على الفور.

وفي آذار/مارس، شنّ حزب الله هجمات على إسرائيل من مناطق مدنية في جنوب لبنان، ما دفع إسرائيل إلى إطلاق النار على القرى اللبنانية. فردّ حزب الله بإطلاق صواريخ الكاتيوشا على القرى والكيبوتزات في شمال إسرائيل. أثار ذلك مزيداً من الانتقام الإسرائيلي الذي استخدمه حزب الله ثانية لتبرير مزيد من القصف المكثّف على إسرائيل. أصررنا على تدخّل السوريين، لكن ذلك لم ينتج سوى هدنة مؤقّتة.

في وجه الهجمات المتواصلة على سكان شمال إسرائيل، اضطرّ بيريز إلى الردّ بقوة لكيلا يظهر عشية الانتخابات عاجزاً عن حماية الإسرائيليين في بيوتهم. وفي نيسان/أبريل أطلق عملية عناقيد الغضب لإجبار المدنيين اللبنانيين على الخروج من الجنوب كطريقة لإقناع الحكومتين اللبنانية والسورية بلجم حزب الله. وبدلاً من ذلك، أدى القصف الإسرائيلي غير المتعمّد لقانا، الذي أسفر عن مقتل نحو مئة مدني لبناني، إلى وضع إسرائيل في موقف دفاعي وأغضب

(*) كانت حماس تنتقم لقيام إسرائيل باغتيال رئيس قواتها العسكرية، صانع المتفجّرات يحيى عياش، قبل شهر.

المواطنين العرب في إسرائيل. اضطر بيريز إلى قبول وقف لإطلاق النار مع حزب الله، ما أضعفه في أعين الناخبين اليهود، فيما تراجع تأييده في أوساط الناخبين الإسرائيليين العرب.

حقّق الإيرانيون أكثر مما كانوا يأملون به. فقضى الهجوم الإسرائيلي على أي فرصة لاستئناف مبكّر للمفاوضات الإسرائيلية السورية وعزّز فرص بنيامين نتنياهو - المرشّح المناهض لأوسلو. وفيما كان حزب الله يعدّ لمزيد من الهجمات، استخدم كلينتون وبيريز كل القنوات لإرسال رسالة إلى طهران بالتراجع. ونجح بيريز في إقناع الألمان والفرنسيين بالتهديد الإيراني فيما لم نلق نحن سوى آذان صمّاء. فاستخدم الألمان علاقتهم الخاصة بالإيرانيين ليوضحوا بأن استمرار الهجمات ستكون له عواقب حادّة. في النهاية يبدو أن الإيرانيين طلبوا من حلفائهم التراجع، لكن الضرر قد وقع.

جرت الانتخابات الإسرائيلية في أيار/مايو 1996، وفي ذلك الوقت مضى عام واحد على تعييني في منصبي كسفير لكلينتون في إسرائيل. أدار بنيامين نتنياهو حملته ضدّ عملية السلام التي يرعاها كلينتون؛ وأظهرت دعايته الأكثر فعّالية عرفات يسير جنباً إلى جنب مع بيريز الذي يظهر اهتماماً كبيراً - بعد ذلك يتحطّم الغطاء الزجاجي وتظهر الصورة لقطات سريعة للحافلات والضحايا الإسرائيليين للإرهاب. لو انتخب نتنياهو، فستتعرّض العملية التي بدأت بأوسلو إلى خطر شديد. وكذا استراتيجية كلينتون الشرق أوسطية بأكملها.

كان الرئيس قلقاً جداً بحيث إنه أقدم على خطوة غير مسبوقة في محاولة إقناع الناخبين الإسرائيليين المصدومين من الهجمات الفلسطينية الأخيرة والقصف الذي شنّه حزب الله بوجوب أن يبقى السعي للتوصّل إلى سلام أولى أولوياتهم. وفي آذار/مارس، نظم كلينتون، ضمن إشعار لا يزيد على بضعة أيام، قمة استثنائية لتسعة وعشرين زعيماً عالمياً، ثلاثة عشر منهم من البلدان العربية، استضافها الرئيس المصري حسني مبارك في شرم الشيخ. وفي جلسة التصوير الختامية، انضمّ بيل كلينتون وبوريس يلتسين وجاك شيراك وطوني بلير والعاهل

المغربي الحسن، وياسر عرفات إلى شمعون بيريز ليبدوا معارضتهم للإرهاب ودعمهم لبيريز كصانع سلام. ومن شرم الشيخ، أقلّ كلينتون بيريز في طائرة الرئاسة إلى إسرائيل لينقل حملته إلى الشعب الإسرائيلي مباشرة.

بعد شهر، عندما أثار حزب الله حملة عناقيد الغضب، أرسل كلينتون كريستوفر لترتيب وقف لإطلاق النار يعيد السلام إلى شمال إسرائيل بأسرع ما يمكن. وقبل أسابيع من الانتخابات استقبل الرئيس بيريز في البيت الأبيض لتوقيع "اتفاق التعاون الاميركي الإسرائيلي لمكافحة الإرهاب" الذي حظي بتغطية إعلامية كبيرة والإسراع في تقديم 50 مليون دولار كمساعدة طارئة إلى إسرائيل لمكافحة الإرهاب.

فتح كلينتون أيضاً قناة خلفية لحملة بيريز عبر المستشارين السياسيين الديمقراطيين دوغ شيون وزئيف فورست، اللذين عملا في حملاته. لم يكن استخدام مستشارين سياسيين أميركيين غير مألوف في الحملات الانتخابية الإسرائيلية؛ فقد كان نتنياهو يعتمد على آرثر فنكلستاين، وهو مستشار سياسي آخر، لتطبيق تقنيات الحملة السلبية التي طوّرها للمرشّحين الجمهوريين بنجاح. لكن كلينتون استخدم قناة شيون ـ فورست الخلفية لتنسيق بياناته العامة مع احتياجات حملة بيريز في أثناء العدّ التنازلي للانتخابات. على سبيل المثال، بدأ نتنياهو يتّهم دون وجه حقّ بيريز بأنه ينوي تقسيم القدس. لم يستطع بيريز، وهو ضعيف في الحملات الانتخابية، دحض التماس خصمه لجذب الناخبين الذين أحدثت الهجمات الإرهابية قلقاً عميقاً في أوساطهم. تنامى قلق كلينتون فألقى كلمة قبل أسبوع من الانتخابات وجه فيها رسالة صريحة إلى الشعب الإسرائيلي بأن الولايات المتحدة ستقف إلى جانبهم إذا تحمّلوا مزيداً من المخاطر من أجل السلام. وقبل يوم واحد من الانتخابات، كرّر الرسالة، واعداً بأن الولايات المتحدة ستساعد في الاهتمام بأمن الإسرائيليين إذا صوّتوا لصالح السلام ـ أي لصالح بيريز.

غضب نتنياهو وأرسل أحد مستشاريه إليّ للاحتجاج، لكن كلينتون لم يتأثّر. فقد تدخّل نتنياهو سابقاً في السياسة الاميركية عندما أرسل شركاءه إلى

الكابيتول هيل لحشد معارضة الجمهوريين لاتفاق السلام مع سورية عندما كان كلينتون ورابين يعملان عليه(*). وبما أن كلينتون يعتبر السياسة رياضة في الاتصال، فقد شعر أن نتنياهو يحصل على ما يستحقّه. وكان الرئيس مصمّماً على تعزيز فرص بيريز مثلما كان في الوقت نفسه يحاول مساعدة إعادة انتخاب يلتسين في روسيا. في حالة بيريز، كان الرئيس يشعر بمسؤولية إضافية في المحافظة على إرث صديقه إسحاق رابين، الذي اغتيل لوقف عملية السلام، وقد تعهّد الرئيس عند قبره ألا يدع ذلك يحدث.

كان يوم الأربعاء في 29 أيار/مايو يوم الانتخابات في إسرائيل. في تلك الليلة، أنشأت مجموعة لتتبع الانتخابات في السفارة في وسط تل أبيب. كانت الأحاديث المتواصلة تصدر من قناتي التلفزة الإسرائيليتين اللتين تبثّان الأخبار المتنافسة، فيما المسؤولون السياسيون في السفارة يقدّمون التقارير من مختلف مقرات قيادة الحملة. لم يكن الحديث على الهاتف سهلاً، لكنني شعرت على الفور بالتوتّر في صوت إيهود يعاري عندما اتصل للمرة الثالثة في تلك الليلة.

كان يعاري، وهو صديق وثيق، معلّق الشؤون العربية في القناة الأولى. وفي ليلة الانتخابات كان يقوم بتتبّع إحصاء الأصوات من استديوهات التلفزة حيث تلقّى المستطلعون نتائج الانتخاب فور خروج المقترعين من مراكز الاقتراع. وقد نقلت المعلومات التي قدّمها لي إيهود إلى البيت الأبيض، حيث يتابع الرئيس نتائج الانتخابات الإسرائيلية عن كثب مثل المواطنين الإسرائيليين. استناداً إلى تقرير إيهود عن النتائج الأولية، نحو منتصف الليل في إسرائيل، الخامسة بعد الظهر في واشنطن، أرسلت برقية إلى الرئيس بأن شمعون بيريز سيكون رئيس الوزراء المقبل. والآن في الثانية والربع صباحاً في إسرائيل،

(*) خشي نتنياهو من أن يربح حزب العمل الانتخابات إذا تمكّن رابين وبيريز من الاتفاق مع السوريين. بل إن نتنياهو استخدم حصانة الكنيست لتسريب وثيقة خطة عسكرية للجيش الإسرائيلي لإظهار أن رابين وبيريز مستعدان للتخلّي عن الجولان.

اتصل إيهود ليخبرني أن المستطلعين أجروا تعديلاً على توقّعاتهم، وأنهم يوشكون على الإعلان بأن نتنياهو هو الفائز على الأرجح.

سألت غاضباً، "كيف يمكن أن يحدث ذلك"؟ برز أمامي فجأة العنوان الرئيسي لصحيفة شيكاغو ديلي بربيون "ديوي يهزم ترومان". لكن ما هو أهم من إحراجي الشخصي، أن استراتيجية كلينتون الشرق أوسطية أصبحت معلّقة في الميزان.

أملت أن يخطئ المستطلعون، وواصلت عملية مراقبة الانتخابات في السفارة طوال الليل. كنا نرسل تقاريرنا إلى البيت الأبيض كل خمس عشرة دقيقة عند الإعلان عن أرقام جديدة لعدد الأصوات الفعلية. كان ذلك شبيهاً بالتعذيب بالماء. استمرّ بيريز في الهبوط عشر الواحد في المئة كلما أحصي 2 بالمئة من الأصوات.

في الساعة السابعة صباحاً بتوقيت إسرائيل، منتصف الليل في واشنطن، بعد فرز 90 بالمئة من الأصوات، أصبح نتنياهو متعادلاً مع بيريز. وعند فرز 96.4 بالمئة من الأصوات تقدّم نتنياهو على بيريز بنسبة 50 إلى 49.9 بالمئة. وفي الساعة الثامنة إلا ربعاً صباحاً، فاز نتنياهو على بيريز بأقل من 30 ألف صوت، 50.4 مقابل 49.5 بالمئة.

توجّهت إلى البيت في هدأة الصباح الباكر ومشيت وحدي إلى شاطئ هرتزليا، حيث جلست وحدّقت في الأفق البعيد. لقد أصبح كل ما عمل له كلينتون وأعضاء فريقه للسلام معرّضاً للخطر الآن. وساهم قاتل رابين والمنظمات الفلسطينية وحزب الله في هذه الانتكاسة، لكن كان لدى رجال الدين في طهران ما يدعو للاحتفال أيضاً. كنا نعتقد أن لدينا تحالفاً قوياً واستراتيجية متقدّمة تتيح لنا اكتساحهم. لكنهم وجدوا نقاط ضعفنا واستغلّوها بذكاء.

عندما جلست على الشاطئ وحاولت استيعاب التغيّر الكبير الذي يوشك أن يطرأ، زاغت مني العبر. صرت مشغولاً بمستقبلي، لأنني سفير كلينتون وقد تغلّب نتنياهو على مرشّحه للتوّ. وسرعان ما سيطلب الفائز بدلاً لانتصاره؛ وافترضت، كما تبيّن، أن تنحيتي ستكون ذلك البدل.

اتضح ما حدث بعد سنوات. أثبت أعداء السلام أنهم أقوى من دعاته. بالنسبة إلى ييغال عامير والمتطرفين اليمينيين الإسرائيليين الذين يدعمونه، استبيحت حياة رابين لأنه ألزم إسرائيل بالتخلي عن الضفة الغربية، الأرض التي يعتبرونها يهودا والسامرة، مكان ولادتهم الذي وهبهم الله إياه. وقد تعامل رابين مع حركة الاستيطان الكبيرة، التي تتقاسم مع عامير أفكاره لا تكتيكاته، باحتقار شديد. وقبل بضعة أشهر من اغتياله، كنت معه على المنصة في الجمعية العامة لنساء هداسا في القدس عندما قاطع بعض المستوطنين الوقائع. احمرّ وجه رابين غضباً وصاح على المحتجّين في أثناء إخراجهم من القاعة، "أنتم لا تعنون لي شيئاً". من الواضح أنه لا يمكن استبعادهم بهذه السهولة. وقد أثبت أرييل شارون أنه السياسي الوحيد في إسرائيل القادر على التعامل مع تحديهم بنجاح، فأخلاهم من سيناء في سنة 1982 ومن غزة وشمال الضفة الغربية في سنة 2005، دون أن تقع أي حادثة كبيرة. ولعل مردّ ذلك أنه كان داعمهم الأكبر وبالتالي يتمتّع بمزيدٍ من النفوذ عليهم، ويدرك نفسيتهم بشكل أفضل ويأخذهم على محمل الجدّ أكثر من سواه.

الدرس مماثل للولايات المتحدة. علينا أن نأخذ الإيرانيين بجدية أكبر. في ذلك الوقت كنت أتساءل ما هو غرض رجال الدين الإيرانيين من التدخّل في القضية الفلسطينية. فليس هناك مشاهد شيعية في الأرض المقدّسة؛ ولا فلسطينيين شيعة يدعون أنهم ينتمون إليهم. فلماذا يتجشّمون عناء استمالة حماس والسيطرة على حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية؟ هل يهتمون حقاً بتحرير القدس وإنشاء الدولة الفلسطينية؟ لماذا لا يتورّع آية الله الخميني عن إصدار فتوى ضد ياسر عرفات؟ ولماذا كانت الحكومة الإيرانية الوحيدة التي احتفلت باغتيال رابين؟

التفسير يكمن برأيي في مفهومهم للقضية الفلسطينية بأنها وسيلة حاسمة لترويج مصالحهم في العالمين العربي والإسلامي، ومنع أي قوة معادية من توكيد سيطرتها هناك. لقد رأى كلينتون أن دوافع النظام الإيراني عدائية، لذا صمّم على احتواء نفوذه في الخليج. وبعمل ذلك، حسبنا أن احتواء إيران يعود

بالفائدة على مساعي كلينتون في صنع السلام. لكننا لم نتصوّر أنهم سيعتبرون أن جهودنا لصنع السلام تشكّل تهديداً كبيراً لمصالحهم، لأننا لم ندرك أن طموحات الهيمنة لديهم تتجاوز الخليج إلى قلب الأراضي العربية في الشرق الأوسط.

من وجهة نظر فارسية، يعتبر النظام الإيراني القادة العرب الذين يسيطرون على النظام العربي منافسين لهم. ويرى، من وجهة فارسية، أن ظروفه على مرّ القرون اضطرته للتفكير من خلال صراع استراتيجي على السلطة إما أن يسيطر فيه على جواره وإما أن يخضع لسيطرة الآخرين. اجتمعت هذه العناصر معاً لصنع الفاعلين الإيرانيين الطموحين في أنحاء المنطقة. والعقبة العظمى أمام تحقيق طموحاتهم هي التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل ـ ما يسمّونه "الشيطان الأكبر" و"الشيطان الأصغر". في هذه الظروف، يشكّل السلام الأميركي في الشرق الأوسط القائم على حل للصراع العربي الإسرائيلي تهديداً استراتيجياً لمصالحهم. وذلك ما يجعل النظام معارضاً أكثر تصميماً لصنع السلام مما يميل الأميركيون إلى إدراكه ويجعل تحقيق السلام العربي الإسرائيلي وسيلة فعّالة لإحباط طموحاته الراديكالية.

10

انبعاث صدام

شكّل صيف 1996 نقطة تحوّل في استراتيجية بيل كلينتون الشرق أوسطية. فقد نجحت إيران، بإسهامها في هزيمة بيريز، في قلب القوة المحرّكة التكافلية بين عملية السلام وسياسة "الاحتواء المزدوج" التي انتهجناها. والآن جاء دور صدام. فبعد شهر على انتخاب نتنياهو، اعتقل الانقلابيين الذين ترعاهم السي آي إيه وسط قواته المسلّحة. وسرعان ما وضع حداً بعد ذلك لخيار إسقاطه البديل عن طريق تمرّد ينطلق من شمال العراق.

التزم كلينتون بحماية الأكراد عن طريق ردع صدام عن القيام بأي عمل عسكري. غير أن وزارة الخارجية لم تولِ اهتماماً كافياً إلى أن النزاع بين الفريقين الكرديين في شمال العراق يمكن أن يفتح ثغرة أمام صدام. فقد دفع الخلاف على التوزيع العادل للإيرادات المتأتية من تجارة تهريب النفط المزدهرة مع تركيا جلال طالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، إلى اتفاق مع طهران يحصل بموجبه على الأسلحة والمستشارين من الحرس الثوري الإيراني. وبعد ذلك شنّ هجوماً على مواقع خصمه الرئيسي، مسعود البرزاني، زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني. التفت البرزاني، الذي كان ينمّي العلاقات مع صدام للتصدي لتحالف طالباني الناشئ مع إيران، إلى بغداد للمساعدة.

أجرى صدام حسابات دقيقة على غير عادته. فهاجم أربيل، عاصمة

طالباني التي تستضيف مقرّ قيادة حركة المؤتمر الوطني العراقي التي يقودها أحمد الجلبي. كانت أربيل تقع خارج منطقة حظر الطيران التي أقامتها الولايات المتحدة منذ حرب الخليج. وفي ليلة 31 آب/أغسطس 1996، اجتاحت قوات صدام المدينة بسهولة، وأعدمت كل أعضاء المؤتمر الوطني العراقي الذين عثرت عليهم، ثم انسحبت تاركة أربيل في أيدي القوات الكردية المؤيّدة للبرزاني.

كان بوسع صدام اجتياح بقية المحافظات بسهولة لكن ذلك يمكن أن يحدث أزمة لاجئين كبيرة أخرى تثير تدخّلنا العسكري. لكنه ترك كلينتون يواجه معضلة كيفية الردّ عن طريق تحقيق انتصار محدود وسريع. لم يكن بوسع الرئيس الانتقام في الشمال لأن تركيا لن توافق على ذلك. فالأتراك منزعجون من استقلالية طالباني؛ والتحرّك العراقي الذي يقلّص قدراته على إثارة الفتن يلائمهم تماماً.

رفض السعوديون أيضاً منح كلينتون الإذن بانطلاق الطائرات من قواعدهم الجوية. فهم لا يشعرون بتهديد أنشطة صدام إلا في الجنوب؛ ولا يشاطرون الأميركيين التزامهم أمام الأكراد.

في وجه هذه القيود التي تحول دون القيام بعمل قوي، قرّر الرئيس بدلاً من ذلك القيام بضربة بحرية مصمّمة لتوضح لصدام أن عليه أن يدفع ثمن عدوانه. فأطلق أربعة وأربعين صاروخاً من السفن الحربية الأميركية ضدّ أهداف عسكرية في جنوب العراق، ووسّع كلينتون منطقة حظر الطيران من خط العرض 32 إلى خط العرض 33، الذي يمرّ جنوب بغداد مباشرة. كان من الصعب على الصديق والعدوّ على السواء أن يعرف ما علاقة هذه الإجراءات التي اتخذت في الجنوب بالشمال.

تمكّن صدام في معركة خاطفة واحدة من استعادة مصداقيته لدى قواته المسلّحة، وتصفية الحساب مع طالباني، والقضاء على عملية المؤتمر الوطني العراقي في شمال العراق، وكشف التصدّع في ائتلافنا مع تركيا وبعض دول الخليج، وجعل كلينتون يبدو ضعيفاً. وباجتماع ذلك مع نجاح صدام في إحباط

أكثر محاولات الانقلاب التي قامت بها السي آي إيه ضدّه طموحاً، فقد صار لديه سبب وجيه للشعور بأنه عاد إلى مقعد القيادة.

لم يكن من المفاجئ أن يختار هذه اللحظة بذكاء ليحرم الولايات المتحدة من القاعدة الأخلاقية المتينة التي نجحنا في الحفاظ عليها في الأمم المتحدة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1996، وافق صدام على قرار النفط مقابل الغذاء. فتأثّر الاقتصاد العراقي إيجاباً على الفور تقريباً، حيث ارتفعت قيمة الدينار أكثر من 50 بالمئة.

وجد الشعب العراقي نفسه اليوم مستفيداً أيضاً من سلة الغذاء الأساسية التي تقدّمها الأمم المتحدة. لكن نظراً لأن الأمم المتحدة وضعت احترام السيادة العراقية في غير موضعها، فقد سُمح لنظام صدام بتولّي التوزيع بدلاً من هيئات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة. وبدلاً من إضعاف قبضة صدام، أصبحت كل أسرة عراقية تعتمد الآن على النظام للحصول على الغذاء. مع ذلك بقيت معدّلات وفيات الأطفال مرتفعة على نحو غير مقبول ـ 10 بالمئة تقريباً من الولادات كافة ـ لأن صَدّاماً واصل تقييد تدفّق الأدوية والمعدّات إلى المستشفيات. وبهذه الطريقة، مكّن ترتيب "النفط مقابل الغذاء" صَدّاماً من تعزيز سيطرته على الشعب العراقي وفي الوقت نفسه جعل نظام العقوبات الذي ترعاه الولايات المتحدة يبدو مسؤولاً عن استمرار معاناته. وعلى الرغم من أن الأمين العام للأمم المتحدة أدان علناً سلوك صدام الانتهازي، فإن ذلك لم يحدث تأثيراً كبيراً لدى الرأي العام العربي والإسلامي.

وبناء على إصرار فرنسا وروسيا، سُمح لصدام بالاحتفاظ بحقّ التفاوض على عقود بيع النفط وشراء السلع والتوقيع عليها. وتستطيع الولايات المتحدة استخدام حق الفيتو في لجنة المشتريات التابعة للأم المتحدة التي تراجع كل العقود. مع ذلك، تمكّن صدام، كما اكتشفنا لاحقاً، من ترتيب رشاوى في نطاق عمل هذه اللجنة التي منحته 7 ـ 12 مليار دولار. وتمكّن من تخصيص ما يساوي مليارات الدولارات من العقود لفرنسا وروسيا والصين، ما منح هؤلاء الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن حافزاً قوياً لمساعدته في إضعاف العقوبات ونظام التفتيش.

أصبح كلينتون الآن في وضع مربك. فليس بوسعه وقف ترتيبات النفط مقابل الغذاء دون أن يبدو كأنه يوقع معاناة غير مقبولة على الشعب العراقي. ولم يكن بوسعه تعديل الترتيبات لأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، وبعضهم لديهم مصالح تجارية، عرقلوا قيامه بذلك(*). ولم تنجح الجهود الأميركية المضنية لمراقبة النفقات العراقية إلا في إكسابنا مزيداً من العداوة؛ بل إن البريطانيين سرعان ما ضاقوا ذرعاً بنا وبدؤوا يطالبون بنهج أكثر تسامحاً. من المفارقات الأخرى للتعامل الأميركي مع الشرق الأوسط أن مبادرة "النفط مقابل الغذاء" صُمّمت لتسهيل المحافظة على العقوبات على صدام، لكنها سهّلت على صدام التعايش معها بدلاً من ذلك.

في حين ساعد التقدّم في صنع السلام في عزل العراق وتقوية الدعم العربي لاحتوائه، فإن النكسات في العلاقات العربية الإسرائيلية عزّزت الآن الانحسار في العراق. فقد تحوّلت عملية السلام إلى نقاش دائم مع نتنياهو وعرفات بشأن دقائق الاتفاقات التي لاحظاها الآن في وقت الأزمة(**). وتوقّفت المفاوضات على المسار السوري أيضاً. وبالتالي، أصبحت الأنظمة العربية الآن أقل استعداداً لربط أنفسها بالسياسة الأميركية، ورأت أننا نفرض "معياراً مزدوجاً" بالإصرار على أن ينفّذ صدام كل قرار صادر عن الأمم المتحدة تنفيذاً حرفياً، في حين أننا لا نضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحماسة مماثلة.

وفي الولايات المتحدة، أخذ الرأي العام ينقلب ضدّ العقوبات باعتبارها قاسية جداً، في حين تحوّل الكونغرس الجديد الذي يسيطر عليه الجمهوريون

(*) أعيقت قدرة الإدارة على معرفة ما يريده صدام بقواعد لا تتطلّب من العراق تحديد المستخدم النهائي في عقود النفط. ولأسباب أصبحت الآن معروفة، قاوم الروس والفرنسيون والصينيون أي مسعى في لجنة العقوبات لإغلاق ذلك المنفذ.

(**) في آب/اغسطس 1996، على سبيل المثال، عندما هاجمت قوات صدام أربيل، كنت أقوم بتسليم رسائل حازمة من الرئيس كلينتون إلى رئيس الوزراء نتنياهو في محاولة غير ناجحة لردعه عن بناء مستوطنة جديدة في أبو غنيم بين القدس وبيت لحم، وعن فتح نفق الجدار الغربي الذي أثار معركة محتدمة بين المحتجّين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين.

ضدّ الاحتواء باعتباره ليّناً جداً. وفي انعطافة أخرى مثيرة للسخرية، ظهر الآن أحمد الجلبي - الذي أصبح شريداً بعد أن طرد صدام المؤتمر الوطني العراقي من شمال العراق - في واشنطن للعمل مع مجموعة جديدة من المعاونين للشيوخ الذين يعملون في مكتبي ترنت لوت (زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ) وجسي هلمز (رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ) لترويج تشريع يجبر إدارة كلينتون على دعم فكرته إثارة تمرّد على غرار الكونترا لإزاحة صدام. وقد شكّلوا فريقاً مع عضوين نافذين في الحزب الجمهوري، بول وولفويتز وريتشارد بيرل، اللذين كانا عازمين على تحويل سياسة الاحتواء التي يتبعها كلينتون إلى سياسة لقلب النظام.

تمكّن كلينتون من المحافظة على الإجماع على الاحتواء في السنوات الأربع من رئاسته، لكنه بدأ يتهاوى بسرعة الآن.

تزامنت هذه التطوّرات غير المواتية مع عودتي إلى واشنطن. كان كلينتون قد رفض طلب استدعائي الذي تقدّم به نتنياهو، فحثّني نتنياهو لاحقاً على البقاء والعمل معه، وهو ما فعلته لمدة تزيد على السنة. لكن لم تكن هناك ثقة متبادلة، وهي أمر حاسم لدور السفير كقناة بين رئيس الوزراء والرئيس. وقد قدّمت لي وزيرة الخارجية الجديدة، مادلين أولبرايت، مخرجاً لائقاً عندما طلبت مني أن أعمل مساعداً لها لشؤون الشرق الأوسط. كنت ممتناً لهذه الفرصة، مع ذلك قبلت هذه الوظيفة الجديدة لإدارة العلاقات الأميركية مع المنطقة بأكملها بخوف كبير. فقبل أربع سنوات، عندما انضممت إلى كلينتون في البيت الأبيض، كانت الرياح تهب من خلفنا، أما الآن فإنها تهبّ في وجهنا.

حملت هذا الواقع الجديد القاسي معي إلى الولايات المتحدة في أول يوم عمل في وظيفتي، يوم الجمعة 27 تشرين الأول/أكتوبر 1997. كانت الوزيرة قد أنهت للتوّ اجتماعاتها مع الدائرة الداخلية من المستشارين ودعت إلى اجتماع غير مبرمج لجميع المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية الذين يتعاملون مع العراق.

أثار صدام حسين في الأسابيع الأخيرة مواجهة جديدة بمنع سلسلة من أعمال التفتيش التي تقوم بها الأونسكوم. وحاولت الولايات المتحدة إقناع مجلس الأمن بتهديد العراق "بعواقب وخيمة". وفي عملية الأخذ والردّ التي تقتضيها دبلوماسية الأمم المتحدة، أضعف الفرنسيون والروس القرار ثم امتنعتا بمكر عن التصويت، وحذت الصين حذوهما. وهكذا نجح صدام لأول مرة منذ غزو الكويت قبل سبعة أعوام، في شق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وأصيبت الولايات المتحدة بهزيمة دبلوماسية في نيويورك.

يوجد مكتب أولبرايت الخاص الصغير قرب قاعة الاستقبال الرسمية الأنيقة الكبيرة التي تستخدمها للاجتماع بكبار الشخصيات. خلف المكتب المصنوع من خشب الماهوغني تطل مادلين على منظر رائع لنصب لنكولن التذكاري ونهر بوتوماك، والبنتاغون من بعيد. أمام المكتب يوجد الكرسي المجنّح المنجّد بقماش أصفر ـ المقعد المخصّص للمسؤول عن القضية الراهنة. جلس توماس بكرنغ المميّز بطوله وصلعه ونظارته، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية والسفير السابق في روسيا والهند وإسرائيل والأمم المتحدة، وأعلى مسؤول دبلوماسي في وزارة الخارجية، على مقعد الشرف المميّز. وجلستُ على أريكة طويلة إلى يمين مكتبها مع ديفيد ولش، نائبي الرئيسي في مكتب الشرق الأدنى. وهو أفضل المستعربين من الجيل الجديد في وزارة الخارجية وألمعهم، وقد عمل قائماً بالأعمال في المملكة العربية السعودية في أعقاب حرب الخليج. كانت دقته التحليلية تتطابق مع حدّة أنيابه البيروقراطية، وقد كنت ممتناً لأنه وافق على البقاء إلى جانبي. فعمل منافحاً عن المكتب، وحافظ على دائرة نفوذنا في المعارك المملّة للسيطرة على صنع القرار في واشنطن.

بعد وصول كبار المسؤولين كافة، نفّست مادلين عن غضبها. فقد هالها عجزنا في التعامل مع أحداث الأونسكوم. وفيما جلسنا مثل تلاميذ المدرسة المعاقبين، أجرت مكالمة مع نظيرها الفرنسي هوبير فيدرين. فأنّبته أيضاً، وحذّرت من أن صَدّاماً سيسيء قراءة التصويت بأنه إجازة لإساءة التصرّف.

في النهاية صرفت الجميع واستبقتني. زوّدتني بتعليمات للتوصّل إلى استراتيجية التعامل مع تحديات صدام للمفتّشين: "لا أريد أن نجد أنفسنا في مثل هذا الموقف ثانية".

من السهل قول ذلك مقارنة بفعله. فقد انهار الإجماع في مجلس الأمن الذي كان سائداً في فترة إدارة كلينتون الأولى. ولكي تنجح استراتيجية الاحتواء الآن، علينا أولاً محاولة استعادة الإجماع بين الأعضاء الدائمين الذين يمتلكون حقّ النقض.

بدأ الفرنسيون الابتعاد عنا في حزيران/يونيو 1993، عندما أمر كلينتون لأول مرة بقصف مقر قيادة المخابرات في بغداد(*). وعندما ردّ الرئيس على هجوم صدام على أربيل في كانون الأول/ديسمبر 1996 بهجمات صاروخية في جنوب العراق، استخدمت فرنسا المناسبة لإعلان انسحابها من مراقبة منطقة حظر الطيران الشمالية.

قرّر الفرنسيون، منذ بداية سنة 1997، إبراز خلافاتهم مع الولايات المتحدة. فقد اعتقد جاك شيراك أنه يمكن إعادة تأهيل صدام، ولم يشاطره كلينتون الرأي في ذلك. وكان الرئيس الفرنسي يريد من مجلس الأمن أن يعد صَدّاماً "بالضوء في نهاية النفق"؛ أي أن العقوبات سترفع إذا امتثل لأعمال التفتيش.

توصّل الروس إلى خلاصة مماثلة لأسباب مختلفة. فقد كان وزير الخارجية الروسي الجديد، يفغيني بريماكوف، (عيّن في كانون الثاني/يناير 1996) خبيراً في شؤون الشرق الأوسط منذ أيام رئاسته جهاز الاستخبارات الروسية الخارجية. وأقام علاقات وثيقة مع القيادة في العراق ورأى في "الاحتواء المزدوج" فرصة لإعادة بناء نفوذ روسيا في منطقة قريبة من حدودها الجنوبية المضطربة. وثمة حافز تجاري قوي مع العراق؛ فصدام يدين لروسيا بما بين 8 و10 مليارات دولار منذ ما قبل حرب الخليج. لكن بريماكوف

(*) ارتكبنا حماقة عدم استشارة الفرنسيين ولم نشركهم في التخطيط للضربة فجرحت مشاعرهم.

أراد أيضاً إيضاح أن موسكو ستردّ ببناء علاقات مع خصوم الولايات المتحدة في الخليج، إذا كانت تعتزم توسيع منظمة معاهدة شمال الأطلسي لضم حلفاء روسيا الأوروبيين الشرقيين السابقين. ولعب الانفصال عن الولايات المتحدة بشأن العراق على المشاعر الوطنية الروسية فيما يواجه يلتسين تحدياً قوياً من أحزاب اليمين؛ الجناح اليميني المعارض في الدوما الروسية (التي تتعامل مع صدام أيضاً).

لم يكن الصينيون راضين عن قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالعراق لأنها تشكّل سابقة للتدخّل الدولي المحتمل في الشؤون الصينية. وما دام الأعضاء الدائمون الآخرون موحّدين، لم تكن الصين راغبة في الخروج عن الإجماع. لكن عندما انفصل الروس عنا، حذت الصين حذوها.

بانقسام الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن بين كتلة روسية صينية وكتلة أميركية بريطانية، يمسك الفرنسيون بالصوت المرجّح ـ وهو ما اعتبروه دون شك "لحظة تاليران"(*). فإذا صوّتوا معنا، يحذو الأعضاء غير الدائمين حذوهم، وإذا صوّتوا ضدّنا يضيّق الخناق على الولايات المتحدة. لذا كان على سياستنا التركيز على الفرنسيين.

بيّنا لهم أولاً أن الولايات المتحدة مستعدة لإقرار الانتقال من العقوبات إلى مراقبة برامج أسلحة صدام حسين على المدى الطويل متى قدّم بياناً كاملاً وواضحاً عن كل هذه البرامج. وعندما يحدث ذلك، ترفع العقوبات عن النفط. كنا واثقين من أن صداماً لن يقدّم البتة حساباً كاملاً عن أسلحة الدمار الشامل، لكن إظهار المرونة هنا مكّننا من تحميل الفرنسيين عبء إقناع صدام بالتجاوب إذا أرادوا رفع العقوبات.

ثانياً، عرضنا توسيع برنامج "النفط مقابل الغذاء" للسماح للعراق بدفع

(*) أصبح شارل موريس تاليزان بيريغورد بطلاً أسطورياً للدبلوماسية الفرنسية عندما مثّل فرنسا المهزومة في مؤتمر فيننّا في سنة 1815 ونجح في إحداث انقسام في القوى الأوروبية الكبرى المنتصرة، ما مكّنه من تأليب كتلة على الأخرى لتأمين معاملة مواتية لفرنسا.

ديونه الخارجية (لا سيما إلى فرنسا وروسيا). أخيراً، أقنعنا المملكة العربية السعودية والكويت بربط عقودهم التجارية المربحة مع فرنسا، لا سيما مبيعات الأسلحة المربحة، بالتعاون في مجلس الأمن الدولي ضدّ العراق.

لم يمضِ وقت طويل حتى قدّم لنا صدام فرصة اختبار الاستراتيجية الجديدة. فقد أحسّ صدام بوجود فرصة لدقّ إسفين في الصدع المفتوح بامتناع روسيا وفرنسا عن التصويت في مجلس الأمن، فأقدم في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر على منع أعمال التفتيش، ونقل معدات محظورة بعيداً عن كاميرات المراقبة التلفزيونية التي ركّبتها الأونسكوم، وهدّد بإسقاط طائرات يو ـ 2 الأميركية التي تؤدي مهمات الأمم المتحدة فوق العراق.

لم يكن لدى الفرنسيين رد مقنع على اتهامنا بأن الامتناع عن التصويت شجّع هذا السلوك لذا صوّتوا لصالح قرار لمجلس الأمن يدين صدام. وبوقوف الفرنسيين إلى جانبنا، تجاوب الروس وصدر القرار بالإجماع. مع ذلك فسّر صدام القرار بأنه علامة على الضعف لأن الفرنسيين لم يوافقوا على إدخال نص يهدّد باستخدام القوة.

وخلال أسابيع، أمر الموظفين الأميركيين في مركز المراقبة التابع للأونسكوم في بغداد بمغادرة العراق. ردّ رئيس اللجنة الجديد، ريتشارد بتلر، بسحب كل الموظفين. فقرّر عندئذ تصعيد الضغط العسكري لإجبار صدام على إعادة المفتّشين دون تقييد عملهم(*).

أطلقت أولبرايت جولة من المشاورات مع نظرائها الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، مبتدئة بالفرنسيين. وعلى غداء فاخر في قاعة الطعام ذات الطراز الروكوكي في الكي دورسيه (القصر الذي يضم وزارة الخارجية الفرنسية في باريس)، أوضحت مادلين لهيوبير فيدرين بأن صداماً يحاول تقويض الأونسكوم،

(*) أمر كلينتون بإرسال طائرات ب ـ 52 إلى جزيرة دييغو غارسيا، وطائرات ف ـ 117 إلى الكويت، ومجموعة حاملة طائرات قتالية بالتوجّه إلى الخليج للإعداد لضرب مواقع صدام المعروفة لأسلحة الدمار الشامل أو الاستخدام المزدوج، ثم على أهداف النظام وقواعد المروحيات، وأخيراً على القواعد الجوية العراقية.

وأننا لن نقبل هذه المرة حلاً خادعاً للبصر. ربما لأنها تحدّثت بالفرنسية، أو ربما بتأثير نبيذ بوميرول وجبنة براي، لكن أياً يكن السبب فإن فيدرين فهم الرسالة بأن الولايات المتحدة تبحث عن فرصة لاستخدام القوة ضدّ العراق. وإذا أراد الفرنسيون تجنّب ذلك، فإن عليهم، كما رأت مادلين، أن يقفوا إلى جانبنا في التهديد باستخدام القوة.

ردّ وزير الخارجية الفرنسي بهاتين الكلمتين الديكارتيتين السحريتين، "هذا منطقي". وفي أعقاب الغداء، أبلغ الصحافة في القاعة الرائعة في الأسفل بأن ليس هناك من خيار أمام العراق سوى الامتثال لقرارات الأمم المتحدة وأن "كل الخيارات مفتوحة".

بوقوف الفرنسيين إلى جانبنا، التقت وزيرة الخارجية ببريماكوف في مدريد. فعارض بشدّة التهديد باستخدام القوة لكنه أدرك أنه إذا لم يقنع صداماً بالتعاون مع الأونسكوم، فإن الولايات المتحدة ستضرب العراق ـ وستبدو الدبلوماسية الروسية كأنها فشلت في حماية موكّلها العنيد.

استدعى بريماكوف طارق عزيز إلى موسكو. ثم حضر اجتماعاً لوزراء خارجية الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أعدّ على عجل في جنيف في الرابعة صباحاً وصرّح بأن العراق سيسمح للأونسكوم بالقيام بعملها دون إعاقة؛ وفي مقابل ذلك ستعمل روسيا لصالح العراق لتسريع رفع العقوبات. لم يبدُ ذلك ثمناً كبيراً ندفعه لأن روسيا تعمل بالفعل محامياً عن العراق في مجلس الأمن.

انتهت الأزمة في الوقت الحاضر. وعاد المفتشون إلى العراق. انسحبت مجموعة حاملة الطائرات القتالية الأميركية من الخليج، وادعينا انتصار استراتيجية الدبلوماسية القسرية.

غير أن صداماً عاود عرقلة عمل المفتشين بعد شهرين، وأعلن هذه المرة منعهم من دخول "مجمّعاته الرئاسية" الواسعة. ردّ كلينتون بحشد القوات الأميركية ثانية في الخليج، وأجرت أولبرايت جولة مباحثات جديدة مع فيدرين.

غير أن الأمين العام للأمم المتحدة قرّر، بتشجيع روسي، الإسراع إلى بغداد ولم تستطع أولبرايت ثنيه عن القيام بالرحلة.

ترك الاتفاق الذي أبرمه أنان مع صدام الولايات المتحدة في موقف صعب يضطرها الاختيار بين أن تهاجم العراق أو أن يرافق دبلوماسيون أجانب مفتشي الأونسكوم عند دخولهم المجمّعات الرئاسية. أعجب الفرنسيون بهذا الحل ولم يكن حلفاؤنا العرب مستعدين لتسهيل هجوم أميركي على العراق فيما لا نحظى بدعم في مجلس الأمن. وهكذا تمكّن صدام، بمساعدة أنان، من عزلنا ثانية، ما جعل كلينتون يبدو ضعيفاً في وجه ميوله الإجرامية.

بالتدخّل في عمل الأونسكوم، وجد صدام آلية لإضعاف عزيمة المجتمع الدولي. وتابع رفض تقديم تعليل لكميات الأسلحة الكيميائية الكبيرة، والسلائف البيولوجية، وصواريخ سكود. لكن الأونسكوم لم تتمكّن من إيجاد الكثير منها على الرغم من جهودها المضنية. فقد كان آخر اكتشاف كبير في سنة 1995، عند انشقاق حسين كامل. ومنذ ذلك الحين لم تحرز الغارات المتكرّرة المستندة إلى معلومات استخبارية موثوقة من المنشقين أي نتيجة. لكن بدا واضحاً أن لدى صدام شيئاً مهماً يخفيه. فقد أنشأ منظمة الأمن الخاص بغية إخفاء أسلحة الدمار الشامل. وكانت الشاحنات تخرج مسرعة من الباب الخلفي لمجمّع ما عندما يقرع المفتشون على الباب الأمامي. لم يخطر البتة ببال الأجهزة الاستخبارية الأميركية ـ أو طالبي التقارير التقييمية الشرهين في البيت الأبيض، بمن فيهم أنا ـ أن ذلك قد يكون جزءاً من خدعة متقنة. حتى الفرنسيون اعتقدوا أنه يخفي قدرات أسلحة دمار شامل.

بما أن المفتّشين كانوا واثقين من ذلك أيضاً، فقد أصبحت أعمال التفتيش أكثر عدوانية. ومكّن ذلك بدوره صداماً من تصويرهم بأنهم استفزازيون وإحداث أزمة دولية متى شاء عن طريق التدخّل بعملهم.

كانت الحصيلة المؤتلفة لأعمال التفتيش العدوانية، وإعاقة صدام المتعمّدة، واستراتيجية كلينتون بالتهديد باستخدام القوة لإجبار صدام على التعاون أن

العراق والأونسكوم أصبحا يضعان الآن أصبعيهما على زناد كلينتون وأن الولايات المتحدة أصبحت وفقاً لتعبير ساندي بيرغر الاصطلاحي المكلّفة بإنفاذ أعمال اللجنة.

أدرك بتلر الواقع الجديد وحرص على أن نكون مرتاحين إلى توقيت أعمال التفتيش التي يجريها. غير أن سكوت ريتر، الأميركي الذي يرأس فريق الأونسكوم المسؤول عن كشف آلية الإخفاء التي اتبعها صدام، رأى أن من غير المقبول تأخير أعمال التفتيش التي من المحتّم أن تثير أزمة أخرى إلى أن تكون الولايات المتحدة في موقف أفضل للردّ. وعندما استقال من لجنة الأمم المتحدة احتجاجاً على ذلك في آب/أغسطس 1998، سارع أعضاء الكونغرس الجمهوريون، الذين يتطلّعون إلى تسجيل النقاط السياسية ضد إدارة كلينتون، إلى تصويره بأنه "بطل أميركي". ثم أظهر ريتر وطنيّته المريبة بكشفه أمام العالم طبيعة علاقات الأونسكوم بالسي آي إيه.

منحت رواية ريتر مصداقية للادعاءات الروسية والعراقية بأن لجنة الأمم المتحدة ما هي إلا جاسوس أميركي عامل. وأصبح معظم أعضاء مجلس الأمن الآن مستعدين لمنح صدام حقّ الإفادة من الشك أكثر من منحه للأونسكوم. وبالتالي، في خريف 1998، ارتدّت أعمال التفتيش بالضرر علينا. وأصبحت الآن أداة ضغط في أيدي العراقيين والروس لعزل الولايات المتحدة في مجلس الأمن وزيادة الضغط من أجل رفع العقوبات.

لم يعد حلفاؤنا العرب في الخليج مستعدين لدعم مسعانا لإكراه صدام. فوقوفهم إلى جانب الأمم المتحدة في مواجهة مع صدام بشأن إنفاذ نزع أسلحة الدمار الشامل سيضعهم في الجانب الخاطئ في نظر الرأي العام لديهم.

أدت المصاعب التي واجهناها في ذلك الوقت في دبلوماسيتنا العربية الإسرائيلية إلى مفاقمة المشكلة. فمع مماطلة نتنياهو في تنفيذ اتفاقات أوسلو، ومساعي كلينتون لدفعه إلى تقديم نتيجة صغيرة، أصبح الوقوف إلى جانبنا غير مستساغ سياسياً لدى معظم القادة العرب، لاسيما السعوديين.

في غضون ذلك، بدأ أعضاء الكونغرس الجمهوريون عملية توجيه اتهام إلى

الرئيس بشأن مسألة مونيكا لوينسكي. فاستغلّوا كل شيء ينمّ عن ضعف في سياسته الخارجية ومع ذلك أدانوا استخدامه القوة كمسعى لصرف الأنظار عن مشاكله الشخصية.

وسط كل ذلك تقدّم أحمد الجلبي وعرض حلاً بسيطاً: استراتيجية لتغيير النظام لا تتطلّب على ما يفترض التزاماً كبيراً من القوات الأميركية، وإنما تغطية جوية فقط وقوات خاصة لدعم متمرّديه عندما يثبّتون أقدامهم في جيب في جنوب العراق.

درس الجنرال أنطوني زيني، قائد القيادة المركزية في ذلك الوقت، وأنا باعتباري نظيره الدبلوماسي مختلف السيناريوهات للإطاحة بصدام بالقوة. وخلص زيني إلى أن الطريقة الوحيدة القابلة للنجاح هي إقحام قوة برية قوامها 150,000 جندي أميركي. ورأى أن قيامنا بذلك سيؤدي إلى تفكّك قوات صدام مثل "حقيبة قديمة".

مع ذلك، اختار مجلس الشيوخ تصديق جلبي بدلاً من زيني وصوّت بالإجماع لصالح قانون تحرير العراق، ما أعلن أن إسقاط صدام حسين سياسة أميركية(*). غير أن الكونغرس خصّص مبلغاً كبيراً مقداره 97 مليون دولار "كمعدات عسكرية فائضة" لتحقيق هذا الهدف السامي(**).

على الرغم من افتقار مشروع قانون تحرير العراق إلى الجدية، فإن حصوله على غالبية كاسحة في المجلسين - أقرّ بأغلبية 360 مقابل 38 - يعني أنه لم يعد أمام كلينتون من خيار سوى التوقيع عليه كقانون. دقّ ذلك مسماراً آخر في نعش الاحتواء. وتمكّن الفرنسيون الآن من المحاجة بأن سياستنا لم تعد

(*) كما استذكر زيني الحادثة في خطاب حديث: "عندما أدليت بشهادتي أمام الكونغرس في سنة 1998... أبلغتهم أن هؤلاء الأشخاص [الجلبي وجماعته] لا يتمتعون بالمصداقية وأنهم سيقودوننا إلى شيء نندم عليه. في ذلك الوقت، كانوا يروّجون لخطة تقضي أن تقدّم القيادة المركزية دعماً جوياً وقوات خاصة، وأن نضعهم في العراق، وأنهم سيشقون طريقهم إلى بغداد ويسقط المكان بأكمله. وضع هذه الخطة موظفان في الكونغرس وجنرال متقاعد. اتفق أنني كنت قائد القيادة المركزية، لكن لم يهتم أحد بسؤالي عن أعداد القوات التي ستستعمل". (الموظفان اللذان أشار إليهما زيني هما راندي سونمان ودانييلا بلتكا).

(**) يشير اصطلاح "معدات عسكرية فائضة" إلى أي مواد لم يعد البنتاغون بحاجة إليها.

منطقية: ما الحافز الذي يدفع صَدّاماً للامتثال لقرارات الأمم المتحدة إذا كان الضوء في نهاية النفق يشعّ على مشنقة أميركية؟

كان ذلك، كما أبلغ كلينتون مستشاريه في اجتماع عقد في 12 أيلول/سبتمبر 1998، "أصعب المشاكل لأنه يخلو من أي ردّ سياسي معقول". في تلك اللحظة، بعد أشهر من بذل الجهود، بدأ أخيراً بتحريك المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية للتوصّل إلى اتفاق محتمل بشأن انسحاب إسرائيلي آخر من الضفة الغربية. وكان هناك احتمال كبير بأن يضطر إلى استخدام القوة في كوسوفو في الخريف. ولم يكن لديه وقت لما يصرف انتباهه، لكن صَدّاماً والكونغرس لم يتركا له أي خيار.

في أواسط أيلول/سبتمبر، أقرّ خطة مرحلية للردّ على أي عرقلة يقوم بها صدام لاعتراض عمل الأونسكوم. أولاً، يتوجّه إلى مجلس الأمن للسعي إلى دعم ضربة عسكرية عقابية. وإذا لم يغيّر ذلك التهديد سلوكه، فإن كلينتون سيكون مستعداً لاستخدام القوة ضدّ المواقع العراقية المحتملة لأسلحة الدمار الشامل وأهداف أخرى للنظام. وأوضح الرئيس استياءه بجلاء: "يجب ألا نكون واهمين - ما ذلك إلا الخيار الأفضل من بين مجموعة من البدائل الرديئة".

بذلنا في الأسابيع الستة التالية جهوداً مكثّفة لتأمين دعم متعدّد الأطراف لخطتنا الجديدة. وفي تلك الفترة تمكّن كلينتون من استكمال مسعيين دبلوماسيين قديمين، وكان لكل منهما تأثير إيجابي على استراتيجية العراق الجديدة.

أولاً، أحضرت وزيرة الخارجية الزعيمين الكرديين إلى واشنطن لعقد قمة مصالحة تثبّت الاستقرار في شمال العراق وتحرم صَدّاماً من فرصة غزو كردستان رداً على خطتنا المعدة لاستخدام القوة(*).

وفي تشرين الأول/أكتوبر 1998، تمكّن الرئيس في واي بلانتيشن من تحقيق اتفاق مع نتنياهو وعرفات بعد اثني عشر شهراً من المفاوضات. وأدى

(*) نصّ اتفاق الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردي على تشارك العائدات من نقل النفط من كردستان إلى تركيا المجاورة وضمانة أكثر صراحة بتقديم الحماية الاميركية.

نص اتفاق واي على مزيد من الانسحاب من الضفة الغربية، مع أنه سيتم من مساحة 13 بالمئة إضافية من الأراضي فقط، إلى ارتياح فوري لدى الدول العربية التي نحتاج إلى تعاونها. أخيراً تمكّن كلينتون من إعادة إحياء التكافل الإيجابي بين عملية السلام واحتواء صدام.

في الفترة نفسها، قدم ولي العهد السعودي الأمير عبد الله إلى البيت الأبيض من أجل غداء عمل، ما أتاح فرصة أمام كلينتون لتأمين استخدام القواعد السعودية للطائرات الداعمة في حال حدوث مواجهة مع صدام. سرّ كلينتون بهذا الترتيب لأنه يضعنا في موقف جيد لنصب كمين دبلوماسي لصدام عندما أعلن كما هو متوقّع في 31 تشرين الأول/أكتوبر أنه سيوقف كل عمليات الأونسكوم في العراق. شعر الفرنسيون بالجزع، بل إن شيراك أبلغ كلينتون في مكالمة هاتفية وجوب عدم تقديم مزيد من الجزر لصدام. وأبلغ كوفي أنان أولبرايت بأن صبره بدأ ينفد. وغاب الروس دون إجازة، فلم نتمكّن من إيجاد وزير خارجيتهم الجديد إيغور إيفانوف.

مع ذلك عندما بدأنا التشاور بشأن إصدار قرار جديد لمجلس الأمن يضفي الشرعية على استخدام القوة، أصرّ الفرنسيون والروس على النص الخاص برفع العقوبات الذي يكافئ صدام. وتمكّنا بدلاً من ذلك من إصدار قرار بسيط يدين العراق ويطالب بوقف إعاقة عمل مفتشي الأمم المتحدة. وفي اليوم نفسه عاد وزير الدفاع كوهين بعد جولة سريعة على المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى وأفاد بأن الرئيس سيحصل هذه المرة على كل التسهيلات العسكرية التي يحتاج إليها.

وفي إيماءة غير مألوفة، قرّر السعوديون مساعدتنا في إقناع مصر وسورية بالانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي في إعلان لدعم الاستخدام الأميركي للقوة(*). بعث الرئيس كلينتون برسالة إلى الرئيس الأسد يوضح فيها

(*) كان مجلس التعاون الخليجي يجتمع مع مصر وسورية بصورة دورية فيما أصبح يعرف باسم "منتدى 6 + 2". وهو يجمع بين القوى الإقليمية العربية المهمة الثلاث ـ المملكة العربية السعودية ومصر وسورية ـ وبالتالي فإن إعلاناته تحظى بثقل كبير في العالم العربي.

بأنه بعد إعادة تحريك عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية ثانية، فإنه أصبح مستعداً لتخصيص جهد جديد للمسار السوري بعد التعامل مع صدام. أبدى الأسد استعداداً كبيراً للتعاون مع السعوديين ضدّ صدام. بل إن قطر، الخارجة على مجلس التعاون الخليجي، قدّمت المساعدة لحرصها على إضفاء الشرعية على استضافة طائرات سلاح الجوّ الأميركي الضاربة. وفي 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، أصدرت مصر وسورية والمملكة العربية السعودية، والدول العربية الخليجية الخمس أقوى إعلاناتها بشأن العراق منذ سنة 1994، مشدّدة على أن صداماً وحده هو المسؤول عن العواقب الوخيمة لعدم امتثاله لمطالب مجلس الأمن. وهكذا أصبح لدى كلينتون الآن غطاء سياسياً من الدول العربية بالإضافة إلى حق استخدام قواعدها.

بدا كل شيء في مكانه الملائم. مع ذلك كان الرئيس قلقاً. فهو يوشك على إطلاق أكبر ضربة يقوم بها في أثناء رئاسته لمعاقبة صدام على طرد الأونسكوم. ولم تكن العواقب واضحة في أحسن الأحوال. سيُقضى على لجنة الأمم المتحدة، ما يعمينا عن أي نشاط عراقي متجدّد في أسلحة الدمار الشامل. وسيكون هدفنا الجديد إسقاط صدام حسين، كما أجاز الكونغرس في قانون تحرير العراق، مع ذلك ليس لدينا أي وسيلة فعّالة لتحقيق تلك الغاية التي لا تحظى بدعم محلي أو دولي واسع. مع ذلك، أعطى الرئيس الضوء الأخضر لإطلاق عملية "ثعبان الصحراء"، وهي عبارة عن ثلاثة أيام من الضربات المكثّفة بالطائرات والصواريخ الجوّالة لمنشآت أسلحة الدمار الشامل المحتملة ومواقع النظام.

حدّد وقت الضربة بطائرات ب ـ 52 الأميركية في الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت نيويورك من يوم السبت 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1998. في ذلك الصباح الحاسم قاطع مركز عمليات وزارة الخارجية فطوري العاجل: الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي، على الخط.

سأل، "ما الذي يجري؟ لقد أجرت قناة سي إن إن مقابلة مع طارق عزيز الذي قال إن صداماً موافق على عودة المفتشين إلى العراق من دون شروط.

وأبلغ كوفي أنان الصحافيين الآن بأن الرسالة التي تسلّمها من عزيز صالحة بالنسبة إليه لإعادة المفتشين"!

رددت بثقة مع أنني لم أكن أتابع قناة سي إن إن، "لقد فات الأوان". فقد أحاطتنا هيئة رؤساء الأركان المشتركة بأن آخر وقت ممكن لاستدعاء قاذفات ب ـ 52 التي أرسلت من الولايات المتحدة في اليوم السابق هو الخامسة صباحاً.

ألحّ بندر. "هل أنت واثق؟ هذه حركة بهلوانية نموذجية من حركات صدام. وإذا انطلت عليكم لن تبدوا مغفّلين فحسب بل ستُضعفون موقفنا أيضاً".

بعد دقائق، اتصل والت سلوكومب، وكيل وزارة الدفاع للسياسات، ليبلغني بأن الرئيس أمر الطائرات بالعودة. لم أصدّق وسألت، "هل يستطيع ذلك"؟ فأوضح والت، "نعم، يستطيع أن يأمر بإيقاف المهمة قبل ثلاث دقائق من بلوغ الهدف. وثمة خمس دقائق متبقية".

أمر لا يصدّق. لقد توقّعنا أن يوصلنا صدام، كما فعل من قبل، إلى حافة الهاوية ثم يتراجع، وينتزع على الطريق تنازلات من الأمم المتحدة. لكن الرئيس مرّ بهذا التسلسل، فلماذا تنطلي عليه في اللحظة الأخيرة هذه الخدعة التي تبدو مصمّمة لإحباط هجومنا؟

في العاشرة والنصف صباحاً، اجتمع جميع المديرين والمساعدين لعقد اجتماع أزمة في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض. وألقت صدمة اكتشاف أننا سمحنا لصدام بأن يقلب علينا الطاولة جوّاً من الوجوم على الغرفة. وعندما تبادلت التحية مع جورج تنيت، الذي عُيّن حديثاً مديراً للسي آي إيه، عبر الطاولة، هزّ كل منا رأسه تعبيراً عن عدم التصديق.

زالت كآبتنا بدخول الرئيس وساندي بيرغر، وتبعهما نائب الرئيس غور. لم يكن من المعتاد أن يحضر الرئيس اجتماعات المديرين في غرفة الأوضاع، كما أن مرافقة نائب الرئيس له كانت استثنائية.

بدا التوتّر على غور إذ لم يتشاور معه الرئيس قبل أن يصدر أمر إلغاء العملية. وبدلاً من ذلك، ونظراً لوجود وزيرة الخارجية في نصف الكرة الآخر في

العاصمة الماليزية كوالالمبور، اتصل الرئيس بأقدم أصدقائه في الإدارة، ستروب تالبوت، وكان ينوب مكان مادلين. لم يكن ستروب معنياً بالعراق ولا يعرف مقدار ندرة الإذعان الدولي لاستخدامنا القوة. خشي تالبوت من أن يؤدي استخدام القوة الآن إلى تعقيد العلاقات الأميركية الروسية فيما تشهد موسكو تغيّراً متواصلاً، فعزّز تردّد كلينتون تجاه الضربة. وعلى الرغم من أن وزير الدفاع ورؤساء الأركان المشتركة قدّموا مشورة عبر بيرغر بوجوب المضي قدماً بالضربة، فقد كان الرئيس في مقرّه فيما الساعة تتكّ.

لعل قرار نشر قوة فتّاكة هو أصعب القرارات التي يجب على الرئيس اتخاذها وأكثرها انفراداً. أمر بيل كلينتون بضرب بغداد في سنة 1994. لكنّه تألّم لاستخدام القوة في البوسنة وخامرته الشكوك بشأن حكمة معاقبة صدام على سلوكه السيئ، مثلما فعل في سنة 1996. في مثل هذه اللحظات، غالباً ما كان نائب الرئيس يقوّي عزيمته؛ لكن كلينتون لم يمنحه الفرصة هذه المرة. فعندما كانت طائرات ب ـ 52 توشك أن تطلق حمولاتها الفتّاكة، وتهيّأ الأسطولان الأميركي والبريطاني في الخليج لإطلاق مئات صواريخ توماهوك، أمر كلينتون بإلغاء المهمة.

الآن علينا أن نتوصّل إلى كيفية إصلاح الضرر. بدأ الرئيس الاجتماع بأن طلب من ساندي بيرغير إطلاعنا على المكالمة التي أجراها للتوّ مع رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير. لقد كانت المملكة المتحدة شريكنا الوحيد في هذا الهجوم لكن الرئيس اتخذ قراره بالإلغاء دون التشاور مع بلير أيضاً. وتبيّن أن ذلك لم يكن ليغير شيئاً: أبلغ بلير كلينتون أنه عندما يرفع صدام العلم الأبيض لن يعود من المقبول بالنسبة إلى الرأي العام البريطاني إطلاق النار عليه. وحذّر من أن بريطانيا لن تكون معنا إذا قرّر كلينتون الآن استخدام القوة من دون اختبار نوايا صدام أولاً.

كانت المسألة الفورية المطروحة أمام المديرين هي كيفية التعامل مع رسالة طارق عزيز إلى كوفي أنان: اختبار النوايا العراقية ثانية أو الأمر ثانية بعملية القصف دون مشاركة بريطانية؟ رأت أولبرايت (التي شاركت عن طريق

مكالمة متلفزة من كوالالمبور) وكوهين وشلتون وتنيت وجوب توجيه الضربة خلال الأربع وعشرين ساعة القادمة. ووافق نائب الرئيس. وكذلك فعل تالبوت. لكن الرئيس لم يكن واثقاً مع ذلك.

أعلن أن "الرسالة هراء. أعتقد أن علينا القصف غداً. لكن كيف نتعامل مع المعضلة: إذا ضربنا فسيرضي ذلك العرب لكنه سيغضب المجتمع الدولي؛ وإذا لم نقصف فسنخسر العرب"؟

لم يتمالك غور نفسه: "إن ردّ صدام ما هو إلا جزء مما يقوم به منذ سبع سنوات. علينا أن نكون أقوياء وواضحين في رفضه باعتباره رداً غير كافٍ".

فردّ كلينتون، "لكن كوفي أنان سيخالفنا في ذلك".

فردّ غور ثانية، "لقد طعنك في الظهر بالإعلان عن أن الرسالة العراقية مقبولة. عليك أن تتصل به وتقول له، 'اسمع أيها... إنك تعبث بالمصالح القومية للولايات المتحدة ولن نتحمّل ذلك'. وبعد ذلك يجب أن تتصل ببلير وتبلغه أن طريقته ستسبّب مزيداً من المتاعب. سينظر إلى الأمر بمثابة هزيمة كبرى للولايات المتحدة. وسنعود إلى المشاكل ثانية".

أمضى البيت الأبيض معظم اليوم في فوضى. كان كل مستشاري الرئيس يريدون المضي قدماً بتوجيه الضربة العسكرية لكن ظل طوني بلير معارضاً وكلينتون يعوزه اليقين. في النهاية، بعد محادثة ثلاثية طويلة مع بلير وشيراك في المساء، قرّر كلينتون منح صدام فرصة أخيرة، لكن كما أوضح علناً في الصباح التالي، إذا تراجع صدام ثانية عن وعده بالتعاون التام مع الأونسكوم، فإن الولايات المتحدة ستتصرّف.

تمكنّا من إعادة وضع إصبع رئيس الأونسكوم على زنادنا بقوة. وكان مطلوباً منه أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن خلال ثلاثين يوماً يوضح فيه إذا كان العراقيون يتعاونون تعاوناً تاماً مع فرق التفتيش. فإذا جاء تقرير بتلر سلبياً، فسيلجأ الرئيس إلى القوة.

بدأ صدام يعيق أعمال التفتيش المتجدّدة منذ البداية. ربما فسّر قرار

الرئيس بإلغاء القصف بأنه إشارة على الضعف، كما توقّع غور. لقد نجح تكتيك "الخداع والتراجع" الذي اتبعه نجاحاً كبيراً، فلماذا لا يتابعه؟ لكن ما لم يعرفه هو أن كلينتون قد قرّر بالفعل أن تردّ الولايات المتحدة بالقوة بصورة تلقائية، إذا لم يظهر تعاوناً تاماً هذه المرة.

في يوم الأربعاء 16 كانون الأول/ديسمبر 1998، استدعى بيرغر المديرين إلى اجتماع في السابعة صباحاً. بدأ الاجتماع بإبلاغهم أن الرئيس أصدر تعليمات بشن هجوم عسكري على العراق ما لم يبلغهم غير ذلك خلال ساعة. وما إن نطق بيرغر بهذه الكلمات حتى دخل أحد مساعديه الغرفة لإبلاغهم أن الرئيس على الهاتف. تساءلت إذا كنا سنشهد تغيراً آخر للرأي في اللحظة الأخيرة.

في أثناء انتظار عودة بيرغر، أطلع المديرون نظراءهم على المستجدات. وذكّرنا رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة أن وقت الإطباق على الهدف هو الساعة الخامسة بعد الظهر بتوقيت واشنطن، الواحدة صباحاً بتوقيت بغداد. كان التنسيق مع البريطانيين يجري على قدم وساق. وقد وصلت صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ إلى الكويت وإسرائيل للحماية من أي انتقام عراقي. شهد العراق على الأرض نشاطاً عسكرياً غير عادي، لكن شلتون رأى أننا سنفاجئ صداماً. ربما تحتّم البحار في شرق المتوسّط تأخيراً في إطلاق بعض صورايخ توماهوك، لكن بخلاف ذلك "كل شيء سينطلق معاً وفق الخطة".

أفاد بيتر بيرليغ، سفيرنا في الأمم المتحدة عن طريق مكالمة متلفزة بأن بتلر سلّم تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في الليلة الماضية. وأن أنان وزّع التقرير على أعضاء مجلس الأمن ملاحظاً أن بتلر خلص إلى أن "العراق لم يتعاون تماماً مع الأونسكوم". وسيجتمع مجلس الأمن الدولي في التاسعة والنصف صباحاً للنظر في تقرير بتلر.

انتقل المديرون الآن إلى مسألة إطلاع قادة الكونغرس. في تلك اللحظة دخل الرئيس غرفة الأوضاع. قبل يومين في قطاع غزة، فيما كان كلينتون يفتتح

مطاراً دولياً للفلسطينيين، صوّتت لجنة الشؤون القانونية في مجلس النواب بتوجيه اتهام إليه. كنت معه عندما تلقّى النبأ. التفت إلى هيلاري مذعوراً، فأدخلته إلى غرفة للانتظار. وبعد خمس عشرة دقيقة أمضاها منفرداً مع السيدة الأولى، خرج الرئيس ليخاطب مئات المندوبين في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، وخرج عن النص دون أن يلحظ أحد ذلك ليوضح ببلاغة ما يعنيه السلام للفلسطينيين والإسرائيليين. انهمرت الدموع من عيون المندوبين الفلسطينيين عندما وقفوا للتصويت بغالبية كاسحة على إلغاء فقرات الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلى تدمير إسرائيل.

. الآن بعد التيقّن من أن مجلس النواب سيرسل الاتهام إلى مجلس الشيوخ، فإن رئاسته أصبحت معلّقة في الميزان. لم يكن من المستغرب أن يبدو شاحباً. أطلعه ساندي بسرعة على مجريات الخطة.

حاول وزير الدفاع تشجيع الرئيس. "قبل أربعة أسابيع حددت أمام العالم الأمور الخمسة التي يجب أن يقوم بها صدام حسين لتجنّب الضربة العسكرية. لكنه لم يرقَ إلى المطلوب في كل الفئات". وخلص قائلاً، "نوصي بأن تمضي قدماً".

نظر الرئيس بعد ذلك إلى مستشاريه. "هل يوجد أحد من الجالسين حول الطاولة يعتقد أن علينا ألا نفعل ذلك"؟

أشار تنيت وأولبرايت وشلتون بتوجيه الضربة. ولاحظ ليون فيرث، الذي يمثّل نائب الرئيس، أن صَدّاماً مُنح فرصة أخيرة ورفضها. ومن الواضح أنه لن يتخلّى عن أسلحة الدمار الشامل كما تقتضي قرارات مجلس الأمن، "لذا ليس أمامك خيار آخر".

لم يقتنع بمضمون كلام ليون بأنه يتمتّع بالقاعدة الأخلاقية العالية. "لن يصدّق أحد في أميركا أنني لم أفعل ذلك بسبب توجيه الاتهام إلي".

لقد ذكر الرئيس الكلمة التي لم يجرؤ أحد من مستشاريه على ذكرها. لكن من المفهوم أنها كانت في مقدّمة تفكيره. فقد صوّر فيلم "هزّ ذنب الكلب" (Wag the Dog)، وهو فيلم شهير عرضته صالات السينما الأميركية في

الصيف، رئيساً تلوّثت سمعته بفضيحة فاختلق حجة للحرب لصرف أنظار الرأي العام عن متاعبه مع فتاة شابة. وقد أصبحت المعركة في الكونغرس بشأن توجيه الاتهام مريرة جداً وحزبية بحيث من المحتّم أن يواجه كلينتون الاتهام إذا وجّه الضربة.

ذكّر ساندي بيرغر الرئيس بأنه حذّر صَدّاماً، قبل أن تصوّت لجنة الشؤون القانونية في مجلس النواب على توجيه الاتهام، من مواجهة أوخم العواقب إذا لم يتعاون تماماً مع الأونسكوم. وبتلر، لا الرئيس، هو الذي خلص إلى الحكم بعدم التعاون العراقي. ولاحظت أولبرايت أن الاستخبارات أشارت إلى أن صَدّاماً قرر التدخّل في أعمال التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة لأنه يعتقد بأن الرئيس ضعيف جداً سياسياً بحيث لن يكون قادراً على متابعة تحذيراته التي أطلقها في تشرين الثاني/نوفمبر حتى النهاية.

كان لصوت بيل كوهين، باعتباره سيناتوراً جمهورياً سابقاً لمدة طويلة، ثقل لدى الرئيس: "إذا لم تتصرّف، فستضعف كقائد أعلى للقوات المسلّحة"

أنهى ساندي النقاش بتذكير الرئيس بلطف بأنهم وصلوا إلى نقطة يتعيّن عليه فيها اتخاذ القرار النهائي. وشدّد شلتون بهدوء على أنه بحاجة إلى قرار الآن لأسباب عملانية.

أطرق الرئيس، وعضّ على شفته السفلى، وهو يفكّر ثم قال، "الأمر المثير للاهتمام أن فرص عدم شنّ الهجوم ستنعدم لولا هذا المأزق السياسي الغريب. والسبب الوحيد للتردّد هو السياسة في الواقع. لذا علي القيام بذلك. ثمة خطر كبير ألا يصدّقني الرأي العام. وثمة مجازفة في ذلك. لكن أعتقد أنني أتقاضى أجراً على ذلك".

هكذا أطلق الرئيس الأميركي عملية ثعلب الصحراء. وفي الساعات الأربع والعشرين التالية، دكّ 415 صاروخاً جوّالاً و650 طلعة جوية تشمل قاذفات ب ـ 1 وب ـ 52 مواقع أسلحة الدمار الشامل والاستخدام المزدوج العراقية المعروفة،

ومنظمة الأمن الخاص، وغيرها من الأهداف ذات القيمة العالية(*). وكما هو منتظر، اتهمت القيادة الجمهورية في الكونغرس كلينتون بتعريض حياة الأميركيين للخطر من أجل تأخير تصويت مجلس النواب على الاتهام. لكن الضربات حقّقت نجاحاً أكبر بكثير مما هو متصوّر. ووفقاً لديفيد كاي، المفتّش السابق عن الأسلحة النووية ترأس الجهد بعد حرب العراق لمعرفة ماذا حل بقدرات أسلحة الدمار الشامل، اكتشف أن عملية ثعلب الصحراء دمّرت جانباً كبيراً من البنية التحتية المتبقية لبرامج صدام للأسلحة الكيميائية.

كانت حملة الصواريخ والقصف الجوي فعّالة أيضاً في زعزعة استقرار نظام صدام. أصيب صدام بالذعر في الظاهر من اتساع الهجمات، وأمر باعتقالات واسعة في صفوف عسكرييه، ما أطلق محاولة انقلاب قام بها ضباط سنّيون بعد شهر. كما منحت الضربات حماسة جديدة للشيعة العراقيين، الذين بدؤوا يتدفّقون بعشرات الآلاف للاستماع إلى خطابات آية الله العظمى صادق الصدر، (والد رجل الدين المتشدّد مقتدى الصدر). فردّ صدام على هذا التهديد بترتيب "حادثة" سيارة للصدر واثنين من أبنائه، ما أشعل أعمال شغب شيعية في الضواحي الجنوبية لبغداد ومدن الجنوب.

كان يمكن أن تزيد مواصلة حملة القصف الضغط على نظام صدام لمفاقمة هذه الصعوبات الداخلية. غير أن هدف كلينتون كان عقابياً صرفاً. وبدلاً من أن تبدأ مسعى جديداً وأكثر إقداماً لإقصاء صدام، تبيّن أن عملية ثعلب الصحراء انطلاقة لجولة جديدة من الاحتواء.

لم يبدُ الأمر كذلك علناً على الأقل. فعندما ظهر الرئيس على شاشات التلفزة في 16 كانون الأول/ديسمبر 1998 ليعلن الهجوم على العراق، كان صريحاً في إعلانه عن سياسة جديدة.

(*) شملت الأهداف ثماني عشرة منشأة للقيادة والسيطرة، وثماني ثكنات للحرس الجمهوري، وستة مطارات، وتسعة عشر موقعاً ذات صلة بآليات إخفاء أسلحة الدمار الشامل. انظر Pollack, The Threatening Storm: The case for Invading Iraq (new York: Random House, 2002), p. 93.

الواقع الذي لا يمكن إنكاره هو أن صداماً يهدّد رفاه شعبه، والسلام في المنطقة، والأمن في العالم ما دام في السلطة، وأفضل السبل لإنهاء هذا التهديد مرة واحدة وللأبد هي قيام حكومة عراقية جديدة...

غير أن كلينتون ومستشاريه وافقوا على رأي الجنرال زيني بأن الطريقة الوحيدة لتغيير النظام في بغداد هي الغزو البري بما لا يقل عن 150,000 جندي. لم يكن الشعب الأميركي مستعداً لمساندة مثل هذا الخيار الواسع النطاق. ولزم حدوث هجمات 9/11 الإرهابية وقدراً كبيراً من المبالغة التي ساقها الرئيس بوش ونائب الرئيس تشيني بشأن ضخامة تهديد صدام لإقناع الأميركيين المعرّضين للخطر حديثاً بذلك.

بدلاً من ذلك، طوّر مستشارو كلينتون نهجاً "علنياً/سرياً" لتغيير النظام. فقد عُهد فيه إلى السي آي إيه مهمة الإعداد لخطة انقلاب أخرى. لكن في الثمانية عشر شهراً التي تلت إحباط صدام حسين آخر مسعى للسي آي إيه، لم تستأنف مديرية العمليات اتصالاتها مع العسكريين العراقيين ولم تستعد الدافع. ووفقاً لتقدير مديرية العمليات، يلزم نحو ثمانية عشر إلى أربعة وعشرين شهراً للإعداد لشيء ما. وعلى الرغم من أن أجهزة المخابرات المصرية والأردنية والسعودية عرضت المساعدة، فإنها لم تكن لديها قدرة أفضل من السي آي إيه للترويج لانقلاب في بغداد.

لم يكن أداء الاستراتيجية "العلنية" أفضل بكثير. بدلاً من خطة التمرّد التي طرحها الجلبي، قرّرنا إعادة تنظيم المعارضة العراقية في المنفى وإعدادها لليوم المحتوم الذي يطاح فيه بصدام. وبما أن البنتاغون في ذلك الوقت لم يشأ التعامل مع المعارضة العراقية، فقد وقعت المهمة على عاتق وزارة الخارجية، لكن قادة المعارضة العراقية الآخرين لم يكونوا مستعدين للمضي خلف الجلبي ولم يكن مستعداً لاتباع أي منهم.

حاولنا جاهدين استغلال مخصص المعدات الدفاعية الفائضة بقيمة 97 مليون دولار، لكن سرعان ما اكتشفنا أن الكابيتول هيل، بعد إقرار تشريع

إسقاط صدام حسين، لم يعد لديه كبير اهتمام في عمل أي شيء حيال نلك. وبدلاً من المعدات العسكرية، قدم البنتاغون مكاتب وأثاثاً وحواسيب مستعملة لمكاتب مجموعات المعارضة العراقية في المنفى وبعض التدريب في الشؤون المدنية.

أخيراً، عندما لم نتمكّن من التغلّب على المعارضة البيروقراطية، ابتكرنا ما اعتقدنا أنه فكرة خلاقة: تزويد الجلبي والزعماء الآخرين في المنفى بكاميرات ومعدات اتصال يمكنهم تقديمها إلى صلاتهم داخل العراق لتوفير معلومات عن الأوضاع هناك. ولم ندرك أن هذه الفكرة سترتد على الولايات المتحدة عندما استخدم الجلبي الماكر دائماً هذه الآلية لإرسال معلومات كاذبة ومضلّلة استخدمتها إدارة بوش بلهفة لصنع حجّتها بشأن التهديد الذي يشكّله صدام حسين.

وضعنا أيضاً استراتيجية فاعلة لزيادة الضغط على صدام بتقييد جهود التهريب التي يقوم بها. وتمكنا لبعض الوقت في الواقع من جعل الإيرانيين يوقفون تهريب النفط العراقي عندما انتقلنا إلى سياسة التعامل مع رئيسهم الإصلاحي المنتخب. واحتجزت دبي سفناً قادمة إلى الميناء حاملة نفطاً عراقياً غير مشروعٍ. وكانت سورية قد سمحت بتطوّر تهريب واسع النطاق عبر الحدود بالصهاريج. وعندما تعهّد كلينتون أمام الأسد بتجديد السعي للتوصّل إلى اتفاق سلام إسرائيلي سوري في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية القادمة، تمكّنا من إغلاق نلك تماماً(*).

على الجبهة الأردنية، كنا نحاول منذ سنوات إقناع الكويت والمملكة العربية السعودية بتزويد الأردن بالنفط بأسعار مدعومة بحيث يتمكّن من إغلاق حدوده

(*) في نيسان/أبريل 1999، حملتُ رسالة من كلينتون إلى الأسد تنقل تعهّده بتجديد الالتزام بالسلام الإسرائيلي السوري بعد الانتخابات الإسرائيلية. وعندما عبّر الأسد عن رضاه عن نلك، أثرت مسألة تهريب النفط من العراق. ادعى الأسد أن التجارة لا تزيد عن بضعة براميل تهرّب على الحمير.. فعرضت أن أطلعه على صور التقطتها الأقمار الاصطناعية تظهر مئات الصهاريج التي تعبر الحدود يومياً. وضع الأسد يديه على رأسه وقال، "أرجوك لا تريني الصور". وخلال أسبوع توقّفت حركة التهريب بالصهاريج عبر الحدود توقّفاً تاماً.

أمام واردات النفط العراقية. وقد رفضتا القيام بذلك إذ لا تزالان مستاءتين من الملك حسين لانحيازه إلى جانب صدام(*).

نجحنا مع تركيا أيضاً. وقد سرّعت المفاوضات التفصيلية على إنشاء حساب ضمان تشرف عليه الأمم المتحدة لعائدات تجارة صهاريج النفط غير المشروعة مع شمال العراق مخافة أن يصوّت البرلمان التركي ضد استخدام سلاح الجو الأميركي قاعدة إنجرليك الجوية لحماية الأكراد.

وهكذا ثبتت محدودية الجهود طوال عام كامل لمحاولة إسقاط صدام حسين دون غزو عسكري. ومن المفارقة أننا تمكنا من تعزيز استراتيجية الاحتواء التي يفترض أن كلينتون تخلّى عنها في كانون الأول/ديسمبر 1998 بدلّا من النجاح في إسقاط النظام. فمع إغلاق طريق التهريب السورية والإيرانية وتوجيه قدر أكبر من الاهتمام لما يأتي عبر الحدود الأردنية، قدّرنا أن بوسع صدام الآن اقتطاع نحو 5 بالمئة فقط من إيرادات النفط العراقي لاستخداماته الخاصة.

ضمن قيام صدام بطرد المفتّشين التابعين للأمم المتحدة عن الأسلحة أن تظل العقوبات مفروضة على العراق إلى أجل غير محدّد، لكن للمحافظة على فعالية الاحتواء فإننا بحاجة إلى تخفيف أعباء العقوبات عن شعب العراق. وبناء على ذلك، عرضت الولايات المتحدة، بدعم بريطاني، في كانون الأول/ديسمبر 1999 قراراً على مجلس الأمن يرفع السقف عن صادرات النفط العراقي والاستمرار مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالعوائد في حساب ضمان بإشراف الأمم المتحدة، ويوسّع لائحة السلع التي يسمح للعراق باستيرادها.

نظراً لعدم وجود الأونسكوم للتحرّش بها، لم يكن بوسع صدام أن يأمل

(*) لجعل قطع الحبل السري العراقي الأردني وإغلاق الحدود أمام التهريب ممكناً، كنا بحاجة إلى السعوديين والكويتيين لتزويد الأردن بخمسين ألف برميل من النفط المجاني يومياً. وعلى الرغم من صغر الحجم المطلوب (تنتج المملكة العربية السعودية والكويت معاً نحو عشرة ملايين برميل يومياً)، والقيمة الاستراتيجية لإغلاق الحدود العراقية الأردنية، فإن البلدين لم يبديا استعداداً للموافقة على الصفقة. ولم يفعلا ذلك إلا بعد ثلاث سنوات عشية الحرب العراقية.

في إثارة أزمة سوى بمواصلة تحدي طائرتنا في منطقتي حظر الطيران. غير أنه لم ينجح في إسقاط أي طائرة، وتمكنا عن طريق الرد الانتقامي من تدمير ما تبقى من منظومات الدفاع الجوي لديه في جنوب العراق وشماله.

تحت حماية الولايات المتحدة، تحوّل كردستان العراق الآن إلى ملاذ آمن مزدهر نسبياً. وبفضل اتفاق تقاسم الإيرادات بين الحزبين المتنافسين الذي أنجز برعايتنا، تمكّنا من بناء مؤسسات حكومية تمثيلية.

تابع الاحتواء الاستفادة أيضاً من التكافل مع عملية السلام. ففي أيار/مايو، انتُخب إيهود باراك رئيساً للوزراء في إسرائيل، وبدأ بدعم من كلينتون متابعة اتفاقات السلام مع السوريين والفلسطينيين بسرعة كبيرة، ما أبقى العرب منشغلين بإسرائيل بدلاً من العراق.

لكن سرعان ما قلبت الطاولة علينا ثانية.

انطلقت عملية السلام بسرعة كبيرة في ظل باراك، لكنها بدأت تتعثّر بسرعة مماثلة ثم انهارت، ولعب ذلك لصالح صدام. عندما اندلعت الانتفاضة في الضفة الغربية وغزة في تشرين الأول/أكتوبر 1999 وتصاعد العنف، أرسل مبالغ كبيرة من المال إلى عائلات الانتحاريين الفلسطينيين، ما جعله بطلاً في الشارع الفلسطيني. وأرسل أيضاً خمس فرق غرباً نحو الحدود السورية. وعلى الرغم من أن الإسرائيليين لم يأخذوا هذا التحرّك على محمل الجدّ، فقد ساعد ذلك في ترك انطباع بأن صَدّاماً مستعد لوضع جيشه بتصرف الانتفاضة الفلسطينية. وتعرّض مبارك لضغط من المتظاهرين المصريين للقيام بالأمر نفسه. قبل عامين، وقف العالم العربي معنا عندما قصفنا منشآت صدام لأسلحة الدمار الشامل، لكن في تشرين الأول/أكتوبر 2000 أصبح الشعب العربي معه.

تفاقم هذا الانقلاب للحظوظ بتزايد حوادث انتهاك العقوبات على نطاق واسع. بعد فشل كلينتون في تحقيق اختراق في مسار السلام الإسرائيلي السوري أو التوصّل إلى علاقة بنّاءة مع إيران، ارتفعت تجارة النفط غير المشروعة عبر حدودهما مع العراق. وفي الوقت نفسه، استخدمت بلدان أخرى

توسيع عملية "النفط مقابل الغذاء" للتجارة مع صدام. فارتفعت عائدات النفط التي تجد طريقها إلى جيوب صدام من 5 إلى 25 بالمئة خلال عام. لقد لزمت دبلوماسية مكثّفة في أعقاب عاصفة الصحراء لمقاومة هذا المدّ، لكن رئاسة كلينتون بدأت تدخل الآن منطقة الأفول وكان عازماً على تركيز ما تبقى من طاقته على تحقيق اختراق أخير للتوصّل إلى سلام عربي إسرائيلي. وهكذا بدأت سياسة الاحتواء، التي اعتمدت دائماً على العقوبات، انهياراً مفاجئاً.

في أعقاب قيام بوش بإسقاط صدام بطريقة دموية، رأى بعضهم أنه لم يكن من الضروري الذهاب للحرب للإطاحة بصدام لأن الاحتواء كان ناجحاً. لقد نجح احتواء العراق بصورة مفاجئة طوال معظم سنوات إدارة كلينتون الثماني، بما في ذلك سنة أن اضطر كلينتون افتراضياً للتخلّي عنه من أجل تغيير النظام. لكن في نهاية إدارة كلينتون، انهار قفص احتواء صدام بعد نحو سبع سنوات من الدبلوماسية الحريصة على دعمه. اكتشف فريق بوش هذا الواقع عندما حاول وزير الخارجية مبكراً تجنّب الانهيار بدعم العقوبات على كل الواردات ذات الصلة العسكرية وإيقاف التهريب عبر الحدود العراقية مقابل التخلّي عن العقوبات الاقتصادية. وعلى الرغم من السحر الذي يتمتّع به باول، وثقل الإدارة الجديدة، فإنه لم يتمكّن من تأمين صدور قرار "عقوبات ذكية" فعال في مجلس الأمن الدولي، أو إغلاق حدود العراق(*).

لم يكن المعنيون في التصميم الأولي لاستراتيجية الاحتواء يرمون لأن تكون سياسة طويلة الأمد، إذ كنا نعرف أن دعم العقوبات على العراق سيضعف حتماً بمرور الوقت. فصدام حسين لم يكن يمثّل نوع التحدي للنظام العالمي الذي شكّلته الشيوعية العدوانية السوفياتية التي برّرت استراتيجية الاحتواء الشهيرة التي طرحها جورج كينان في الخمسينيات (1950يات). لا شك أن

(*) بالنظر إلى عدم استعداد جورج بوش الابن للتعامل مع الرئيس السوري بشار الأسد، فإن باول لم يستطع إقناعه بإغلاق أنبوبٍ فتحه لنقل النفط العراقي إلى سورية في انتهاك فاضح لعقوبات الأمم المتحدة..

صَدّاماً شكّل تهديداً للشرق الأوسط وشعبه. لكنه كان تهديداً محلياً، أو إقليمياً في أسوأ الأحوال؛ لكنه لم يشكّل خطراً كافياً للإبقاء على تعبئة الشعب الأميركي ناهيك عن المجتمع الدولي ضدّه لمدة طويلة. ولم يتحقّق الدعم لإسقاطه إلا في أعقاب 9/11، عندما أقنعت إدارة بوش الأميركيين بالادعاء بأن صَدّاماً ربما يعطي قدرات أسلحة الدمار الشامل إلى الإرهابيين. لكن لم يكن سوى قلّة في المجتمع الدولي مستعدين لمسايرة ذلك التبرير المخيف لتغيير النظام.

لقد صمّمنا الاحتواء أصلاً كسياسة على الأمد المتوسّط لإجبار نظام صدام على التصدّع؛ ولم نكن نرمي البتة إلى إبقائه في القفص ما بقي في السلطة ونرمي المفاتيح، مع أن هذا ما تحوّل إليه الاحتواء.

في حالات التعامل الأخرى مع الأنظمة المارقة، استخدم كلينتون الاحتواء لمحاولة تغيير سلوكها، وتحميلها ثمن استمرار عدائيتها لكنه عرض تحسين العلاقة إذا عدّلت سياساتها. في حالة ليبيا، نجح أسلوب العصا والجزرة، لكنه لم ينجح في حالة إيران كما سنرى. لكن صَدّاماً كان حالة فريدة، مريضة جداً وميؤوساً منها بحيث استبعد كلينتون منذ البداية التحوّل من الاحتواء إلى التعامل والتسوية. لن يقدّم الجزر إلى صدام - بل العصي فقط المصمّمة لإضعافه إلى حدّ إمكان إسقاطه(*). لا شك أن سياسة الاحتواء نجحت في إضعاف صدام، لكننا فشلنا مراراً وتكراراً في استخدام وسيلة سرية لإسقاطه. ويكمن الخطأ في الاعتماد على السي آي إيه لإسقاطه. وعندما فشلت هذه الجهود، أصبحت العقوبات والاحتواء غايتين بحد ذاتهما.

في مواجهة سنوات الاحتواء السبع، أثبت صدام أن لديه قدرة أكبر من قدرتنا على الاستمرار. فالأزمات المستمرة، واجتماعات المديرين الأسبوعية، وصرف الانتباه عن الأولويات الأكثر أهمية، وصورة الضعف عندما حرّك كلينتون

(*) ثمة مناسبتان في ثماني سنوات أوحت فيهما بيانات إدارة كلينتون بخلاف ذلك. الأولى كلام كلينتون نفسه عند اداء اليمين عن احتمال تحوّل صدام على فراش الموت. والثانية ملاحظة الناطق باسم وزارة الخارجية جايمي روبن في كانون الثاني/يناير 1998 أننا ندرس منح صدام "جزرة صغيرة" مقابل الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي. وفي كلا الحالتين تم تصحيح البيان على الفور.

قواته تراجع، والجهود غير المشكورة لتحريك أعضاء مجلس الأمن، والمعارضة المستمرة من الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون، فعلت فعلها. وأنهكت هذه اللعبة المتكرّرة دائماً الرئيس ومستشاريه. في كانون الأول/ديسمبر 1998، غيّر كلينتون السياسة من الاحتواء إلى "تغيير النظام" نتيجة الإقرار بعدم القدرة على الاستمرار في السياسة القديمة.

لذلك دعم الرئيس كلينتون ومعظم كبار مستشاريه قرار الرئيس بوش باستخدام القوة لإزاحة صدام حسين(*). لكن ما كنا نقوله بالفعل تاه وسط الجدال. فعلى الرغم من أننا اعتقدنا مخطئين أنه لا يزل يمتلك مخزونات مخبّأة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فإن التهديد الذي يقلقنا قدرته على إعادة بناء قدرات أسلحة الدمار الشامل عند رفع العقوبات. ومع تهاوي العقوبات، أصبح القلق الحقيقي من احتمال استئناف صدام هذه البرامج لأنها جزء لا يتجزّأ من رؤيته للعراق كقوة مسيطرة في المنطقة. ولم يكن لدينا شك كبير في أن يحاول بعد ذلك تهديد جيرانه ثانية. بعبارة أخرى، ستضطر الولايات المتحدة إلى الذهاب إلى حرب مع صدام في نهاية المطاف، لكننا لم نكن نعتقد أن صداماً يشكّل تهديداً وشيكاً للمنطقة أو الأميركيين، ونعرف أن ليس لديه صلات معروفة بالقاعدة. ذلك يعني أنه كان لدى بوش وقت: وقت لإنهاء المهمة في أفغانستان، ووقت لإعادة عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية إلى مسارها، ووقت للتخطيط الملائم لما يلي إسقاط صدام، ووقت لتأمين التأييد الدولي قبل أن يطلق الغزو البري اللازم للعراق.

القول بأن المواجهة الأخرى مع صدام كانت حتمية لا يستبعد الاستفادة من الاحتواء كاستراتيجية حقّقت نجاحاً فعالاً طوال معظم إدارة كلينتون. كان يجب أن تستنير استراتيجية إدارة بوش لتغيير النظام في العراق من تلك

(*) كان مورتون هالبرين، المسؤول الكبير الوحيد في إدارة كلينتون الذي حاجج لصالح استراتيجية "احتواء معزّزة" في الجدال الذي حصل قبل الحرب. لكنه لم يكن مشاركاً في صياغة سياسة العراق وليس على اطلاع بأن كل وصفاته جرّبت. وقد فشلنا في كل حالة إما بحشد التأييد الدولي (مثل محكمة جرائم الحرب)، وإما تبيّن لنا أن التأييد يضعف بسرعة (مثل تشديد المراقبة على حدود العراق ومنع التهريب).

التجربة. على سبيل المثال، أظهر كلينتون مراراً وتكراراً أن الدبلوماسية الأميركية المثابرة قادرة على إنتاج دعم دولي عند الأزمة حتى إذا لم يكن يمكن استمراره مع الوقت. ومثلما أمّنت إدارة كلينتون مراراً تأييد مجلس الأمن لمواجهاتنا مع صدام، كان بوسع إدارة بوش أن تحقّق موافقة الأمم المتحدة على حربها مع صدام.

لو أن بوش اهتم لكان ذلك أسهل عليه من كلينتون لأن الولايات المتحدة حظيت بتعاطف العالم في أعقاب 9/11. كما أن الروس في مجلس الأمن في أيام كلينتون كانوا يدافعون عن صدام دائماً، فيما الفرنسيون مستعدون بين الحين والآخر للاقتناع بمنطق حججنا ومرونة دبلوماسيتنا. في سنة 2002، في غمرة الرغبة لكبح "القوة الفائقة"، تحوّل شيراك ووزير خارجيته إلى معارضين، في حين أراد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن يصبح الشريك الاستراتيجي لبوش في حربه على الإرهاب. لو لم يأخذ بوش بوتين كمسلّمة لتمكّن بسهولة من عزل فرنسا وسط الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. كل ما كان بوتين يريده في ذلك الوقت الحصول على تطمينات بشأن سداد الدين العراقي ما بعد صدام وفهم حملته ضد المتمرّدين الشيشان. ولو تعامل بوش مع بوتين بدلاً من إهماله، لأصبح لديه أصوات ثلاثة أعضاء دائمين (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا)، ما يضمن أن تنضمّ الصين إلى الولايات المتحدة أو تمتنع عن التصويت. وبوجود غالبية الأعضاء الدائمين إلى جانب بوش، يرتاح الأعضاء غير الدائمين إلى تأييدنا، ما يضمن غالبية قوية لصدور قرار يجيز استخدام القوة. في هذه الظروف من المرجّح أن تمتنع فرنسا عن التصويت.

الدرس الثاني الذي يبرز من تجربة كلينتون أن من الأسهل كسب التأييد العربي والدولي للتعامل مع الدول المارقة الشرق أوسطية عندما تكون الدبلوماسية الأميركية فعّالة على الجبهة العربية الإسرائيلية. فعندما أحرز كلينتون تقدّماً في صنع السلام العربي الإسرائيلي، وجد أن من السهل تأمين الدعم العربي ضدّ صدام؛ وعندما تعثّرت المفاوضات تبيّن أن من الصعب الحصول على التأييد اللازم. لو حقّق كلينتون اتفاق سلام إسرائيلي سوري في نيسان/

أبريل 2000، لمنح ذلك احتواء صدام استمرارية دائمة، ما يزيد عزلته إذ ستستخدم الدول العربية الغطاء السوري لصنع سلامها مع إسرائيل. ولأصبح نموذج صدام للوحشية والعنف مفارقة تاريخية متزايدة عندما تتضح للعرب فائدة التسوية السلمية.

من سخرية الأقدار أن الرئيس بوش أقرّ بالعلاقة التكافلية بين العراق وعملية السلام العربي الإسرائيلي عندما رأى أن إسقاط صدام سيكون له تأثير الموجة، ويفتح فرصة جديدة لصنع السلام. لكنه تجاهل الوجه الآخر للعملة: أن الضغط لإنهاء الحلقة المفرغة للهجمات العسكرية الفلسطينية والردود الانتقامية عليها - كما حثّه طوني بلير على ذلك - يحسّن قدرته على التعامل مع التأثيرات المعاكسة لإسقاط صدام. لكنه لم يقتنص الفرصة التي وفّرتها الإطاحة بصدام للقيام بمبادرة على الجبهة الإسرائيلية الفلسطينية.

كان جانب كبير من العداء الذي واجهته إدارة بوش في المجتمع الدولي بشأن سياستها في العراق دون داعٍ، وجرح ذاتي ناجم عن الاستبعاد المقصود لدور الدبلوماسية في توفير عباءة الشرعية الدولية لاستراتيجية الحرب الوقائية التي قرّرت اتباعها. واكتشف بوش متأخّراً أن قانون مورفي ينطبق على الشرق الأوسط مثلما ينطبق على بقية العالم. فالخطأ الذي يمكن أن يحدث سيحدث هناك وعندما وقع في عراق ما بعد صدام، لم تجد أميركا سوى القليل من الأصدقاء والمؤيّدين فيما تحتاج إلى الكثير.

بعد موت صدام وانحلال نظامه، تواجه الولايات المتحدة اليوم مجموعة مختلفة من المشاكل عما كان على كلينتون التعامل معها كرئيس. لم يكن الانقسام الطائفي السني الشيعي الذي أحدثه إصرار بوش على إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير 2005 موجوداً في زمن كلينتون(*). لم تكن القاعدة

(*) رأى الناطق باسم إدارة بوش أن القاعدة مسؤولة عن إحداث الانقسام السني الشيعي بتفجير المسجد الذهبي في سامراء في شباط/فبراير 2006، ما أثار رداً انتقامياً واسعاً ضدّ سنّة العراق. غير أن الانتخابات السابقة التي أصرّ عليها بوش أفرزت حكومة خاضعة للسيطرة الشيعية رفض السنّة قبولها. فأحدث ذلك الصدع الذي سارعت القاعدة إلى استغلاله.

موجودة في العراق في ذلك الوقت. وبدلاً من فتح الأبواب على مصراعيها أمام النفوذ الإيراني في بغداد والجنوب - كما فعل بوش دون قصد - سعى كلينتون عن وعي إلى احتواء النفوذ الإيراني هناك.

غير أن هناك دروساً أوسع بشأن استخدام الدبلوماسية الأميركية، والقدرات الاستخبارية، والقوة في الشرق الأوسط يجب استقاؤها من تجربة كلينتون في العراق.

برزت حدود قدرة الاستخبارات على التثبّت مما يحدث في الدول السلطوية، على سبيل المثال، عن طريق الثقة بتوقّع أن صَدّاماً يخفي أسلحة الدمار الشامل. وكان هذا التقييم مقنعاً بحيث قبله جهازا الاستخبارات الفرنسية والألمانية، مع أن حكومتيهما عارضتا العمل بمقتضى حكمهما، وأذاعه في مجلس الأمن الدولي صانع سياسة متمرّس مثل كولن باول. وقد أشرت من قبل إلى مناسبات كنت مقتنعاً فيها أننا سنعثر على مخازن أسلحة دمار شامل مدفونة، ليخيب ظني عندما لم يجد مفتشو الأمم المتحدة أي شيء في المواقع المحدّدة. ولا يزال بعض الأشخاص في أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية مقتنعين حتى اليوم بأن أسلحة الدمار الشامل العراقية المفقودة نقلت إلى سورية.

من الواضح أن على أجهزة الاستخبارات تغيير الطريقة التي تتبعها في العمل لتصحيح مثل هذا الخطأ الجسيم. لكن على صناع السياسة الذين يعتمدون على مثل هذه التقييمات أن يستخلصوا العبر من هذه التجربة لتغيير أسلوب عملهم. فعندما لم يعثر المفتشون على شيء مراراً وتكراراً، كان علينا على الأقل أن نسأل لماذا. لا أذكر أن أحداً اقترح أن صَدّاماً منخرط في خديعة القرن. وثمة أسباب وجيهة توضح لماذا لم يخطر ذلك ببال أحد منا: طوّر نظام إخفاء محكم، وأشار كامل حسين إلى أنه يخفي قدرات أسلحة بيولوجية؛ وبقيت الأسلحة الكيميائية والصواريخ دون تفسير منذ حرب 1990. لكن الحجة التي أقنعتنا أكثر من سواها أن خديعته بدت دون معنى. فلو تبيّن خلوّ العراق، لرفعت عقوبات الأمم المتحدة، على الرغم من مساعي الولايات المتحدة للحؤول دون حدوث ذلك. وبحرية الحصول على عائدات النفط وتخفيف نظام التفتيش، فلن يعدو الأمر مسألة وقت قبل أن يحصل ثانية على وسائل متابعة طموحاته

المَرَضية. وبما أن في متناوله استراتيجية خروج سهلة، فقد رأينا أن رفضه استعمالها دليل إيجابي على أنه يخفي شيئاً أهم.

بدا الدرس واضحاً لصنّاع السياسة من حيث المبدأ لكن من الصعب التمسّك به في وجه أحكام الاستخبارات الواثقة بعكس ذلك: من الضروري أن تحاول التفكير مثل الخصم بدلاً من الافتراض بأنه يفكّر مثلنا. لقد فشلت الإدارات الأميركية المتعاقبة مراراً وتكراراً فهم دوافع صدام وحساباته. ففوجئت إدارة جورج بوش الأول مثلاً عندما غزا صدام الكويت، وفوجئت ثانية عندما رفض الانسحاب في وجه قوات الائتلاف الهائلة التي احتشدت على الحدود الكويتية، وفوجئت مرة ثالثة عندما بقي نظامه بعد الهزيمة.

في إدارة بيل كلينتون، فشلنا في إدراك أهمية صورة القوة بالنسبة لقدرة صدام على تخويف شعبه وردع الطموحات الإيرانية. فالعقوبات العسكرية أعاقت إعادة بناء قواته التقليدية بعد الهزيمة المدمّرة في الكويت. ولو اعترف صدام في هذه الظروف أنه لم يعد يمتلك أسلحة دمار شامل، لأدرك معارضوه الداخليون وجيرانه الإيرانيون أنه ضعيف. وصدام يعرف، أكثر من أي زعيم في الشرق الأوسط، أن الضعيف غير قادر على البقاء طويلاً في هذه الناحية من العالم، إلا بدهائه ومهارته في الخداع وأكاذيبه. وعلى صنّاع السياسة أن يدركوا ذلك دائماً عندما يحاولون سبر دوافع قادة الشرق الأوسط.

كشف صراع كلينتون مع صدام حدود دبلوماسية الإكراه أيضاً. فالتهديد بالقوة كان يجب أن يؤثّر في حسابات صدام لأنه جرّب في حرب الخليج الواقع المدمّر لاستخدام القوة الأميركية. ولعل تلك الذكرى أقنعته بحكمة سحب جيشه عن الحدود الكويتية في تشرين الأول/أكتوبر 1994 عندما حشد كلينتون القوة الجوية في الخليج. كما أنه ارتدع عن السيطرة على كردستان العراق طوال سنوات إدارة كلينتون(*).

(*) كان دخول صدام اربيل يوماً واحداً في سنة 1996 الاستثناء الذي يثبت القاعدة. فقد سلّم قوات البشمركة التابعة لمسعود البرزاني السيطرة وانسحب على الفور لتجنّب إثارة ردّ انتقامي اميركي.

غير أن النجاح في احتواء جيش صدام لم يمنعه من تحدي الطائرات الأميركية باستمرار في منطقتي حظر الطيران، ما مكّنه من إظهار التحدّي الذي تردّد في الشوارع العراقية والعربية. ولم يدتدع عن التدخّل في عمل المفتشين عن الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. وعندما يحاول كلينتون حشد القوات على الحدود العراقية، يتراجع صدام في اللحظة الأخيرة، ما يسلب الولايات المتحدة من مبرّر استخدام القوة ويظهر أن كلينتون غير فعّال عندما يستأنف صدام تدخّله في عمل الأونسكوم. ولم تحل دبلوماسية الإكراه دون قيام دبلوماسية سعاة الخير - في حالة بريماكوف وأنان - دون استخدام تهديدات كلينتون باستعمال القوة للتوصّل إلى اتفاقات مع صدام تضعف الأونسكوم وتسلب واشنطن أيضاً من مبرّر استخدام القوة.

توحي هذه التجارب بأن دبلوماسية الإكراه مفيدة في ردع الدول المارقة من شن غزوات مسلّحة عبر الحدود، لكن ليس في توليد مزيد من السلوك المذعن بمستويات منخفضة من الأذى.

ثمة طريقة أخرى يمكن أن تنجح فيها دبلوماسية الإكراه، نظرياً على الأقل؛ بدعم المطالب الأميركية باستمرار تطبيق القوة بدلاً من مجرّد التهديد بالقوة، مثل الطريقة التي تمكّن فيها كلينتون من كسر إرادة الرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوسفتش في كوسوفو. في كانون الأول/ديسمبر 1998، كان بوسع كلينتون تحويل عملية ثعلب الصحراء إلى حملة قصف مطوّلة لإجبار صدام على تقديم تنازلات معدّة لإضعاف قبضته على السلطة وتنظيف مخزوناته من أسلحة الدمار الشامل. ففي سنة 1998، درس المديرون هذا النهج في عدد من المناسبات لكن رفضوه كل مرة. فقد رأوا أن صَدّاماً مختلف عن ميلوسفتش؛ وكانت الولايات المتحدة قد وضعت حداً لجرائم الإبادة ضد الأكراد والشيعة في وقت مبكّر.

كانت استراتيجية المديرين تستند بدلاً من ذلك إلى تجربة حملات القصف المفتوحة في فيتنام، التي بدا أنها تقوّي عزيمة الفيتناميين الشماليين وتعزل الولايات المتحدة، فيما تضعف التأييد في الداخل. ربما لم تكن حملة القصف

المطوّلة لتجعل العراقيين يؤيّدون صَدّاماً، لكنها ستكسبه بالتأكيد تعاطفاً كبيراً في العالم العربي، وتقوّض عزيمة حلفائنا العرب المهتزة بالفعل، ما يقيّد إمكانية الوصول إلى القواعد الحيوية ويعزلنا في المجتمع الدولي. وفي النهاية، ما الدافع الذي تسعى إليه مثل هذه الاستراتيجية؟ لم يكن هناك جنرال عراقي يمكننا الاعتماد عليه لإزاحة صدام من السلطة، في حين يعتقد شيعة العراق المتمرّدون أن ليس بوسعهم الاعتماد علينا بعد أن خذلهم جورج بوش الأول في سنة 1991. على أي حال، كنا قلقين جداً من اعتمادهم على إيران فلم نلتفت إليهم. وكان بوسعنا ربط القصف بمطلب إتاحة وصول المفتشين عن الأسلحة إلى أي مكان دون إعاقة، لكننا فقدنا الشهية في أعمال التفتيش التي لا تعثر على أي شيء مهم، لذا زدنا الضغط على أنفسنا فحسب لرفع العقوبات.

تبيّن أيضاً أن العقوبات سلاح كليل في ترسانة الدبلوماسية الأميركية لمواجهة صدام، إذ إنه ألحق ضرراً هائلاً بالمجتمع العراقي. مع ذلك أصبحت الوسيلة المفضّلة عندما تحاول الولايات المتحدة إحداث تغيير في نظام مارق. وتلجأ الولايات المتحدة حالياً إلى عقوبات الأمم المتحدة على إيران والسودان وكوريا الشمالية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون والصومال وسورية، وفرضت عقوبات أحادية على إيران وسورية وبيلاروسيا وبورما وكوت ديفوار وكوبا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوريا الشمالية والسودان وزيمبابوي.

تظهر التجربة العراقية أن العقوبات تؤثّر على مواطني البلد المستهدف أكثر من تأثيرها على النظام. وقد فاقم صدام هذا التأثير باستخدام العقوبات لزيادة مصاعب شعبه وإلقاء اللوم على الولايات المتحدة، لإضعافها. ولم تكن معاناة شعبه تهمه ما دام قادراً على قمع أي استياء. لا شك أن صَدّاماً كان طاغية لكن لامبالاته في معاناة شعبه تنطبق على العموم على الأنظمة السلطوية المارقة وتميل إلى جعلها منيعة أمام ضغط العقوبات ما دام لديهم الوسيلة على قمع أي معارضة تحدثها تلك العقوبات. يمكن أن تحمي العقوبات الهادفة الشعب لكن ليس لها تأثير كبير على النظام.

تعتمد فعّالية العقوبات أيضاً على عدد من البلدان المستعدة للتمسّك بها. لكن حتى إذا كان التحدي الذي يشكّله النظام للنظام الدولي خطيراً جداً بحيث يمكّن من نشر عقوبات مجلس الأمن الدولي الإلزامية، فإنها ستضعف مع الوقت عندما يتحوّل الاهتمام إلى الأزمة التالية، وتتغيّر المصالح، ويجد النظام المستهدف طرقاً لاستغلال التصدّعات في عزيمة المجتمع الدولي.

غير أن العقوبات تكتسب حياة قائمة بذاتها بعد فرضها. وفي واشنطن تستحدث وظائف بيروقراطية أو توسّع لمراقبة إنفاذها. فيجب تقديم تقارير دورية إلى الكونغرس، الذي غالباً ما يفرض عقوبات ومتطلّبات تقارير إضافية لتوكيد دوره ونفوذه. وتجري عملية مماثلة في الأمم المتحدة. وسرعان ما توضع آلية الضغط التي تتيح توسيع العقوبات عندما تفشل الجرعة القائمة في إنتاج التغيير المطلوب في السلوك. وبعد ذلك يتعذّر تحديد نقطة الذروة التي تصبح عندها العقوبات ذات نتائج عكسية وعديمة الفعالية في نهاية المطاف(*).

بالنظر إلى الوراء، نستطيع أن نرى أن نقطة الذروة للعقوبات على العراق جاءت في أواسط التسعينيات (1990يات)، وذلك عندما بلغ الضغط الأميركي أقصاه ونظام صدام مستواه الأضعف. وتلك هي الفترة التي تحوّلت فيها إدارة كلينتون من استخدام العقوبات كتكتيك لتسهيل المساعي السرية لإسقاط صدام إلى استخدامها كاستراتيجية لإبقائه ضعيفاً. ولم يكن هناك خيارات كثيرة في هذه المسألة. لو حقّقت المساعي السرية نجاحاً أكبر، لأصبحت النتيجة مختلفة، لكن صَدّاماً لقّننا درساً في هذا الصدد أيضاً. فالنظام السلطوي الذي لديه الرغبة في البقاء لديه قدرة على قمع خصومه الداخليين أكبر بكثير من قدرة السي آي إيه على تعزيز قوتهم. وعندما تجتمع تلك القدرة على القمع مع نظام العقوبات الذي أصبح غاية بحد ذاته، يميل النظام المارق إلى تشديد قبضته على السلطة وبالتالي زيادة مقاومته للمساعي الرامية إلى تعديل سلوكه.

لو كان كلينتون مستعداً للتعامل مع صدام، فلربما أفاد الضغط التكتيكي

(*) لزم أكثر من سنتين لرفع العقوبات الأميركية المفروضة على ليبيا حتى بعد تثبّت الولايات المتحدة من تدمير البرنامج النووي الليبي وإنهاء ذلك البلد دعمه للإرهاب.

الذي تحدثه العقوبات في إقناعه بتغيير سلوكه - أي ما أصرّ عليه الفرنسيون والروس الذين قدموا الحجة لصالح تقديم بعض "الضوء في نهاية النفق" إلى صدام. لكن التجربة السابقة مع صدام، واستمرار وحشيته تجاه الشعب العراقي، جعلته عصياً على الإصلاح في نظرنا وبالتالي لم نستخدم هذا الضغط. لكن لو قرّر كلينتون التعامل مع الشيطان، لربما اكتشفنا أن العقوبات لا تقدّم الضغط الكافي لتحويله من مجرم إلى ابن صالح. فتلك هي تجربة كلينتون في الواقع عندما خفّف العقوبات في محاولة لتصحيح سلوك رجال الدين الإيرانيين، وهم الهدف الآخر للاحتواء المزدوج.

لقد شكّل صدام تحدياً للولايات المتحدة لا يمكن التصدي له عن طريق سياسات عامة معقولة، كما لاحظ كلينتون غاضباً. فثمة بعض المشاكل التي لا حلول لها في الشرق الأوسط، على الرغم من أنه من الصعب جداً على الأميركيين أن يتقبّلوا ذلك. وأحيانا تتكوّن السياسة الحكيمة من الانتظار حتى يظهر شيء أفضل، وهو ما نعتقد أنه حدث عبر الخليج في طهران.

11

التعامل مع إيران

لنائب وزيرة الخارجية ستروبريدج تالبوت الثالث اسم ومنصب مخيفان. لكن الذين عملوا معه اكتشفوا شخصاً نبيلاً ذا عقل راجح وعادات عمل غير تقليدية وأسلوب يراعي مشاعر الآخرين. وقد عرف أحدنا الآخر قبل الخدمة الحكومية. كنت قد اصطحبته في أولى رحلاته إلى الشرق الأوسط، في سنة 1991، قبل أيام من اندلاع حرب الخليج، عندما كان رئيس تحرير مجلة "تايم" وكاتب عمود في الشؤون الخارجية. وعندما سعى ستروب للحصول على تثبيت الكونغرس لتعيينه في منصب نائب وزير الخارجية في سنة 1993، قدّمت له المساعدة في تأمين تأييد منظمات التيار السائد اليهودية في وجه هجوم من المجموعات اليمينية في الطائفة (المجموعات نفسها التي عارضت لاحقاً تسميتي كأول سفير يهودي في إسرائيل). ولم يكن بيننا سوى تفاعل كبير في فترة رئاسة كلينتون الأولى، حيث تشكّل روسيا محور اهتمامه فيما الشرق الأوسط محور اهتمامي.

لذا فوجئت عندما تلقّيت منه مكالمة صبيحة يوم سبت في تشرين الأول/أكتوبر 1997، بعيد عودتي إلى واشنطن من إسرائيل لأتولى منصب مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى. أراد ستروب أن يصطحبني في "السير في الغابات"، وذلك تعبيراً عن رغبته في إجراء حديث خاص بعيداً عن المكتب. فقد قدّر حجم وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت وقرّر أن يتخذ لنفسه مجالات

يتولى المسؤولية عنها ولا تعتبرها من أولوياتها. وكان يعتقد أن إيران واحداً منها.

قبل خمسة أشهر، حقّق محمد خاتمي، وهو رجل دين إصلاحي، فوزاً ساحقاً في انتخابات الرئاسة الإيرانية. وفي أعقاب ذلك، بدأ ستروب يسمع من أصدقائه في الجالية الإيرانية في المنفى بأن خاتمي مهتم في إجراء حوار مع الولايات المتحدة. ورأى أن تحسّن العلاقات مع إيران قد يخفّف بدوره من مشكلة ناشئة في العلاقة التي تتسم بالصعوبة والحيوية مع روسيا. فقد كانت العناصر غير الخاضعة للسيطرة في الحكومة والصناعة هناك تزوّد الإيرانيين بتكنولوجيا الصواريخ والتكنولوجيا النووية، وإذا لم يكبح ذلك فمن المرجّح أن يطلق عقوبات أميركية.

بما أنني كنت الشخص الجديد المعني بإيران في وزارة الخارجية، وأحد مهندسي سياسة الاحتواء المتشدّدة في فترة رئاسة كلينتون الأولى، أراد ستروب أن يعرف شعوري حيال مدّ يد مفتوحة إلى الحكومة الإيرانية الجديدة. ذكرت كل المشاكل التي أحدثها لنا الإيرانيون في عملية السلام وشعوري أن الأمر لا يعدو أن يكون مسألة وقت قبل أن يحصلوا على أسلحة نووية، ما قد يطلق هجوماً استباقياً إسرائيلياً أو سباق تسلّح نووي في المنطقة. لكن بما أن دبلوماسيتنا لصنع السلام أصبحت بطيئة الحركة، والاحتواء المزدوج آخذ في الانهيار، فإن انتخاب خاتمي قد يقلب الأمور، إذا أتاح فرصة للتعامل مع إيران، ويخفّف الضغط الإيراني على عرفات والأسد فيما يساعد في عزل صدام.

أشرت إلى ستروب أن الإيرانيين لم يظهروا حتى ذلك الوقت أي اهتمام في الحوار الرسمي الذي عرضناه عليهم منذ سنة 1993، وأنني أخشى أن يتطلّب أي تعامل مع إيران إيماءات وتنازلات أميركية دون مقابل؛ فذلك أسلوب الإيرانيين في التفاوض. ربما يحظى خاتمي بدعم شعبي، لكن المرشد الأعلى، آية الله خامنئي، معروف بعدائه العميق للولايات المتحدة وإسرائيل. وحذّرت أننا في غمرة تلهّفنا لتحقيق اختراق قد نضعف خاتمي بإعطاء إشارة إلى خامنئي والمتشدّدين الآخرين بأننا بحاجة إلى تسوية أكثر من حاجتهم إليها. وفي

غضون ذلك، قد يتهم متشدّدونا الجمهوريون كلينتون بتدليل نظام مارق(*). اعتبر ستروب أن كل ذلك يتعلّق بالتكتيك لا بالاستراتيجية.

أثرت مشكلتين أخريين. إذا صحّ أن إيران متواطئة في تفجير الخُبر في المملكة العربية السعودية في حزيران/يونيو 1996 الذي أودى بحياة تسعة عشر أميركياً - لم أبلّغ بالدليل بعد - فكيف نبرّر التعامل معهم؟ كما أن الكونغرس أقرّ، عندما كنت سفيراً في إسرائيل، عقوبات ثانوية على الشركات الأجنبية التي تستثمر في إيران. كيف نستطيع تلبية أحكام هذا التشريع ونمدّ يداً مفتوحة في الوقت نفسه؟ وفي أثناء صعودنا التل ثانية، أجاب ستروب ببساطة، "إذا تمكّن خاتمي من تلطيف سلوك إيران، فسيغيّر ذلك كل شيء".

من الواضح أننا كنا بحاجة إلى تغيير. فلم تكن النية اتباع "الاحتواء المزدوج" من جانب واحد، ومع ذلك فشلنا في المحافظة على تماسك حلفائنا بخصوص إيران أو العراق. كما أن الاستراتيجية اعتمدت دائماً على التأثير التكافلي للتقدّم في صنع السلام العربي الإسرائيلي ما يزيد من عزلة رجال الدين الإيرانيين بالإضافة إلى صدام. لكن في ذلك الوقت، في سنة 1997، كانت المفاوضات مع سورية والفلسطينيين متوقّفة.

لا شك أنه كانت هناك علامات على الاضطراب في أوساط الشعب الإيراني. فقد حقّق خاتمي فوزاً ساحقاً على مرشّح النظام، علي أكبر ناطق نوري. بل إن الحرس الثوري، الذي أمره قائده، محسن رضائي، بالتصويت لصالح ناطق نوري، اقترع بغالبيته الساحقة لصالح خاتمي. تحرّك الرئيس الجديد بسرعة للاستفادة من هذا التفويض الشعبي فأقصى المتشدّدين من حكومته وعيّن إصلاحيين مرموقين بدلاً منهم. واستبدل على وجه الخصوص رضائي وعلي فلاحيان، وزير الاستخبارات والأمن.

في أثناء حملة الانتخابات وفي المقابلات والخطابات التي أعقبتها مباشرة،

(*) شدّد غور وكلينتون في حملتهما الرئاسية الأولى على اتهام بوش الأول بأنه يدلّل الدكتاتوريين.

تحدّث خاتمي عن الحاجة إلى "حوار الحضارات"، بل أوحى بأن إيران يمكن أن تقيم علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة إذا غيّرت طرقها الخاطئة. ووعد محلياً باحترام حكم القانون وتعزيز المجتمع المدني وزيادة الحريات الثقافية والسياسية. وتزامن انتخاب خاتمي على الصعيد الإقليمي مع انخفاض ملحوظ في أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار(*).

كان الرئيس كلينتون حريصاً على المساعدة في نجاح خاتمي. وهو يحترم تراث إيران وثقافتها القديمة الغنية، ويتعاطف مع الغضب الذي يعتمل في نفوس معظم الإيرانيين من الانقلاب على محمد مصدّق، رئيس وزرائهم المنتخب، في سنة 1953 بتحريض من السي آي إيه. كما أنه يدرك الميزة الاستراتيجية لتشجيع تغيير سلوك إيران، لا سيما إذا عنى ذلك خفض معارضة جهوده لصنع السلام. وكانت وزيرة الخارجية أولبرايت تبحث أيضاً عن مبادرة يمكنها أن تنسبها لنفسها، بعد إحباطها من صعوبة التعامل مع عرفات ونتنياهو ونفاد صبرها من تحديات صدام التي تستنزف الوقت.

أراد كلينتون وأولبرايت التقدّم بسرعة متعمّدة بسبب سعي إيران إلى الحصول على قدرات نووية واستمرار رعايتها للعنف ـ ما يثير مشكلة على وجه الخصوص إذا ظهرت أدلة على مسؤولية إيران عن تفجير الخُبر. وفي تلك الحالة، تشكّل إجماع لدى مستشاري كلينتون بأن من الأفضل لنا اختبار نوايا خاتمي بدلاً من المبادرة إلى ردّ انتقامي. فقد خشي بعضهم أن يؤدي استخدام القوة إلى سقوط مزيد من الأميركيين. ورأى آخرون أنه لا يمكن السيطرة على دورة التصعيد إلا عبر الاستخدام الهائل للقوة وهو ما لا يؤيّده الرأي العام الأميركي. ومع تصاعد التوتّر في العلاقات مع صدام وتصرّف السفن البحرية الإيرانية الآن باحترام وضبط نفس عندما تقابل البحرية الأميركية في الخليج، فقد بدا التعامل سبيلاً ملائماً.

(*) في أعقاب تفجير الخُبر، أصبح الإيرانيون أكثر حذراً بشأن التورّط المباشر في الهجمات الإرهابية. وفي غضون ذلك، قرّر الاتحاد الأوروبي سحب سفرائه من طهران بعد أن أثبت قاض ألماني تورّطاً إيرانياً في اغتيال قائد إيراني كردي في أيلول/سبتمبر 1992 وثلاثة من زملائه في مطعم ببرلين. وقد أدى ذلك إلى تراجع إثارة الاضطرابات من قبل طهران. وسعت إيران أيضاً إلى التقارب مع المملكة العربية السعودية، ما يقتضي تخفيف أعمال التخريب التي تقوم بها في الجانب العربي من الخليج.

كان من المنطقي أيضاً أن نظهر للمجتمع الدولي أن الولايات المتحدة يمكن أن تكون عقلانية في التعامل مع الحكومات الحرونة، خلافاً لما هو الحال مع صدام. والأمل الأقصى التمكّن من "تخريج" أنظمة مارقة مثل إيران أو ليبيا، أو كما كتب طوني ليك في فترة كلينتون الأولى، "ربما نستطيع عبر الاستخدام الانتقائي للضغط تحويل هذه الدول المرتدة في نهاية المطاف إلى أعضاء بنّائين في المجتمع الدولي". كنا نعلم أننا لا نستطيع أن ننتظر من الفاعلين الآخرين في المجتمع الدولي أن يحرموا أنفسهم إلى الأبد من فرص التجارة والاستثمار مع هذه البلدان الغنية بالنفط. لكننا كنا نأمل أن يفضّلوا مساعدتنا في تشجيع الدول المارقة على تغيير سلوكها بدلاً من إغضاب الولايات المتحدة، وبالتالي جعل العقوبات غير ضرورية.

غير أنه كان على كلينتون، عند تطوير هذا النهج، أن يأخذ في الحسبان موقف الكونغرس المرجّح فضلاً عن إسرائيل وحلفائنا العرب. فقبل عام أقرّ الكونغرس بأغلبية ساحقة تشريعاً يشدّد العقوبات على إيران ويحظر الاستثمار الأجنبي فيها. لكن المحرّض على ذلك التشريع، السناتور ألفونس داماتو، كان مشغولاً في سباق صعب على إعادة انتخابه. فيما يبدي أعضاء جمهوريون بارزون في مجلسي الشيوخ والنواب اهتماماً بخاتمي ويدركون أن من الأفضل للولايات المتحدة أن تكون على علاقة بنّاءة مع إيران.

ساند نتنياهو هذا النهج أيضاً. فالمسؤولون الإسرائيليون يعتقدون أن حيازة إيران أسلحة نووية مسألة وقت. وينوون فعل أي شيء ممكن لتأخير تلك اللحظة، لكنهم يعتقدون أن من الأفضل عندما يحين ذلك الوقت أن يمسك زعيم معتدل مثل خاتمي بالزرّ النووي بدلاً من رئيس متشدّد يرغب بتدمير إسرائيل. وبناء على ذلك، خفّف الإسرائيليون خطابهم المعادي لإيران، وقلّلوا الضغط على الكونغرس، وشجّعوا كلينتون على اتباع مسار التعامل.

على الرغم من أن مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة عانت جميعاً من المساعي الإيرانية الحثيثة لتخريب أنظمتها، فقد رأى قادتها في انتخاب خاتمي فرصة لخفض التوتّرات. واجتمع

العديد منهم بخاتمي عندما استضافت طهران قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في كانون الأول/ديسمبر 1997، ورجعوا متأثرين. أبلغنا ولي العهد الأردني الأمير حسن أنه لاحظ تغيّراً ملموساً في المواقف الإيرانية من بلده. وأبدى ولي العهد السعودي الأمير عبد الله حماسة. وكان قد توصّل إلى تفاهمات مع إيران على إنهاء الاضطراب الذي تثيره منذ وقت طويل في موسم الحج، ويريد الآن تشجيع التقارب بين الولايات المتحدة وإيران لتجنّب المواجهة بشأن تفجير أبراج الخُبر.

أطلق كلينتون محاولته الأولى للتعامل عبر ما أصبح يعرف باسم "القناة السويسرية". فالسفارة السويسرية في طهران تمثّل المصالح الأميركية هناك منذ تشرين الثاني/نوفمبر 1979، عندما احتل الثوريون الإيرانيون السفارة الأميركية. في تشرين الأول/أكتوبر 1997، استخدمت أولبرايت هذه القناة لإرسال رسالة إلى خاتمي تشير إلى أن الولايات المتحدة لاحظت كلامه قبل انتخابه وبعده وأنها مستعدة لبدء حوار رسمي معه. واقترح توماس بكرنغ وبروس ريدل، المساعد الخاص للرئيس للشرق الأدنى وجنوب آسيا الآن، وديفيد ولش، نائبي الرئيسي لشؤون الشرق الأدنى، كمحاورين ترسلهم الولايات المتحدة لأول اجتماع. ومن المفترض أن يدرك الإيرانيون أننا نشير عن طريق تسمية ممثّلينا إلى جديتنا بشأن تمهيد الطريق لتحقيق اختراق.

لم تتسلّم أولبرايت رداً قطّ.

برزت الفرصة الثانية في خريف 1997، عندما سمّت أولبرايت ثلاثين جهة بأنها "منظمات إرهابية أجنبية" بموجب قانون صدر حديثاً بحظر تقديم كل أشكال الدعم لها، وتجميد حساباتها المصرفية وأصولها الأخرى في الولايات المتحدة، ويمنع سفر أعضائها إلى الولايات المتحدة. وقرّرت أن تدرج في تلك اللائحة منظمة مجاهدي خلق، وهي منظمة إيرانية معارضة تشنّ حملة عنيفة ضدّ النظام الإيراني منذ الإطاحة بالشاه. وقد أسفرت أعمالها الأولى عن مقتل أميركيين. وبعد طردها من إيران، قدّم لها صدام قواعد تدريب في العراق ودعماً

لوجستياً لهجماتها الإرهابية في المدن الإيرانية الكبرى. وردّ مجاهدو خلق على الجميل بمساعدة صدام في سحق الثورة الشيعية في جنوب العراق في أعقاب حرب الخليج.

من الواضح أن منظمة مجاهدي خلق تستحقّ أن تدرج في لائحة الإرهاب، لكنها تمكّنت، كمنظمة معادية لإيران، من كسب تأييد أعضاء نافذين في الكونغرس من خلال العمليات السياسية المعقّدة لواجهتها، المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية. طالما اتهمنا في الشرق الأوسط بازدواجية المعايير. وهذه حالة يمكن أن يثبت عبرها كلينتون أنه يطبّق المعايير نفسها على الجماعات التي تستخدم الإرهاب ضد أعدائنا وأصدقائنا على السواء. وأملنا أن تتفهّم طهران ذلك كبادرة حسن نية.

كان الأمر كذلك. فقد اعتبرت وكالة أخبار إيرانية أن الإعلان يشكّل "نصراً صغيراً لإيران"، وأضافت "ليس بوسع الجمهورية الإسلامية أن ترحّب كل يوم بقرار صادر في واشنطن". لكن على ما هو مألوف، اشتكى رفسنجاني، رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام الآن، في خطبة الجمعة بجامعة طهران، ولم يكن مصيباً في ذلك، من أنه لا يزال يُسمح لمجاهدي خلق بالضغط على الكونغرس وجمع الأموال في الولايات المتحدة.

مع ذلك بدا أن مساعينا أثمرت في كانون الثاني/يناير 1998 عندما منح خاتمي كريستيان أمانبور مقابلة على قناة سي إن إن أسماها "رسالة موجّهة إلى الشعب الأميركي". لأمانبور أسلاف إيرانيون، وهي مخطوبة لجايمي روبن، الناطق باسم أولبرايت في وزارة الخارجية. وقد مُنحنا فرصة اقتراح الأسئلة. بالنظر إلى تجربتنا في السنة الماضية، كان الإرهاب المضادّ لعملية السلام يتقدّم لائحتنا. وفي هذا الموضوع أبلغ خاتمي أمانبور، "أعتقد شخصياً أنه لا يلجأ إلى العنف إلا من يفتقر إلى المنطق. ويجب إدانة الإرهاب بجميع مظاهره". وعندما سألته تحديداً عن ضحايا الإرهاب الإسرائيليين الأبرياء، قال، "كل أشكال قتل الأبرياء رجالاً ونساء غير المشاركين في المواجهة إرهاب يجب إدانته، ونحن ندين كل أشكاله في العالم".

لاحظ خاتمي أن للشعب الأميركي تاريخاً غنياً يبعث على الفخر ويظهر التزاماً بالقيم التي يتمسّك بها الإيرانيون تمسكاً شديداً: التديّن والحرية والعدالة. وقال إن الحكومة الأميركية من ناحية أخرى اتبعت سياسات خاطئة في التدخّل في الشؤون الإيرانية بما يتناقض مع هذه القيم. لذا فإن الوقت لم يحن بعد لإجراء محادثات رسمية. وعلى الشعبين بدلاً من ذلك أن يبنيا علاقاتهما من خلال تبادل الأكاديميين والمفكّرين والفنانين والصحافيين والسياح. ويبدو أن ذلك ما كان يقصده عندما تحدّث عن "حوار الحضارات".

وقال، "إذا طرأ وضع آخر ذات يوم، فإن علينا حتماً أن ننظر في الجذور والعوامل ذات الصلة ومحاولة إلغائها". وعدّد من بين هذه العوامل: الدعم الأميركي للانقلاب على مصدّق في سنة 1953، والعقوبات، ومخصّص 18 مليون دولار الذي رعاه نيوت غنغرتش الذي رأى أنه يرمي إلى قلب الحكومة الإيرانية. وشدّد على أن هناك عدم ثقة كبير بين الحكومتين الأميركية والإيرانية وأيّد بالحجّة إحداث "صدع في هذا الجدار... للإعداد للتغيير وخلق فرصة لدراسة الوضع الجديد".

اتضح سبب نهج خاتمي التدرّجي بعد أسبوع عندما شجب المرشد الأعلى آية الله خامنئي الولايات المتحدة باعتبارها "عدوّ الجمهورية الإسلامية". وأعلن مناقضاً رسالة خاتمي أن "لا فائدة ترجى من المحادثات مع الولايات المتحدة بل هي مضرّة لنا".

أرسل خاتمي إشارات مواتية مماثلة إلينا. ففي وقت مقابلته مع قناة سي إن إن تقريباً، بدأت البحرية الإيرانية اعتراض السفن التي تهرّب النفط عبر المياه الإيرانية. وكنا نحثّهم على ذلك منذ مدة طويلة. فقرأنا ذلك بأنه معاملة بالمثل رداً على الإجراءات التي اتخذها كلينتون ضدّ مجاهدي خلق.

بادر خاتمي إلى الاهتمام بمخاوف كلينتون بشأن المعارضة الإيرانية لعملية السلام. في كانون الثاني/يناير 1998، أطلع عرفات كلينتون، في أثناء زيارة إلى البيت الأبيض، على رسالة تلقاها من خاتمي عندما اجتمعا في قمة

منظمة المؤتمر الإسلامي قبل شهر. كرّر خاتمي في الرسالة دعوته إلى حوار الحضارات لكنه أعلن أيضاً تأييده مشاركة الفلسطينيين في عملية السلام، واعترف بوجود إسرائيل، وتحدّث عن الفوائد التي تعود على إيران من السلام الشامل. وفي العلن، اعتمد الناطق الرسمي الإيراني اتجاهاً جديداً يمثّل ابتعاداً ملحوظاً عن التدخّل الإيراني السابق في الشؤون الفلسطينية: إيران تقبل بكل ما يقرّره الشعب الفلسطيني.

في 29 كانون الثاني/يناير 1998، ردّ الرئيس كلينتون، في ملاحظات مصوّرة وجّهها إلى العالم الإسلامي في عيد الفطر، على رسائل خاتمي العامة والخاصة:

> أود أن أقول لشعب إيران إن الولايات المتحدة تأسف للجفاء الحاصل بين بلدينا... لدينا خلافات حقيقية مع بعض السياسات الإيرانية، لكنني أعتقد أنه يمكن التغلّب عليها... وسيأتي يوم عما قريب نستطيع فيه أن نتمتّع ثانية بعلاقات جيدة مع إيران.

في السنة التالية، خفّفت إدارة كلينتون القيود المفروضة على التأشيرات للإيرانيين الراغبين في زيارة الولايات المتحدة. وشجّعت أيضاً التبادلات الأكاديمية والرياضية، وأكثرها شهرة الزيارة التي قام بها فريق مصارعة أميركي إلى طهران. واستضافت مؤسسات أميركية رؤساء تحرير صحف إيرانية ومخرجين سينمائيين وموسيقيين وعلماء وحتى دبلوماسيين لا يستطيعون عادة السفر خارج نيويورك(*). بالمقابل، فتحت إيران أبوابها أمام العلماء الأميركيين، والطلاب الخريجين والقيّمين على المتاحف والسيّاح. لكنها بقيت موصدة في وجه أي زيارة لمسؤول أميركي. ويبدو أن خاتمي أذعن لخامنئي: يمكن تبادل زيارات الأفراد لكن ليس أي شيء يقارب تبادل الزيارات بين المسؤولين. وقد تم

(*) لم تكن التبادلات سلسة دائماً. فقد استاء الإيرانيون من أخذ بصماتهم لدى دخول الولايات المتحدة. وسعى الرئيس إلى تعديل هذا الإجراء، لكن لويس فريه، مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، رأى أن إسقاط أخذ البصمات يشكّل خطراً أمنياً. فاذعن كلينتون لرأي فريه.

التشديد على ذلك عندما لم يردّ على محاولة خليجية في شباط/فبراير 1998 لإقامة قناة على مستوى عالٍ بين كلينتون وخاتمي.

مع أن المشاعر المعادية لإيران أخذت تلين في أوساط الشعب الأميركي والكونغرس، فقد كانت هناك حدود للشوط الذي يمكن أن نقطعه في بناء علاقة إيجابية من دون حوار رسمي. فلدينا مصلحة مشتركة في أفغانستان، حيث نظام طالبان السني معاد لجارته الشيعية قدر معاداته للولايات المتحدة، كما أن إنتاجه الأفيون يثير مشكلة مخدّرات كبرى في أوساط الشبان الإيرانيين فضلاً عن الأميركيين(*). وبناء على ذلك طُلب من المسؤولين في وزارة الخارجية التعامل مع نظرائهم في وزارة الخارجية الإيرانية في الاجتماعات المنتظمة لفريق الاتصال المعني بأفغانستان، وهو منتدى يجمع بين الدول التي لها مصالح في أفغانستان لتنسيق السياسات تجاه كابل. لكن وجّهت تعليمات مشدّدة للإيرانيين بحصر الحديث مع زملائهم الأميركيين بالشأن الأفغاني(**).

مع ذلك، واصلنا البحث عن فرص تقوية خاتمي. وفي أيار/مايو 1998، رفض الرئيس فرض عقوبات على شركة النفط الفرنسية توتال لاستثمارها في تطوير حقل نفطي إيراني وأشار إلى أن تنازلات مماثلة ستشمل اتفاقات لاحقة. وفي أعقاب ذلك، تمكّنت إيران من إبرام اثني عشر اتفاقاً للاستثمار الأجنبي الواسع النطاق في حقولها النفطية. وهكذا عطّل كلينتون قانون العقوبات المفروضة على إيران وليبيا لإرسال إشارة ملموسة عن نيته الإيجابية.

أتبعت وزيرة الخارجية أولبرايت ذلك بخطاب رئيسي أمام الجمعية الآسيوية في حزيران/يونيو 1998، قالت فيه إنه آن الأوان لوضع الماضي خلفنا والتركيز على المستقبل. وأعلنت صراحة "أننا لا نسعى إلى إسقاط الحكومة [الإيرانية]".

(*) في كانون الأول/ديسمبر 1997، رفع كلينتون إيران عن اللائحة الأميركية للبلدان الكبرى المهرّبة للمخدّرات، اعترافاً بهذه المصلحة المشتركة، ودعم تقديم برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدّرات مساعدة إلى سلطات مكافحة المخدّرات في إيران.

(**) من سخريات الأقدار أن إدارة بوش سمحت للسفير الأميركي في بغداد التعامل مع نظيره الإيراني بموجب تعليمات مشدّدة بحصر الحديث بالشأن العراقي؛ وكان الإيرانيون هم الذين يريدون توسيع جدول الأعمال هذه المرة.

وفي دعوتها إلى علاقة مختلفة تماماً، أيّدت دعوة خاتمي إلى "حوار الحضارات"، ورحّبت بإدانته الإرهاب، مشيرة إلى الإجراءات الملموسة التي اتخذتها الولايات المتحدة رداً على ذلك، وعبّرت عن استعدادها لاتخاذ مزيد من الإجراءات. "عندما يسقط جدار انعدام الثقة، نستطيع أن نطوّر مع الجمهورية الإسلامية، عندما تكون مستعدة، خريطة طريق تؤدي إلى علاقات طبيعية".

لم يظهر الرئيس خاتمي أي إشارة إلى سروره من عرض العلاقات الطبيعية التي تقدمت به الولايات المتحدة.

استغرق وزير الخارجية كمال خرازي ثلاثة أشهر للردّ. ففي خطابه أمام الجمعية الآسيوية، أصرّ على أن ترفع الولايات المتحدة العقوبات وتعتذر عن التجاوزات الماضية قبل أن تنتظر أن تبادلها إيران بالمثل. وأقرّ خرازي بأن خطاب أولبرايت يمثّل تغييراً في اللهجة لكنه قال إنه "لن يكون هناك أساس للمفاوضات السياسية" إلى أن تسقط الولايات المتحدة عقوباتها المفروضة على إيران، ودعمها "الأحادي الجهة" لإسرائيل، ومحاولاتها التدخّل في الشؤون الإيرانية.

عكس رفض خرازي عملية التطبيع مع الولايات المتحدة القيود المفروضة على مجال المناورة أمام خاتمي. ففي نهاية سنة 1997، تعرّض مع حلفائه إلى هجوم: زُجّ بمحافظ طهران في السجن بناء على تهم ملفّقة، وأجبر وزير الداخلية على الاستقالة، وضغط مجلس الشورى على وزير الشؤون الثقافية لتقييد الحريات الصحافية، واغتيل مؤلفان إصلاحيان بارزان.

طالما شكّلت العلاقات مع الولايات المتحدة كبش فداء للثورة في السياسة الإيرانية. ففي أيامها الأولى، كانت معاداة الولايات المتحدة إحدى القوى المحرّكة التي تقف خلف الإطاحة بالشاه. وشكّل احتلال السفارة الأميركية في طهران في سنة 1979 تعبيراً متطرّفاً عن الحماسة الثورية في حقبة الخميني. لذا فإن الانخراط في حوار رسمي مع "الشيطان الأكبر" يعادل الهرطقة السياسية، وقد استُخدم بفعالية لنزع الشرعية عن دعاته.

مع ذلك قاوم خاتمي في هذه المرحلة، مصراً على إجراء تحقيق كامل في مقتل الكاتبين، ما كشف عن مؤامرة واسعة لاغتيال شخصيات سياسية بارزة. وبعد ذلك تمكّن من وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية. ولذلك فقد ازداد اهتمام كلينتون الآن في دعم خاتمي.

في نيسان/أبريل 1999، أقرّ الرئيس كلينتون بشرعية الشكاوى الإيرانية من الولايات المتحدة في ملاحظات مرتجلة على ما يبدو في غداء في البيت الأبيض: "أعتقد أن من المهم جداً في بعض الأحيان لإبلاغ شعب بأن لديه حق الغضب من شيء ... ارتكبه بلدي ضدك قبل خمسين أو ستين سنة...". وفي وقت لاحق من ذلك الشهر أعلن أنه سيرفع العقوبات التي تمنع إيران من استيراد الأغذية والأدوية من الولايات المتحدة. وقد مكّنت هذه الخطوة أيضاً من التصدير التجاري للحبوب من الولايات المتحدة إلى إيران، وهو إجراء قوبل بترحيب أعضاء الكونغرس الجمهوريين من الولايات المنتجة للحبوب.

فيما كان كلينتون يصدر هذه الإيماءات وسط المسرح، تمكّن مكتب التحقيقات الفيدرالي أخيراً من جمع الأدلة التي تثبت أن الحرس الثوري الإيراني حرّض على الهجوم على أبراج الخُبر في سنة 1996 وسهّله. ويجب الآن فعل شيء حيال ذلك. لكن الرد الانتقامي العسكري في هذه المرحلة سيضعف خاتمي ويقوّي المتشدّدين المسؤولين عن هجوم الخُبر. لذا قرّر كلينتون بدلاً من ذلك فتح قناة خلفية مع خاتمي لتشجيعه على اتخاذ إجراء ضدّ قيادة الحرس الثوري مثلما فعل ضدّ قيادة وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية.

في هذا الإطار وجدت نفسي أنا وبروس ريدل ذات يوم سبت في حزيران/يونيو 1999، جالسين في قاعة الاستقبال في قصر سلطان عُمان الصيفي في فونتين لو بور، وهي بلدة تقع على بعد نحو خمسين ميلاً جنوب شرق باريس على ضفاف نهر السين. زيّن المقرّ ليتلاءم مع ذوق السلطان الخالي من العيوب وحساسياته الجمالية. كانت غرفة الاستقبال التي قابلنا فيها صغيرة وتتسم ببساطة أنيقة ما خلا سجادة من القرون الوسطى معلّقة على

الجدار خلف مقعده، والتدفئة التي كانت تعمل على الرغم من أننا في الصيف.

كانت آخر مرة قابلت فيها السلطان في صحراء عمان، حيث أقام مخيماً للشتاء. وكان في ذلك الوقت يرتدي العباءة العمانية التقليدية، والعمامة، ويوجد خنجر مزخرف على خصره. رحّب بنا الآن السلطان مرتدياً بدلة من ثلاث قطع، وعلى رأسه قبّعة قوزاقية رمادية من صوف الخروف الفارسي ـ من النوع الذي يرتديه الرجال في شتاء سيبيريا. بدا كأنه يفتقد إلى حرارة الصحراء.

اختار كلينتون السلطان بسبب تكتّمه، وصداقته الطويلة مع الولايات المتحدة، واستعداده للعمل من وراء الكواليس من أجل مصالحنا المشتركة، وعلاقات عُمان الجيدة مع جارته الإيرانية في الجهة المقابلة من مضيق هرمز. كما أن وزير خارجيته، يوسف بن علوي دبلوماسي بارع وفعّال يتوق إلى دور عُماني أوسع ويعمل بهدوء للمحافظة على الصلات مع كل أطراف الصراعات المختلفة في المنطقة. وقد أبلغنا بن علوي بعيد انتخاب خاتمي أن لديه علاقات وثيقة مع الرئيس الجديد إذا ما احتجنا إلى استخدامها ذات يوم.

فيما كنت أتعرّق، قرأ بروس بصوت جهوري على السلطان وبن علوي الرسالة التي يريد الرئيس كلينتون منهما نقلها إلى الرئيس خاتمي: الولايات المتحدة تمتلك الآن الدليل على أن أعضاء من الحرس الثوري الإيراني متورّطون مباشرة في تخطيط تفجير الخُبر وتنفيذه وما زالوا يشاركون في المخططات والأنشطة العسكرية في الخارج. وأن الولايات المتحدة تنشد "علاقات جيدة" مع حكومة خاتمي لكن ليس بوسعها أن تسمح بمقتل مواطنين أميركيين دون النظر في ذلك. ولوضع أساس سليم لعلاقات أفضل بين إيران والولايات المتحدة، فإنه بحاجة إلى التزام واضح من خاتمي بوقف المشاركة الإيرانية في الأنشطة الهجومية وتقديم المتورّطين في تفجير الخُبر إلى العدالة.

شعر السلطان بأن الرسالة متوازنة وتظهر حكمة الرئيس. وسرّ لأن الرئيس طلب منه نقل الرسالة؛ وطمأننا بأنه سيوفد وزير خارجيته إلى طهران خلال عشرة أيام.

التوقيت في الدبلوماسية قد يكون حاسماً جداً.

ما إن سلّمنا الرسالة إلى السلطان حتى وقعت مواجهة واسعة بين الطلاب المؤيّدين لخاتمي والشرطة الأهلية المتشدّدة في طهران. فقتل العديد من الطلاب وتعرّض كثيرون غيرهم للضرب المبرّح. انتشرت أعمال الشغب من حرم جامعة طهران إلى ثماني عشرة مدينة أخرى. خارت عزيمة خاتمي؛ وفي اتفاق مع المرشد الأعلى، أدان مؤيّديه الطلاب بدلاً من خصومه، ما جعله يبدو ضعيفاً أمام كل الأطراف. وفي تلك اللحظة مال ميزان القوى في طهران بصورة حاسمة إلى جانب المتشدّدين.

لم يكن من المفاجئ في هذه الظروف أن يستغرق وزير الخارجية العُماني شهراً لتأمين لقاء مع الرئيس الإيراني. ففي 30 تموز/يوليو، بعد مرور أسبوع فقط على قمع أعمال الشغب، اجتمع بن علوي مع الرئيس خاتمي لتسليم رسالة الرئيس. وكان قد رتّب مقابلة الرئيس مباشرة، مشدّداً على ضرورة الاجتماع به بمفرده. وعندما وصل إلى مكتب الرئيس، فوجئ بوجود نظيره وزير الخارجية خرازي، الذي دعاه خاتمي للانضمام إلى الاجتماع. ففسّر بن علوي وجود خرازي بأن خاتمي سيبلغ المرشد الأعلى بشأن الرسالة.

قرأ خاتمي الرسالة واستمع بإنصات إلى شرح بن علوي عن مقدار أهمية العمل ضدّ الإرهاب في تمكين الرئيس من بناء علاقات معه. عبّر خاتمي عن تقديره لمساعي كلينتون لإيجاد مسار لعلاقات مثمرة لكنه لاحظ أن لدى الولايات المتحدة مؤسسات "ضخمة" ارتكبت "أخطاء ضخمة". والمراد ضمناً وجوب التسامح مع إيران على بعض الأخطاء الصغيرة، بالنظر إلى العلاقات العدائية القائمة.

وقال خاتمي إنه يعرف أن توجّه أجهزة الاستخبارات هو حماية إيران "وليس إلحاق الضرر بأحد". وإذا لم يكن الحال كذلك فسيتحرّى عن ذلك ويعلن عنه كما فعل في حالة مقتل المفكّرين. أما بشأن أبراج الخُبر، فقال خاتمي ثانية إن إيران غير متورّطة، لكنه سينظر في الأمر ويردّ على السلطان.

وبعد ذلك عبّر بشيء من العاطفة عن شكره لشجاعة كلينتون في الاستجابة لدعوته إلى "حوار الحضارات".

مضت ستة أسابيع تقريباً ونحن ننتظر ردّ خاتمي. أخيراً، في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر، طلب خرازي من بن علوي الاجتماع مع يوسف الظريفي لاستلام الردّ. كان الظريفي صلة الوصل في وزارة الخارجية الإيرانية مع الدبلوماسيين الذين يديرون "القناة السويسرية". شدّد هذا المسؤول المتوسّط المستوى عندما اجتمع ببن علوي على أن الردّ الذي طُلب منه إبلاغه هو "موقف القيادة". وهكذا فشلت مساعينا لإقامة قناة متكتّمة منفصلة مع خاتمي.

رفض الردّ الإيراني "مزاعم" الرئيس بشأن الهجوم على أبراج الخُبر رفضاً باتاً واعتبرها "غير دقيقة وغير مقبولة" ونظر إلى تكرارها "بقلق شديد". واتهم الولايات المتحدة بمساعدة العناصر الإرهابية في ارتكاب الجرائم ضدّ الشعب الإيراني. غير أنه لاحظ أن إيران لا تضمر نوايا معادية تجاه الأميركيين وأن "ليس هناك أي تهديد من قبل جمهورية إيران الإسلامية".

بدا من الواضح أن النظام لن يتخذ أي إجراء بحق المسؤولين عن هجوم الخُبر، لكن الرسالة بدت أنها تشير إلى عدم شنّ هجمات إيرانية إضافية على المواطنين الأميركيين - وهي ضمانة تأكّدت بمرور الوقت.

يقدّم الفشل في إقامة قناة اتصال سرية بين الرئيسين فهماً عميقاً لطريقة عمل النظام الإيراني. لقد كان خاتمي جزءاً لا يتجزّأ من ذلك النظام بحيث إنه لم يقدم على التعامل مع الرئيس الأميركي دون الاتفاق مع المرشد الأعلى. ربما كانت لديه القدرة على تعديل لهجة طهران، كما في إشارة الرسائل إلى عدم وجود نوايا عدائية تجاه "الشعب الأميركي العظيم" واحترامه، لكن لم يكن لديه القدرة على التعامل مع مخاوفنا المحدّدة عندما يتعلّق الأمر بالرعاية الإيرانية للعنف. من المؤسف أن خاتمي لم يستطع الوفاء بوعده بشأن نواياه الأولية.

على الرغم من الاختلافات الواضحة بين خاتمي وخامنئي فإنهما جزء من نظام رجال الدين ولديهما مصلحة مشتركة في المحافظة على إمساكه بالسلطة. وفي القضايا المثيرة للخلافات الشديدة يجدان تسويات تمكّن النظام من تجنّب الانشقاق. وذلك يعني عدم تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة (إلا على المستوى "الحضاري")، وعدم تخفيف السعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وعدم خفض الدعم للمنظمات التي تمارس العنف.

مع ذلك، واصل الإصلاحيون في إيران خوض كفاح مرير مع المتشدّدين. ولعله ما زال هناك طريقة ما لقلب الميزان لصالحهم. في آخر رحلة لي مع جايمي روبن قبل أن أغادر الحكومة وأعود إلى إسرائيل كسفير للمرّة الثانية، قدّم لي جايمي الحجة لإجراء محاولة إضافية لتعزيز الإصلاحيين. رأى جايمي أن على كلينتون الإعلان عن رفع بعض العقوبات في أعقاب انتصارهم، ما يقدّم لخاتمي تبريراً للردّ.

بحثنا إذا ما كان استمرار سياستنا في تقديم إيماءات من طرف واحد ستحدث اختلافاً الآن لأن التسوية بين خاتمي وخامنئي أظهرت نفسها في عودة المتشدّدين إلى إثارة الاضطرابات(*). رأى جايمي أن إيماءاتنا حتى الآن لم تكن تتسم بالشجاعة الكافية لتمكين خاتمي من التغلّب على اعتراضات المتشدّدين. ولاحظ أن وزير الخارجية خرازي أعلن أن إيران "ستردّ إيجاباً" إذا رفعت الولايات المتحدة العقوبات عن واردات السجاد الإيراني.

لذا كان ذلك ما فعلناه بالضبط. وكما توقّع جايمي، اكتسح الإصلاحيون انتخابات مجلس الشورى في شباط/فبراير، فحصلوا على أكثر من ثلثي المقاعد. لكن ذلك عجّل في ردّ المتشدّدين فنزعت الأهلية عن بعض الإصلاحيين الفائزين،

(*) ادان خاتمي نفسه اتفاق شرم الشيخ الذي وقّع للتوّ بين عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب حديثاً إيهود باراك وأومأ إلى إعادة انطلاق عملية السلام. كما انه اجتمع مع قادة فلسطينيين في دمشق ووعدهم بمزيد من الدعم. واستؤنف تهريب النفط العراقي وظهرت أدلة جديدة على أن جهاز الاستخبارات والحرس الثوري يثيران المشاكل في الأردن ويؤويان المتطرّفين المصريين.

وفرضت قوى الأمن قوانين جديدة على السلوك العام، وأطلق الرصاص على أقرب مستشاري خاتمي من مسافة قريبة. مع ذلك، قدّمت أولبرايت اعتذاراً صريحاً عن دور الولايات المتحدة في انقلاب 1953، وأعلنت عن رفع العقوبات على واردات الأغذية والسجاد من إيران وتصدير قطع الغيار لطائرات بوينغ الإيرانية، وعرضت تسوية المطالبات القانونية العالقة بشأن الأصول الإيرانية المجمّدة في الحسابات المصرفية الأميركية منذ الثورة.

ردّ المرشد الأعلى خلال عشرة أيام بالتنديد بالولايات المتحدة بأنها ظالمة، ورأى أن اعتذار أولبرايت عديم الجدوى، ونواياها "خبيثة"، وحكومتها عدوّة إيران. أما بشأن الحوار الرسمي، فقد كانت لخامنئي الكلمة الأخيرة: "لن تُحَلَّ عدوانية أميركا من خلال المباحثات".

دخلت الآن الثورة الإيرانية عقدها الرابع. ومع أن حماستها فترت، فإن رجال الدين المتشدّدين لا يزالون يُحكمون قبضتهم على السلطة. وقد شكّل انتخاب خاتمي من عدة طرق فجراً كاذباً كشف الواقع بدلاً من تغييره. عند إلقاء نظرة إلى الوراء إلى العلاقة المشحونة مع الجمهورية الإسلامية، يبدو أن الزمن يتراجع إلى الخلف. وعلى غرار سفينتين تمر إحداهما أمام الأخرى في الليل، عندما يكون أحد الجانبين مستعداً للقاء، لا يكون الآخر كذلك. قال محمد خاتمي ما يقرب من ذلك في أثناء زيارته الأولى للولايات المتحدة في سنة 2007، بعد مرور تسع سنوات على مقابلته مع قناة سي إن إن وسنة واحدة على انتهاء رئاسته. فقد أسف لأن "سوء الفهم وانعدام الثقة بين الجانبين كان عميقاً جداً" و"الضغط القائم على الجانبين" عظيماً جداً بحيث لم يكن هناك وقت كافٍ، لا سيما "أن علينا التقدّم بحذر".

في هذه الظروف، من الصعب فهم ما كان بوسع كلينتون أن يفعله. ربما لو ألقيت كلمة أولبرايت الثانية قبل سنتين رداً على مقابلة خاتمي مع قناة سي إن إن، لمنحت الرئيس المنتخب حديثاً فرصة للعمل على العلاقة مع الولايات المتحدة عندما كان لا يزال في أوج قوته، لا بعد هزيمته على أيدي خصومه

المتشدّدين. مع ذلك أوضح خاتمي في ذلك الوقت أنه لا يعتقد أن الوقت مناسب لإحداث اختراق في العلاقات. فنظراً لعمق الكراهية التي تشوب العلاقة الأميركية الإيرانية - من أخذ الرهائن في السفارة الأميركية إلى تفجير أبراج الخُبر - لم نكن أكثر منه قدرة على الاستجابة لانتخابه بالتخلي جملة عن سياستنا السابقة. كان يريد تمهيد البيئة من خلال حوار الحضارات، وهو اقتراح أيده كلينتون وأولبرايت تماماً. لكن مع أنه كان لمساعينا صدى طيّب لدى الرأي العام والكونغرس الأميركي، فإن خاتمي أحدث ردّ فعل معاكس من قبل من شعروا في إيران بأنهم مهدّدون بتداعيات الانفتاح على الولايات المتحدة.

في سنة 2003، في عهد جورج بوش الثاني، جرت محاولة أخرى للتعامل، وهذه المرة من قبل الإيرانيين. في ذلك الوقت، كان الغزوان الأميركيان لأفغانستان والعراق قد أزالا أشدّ جيران إيران عداوة - طالبان وصدام - وأحلا القوات الأميركية محلهما. وعندما رأى المتشدّدون قدراتنا العسكرية عن قرب، فإنهم سعوا إلى التقارب مع واشنطن، وعرضوا "مقايضة كبرى" في جميع القضايا التي كانت تهمّ كلينتون. ويبدو أن النظام اتخذ في الفترة نفسها قراراً بوقف برنامج الأسلحة النووية السري. ربما كانت تلك لحظة مواتية لاختبار النوايا الإيرانية لأن بوش كان يمتلك ثقل القوات الأميركية على معظم الحدود الإيرانية، فيما كان لدى المتشدّدين في طهران - مثل نيكسون مع الصين - القدرة على التنفيذ بطريقة لا يستطيعها الإصلاحيون بوضوح. غير أن الولايات المتحدة لم تكن هذه المرة مستعدة للتعامل. ففضّل بعض الأشخاص في إدارة بوش متابعة سياسة تغيير النظام في إيران، واعتقد آخرون أن التعامل مع رجال الدين الحاكمين يشكّل خيانة للشعب الإيراني الذي حُكم عليه خطأ بأنه مستعد للوقوف في وجه النظام.

كانت تلك فرصة عابرة. فقد أدرك الإيرانيون أن ميزان القوى مال ضدّهم، مثلما علقت إدارة بوش في العراق وهي تقاتل تمرداً قاسياً وسط حرب أهلية ناشئة. وفي هذه الفوضى، سنحت فرصة أمام إيران لبسط نفوذها على جنوب العراق وعلى الحكومة المنتخبة حديثاً في بغداد، عبر العلاقات الوثيقة التي

أقامتها مع الأحزاب العراقية الشيعية في سنوات المنفى في طهران. ووفّر الصراع الداخلي في العراق فرصة للحرس الثوري الإيراني لتسليح الميليشيات الشيعية وتدريبها، فيما يزوّد المتمرّدين السنّة بالمتفجّرات للمساعدة في إشغال القوات الأميركية التي يمكن نشرها في مواجهة طهران بخلاف ذلك. وفي صيف 2005، فاز محمود أحمدي نجاد، مرشّح الحرس الثوري المتشدّد، في الانتخابات الرئاسية وعمد إلى حشد التأييد له بناء على برنامج شعبوي يتحدى الولايات المتحدة ويهدّد بتدمير إسرائيل.

على الرغم من أن احتمالات التعامل بدت ضعيفة، فقد تخلّت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس عن أي دافع لتغيير النظام وعرضت بدلاً من ذلك الدخول في مفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي. سعت العناصر البراغماتية في الحكومة الإيرانية إلى الاستجابة إلى مبادرة رايس، لكن المتشدّدين تغلّبوا ثانية. فلجأ بوش إلى سياسة الضغط والاحتواء القائمة على العقوبات، وجدّد عرض المفاوضات في حزيران/يونيو وأرسل دبلوماسياً رفيعاً للمشاركة في المفاوضات. وكان الردّ الإيراني اللعب لكسب الوقت.

لذا فإن الرئيس الأميركي القادم سيرث علاقة مضطربة مع إيران. وسيكون برنامجها النووي لتخصيب اليورانيوم قد تقدّم كثيراً واقترب من القدرة على التحرّر من القيود، وتعزّزت دائرة نفوذها في العراق، وقوي رهانها على السيطرة الإقليمية بتحالفها مع نظام الأسد في سورية وحزب الله في لبنان وحماس في غزة. ولن تجد طهران حاجة إلى تسكين المخاوف لأنها تشعر بأن الريح مواتية لها. وبدلاً من ذلك، منح المرشد الأعلى موافقته على موقف أحمدي نجاد المتحدي، وليس هناك أمل كبير بتغيير النظام ما دامت إيران لا تدفع ثمناً جدياً على استعصائها على الانقياد.

ستجد الولايات المتحدة بعد ذلك حاجة أشدّ إلى مواجهة الاضطرابات التي تثيرها إيران مما كان عليه الحال في سنوات كلينتون. ومما يؤسف له أن الإصلاحيين الذين اشتدّ ضعفهم الآن لن يكونوا قادرين على إحداث تغيير مستدام في سلوك النظام أكثر مما تمكّنوا في ذروة عهد خاتمي. وبالنظر إلى

التشدد الذي يمارسه أحمدي نجاد، فسيقل احتمال أن يقوم الشعب الإيراني بثورة ناجحة على النظام في المستقبل المنظور، بصرف النظر عن مشاعرهم المؤيّدة لأميركا. وسيكون من الواقعي أن يعمل صنّاع السياسة الأميركيون بناء على الافتراض بأن نظام رجال الدين الحالي سيحتفظ بقدرته على مقاومة الإصلاح، وقمع المعارضة، والإمساك بالسلطة، في حين يواصلون إبداء استعدادهم للترحيب بالمقاومة إذا ما ظهرت من الداخل.

ثمة أدلة كثيرة على أن النظام ليس متجانساً، وفي بعض الأحيان يبدو ممزّقاً بالصراعات الحادة على السلطة. لكن القوى المحرّكة الداخلية للحرب السياسية داخل النظام غامضة في العادة. فالولايات المتحدة تفتقر منذ ما يقرب من ثلاثة عقود إلى سفارة في طهران أو أي اتصال رسمي مباشر. لذا ليس لدينا القدرة على فهم الانقسامات الداخلية وبالتالي استغلالها. ويبدو أن مساعي كلينتون لدعم خاتمي أحدثت رداً متشدّداً معاكساً. كما أن دعم بوش المساعي الأوروبية للعمل مع العناصر البراغماتية في النظام للتوصّل إلى تسوية بشأن برنامج إيران النووي ساعد على يبدو المتشدّدين في الالتفاف حولها(*). وبدا أن المساعي العلنية لتمويل المعارضين في المجتمع المدني تحدث رد فعل عكسي أكبر.

يكمن التحدي بدلاً من ذلك في التأثير على حسابات زعماء إيران المتشدّدين، بما يوضح لهم بأنهم سيكونون موضع ترحاب للانضمام إلى المجتمع الدولي كأعضاء محترمين ما داموا يوافقون على الالتزام بقواعده ومعاييره. لكن تُظهر تجربة كلينتون هنا أيضاً أنه لا يمكن توقّع النتيجة. العقوبات هي الوسيلة المفضّلة لإفهام النظام بأن تكاليف سلوكه الخارج على القانون أعظم من منافعه. لكن كما تعلّم كلينتون من تجربته مع العراق، تميل العقوبات إلى زيادة معاناة الشعب وتساعد أيضاً في تعزيز قبضة النظام. وما دامت أسعار النفط مرتفعة جداً،

(*) في حديث خاص مع المؤلف، أوضح أحد المفاوضين الإيرانيين للاتحاد الاوروبي كيف اتهمه احمدي نجاد بخيانة المصالح الوطنية الإيرانية بمجرّد التفكير في اتفاق يضع قيوداً على برنامجها النووي.

يقدّر أن عائداتها بلغت 60 مليار دولار في سنة 2007، فسيكون لدى النظام قدرة كبيرة على مقاومة العواقب الناجمة عن العقوبات. وتتجلّى قدرة النظام على تحمّل التكلفة العالية للعقوبات الأميركية التي أنتجها استمرار عداوته للولايات المتحدة. ويبدو أن النظام الإيراني فضّل، دون تردّد كبير، العلاقة العدائية مع أميركا، بتكاليفها المصاحبة، على التقارب مع ما يترتّب عليه من منافع.

في سنوات كلينتون، خفّضت إيران هذه التكاليف، بمساعدة المتحمّسين في الكابيتول هيل، بفصلنا عن حلفائنا الأوروبيين وحال ذلك دون تحويل العقوبات الأحادية إلى مسعى متعدّد الأطراف قد يكون له تأثير أعظم على حساباتهم. كما أن التحسّن في أسعار النفط بين 1999 و2001 عوّض عن الضغط الاقتصادي المفترض أو زاد وعوّم الاقتصاد الإيراني.

تعلّمت إدارة بوش من هذه التجارب وعملت جاهدة لتأمين عقوبات إلزامية صادرة عن الأمم المتحدة تستهدف النظام بدلاً من الشعب. لكن التدابير الهزيلة التي أملتها الحاجة إلى تحقيق الإجماع بين الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن صبّت لصالح أحمدي نجاد. فاستخدمها بمثابة سيف في مواقفه المتحدية، وحجب أصوات من يعترض في النظام على وصمة عقوبات الأمم المتحدة.

لم يبدُ أن عرض الجَزَر على إيران أكثر فعّالية. فمن الناحية التكتيكية يميل الإيرانيون إلى أخذ كل ما يعرض عليهم ويطالبون بالمزيد. هكذا تفاعلوا مع تجميد كلينتون للعقوبات من طرف واحد. ونظراً لأن إيران تمكّنت من الإفلات طويلاً بإثارة الاضطرابات دون أن تدفع ثمناً كبيراً، فقد أصبحت تتوقّع جَزَراً أكبر بكثير مما تستطيع الولايات المتحدة أن تعرضه دون التخلّي عن مصالحها القومية.

على سبيل المثال، رفضت إيران عرض إدارة بوش إمدادات مضمونة من الوقود النووي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مقابل التخلّي عن برنامج التخصيب. كما أن "المقايضة الكبرى" التي بدا أنها أثارت اهتمام زعماء إيران في سنة 2003 تقتضي من الولايات المتحدة قبول السيطرة الإيرانية على الخليج الغني بالنفط. قصّرت إدارة بوش في استكشاف المفاتحة الظاهرية، لكن بصفتي

من الذين حاولوا القيام بذلك بصورة غير رسمية، اكتشفت أن التوقّعات الإيرانية للمكافأة تتجاوز كثيراً ما يمكن أن تتحمّله واشنطن أو حلفاؤها العرب في الخليج. كان ذلك عندما انتهج الإيرانيون موقفاً دفاعياً بعد الإطاحة بصدام. فعندما أزاحت الولايات المتحدة النظامين الجارين المعاديين لإيران، وأحدثت فراغاً في العراق سارع الإيرانيون إلى ملئه، وساعدت في ارتفاع أسعار النفط بعدم اعتماد سياسة طاقة بديلة جادّة تخفّض الطلب الأميركي، ارتفعت التوقّعات الإيرانية لما يلزم لكسب تعاونهم.

مع ذلك، رغم كل العيوب، تبقى العقوبات والمكافآت - الجَزَر والعِصِيّ - وسيلة ضرورية للتأثير في حسابات النظام الإيراني. على سبيل المثال، العقوبات المالية ربما تزيد مع الوقت حافز النظام على تغيير مساره عندما تكسب تحذيرات البراغماتيين من تأثيرها على العلاقات التجارية الإيرانية المصداقية. وبما أن طاقة إيران التكريرية الحالية محدودة، فإن الحظر على استيراد المنتجات النفطية المكرّرة - إذا ثبتت إمكانيته - يزيد الاستياء الداخلي من الطريقة التي يتبعها النظام في إدارة الشؤون الخارجية للبلاد(*).

فيما يتعلّق بالمكافآت، فإن عرض تعليق العقوبات كخطوة أولى نحو رفعها التام يمكن أن تساعد في تشجيع مزيد من البراغماتية الإيرانية. وعرض الاستثمار في صناعة النفط والغاز في إيران التي تفتقر إلى رأس المال يمكن أن يكون جذّاباً أيضاً لأنه يلبّي حاجة ملحّة بصورة متزايدة. ومن المهم أيضاً النظر فيما إذا كانت الترتيبات التقنية الخلّاقة وتعزيز الرقابة تجعل من الممكن حصول إيران على قدرة محدود جداً على التخصيب المحلي مع ضمانات كافية من عدم تمكّن إيران من التحرّر من القيود واستخدام الوقود لصنع أسلحة نووية.

في هذا الإطار، يجب أن يكون عرض المفاوضات المباشرة بين الولايات المتحدة وحكومة إيران موضوعاً على الطاولة دائماً. ويجب ألا ينظر إلى

(*) ربما أخذت تغلق نافذة حظر المنتجات النفطية المكرّرة مع تحرّك إيران بسرعة إلى خفض قابلية تعرّضها لهذا الخطر بتعزيز طاقتها التكريرية المحلية.

المحادثات باعتبارها مكافأة لإيران، كما أنها لا تتعارض مع سياسة الاحتواء وتشديد العقوبات. فقد أجرت الولايات المتحدة محادثات مع الاتحاد السوفياتي عندما كانت سياسة احتوائه في أوجها. كما كانت إدارة كلينتون، مثل كل الإدارات السابقة، مستعدة لإجراء حوار رسمي مع النظام الإيراني حتى في أثناء اتباع سياسة الاحتواء. وغيّرت إدارة بوش مسارها في النهاية واعتمدت النهج نفسه.

من الدروس المستقاة من جهود كلينتون لفتح قناة خلفية مع خاتمي أن على الرؤساء القادمين تجنّب محاولة انتقاء الزعيم الإيراني الذي نعتقد أن بوسعنا التعامل معه. فنظراً لأن أميركا تجهل التعقيدات البيزنطية لسياسة النظام في طهران، فمن المرجّح أن ترتدّ علينا أي محاولة لمعايرة رسالة استمالة هذا الطرف أو ذاك. علينا بدلاً من ذلك أن ننقل الرسالة إلى الحكومة الإيرانية مباشرة، تاركين لأطرافها حرية التقاتل بشأن الردّ عليها دون أن نصم أياً منهم بأنه المفضّل لدى أميركا.

خلافاً لما كان عليه الأمر في حقبة كلينتون عندما حظر الإيرانيون كل الاتصالات المباشرة، توجد الآن لحسن الحظ قناة رسمية لنقل مثل هذه المبادرات. ففي أيار/مايو 2007، فوّضت الحكومة الإيرانية سفيرها في بغداد بالاجتماع مع السفير الأميركي هناك. ومع أن إدارة بوش قيّدت جدول أعمال هذا الاجتماع والاجتماعات اللاحقة بقضايا العراق، فإنه يمكن استخدام هذه القناة أيضاً في المستقبل لنقل رسائل بشأن قضايا أخرى ومعرفة متى ترغب الحكومة الإيرانية في التفاوض حول هذه القضايا وكيف.

كان تلزيم المفاوضات إلى الأوروبيين التكتيك المفضّل لدى إدارة بوش التي رأت أن التعامل الدبلوماسي مع إيران علامة على الضعف. لكن التخلّي عن السيطرة على المفاوضات إلى الآخرين بهذه الطريقة يمكن أن يجعلهم مدافعين عن الجانب الآخر، ويزيد قدرة إيران على تأليب الولايات المتحدة على حلفائها. ومن الأفضل بكثير أن تتعامل الولايات المتحدة بصورة مباشرة مدعومة بإجماع دولي وإقليمي قوي.

يجب ألا يكون جدول أعمال المفاوضات المستقبلية محصوراً بالعراق أو الملف النووي، على الرغم من أنه يمكن التعامل مع كل مشكلة (الملف النووي، وعملية السلام، والإرهاب، والعلاقات الثنائية، والأمن الإقليمي، إلخ) في محادثات منفصلة. فهذه القضايا متكافلة يعتمد بعضها على بعض ويجب التعامل معها على هذا النحو. على سبيل المثال، من المستبعد أن تكون إيران مستعدة للتخلي عن سعيها للحصول على قدرات نووية ما لم تطمئن إلى أنها ستحظى بعلاقات ثنائية إيجابية مع الولايات المتحدة. كما أن التعامل مع إحدى القضايا واستبعاد القضايا الأخرى يحرم الولايات المتحدة من القدرة على المقايضة، ومن الصعب المحافظة على التأييد المحلي لاتفاق في أحد المجالات إذا استمر السلوك الإيراني العدائي في المجالات الأخرى.

يجب ألا يتوقّف عرض المفاوضات المباشرة على تغيّر السلوك الإيراني لأن المفاوضات نفسها وسيلة للحثّ على هذا التغيير. لقد وضعت إدارة بوش شرطاً مسبقاً للمفاوضات بشأن برنامج إيران النووي يتطلّب أولاً تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم. ولم يؤدّ ذلك إلى التفاوض أو التعليق. وربما كان من الأفضل جعل تعليق التخصيب البند الأول في جدول أعمال المفاوضات مع التشديد على أن المفاوضات نفسها ستعلّق من دون ذلك وسيتم عندئذ النظر في خيارات أخرى.

في هذا الإطار يجب عدم رفع القوة عن الطاولة في التعامل مع السلوك الإيراني الذي يهدّد المصالح الأميركية. فالإيرانيون، رغم كل تبجّحاتهم، يحترمون القوة الأميركية والإسرائيلية وعملوا ما بوسعهم لتطوير وسيلة ردع لاستخدامها (نشر صواريخ بعيدة المدى يمكن أن تصل إلى إسرائيل، وتزويد حزب الله في لبنان بصواريخ متوسّطة المدى، وبناء القدرة على مهاجمة القوات الأميركية في العراق، والتلويح بقدرتهم على إغلاق مضيق هرمز أمام ناقلات النفط). وهم كفاعلين استراتيجيين لن يتردّدوا في استخدام القوة للإشارة إلى مصالحهم (كما في الهجوم على أبراج الخُبر) لكنهم يحرصون بعناية على عدم تجاوز الخطوط الحمر في سلوكهم العدواني. وما دام العديد من القوات الأميركية عالق في العراق، فإنه يبدو أنهم يشعرون بأن يدهم طليقة في إثارة الفتن في المنطقة.

ومن فوائد خفض عدد القوات الأميركية هناك أنه يقلّل قابلية تعرّضها للهجمات التي تدعمها إيران ويجعل الإيرانيين أكثر حذراً مما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة على الصعيد العسكري.

إن كل هذه التدابير بمفردها ستبقى غير كافية حتماً ما لم تدعمها إجراءات تجعل ميزان القوى الإقليمي يميل ضدّ إيران ويضعها في موقع يجعلها الخوف من العزلة أكثر استعداداً لقبول معايير السلوك الدولي. فإيران تعيش في بيئة استراتيجية. ويمكننا أن نعرف من طريقة تفاعل الحكومة الإيرانية مع استراتيجية كلينتون لصنع السلام والاحتواء أنها تدرك المخاطر ومصمّمة على إيجاد طرق لدرئها. لا شك أن انتصار بوش السهل على طالبان وصدام حسين وضع الإيرانيين في موقع دفاعي وجعلهم أكثر استعداداً مؤقّتاً للنظر في التقارب. وعلى النقيض من ذلك، يدلّ التبجّح الذي أظهره أحمدي نجاد في الإعلان بأن إيران "ستملأ الفراغ" الذي يخلّفه الانسحاب الأميركي من العراق على اعتقاده بأن الميزان مال لمصلحة إيران ثانية.

غير أن تعالي إيران سيرتد عليها دولياً، ما يوفّر فرصة للرئيس الأميركي المقبل لتنظيم تحالف مضادّ وبدء خسارة إيران المكاسب التي أحرزتها في حقبة بوش. وفي هذا الشأن، أدى تراجع إيران عن التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ورفضها التوصّل إلى اتفاق تسوية مع القوى الأوروبية البارزة بشأن برنامجها لتخصيب اليورانيوم، إلى إنشاء كتلة أميركية أوروبية غير مسبوقة لعرقلة طموحات إيران النووية والضغط على روسيا والصين لمجاراتهم. في سنوات حكم كلينتون، رفض الأوروبيون أخذ التهديد الإيراني على محمل الجدّ؛ وهم الآن أكثر انفتاحاً على عقوبات الأمم المتحدة والتدابير الأحادية مثل خفض القروض الممنوحة للمشتريات الإيرانية، والتخلّي عن الاستثمارات في مشاريع النفط والغاز في إيران، وعرقلة التأمين على الواردات والصادرات الإيرانية، وكبح التعاملات المالية مع إيران. بل إن حكومة ساركوزي في فرنسا انضمّت إلى الولايات المتحدة لإيضاح أن استخدام القوة خيار إذا لم تستجب طهران للطلبات الدبلوماسية.

لا بدّ من التنسيق الوثيق مع موسكو لعزل إيران. وقد أصرّ فلاديمير بوتين بالفعل على أن تحتفظ موسكو بالرقابة التامة على أي وقود نووي يزوّد إلى مفاعل بوشهر الذي يعمل بالماء الثقيل ويقوم الروس ببنائه في إيران. كما أوضح للإيرانيين أن عليهم تجميد أنشطة التخصيب إذا كانوا يأملون بأي خفض للعقوبات. ويمكن أن يساعد السماح للروس بأداء دور في عملية السلام العربية الإسرائيلية عند انبعاثها في تعزيز النهج الروسي البنّاء تجاه المنطقة. وعندما يتمّ الاتفاق مع روسيا، من المرجّح أن تنضمّ الصين إلى التحالف المضادّ لإيران، ما يواجه النظام الإيراني بكتلة صلبة من أهم الفاعلين الدوليين. لكن تحقيق هذا النوع من الشراكة الروسية الأميركية يتطلّب من الرؤساء المقبلين أن يدركوا أنهم لا يستطيعون انتظار التعاون في قضية ذات أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة إلى الولايات المتحدة إذا ظلوا غير مستعدين للإقرار بالمصالح الاستراتيجية الروسية(*). وقد ازدادت صعوبة هذه المهمة بالتدخّل العسكري الروسي في جورجيا، لكن لم تتراجع ضرورتها بالنظر إلى التهديد الإيراني للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط.

على المستوى الإقليمي، يجد القادة العرب أن من غير المقبول السماح لإيران ـ ذات الهوية الفارسية ـ أن تصبح صاحبة الكلمة الفصل في المصالح العربية في العراق ولبنان وفلسطين، ناهيك عن السيطرة على الخليج. وهم يشعرون لأول مرة بتهديد مشترك مع إسرائيل ومصلحة مشتركة في مواجهته. والتهديد، كما أشير بالفعل، محفّز أكبر للعرب من الأمل. وإذا لم يصبح الآن عدوّ عدوّهم صديقاً، فإنه على الأقل شريك مقبول في المسعى الإقليمي لمجابهة المحور الإيراني الناشئ. وبالتالي عبّرت المملكة العربية السعودية ومصر والأردن عن استعداد أكبر لرعاية مفاوضات إسرائيلية فلسطينية مما فعلت في زمن كلينتون، عندما كانت احتمالات السلام أفضل، وتهديد إيران أقل.

(*) من الأمثلة على ذلك تصميم إدارة بوش على المضي قدماً في نشر نظام دفاعي مضادّ للصواريخ البالستية في أوروبا الشرقية، على الرغم من الاعتراضات الروسية الشديدة. وبدلاً من التعاون مع بولندا وجمهورية التشيك للدفاع المضاد لأي تهديد إيراني مستقبلي، كان حرياً ببوش أن يكسب التعاون الروسي ضدّ التهديد الحالي للانتشار النووي الإيراني.

إن ذلك يتيح فرصة استراتيجية أمام الولايات المتحدة لدفع النفوذ الإيراني إلى الوراء، وهي فرصة لم تكن متاحة أمام كلينتون في التسعينيات. لكن استغلالها يتطلّب جهداً مماثلاً للترويج لسلام إسرائيلي عربي يمهّد لتحالف عربي إسرائيلي مضادّ، وسلام إسرائيلي سوري يضعف المحور الإيراني.

إن القيام بمحاولة فعّالة لحل المشكلة الفلسطينية يمكّن القادة العرب من إظهار أن السلام والتسوية طريق بنّاء لتحقيق الكرامة للعرب والعدالة للفلسطينيين أكثر من العنف والتحدّي الذي تنتهجه إيران وحزب الله وحماس حالياً. كما يمنع إيران من استغلال القضية الفلسطينية لبناء نفوذها في قلب الشرق الأوسط ويجعل ادعاءاتها بالسيطرة تبدو جوفاء. وفي الوقت نفسه، فإن المحاولة الجادّة لجذب سورية إلى معسكر السلام تُضعف تحالفها مع إيران وتهدّد بإغلاق ممرّ إيران الاستراتيجي إلى الساحتين اللبنانية والفلسطينية. وتظهر تجربة كلينتون مقدار الخطورة التي تنظر بها إيران إلى هذا الاحتمال. ولكي يثمر هذا الجهد المؤتلف، على الرئيس اللاحق أن يتنبّه على وجه الخصوص للدروس المستقاة من محاولات كلينتون الأخيرة لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط، وهو ما سنتحوّل إليه الآن.



القسم الثالث

الفرصة الثانية



12

عودة سورية

عندما كنت أراقب طائرة سلاح الجو الإسرائيلي البيضاء من طراز بوينغ 707، التي تحمل على ذنبها شعاراً أزرق تستعصي رموزه على الحل، وهي تدرج نحو السلّم والسجّادة الحمراء في قاعدة أندروز الجوية، خامرني إحساس بتوقّعات كبيرة. كان ذلك في 2 كانون الثاني/يناير 2000، في بداية الألفية الجديدة. وعلى بعد خمس عشرة دقيقة تنتظر واشنطن بعظمة صامتة، مستعدة بعمارتها ذات الطراز الروماني وحضورها المهيب لاستقبال رئيس الوزراء إيهود باراك، وهو زائر رسمي آخر قادم إلى عاصمة أقوى بلد في العالم.

من واجباتي، بصفتي مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، استقبال قادة الشرق الأوسط عندما يصلون إلى واشنطن للاجتماع بالرئيس. وكنت قبل ستة أشهر قد استقبلت باراك على المدرج نفسه عندما انتُخب حديثاً. في أثناء تلك الزيارة الأولى، اتفق كلينتون وباراك على السعي معاً للتوصّل إلى نهاية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي في السنة الأولى من حكم باراك والأخيرة من حكم كلينتون ـ سنة 2000. شكّل ذلك العهد بالنسبة إلى كلينتون فرصة ثانية بعد كل مصاعب السنوات التي تلت اغتيال رابين في تشرين الثاني/نوفمبر 1995. وإذا تحقّق ذلك، فسيكون على السواء وفاء لميراث رابين وإنجازاً يتوّج عهد كلينتون بعد الفضيحة التي شابت رئاسته.

وستكون فرصة ثانية لي أيضاً. في تلك الزيارة الأولى، طلب باراك من كلينتون أن يعيدني إلى إسرائيل. فقد كان يعتزم العمل بصورة متميّزة ورأى أنني أستطيع أن أسهل تلك الغاية. وافق الرئيس على الفور. ورتّبت مادلين أولبرايت لتبادلٍ بين منصبي ومنصب السفير القائم هناك، نِد ووكر. وقد ثبّت مجلس الشيوخ تعييني في كانون الأول/ديسمبر 1999، لذا كنت أنا وعائلتي نوضّب حقائبنا عند حلول هذه الزيارة.

غير أن توقّعاتي كانت تقوم على عامل أهم. ففي ذلك الوقت، بعد سبع سنوات من البدايات الكاذبة والساعات التي لا تحصى من المفاوضات العقيمة، بدا أخيراً أننا على عتبة اتفاق إسرائيلي سوري. وكنت مقتنعاً أن هذه المرة مختلفة عن سابقاتها. فقبل شهر واحد، شهدت أنا وأولبرايت وروس إحدى تلك اللحظات الفريدة في الصراع العربي الإسرائيلي عندما يقرّر قائد عربي التصرّف.

عدنا إلى القاعة نفسها في قصر الأسد الرئاسي المهيب على الجبل الذي يشرف على دمشق، لكن الاستقبال كان مختلفاً بصورة ملحوظة هذه المرة. فقد وجدنا الأسد مريضاً، نحيف الوجه، وبدت يده هزيلة. عندما رحّب بي قال، "لم أرك منذ سنوات يا سيد إنديك. عليك أن تكثر من زيارتنا". من الواضح أنه لم يتذكّر لقاءنا قبل سبعة أشهر.

لم تسعفه ذاكرته في نواح أكثر أهمية أيضاً. فبعدما كان يسحر وزراء الخارجية بذكائه ويجتذب المستمعين طوال ساعات وهو يروي أحداثاً في التاريخ العربي من إلحاق صلاح الدين الهزيمة بالصليبيين إلى خيانة السادات المفترضة في كمب ديفيد، لم يعد يميّز بين كلينتون وإيهود باراك. بدا شديد التشوّش"! وفي أوقات أخرى بدا غير مركز تماماً على الحديث وبعد ذلك يسعى إلى معاودة الدخول بسؤال فاروق الشرع، وزير خارجيته، عما كان يبحثه مع وزيرة الخارجية. لكن كانت هناك أيضاً لحظات من الوضوح عندما كان يعرف تماماً ما يريد أن يقول ويفعل.

كان الأسد في التاسعة والستين من العمر يعاني من وضعف الذاكرة، وتصلّب في شرايين الدماغ يؤثّر على أداء المرء إلى حدّ التشوّش وضعف الذاكرة

وعدم القدرة على التركيز. فقد فعلت سنوات من الإصابة بداء السكري والسرطان ومشاكل القلب فعلها في الأسد. وبعد ستة أشهر توفّي. مع ذلك فقد احتفظ بالإرادة والقدرة العقلية الكافية للقيام بإجراءين مؤثّرين يشكّلان ميراثه لبلده ويضعان سورية والعالم العربي على مسار مختلف جداً في الألفية الجديدة.

المشروع الأول هو ترتيب تولي ابنه بشار الرئاسة بعد وفاته. لم تكن تلك نيته الأولى، لكن ابنه البكر، باسل، توفي في حادث سيارة في سنة 1994. وكان بشار طبيب عيون يتابع دراسته في لندن، ولم يلتفت انتباه أبيه إليه إلا بعد وفاة باسل. وكان على الأسد بدء عملية الإعداد ثانية، وهو يعرف أن هذا الابن المعتدل السلوك سيواجه صعوبة في عبور اضطرابات السياسة السورية والعربية البينية. وبالتالي بدأ بإزاحة النافذين من جيله من صفوف الجيش وتهميش السياسيين الذين اعتمد عليهم منذ عقود في محاولة لإخلاء الميدان ممن سيسارعون بخلاف ذلك إلى ملء الفراغ الذي يخلّفه.

عرف الأسد أيضاً أن بشاراً يفتقر إلى الخبرة، ومهارات التفاوض، لصنع سلام مع الجيران الصهاينة المكروهين - مشروع الأسد الآخر. مع ذلك، من دون سلام مع إسرائيل ستعزل سورية إذا أكمل الفلسطينيون اتفاق السلام وطبّع ما تبقى من العالم العربي العلاقات مع الدولة اليهودية. وبالنظر إلى الافتقار إلى قوة عظمى راعية، فإن دمشق يمكن أن تفقد سيطرتها على لبنان، لذا أصبح صنع السلام وضمان أن يخلفه بشار أمرين ضروريين لهذا الزعيم الذي دنا أجله.

اتضح ذلك بسرعة في الاجتماع مع أولبرايت. فقد قال الأسد في حالة صفاء إنه لا يعتبر الاختلافات بينه وبين باراك كبيرة جداً، وأن الاتفاق "يبدو وشيكاً جداً". وعندما سألت أولبرايت لماذا يصرّ الأسد على تحديد خط الرابع من حزيران/يونيو 1967 قبل بدء المفاوضات، قال إن ذلك ليس موقفه. وعندما اشتكت من أن الرسالة التي كتبها إلى الرئيس قبل ثلاثة أسابيع تحتوي على شروط مسبقة جديدة قال، "إنني واثق من أننا نعني ما نقول لكن إذا استطعت أن تقنعيني بشيء آخر فإننا منفتحون على النقاش... وأعتقد أننا نقلّل العراقيل".

بعد ذلك وجّه المحادثات نحو مستوى المفاوضين. فقد صرفنا على مر السنين عدداً لا يحصى من الساعات ونحن نناقش معه الحاجة إلى رفع المستوى السياسي وأهمية اجتماع قمة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي لتحقيق اختراق. ولم نتمكّن من إقناعه سوى بالسماح لرئيس أركان الجيش بالاجتماع مع نظرائه الإسرائيليين في مناسبتين. ولم يكن الاجتماعان مثمرين.

تحدّث الآن عن أن دخول الرؤساء ورؤساء الحكومات في المفاوضات يجب أن يكون "عندما تصل الأمور إلى المرحلة النهائية". وبدا أنه يتصوّر اجتماع قمة مع باراك بعد الموافقة على الشروط على مستوى أدنى.

قدمنا إلى الاجتماع متوقّعين أن يقول كالمعتاد أن ما يحتاج إليه هو إعادة توكيد "وديعة" رابين - الاستعداد الإسرائيلي للانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان. وكان باراك قد أبلغ كلينتون، بعد أشهر من الجدال، بأنه مستعد الآن للقبول بذلك، ما أتاح لنا سبيلاً للتقدّم. لكننا فوجئنا أن الأسد يبدو مستعداً الآن لاستئناف المفاوضات دون سماع المطلب الحاكم السابق.

لذا سألت مادلين الأسد، "ما الذي تحتاج إليه لاستئناف المفاوضات بصورة رسمية"؟ فردّ بوضوح ومن دون شروط: "أفضل ما يمكن أن نفعله منح تفويض لاجتماع السياسيين معاً. إننا نريد أرضنا ونريد حقوقنا". لم يوافق الأسد قط سابقاً على مفاوضات على المستوى السياسي. لم نكد نصدّق ما سمعناه. فسأل دنيس، "متى"؟ وقال الأسد، "إننا مستعدون الآن على مستوى دون المستوى الأعلى".

لم تعلق كلمات الأسد في ذهن مادلين على الفور، فطلبت ما أقرّه الأسد بالفعل. فكرّر الأسد موقفه بصبر.

فتدخّل فاروق الشرع قائلاً: "لكن ذلك يجب أن يتوقّف على صيغة استئناف المفاوضات. يجب أن يكون لدينا أساس واضح جداً". وعندما انهمك الشرع ودنيس روس في تفاصيل الأخذ والردّ الدبلوماسية، نفد صبر الأسد. "إنك تقترح دخول عملية لا تؤدي إلى نتيجة". ذلك بالضبط ما كان الأسد

يفعله في السنوات السبع الماضية، لكن الأمر مختلف الآن. وأردف قائلاً، "ما يهم هو الجوهر. علينا أن نفعل شيئاً بسرعة".

"بسرعة"! تلك كلمة لم أكن أعتقد قط بأنني سأسمعها من حافظ الأسد. فطالما حاضر في زوّاره الأميركيين عن الحاجة إلى التحرّك ببطء وحذر. وعندما زرته في نيسان/أبريل 1999، أبلغته أن كلينتون مستعد لبذل جهد جديد على المسار السوري، لكن الفرصة ستفوّت ثانية إذا لم يتحرّك ويبدي مرونة. فأنهى الأسد ذلك الحديث بالقول، "أرجو أن تبلغ الرئيس بأنني سأكون مرناً، لكن لن يطلق شعبي الرصاص عليّ في الشارع، أو أقبل باتفاق مؤقّت تترك فيه كل التفاصيل لمرحلة لاحقة، أو أقايض على شبر واحد من الأرض. ولن أسرع إلى الدخول في اتفاق"(*).

سأل دنيس متى يودّ الأسد أن تبدأ المفاوضات. فقال الأسد على غير المألوف، "أترك ذلك للطرف الآخر".

وسأل دنيس عن المستوى الذي ستبدأ فيه المفاوضات. فقال الأسد: "ليس على المستوى الأعلى لكن على مستوى سياسي عالٍ. سأرسل فاروق". إن إرسال وزير خارجيته للتفاوض مباشرة مع إسرائيل إشارة واضحة للجميع في سورية والعالم العربي بأن الاتفاق وشيك(**). وكان من الواضح أن الأسد اتخذ القرار. سيصنع السلام مع إسرائيل قبل وفاته.

في العادة، عندما يفتح باب طائرة كبار الشخصيات في مطار أندروز، يكون رئيس الدولة أو الحكومة أول النازلين. لكن الإسرائيليين لا يحفلون بالقواعد، لاسيما

(*) بدا أن الأسد يشير تحديداً إلى اتفاقات السلام التي عقدت مع السادات وعرفات والملك حسين على التوالي.

(**) عندما تفاوض كيسنجر على اتفاق فصل القوات الإسرائيلية السورية في سنة 1974، كان الأسد مصراً على تجنّب الاتصال مع الإسرائيليين بحيث طلب أن يوقّع لواء مصري على الاتفاق نيابة عن سورية. ومنذ ذلك تجنّب الشرع في المؤتمرات الشرق أوسطية التي يحضرها وزيرا الخارجية السوري والإسرائيلي أي اتصال مباشر وعوّض عن القرب المربك بهجمات لفظية على الإسرائيليين الحاضرين.

البروتوكول، بحيث لم أكن متيقنًا ممن سينزل السلّم أولاً. ولم أرتبك عندما خرجت مجموعة من المشاركين في الوفد الإسرائيلي قبل رئيس الوزراء. لكنّني لم أكن أنتظر أن يخرج مدير مكتبه ويدعوني للانضمام إلى باراك في الطائرة.

تشكل طائرة رئيس الوزراء الإسرائيلي المعمّرة تعبيراً عن تقشّف ثقافتها الاشتراكية المتبقية مثلما ترمز طائرة الرئيس الأميركي من طراز بوينغ 747 إلى قوة الإمبراطورية للولايات المتحدة وعظمتها. وقد أعيد تجديدها جزئياً في فترة نتنياهو لتوفير ركن لمنامة رئيس الوزراء، لكن ربما تكون في كل النواحي الأخرى أكثر طائرات الشخصيات المهمة إزعاجاً. فالصحافيون والموظفون يحشرون في مؤخّرة الطائرة مثل القطيع. وفي المقدّمة يوجد ثماني مقاعد جلدية زرقاء مرتبة في مقصورتين بينها طاولات. لم يكن مقعد رئيس الوزراء مميّزاً عن المقاعد الأخرى، ما يشدّد على المساواة في المجتمع الإسرائيلي، حيث يشير الناس إلى زعمائهم بأسمائهم الأولى دائماً. عندما مشيت داخل المقصورة رأيت باراك جالساً على المقعد الأيسر بجوار الممر مواجهاً مقدّم الطائرة. دعاني إلى الجلوس على الكرسي المقابل. كنت أدرك أن طابور الاستقبال وموكب السيارات بانتظاره على المدرج، لذا جلست قلقاً على ذراع المقعد ورحّبت به في واشنطن.

أجاب، "لا يمكنني القيام بذلك".

عرفت على الفور إلام يشير. كنا نتجادل معه منذ ستة أشهر بشأن الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان. فعلى الرغم من أنه كان رئيس أركان جيش رابين وخليفته المختار، فإنه لم يطلع على التزام رابين بخصوص خط 4 حزيران/ يونيو 1967 إلا بعد أن أصبح رئيساً للوزراء. من وجهة نظره كأحد أبرز المحاربين في إسرائيل، لم يكن لديه مشكلة كبيرة مع العواقب الأمنية معتقداً أنه يمكن التخفيف منها بمساعدة عسكرية أميركية كبيرة، ومحطات إنذار مبكّر، ومناطق منزوعة السلاح ومحدودة القوات. لكنه كرئيس للوزراء صار مشغولاً بسياسة تسويق اتفاق سوري لدى رأي عام إسرائيلي مشكّك.

عندما قدم باراك إلى واشنطن في أواسط تموز/يوليو 1999 في أول زيارة رسمية كرئيس للوزراء، أوضح للرئيس كلينتون بأنه لا يستطيع إعادة توكيد "وديعة" رابين على الرغم من أنه يريد السلام مع السوريين أولاً لأنه كرّر في أثناء حملته الانتخابية أن السوريين لن يعودوا إلى بحيرة طبرية نتيجة أي اتفاق سلام، والتزام رابين بخط 4 حزيران/يونيو يعيدهم إلى البحيرة. ورأى باراك أن مصداقيته ستنهار أمام الرأي العام الإسرائيلي إذا كان أول ما يفعله التراجع عن التزامه. كما شعر أن التخلّي مسبقاً عن أقوى ورقة في يد إسرائيل قبل أن يعرف ما الذي سيحصل عليه بالمقابل تكتيك رديء للتفاوض.

لم يستطع كلينتون إقناعه بوجهة نظره بأن إعادة توكيد "وديعة" رابين ضرورية لإطلاق المفاوضات. ومن الأسباب الرئيسية لذلك أن باراك تلقّى في صيف 1999، بعيد تولّيه منصبه، إحاطة من رونالد لودر، سليل مجموعة إستي لودر لمستحضرات التجميل وسفير رونالد ريغان إلى النمسا. فنزولاً عند طلب نتنياهو، أدار لودر قناة مفاوضات خلفية سرية بينه وبين الأسد في سنة 1998. وقد اشترط نتنياهو في المفاوضات ألا يبلغ أي جانب كلينتون عنها. وعندما انهزم أمام باراك، قرّر نتنياهو أن يقوم لودر بإطلاع رئيس الوزراء الجديد على المهمة السورية.

أبلغ لودر باراك عن إحراز تقدّم ملموس نحو اتفاقية إطار مع السوريين. وأهم ما فيها بالنسبة إلى باراك تأكيده أن الأسد وافق على أن تنسحب إسرائيل من مرتفعات الجولان إلى "حدود متفق عليها تستند إلى **الخط الدولي لسنة 1923**". وإذا صحّ ذلك فإنه يعني أن الزعيم السوري يتنازل لإسرائيل عن خط الشاطئ الشرقي حول بحيرة طبرية، إذ إن الحدود الدولية لسنة 1923 رُسمت على بعد عشرة أمتار من البحيرة، في حين أن خط 4 حزيران/يونيو يضع السوريين عليه(*). وبناء على ذلك، ألحّ باراك علينا بأنه لا حاجة للتصديق على

(*) رسمت الحكومتان الفرنسية والبريطانية حدود 1923 لتعيين حدود الانتداب الذي عهدت به إليهما عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وقد رسمتا الخط على بعد عشرة أمتار من خط شاطئ البحيرة لمنح الماء إلى الانتداب البريطاني على فلسطين.

التزام رابين بخط 4 حزيران/يونيو لأن الأسد لم يصرّ عليه في مفاوضاته مع نتنياهو.

لكي يعزّز باراك حجّته أمام كلينتون، أرسل لودر لإطلاع الرئيس في آب/أغسطس 1999. أحضر لودر معه وثيقة من عشر نقاط بعنوان "معاهدة سلام بين إسرائيل وسورية"، ادعى أن الأسد وافق عليها في آب/أغسطس 1998. وقد شكّلت تقدّماً كبيراً في كل النقاط العالقة في مفاوضاتنا السابقة مع السوريين والإسرائيليين وأوحت بأن الاتفاق في متناول اليد(*).

بالنظر إلى معرفتنا بموقف الأسد من خط 4 حزيران/يونيو، ما كان يجدر بنا الافتراض بأن رواية لودر تعكس موقفه، لكن في غمرة حماسة في تلك اللحظة وافق كلينتون على النقاط العشر واتصل بالأسد لإبلاغه بأن باراك مستعدّ لاستئناف المفاوضات على ذلك الأساس.

أدهش ذلك الأسد. ولأنه مرتاب بطبعه، رأى فيه محاولة من باراك لتجنّب الالتزام بخط 4 حزيران/يونيو. رفض الأسد ورقة لودر، واستدعى السفير المعلّم من واشنطن لأنه عرّفه على لودر. وطلب من كلينتون أن يعرف إذا كان باراك قد قبل ما أودعه رابين في جيبه. تمكّن كلينتون من تفادي القضية بالقول إن باراك مستعد لإبرام اتفاق مع سورية "خلال أسبوع". فقال الأسد، مقدّماً أول إشارة إلى الإحساس الجديد بالإلحاح لديه، إنه ربما كان بإمكانهما إنهاء المفاوضات على الهاتف. واقترح الرئيس بدلاً من ذلك أن يرسل كلاً منهما مبعوثاً للمشاركة في مباحثات مباشرة. فوافق الأسد على الفور، ما أثار دهشتنا.

(*) وفقاً لوثيقة لودر، وافق الأسد على النقاط التالية: انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية لعام 1923 (أصرّ الأسد دائماً منذ سنة 1994 على خط 4 حزيران/يونيو 1967)؛ محطة إنذار مبكّر في الجولان بإشراف أميركي فرنسي (رفض الأسد سابقاً أي محطة إنذار مبكّر على الأرض السورية)؛ الانسحاب الإسرائيلي من الجولان على ثلاث مراحل تمتد ستة عشر شهراً وتبادل السفراء في بداية الانسحاب والتطبيع الكامل في نهايته (كان الأسد مستعداً للموافقة على إنهاء حالة الحرب في البداية وتبادل السفراء في النهاية). وحدّدت الخريطة الملحقة على الأراضي السورية المنطقة المنزوعة السلاح في الجولان، ومناطق محدودة القوات وراءها، ومنطقة لا تحتوي سوى على أسلحة دفاعية تمتدّ إلى ضواحي دمشق (لم يكن الأسد في السابق مستعداً للنظر سوى في المنطقتين الأوليين).

في نهاية آب/أغسطس، استضاف دنيس اجتماعاً سرياً بين مستشار الأسد القانوني رياض الداودي، ومفاوض باراك في الشؤون السورية أوري ساغاي الذي كان مديراً للاستخبارات العسكرية في عهد رابين. حقّق المفاوضون تقدّماً جيداً في صيغة استئناف المفاوضات التي تمنح السوريين بعض الارتياح بشأن "الاسترشاد" بوديعة رابين في الاتفاق الإسرائيلي السوري النهائي. لكن عندما راجع الداودي الشرع، أبلغ بمطلب الإشارة المباشرة إلى خط 4 حزيران/يونيو. ومن شأن ذلك أن يجبرنا على عرض وديعة رابين علناً، وذلك غير مقبول لدى باراك وكلينتون.

في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر، عندما زارت أولبرايت دمشق للاجتماع بالأسد، وهو الاجتماع الذي أظهر خلاله أولى إشارات التشوّش التي أصبحت ملحوظة في الاجتماع اللاحق معه في كانون الأول/ديسمبر، لم يكن موقفه قد تغيّر. لكنه بدا مستعداً لقبول اقتراح أولبرايت استمرار المفاوضات السرية، وهذه المرة في واشنطن.

جرت المحادثات في فندق بتيسدا حياة بضواحي واشنطن دي سي، بين 15 و18 أيلول/سبتمبر 1999، وكان يفترض أن تجرى بمثابة لقاءات منفصلة أميركية إسرائيلية وأميركية سورية. لكن الجانبين حرصا على الاجتماع مباشرة، وهو ما فعلوه في اليوم الثاني. وفي اليوم الثالث، شهد دنيس وروب مالي من مجلس الأمن القومي وأنا حواراً ملحوظاً بين الإسرائيليين والسوريين عندما عملوا معاً على خريطة لتحديد خط 4 حزيران/يونيو 1967. قدّم رياض الداودي وإبراهيم عمر، مستشاره العسكري، تفسيرهما لموضع الخط. كان الجنرال ساغاي قد قاتل في الجولان وعاش معظم حياته في شمال إسرائيل، ويعرف كل سنتيمتر مربع من الأرض المتنازع عليها. فعارض جزءاً من التفسير السوري لكنه قبله على العموم، مع أنه أوضح أن لديه تحفّظات مهمة فيما يتعلّق باحتياجات إسرائيل المائية.

كان من الصعب علينا فهم الفصل بين إصرار باراك على عدم الالتزام بهذا الخط ومنح مفاوضه صلاحية التحدّث عنه بالتفصيل. لكن الاجتماع أعطى

نتيجة غير عادية. أوضح ساغاي للداودي أنه يحترم المطلب السوري بخط 4 حزيران/يونيو: "علينا إيجاد طريقة لرسم الخط تلبّي مبدأكم ومع ذلك تفي باحتياجاتنا". وردّ الداودي بصدق ظاهر: "إننا نقرّ بأن لإسرائيل احتياجات ومستعدون لتلبية الاحتياجات القائمة على مبادئ. وأنا أدرك تماماً العلاقة بين الخط والماء وأهمية الماء الحيوية بالنسبة إلى الإسرائيليين".

قام المفاوضون الإسرائيليون والسوريون بتوقيع خط 4 حزيران/يونيو من الشمال إلى الجنوب على الخريطة، محدّدين مجالات الاتفاق الكبيرة ومواضع الاختلاف الصغيرة، ووصلوا إلى بحيرة طبرية في النهاية. قال الداودي لساغاي، "أنتم مهتمّون بالبحيرة. وأعرف أنها موضع اهتمامكم الرئيسي... المصادر الإسرائيلية تقول إنها عثرت على وثائق سورية تدعي حداً برياً عند البحيرة. وقد راجعت المسؤولين وأنا مفوّض بإبلاغكم بأن خط 4 حزيران/يونيو يلتزم بخط 1923".

بدا لي أن ذلك اختراق. فإذا اتبع الخط حول الجانب الشمالي الشرقي للبحيرة خط 1923، فذلك يعني أن السوريين راضون على أن تكون الحدود على بعد عشرة أمتار عن خط الشاطئ بدلاً من خط الشاطئ، كما يظهر في خط 4 حزيران/يونيو 1967. وإعلان الداودي لا يعني التخلّي عن المطالب السورية بالماء في البحيرة فحسب، بل قد يسمح أيضاً بشريط بريّ إسرائيلي حول البحيرة بأكملها، وهو رمز على السيطرة الإسرائيلية يساعد باراك في تسويق الاتفاق لدى شعبه.

في صباح الأحد 18 أيلول/سبتمبر، عزّز الداودي ذلك الانطباع بإبلاغ الفريق الأميركي بأن سورية مستعدة في الواقع للتكيّف مع الاحتياجات المائية الإسرائيلية شريطة أن تحصل على حقوق الري والصيد لمواطنيها الذين يعودون إلى مزارعهم على الجانب الشرقي للبحيرة. لكنه في تحذير كان يجدر بنا التنبّه إليه، قال الداودي، "إن اقتراحات التخلي عن أرض سورية ستثير ردّ فعل سلبياً". وأبلغ الداودي دنيس بصورة شخصية بأن سورية مستعدة لقبول شريط عرضه ما بين ثلاثين وخمسين متراً حول البحيرة ما دام لمزارعيها الحقّ باستخدام الماء للري. بدا أن لدينا اتفاقاً.

لكن في نهاية أيلول/سبتمبر، عندما قدم الشرع لمقابلة كلينتون، اكتشف الرئيس أنه على الرغم من الحوار البنّاء بين الداودي وساغاي، فإن سورية لا تزال تصرّ على كل شبر من الأراضي السورية. وقد اجتمعت أولبرايت لاحقاً بالشرع في نيويورك وضغطت لكي يظهر الأسد مزيداً من المرونة. وفي أعقاب هذا الاجتماع، ونزولا عند إلحاح باراك، كتب الرئيس رسالة إلى الأسد. كرّر أولاً طمأنته بأن وديعة رابين "لا تزال في جيبي ولم تسحب". وقال إن الاختلافات بين الجانبين تبلورت بطريقة تحتّم عليهما ردمها على مستوى القمّة، واقترح عقد اجتماع على الفور.

استغرق الأسد خمسة أسابيع للردّ على اقتراح الرئيس. وأشار هذا التأخير إلى أنه أصبح بطيئاً جداً في العمل ويعتمد اعتماداً كبيراً على وزير خارجيته، الذي كان في ذلك الوقت يخضع للاستشفاء من حالة قلبية هدّدت حياته. كان الرئيس قد اقترح في رسالته أن تحلّ القمة رسم الحدود والسيطرة على المياه وترتيبات محطة الإنذار المبكّر الأرضية، لكن الأسد أصرّ الآن على حلّها قبل القمة. وقال الأسد أيضاً إن المقايضات الأرضية لحل مشكلة الشريط المحيط بالبحيرة غير واردة(*).

في القدس، بدأ صبر باراك ينفد. فبعد أن سمع تقرير ساغاي الحماسي، ظن أن بوسعه أن يشم رائحة الاتفاق ويذوق طعمه. فأرسل إشارة إلى الرئيس بأنه مستعد الآن لأن ينقل توكيد وديعة رابين إلى الأسد. وأشار أيضاً إلى أن الشريط الذي يريده حول بحيرة طبرية تقلّص إلى مئة متر. ومما سهّل تغيير رأي باراك أنه وجد نفسه المستفيد غير المتوقّع من تقرير إضافي من لودر، في حين كان السوريون يصيغون ردّ الأسد المتشدّد على اقتراح القمة الذي تقدّم به الرئيس.

استاء لودر من الطريقة التي رفض بها الأسد روايته عن المبادرة. وكان

(*) كتب الأسد: "إنني على يقين بأنك تقدّر أن المواطنين السوريين العرب، وبخاصة الذين اقتلعوا من مناطقهم وقراهم على شاطئ البحيرة، لن يعتبروا أن الجولان عاد إلى بلدهم ما لم يضمنوا عودة الأراضي على البحيرة إليهم نتيجة اتفاق السلام".

نتنياهو قد انتقده أيضاً بقوله إنه نقل أشياء لم يفوّضه بالإقدام عليها. ففي رسالة إلى كلينتون في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، أقرّ لودر أن إحاطته السابقة للرئيس أجملت بعض النقاط التي "لم يقبلها السوريون قط". وقدّمت رسالة تشرين الثاني/نوفمبر رواية معدّلة عن اتفاق النقاط العشر. كانت النقطة الأولى صريحة بشأن خط الانسحاب، ولم تكن الحدود الدولية لعام 1923 كما ادعى لودر سابقاً:

1. تنسحب إسرائيل من الأراضي السورية التي احتلت في سنة 1967... إلى حدود متفق عليها استناداً إلى خط 4 حزيران/يونيو 1967.

أصبح بوسع باراك الآن التوكيد على وديعة رابين بأمان بعد أن عرف أن خصمه الرئيسي نتنياهو قد وافق عليها. وأصبح لديه غطاء سياسي في إسرائيل.

مع ذلك شعر أن على كلينتون شخصياً أن ينقل توكيده وديعة رابين إلى الأسد. حاولت أنا ودنيس ثني باراك عن هذه الفكرة، ورأينا أن من المستبعد أن يطير رئيس الولايات المتحدة إلى دمشق لحمل الأسد على الموافقة على استئناف المفاوضات. وتساءلت أولبرايت غاضبة، "وهل أنا عديمة القيمة؟" عندما سمعت باقتراح باراك عشية زيارتها إلى دمشق في كانون الأول/ديسمبر.

وافق باراك على تسوية في نهاية الأمر. تسأل أولبرايت الأسد: ما الذي تحتاج إليه لاستئناف المفاوضات؟ إذا قال "وديعة رابين"، يعرض كلينتون عندئذ المجيء إلى القدس للحصول عليها من باراك.

في النهاية فاجأنا الأسد جميعاً عندما تجاهل في اجتماع كانون الأول/ ديسمبر مع أولبرايت مسألة خط 4 حزيران/يونيو وعرض مفاوضات على مستوى رفيع دون شروط مسبقة. غضّ الأسد الطرف وتحرّر باراك من المشكلة مؤقّتاً. لكننا كنا نعرف جميعاً أن أول ما سيصرّ الشرع على سماعه في المفاوضات هو توكيد باراك على وديعة رابين.

* * *

قال باراك عندما جلسنا معاً في الطائرة، "لا يمكنني القيام بذلك لأن ظروفي السياسية تغيّرت". كان بوسعه أن يرى أنني لا أكاد أصدّق. "الظروف" هي قانون الاستفتاء بشأن الجولان الذي يبحثه الكنيست، وهو يتطلّب الأغلبية المطلقة للناخبين الإسرائيليين المسجّلين لإقرار أي تنازل عن الأرض في الجولان، بدلاً من الأغلبية البسيطة للذين اقترعوا في الاستفتاء. وقد حذّر مستطلعو الآراء باراك من عدم وجود مثل هذا الدعم الشعبي وأن عليه إيجاد طريقة ليعكس هذا المزاج السلبي(*). أوضح باراك لي ذلك ثم قال لإبراز هذه النقطة، "إذا التزمت بالانسحاب الكامل الآن فسيعتقد الإسرائيليون أنني أتخلّى عن كل شيء قبل أن أعرف ما الذي سأحصل عليه في المقابل... لا يمكنني أن أبدو 'فرير' أمام شعبي".

الترجمة التقريبية لكلمة "فرير" العبرية هي "مغفّل"، لكن دلالاتها الثقافية بالنسبة للإسرائيليين أكثر تحقيراً بكثير. وكان نتنياهو قد أدخل هذه الكلمة في قاموس عملية السلام بالادعاء، "إننا لسنا مغفّلين. لن نوافق على أن نعطي دون أن نحصل على أي شيء". وقد أقنعت أرقام استطلاع الآراء باراك أن عليه أن يظهر للرأي العام الإسرائيلي أنه مفاوض صلب عندما يتعلّق الأمر بالتعامل مع الأسد، وأنه لن يعطي قبل أن يأخذ، على نحو ما قال نتنياهو.

كانت حساسية باراك لوصمة "مغفّل" حادة جداً بخصوص سورية لأنه أقحم نفسه مباشرة في المفاوضات لأول مرة. في الماضي أرسل باراك ممثّلين بحيث يستطيع دائماً التنصّل بأنهم تجاوزوا تعليماته إذا اعتبر الرأي العام أنهم تجاوزوا الحدود. لكن بعد أن سمّى الأسد الشرع مفاوضاً عن سورية، طلب الشرع من مادلين الحرص على أن يترأس باراك الوفد الإسرائيلي بدلاً من نظيره وزير الخارجية ديفيد ليفي. شعر باراك بالإطراء فقبل ذلك، لكن النتيجة أن

(*) وفقاً لمستطلعي الآراء، كان الشعب منقسماً بالتساوي بشأن قضية الانسحاب الكامل (47 بالمئة لصالح الانسحاب و45 ضدّه). لكن القليل من بين اليهود الروس المهاجرين حديثاً يؤيّدون التنازل عن الأراضي السورية وذلك "سيجعلنا في المؤخّرة بشأن الغالبية اليهودية المطلوبة في الاستفتاء".

الشعب الإسرائيلي يحمّله الآن المسؤولية مباشرة عما نقل في المفاوضات. وذلك ما دفعه إلى تغيير تكتيكه معنا.

كان الأسد قلقاً أيضاً على صورته أمام شعبه. فقد أوضحت رسالته إلى كلينتون في تشرين الثاني/نوفمبر خوفه من أن يعتبر خائناً إذا ما تخلّى عن شبر واحد من الأرض. فبعدما تأخر الأسد عشرين سنة عن مصر في عقد السلام، عليه أن يبرّر هذا التأخّر لا بالادعاء أنه استعاد كل شبر من الأرض السورية فحسب، وإنما أنه حقّق ما لم يستطعه القادة العرب الآخرون باستعادة أرض لم تكن سورية أصلاً في سنة 1948.

على غرار ذلك، كان باراك بحاجة لأن يظهر أمام شعبه أنه لم يوافق مسبقاً على المطلب السوري بالانسحاب إلى خط 4 حزيران/يونيو مع أنه يقرّ بعدم إمكانية السلام مع سورية من دون الاعتراف بهذا المبدأ. وقد اعتقد أن طريقة تربيع هذه الدائرة هي السيطرة على خط الشاطئ حول بحيرة طبرية. سيذكر الإسرائيليون أن السوريين كانوا هناك قبل 1967. وبهذه الطريقة يستطيع أن يدعي أنه لم يحافظ على الموارد المائية الإسرائيلية فحسب بل كسب بعض الأرض قبل أن يوافق على الانسحاب الكامل. لكن بما أن الداودي أشار إلى بعض المرونة بشأن هذه القضية الحساسة، فقد قرّر باراك التوقّف الفجائي لتقديم صورة صلبة أمام شعبه، والأفضل أن يتمكّن من تسويق التنازل الكبير الذي يستعدّ لتقديمه.

من منظور المفاوضين الأميركيين الذي يحاولون صياغة اتفاق سلام سوري إسرائيلي، أدت هذه المخاوف المتماثلة لدى الجانبين وحرصهما على حفظ ماء الوجه إلى جعل التوصّل إلى تسوية أمراً صعباً جداً. فقد تصوّر كلاهما المفاوضات كمباراة من دون رابح أو خاسر، حيث لا يظهر باراك بأنه أذعن لمطالب الأسد ولا يظهر الأسد بأنه تخلّى عن الأرض. ووقع على عاتق الرئيس كلينتون إيجاد طريقة للتغلّب على هذه المشكلة.

13

انهيار شيفاردزتاون

كان باراك والشرع قد التقيا معاً مباشرة لأول مرة قبل أسبوعين، يوم الأربعاء 15 كانون الأول/ديسمبر 1999، في البيت الأبيض. وكان كلينتون قد استضاف هناك أحداثاً مع رابين وعرفات، وبيريز وولي عهد الأردن حسن، ورابين والملك حسين، وعرفات ونتنياهو. وأخيراً نجح في ترتيب القمة العربية الإسرائيلية الوحيدة التي سعى إليها منذ بداية إدارته.

بدأ اللقاء باحتفال عامّ في حديقة الورود. ولعلمنا بأن أداء الشرع على المسرح العام مثير للمشاكل دائماً إذا كان الإسرائيليون على مقربة، فقد توصّلنا إلى اتفاق بأن يكون كلينتون المتحدّث الوحيد. وأوضح الشرع بجلاء أمام مادلين أولبرايت أنه لن يتصافح مع باراك في العلن؛ فذلك سيُترك للقمة النهائية مع الأسد. ووقع على عاتقي إبلاغ باراك.

انتحيت بباراك جانباً في أثناء انتظار الرئيس في غرفة روزفلت. أبدينا كلانا اهتماماً بصورة تيودور روزفلت وهو يمتطي جواداً يعدو فيما أوضحت له أن الشرع سيقف إلى جانبه في الحفل لكن دون أن يصافحه. وقد أبدى باراك تفهّمه. وفي الدقائق القليلة التي أمضاها باراك والشرع مع كلينتون في المكتب البيضوي فيما الصحافة والوفود تنتظرهم في حديقة الورود، ركّز باراك على البروتوكول الخاص بالحفل. فأشار على الرئيس أنه لن يبدو الأمر طبيعياً إذا لم

يدلِ هو والشرع ببضع كلمات على الأقل. كان لدى الشرع خطاب معدّ في جيبه لذا لزم الصمت إذ إنه يرغب في إلقاء كلمة إذا أراد باراك ذلك. وأبدى الرئيس موافقته على ذلك لكنه نبّههما إلى ضرورة أن تكون قصيرة وإيجابية.

تحدّث باراك أولاً لأنه أعلى منصباً من الشرع. ودامت كلمته ثلاثين ثانية - أربع جمل عن أهوال الحرب وضرورات صنع السلام. واستغرقت كلمة الشرع عشر دقائق. لم يتحدّث بإيجابية عن السلام مع إسرائيل وطرح الإعلان المهم بأن الصراع يدور على الحدود لا الوجود. ومع ذلك نعت إسرائيل بأنها المعتدية في حرب 1967 واشتكى من حملة إعلامية مفترضة لحشد التعاطف مع المستوطنين في الجولان على حساب السوريين الذين هربوا من بيوتهم في الجولان. لم تتح الفرصة لكي يردّ باراك ولم يتصافح الرجلان لتليين قسوة الاتهامات. وجاءت خيبة أمل الشعب الإسرائيلي سريعة وملموسة، ما عزّز قناعة باراك بأنه بحاجة إلى معرفة ما هي التنازلات التي سيقدم عليها السوريون قبل أن يقدّم تنازله.

والأهم من ذلك أن باراك لم يكن يريد أن يظهر بمظهر من يستعجل الاتفاق. وحثّنا على تركيز محادثات واشنطن على القضايا الإجرائية وتأخير البحث في الجوهر إلى جولة ثانية لخلق انطباع بوجود "طريق طويل". بالمقابل، أراد السوريون الخوض في المسائل الجوهرية؛ وقد أمر الأسد الشرع بالبقاء في واشنطن قدر ما تقتضيه الضرورة على الرغم من حلول رمضان. وكما هو معهود عن تغيّر القوى المحرّكة في دبلوماسية الشرق الأوسط، كان السوريون يريدون الآن إبرام الاتفاق، فيما الإسرائيليون الذين يضغطون في العادة لإحداث اختراق، يريدون إبطاء العملية. كما أن الشرع أبدى استعداداً، بل حماسة، الآن للانخراط في مباحثات ثنائية مع باراك لأنه ينتظر أن يسمع منه مباشرة موقفه من خط 4 حزيران/يونيو. ولتجنّب ذلك، رفض باراك الدعوة مع أن هذا النوع من المحادثات المباشرة والمتكتّمة على مستوى عالٍ هي ما كان يصرّ عليه قادة إسرائيل دائماً.

* * *

يوجد بلير هاوس، منزل الضيافة الرسمي للشخصيات الرفيعة الأجنبية التي تزور الرئيس، في الجهة المقابلة للبيت الأبيض عبر جادة بنسلفانيا. واستُخدم فيما مضى مقرّ إقامة للرئيسين أبراهام لنكولن وهاري ترومان فيما كان يجري تجديد البيت الأبيض في أثناء فترة رئاستيهما. ومنزل الضيافة، المزخرف على الطرازين الاتحادي والجورجي، يتكوّن في الواقع من أربع بيوت مستقلة متجاورة، يضم أربع غرف طعام ومكتبة وأربع عشرة غرفة نوم للضيوف. ويعلو مدخله ظلة بلير هاوس الخضراء المميّزة. وتوجد قاعة استقبال صغيرة إلى يمين هذا المدخل، حيث عرض على الجنرال روبرت لي قيادة جيش الاتحاد قبل أن يتولّى قيادة جيش التحالف الجنوبي. ويتجمّع الموفدون المرافقون للشخصية الزائرة عادة في غرفة الطعام وسط المنزل الرئيسي. وإلى اليسار توجد غرفة استقبال كبيرة غالباً ما تُستعمل للاجتماعات الرسمية بين الضيوف ووزير الخارجية. ويوجد بجوار غرفة الاستقبال غرفة طعام صغيرة وأنيقة أمضى فيها باراك يومين في كانون الأول/ديسمبر 1994 من المفاوضات مع رئيس الأركان السوري اللواء حكمت الشهابي. وقد انزعج الأسد من لائحة باراك بالمطالب الأمنية الإسرائيلية بحيث أوقف المفاوضات عدة أشهر بعد ذلك.

وفي آخر الممر إلى اليمين توجد غرفة استقبال إضافية وغرفة طعام كبيرة ذات طاولة من خشب الماهوغني الداكن وكراسي بمبروك منجّدة بقماش مخطّط بالأزرق الداكن والذهبي والأبيض. وهناك عقدت وزيرة الخارجية أولبرايت أول اجتماع بين باراك والشرع ووفديهما.

خلافاً لأول ظهور في بلير هاوس، قدّم باراك هذه المرة أداء بارعاً. فأطنب في امتداح كل شيء سوري: دور سورية كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط "منذ فجر التاريخ"؛ وعزيمة الجنود السوريين وإخلاصهم للأرض؛ وصلابة الشرع في الدفاع عن المصالح السورية في المحافل الدولية؛ وتفهّمه أن سورية مفتاح السلام العربي الإسرائيلي الشامل؛ والحنكة السياسية الاستثنائية للرئيس حافظ الأسد.

ظننت أنه بالغ في القول، لكن من الواضح أن كلامه وقع على أذني الشرع

كالموسيقى، لاسيما أن الرئيس كلينتون وبّخه للتوّ على الملاحظات النافرة التي أدلى بها صباحاً. فردّ الشرع بالمثل، وأوضح أن "المسؤولية الكبرى" التي ألقيت عليه في تلك الكلمة هي الإيضاح علناً بأن سورية لم تعد تسعى إلى تدمير إسرائيل. ربما يقف قادة عرب ضدّ صنع السلام، لكن سورية ترفض الآن ذلك النهج لأنه ينطوي على كثير من سفك الدماء. وقال إن الوقت قد حان بدلاً من ذلك إلى صنع سلام مشرّف يفتح الباب واسعاً أمام إسرائيل: "بعد السلام، سيتمكّن الإسرائيليون خلال فترة وجيزة جداً من السفر في كل أنحاء الشرق الأوسط". وأكّد الشرع أن هذه هي "اللحظة الملائمة للقيام بذلك".

مع ذلك لم يستغرق الشرع وقتاً طويلاً قبل أن يذكر وديعة رابين، وأوضح أنه لا يمكن إحراز تقدّم من دونها. وفصّل الإجابات التي حملها وارن كريستوفر إلى الأسد فيما يتعلّق بموافقة رابين على خط 4 حزيران/يونيو وإنكاره أي ادّعاء في الأرض. وأثار الشرع بعد ذلك الاهتمام بملاحظته أن من المستحيل إيجاد ذلك الخط على أي خريطة تاريخية، لذا اقترح أن يحاولا تحديده معاً.

أصرّ باراك على أن حكومته لم تقدّم أي التزام بشأن الانسحاب من الأرض. لكن اعتراف الشرع بأن الخط غير موجود على أي خريطة فتح احتمال رسم خط الحدود الإسرائيلية السورية التي تلائم احتياجات باراك. وقد أنقذت هذه الفكرة البسيطة محادثات بلير هاوس.

أتاح قول الشرع للرئيس كلينتون فرصة اقتراح إنشاء لجنة للتعامل مع ترسيم الحدود عندما يعاود المفاوضون الاجتماع في كانون الثاني/يناير، بالإضافة إلى ثلاث لجان أخرى تتعامل مع الجوانب الأخرى للاتفاق (الأمن، والتطبيع، والماء). وافق باراك مشترطاً أن تبدأ لجنتا الأمن والتطبيع أولاً، على أن تليهما لجنة ترسيم الحدود بعد بضعة أيام. أراد استخدام هذا التسلسل ليخلق انطباعاً في الوطن بأنه يفاوض على اهتمامات إسرائيل بالأمن والسلام قبل بحث المطلب السوري بالانسحاب الكامل.

عقد الرئيس اجتماعاً أخيراً في المكتب البيضوي ليل الخميس. بدا هناك

إحساس ملموس بأن الشعب في الشرق الأوسط ليس على عتبة ألفية جديدة فحسب، وإنما أيضاً على عتبة حقبة جديدة في العلاقات العربية الإسرائيلية. وأوضح باراك بأنهم خطوا الخطوة الأولى على طريق السلام معاً وأنه متفائل حقاً بأنهم سيجدون طريقة لردم الفجوات.

ردّ الشرع بالمثل، معبّراً عن اعتقاده ـ وذلك أمر غير مألوف من مسؤول سوري ـ بأن اليومين الأخيرين "قرّبانا من جيراننا الإسرائيليين". وامتدح باراك على تصميمه على السلام وختم بالقول، "ما من سبب يحول دون نجاحنا".

استغرق كلينتون سبع سنوات طوالٍ من الدبلوماسية للوصول إلى هذه اللحظة. فلاحظ بهدوء وهو يختتم الاجتماع، "أن عوائد السلام على شعبيكما لا تحصى". ويمكن أن يغفر لمن يراقب المشهد إذا اعتقد لحظة وجيزة أن التسوية في الشرق الأوسط بدت ممكنة، حتى بين سورية وإسرائيل.

غادر الشرع البيت الأبيض على الفور للإفطار في منزل السفير السعودي. فنزولاً عند طلب الشرع، جمع الأمير بندر السفراء العرب في واشنطن ليطلعهم الشرع على مجريات الأمور. وكما روى لي بندر الحدث لاحقاً، فقد أطلعوا على تجربة استثنائية أكثر مما شهدته في البيت الأبيض.

أبلغ الشرع ممثّلي الدول العربية الحاضرين دون تردّد أو شروط أنه يجدر بهم إبلاغ حكوماتهم بأن سورية توشك على عقد سلام مع إسرائيل. وامتدح باراك بأنه رجل دولة وعبّر عن رضاه عن المحادثات التي استغرقت يومين، ملاحظاً على وجه الخصوص أنهما اتفقا على إنشاء لجنة لترسيم الحدود، وأن ذلك، إلى جانب وديعة رابين، يجعله واثقاً من أن كل الأراضي السورية ستعود.

كان الأسد إيجابياً على غير العادة عندما اتصل به الرئيس هاتفياً لإطلاعه على المحادثات. وافق الأسد دون تردّد، في خروج تامّ على المألوف، على مطلب كلينتون بالسماح لفريق من الخبراء الأميركيين من البنتاغون، برفقة حاخام، باستخراج جثث مدفونة في أربعة قبور في مقبرة دمشق يعتقد الإسرائيليون أنها بقايا جنود قتلوا في معركة مع الفدائيين الفلسطينيين قرب قرية السلطان يعقوب

في وادي البقاع في سنة 1982. لكن لم يثبت للأسف أن البقايا عائدة للجنود الإسرائيليين وذهبت إيماءة الأسد الإنسانية دون أن يعلم بها الرأي العام الإسرائيلي أو يقدّرها. مع ذلك فإن استجابته دلّت على رضاه عما سمعه من الشرع.

بدأت مفاوضات الذروة بعد أسبوعين في شيفاردزتاون، وست فرجينيا. في سنة 1862، في أثناء الحرب الأهلية، كانت هذه البلدة الصغيرة غير المتميّزة موقعاً لانتصار ثانوي لقوات التحالف الجنوبي بعد أن هزمها الجيش الاتحادي في المعركة التاريخية قرب أنتيتام. وتشتهر شيفاردزتاون اليوم بمركز التدريب القومي الحديث والبديع للمحافظة على البيئة التابع لمصلحة الأسماك والحياة البرية الأميركية. وقد استفادت وست فيرجينيا من العديد من هذه المشروعات لأن سيناتورها الأول، روبرت بيرد، عمل سنوات عديدة رئيساً للجنة المخصصات في مجلس الشيوخ. ويضم مركز التدريب مرافق طعام ريفية جميلة التصميم، بما في ذلك صالة كبيرة ذات موقدة مفتوحة وسقف مرتفع ونوافذ ملوّنة ودعامات خشبية عريضة.

هنا استضاف الرئيس كلينتون باراك والشرع في جلسات عشاء العمل. لكن معظم المفاوضات الإسرائيلية السورية جرت في فندق مجاور أقام فيه الوفدان. هناك كان الديكور حديثاً وأميركياً: غير متكلّف وعملي دون زخارف. غير أن أماكن النوم كانت ضيّقة، وهو ما لم يكن يتوقّعه الوفدان السوري والإسرائيلي. اختارت وزارة الخارجية المكان على عجل عندما أوضح السفير السوري أن أبناء بلده لا يرغبون في الذهاب إلى كمب ديفيد لارتباطه باتفاق السلام الذي وقّعه السادات مع إسرائيل، وهو ما لا يزال السوريون يعتبرونه خيانة.

انسجاماً مع انقلاب موقف باراك الذي تحدّث عنه في المطار، فقد رفض في شيفاردزتاون التزحزح في أي قضية جوهرية؛ وهو يريد أن يظهر للشعب الإسرائيلي أنه يصرّ على احتياجات إسرائيل قبل تقديم أي تنازلات بشأن

الأراضي. لذا بدلاً من ذلك ألحّ على كلينتون أن يستخدم نفوذه مع السوريين لتقديم تنازلات من جانبهم. وأضاف مطلباً جديداً: أراد من سورية أن تسمح باستئناف المفاوضات مع لبنان فيما لا يزال المفاوضون الإسرائيليون والسوريون في شيفاردزتاون.

كان الرئيس قد اطلع على الوضع السياسي غير المستقرّ لباراك من ستانلي غرينبرغ، خبير استطلاع الآراء لدى كلينتون قبل أن يصبح مستشاراً لباراك. فتعاطف الرئيس مع مقولة باراك بأنه بحاجة إلى صفقة كبيرة جذابة يستطيع الإشارة إليها قبل أن يتنازل بشأن خط 4 حزيران/يونيو لكي يقنع الإسرائيليين بالاتفاق. وبالإضافة إلى التنازلات السورية والمفاوضات مع لبنان، شملت لائحة ما يتمنّاه باراك مساعدة عسكرية أميركية واسعة النطاق واعتراف الدول العربية(*).

عمدنا إلى إقناع السوريين وحقّقنا نجاحاً مفاجئاً في ذلك لأن لدى الشرع، كما أخبرنا، تفويضاً من الأسد بإظهار المرونة من أجل إبرام الاتفاق. وقد ساعدنا باراك بمبالغته في تملّق الشرع عندما استضاف الرئيس الزعيمين على العشاء في الليلة الثانية. وفي اليوم التالي اجتمعت لجنتا التطبيع والأمن وأجرتا محادثات أولية جيدة.

في تلك الليلة، وبضغط من باراك لتأمين تنازلات جوهرية من الشرع، استخدمت مادلين أولبرايت أحد تكتيكاتها المفضّلة لأداء الأمور: تحدّثت من امرأة إلى امرأة مع بثينة شعبان. والدكتورة شعبان مترجمة الشرع في الظاهر لكن قربها من عائلة الأسد جعلها عضواً موثوقاً في الفريق السوري. كانت تدرك جيداً رغبة الرئيس في إبرام الاتفاق.

كان الشرع لا يزال في طور النقاهة من الجراحة القلبية التي أجريت له ويشعر بالحرارة السياسية من المحيطين بالأسد الذين يشكّكون في حكمة إبرام

(*) شمل طلب باراك صفقة تعويضات بقيمة 23 مليار دولار مقابل الانسحاب من مرتفعات الجولان، ومذكّرة تفاهم ترفع وضعية إسرائيل إلى "حليف استراتيجي" للولايات المتحدة، وتعزيز التعاون الاستخباري.

اتفاق مع إسرائيل. وعلى غرار الأسد، كان شديد القلق من تعرّضه للاغتيال بسبب صنع السلام. أبلغ بثينة أنه لا يستطيع العودة إلى الوطن والإفادة بأنه لم يسمع شيئاً من باراك عن خط الانسحاب. لذا أعدّت أولبرايت وبثينة رسالة رسمية من كلينتون إلى أولبرايت تكرّر الحديث عن وجود وديعة رابين وتشدّد على وجوب أن تسترشد بها نتيجة المفاوضات. ويعطى الشرع نسخة منها يستطيع عرضها على الرئيس الأسد. كانت هذه الرسالة الجانبية حيلة نموذجية نستخدمها عندما لا يكون أحد الجانبين مستعداً لإعطاء الجانب الآخر ما يحتاج إليه. وبها تمكّنت مادلين من تحقيق ما اعتقدنا أنه اختراق.

في 6 كانون الثاني/يناير، بحثت وزيرة الخارجية مع وزير الخارجية السورية كل القضايا الجوهرية، مستخدمة نقاط لودر العشر المعدّلة كأساس. وأبدى الشرع استعداداً للنقاش على الرغم من نفور الأسد من لودر. وأكّد أن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يتمّ إلى "خط يستند إلى خط 4 حزيران/يونيو 1967". وفي قضية الماء، أكّد الشرع بلغة أوضح من تلك التي قالها الداودي لساغاي في بتيسدا في أيلول/سبتمبر 1999: "السيادة على البحيرة لإسرائيل؛ والسيادة على الأرض لنا". وكرّر أيضاً أن خط الساحل في الشمال الشرقي مطابق للحدود الدولية لسنة 1923 - أي أن سورية ستكون على بعد عشرة امتار على الأقل عن خط الساحل. في المقابل، طلب الشرع أن يكون للقرى الخمس التي تعتمد على الصيد في المنطقة حق الوصول إلى البحيرة للحصول على الماء والصيد. وأشار فاروق الشرع أيضاً إلى إمكانية أن تحتفظ إسرائيل بكيبوتز سنير، الذي يقع شرق خط 4 حزيران/يونيو على نهر الأردن شمال البحيرة، وأن تعدّل الحدود وفقاً لذلك. وفيما يتعلّق بترتيبات محطة الإنذار المبكّر في الجولان، وافق الشرع على أن تكون تحت "الإشراف والمسؤولية التامة" للولايات المتحدة وفرنسا في السنوات الخمس الأولى، ما يعني ضمناً ما لا يستطيع قوله البتة - أن بوسع الإسرائيليين الوصول إلى هناك إذا قرّرت الولايات المتحدة وفرنسا السماح بذلك.

سررنا بالطبع، لكن هذا التقدّم السريع شكّل ضغطاً على باراك لكي يقابله

بالمثل، لكنه كان مصمّماً على عدم القيام بذلك. أقرّ بأن الشرع أظهر مرونة لكنه اشتكى من أن السوريين يرفضون الموافقة على استئناف المفاوضات مع لبنان. ورغبة منه بخلق انطباع عن مفاوضات قاسية ومطوّلة، أعلن لاحقاً أن عليه العودة إلى إسرائيل لمدة قصيرة لأن رئيس الوزراء لا يستطيع البقاء خارج البلاد لمدة تزيد على أسبوع.

بقي لدينا يومان من المحادثات، وأملنا أن نتمكّن من إقناع باراك بالاستجابة في ذلك الوقت. في 7 كانون الثاني/يناير، اجتمع كلينتون بالوفدين ليعرض عليهما المشروع الأميركي لمعاهدة السلام المفترضة بينهما. كان النصّ مليئاً بالأقواس المربّعة التي فصّلت فيما بينها المواقف الإسرائيلية والسورية، بما في ذلك التنازلات التي قدّمها الشرع إلى أولبرايت. وبما أن باراك لم يردّ على القضية الحاسمة المتعلّقة بخط الانسحاب، فقد أشار النصّ الإسرائيلي بين القوسين المربعين في تلك النقطة إلى الحدّ المتفق عليه بين الطرفين "استناداً إلى اعتبار الهوية الوطنية، وكرامة الجانبين، والجغرافيا، والأمن، والمياه، بالإضافة إلى الاعتبارات القانونية". بعبارة أخرى، لم يكن في مشروع المعاهدة التزاماً إسرائيلياً بالانسحاب الكامل، ناهيك عن خط 4 حزيران/يونيو 1967.

عندما سلّم الرئيس نسختي النص إلى باراك والشرع، أشار إلى أنه مشروع أميركي، ليس له وضع رسمي. وهدفه تحديد الفجوات كمقدّمة لمحاولة ردمها. ولم يخطر ببالنا أنه إذا تسربت الوثيقة فستكشف التنازلات السورية دون أي إشارة إلى ردّ إسرائيلي مماثل. وكان يجب ذلك.

كان باراك نفسه مهووساً بالتسريبات. وقد أوضح للشرع في اجتماع مع الرئيس في تلك الليلة أنه لا يستطيع التحدّث عن خط 4 حزيران/يونيو 1967 خوفاً منها(*). وكان يعلم أن على الاتفاق أن يأخذ الكرامة السورية في الحسبان وبالتالي اعتذر عن قوله في أثناء الحملة الانتخابية أن الأقدام السورية لن تطأ

(*) شكا باراك أيضاً إلى كلينتون أن شيفاردزتاون ليس البيئة البعيدة عن التسريبات التي طلبها تحديداً لأن أعضاء الوفدين يتمتعان بحرية الاختلاط بوسائل الإعلام في مطاعم البلدة.

بحيرة طبرية. لكنه قال إن القضية تتعلّق بكرامة الشعب الإسرائيلي أيضاً. ترك هذا القول، وإشارته المواربة إلى خط 4 حزيران/يونيو أثراً لدى الشرع فردّ بالقول، "يمكننا إيجاد طريقة إذا قمنا بذلك بهدوء".

ظهر هذا الجوّ من الشراكة الإسرائيلية السورية أيضاً في اجتماع لاحق في تلك الليلة بين أوري ساغاي وإبراهيم عمر بشأن الترتيبات الأمنية، أشار فيه العميد السوري إلى أن حكومته مستعدة لإدخال تعديلات طفيفة على خط 4 حزيران/يونيو وتوافق على نسبة 4:10 لصالح إسرائيل في تقسيم المناطق المنزوعة السلاح على جانبي الحدود الجديدة. وفي نهاية الاجتماع، تصافح المفاوضان الإسرائيلي والسوري.

دقّت ساعة الحقيقة في الصباح التالي عندما عقدت لجنة ترسيم الحدود اجتماعها الأول. كان السوريون ينتظرون منذ مدة هذا الحدث الذي أخّره الإسرائيليون طويلاً، وخشيه الأميركيون. عقد الاجتماع برئاستي. وقاد العقيد موشي كوتشانوفسكي، نائب المدير العام لوزارة الدفاع الفريق الإسرائيلي. كنت أعرف أنه متشبّث برأيه وغالباً ما يثير الغضب بتسقّط العيوب القانونية، لكنه توخّى الحذر اليوم لأنه يدرك أنه يمشي على بيض وقدّم عرضه الموجز بلطف وجاذبية. كان لدى كوتشانوفسكي تعليمات بالتحدّث عن أي شيء إلا خط الانسحاب، لذا قدّم عرضاً طويلاً عن الجانب القانوني للحدود الدولية، وعملية الترسيم، ووضع خرائط مشتركة، وآليات العلاقات الحدودية، وإدارة نقاط العبور.

استمع العميد عمر بصبر ـ ثم على الطريقة السورية المعهودة، توجّه إلى صلب الموضوع: "ما هي الأرض التي تتحدّث عنها؟ يجب تسوية هذه القضية اليوم. إذا لم يكن بوسعك التعامل مع هذه القضية، أعلمنا لكي نبلغ قادتنا".

أجاب كوتشانوفسكي بأن عليهم البدء في القضايا الإجرائية ثم محاولة حل القضايا الجوهرية. رفض عمر هذا النهج، لذا انتقل كوتشانوفسكي إلى عرض قانوني بشأن رؤية إسرائيل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242. كان علي أن أقاطعه، لكن بما أن الاجتماع انعقد منذ أقل من نصف ساعة فقد بدا ذلك غير

ملائم. بدلاً من ذلك تركته يوضح رؤيته لنوايا مجلس الأمن عند صياغة القرار في تشرين الثاني/نوفمبر 1967. ووفقاً لكوتشانوفسكي، لم يكن مجلس الأمن يريد إعادة إنشاء خط 1967 غير الآمن(*).

أثار كوتشانوفسكي بكلمات قليلة مخاوف جدية في عقول السوريين بشأن نوايا الانسحاب إلى خط 4 حزيران/يونيو. وبما أن السوريين اعتقدوا أن ذلك في جيبنا وأن التحدّي الوحيد هو وضعه على الطاولة، فقد شعروا بالجزع. لم يظهر العميد عمر ذلك على الفور. وردّ بتهذيب بأن لجنة الحدود أنشئت لرسم الخط، لا للنقاش بشأن التفسيرات القانونية للقرار 242. ردّ كوتشانوفسكي بتهذيب أيضاً باحثاً عن أرضية مشتركة، وسارعتُ إلى إنهاء الاجتماع.

سرعان ما ظهر ردّ فعل الشرع. فبعد اطلاعه على تقرير عمر، أوضح لأولبرايت أن عليه إبلاغ الأسد بأن الإسرائيليين حاولوا التلاعب بالمفاوضات بدلاً من وضع خط الانسحاب على الطاولة، وتوقع أن ينزعج رئيسه كثيراً.

حاولت مادلين تهدئته بالتشديد على أهمية الرسالة التي سلّمتها له ورغبتها في تحسين العلاقات الثنائية. لكن الشرع أشار إلى أن الرسالة لم تذكر خط 4 حزيران يونيو صراحة.

حاول دنيس تحويل اهتمام الشرع بالتركيز على العملية: متى يعاودون الاجتماع؟ وماذا يقولون للصحافة؟ لكن الشرع تجاهله واشتكى من أن الإسرائيليين يعرفون الآن ما الذي سيحصلون عليه من السوريين، "لكنهم لم ينفّذوا وكذلك أنتم. هذا ما سأقوله للرئيس الأسد. لا أستطيع الإفادة عن حدوث

(*) الحجة الإسرائيلية أن الإغفال المتعمّد لأداة التعريف في القرار رقم 242. أشار إلى "أراضٍ" وليس "الأراضي" المحتلة في سنة 1967 . تعني عدم وجود مطلب الانسحاب الكامل. وهذه الحجة إلى جانب الإشارة إلى أن إسرائيل بحاجة إلى "حدود آمنة ومعترف بها" تشكّل الأساس القانوني لإصرار إسرائيل على أنه ليس المطلوب الانسحاب إلى خطوط 1967. بالمقابل، يشير العرب إلى لغة الديباجة في القرار التي تشير إلى "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة" للقول بأن القرار يطلب من إسرائيل التخلّي عن كل شبر من الأرض التي احتلتها في سنة 1967. أما بالنسبة إلى الحدود، فإن العرب يرون أن الحدود المعترف بها هي الوحيدة الآمنة وأن الحدود الإسرائيلية الوحيدة التي سيعترفون بها هي تلك التي لا تعكس ثقل الاحتلال.

تقدّم. فخط 4 حزيران/يونيو هو آلية الإشعال، ومن دونه لا تنطلق السيارة".

كان من المقرّر أن يستضيف الرئيس العشاء الختامي. وعندما علم ما رشح غضب وقال، "اللعنة! عقدت هذا الاجتماع الآن مخالفاً تقديري وها هو باراك يتلاعب بي وبالشرع". ثم تحدّث عن تفسير أحدث البيانات عن استطلاع الآراء تسلّمها من ستانلي غرينبرغ الذي يبيّن أنه إذا كان الاتفاق مع لبنان جزءاً من الصفقة، فإن المقترعين الإسرائيليين قد يصوّتون له.

نصح ساندي بيرغر الرئيس بمحاولة الحصول على التزام من باراك يعيد التأكيد على الوديعة مقابل تأمين التزام من الشرع باستئناف المفاوضات مع لبنان. هز الرئيس رأسه بالموافقة وتوجه لمقابلة باراك.

وفقاً لرواية كلينتون، كان الحوار صعباً. بذل الرئيس قصارى جهده لإضعاف ثقة باراك بأنه أفضل من يعرف كيف يدير المفاوضات. فقال كلينتون إن لديه خبرة سياسية أكثر من باراك وإنه يرى أن باراك سيحصل على تأييد الشعب الإسرائيلي إذا عقد اتفاقاً مع سورية. ووعد بزيارة إسرائيل لمساعدة باراك في تسويقه. لكن، في خطوة تظهر عدم رغبة كلينتون المعهودة في الضغط على باراك، رأى أن العملية بأكملها ستنهار إذا لم يُعِد باراك التأكيد على خط 4 حزيران/يونيو عند استئناف المفاوضات. انتهز باراك الفرصة. فقال إنه سيكون على استعداد لإعادة التأكيد على وديعة رابين إذا كان الاجتماع التالي في بيئة مانعة للتسريبات ووافق الأسد على استئناف المفاوضات مع لبنان في الوقت نفسه.

بهذا الالتزام من جانب باراك، أقام كلينتون العشاء. وكان حدثاً كئيباً. فقد كرّر باراك كلماته البالية عن إعجابه بسورية وقائدها العظيم - رأى الرئيس أن باراك "ثخّنها" هذه المرة. وردّ الشرع بفصاحة، محذّراً من تفويت الفرصة التاريخية للسلام. وأوضح لباراك أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أظهره بمظهر الكاذب أمام الرئيس لأن الشرع، بعد الاجتماع في بلير هاوس، أقنع الأسد بأن باراك جادّ بشأن صنع السلام على أساس الانسحاب الكامل. ورأى الشرع أنه

بذل قصارى جهده لملاقاة المخاوف الإسرائيلية لكنه لم يسمع أي ردّ من باراك. وخلص إلى القول إنه لا يعرف إذا كان يمكن استمرار المفاوضات.

بعد انتهاء العشاء، انتحى الرئيس بوزير الخارجية السوري جانباً بضع دقائق. أبلغه أنه ألقى كلمة عظيمة. فردّ الشرع بأنه تعب وأن صحته ليست على ما يرام، وسيطلب من الرئيس استبداله ككبير للمفاوضين. أخرج الرئيس كل السحر الذي استطاع إظهاره إلى أن عبّر الشرع عن استعداده للعودة إذا اتضح أنهم سيبرمون الاتفاق في المرة التالية. وقال الرئيس إن لاستئناف المفاوضات مع لبنان تأثيراً إيجابياً على أوضاع باراك الداخلية. وبما أن السوريين يسيطرون على توقيت إبرام أي اتفاق مع لبنان، فإنه لم يستوعب لماذا يرفضون الفكرة.

عاد كلينتون بعد ذلك إلى باراك وعبّر عن خيبة أمل عميقة: "لقد كسبت من هذه الجولة، لكن جولة أخرى مثل هذه وستحل الطامة الكبرى عليك وعليّ".

ليس من المألوف أن توبّخ وزيرة الخارجية رئيس وزراء إسرائيلياً، لكن مادلين توجّهت في الصباح التالي إلى جناح باراك عازمة على تعزيز رسالة الرئيس. فقالت إن باراك كان مستعداً للالتزام بخط 4 حزيران/يونيو لبدء المفاوضات. لكنه غيّر تكتيكاته بعد ذلك.

> ليلة أمس انزعجنا من عدم إحراز أي تقدّم، وكنت أنت سعيداً. ليس لديك صديق أفضل من الرئيس لكنك تلاعبت بمصداقيته وقلّلت من شأنه. لست واثقة من أن الشرع سيعود. لقد بذلنا قصارى جهدنا لحملهم على إبداء المرونة ولم تقدّم لنا شيئاً.

ردّ باراك بهدوء على هذا الهجوم، مكرّراً ما أبلغه للرئيس بشأن الجولة الأخيرة. ورأى أن أي شيء سوى ذلك سيؤدي إلى اعتقاد الإسرائيليين بأنه لعب الورقة الإسرائيلية الوحيدة قبل أن تبدأ المفاوضات.

> إنني أوشك أن أتخذ أصعب قرار اتخذه زعيم إسرائيلي منذ إنشاء دولة إسرائيل. وهذه قضية وجودية. لا يبدو أنك تدركين المخاطر التي

ينطوي عليها. إنها أعقد بكثير مما يخاطر به كلينتون والأسد.

عندما زارت مادلين الشرع، ودّعها كأنه لن يعود ثانية. وقال إن الطريقة الوحيدة التي تعيد السوريين إلى المفاوضات أن يتصل كلينتون بالأسد ويقنعه بأن باراك سيلتزم بخط 4 حزيران/يونيو عند استئناف المفاوضات. لكن المحادثات من وجهة نظره دخلت في أزمة وسيطلب من الأسد إرسال شخص آخر في الجولة القادمة. وعلّق الشرع بطريقة ميلودرامية، "الموت أهون من ذلك".

بعد ذلك تنشّط قليلاً. وتعهّد أن يحاول تقديم تقرير إيجابي إلى الأسد عن التلميحات التي سمعها من باراك. لكن لن تعقد جولة ثالثة إذا لم يستطع كلينتون إقناع الأسد بشأن نوايا باراك. ومع ذلك وافق أخيراً على أن تعلن الولايات المتحدة أن المفاوضات ستستأنف في 19 كانون الثاني/يناير.

بالنظر إلى الفجوات الضيّقة التي تفصل بين المواقف الجوهرية للإسرائيليين والسوريين، ومركزية الاتفاق السوري في استراتيجية كلينتون الشرق أوسطية، يستطيع المرء العودة إلى الوراء إلى تلك اللحظة في منتصف كانون الثاني/يناير 2000 ويرى أنها كانت الوقت المناسب لكي يجمع كلينتون باراك والأسد معاً في قمة تبرم الاتفاق. فقد كان هناك في الواقع من المبرّرات للقيام بذلك على المسار السوري في ذلك الوقت أكثر من المبرّرات اللاحقة على المسار الفلسطيني عندما دعا الرئيس باراك وعرفات إلى كمب ديفيد. لكننا ضللنا الطريق لأننا اعتدنا أن نلجأ إلى إصلاح إجرائي للتغلّب على عقبة جوهرية. وبسبب تكتيكات الأسد المعوّقة، أصبح ذلك راسخاً جداً في نهج دنيس في المفاوضات الإسرائيلية السورية على مدى اثني عشر عاماً التي كرّسها لها بحيث أصبحت غريزة طبيعية. لكنه لم يكن ملائماً لهذه اللحظة عندما كانت صحة الأسد معتلّة جداً وبدا توّاقاً لصنع السلام، ومع اقتراب موعد نهاية ولاية كلينتون، وتراجع شعبية باراك السياسية بسرعة، ونفاد صبر الفلسطينيين بسبب إهمال مفاوضاتهم.

كان علينا أن نعرف من التجربة ألا ننتزع من الشرع الموافقة في اللحظة الأخيرة على إعلاننا استئناف المحادثات، وتجاهل تنبيهه بأن من المرجّح أن يكون ردّ فعل الأسد سلبياً على نتائج شيفاردزتاون. وبالنظر إلى الأمور بعد وقوعها، ما كان يجب أن نسمح بعودة الشرع إلى بلده خالي الوفاض؛ بل كان على كلينتون الضغط على باراك ليبدي تعاوناً أكبر في تلك اللحظة لا في وقت لاحق. لكن طالما كان كلينتون حساساً للوضع السياسي في إسرائيل. بدأ ذلك في مشاكل رابين مع شاس وتطوّر إلى هوس بعد فشل كلينتون في التأثير على نتيجة انتخابات 1996 بين نتنياهو وبيريز. لقد أرسل روبرت شرام، وستانلي غرينبرغ، وجيمس كارفيل إلى إسرائيل للمساعدة في انتخاب باراك. وهؤلاء الرجال أنفسهم الذين ساعدوا في هندسة انتصار باراك هم الذين أطلعوا كلينتون على صعوبات باراك السياسية ففترت رغبته في إقناع باراك بالتصرّف الآن لا لاحقاً(*).

وهناك أيضاً ميل فريق السلام لدى كلينتون إلى تجنّب انتقاد القادة الإسرائيليين الملتزمين بالمخاطرة من أجل السلام. كنا ندرك تماماً أن إسرائيل هي التي ستتحمّل تبعات قرار باراك المصيري لا الولايات المتحدة. وفي النهاية، إسرائيل حليف ديمقراطي، وسورية موضوعة في قائمتنا للدول الراعية للإرهاب. ولم نكن مستعدين للضغط على باراك أكثر مما فعلنا.

افترضنا بدلاً من ذلك أنه ستكون هناك جولة مفاوضات أخرى وركّزنا على كيفية جعلها حاسمة. ونسينا أن ما يمكن أن يحدث في الشرق الأوسط من خلل سيحدث في العادة.

في 13 كانون الثاني/يناير، بعد ثلاثة أيام على مغادرة المفاوضين شيفاردزتاون، نشرت صحيفة "هآرتز" الإسرائيلية النص الكامل لمشروع معاهدة السلام الذي سلّمه كلينتون لباراك والشرع في 7 كانون الثاني/يناير،

(*) تسلّمنا فور انتهاء محادثات شيفاردزتاون تأكيداً مستقلاً لما كان مستطلعو الآراء لدى الرئيس ينقلونه إلى باراك. ووفقاً لاستطلاع لآراء الشعب الإسرائيلي أجرته الحكومة الاميركية، فإن 73 بالمئة من المقترعين الروس و63 بالمئة من المقترعين لشاس يعارضون الانسحاب من الجولان.

كاشفة تنازلات الشرع دون أن تقول شيئاً عن الانسحاب الإسرائيلي من مرتفعات الجولان. لذا لم يكن من المستغرب عندما تحدّث كلينتون مع الأسد في اليوم التالي أن يجد موقفه سلبياً تماماً من مفاوضات شيفاردزتاون. فقد رفض وعد كلينتون بأن باراك سيعيد التأكيد على الوديعة ورفض توصية كلينتون باستئناف المفاوضات مع لبنان، ربما لأنه رأى في ذلك محاولة لسرقة ورقة أخرى منه.

وبعد يوم واحد لم يعد الأسد موجوداً لاستقبال مكالمة أخرى للمتابعة من الرئيس. ويبدو أن ردّ الفعل الشعبي في سورية كان سيّئاً. بدأنا نسمع تقارير عن تململ من الناس وعدم الرضى. وتلقّينا أيضاً تأكيداً مستقلاً عن تدهور في الموقف من مصر والمملكة العربية السعودية. وأبلغ الشرع أولبرايت في مكالمة هاتفية أن كل أعضاء القيادة السورية يتساءلون عن الحكمة من الذهاب إلى الجولة السابقة، فما بالك في المشاركة بجولة جديدة. "الأسد منزعج جداً مني. ويرى أنه ما كان يجب أن أبقى أربعة أيام دون وضع خط 4 حزيران/يونيو على الطاولة. ويلومني لأنني وضعت القضايا الأخرى على الطاولة من دون ذلك الخط... لن نكرّر هذه التجربة المريرة".

التسريبات ظاهرة شائعة في الدبلوماسية وقد تكون مدمّرة جداً عندما تكشف مضمون مفاوضات سرية. فمثل هذا الإعلان يقوّض الثقة بين المتفاوضين ويمكّن الخصوم السياسيين من تعبئة المعارضة لاتفاق ما قبل أن يتم بصيغته النهائية. وليس من قبيل المصادفة أن كل المفاوضات الإسرائيلية العربية التي وصلت إلى نهايات ناجحة استندت إلى دبلوماسية سرية لا تسرّب المعلومات: زيارة السادات إلى القدس سبقتها محادثات سرية في المغرب؛ وبقيت محادثات أوسلو سرية، وكذلك المفاوضات الإسرائيلية الأردنية إلى أن تم الاتفاق.

للحكومات العربية قدرة كبيرة على السيطرة على وسائل الإعلام لذا فإنها أقدر على المحافظة على السرية من نظيرتيها في إسرائيل والولايات المتحدة، على الرغم من تزايد صعوبة ذلك إذ إن القنوات التلفزيونية الفضائية تمكّن

المؤسسات الإخبارية المستقلة من التفلّت من سيطرة الرقابة الحكومية.

اتخذ فريق السلام الأميركي خطوات استثنائية لحماية سرية المفاوضات. فلم يكن أحد يطلع على تفاصيلها سوى وزيرة الخارجية ومستشار الأمن القومي ومستشاريهما المباشرين للسلام. وكان يتم تداول المذكرات وأوراق السياسات والتقارير الواردة من المنطقة خارج القنوات العادية. وبقي وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، ونائب مستشار الأمن القومي، ومكتب وزير الدفاع، ومكتب نائب الرئيس "خارج الحلقة"، يتلقّون تقارير موجزة فحسب بين الحين والآخر.

لم يكن باراك يؤمن بالتقسيم إلى وحدات مستقلة، خلافاً لرابين. لذا كانت فرق مفاوضيه الكبيرة على اطلاع على الحوارات الحسّاسة. فهو يعمل على افتراض أن كل شيء سيتسرّب لذا كان يخطّط وفقاً لذلك، كما اتضح من سلوكه في المفاوضات السورية. وفي أثناء ذلك، حرم مفاوضوه من إجراء حوارات سرية واستكشاف احتمالات التسوية.

لا شيء ينشر في سورية سوى ما يجيزه وزير الإعلام. ولم يحدث سوى زلّة لسان عارضة غير قابلة للتفسير(*). وكان السوريون يعتقدون أن إسرائيل تسرّب معلومات عن كل اجتماع سري، لذا كانوا يسبقونها في التسريب في بعض الأحيان(**).

بما أن مشروع المعاهدة نشر في صحيفة إسرائيلية، افترضنا بطبيعة الحال أن أحد أعضاء فريق باراك قد سرّبها. فقد كان في النهاية مهووساً بأن يظهر للشعب الإسرائيلي في كل مناسبة أنه لن يتخلّى للأسد عن أي شيء دون الحصول على شيء مقدّماً ولا شك أن مشروع المعاهدة أظهر ذلك.

لكن تبيّن أن التسريب جاء من إسرائيلي غير مرتبط بباراك. ووفقاً لروايته

(*) من أشهر التسريبات السورية ما أوردته الإذاعة السورية في أثناء مفاوضات رابين الأسد عن أن الأسد مستعد لقبول وجود محطة إنذار مبكّر أرضية في جبل الشيخ كجزء من الترتيبات الأمنية.

(**) كان السوريون في الواقع مسؤولين عن تسريب جزئي لمضمون مشروع المعاهدة عندما كنا في شيفاردزتاون.

فإن النسخة التي ظهرت في الجريدة جاءت من نمرود نوفيك. كان نوفيك، الذي عمل مستشاراً للسياسة الإسرائيلية لدى شمعون بيريز عندما كان رئيساً للوزراء في الثمانينيات، يتردّد على واشنطن للتحدّث إلى عدد من الأعضاء الأميركيين في فريق السلام. وبعد ذلك يكتب مباحثاته ويوزّعها على شبكة غير رسمية من الإسرائيليين المهتمين بعملية السلام. وكان عدد من أعضاء هذه الشبكة مشاركاً في مفاوضات أوسلو الأصلية؛ وآخرون يقدّمون الأفكار والنصح لفرق المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية. وقد وزّع نوفيك مشروع معاهدة السلام على هذه الشبكة وسلّم أحدهم الوثيقة إلى صحيفة "هآرتز".

من أعطى مشروع المعاهدة إلى نوفيك؟ ادعى باراك في ذلك الوقت أنه أجرى تحقيقاً خلص إلى أن أحد أعضاء الفريق الأميركي سرّبه. وفي وقت لاحق ورّط روبرت مالي، المسؤول عن مفاوضات السلام في مجلس الأمن القومي، وآرون ميلر، نائب دنيس روس، متهماً أحدهما بأنه "تقاسم ببراءة انطباعاته مع صديق إسرائيلي".

كان مالي وميلر على علاقة وثيقة مع نوفيك وشبكته. وجميعهم متفقون في الرأي على وجوب أن تحظى المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بالأولوية على المسار السوري. وقد أربك قرار الرئيس السوري في كانون الأول/ديسمبر استئناف المفاوضات ميلر على وجه الخصوص، لأنه كان يفترض بالإسرائيليين والفلسطينيين التفاوض على قضايا الوضع النهائي في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الوقت عارض ميلر بشدّة السعي لسلام إسرائيلي سوري قبل التوصّل إلى اتفاق إسرائيلي فلسطيني. لكن ليس هناك دليل على أن مصدر نوفيك هو مالي أو ميلر.

حتى لو أن أحد أعضاء فريقينا زوّد نوفيك بمشروع المعاهدة، فإنني لا أعتقد أنه كان يقصد ظهوره في الصحافة الإسرائيلية. فهذه الحادثة من العواقب الأخرى غير المقصودة التي غالباً ما غيّرت مجرى جهودنا. وفي هذه الحالة، أدى نشر مشروع المعاهدة إلى تخريب المفاوضات الإسرائيلية السورية في لحظة حرجة.

14

الخاتمة السورية

بعد مرور أسبوع على انهيار محادثات شيفاردزتاون، عدت إلى السفارة الأميركية في إسرائيل. تصوّرت أنني عائد للمساعدة في وضع اللمسات النهائية على اتفاق مع سورية، مثلما حصل عندما أرسلني كلينتون لمساعدة إسحاق رابين في سنة 1995. ولم أفكّر البتة في أن العملية يمكن أن تلغى ثانية. وقد بدأت اليقظة المؤلمة في عطلة الأسبوع الأولى.

في أثناء فترتي السابقة، اعتدت أنا وزوجتي جيل استخدام سهرات العشاء ليلة الجمعة، عشية عطلة السبت، لإجراء مباحثات مع شريحة من الإسرائيليين بشأن الأزمة اليومية. ويبدو أن إسرائيل تترنّح من كارثة إلى أخرى بسرعة كبيرة بحيث نادراً ما يتاح للطبقة السياسية أن تلتقط أنفاسها. وعندما غادرت إسرائيل للمرة الأولى، مازحت الصحافة بأن ما يحتاج إليه البلد في الواقع هو نوم ليلة هانئة.

من الأمور المحبّبة لدى الإسرائيليين أن جميعهم لديهم رأي سياسي، يعبّرون عنه بذكاء كبير وشغف. في التسعينيات (1990يات) أصبحت السياسة مثيرة للشجارات في البلد ما جعل وجبة العائلة عشية السبت مناسبة لكي يشحذ الناس نقاط الحديث في نقاشاتهم التي سيجرونها مع زملائهم في الأسبوع التالي.

جمعنا في ليلة الجمعة الأولى في مقرّ إقامة السفير الأميركي في هرتزليا

مجموعة من أصدقائنا المقرّبين حول المائدة في غرفة الطعام. تقع الفيلا المبنية على الطراز المتوسّطي والمكسوة بالجص الأبيض فوق منحدر يشرف على البحر في هذه البلدة الساحلية شمال تل أبيب. وتنفتح فيها قاعات الاستقبال على حديقة رائعة تضم الأزهار وأشجار النخيل ونراقب منها غروب الشمس كذهب مصهور منسكب في بحر لازوردي. ويشبه هذا المكان كاب دانتيب، لولا برج المياه الكائن على المنحدر قرب مقرّ إقامتنا. قبل أربعة عقود، تسلّق جنود الهاغاناه هذا البرج تحت جنح الظلام للإشارة إلى أن الطريق مفتوحة أمام السفن التي جلبت المهاجرين اليهود غير الشرعيين من معسكرات الاعتقال النازية إلى شواطئ الأرض الموعودة. وبقي هذا البرج كنصب متهالك يذكّر بإنشاء الدولة اليهودية وتذكرة دائمة للسفير الأميركي المقيم بغاية إسرائيل كوطن للشعب اليهودي.

دعونا إلى هذا العشاء وزيراً بارزاً في حكومة إيهود باراك، وعدة صحافيين، ومستشاراً سياسياً لرئيس الوزراء، وأحد كتاب الرواية الإسرائيليين المشهورين. وفيما كانت الوجوه الكبيرة "للعباقرة اليهود" التي صنعها أندي وارهول - سلسلته الشهيرة من الطبعات الحجرية لموسى ومارتن بوبر، وفرانز كافكا، وسارة بيرنهاردت، ولويس برانديز، وغولدا مائير، وألبرت أينشتاين، وغيرهم من مشاهير اليهود - تحدّق بنا من جدران قاعة الطعام، بدأ ضيوفنا على العشاء ينتقدون رئيس الوزراء بمرارة محمّلة بخيبة الأمل والإهانة الشخصية.

لم يكد باراك يمضي ستة أشهر في منصبه، ومع ذلك انقلب ضدّه بعض أوثق أصدقائه. وقد اشتكوا من أنه يتواصل مع ناخبيه أو يحاول توسيع قاعدته، وأنه غير مستعد لتقديم الحجة علناً لصالح استراتيجيته للسلام، وأنه يتعامل بغطرسة مع زملائه السياسيين، ورفض الاستماع إلى نصيحة الآخرين. وكما عبّر عن ذلك إيتان هابر ببصيرة نافذة، "إنني أحذّرك يا مارتن، سينتهي أمره إذا تابع على هذا المنوال ستة أشهر أخرى".

بعد يومين، عقدت أول اجتماع ثنائي مع باراك كسفير في مكتبه بالقدس.

في هذا الوقت، كانت الألواح الخشبية التي تزيّن الجدار والأريكة الزرقاء المنخفضة غير المريحة مألوفة لدي لأنني جلست هناك مع ثلاثة من أسلافه، رابين وبيريز ونتنياهو. كان رابين وبيريز يعلّقان صوراً لهما مع ديفيد بن غوريون، أول رئيس لوزراء إسرائيل، على الجدار المجاور لمكتب رئيس الوزراء. فقد كان مرشدهما. أما باراك، مثله مثل نتنياهو، فهو من الجيل التالي ولم يتعامل مع بن غوريون بصورة مباشرة. لكن في حين استبدل نتنياهو بصورته صور عائلته، فإن باراك أعادها إلى جانب صورة مرشده، إسحاق رابين. وقد اتضح السبب على الفور.

أخبرني باراك أنه انتخب لاتخاذ القرارات الكبيرة التي تماثل حجم قرارات بن غوريون، النجاح في عقد قمة للسلام أو السقوط في أثناء المحاولة. كان يعلم أن موقفه السياسي أصبح مزعزعاً وائتلافه نكداً. وقال إن قلب حظوظه السياسية الآن يتطلّب إحداث اختراق في مفاوضات السلام.

كان باراك يستخدم منطقه الديكارتي المألوف لعرض استراتيجيته الرامية إلى تحقيق السلام. فأجرى مقارنة بين المفاوضات السورية والفلسطينية. ليس هناك ألفة مع السوريين، لكن الفجوات صغيرة ويمكن حل المشاكل في جولة واحدة حاسمة. أما مع الفلسطينيين، فهناك قدر كبير من الألفة؛ وكلا الجانبين يفهم مشاكل الآخر، وثمة رغبة مشتركة في الوصول إلى اتفاق. غير أن الفجوات واسعة والمشاكل معقّدة. لذا فإنه يعتقد أن من الممكن التوصّل إلى اتفاق بسرعة مع السوريين وإجراء استفتاء عليه بعد خمسة وأربعين يوماً. وأصبح يعتقد الآن أن مثل هذا الاتفاق يمكن أن ينتج نصراً كاسحاً في الاستفتاء وبالتالي يفيد كمسرّع للمفاوضات مع الفلسطينيين، خلافاً لقناعاته الصلبة قبل أقل من أسبوعين في شيفاردزتاون.

ذكّرني بأنه التزم خلال حملته الانتخابية بأن يخرج الجيش الإسرائيلي من لبنان في تموز/يوليو 2000، خلال ستة أشهر. وإذا لم يتفق مع السوريين فسينسحب من جانب واحد، ما يعقّد علاقاته مع الأسد ويخفّض بالتالي فرص تحقيق اتفاق مع دمشق على المدى القريب.

حلّل باراك معضلته أمامي بأنه قرّر المضي قدماً في الاتفاق مع الأسد، على الرغم من خوفه من وصمة "المغفّل". لقد أصبح في عجلة من أمره الآن.

هكذا كان بيل كلينتون عندما دخل سنته الأخيرة في الحكم. فبعد كارثة شيفاردزتاون، اشتكى الأسد للرئيس كلينتون على الهاتف بأنه لم يعد قادراً على معرفة الحدّ الأدنى لإسرائيل بسبب سلوك باراك. واستخدم كلينتون هذه الفرصة لوضع استراتيجية مرحلة نهائية سريعة وحاسمة: أوضح للأسد أنه يريد الاجتماع به ويعرض عليه خريطة تفصّل أفضل عرض لباراك للانسحاب من الجولان. فإذا كان ذلك مقبولاً لدى الأسد، يقوم كلينتون بدعوة باراك للانضمام إليهما وإبرام الاتفاق.

تأثّر قرار كلينتون باتصالات تلقاها من مبارك والسفير السعودي الأمير بندر تؤكّد رغبة الأسد في الوصول إلى اتفاق مع باراك. في 22 كانون الثاني/ يناير 2000، سافر الرئيس المصري إلى دمشق للاجتماع بنظيره السوري. وعقب ذلك، سارع مبارك إلى إبلاغ كلينتون وباراك بأن عليهما إبرام اتفاق مع سورية بسرعة لأن صحة الأسد تمر في مراحل صعبة. وتوصّل الأمير بندر إلى استنتاج مماثل بعدما زار دمشق بعد بضعة أيام. وأفاد بأن الأسد أبلغه أنه يريد التوصّل إلى اتفاق في جولة واحدة "حاسمة"، لكنه لن يقايض على مطالبه المتعلّقة بالأرض.

عملت أنا ورئيس أركان باراك، داني ياطوم، على إعداد نقاط المحادثات والخريطة التي يعرض عليها كلينتون موقف باراك. لم يكن أي رئيس وزراء إسرائيلي مستعدّاً لوضع عرض مفصّل للانسحاب الإسرائيلي من مرتفعات الجولان على الطاولة، ناهيك عن تقديم خط الانسحاب على الخريطة، على الرغم من التفكير في ذلك في الغالب. لكن تلك هي مهمتنا الآن.

وضعت أنا وياطوم، بالتشاور الوثيق مع باراك، خريطة مفصّلة لخط الانسحاب الإسرائيلي معلّماً بالأحمر على خريطة مصوّرة بالأقمار الاصطناعية لمرتفعات الجولان والوادي أسفله. وتطابق الخط بمعظمه مع خط 4 حزيران/

يونيو 1967، كما أوضح الداودي لساغاي (كان ساغاي الخبير الحقيقي بخط 4 حزيران/يونيو لكن باراك لم يكن يريد أن يشارك هو أو سواه في هذه العملية). وقد أخذ في الحسبان استعداد الشرع لتعديل الخط شمال بحيرة طبرية ليشمل كيبوتس سنير في الجانب الإسرائيلي. غير أن باراك أصرّ على أن يرسم الخط حول القسم الشمالي الشرقي من البحيرة على بعد خمسمئة متر من خط الساحل للسماح بشق طريق. وهذا الخط يدور حول قرى الصيد السورية الخمس التي كان موقعها هناك في سنة 1967 لكنها لم تعد موجودة. (رسم باراك بنفسه الخط ليضمن أن تعود معظم الأرض التي كانت البيوت مبنية عليها في تلك القرى إلى السيادة السورية.)

وتعويضاً عن هذا الشريط الذي يبلغ عرضه خمسمئة متر في القطاع الشمالي الشرقي، رسم باراك الخط حول الجانب الجنوبي الشرقي من البحيرة إلى غرب خط 4 حزيران/يونيو على الأرض الإسرائيلية التي لم يطالب بها الأسد، بحيث تستطيع سورية القول إنها استعادت ما يكافئ 100 بالمئة من الجولان أو أكثر مع أنها تخلّت عن الحد الأدنى من الأرض إلى إسرائيل لإنجاز الاتفاق. وفي القطاع الجنوبي من البحيرة، وضع خط باراك بلدة الحمّة وينابيعها الساخنة في الجانب السوري من الخط، كما أصرّ الأسد منذ 1994. أراد باراك من كلينتون أن يوضح أن ذلك تنازل صعب، قدّم بسبب حساسية احتياجات الأسد(*). بالمقابل، أراد باراك أن ينظر الأسد في منح إسرائيل ممراً يتمتّع بالسيادة على جانبي الجدول الذي ينبع من بانياس في شمال الجولان ويجري إلى بحيرة طبرية. وعرض باراك على السوريين حقوق الصيد في البحيرة واستخدام مائها مقابل تمكّن الإسرائيليين من زيارة الحمة.

استند التعديل البالغ خمسمئة متر حول البحيرة إلى تنازل الشرع في

(*) كان باراك يرى أن سورية استولت على الحمة بالقوة في سنة 1964وأن السوريين هم الذي يرون أن الحدود يجب ألا تعكس الاستيلاء على الأرض بالقوة. كما أن الإسرائيليين يستحمّون في ينابيع الحمة منذ أكثر من ثلاثة عقود، في حين أن السوريين كانوا يخوضون بأقدامهم فقط في بحيرة طبرية لمدة تقل عن عقدين قبل 1967.



قدّمت الخطوط الثلاثة في هذه الخريطة بهذه الطريقة إلى الرئيس الأسد في آذار/مارس 2000 لإظهار الاختلافات بين الحدود الدولية لعام 1923؛ وتفسير أحد الخبراء لخط 4 حزيران/يونيو 1967؛ والاقتراح الإسرائيلي لخط 4 حزيران/يونيو 1967 لتستخدم كجزء من التسوية السلمية النهائية.

شيفاردزتاون، على الرغم من أنه أكبر بكثير من المئة متر التي طلبها باراك سابقاً. وكان قد قبل بالسيادة الإسرائيلية على البحيرة ومسافة عشرة أمتار عن خط الساحل (كما تنصّ الحدود الدولية لعام 1923). كما أن مستشاري الشرع أبدوا بصراحة كبيرة كيفية رسم ذلك الخط على مسافة خمسين متراً من البحيرة عند الضرورة. لقد أراد باراك أن يتيح بعض المرونة لموقفه التفاوضي بطلب الخمسمئة متر، لكنني اعتقدت أن المئة متر لا تزال حده الأدنى.

علمت أيضاً أن باراك وضع حداً للحد الأدنى في حال رفض الأسد أي شيء يزيد على عشرة أمتار حول خط الساحل بموجب الحدود الدولية. فقد أطلعني على صور وضعها قسم التخطيط في الجيش الإسرائيلي لخط الساحل قبل 4 حزيران/يونيو 1967 بجوار خط الساحل في سنة 2000، وهي تثبت أن البحيرة انحسرت 470 متراً في الطرف الشمالي حيث يدخل نهر الأردن البحيرة، وبعد ذلك يقل الانحسار بالتدريج إلى نحو 50 متراً عند كيبوتس عين غاف على الطرف الجنوبي من القطاع الجنوبي الشرقي للبحيرة. بعبارة أخرى، حتى إذا استقرّ الأسد على كل الأرض حول البحيرة وصولاً إلى عشرة أمتار بعيداً عن خط الساحل في سنة 1967، فسيكون هناك ما يكفي من الأرض الجافة حول البحيرة لكي يشقّ باراك طريقه المهم جداً.

لا بد أن يكون عرض الرئيس شاملاً وبالتالي أن يتعامل مع مواقف باراك من كل القضايا الأخرى التي ينطوي عليها اتفاق السلام أيضاً ـ الإنذار المبكّر، والمناطق المنزوعة السلاح والمحدودة السلاح، وتوقيت الانسحاب ومراحله. وقد أشار باراك في كل حالة إلى متطلّباته وأظهر مرونته.

أراد باراك أن يكرّر الرئيس طلبه استئناف المفاوضات مع لبنان واختتامها عند التوصّل إلى معاهدة سلام إسرائيلية سورية. وعلى سورية أيضاً أن تمنع حزب الله والمنظمات العسكرية الفلسطينية الخاضعة لسيطرتها من اللجوء إلى العنف.

أخيراً، طلب باراك من الرئيس أن يحثّ الأسد ثانية على ضرورة أن تتخذ

سورية تدابير لبناء الثقة تساعد باراك في تغيير المزاج السلبي في إسرائيل باتجاه فكرة الانسحاب الكامل من الجولان(*).

كان يفترض أن يبلغ كلينتون الأسد على انفراد أن هذه "لحظة الحقيقة"، ويطلب منه ردوداً محددة على مواقف باراك.

رأيت أن العرض معقول وخلّاق ويمكن أن يفيد كأساس للتوصّل إلى اتفاق يلبّي احتياجات الجانبين. ولم يسعَ باراك أو كلينتون إلى تقديم عرضه كاقتراح يؤخذ كله أو يترك كله، نظراً إلى ولع الأسد بالمفاوضات.

بالعودة إلى الوراء، كان يجدر بي أن أقول لباراك إن الأسد لن يتعامل بلطف مع خط انسحاب باراك الذي يخترق قرى الصيادين السورية حول البحيرة. فقد أخبرني الأسد أنه لن يقبل مقايضة الأراضي. لكن الفكرة جزء لا يتجزّأ من اقتراح باراك. وكان يجدر القول إن تقديم طلب للحصول على خمسمئة متر حول البحيرة وعرض مقايضة الأراضي للتعويض ستكون له نتائج سلبية. كنت قد قدّمت حجّة مماثلة في وقت لاحق بشأن الانسحاب التام من لبنان وقبل نصيحتي مع أن رئيس أركانه عارض ذلك بشدّة. لكن في سياق المرونة التي أبداها مفاوضو الأسد في شيفادزتاون، اعتقدت أن اقتراح باراك ضمن الحدود المقبولة، وأنه أساس لفتح مجال الأخذ والردّ الذي يميّز المفاوضات مع الأسد.

عندما أنهينا عرضنا، لم يعد الأسد في مزاج متجاوب. بدأت علامات الإنذار تبرز في آذار/مارس، عندما حاول كلينتون الاتصال بالأسد لترتيب اجتماع قمة في جنيف. كان هذا ما ينتظره الأسد في الظاهر، مع ذلك تكرّر تأخير المكالمة. في ذلك الوقت كان الأسد مشغولاً في إعادة ترتيب نظامه، لكن إذا كان شديد الانشغال بالقضايا الداخلية بحيث لا يستطيع الاجتماع مع كلينتون للتفاوض

(*) تشمل هذه تغيير لهجة الصحافة السورية، وبذل مزيد من الجهود لتحديد مكان الجنود الإسرائيليين المفقودين في أثناء القتال أو الكشف عن مصيرهم، والسماح للإسرائيليين بزيارة دمشق.

بشأن السلام، فإن ذلك مؤشّر واضح على تغيّر أولوياته. وبسبب هذه التأخيرات، فإن الاجتماع الذي كان يفترض أن يحدث في أواسط آذار/مارس، قبل زيارة الرئيس إلى الهند وباكستان، تم بعدها في 26 آذار/مارس في جنيف. وذلك يعني أن الرئيس لن يكون في أحسن حالاته عندما يجتمع بالأسد. الرحلات الخارجية ترهق كلينتون. فجدول أعماله يزدحم بالاجتماعات والأحداث، وكلها تنشّطه. فيجد صعوبة في النوم، وفي الصباح التالي يكون تعباً وسيئ المزاج فيما يحتاج إلى التركيز.

ازداد إرهاق الرئيس في هذه الرحلة نتيجة شهيته المفرطة. ففي باكستان، التهم الطعام المقدّم بشهية، رغم تحذيرات موظفيه. فمرض ولم يتسع وقته لإحاطة مسبقة. ووفقاً لبعض المشاركين في تلك الجلسة، عندما حان موعد الاجتماع بالأسد كان الرئيس يتوق إلى إنهائه بسرعة.

بدأ كلينتون الاجتماع طالباً من الأسد الانتظار حتى يكمل العرض بأكمله قبل أن يردّ. أوضح أن باراك قد قصر متطلّباته على احتياجاته الحيوية. وأنه مستعدّ للانسحاب الكامل "إلى حدود متفق عليها على أساس خط 4 حزيران/ يونيو 1967". بالنظر إلى الأهمية الشديدة لخط 4 حزيران/يونيو عند الأسد، كان يجب أن يكون لبيان كلينتون، الذي ألقي مع بعض التشديد لإعطاء تأثير دراماتيكي، وقع الموسيقى على أذنيه. لكنه أوقف الترجمة على الفور وسأل، "ما هذه الكلمات، 'متفق عليها'؟ إنني لا أقبلها".

تابع كلينتون قائلاً، "يشعر باراك أن السيادة على بحيرة طبرية ونهر الأردن عنصران أساسيان في أي اتفاق سلام مع سورية. اعترض الأسد، "هذه بحيرتنا. ولن نتخلّى عما هو ملك لنا مهما طال الزمن. إذا عرضت ذلك على الشعب السوري، لن أبقى يومين... هذا أمر مستحيل". أشار كلينتون الذي أخذته الدهشة إلى أن وزير خارجية الأسد أعلن صراحة في شيفاردزتاون أن السيادة على البحيرة تعود إلى إسرائيل. رمق الأسد الشرع بنظرة مذلّة وسأله، "هل وافقت على ذلك"؟ شعر الشرع بالحرج فتجنّب السؤال وأصرّ على أنه طالب بالسيادة الكاملة على الأرض.

عرف كلينتون الآن أنه في مأزق. وعندما قدّم طلب باراك بالحصول على شريط من اليابسة حول البحيرة قال الأسد، "ذلك يعني أن باراك لا يريد السلام".

عند هذه النقطة أوقف كلينتون عرضه. واقترح جمال هلال أن ينهي على الأقل ترجمة النقاط الأساسية لكلام كلينتون. لكن الرئيس كان مستاء. وردّ، "ما جدوى ذلك؟ إنه لا ينصت".

في الساعة 9:20 مساء رن هاتفي الخلوي فيما كنت آكل الغولاش في فينكس، وهو مطعم نمساوي هنغاري على الطراز القديم في القدس أنشئ في أيام الانتداب البريطاني. وقد توجّهت إليه طلباً لبعض الطعام المريح فيما أنتظر الأخبار من جنيف، متوقّعاً أن أطير مع باراك في تلك الليلة عندما يدعوه كلينتون للانضمام إلى الأسد في القمة النهائية. كان المتصل داني ياطوم. فقد سمع للتوّ الإحاطة التي قدّمها كلينتون إلى باراك. كان داني لا يزال يتعلّم الإنكليزية لذا فإنه يميل إلى إطالة الكلام أو اختصاره. والليلة تتطلّب الأخبار الأسلوب الأخير، وهو أمر مقبول إذ ليس من السهل السماع وسط الجلبة في مطعم فينكس. قال لي باقتضاب، "لن ينجح الأمر". أصبت بالذهول. لم تكد تمضي ساعة على اجتماع كلينتون والأسد. فكيف يمكن أن يختتما محادثاتهما وينهار المسعى؟

أسرعت إلى الشقة المجاورة لفندق قلعة داود التي يستعملها السفير الأميركي عند المبيت في القدس. وهناك يمكنني التحدّث إلى دنيس في جنيف على الخط الآمن. كان دنيس باتاً في شرحه. لم يكن الأسد مهتماً بكل ما طرحه الرئيس. بل أبدى الأسد استنكافاً حتى عندما أطلعه دنيس على الخريطة التي تظهر الجولان بأكمله والحمة والأرض الإضافية جنوب شرق البحيرة ضمن الجانب السوري من الخط. كان ما يشغله أن الخط الذي اقترحه باراك يمر في شرقي خط الساحل في الشمال الشرقي. فأعلن أنه لا يستطيع القيام بذلك. وبدا كأنه جاء إلى جنيف ليقول لا للرئيس. وكان كلينتون قد شدّد على أن لا اتفاق

دون أن تحتفظ إسرائيل بشريط من الأرض حول البحيرة. فردّ الأسد، "إذاً ستبقى الأمور على ما هي عليه". فوافقه كلينتون: "الأرض في حوزة إسرائيل وبوسعها الاحتفاظ بها مدة طويلة جداً".

عندما أطلع دنيس باراك على المحادثات بعد اثنتي عشرة ساعة في مكتبه بالكنيست، ردّ باراك دون انفعال أو تعقيد. "يعني ذلك أن الأسد لا يريد السلام. إنّني أقدّر عالياً ما فعله الرئيس. لقد كشف عن موقف الأسد. ولا أرى إمكانية المتابعة مع هذا الرجل. علينا أن ننتظر تغيّر السلطة هناك". وانتقل باراك على الفور إلى بحث خطوته التالية: انسحاب إسرائيل الأحادي من لبنان. من المعهود عن باراك أنه يضع خطة متعدّدة الأفرع. إذا لم تنجح خطة ما ينتقل إلى التالية، دون أسف أو عواطف ظاهرة.

أبلغ كلينتون الأسد في جنيف أن المؤرّخين سيجدون صعوبة في تفسير سبب عدم الوصول إلى اتفاق سلام مع سورية، نظراً لضيق الفجوة بين الطرفين. بالعودة إلى الوراء، يبدو التفسير واضحاً على أحد المستويات: عندما كان الأسد مستعداً، لم يكن باراك كذلك؛ وعندما أصبح باراك مستعداً، فات الأوان بالنسبة للأسد. فقد أصبح، مثل باراك، منشغلاً بالسياسة الداخلية، وفي هذه الحالة ضمان خلافة ابنه. لم يعد لديه الوقت أو الطاقة لمحاولة عقد اتفاق مع إسرائيل أيضاً.

لكن ذلك التفسير لا يكفي. فالعرب، لاسيما الفلسطينيون، يحاجّون في الغالب بأن الصراع في الشرق الأوسط سببه الاحتلال الإسرائيلي لأرضهم، وأن السلام والأمن سيعمّ الجميع إذا وافقت إسرائيل على الانسحاب الكامل من الأرض التي احتلتها في حزيران/يونيو 1967. لكن عرض أربعة رؤساء وزراء إسرائيليون - رابين وبيريز ونتنياهو وباراك - على الأسد الانسحاب الكامل، وتلقّى تطمينات متكرّرة من بيل كلينتون بأن إسرائيل ستنسحب إلى خط 4 حزيران/يونيو 1967. وفي جنيف في آذار/مارس 2000، قدّم كلينتون للرئيس السوري خريطة توضح خط الانسحاب الإسرائيلي، وهو خط يقوم في الواقع

على خط 4 حزيران/يونيو 1967، مع تعويضات في الأراضي عن بعض التعديلات الطفيفة التي تعطي سورية ما يساوي الأرض التي فقدتها في سنة 1967 أو أكثر منها.

لا شك أن لإسرائيل شروطاً ومتطلّبات تتعلّق بأمنها وطبيعة العلاقات السلمية التي ستقوم بين البلدين. لكنها ليست أشد وطأة من تلك التي وافق عليها المصريون والأردنيون في معاهدتي السلام التي أبرمتاها مع إسرائيل.

لذا فإن قسماً كبيراً من اللوم يجب أن يعزى إلى أن الرئيس حافظ الأسد كان متردداً. فمنذ بداية الجهد في آب/أغسطس 1993 إلى نهايته في آذار/مارس 2000، استمرّ الأسد في إظهار نهج حذر تجاه صنع السلام. فقد تردّد في تجاوز حدوده واتخاذ القرارات الصعبة والخطيرة التي تضع أمته على مسار مستقبل أكثر سلاماً، باعتباره أحد الممثّلين البارزين للنظام العربي القديم، الذي يعتمد على الصراع مع إسرائيل للمحافظة على هذا النظام.

كان الأسد قادراً على اتخاذ مثل هذه القرارات دون شك. فهو زعيم سورية دون منازع. لم تكن هناك منظمات أو أحزاب قادرة على تهديد حكم حزب البعث الذي يرأسه الأسد. والضباط العسكريون موالون وكذلك الجيش.

لم تكن المشكلة في أن الأسد يفتقر إلى القدرة على القيادة الحاسمة، ولم يكن زعيماً مندفعاً وتعوزه الخبرة. على سبيل المثال، كان قراره في سنة 1976 إرسال الجيش السوري إلى لبنان خطوة بالغة الأهمية أنهت الحرب الأهلية هناك ومهّدت لثلاثة عقود من السيطرة على لبنان. كما كان قرار الأسد في سنة 1990 الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة ضدّ غزو صدام للكويت - بل إرسال قوات إلى خط الجبهة لتظهر (إن لم تقاتل) إلى جانب قوات الائتلاف - خطيراً وشجاعاً.

بعبارة أخرى، لم يكن الأسد يفتقر إلى "القدرات الملائمة"، ائتلاف الحساب الاستراتيجي المتأني، والشجاعة لاتخاذ قرارات خطيرة، والقدرة على إقناع شعبه بأن يحذو حذوه. غير أن ما منعه هو عدم تيقّن عميق بشأن تكاليف

صنع السلام مع إسرائيل ومنافعه. فقد تمكّن الأسد لمدة أربعة عقود من تعبئة شعبه ضدّ التهديد الإسرائيلي، وتبرير ضعف اقتصاده، وتنويع الموارد، والأهم من ذلك الحفاظ على سيطرة الدولة على الحريات الفردية. وصنع السلام مع إسرائيل يعني تعريض نظامه لخطر جوهري يفوق الخطر الذي انطوى عليه أي من قراراته الأخرى.

بدا الرئيس الأسد متحفظاً من خطورة الموقف، وهو تحفظ ليس من دون أساس بالنظر إلى اغتيال السادات ورابين. وبالالتزام بالسلام، يلغي الأسد عقوداً من العداوة الدائمة لإسرائيل التي غذّى بها شعبه يومياً عبر وسائل الإعلام التي تسيطر عليها حكومته. عندما قرّر في الظاهر التوجّه نحو الاتفاق في سنة 1995، أمرت وسائل الإعلام نفسها البدء بتهيئة الرأي العام، وقد فعلت ذلك بمهنية كبيرة. أعلنت لوحات الإعلانات في دمشق: "لقد قاتلنا بكرامة، وسنصنع السلام بكرامة". وشرحت افتتاحيات الصحف لماذا من مصلحة سورية الوطنية صنع السلام وما الذي عناه الأسد عندما أعلن أن السلام "خيار استراتيجي" لسورية. في ذلك الوقت، أبلغنا فاروق الشرع كيف مثل أمام مجلس الثورة في حزب البعث ليشرح لهم لماذا يريد الأسد صنع السلام وكيف استقبل استقبالاً جيداً. تدل هذه الأنشطة على قدرة الأسد على تغيير الرأي العام السوري إذا كانت لديه الثقة بإبرام اتفاق مع إسرائيل(*). لكن لم تكن الثقة موجودة.

ظهر انعدام الثقة نفسه في إصراره على خط 4 حزيران/يونيو 1967. وقد تبيّن أن ذلك العقبة الكبرى أمام تحقيق اختراق لأنه مطلب غير معقول من حيث الظاهر. كان القادة العرب، وبينهم الحكومة اللبنانية الخاضعة للسيطرة السورية، مستعدّين للقبول بالحدود الدولية. لكن الأسد أصرّ مراراً على أنه إذا لم يستعد كل شبر من الأرض التابعة لسورية قبل حرب 1967، بما في ذلك الأرض التي أخذتها بالقوة منذ سنة 1948، مثل الحمة، فإن شعبه لن يدعمه. وظهر التصلّب نفسه في جنيف، مع أن وزير خارجيته المتشدّد عادة اعتمد نهجاً أكثر مرونة

(*) بالمقابل، شنّت وسائل الإعلام السورية حملة معادية لليهود في الأيام التي سبقت قمة جنيف، وربما كان ذلك إشارة مبكّرة إلى أن الأسد لم يكن ذاهباً إلى هناك لإنجاز اتفاق سلام مع إسرائيل.

في شيفاردزتاون. وغُلّف هذا الأمر بقضيتي "الكرامة والشرف" المهمتين جداً في الثقافة العربية: يستطيع السوريون قبول السلام مع إسرائيل ما دامت كرامتهم محفوظة، وقدّ حدّد الأسد أن الكرامة السورية ترادف استعادة كل شبر من الأرض فُقِدَ في سنة 1967.

كانت كل هذه المطالب مفهومة إلى حدّ ما. لكن ثمة أيضاً أعذار لتجنّب التسويات المؤلمة التي ينطوي عليها صنع السلام. لم يكن الأسد مستعداً البتة أن يقف أمام شعبه ويوضح لماذا يجب القبول بأي شيء غير المطالب السورية القصوى من أجل السلام والمستقبل الأفضل لأطفالهم. لقد كانت مرونته محدودة بشعوره بانعدام الأمن أكثر من مطالب شعبه.

السلام مع إسرائيل يهدّد مصادر شرعية الأسد وسيطرته. وسيعطي أخصامه سبباً لانتقاده، بالقول إن رئيسهم ضلّ الطريق القويم المنادي بالوحدة العربية ومحاربة إسرائيل، وهو الطريق الذي فعل الكثير لترويجه في وجه الزعماء العرب الآخرين الذين يعقدون سلاماً مع إسرائيل. ومن المحتّم أن يؤدي ذلك إلى توتّرات اقتصادية لأن فتح سورية أمام رجال الأعمال الأميركيين والإسرائيليين يخلق فرصاً جديدة لطبقة رجال الأعمال التي يسيطر عليها السنّة لتكوين مصادر مستقلة لرأس المال والأرباح. ومن المرجّح أيضاً أن يزيد الضغط الذي يمارسه اللبنانيون لانسحاب القوات السورية من بلدهم عندما يُوَقَّع اتفاق مع إسرائيل، وبالتالي سيُضعف قبضة الأسد على لبنان ويُعرّض نفسه لمزيد من الانتقاد من أخصامه في سورية.

على العموم، على الرغم من اللحظات التي بدا فيها مستعداً لعقد اتفاق، فإن صنع السلام أمر خطير جداً بحيث لم يسعَ إليه الأسد بحماسة. لقد أصبح أسير النظام العربي نفسه الذي ساعد في إنشائه والمحافظة عليه.

خلافاً لذلك، فإن الدخول في عملية سلام مع الولايات المتحدة وإسرائيل دون إبرام اتفاق يقدّم فوائد للأسد. فذلك يجنّبه التعامل معه مثل العراق وإيران، وهو أمر محتمل بالتأكيد بسبب رعاية سورية للمنظمات الفلسطينية واللبنانية،

وجهودها للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وسيطرتها على لبنان. وسيجعل لدى الولايات المتحدة مصلحة كافية في بقاء نظامه ما يحول دون أن تستغلّ حليفتها إسرائيل فقدان سورية راعيتها الكبرى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. كما أن المشاركة الفعالة في عملية السلام، مع اجتماعات القمة التي تنطوي عليها مع الرئيس وزيارات وزيرة الخارجية المتكرّرة إلى دمشق، تحيّد الضغط الأميركي وتضفي الشرعية على سورية في أعين قسم كبير من العالم. وربما يفسّر ذلك لماذا قدّم بشار الأسد، في مواجهة مساعي إدارة بوش لعزل سورية والضغط عليها، إشارات متكرّرة على رغبته في استئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل، ولماذا أرسل ممثّلاً إلى مؤتمر سلام أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، ولماذا بدأ في حزيران/يونيو 2008 مفاوضات مع إسرائيل بإشراف تركي وإصراره على إشراك الولايات المتحدة للتوصّل إلى اتفاق.

لاءمت هذه الاستراتيجية غاية الأسد طوال السنوات الثماني تقريباً من إدارة كلينتون. وبناء على ذلك، كلما تمكنّا من تلبية المطالب التي تقدّم بها إلى الإسرائيليين، وجد على الفور شيئاً آخر يطلبه.

جاء الدليل على أن الأسد مهتم بالعملية أكثر من اهتمامه بالنتائج في اللحظة الفريدة في كانون الأول/ديسمبر 1999 عندما قرّر أخيراً أن الوقت ملائم لإنجاز اتفاق. فأسقط ببساطة شروطه المسبقة بأن تلتزم إسرائيل مسبقاً بالانسحاب الكامل ـ الإشارة الأوضح إلى أنه كان يستخدمها في جانب كبير من الوقت كعذر إجرائي لإطالة المفاوضات. وكان لديه أعذار أخرى أيضاً، عدم ملاءمة نتائج المفاوضات السابقة، أو أي شيء آخر يلائم غرضه إطالة المفاوضات إلى ما لا نهاية.

لم تتغيّر حساباته في اللحظة الأخيرة إلا عندما اتضح له أن العمر لن يطول به. فأظهر عندئذ أنه قادر على أن يكون مرناً في الإجراء والجوهر عندما يكون مستعجلاً. لكن عندما رأى رد الفعل المحتمل على السلام مع إسرائيل داخل سورية، بدا غير راض مما حمله على التراجع بسرعة.

بما أن تأمين اتفاق سلام إسرائيلي سوري يحتل موقعاً مركزياً في استراتيجية كلينتون الشرق أوسطية، فلا شك في أنه كان يودّ تغيير حسابات الأسد. وكان على ما يبدو قادراً على فعل ذلك. فسورية في النهاية في موقف ضعيف ومعزول، وتعتمد على الاهتمام الإيجابي من الرئيس الأميركي وتخشى أن ينقلب ضدّها، أو يطلق إسرائيل، أو يحاول انتزاع لبنان من يديها، أو الدفع قدماً في المفاوضات الأخرى على حساب النفوذ السوري. لكن بما أن الأسد لم يكن مستعداً البتة للتخلي عن الرعاية السورية للمنظمات الفلسطينية واللبنانية، فإنه لم يكن لدى كلينتون أي أساس لرفع العقوبات أو تقديم حوافز اقتصادية إلى سورية. وعلى أي حال، كان الأسد حذراً من أي إيحاء بأنه قد يبيع "الحقوق" العربية مقابل المعونة الأميركية.

حاول كلينتون في أوقات مختلفة الإشارة إلى حجم وعاء الذهب الموجود في نهاية قوس قزح السلام، لكن دون جدوى. على سبيل المثال، في شباط/ فبراير 1996، اجتمع طوني فرستانديغ، نائب مساعد وزيرة الخارجية المسؤول عن التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، مع وزراء الرئيس الأسد المسؤولين عن الاقتصاد ومجتمع رجال الأعمال. لكن تلك الزيارة أظهرت للرئيس الأسد الطريق التي عليه أن يسلكها لتغيير الأنظمة وتخفيف سيطرته على الاقتصاد السوري قبل أن يأمل في الحصول على أي فائدة مادية من التعامل مع الولايات المتحدة. وعلى نحو ذلك، في أعقاب شيفاردزتاون، رتّبنا أن يبحث جيمس ولفِنسون، رئيس البنك الدولي في ذلك الوقت، مع الأسد فكرة تطوير منطقة صناعية في مرتفعات الجولان. لكن يبدو أن ذلك أقنع الأسد بأن المديرين التنفيذيين الإسرائيليين واليهود يعتزمون الانتقال إلى الجولان بعد أن ينسحب منه الجيش الإسرائيلي.

أما بالنسبة للعصي الغليظة، فقد كان بوسع كلينتون التهديد بفرض مزيد من العقوبات أو المطالبة بسحب القوات السورية من لبنان، لكن استراتيجية "سورية أوّلاً" التي كنا نسعى وراءها ترمي إلى إدخال سورية في معسكر السلام لا عزلها. كما أن اتفاق السلام الذي يتصوّره كلينتون سيضع على عاتق القوات السورية في

1

ذروة عملية السلام في الشرق الأوسط: رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين يتبعان الرئيس كلينتون إلى داخل البيت الأبيض لحضور حفل توقيع اتفاقات أوسلو II في 25 أيلول/سبتمبر 1995.

2



"يبدو لي أنك يا سيادة رئيس اللجنة التنفيذية ربما تكون يهودياً صغيراً"! امتدح رابين، عندما تحدّث في أعقاب توقيع اتفاقات أوسلو II، الخطاب المرتجل الذي تحدّث فيه عرفات عن السلام مع "أبناء عمومته" الإسرائيليين. وردّ عرفات على اقتراح رابين بقوله، "نعم، نعم، راحيل خالتي". وتحدّث رابين في ملاحظاته لأول مرة عن رؤيته لسلام يحصل الفلسطينيون بموجبه على دولة مستقلة خاصة بهم. وبعد خمسة أسابيع اغتيل رابين.

3



رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين في أول اجتماع مع الرئيس كلينتون في المكتب البيضوي، 15 آذار/ مارس 1993 (كان المؤلف مدوّن الملاحظات). أبلغ رابين كلينتون أنه مستعد لإلزام إسرائيل بانسحاب تام من مرتفعات الجولان. ومنذ تلك اللحظة، عرف كلينتون أنه إذا تمكّن من إقناع الرئيس السوري حافظ الأسد بتلبية متطلبات سلام إسرائيل وأمنها، فإن رابين مستعد لتلبية متطلبات الأسد الخاصة بالأراضي.

4



الرئيس كلينتون يرحّب بالرئيس المصري حسني مبارك في زيارته الأولى إلى البيت الأبيض، 6 نيسان/أبريل 1993. أطلع كلينتون الرئيس مبارك على سياسة "الاحتواء المزدوج" للعراق وإيران. وكان الرئيس مبارك يعتبر العراق وإيران على شاكلة واحدة.

5



في مؤتمر صحافي في القدس مع وزير الخارجية وارن كريستوفر في 5 آب/أغسطس 1993، رابين يعلن عن "أخبار طيّبة من دمشق". وكان كريستوفر قد أبلغ رابين للتوّ بردّ الرئيس الأسد على عرض الانسحاب الكامل من الجولان. لم يكن كريستوفر يعلم أن رابين يجري مفاوضات سرية مع ياسر عرفات. بالعودة إلى الوراء، تبيّن أن رابين كان يستخدم التلميح بحصول تقدّم على المسار السوري للضغط على عرفات من أجل إبرام الاتفاق.

6



اجتماع العاهل الأردني الحسين والرئيس كلينتون في البيت الأبيض في 22 حزيران/يونيو 1994. حثّ الرئيس كلينتون الملك على الاجتماع علناً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين كطريقة لإقناع الكونغرس الأميركي بإقرار المساعدة إلى الأردن. اجتمع الحسين ورابين في البيت الأبيض في 25 تموز/يوليو 1994، ثم تحدثا معاً أمام جلسة مشتركة للكونغرس أعلن فيها الحسين "السيد رئيس مجلس النواب، لقد انتهت الحرب بين إسرائيل والأردن".

7



الرئيس كلينتون يشهد على توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية في وادي عربة على الحدود الأردنية الإسرائيلية في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1994.

8



المواجهة الأخيرة في شيفاردزتازن: رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك/ والرئيس كلينتون، ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع يتجهون إلى الاجتماع الأول من الجولة الحاسمة من المفاوضات الإسرائيلية في شيفاردزتاون، فيرجينا، 3 كانون الثاني/يناير 2000.

9



كلينتون يحيط به وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ومستشار الأمن القومي ساندي بيرغر، مجتمعاً مع باراك والشرع لتقديم مشروع أميركي لمعاهدة سلام إسرائيلية سورية في شيفاردزتاون في 7 كانون الثاني/يناير 2000. بعد ستة أيام، ظهر المشروع في صحيفة "هآرتز" الإسرائيلية، ما أحرج السوريين لأنه يذكر تنازلاتهم دون أن يقول شيئاً عن خط الانسحاب الإسرائيلي من الجولان.

10



قال بيل كلينتون لإيهود باراك في شيفاردزتاون في 8 كانون الثاني/يناير 2000، "لقد كسبت من هذه الجولة، لكن جولة أخرى مثلها وتكون كارثة بالجملة عليك وعليّ". لم يستطع الرئيس إقناع باراك بالاستجابة للتنازلات السورية بكشف مقدار الانسحاب الإسرائيلي الذي يعتزم القيام به. وبعد شهرين في جنيف، قدّم كلينتون إلى الرئيس السوري حافظ الأسد خريطة باراك التي تجمل انسحاباً كاملاً إلى خط يرتكز إلى خط 4 حزيران/يونيو 1967، لكن بعد فوات الأوان.

11



ملامح الهزيمة: بيل كلينتون وفريقه للسلام في نهاية محادثات شيفاردزتاون في 9 كانون الثاني/ يناير 2000. من اليسار إلى اليمين: روب مالي، وبروس ريدل، وبيرغر، وكلينتون، وأولبرايت، ودنيس روس، والمؤلف.

12



المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون والأميركيون يبحثون حدود الضفة الغربية للدولة للفلسطينية في كمب ديفيد في 13 تموز/يوليو 2000. رئيس الوفد الإسرائيلي شلومو بن عامي يجلس إلى يسار وزيرة الخارجية مقابل رئيس الوفد الفلسطيني أبي العلاء (يدوّن الملاحظات على اليمين). بعد لحظات دخل الرئيس كلينتون الغرفة وناشد أبا العلاء تقديم عرض مقابل عرض بن عامي الانسحاب من 86 بالمئة من الضفة الغربية. وعندما رفض أبو العلاء، فقد كلينتون أعصابه وانصرف.

13



بيرغر وأولبرايت يوضحان في كمب ديفيد لباراك العرض الذي تقدّم به عرفات في اليوم السادس للقمة بقبول تسوية في الضفة الغربية تسمح لإسرائيل بضم المستوطنات ما دام يحصل على "السيادة الفلسطينية في القدس". لقد وضع عرفات شركاً لكلينتون وباراك، لكن لم يدرك الأميركيون ولا الإسرائيليون الأمر في ذلك الوقت.

14



كلينتون يتشاور مع بعض مستشاريه على شرفة أسبن لودج في كمب ديفيد في17 تموز/يوليو 2000. في هذه المداولات، كان دنيس روس، مبعوث الرئيس إلى الشرق الأوسط يواجه دائماً عدداً كبيراً من الموظفين في البيت الأبيض، ما يساهم في تنافر المشورة واستراتيجية السلام الأميركية المرتجلة. من اليسار إلى اليمين: كلينتون وأولبرايت، وبيرغر، وروس، وريدل، ومالي، وماريا إتشيفست (نائبة كبير موظفي البيت الأبيض) وجمال هلال (المترجم من العربية في وزارة الخارجية الأميركية).

15



أولبرايت ترافق عرفات إلى اجتماع مشؤوم مع كلينتون في كمب ديفيد في 18 تموز/يوليو 2000. أجمل كلينتون تسوية شاملة تمنح عرفات 91 بالمئة من الضفة الغربية والسيادة الفلسطينية على الحيين المسلم والمسيحي في القدس القديمة، بالإضافة إلى الوصاية على المواقع المقدّسة الإسلامية في الحرم الشريف/جبل الهيكل. قال عرفات إنه سيفكّر في الأمر، لكنه رفض العرض في الصباح المبكّر لليوم التالي.

16



بيل كلينتون وجورج دبليو بوش يغادران البيت الأبيض لتنصيب بوش في 20 كانون الثاني/يناير 2001 ليكون الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة. وكان كلينتون قد أبلغ بوش للتوّ في اجتماع التسلّم والتسليم ألا يثق بعرفات: "لقد كذب علي، وسيكذب عليك". ورفض بوش بعد ذلك الاجتماع مع عرفات وابتعد عن عملية السلام التي بدأها كلينتون.

17



رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون يبلغ الرئيس بوش في اجتماعهما في المكتب البيضوي، "سنقتلعهم من مجتمعنا"، وتعهّد باجتثاث الإرهاب الفلسطيني. ردّ بوش، "لا حاجة للتفصيل، أعتقد أن الصورة اتضحت". يتباين الاتفاق الذي عقداه بشدّة مع الاتفاق بين رابين وكلينتون قبل ثمان سنوات، عندما قال رابين إن لديه تفويضاً للمخاطرة من أجل السلام وردّ كلينتون، "إذا كنت ستقوم بذلك، فإن من واجبي تقليل المخاطر".

لبنان مسؤولية نزع سلاح حزب الله. وحسبنا أن إخراج تلك القوات سيأتي مع الوقت عندما يمكّن السلام اللبنانيين من تخفيف القبضة السورية.

على أي حال، كان كلينتون يسترشد بالأولويات الإسرائيلية في التعامل مع الأسد، كما في ما تبقى من عملية السلام. وفضّلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التعامل مع السوريين، ما يعني أنه لم يكن بوسعه وضع شروط مسبقة حتى إذا أراد ذلك.

من المفارقة أن تجاهل سورية ربما كان النهج الوحيد الذي يثبت فعاليته. فلو سمح بأن تضعف مفاوضات الأسد مع الإسرائيليين، لتُرك يحاول التوصّل إلى اتفاق معهم، أو ينشط في معارضة الفلسطينيين والأردنيين فيما يسعى كل منهما وراء اتفاقه الخاص، وهو خيار لم يتبعه في كلا الحالين. ونظراً لضعف سورية الاستراتيجي، فإنه لو تُرك الباب مفتوحاً لدخل الأسد عبره على الأرجح بدلاً من التراجع إلى الوراء.

هذا ما رشح عن دعم هذه النظرية عندما اعتمدنا سياسة فعلية بتجاهل سورية في أثناء فترة نتنياهو. فبدلاً من تسخين جبهة إسرائيل الشمالية مع لبنان، أو دعم المعارضة الفلسطينية للمفاوضات بين عرفات ونتنياهو، حاول الأسد أولاً عبر إرسال الشرع إلى واشنطن في أيار/مايو 1998 القول بأن التركيز على سورية يساعد المفاوضات الفلسطينية. وعلى الرغم من أنني اقترحت الاستجابة إلى دعوته وإعادة بدء المفاوضات، فقد اعترض دنيس ومادلين لخوفهما من أن يمنح ذلك نتنياهو الفرصة التي يبحث عنها لتجنّب الوفاء بالتزامات أوسلو. لكن الأسد قرّر في ذلك الوقت فتح قناته الخلفية مع نتنياهو دون علمنا. وفي تلك المفاوضات، عبر رونالد لودر، أبدى الأسد مرونة لم تكن ظاهرة في السنوات الأربع الماضية عندما سعى وراءه كلينتون وكريستوفر بدأب.

حدثت الظاهرة نفسها عندما انزعج السوريون إذ لم يفكّر أحد بدعوتهم إلى شرم الشيخ في حزيران/يونيو 2003 لاجتماع القمة بين جورج بوش الابن والقادة العرب التي مهّدت لاستئناف مفاوضات عملية السلام الإسرائيلية

الفلسطينية. ردّ بشار الأسد بالدعوة علناً إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية السورية من حيث تركت في شيفاردزتاون. وعندما جوبه ذلك العرض بتجاهل تام من قبل بوش وشارون، أسقط بشار كل شروطه المسبقة. لكن عندما أبدت إسرائيل، بقيادة إيهود أولمرت، خليفة شارون، اهتماماً في استئناف المفاوضات، أعيد وضع الشروط المسبقة. وأكّدت الظاهرة نفسها في الطريق إلى اجتماع أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، الذي أعاد إطلاق المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. فعلى الرغم من عدم الإشارة إلى القضايا السورية إلا لماماً، فقد ظهر نائب وزير الخارجية مع ذلك وتحدّث عن صنع السلام مع إسرائيل.

الدرس المستفاد معاكس للحدس لكنه واضح: أفضل طريقة لجذب سورية إلى عملية السلام هي تجاهلها أولاً والتركيز على الفلسطينيين بدلاً من ذلك، ثم تحديد المفاوضات التي تحمل وعوداً أكبر.

فوّت كلينتون اتفاق السلام الإسرائيلي السوري لسبب آخر أيضاً. كان القادة الإسرائيليون الذين تعامل معهم مقيّدين بالتعقيدات السياسية الداخلية، ومنها كيفية المحافظة على الغالبية في الكنيست وكيفية الفوز بالاستفتاء على الاتفاق. فالحقول المزدهرة في مرتفعات الجولان وجبل الشيخ المكلّل بالثلج تحظى بقيمة كبيرة لدى سكان ذلك البلد الصغير. وهي توفّر ميزة استراتيجية أبقت الجبهة السورية هادئة، دون سلام، نحو ثلاثة عقود. فليس من المستغرب أن تظهر بيانات استطلاع الآراء التي يعتمد عليها باراك بشدّة أنه ليس هناك تأييد جدي للتخلّي عن مرتفعات الجولان. وهناك خلافاً لذلك لوبي مستوطني الجولان القوي القادر على التلاعب بعواطف غالبية الشعب الإسرائيلي الذي يفضّل الوضع الراهن القائم على مخاطر السلام مع شريك سوري لا يؤمن له برأيهم. ومن المسلّمات في السياسة الإسرائيلية أن النظام لا يستطيع احتمال إبرام اتفاقات تنطوي على تنازلات ملموسة مؤلمة على جبهتين في وقت واحد. وعلى القادة الإسرائيليين أن يجروا حساباتهم بشأن المكان الذي توجد فيه فرصة أفضل أو الذي تكون الحاجة فيه ملحّة.

لو كان السوريون مستعدّين لإيضاح صدق التزامهم بالسلام والفوائد التي

ستعود على الإسرائيليين منه، فلربما أمكن تغيير آراء المزيد من الإسرائيليين. ولو جاء الأسد إلى القدس، كما فعل السادات، لحلّت مشكلة الرأي العام لدى باراك. ولو صافح الشرع باراك في حديقة الورود في كانون الأول/ديسمبر 1999، لساعد ذلك في قلب الرأي العام لصالح السلام. ولو بذل السوريون أي جهد لاستمالة الرأي العام الإسرائيلي للقي ذلك استقبالاً حاراً. لكن السوريين لم يقبلوا تحمّل مسؤولية المساعدة لدى الرأي العام الإسرائيلي. ولم يستطع الرئيس تغيير هذا الموقف برغم الجهود التي بذلها.

نظراً لأن كلينتون كان يتعامل مع زعيم سوري متردّد ويكره المخاطر ونظرائه الإسرائيليين الذين يواجهون تحدياً سياسياً، فقد يتساءل المرء لماذا اعتقدنا أنه يمكن إنجاز اتفاق بين إسرائيل وسورية. ومع ذلك اقترب الرئيس كلينتون كثيراً في شتاء وربيع 2000، كما سنرى، أكثر مما اقترب في جهوده لإبرام اتفاق الوضع النهائي مع الفلسطينيين. لكنه لم يتمكّن من زحزحة باراك في شيفاردزتاون أو الأسد في جنيف بعد ذلك بشهرين. فما الذي كان يقف خلف عدم فعاليته مع الزعيمين في هذه اللحظات الحاسمة؟

كان كلينتون فصيحاً في تحذير باراك من ارتكاب خطأ كبير في شيفاردزتاون. وقلة من الزعماء يستطيعون مقاومة سحر كلينتون الكاريزمي وخبرته السياسية في مثل هذه الظروف. مع ذلك لم يتأثّر باراك الذي كان مقتنعاً بأنه أدرى من كلينتون. لم يهدّد كلينتون باراك بخفض المعونة أو أي نوع آخر من الدعم لتغيير رأيه لأنه مقتنع بأن ذلك غير مثمر. فلا يمكن أن تقوم استراتيجية فعالة لتشجيع الزعماء الإسرائيليين على المخاطرة من أجل السلام على نهج يتعمّد زيادة تلك المخاطر.

لكن كان بوسع كلينتون تغيير رأي باراك بوسائل أخرى. على سبيل المثال، اعتمد باراك على مستطلعي الآراء لدى الرئيس في اتخاذ مواقفه السياسية. وكان بوسع كلينتون استدعاءهم إلى شيفاردزتاون في تلك الليلة المشؤومة بشأن عواقب النتائج التي خلصوا إليها وما الذي يمكن عمله لتغيير الرأي العام الإسرائيلي. لكن كلينتون عرض المجيء إلى إسرائيل دعماً للاتفاق،

وربما أحدث ذلك اختلافاً كبيراً بالنظر إلى شعبيته هناك (ضعف شعبية باراك في تلك المرحلة).

لتغيير مفهوم الشعب الإسرائيلي وبالتالي جعل المخاطرة تستحقّ العناء بالنسبة إلى باراك، كان بوسعنا تقديم منظومات أسلحة جديدة، أو مزيداً من تشارك المعلومات الاستخبارية، أو تحالفاً دفاعياً. وذلك أحد أدوار أميركا التقليدية في صنع السلام، منذ صفقة الأسلحة والمساعدات التي تفاوض عليها كيسنجر مع رابين من أجل اتفاق فض الاشتباك الثاني في سيناء في سنة 1975، إلى التزام المعونة الضخم الذي قدّمه كارتر إلى بيغن كجزء من اتفاق السلام الإسرائيلي المصري. وبدلاً من التهديد بخفض المعونة في تلك اللحظة الحاسمة، كان بوسع كلينتون أن يعرض المزيد من المعونة على باراك.

أخيراً، كان بوسع كلينتون أن يستخدم مع باراك التكتيك الوحيد الذي لم يكن مستعداً لاستعماله مع أي من محاوريه الشرق أوسطيين: التهديد بنفض يديه من المفاوضات وترك الطرفين يواجهان قدرهما. لو أبلغ كلينتون باراك، في تلك الليلة الحاسمة في شيفاردزتاون - بأسف لا بغضب - أنه لم يعد مستعداً لاستثمار وقته وسمعة رئاسة الولايات المتحدة في مسعى تحقيق سلام إسرائيلي سوري، فلربما نجح في إقناعه بإعادة التفكير في نهجه. وسنرى كيف اهتزّ باراك عندما رفض كلينتون استلام عرضه الأخير والأفضل، على ما يفترض، المقدّم إلى عرفات في كمب ديفيد بعد خمسة أشهر. فقد أنتج ذلك على الفور تنازلاً دراماتيكياً من قبل باراك.

لم يفعل كلينتون أياً من هذه الأشياء إذ افترض مخطئاً أنه ستكون هناك جولة أخرى من المفاوضات يعيد فيها باراك كما قال توكيد التزامه بالانسحاب الكامل وترسيم الحدود. لم نستمع كما يجب لتحذيرات الشرع الصريحة من رد فعل الأسد السلبي على الأرجح على فشله في العودة من شيفاردزتاون بالتزام إسرائيلي بالانسحاب إلى خط 4 حزيران/يونيو 1967.

هنا يكمن الدرس الذي تستفيد منه جهود صنع السلام الأميركية في

المستقبل: عندما تأتي لحظة نادرة يعرب فيها زعيم عربي عن استعداده لصنع السلام، ويبدي شيئاً من الإلحاح، من الضروري استغلال ذلك على الفور ومتابعة الفرصة دون هوادة حتى تحقيق اختراق والتوصّل إلى اتفاق.

الشرق الأوسط منطقة مليئة بالفاعلين الذين يسعون وراء أجندات معقّدة وغامضة لا يجديها صنع السلام نفعاً. وأي تراخٍ في الزخم الدبلوماسي يفتح الباب أمام هؤلاء الفاعلين لفعل الأسوأ. وفي هذه الحالة أطلق ردّ الفعل المناوئ بالتسريب غير المنتظر لمشروع المعاهدة إلى صحيفة "هآرتز"، ما أعطى خصوم سورية الذخيرة التي يحتاجون إليها لانتقاد النظام.

وعلى نحو ذلك، على الرغم من صعوبة التعامل مع الأسد، يبقى هناك الإحساس الدائم بأنه كان بوسع كلينتون أن يبذل المزيد لتحريكه في تلك اللحظة الحرجة في جنيف. كان بوسع كلينتون التركيز على ما نعرف من تجربتنا الطويلة أنه نهج الأسد العنيد تجاه الخط المحيط بالبحيرة. كان من المتوقّع أن تصبح مطالب باراك حجر عثرة أمام الأسد. لكن هناك تسويات خلّاقة كان يجب محاولتها. فقد رأينا أن مستشاري الأسد أبدوا استعداداً لمناقشة شريط عرضه خمسون متراً شريطة تمكّن الصيّادين السوريين من الوصول إلى البحيرة. وبدا أن باراك مستعد لخفض طلبه إلى شريط بعمق مئة متر أو استخدام خط الساحل المنحسر كأساس لمطالبته بالأرض حول البحيرة.

بعبارة أخرى، في تلك اللحظة في جنيف، كانت خمسون متراً تفصل كلينتون عن اتفاق سلام إسرائيلي سوري سعى إليه منذ بداية رئاسته. وكان بوسع كلينتون أن يرفض الإجابة بلا، وأن يطلب من الأسد التشاور مع مستشاريه ويمنحه ليلة للتفكير في الأمر. وكان بوسعه أن يبلغه أنه إذا كان الخط حول البحيرة هو المشكلة فإنه سيدعو باراك إلى جنيف للتوصّل إلى ترتيب مختلف (كان باراك ينتظر تلك المكالمة). ولم يكن ردم الفجوة يتجاوز قدرات الدبلوماسية الأميركية. ومما يحيّر أن كلينتون لم يبذل مزيداً من الجهد، مقارنة بالجهود الاستثنائية التي بذلها بعد بضعة أشهر في كمب ديفيد وما بعده لإقناع عرفات بقبول اقتراحاته.

لم يكن يكفي إتاحة الفرصة للرئيس السوري لتفويت الاتفاق، نظراً إلى مخاطر ذلك على استراتيجية كلينتون الشرق أوسطية. فللفشل نتائج سلبية على جهود كلينتون لصنع السلام لا تقل عمقاً عن النتائج الإيجابية للنجاح. وكان في ذلك الوقت يعرف مواطن تصلّب الرئيس الأسد ومواطن ضعفه. فقد أخبرنا بعد اجتماعه بالأسد في دمشق قبل خمس سنوات أنه سيعمل على تغيير عقليته لمساعدته في التغلّب على الشعور بانعدام الأمن. وبالعودة إلى الوراء، كان يجدر بكلينتون استخدام كل قواه المقنعة لحمل الزعيم العربي على الشرب مما اعتبره كأساً مسمومة، لكنها تحتوي في الواقع على الترياق لخلاص بلده والشرق الأوسط.

15

الطريق إلى القمة

باعتباري السفير الأميركي في إسرائيل، فقد تجشّمت عناء الركوب عدة مرات في الطائرة المتقادمة المكافئة لطائرة الرئيس مرافقاً رؤساء الوزراء الإسرائيليين في انتقالهم من مطار بن غوريون إلى قاعدة أندروز الجوية. هذه المرة في 10 تموز/يوليو 2000، شعرت كأن رياح التاريخ تهبّ من خلفنا، وتنقل إيهود باراك بسرعة إلى القمة المشؤومة في كمب ديفيد مع الرئيس كلينتون ورئيس السلطة الفلسطينية عرفات.

أتاحت لي الرحلة الطويلة فرصة أن أبحث مع باراك كيف ينوي مقاربة القمة. فاعترف لي باراك، عندما جلسنا على حافة السرير المزدوج الذي يشغل معظم حجرته، أنه لم يتح له الوقت الكافي للإعداد للقمة التي أصرّ عليها بمفرده. بدا منهكاً. الظلال الداكنة أسفل عينيه تتلاءم مع قميصه وبنطاله الأسودين غير الرسميين، ما يعكس مزاجه. قال إنه لم ينم سوى خمس ساعات في الأيام الأربعة الأخيرة إذ كان منهمكاً في مسعى حياة أو موت لإنقاذ حكومته من التصويت على الثقة الذي كان يمكن أن يجبره على حلها قبل يوم من الذهاب إلى كمب ديفيد. وقد كسب، لكن اتضح للجميع أن حكومته شارفت على نهايتها لأنها لم تعد تمتلك الأكثرية في الكنيست.

لذا توقّعت في أثناء الحديث أن أسمع من باراك قلقه المألوف من أن يبدو

كالمغفّل أمام شعبه. وذلك أمر يمكن استيعابه في هذه الظروف. فقد أعلن ديفيد ليفي، وزير خارجيته، عشية المغادرة إلى كمب ديفيد أنه لن يرافق رئيس الوزراء لأنه يعتقد أن باراك يقدّم الكثير إلى الفلسطينيين ولا يحصل على شيء مقابل ذلك. وقبل ذلك بأسبوع، سحب ناتان شارانسكي حزب المهاجرين الروس من الائتلاف الحكومي مستخدماً التبرير نفسه.

لكن باراك أبلغني بدلاً من ذلك أن الأمر قد قضي. كان يشعر كأنه بهلوان طائر في الهواء، لا يعرف إذا كان هناك على الأرجوحة الثانية من لديه الاستعداد أو القدرة على منعه من السقوط. وفيما كنت أحاول أن أتخيّل صورة عرفات مرتدياً ثياب البهلوان على الأرجوحة، أوضح باراك أنه يسير على حبل سياسي رفيع جداً ويمكن أن يفقد بسهولة الدعم الأساسي الذي يحظى به في إسرائيل. وشدّد على عمق هذه المشاكل. قال خافضاً صوته، "إننا نتعامل مع شكل إسرائيل في المستقبل. ومن الضروري أن يوسّع الرئيس عدسته. إذا نظرت إلى الوضع الإسرائيلي الفلسطيني فحسب، فسيبدو أن الفلسطينيين ضحايا وأن إسرائيل تمتلك كل الأوراق. لكننا في الصورة الكبيرة بلد صغير جداً في عالم عربي أوسع بكثير. الأردن يمنح الفلسطينيين حيّزاً طبيعياً للعيش - فهم يعرفون أن بوسعهم أن يبدؤوا بدولة في الضفة الغربية ثم ينتقلون إلى الكونفدرالية مع الأردن وفي النهاية إلى دولة فلسطينية على جانبي نهر الأردن. إن حدودنا مع العالم العربي ستحدّد في كمب ديفيد. وستصبح إسرائيل في أقصى الأحوال دولة مدينة ذات حديقة عامة واسعة في الجنوب. هذه قرارات حيوية. إننا لا نتعامل مع أمزجة فحسب".

عند تفصيل ازدرائه لشريكه في التفاوض، لاحظ أن عرفات "يستخدم تعاسته كتكتيك. يجب أن يحصل على أوسكار على أدائه". أرادني باراك أن أنبّه الرئيس: "لا أريده أن يسمح لعرفات بوضع تنازلاتنا في جيبه. لقد تجاوزنا منتصف الطريق في طرح مواقفنا وليس لدينا سوى تلميح عن مرونته".

قال باراك إنه يفكّر في خطوة كبيرة بشأن القدس لكن ليس بوسعه أن يكشف عنها باكراً. وأشار إلى أنه ينوي الاحتفاظ بورقة القدس إلى نهاية اللعبة.

ثم طرح سؤالاً محدّداً: متى تحين اللحظة الأخيرة التي يجب أن يغادر فيها الرئيس لحضور قمة مجموعة الثمانية في أوكيناوا؟

إيهود باراك هو أكثر الجنود الإسرائيليين حصولاً على الأوسمة. وقد كسب تلك الأوسمة كأحد جنود الكوماندو الذين شاركوا في عمليات جريئة خلف خطوط العدو. غير أن مساهمته المميّزة في الدفاع عن إسرائيل وفي عمليات الجيش الإسرائيلي هي تطوير وحدة النخبة في الجيش (سايريت ماتكال). يوجد عامل الوقت في صميم مفهوم باراك للعمليات. فالعمل خلف خطوط العدو عمل حسّاس وشديد الخطورة، بالنظر إلى الاهتمام الشديد للقوى الخارجية في الصراع العربي الإسرائيلي. وبناء على ذلك، وضع باراك جدولاً زمنياً محكماً لأي عملية كوماندو سرية: تبدأ عند حلول الظلام ويجب أن تنتهي مع بزوغ خيوط الفجر الأولى على الأكثر. وكانت القوات الخاضعة لإمرته تتدرّب بصورة متكرّرة ضمن القيود الزمنية نفسها، كي تعمل مثل قطع الساعة السويسرية المتزامنة ـ ومن ثم يتسلّى باراك بتفكيك الساعات وإعادة تجميعها. أصرّ باراك أيضاً على أن يدخل دائماً استراتيجية للخروج في الخطة، بحيث تتمكّن الوحدة من إنقاذ نفسها قبل الفجر إذا تعثّرت العملية(*).

هذا الأسلوب الراسخ في العمليات هو الذي ارتكزت إليه إعدادات باراك لقمة كمب ديفيد الوشيكة. فهو يعلم أن كلينتون ملتزم بحضور قمة مجموعة الثمانية بين 21 و23 تموز/يوليو. لذا فإن ما يعادل أوائل الفجر عند باراك هو اللحظة الأخيرة قبل أن يغادر كلينتون كمب ديفيد إلى أوكيناوا. لذا فإنه بحاجة

(*) بدت عملية التخطيط هذه واضحة في مقاربة باراك للمفاوضات السورية. كان فجر تلك العملية تموز/يوليو 2000، موعد انسحاب باراك من لبنان. فإذا تفاوض مع السوريين مباشرة في نهاية 1999، فسيكون لديه ستة أشهر لإنجاز اتفاقين للسلام مع سورية ولبنان. وإذا أخفقت تلك المهمة، فإن استراتيجيته للخروج هي الانسحاب من جانب واحد من لبنان. عندما أبدى الأسد استعداداً في كانون الأول/ديسمبر، كان ذلك ملائماً تماماً لخطة باراك. لكن عندما رفض الأسد إعادة مفاوضيه إلى الطاولة في أعقاب شيفاردزتاون، اشتدّ قلق باراك من خطط سفر الرئيس إلى جنوب آسيا وأصرّ على أن تعقد قمة جنيف في آذار/مارس. وعندما اتضح أن الاتفاق مع سورية لن يتم، لجأ باراك على الفور إلى استراتيجيته للخروج، ونفّذ انسحاباً من جانب واحد من لبنان قبل الموعد المحدّد.

إلى إجراء حسابات عكسية من تلك اللحظة إلى النقطة التي يجب أن يتخذ فيها قراره بالاتفاق أو اللجوء إلى استراتيجية الهروب. وكان قد أبلغني أنا ودنيس قبل بضعة أسابيع أنه يتوقّع، بعد إجراء حسابات أولية، أن يتخذ هذا القرار ويضع أفضل عرض على الطاولة في اليوم السادس من القمة.

كان باراك ينظر إلى القمة بمثابة "قِدْر بخار عالي الحرارة" تكون فيه مهمة كلينتون وضع عرفات في القدر ورفع الحرارة. واستناداً إلى ما سمعه من خبراء آخرين عن عرفات وما لاحظه من العديد من الاجتماعات الثنائية معه، خلص باراك إلى أن عرفات لن يتخذ قراراً صعباً إلا عندما يحاصر ولا يكون أمامه خيار آخر. وعندما يُحْشر عرفات في الزاوية، يقدّم باراك عرضه الأفضل - أو يطلب إلى كلينتون تقديمه - الذي يمثّل الطريق الوحيد أمام عرفات. فإذا رفض عرفات الاقتراح، فلا بد بالنسبة إلى باراك أن تعتبر الولايات المتحدة وأوروبا والعرب أن إسرائيل قدّمت عرضاً معقولاً، ما يجرّد عرفات من الدعم الدولي الذي يقدّره كثيراً.

وإذا نتج عن ذلك تحقيق اختراق، فيجب أن يحصل باراك على الإنجازات الدنيا الضرورية للتمكّن من تسويق الاتفاق لدى الرأي العام الإسرائيلي. فإسرائيل لا تزال تسيطر على معظم الضفة الغربية، وثلث غزة، والقدس بأكملها، وكل حدود الكيان الفلسطيني ومجاله الجوي، لكن عليها التخلّي عن معظم هذه الأشياء لتأمين الاتفاق. لذا فإن التوازن الصحيح الوحيد، وفقاً لحسابات باراك، أن يطلب من الفلسطينيين الشيء الوحيد الذي يمكّنه من أن يقول لشعبه، "أجل، تخلّينا، لكن ليس علينا أن نعطي المزيد". وذلك يعني أن يوافق عرفات، مقابل تنازلات باراك الملموسة والبعيدة المدى على إنهاء الصراع إلى الأبد وكل المطالبات الفلسطينية في إسرائيل أيضاً.

فيما كان باراك يحسب كيفية محاصرة عرفات، كان رئيس السلطة الفلسطينية يتلمّس كيفية تجنّب هذا الشرَك. فعرفات يضمر رغبة في إذلال باراك. فقد بدأت

علاقتهما بداية سيّئة وتدهورت بعد ذلك. كان عرفات يسكن عالماً خرافياً من نسج خياله يزعم فيه أنه الجنرال العربي الوحيد الذي لم يهزم، والمهندس الذي بنى موانئ الكويت، والمرجع الديني الذي صلّى مع اليهود عند حائط المبكى. كما يعتقد بأنه المسؤول عن انتصار باراك على نتنياهو لأنه زعم أنه قدّم له بمفرده أصوات الإسرائيليين العرب(*).

لكنه كان شديد الشك بنوايا باراك. وقد حذّر عرفات رابين من أن باراك يقود "طابوراً خامساً" عندما كان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في عهده. وعندما امتنع باراك، كوزير للداخلية في حكومة رابين، عن التصويت الذي أقرّ اتفاق أوسلو الثاني في أيلول/سبتمبر 1995، اشتدّ غضب عرفات. كما أنه شعر بالغيرة من التقارب بين كلينتون وباراك مقارنة بالعلاقات المتوتّرة بين كلينتون ونتنياهو التي تمكّن من استغلالها.

تأكّدت أسوأ مخاوف عرفات بشأن نوايا باراك في اجتماعهما الأول في 11 تموز/يوليو 1999. فقد رأى باراك أن على عرفات الموافقة على التركيز على إنجاز اتفاق الوضع النهائي ما يطرح للنقاش مطلب أوسلو بإجراء انسحاب ثالث من الضفة الغربية (إذ على الجيش الإسرائيلي بموجب هذا الاتفاق أن ينسحب إلى الحدود النهائية للدولة الفلسطينية). وعلى الرغم من أن عرفات اعترض بشدّة على الفكرة، فإنه وافق في النهاية لأن باراك وعد بتنفيذ إعادة الانتشار الثانية التي وقّعها نتنياهو في واي. غير أن عرفات شعر بإساءة عميقة في مفاوضات شرم الشيخ في أيلول/سبتمبر 1999، التي وثّقت هذه المقايضة، واتهم باراك بإظهار "غطرسة القوة"(**).

تعلّم عرفات المناورة ببراعة باستغلال قوة الضعيف. فقد تمكّن على مر

(*) في انتخابات حزيران/يونيو 1999، بلغت نسبة مشاركة الناخبين العرب الإسرائيليين 75 بالمئة، صوّت 95 بالمئة منهم لصالح باراك.

(**) في اللحظة الأخيرة، طلب عرفات أن يحذف من الاتفاق بند ثانوي أدخله مفاوضوه. فرأى باراك في ذلك توكيداً لشخصية عرفات المناورة ورفض بعناد رفع ذلك البند المسيء، مع أنه ليس له قيمة بالنسبة إليه.

عدة عقود من ابتزاز شركائه الأقوياء بالتهديد بالانهيار. لكن عندما رفض باراك الاكتراث للتهديد، لم يكن أمام عرفات من خيار سوى الإذعان وخلّف ذلك مرارة في نفسه.

كما شعر عرفات بالخداع بنوع الأرض التي أبدى باراك استعداداً لعرضها عليه كجزء من إعادة الانتشار الثانية. بل إنه شعر بإساءة أعمق عندما سلّم لمطلب باراك بالتركيز على اتفاق الوضع النهائي لكن باراك تمهّل أسابيع قبل أن يعيّن مفاوضيه. وبعد ذلك سعى باراك وراء الاتفاق مع سورية وأهمل مفاوضاته مع عرفات تماماً. ووفقاً لاتفاق شرم الشيخ، كان من المفترض أن تبدأ مفاوضات التوصّل إلى اتفاق إطار للوضع النهائي في 13 شباط/فبراير 2000. لكن حلّ ذلك التاريخ وذهب فيما كان باراك وكلينتون يركّزان على الإعداد لقمة جنيف مع الأسد.

احتفظ عرفات بهدوئه، ومردّ ذلك جزئياً على الرغم من سوء العلاقة بينهما، أن باراك نفّذ إعادة الانتشار الثانية وسحب الجيش الإسرائيلي من 6.1 بالمئة إضافية من أرض الضفة الغربية. كما أطلق مئتي أسير فلسطيني وفتح "ممراً آمناً" لسكان غزة والضفة الغربية للانتقال بحرية عبر إسرائيل.

والأهم بالنسبة إلى عرفات أن باراك أقام قناة خلفية معه مستخدماً الضابط السابق في الشين بيت، يوسي غينوسار، الذي عمل بالصفة نفسها لدى رابين. كان هذا الإسرائيلي الذي يدخّن السيجار ويشبه داني ديفيتو يتحدّث العربية بطلاقة، ويتحلّى بسحر ماكر ويعمل بسرية ما حبّبه إلى رؤساء الوزراء الإسرائيليين. بل إن شارون استخدمه كقناة مع عرفات في أوائل عهده كرئيس للوزراء. وكان عرفات مولعاً بـ"جو" ويثق به.

في شباط/فبراير 2000، أرسل باراك غينوسار حاملاً التزاماً سرياً بأنه سيعطي عرفات السيطرة على ثلاث قرى تحد بلدية القدس ـ أبو ديس والعيزرية والسواحرة ـ لتهدئته فيما يتفاوض مع الأسد. وهذه القرى مهمة لعرفات لأن سلطته ستمتد عندئذ حتى أبواب القدس.

لم ينفّذ باراك هذا الالتزام السري قط. وطرحه في نهاية الأمر أمام الكنيست بعد ثلاثة أشهر وتمكّن من تمريره في مواجهة عاصفة من المعارضة. لكن للمرة الأولى منذ سنة 1996، أطلق مسلّحون فلسطينيون النار على الجنود الإسرائيليين في يوم التصويت في الكنيست، فأحجم باراك عن منح القرى إلى عرفات في هذه الظروف مخافة أن يؤدي ذلك إلى انهيار حكومته. وهكذا فإن الإيماءة التي قصد منها بناء الثقة بين الزعيمين ارتدّت إلى عكسها وأقنعت عرفات بأنه لا يمكن الركون إلى باراك.

ازدادت مخاوف عرفات من نوايا باراك عندما بدأ الضغط يتصاعد عليه للتوجّه إلى قمة كمب ديفيد. كان كلينتون قد وعده سابقاً بأن يسلّم باراك القرى. وفي محاولة لاستعادة المصداقية وتسهيل طريق عرفات إلى القمة، ضغط كلينتون الآن على باراك لكي يقدّم شيئاً لعرفات. وبناء على ذلك، قرّر باراك في منتصف حزيران/يونيو إطلاق ثلاثة أسرى. واعتقد أن هذه الخطوة سخية بالنظر إلى ظروفه السياسية واعتقاداً منه بأنه كان على عرفات أن يبذل المزيد من الجهد للسيطرة على أعمال العنف التي اندلعت في المظاهرات الفلسطينية يوم التصويت في الكنيست. ورأى عرفات إطلاق ثلاثة أسرى بمثابة إهانة.

بعد أن ازدادت شكوك عرفات بشأن نوايا باراك، أصرّ على أن يحترم باراك مطلب أوسلو بإجراء إعادة انتشار ثالثة للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية قبل انعقاد القمة. فأبلغ كلينتون عرفات أن ذلك لا يشكّل مفتاحاً لتحريك الأمور عندما زار البيت الأبيض في 15 حزيران/يونيو. فقبل عرفات حجة كلينتون على مضض بأن عليهما الاستفادة من الوقت القصير المتبقّي من رئاسته في محاولة إبرام اتفاق الوضع النهائي. ولأن عرفات ليس مغفّلاً، فقد أبلغ كلينتون عن خوفه من أن يحاول باراك في القمة حشره في الزاوية ويجعله يبدو أنه الطرف المذنب. لذا سعى إلى الحصول على وعد من كلينتون بألا يلام مهما حصل في كمب ديفيد. ووعده كلينتون قائلاً، "لن ألومك على الفشل أياً تكن الظروف".

* * *

واجهت قمة كمب ديفيد الإعاقة منذ البداية، نظراً إلى مستوى انعدام الثقة بين باراك وعرفات. فالقضايا التي يُتفاوض عليها شديدة التعقيد وبالغة الخطورة بحيث لا بد من وجود الثقة والنية الحسنة لمواجهة تحدي التوصّل إلى تسويات متفق عليها. لكن انعدام الثقة بمفرده غير كافٍ لإغراق القمة. غير أن ما زاد من تعقيد الأمور كثيراً هو التحوّل في الإطار الاستراتيجي الذي نتج عن انهيار المفاوضات مع سورية.

اجتمع فشل قمة الأسد كلينتون في جنيف في آذار/مارس 2000، وما أعقبها من انسحاب إسرائيل الأحادي من لبنان في أيار/مايو، ثم وفاة حافظ الأسد في 10 حزيران/يونيو، لتحويل كل الاتجاهات الاستراتيجية نحو الوجهة الخاطئة بالنسبة إلى كلينتون. ففقد على وجه الخصوص الميزة التي يحملها السلام مع الأسد إلى المفاوضات مع عرفات. فلو حقّق اختراقاً إسرائيلياً سورياً في جنيف، لأعقبه اتفاق بين إسرائيل ولبنان بعد فترة وجيزة، ما يغني عن الحاجة إلى انسحاب إسرائيلي من جانب واحد. وكجزء من ذلك الاتفاق، سيكون على سورية منع حزب الله من القيام بعمليات عسكرية على إسرائيل من لبنان الذي لديه سلامه الخاص مع الدولة اليهودية.

ونظراً لدور سورية العربي القومي، فإن قرارها بصنع السلام مع إسرائيل سيؤدّي إلى تطبيع العلاقات بين الدول العربية الأخرى وإسرائيل، لا سيما دول الخليج التي لا تكنّ وداً لعرفات.

كان يمكن أن يضع كل ذلك ضغطاً شديداً على عرفات للقبول بما يستطيع الحصول عليه قبل أن يطبّع سائر العالم العربي علاقاته مع إسرائيل. وذلك من المزايا الرئيسية للسعي وراء استراتيجية "سورية أولاً"، وهو بالضبط ما جعل عرفات ومفاوضوه يشعرون دائماً بأنهم مهدّدون باحتمال حدوث اختراق مع دمشق.

لكن عندما فشلت قمة جنيف، أدرك عرفات أنه الوحيد المتبقّي في اللعبة؛ وليس أمام كلينتون وباراك بديل آخر سوى السعي إلى التوصّل إلى اتفاق معه لتأمين إرث كلينتون وبقاء باراك رئيساً للوزراء. وهكذا عرف عرفات أن بوسعه

تجنّب الاتفاق في كمب ديفيد والمحافظة على بقائه. وبالنظر إلى موقف كلينتون وباراك اليائس، فقد كان السعي وراءه بعرض محسّن رهاناً آمناً. لكنه بحاجة إلى استراتيجية خروج من كمب ديفيد لمجابهة خطة باراك لتحميله الملامة عن أي انهيار.

لذا بدأ عرفات ومعاونوه الحديث عن كمب ديفيد كقمة للتفاوض، الأولى في سلسلة من الاجتماعات التي تفضي إلى اتفاق في نهاية المطاف. وقدّم عرفات هذا الاقتراح إلى مبارك في نهاية أيار/مايو عندما سعى الرئيس المصري إلى إقناعه بالتوجّه إلى كمب ديفيد. وقدّم المفاوض الفلسطيني صائب عريقات حجة مماثلة إلى فريق السلام الأميركي قبل القمة. كانوا يحاولون تقويض فكرة باراك التي تقضي بوضع عرفات أمام "لحظة الحقيقة" التي يتعيّن فيها عليه اتخاذ قرار نهائي بشأن إنهاء الصراع.

لكن مهما حاول كلينتون وباراك مقاومة هذا النهج الفلسطيني، فإن الحقيقة الجديدة هي أنه من دون موافقة عرفات لن يكون هناك اتفاق، ومن المرجّح أن تسقط حكومة باراك، وستنتهي أيام كلينتون في البيت الأبيض دون اتفاق السلام الذي سعى إليه جاهداً.

كان التأثير الثاني الضارّ لانهيار استراتيجية "سورية أولاً" التي اتبعها كلينتون غير مباشر. فقد شكّل استعداد باراك لعرض الانسحاب الكامل إلى خط 4 حزيران/يونيو 1967 على الأسد سابقة بالنسبة إلى المفاوضين الفلسطينيين. ويجب أن يحصل عرفات الآن على اتفاق مماثل. لكن باراك يعرض في الضفة الغربية أقل من خط 4 حزيران/يونيو بكثير. كما أن انسحاب إسرائيل الأحادي من لبنان في أيار/مايو 2000 يعني أن إسرائيل انسحبت أو أشارت رسمياً إلى استعدادها للانسحاب الكامل من الأرض العربية التي احتلت سنة 1967 باستثناء الأرض الفلسطينية. وقد قوّى ذلك إحساس الفلسطينيين بحق الحصول على كل أراضي الضفة الغربية وغزة التي احتلتها إسرائيل في سنة 1967.

تجلّت هذه الضغوط في تغيّر المواقف التفاوضية التي اعتمدها أبو العلاء

(أحمد قريع)، كبير المفاوضين الفلسطينيين، في الفترة المؤدية إلى كمب ديفيد. ففي بداية أيار/مايو 2000، في الجولة الأولى من المحادثات السرية التي عقدها مع وزير خارجية باراك، شلومو بن عامي، فيما أصبح يعرف "بقناة ستوكهولم"، أشار أبو العلاء إلى أن بوسعه قبول مفهوم ضمّ الكتل الاستيطانية التي تتجاوز خط 1967 إلى إسرائيل. وذكر مساحة تبلغ 4 بالمئة من الضفة الغربية لهذه الكتل(*). لكن بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان في نهاية أيار/مايو، أصرّ أبو العلاء على أن توافق إسرائيل على مبدأ الانسحاب إلى خط 4 حزيران/يونيو 1967. وبعد ذلك ينظر في احتياجات المستوطنات الإسرائيلية. وحافظ أبو العلاء على هذا النهج في قمة كمب ديفيد.

عقّد انسحاب إسرائيل من لبنان المفاوضات مع عرفات أيضاً لأنه مكّن السيد حسن نصر الله، زعيم حزب الله، من أن يقول بصورة مقنعة للشعب الفلسطيني أن انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان يثبت أن الطريقة الفعّالة الوحيدة لتحرير فلسطين هي القوة لا المفاوضات. وفي 27 أيار/مايو، عندما سافر عرفات إلى القاهرة للتشاور مع مبارك، وجده المصريون منزعجاً من تأثير تفوّق حزب الله. وهكذا فإن المناور المتمرّس، الذي لعب على عواطف الشارع العربي لمدة عقود للضغط على القادة العرب من أجل دعم القضية الفلسطينية، صار يشكو الآن من أن نصر الله يصدّر أفكاره العنيفة إلى شوارع الضفة الغربية وغزة.

عكست حساسية عرفات جدالاً يحتدم منذ بعض الوقت بين الناشطين الفلسطينيين بشأن أفضل السبل لتحرير فلسطين. فقد نقم "الحرس الجديد"، أو التنظيم، في حركة فتح الحاكمة على السلطة الفلسطينية وازداد قلقه من فشل عملية أوسلو التي امتدّت ست سنوات في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ورأوا أن القضية الفلسطينية بحاجة إلى ثورة جديدة، انتفاضة لا على الاحتلال الإسرائيلي

(*) ابلغ زميل أبي العلاء، المفاوض حسن عصفور، شلومو بن عامي ايضاً أنه يمكن ضمّ غوش إتسيون، وهي كتلة استيطانية جنوب القدس، وجيلو، وهي ضاحية جنوبية جديدة للقدس، إلى إسرائيل.

فحسب وإنما أيضاً على الحكم الفاسد والتعسّفي لعرفات والمقرّبين إليه الذين أحضرهم من تونس. ورأوا أن الطريق الوحيد لاسترداد فلسطين المستقلة هو "الدم والنار".

جاءت الإشارة الأولى إلى ميلهم إلى العنف في 15 أيار/مايو 2000، يوم التصويت في الكنيست الذي سبقت الإشارة إليه. يطلق الفلسطينيون على ذلك اليوم اسم النكبة لأنه يحيي ذكرى إنشاء دولة إسرائيل في سنة 1948. وفي أثناء أعمال الشغب في الضفة الغربية وغزة، أطلق رجال الشرطة الفلسطينيون النار على القوات الإسرائيلية لأول مرة منذ أن أتاح لهم اتفاق أوسلو حمل الأسلحة التي زوّدتهم بها إسرائيل. وفي أعقاب انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان بعد ذلك بقليل، بدا للتنظيم صواب حجّته الداعية إلى التخلّي عن المفاوضات واللجوء إلى حرب العصابات لفرض تحرير فلسطين. وكان لرسالة حزب الله التي بثّتها وسائل الإعلام العربية صدى هائل.

لكن الضفة الغربية ليست جنوب لبنان، وكان الجيش الإسرائيلي عازماً على إظهار أن ما حدث هناك لن يتكرّر في الأراضي الفلسطينية. وإذا اختار التنظيم اتباع مثال حزب الله وشن حرب عصابات على إسرائيل، فإن التصعيد السريع سيكون محتوماً. وهكذا أصبح باراك وعرفات يجلسان الآن على برميل بارود، وكلاهما على علم بذلك.

في أثناء هذه العملية، أصبح مجال المرونة المتاح أمام عرفات في قمة كمب ديفيد الوشيكة ضيقاً جداً. إذا وافق على اتفاق يرفضه الشارع الفلسطيني، يمكن أن يندلع العنف ويهدّد بقاء نظامه الذي تتراجع شعبيته. وإذا رفض الاتفاق المعروض، فربما يقود إحباط التنظيم أيضاً إلى الانفجار على أي حال. لكن في هذه الظروف سيكون بوسعه الاحتفاظ بشرعيته في أوساط شعبه كقائد ناضل من أجل مصالحهم وكان لديه الشجاعة لرفض ما عرضته الولايات المتحدة وإسرائيل. بعبارة أخرى، الوقوف في وجه كلينتون وباراك واختيار ركوب نمر التنظيم هو الطريق الأسلم للبقاء من المخاطرة بتقديم تنازلات قد تفضي إلى التهامه. وهكذا كانت هذه التطوّرات الاستراتيجية المعاكسة تنبئ بنتيجة كمب

ديفيد، على الرغم من كل الأخطاء والإخفاقات الأخرى التي حكمت على مصيره.

كان ساندي بيرغر، باعتباره مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، حذراً من الصورة الاستراتيجية العريضة، لأنه يتعامل يومياً مع كل القضايا العالمية والإقليمية التي تواجه الولايات المتحدة. وقد اعتقد ساندي، مثله مثل روب مالي وآرون ميلر، أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع. غير أنه حصر مشاركته في تنظيم مشاركة الرئيس في دبلوماسية الشرق الأوسط وأداء دور الموجه لوزيرة الخارجية وفريقها للسلام. وبالنظر إلى أن الرئيس استثمر الكثير في صنع السلام في الشرق الأوسط، وإلى قصر الفترة المتبقية لتحقيق ذلك الهدف، فقد كان يسرّ ساندي أن يؤدي دوراً قيادياً عندما تحوّل تركيز الرئيس إلى الفلسطينيين في ربيع سنة 2000. لكن صداقته الطويلة مع مادلين أولبرايت دفعته إلى احترام حساسيتها الشديدة تجاه امتيازاتها كرئيسة للدبلوماسية.

مع ذلك، دعي ساندي قبل قمة كمب ديفيد لتسلّم دكتوراه فخرية من جامعة تل أبيب ومنحه ذلك فرصة نادرة لإجراء تقييمه الخاص المباشر لفرص النجاح. وصل إلى إسرائيل في أواسط أيار/مايو، في أثناء اندلاع العنف الفلسطيني الذي ترافق مع ذكرى النكبة. وفي اجتماعه مع عرفات، شدّد على أن أمام الرئيس ثمانية أشهر فقط في منصبه، لذا من الضروري تسريع الخطى. وافق عرفات واقترح إجراء مفاوضات مكثّفة في المنطقة قبل الانتقال إلى القمة، وحذّر من أن الوضع سينفجر إذا لم يحدث تقدّم. أبرزت هذه المحادثات المشكلة: القوى المحرّكة للعملية تضغط على الولايات المتحدة بدلاً من عرفات.

كانت محادثات ساندي مع باراك مثيرة للقلق أيضاً. رأى باراك أن التحضيرات التي يحثّنا عرفات على القيام بها لن تنجح لأنها تتطلّب أن تواصل إسرائيل إظهار مزيد من المرونة في حين يردّ الفلسطينيون بالعموميات. وذلك يمكن أن يزيد من سوء موقف باراك السياسي الداخلي بمنح معارضيه الذخيرة التي يستخدمونها ضدّه عندما تتسرّب تنازلاته، وذلك أمر محتوم.

وفيما يتعلّق بالقدس، وتلك قضية لم تبحث بعمق بين الولايات المتحدة وإسرائيل، أوضح باراك أنه بحاجة إلى أن يقول للإسرائيليين أن القدس بحدودها البلدية ستبقى العاصمة الموحّدة لإسرائيل. وردّ ساندي بأن القدس بالنسبة إلى الفلسطينيين مثل بحيرة طبرية بالنسبة إلى السوريين: "ظننا انها مسألة أمتار فتبيّن أنها مسألة مبدأ بالنسبة إليهم". ولاحظ باراك أن القضايا المحيطة بالقدس لا يمكن أن تؤجّل إذا كان المراد تحقيق اتفاق على "إنهاء الصراع". وقال إنها أحجية؟

نقل ساندي ذلك معه في عشاء أقمته له في مقرّ السفير. كان على المائدة العديد من الشخصيات الرئيسية الفاعلة الإسرائيلية والفلسطينية، من بينهم أبو مازن ونبيل شعث وياسر عبد ربه ويوسي غينوسار وأمنون شاحاك وحاييم رامون ويوسي بيلين. كانوا قد أصبحوا أصدقاء اليوم بعد سنوات قضوها في محاولة حل الصراع. غير أن الطباع احتدمت عندما أثار ساندي قضية القدس. أوضح صائب عريقات أنه يجب أن يحصل الفلسطينيون على السيادة على كل الضواحي العربية وكل المدينة القديمة باستثناء الحي اليهودي وحائط البراق. فثار حاييم رامون في وجه هذا الطرح ورأى أن الشعب الإسرائيلي لن يوافق على تقسيم القدس فما بالك بالسيادة الفلسطينية على المدينة القديمة. لقد كان الاتفاق بشأن القدس مطلباً بعيداً المنال. ورأى رامون أن من الحماقة الذهاب إلى القمة ما لم يتم الاتفاق مسبقاً على تأجيل قضية القدس.

انتحب اليهود مدة ألفي سنة على دمار هيكلهم في أورشليم، وأقسموا على ألا ينسوا المدينة المقدّسة، ودعوا ربهم باستمرار أن يعيدهم إليها "في السنة القادمة". وعندما وضع اليهود أيديهم ثانية على جبل الهيكل بعد استيلاء إسرائيل على المدينة القديمة في سنة 1967، فسّر الكثيرون ذلك بأنه تدخّل إلهي. وأقرّ الكنيست على الفور قانوناً بضمّ القدس الشرقية إلى إسرائيل. ومنذ تلك اللحظة أصبحت القدس الموحّدة عاصمة أبدية لإسرائيل والشعب اليهودي العبارة الأساسية للدولة اليهودية. واتخذ هذا الشعار أبعاداً خرافية بحيث يمكن

أن يعرّض أي سياسي إسرائيلي حياته المهنية للخطر بالتجرّؤ على الاقتراح بأن إسرائيل ستتخلّى عن السيطرة على أي جزء منها.

أصبحت القدس بالنسبة إلى عرفات جزءاً من الشعار الوطني الفلسطيني. فالفلسطينيون لا يتطلّعون إلى دولة مستقلة فحسب، وإنما إلى دولة فلسطينية مستقلّة "عاصمتها القدس". كما أن للعالم الإسلامي ارتباطاً خاصاً بالمسجد الأقصى الذي بني في القرن السابع. فقد بني ثالث أقدس المواقع في الإسلام على المصلّى الذي أقامه الخليفة عمر، فاتح القدس، فوق أنقاض الهيكل اليهودي الذي دمّره الرومان في سنة 70 ميلادية. وبنيت أيضاً قبّة فوق الصخرة الموجودة هناك والتي يقال إن النبي محمد عرج منها إلى السماء. وأصبحت المنطقة بأكملها تعرف باسم الحرم الشريف. وللمسيحيين أيضاً ارتباطهم الخاص بالقدس إذ يعتقد أن صلب المسيح وقيامته حدثت هناك. فكنيسة القيامة، التي تبعد مسافة قصيرة عن الحرم الشريف، تضم المكان الذي صلب فيه المسيح وقبره.

بالنظر إلى هذه الحساسيات بالضبط، فقد ساد إجماع بين صنّاع السلام يعود إلى السبعينيات (1970يات) بأن تترك القدس إلى النهاية. وافترضوا أنه إذا حلّت القضايا الأخرى المثيرة للنزاع، فربما يكسب الجانبان الثقة الضرورية للموافقة على تسويات مؤلمة تحكم أي اتفاق بشأن القدس. وفي مواجهة هذا المنطق، أصرّ رابين في اتفاقات أوسلو، ووافق عرفات، على تأجيل القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي. وبالتالي، لم يتحدّث الفريقان عن القدس حتى ربيع 2000. وعندما فعلوا ذلك، كانت القضية حساسة جداً بحيث لم يسمح عرفات وباراك لمفاوضيهما ببحثها بجدية(*).

(*) بحث شلومو بن عامي وأبو العلاء القضية كجزء من "قناة ستوكهولم". قدّم بن عامي اقتراحاً لتوسيع حدود القدس البلدية لتشمل المستوطنات اليهودية حول القدس. وتدير البلديتان الفرعيتان الإسرائيلية والفلسطينية الأحياء اليهودية والعربية في المدينة الموسّعة. وتتخذ ترتيبات خاصة يمنح بموجبها عرفات ممراً خاصاً للدخول من المنطقة الخاضعة للسيادة الفلسطينية إلى الحرم الشريف دون إعاقة وتشرف لجنة دينية بقيادة المغرب والأردن والمملكة العربية السعودية على الإدارة الفلسطينية للأماكن المقدّسة.

لم يسمع الإسرائيليون من الفلسطينيين أنهم يريدون السيادة على كل القدس الشرقية العربية إلا في منتصف حزيران/يونيو، قبل شهر واحد من القمة. لكن بالمقابل، أبدى المفاوضون الفلسطينيون استعداداً لقبول السيادة الإسرائيلية على كل الضواحي اليهودية التي بنيت هناك منذ سنة 1967.

أبلغني جلعاد شير، ممثّل مكتب رئيس الوزراء في المفاوضات، في ذلك الوقت، "ليس لدينا حتى الآن مفهوم مشترك عن القدس". وكان باراك أكثر صراحة. فقد عبّر عن شكوك جدية بإمكانية حل مشاكل القدس بطريقة ترضي الجانبين. ورأى أن الاتفاق يجب أن يوضح بقاء القدس الموحّدة تحت السيادة الإسرائيلية.

غير أن باراك كان في تلك المرحلة يطلب من الخبراء في القدس تقديم أفكارهم وبدأ يدرك أن بوسعه على الأقل تسليم بعض أحياء القدس العربية إلى السيادة الفلسطينية. وقد استمدّ ثقته المتزايدة من أنه سمع في مشاوراته مثل هذا الاقتراح من إيهود أولمرت، رئيس بلدية القدس في ذلك الوقت.

طوّر أولمرت، بصفته رئيس بلدية، سمعة مستحقّة بأنه مدافع صلب عن وحدة القدس تحت السيادة الإسرائيلية. مع ذلك اقترح في ربيع 2000 على باراك إمكانية التخلّي عن الدائرة الخارجية من القرى الفلسطينية مثل شعفاط وقلنديا والرام والعيزرية وأبو ديس إلى السيادة الفلسطينية دون أن يؤثّر ذلك على توكيد إسرائيل على السيادة على المدينة المقدّسة. ويمكن أن تكون السيادة على الحلقة الداخلية من الضواحي العربية مشتركة مع احتمال أن تدخل تحت السيادة الفلسطينية في نهاية المطاف. وأبلغ أولمرت باراك أنه إذا قدّم مثل هذا العرض في كمب ديفيد، فإنه سيسانده علناً(*).

(*) تحدّث رئيس الوزراء أولمرت في الكنيست عن هذه الفكرة قبل الذهاب إلى اجتماع أنابوليس في سنة 2007. وقد استذكر رسم الحدود البلدية لإسرائيل بعد حرب 1967 فقال، "هل كان من الضروري ضم مخيم شعفاط للاجئين، وعرب السواحرة، والولجة وقرى أخرى والإعلان بأن 'هذه هي القدس أيضاً'؟ علي الاعتراف بأنني غير مقتنع بذلك". انظر خطاب رئيس الوزراء إيهود أولمرت في الكنيست في الجلسة المنعقدة في ذكرى رحبعام زئيفي، 15 تشرين الأول/اكتوبر 2007.

كان أولمرت عضواً بارزاً في حزب الليكود المعارض. وإذا أبدى استعداداً للدفاع عن مثل هذا الترتيب، فسيحظى باراك بفرصة أكبر لكسب تأييد إسرائيلي واسع. وهكذا، في منتصف حزيران/يونيو، بدا أن الإسرائيليين والفلسطينيين ماضون نحو نهج يمكن أن يمنح كلينتون فرصة لإيجاد تسوية ناجحة على ضواحي القدس على الأقل.

غير أن عرفات كان يسير في اتجاه معاكس فيما يتعلّق بالحرم الشريف. ففي 25 حزيران/يونيو، اجتمع شلومو بن عامي وأمنون شاحاك بعرفات وطرحوا أفكار باراك بشأن القدس إلى جانب أمور أخرى. استشاط عرفات غضباً. وعندما اقترح بن عامي بعد ذلك تأجيل قضية القدس لمدة سنتين، ردّ عرفات بالتلويح بإصبعيه: "ولا حتى ساعتين". وأسرع عرفات إلى مبارك شاكياً. فعمد مبارك إلى تحذير كلينتون. وشدّد على أنه ما لم يحصل عرفات على سيادة حقيقية على الحرم الشريف، فسيغتاله بعض المسلمين.

لا شك أن تحذير مبارك أحدث انطباعاً لدى باراك. ففي اجتماع غير عادي لإطلاع رؤساء أحزاب ائتلافه على مفاوضات ما قبل القمة بحضوري أنا ودنيس روس، أشار باراك إلى أن عرفات لن يقبل السيادة الإسرائيلية على مساجد القدس. ولاحظ عند شرح هذه المشكلة المحيّرة أن "ياسر عرفات لن يتمكّن البتة من التوقيع على اتفاق يجعل منه خائناً في رأي العالم العربي. ولا يمكننا [في موضوع القدس] أن نقبل بأشياء معيّنة من دون ثمن. لدينا مصالح حيوية ذات صلة بجذور هوية الشعب اليهودي ـ ولن نكون ما نحن عليه إذا تخلينا عنها".

نظراً لمرونة باراك بشأن ضواحي القدس، اخترنا أن نركّز طاقاتنا الدبلوماسية على تلك القضية. وفي 30 حزيران/يونيو، اقترح كلينتون على فريقه صيغة لجسر الهوة اعتقد أن بوسعه إقناع الجانبين بها في القمة: تخضع الأحياء العربية في القدس للسيادة الفلسطينية؛ وتبقى الأحياء اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية؛ وتتمتّع المدينة المقدّسة بوضعية خاصة يمكن أن تؤجّل عملياً قضية السيادة عليها. لكن عندما اتصل كلينتون بباراك في 1 تموز/يوليو، لم يوافق باراك سوى على

السيادة الفلسطينية على قسم من أبو ديس يدخل في الحدود البلدية للقدس، وضاحية شعفاط الشمالية الشرقية، إذا دعت الضرورة لذلك لإنجاز الاتفاق.

لم يشعر الرئيس أن ذلك ملائم. وأخذ بيرغر وأولبرايت على نفسيهما الضغط على باراك في هذه القضية عبر المكالمات الهاتفية المؤمّنة. ومع أن باراك لم يعط أياً منهما شيئاً ملموساً، فقد فهم بيرغر أن باراك مستعد في النهاية لقبول فكرة الرئيس، ما دامت بعض جوانب السيادة الفلسطينية على الضواحي الداخلية مشروطة بالفيتو الإسرائيلي على قضايا التخطيط وتصنيف المناطق.

كانت هذه المباحثات حاسمة في اعتقاد كلينتون ومستشاريه بإمكانية التوصّل إلى اتفاق بشأن القدس. مع ذلك، لم يكن لدينا أي حل ـ سوى التأجيل ـ لمشكلة السيادة على الحرم الشريف. اعتقدت أن تمكّن عرفات من الحصول على السيادة على الضواحي العربية للقدس سيكون إنجازاً ضخماً له ولشعبه. وبما أن السيطرة على الحرم الشريف انتقلت من الأيدي الأردنية إلى الفلسطينية عبر سيطرة الفلسطينيين على الأوقاف، التي تدير الشؤون الدينية هناك، فإن تأجيل السيادة سيحافظ على الوضع الراهن. وإذا حصل عرفات على ممر ذي سيادة من الأرض الفلسطينية إلى الحرم ـ كما اقترح بن عامي على أبي العلاء ـ فسيضمن وصول المسلمين إليه أيضاً. لذا اعتقدت أن لدينا فرصة معقولة لردم الهوة الواضحة.

امتدّ هذا التعلّل بالآمال إلى القضايا الأخرى التي اعتقد فريق كلينتون أن لدينا "الأدوات والأجهزة" للتغلّب على الاختلافات بشأنها. في قضية أرض الضفة الغربية الشديدة الأهمية، أدخل باراك صيغة تسمح بتسليم أكثر من 90 بالمئة من الأرض إلى السيادة الفلسطينية(*) ـ يستوعب 80 بالمئة من المستوطنين في الكتل الاستيطانية المقامة على نحو 8 بالمئة من الضفة الغربية.

(*) أبلغ باراك أولبرايت عندما زارته في القدس في نهاية حزيران/يونيو أنه مستعد للتحدّث مع الرئيس عن عرض أكثر من 90 بالمئة من الضفة الغربية على الفلسطينيين.

ومن الجانب الفلسطيني، سمعنا من مستشاري عرفات الرئيسيين محمد دحلان ومحمد رشيد أن 92 بالمئة قد تكون مقبولة لدى رئيس السلطة الفلسطينية ما دام سيعوّض بأرض إسرائيلية عن أرض الضفة الغربية التي سيتخلى عنها.

تشجّعنا أيضاً بتطوّر غير متوقّع في التفكير الإسرائيلي. ففي بداية ربيع 2000، كان باراك يرى أن على إسرائيل الاحتفاظ لأسباب أمنية بالسيطرة لمدة عشر سنوات على شريط من الأرض في وادي الأردن موازٍ لنهر الأردن، ويشكّل 10 بالمئة من مساحة الضفة الغربية. لكن بما أن المفاوضين الفلسطينيين خرجوا غاضبين في أوائل أيار/مايو عندما عرضت هذه الفكرة عليهم على الخريطة، فقد قدّم قسم التخطيط في الجيش الإسرائيلي نهجاً أكثر عقلانية. تتخلّى إسرائيل عن السيادة في وادي الأردن للفلسطينيين لكنها تحتفظ بالسيطرة على شريط محاذٍ للنهر لمدة ثلاث سنوات. وبعد ذلك، تسلّم السيطرة إلى قوة متعدّدة الجنسيات تقودها الولايات المتحدة، ويشارك فيها الجيش الإسرائيلي. وستسعى إسرائيل إلى تغيير حدودها قليلاً في القسم الشمالي من وادي الأردن لتمكينها من نشر قواتها بسرعة إلى الجنوب في حال الاضطرار إلى ذلك لقطع الطريق إلى الوادي عن أي جيش يتقدّم عبر الأردن. وعلى الدولة الفلسطينية أن تضمن أيضاً للجيش الإسرائيلي حق دخول الضفة الغربية لأغراض طارئة.

اعتقدنا أن استعداد باراك لمنح الفلسطينيين حدودهم الشرقية مع الأردن توفّر لنا أداة لإقناعهم بالتعديلات على الحد الغربي مع إسرائيل لأخذ الكتل الاستيطانية بالحسبان. وكما أسلفت في الواقع، في أول اجتماع "لقناة ستوكهولم" بين شلومو بن عامي وأبي العلاء، أشار الأخير إلى أن الفلسطينيين لا يمانعون في إدخال تعديلات على الأراضي لأخذ الكتل الاستيطانية بالحسبان على طول الخط الأخضر.

مع ذلك فإن النهج الإسرائيلي لا يسمح بالانسحاب الكامل من الضفة الغربية حتى خط 4 حزيران/يونيو 1976، ويترك 8 بالمئة من مساحتها للإسرائيليين. وقد أدخل أبو العلاء فكرة "مقايضة" الأراضي للتعويض عن

الفارق. وعلى هذا الأساس اعتقدنا أن من المعقول الافتراض بأن الجانبين كانا متقاربين بحيث يستطيع قادتهما حل قضايا الأراضي في اجتماع القمة.

واتبعنا التبرير نفسه فيما يتعلّق بقضية اللاجئين. النقطة العالقة هنا هي مطالبة الفلسطينيين بمنح اللاجئين "حق العودة" إلى ديار أجدادهم في إسرائيل. بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين هربوا من ديارهم أو أجبروا على ذلك في أثناء حرب 1948، نما حلم العودة إلى بلداتهم وقراهم خلال عقود من العيش عيشة الكفاف في مخيّمات اللاجئين المتناثرة في غزة والضفة الغربية ولبنان وسورية والأردن. وترعرع المتحدّرون من اللاجئين الأصليين على الخرافة نفسها. وبدلاً من ترتيب إعادة توطينهم حيث يعيشون الآن، أصرّت منظمة التحرير الفلسطينية على الحفاظ على وضعيتهم كلاجئين وتمسّكت بفقرة في القرار 194 غير الملزم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1948، تدعو إلى عودة اللاجئين إلى ديارهم.

كان الإسرائيليون يرون أن المطالبة الفلسطينية "بحقّ العودة" تهدّد بقاء الدولية اليهودية بإغراق البلد باللاجئين الذين سيقلبون في النهاية التوازن الديمغرافي في غير مصلحة الغالبية اليهودية في إسرائيل.

كانت الفجوة بين الجانبين واسعة جداً في هذه القضية. غير أننا لم نعتبرها عقبة كأداء في الطريق إلى قمة كمب ديفيد.

وهكذا اعتقدنا أن بوسعنا ردم الفجوات في كل القضايا الرئيسية ـ القدس والأراضي والمستوطنات والأمن واللاجئين ـ عبر العديد من الآليات التقنية. وكان ذلك انتصار الأمل الأميركي على خبرة الشرق الأوسط، وانتصار نهج الحلول على الانهزامية.

كانت هناك عوامل أخرى فاعلة أيضاً. فقد وصل كلينتون إلى الشهور الستة الأخيرة من رئاسته، ومن الطبيعي أن يفكّر بإرثه. وسلام إسرائيلي فلسطيني ينهي الصراع سيكون إنجازاً تاريخياً دائماً يهلّل له الأميركيون والمجتمع الدولي على السواء. ولا شك أن ذلك سيمحو أيضاً وصمة مونيكا

لوينسكي. لكنه بحاجة إلى القيام بخطوته عاجلاً لا آجلاً لأن مؤتمر الحزب الديمقراطي سيختار في آب/أغسطس آل غور مرشّح الحزب للرئاسة. ولا يريد كلينتون أن يبدو كأنه يحاول أن يسرق بريق غور.

كان باراك أيضاً يضغط بلا هوادة على كلينتون لعقد القمة. وسيبدو تردّد الرئيس في عقدها ضيق أفق مقارنة بالمخاطر السياسية التي سيتحمّلها باراك، والقرارات التاريخية التي يبدي استعداداً لاتخاذها، وعواقب الفشل على مستقبله السياسي.

لكن لعل الأهم في تلك اللحظة إدراك كلينتون أنه بلغ نهاية طريق المفاوضات. لقد انتُقد لأنه توجّه إلى كمب ديفيد دون إعداد جيّد. لكن الحقيقة البسيطة أنه لم تُجرَ أي استعدادات على الإطلاق: لم يكن باراك مستعداً لعرض مزيد من التنازلات إلا في كمب ديفيد؛ وعرفات لن يتزحزح عن مبادئه.

كان الرئيس يدرك أيضاً احتمالات تفجّر الوضع: فالتوتّر يتصاعد في إسرائيل والعالم العربي. وفي وقت مبكّر يرجع إلى أوائل شباط/فبراير، حذّرني عامي أيالون، رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشين بيت)، "لا يمكننا تجاوز الصيف دون اتفاق إذ سيحدث انفجار للعنف الشعبي".

في 4 تموز/يوليو 2000، فيما الوقت يتقدّم بسرعة نحو انتهاء رئاسة كلينتون وائتلاف باراك، ومع الاعتقاد بأن عدم اتخاذ أي إجراء سيؤدي إلى انفجار، اتخذ الرئيس كلينتون القرار بدعوة عرفات وباراك إلى كمب ديفيد. وكان رأيه يقوم على أن المحاولة والفشل أفضل من عدم المحاولة على الإطلاق.

16

في أشراك كمب ديفيد

مالت مروحية الرئيس بحدّة، وهي من طراز سيكورسكي سي كنغ خضراء لامعة، لمنح ركّابها منظراً عاماً من علٍ لمجمّع الرئاسة الذي سنمضي فيه الخمسة عشر يوماً القتالية المضطربة. غير أن إيهود باراك لم يكن يبدي اهتماماً كبيراً بالمنظر الرائع للأشجار الخضراء والمروج المجزوزة، والأكواخ الخشبية. لم نتكلّم كثيراً منذ الانتقال من طائرته إلى المروحية الرئاسية في قاعدة أندروز الجوية. وكان قد سألني ثانية متى يتعيّن على الرئيس المغادرة إلى قمة أوكيناوا. وبعد أن تحقّقت من الأمر أبلغته أن ذلك سيكون في 18 تموز/يوليو، بعد ثمانية أيام من الآن. ولزم باراك الصمت.

من ناحية أخرى، لم أستطع أن أكبت حماستي. فقد درست ما رشح عن كمب ديفيد في أيلول/سبتمبر 1978 عندما تفاوض جيمي كارتر وأنور السادات ومناحيم بيغن على معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية وكتبت عنه. وكطالب دكتوراه في كانبيرا، أستراليا، علّقت على باب مكتبي ملصقاً للسادات الذي أصبح بطلاً عندي لجرأته على كسر قالب العداء العربي لإسرائيل. وفي الإعداد لهذه القمة، كتبت مذكّرة إلى الرئيس عن طريقة نجاح كارتر في ذلك الوقت بالسعي وراء ما يمكن الحصول عليه بدلاً مما لا يمكن تحقيقه ـ اتفاق سلام إسرائيلي مصري منفصل بدلاً من اتفاق يربطه بحل القضية الفلسطينية. كان

الإحساس بالتاريخ واضحاً مع أن كلينتون يوشك أن يحاول ما لم يجرؤ عليه كارتر.

كان باراك آخر الزعماء الواصلين إلى كمب ديفيد، حيث أخّرته أزمته السياسية الداخلية. وكانت مادلين أولبرايت في الانتظار لاستقباله عند مهبط المروحية ومرافقته إلى مكان إقامته. حركة مرور المركبات مقيّدة قي كمب ديفيد، والانتقال داخل المجمّع يتمّ مشياً على القدمين أو بالدرّاجة أو عربة الغولف. ركبت مادلين مع باراك في عربة وتبعتهما في عربة أخرى. وفيما كانت العربة تمر عبر الأشجار وأمام الأكواخ الجميلة التي أسميت تبعاً للأشجار التي تنبت هناك بكثرة، شعرت أنني أركب سيارة لعبة في مملكة سحرية سعيدة.

استغرق الوصول إلى تقاطع الطرق الذي يربط كوخ الرئيس ومقرّي الزعيمين الآخرين بضع دقائق. كان كوخ باراك، دوغوود (القرانيا)، يقع إلى أعلى التل على مرمى حجر من مقرّ الرئيس، أسبن لودج (الحور الرجراج). في حين يوجد مقرّ عرفات، بيرش (البتولا)، على بعد نحو مئة ياردة إلى الشرق. عندما نزلنا من العربتين، ظهر كلينتون من مقرّه الرئاسي حاملاً مضرب الغولف في يده وهو في طريقه إلى الملعب لممارسة لعبته.

بعد الترحيب بباراك وإرشاده إلى كوخه، التفت الرئيس إلي وتعانقنا. في سنة 1992، في اجتماعنا الأول، أبلغته أن لديه الفرصة لتحقيق أربعة اتفاقات في عهده. في أعقاب اتفاق أوسلو، قلت له "هذا واحد". وفي أعقاب توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية في سنة 1994، قلت له، "أنجز اثنان وبقي اثنان". والآن قلت له، "لقد فاتنا الثالث سيدي الرئيس، لكن ما زال الرابع أمامنا".

وضع الرئيس يده على كتفي، وهزّ رأسه، وقال كلمات تعبّر عن عدم اليقين: "أتيحت لنا فرصة المحاولة على الأقل يا مارتن؛ أتيحت لنا فرصة المحاولة على الأقل".

•

استعيرت الاستراتيجية التي أعدّها مستشارو الرئيس من قمة كمب ديفيد الأولى،

عندما أعدّ المستشارون اتفاق إطار عرضه كارتر على بيغن والسادات. ثم تنقّل كارتر بين مقرّي الزعيمين لردم الفجوة بينهما. ونحن نعرف جيداً إلى حد ما مواقف الجانبين ونعتقد أن لدينا المفاهيم لمدّ الجسور بينهما.

التحدّي الأولي لأي خطة لصنع السلام هو بقاؤها بعد المواجهة الأولى مع الحقيقة. ولم تبقَ خطة كلينتون. كنا قد أبلغنا الجانبين أن الرئيس سيعرض عليهما عشية 13 تموز/يوليو (اليوم الثالث للقمة)، بعد عودته من إلقاء كلمة أمام الجمعية الوطنية لتقدّم الملوّنين في بلتيمور، مشروعاً أميركياً لاتفاق إطار. وإعداداً لذلك، أحاطت أولبرايت الفريقين الإسرائيلي والفلسطيني بمضمونه. وكان من المحتّم أن تتولّد ردود فعل عدائية من باراك وعرفات، وكل منهما يريد أن يظهر قبل افتتاحية الرئيس أنه لا يمكن أن يفرض عليه شيء(*).

عندما أُطلع الرئيس على اعتراضات باراك، قرّر دون تفسير التخلّي عن ورقة "الأطر" التي خططنا لعرضها على الجانبين. وبدلاً من ذلك طُلب منا صياغة ورقة جديدة تحدّد مواقف الجانبين والخيارات المختلفة المقترحة لردم الهوّة بينهما. وذلك شكل ليّن من التدخّل يسمح لكلا الجانبين بتجنّب تقديم تنازلات مبكّرة. دُهش أعضاء الوفد الإسرائيلي. وأبلغونا لاحقاً بأن ردّ فعل باراك القوي على العرض المسبق للورقة الأولى كان تكتيكاً تفاوضياً. ولم يتصوّروا البتة أن نردّ على تعليقاتهم السلبية بإسقاط الورقة.

شعر الفلسطينيون بدورهم أن كلينتون يحاول دفعهم إلى قبول ورقة إسرائيلية. وعندما تقدّمنا عشية 13 تموز/يوليو بورقة ألطف، واصل الفلسطينيون شكوكهم. قرأ عرفات القسم المتعلّق بالقدس، فرأى خياراً بشأن توسيع القدس لتشمل أبو ديس، وفسّر معنى ذلك بأن باراك يحاول شراءه بعاصمة خارج القدس الشرقية، ورفض الورقة الثانية رفضاً باتاً.

بدلاً من الوقوف بثبات في وجه ردود الفعل السلبية المتوقّعة، تراجع

(*) اعترض باراك على اللغة التي تثبت مبدأ الانسحاب الإسرائيلي إلى خط 4 حزيران/يونيو 1967؛ وانفجر عرفات غاضباً عندما أبلغه معاونوه أن قضية القدس لن تبحث إلا بصورة عامة.

الفريق الأميركي ثانية. وعندما اجتمع الفلسطينيون مع مادلين ودنيس للتعبير عن اعتراضاتهم القوية على وصف المواقف الفلسطينية في الورقة الثانية، أبلغوا أن بوسعهم أن يضعوا ورقتهم. سأل صائب عريقات دنيس إذا كان ذلك يعني أن بوسعهم رفض الورقة الأميركية. وعندما ردّ دنيس بالإيجاب، فعلوا ذلك. و"ربح الفلسطينيون جولة أخرى" كما كتب أكرم هنية، الكاتب التاريخي الفلسطيني في كمب ديفيد في يومياته.

تراجعت الولايات المتحدة مرتين خلال ثمان وأربعين ساعة. ففسّر باراك وعرفات ذلك بأنه دليل ضعف. وأصبح ذلك نمطاً مألوفاً لسوء الحظ.

يكمن أحد الأسباب في مزاجيتنا وارتجالنا في طبيعة علاقتنا غير المتناظرة مع الجانبين. فإسرائيل حليفتنا وكلينتون ملتزم بقوة بأمنها ورفاهها. وليس للولايات المتحدة مثل هذا الالتزام تجاه الفلسطينيين، على الرغم من أن كلينتون يتعاطف مع تطلّعاتهم إلى دولة مستقلّة. كما أن مبدأ "عدم المفاجآت" القديم - الذي التزم به كلينتون مع كل رئيس وزراء إسرائيلي منذ بداية رئاسته - طُبّق في كمب ديفيد أيضاً. فكان كلينتون ينسّق المواقف الأميركية مع باراك قبل أن تعرض على الفلسطينيين. فإذا اعترض رئيس الوزراء الإسرائيلي يدخل تعديلات، ما أكّد الأفكار الفلسطينية بأن كلينتون يعيد تغليف الأفكار الإسرائيلية بغلاف أميركي.

المشكلة الثانية هي أن الرئيس لم يكن الوحيد الذي يفكّر في إرثه. وقد نتج عن ذلك المناورة على كسب مواقع النفوذ في الفريق الأميركي، ما زاد من حدة التوتّر بين مادلين أولبرايت وساندي بيرغر على الرغم من أنهما صديقان حميمان. فلم يسمح ساندي لأحد من وزارة الخارجية بولوج الدائرة الداخلية للرئيس حيث يتمّ التداول بالاستراتيجية سوى للوزيرة ودنيس روس وجمال هلال، المترجم العربي، وفاقهم عدداً المسؤولون الخمسة في البيت الأبيض(*).

(*) ضمّ فريق البيت الأبيض ساندي بيرغر، وجون بوديستا، كبير الموظفين؛ وماريا إتشافست، نائبة كبير الموظفين؛ وبروس ريدل، مدير شؤون الشرق الأدنى في مجلس الأمن القومي؛ وروب مالي، نائب ريدل.

وكان دنيس الشخص الوحيد في هذه المجموعة الذي لديه خبرة في التفاوض على الاتفاقات الإسرائيلية العربية لكنه أصبح مجرّد صوت نشاز.

في الاجتماعات الثنائية الحاسمة مع عرفات وباراك، كان الرئيس يأخذ معه عادة مدوّن ملاحظات من مجلس الأمن القومي (بروس ريدل أو روب مالي). ويتناقض ذلك تماماً مع الطريقة التي عمل بها في واي بلانتيشن في أثناء القمة الإسرائيلية الفلسطينية السابقة، عندما كان دنيس وحده يرافقه في كل اجتماع. فقد وقف ساندي ومادلين موقف المتفرّجين في واي. ولو رافق دنيس كلينتون في اجتماعاته مع الزعيمين هذه المرة، لأصرّ ساندي ومادلين على الحضور أيضاً. وذلك يعني أن يرافق الرئيس أربعة معاونين. وعندئذ سيأتي كل من باراك وعرفات بأربعة من معاونيهما، ما يجعل الاجتماعات واسعة ورسمية جداً تحول دون التفاعل الخلّاق. وبالتالي لم يحضر دنيس هذه الاجتماعات الحاسمة؛ لذا كان يعتمد على ما يطلعه عليه مدوّنو الملاحظات الذين نادراً ما يتاح لهم الوقت الكافي لتقديم تقرير كامل عما رشح. وكان على دنيس تقديم المشورة إلى الرئيس بناء على معلومات جزئية.

بعد أن أُحبط النهج الأولي لكلينتون، انتقل بدلاً من ذلك إلى الضغط على الجانبين لتحسين عروضهما. وبما أنه يعرف أن باراك مستعد لتقديم تنازلات جريئة، فقد كان التحدي في إقناع الفلسطينيين بأن يشرعوا بعمل الشيء نفسه. وبذلك يمكن أن تتحرّك عندما يحدث بعض الأخذ والعطاء. ركّز في البداية على قضية الأراضي، لكن سرعان ما وصلت المفاوضات في هذه القضية إلى طريق مسدود. وبعد ثلاثة أيام من المساعي غير المجدية لكسر الاستعصاء، طلب الرئيس المحبط من الجانبين الاجتماع ووضع الخرائط على الطاولة مع عروضهما بشأن الأراضي.

كان الإسرائيليون والفلسطينيون مجتمعين لمدة ساعتين في هولي لودج (البهشية)، مكان إقامة أنور السادات في قمة كمب ديفيد الأولى، عندما فاجأهم

بالانضمام إلى المفاوضات. أبلغه بن عامي أنه وضع خريطة إسرائيلية على الطاولة تبيّن دولة فلسطينية على 86 بالمئة من الضفة الغربية لكن أبا العلاء لم يضع خريطة لأن حدود الدولة الفلسطينية ثبّتتها قرارات مجلس الأمن الدولي، أي خط 4 حزيران/يونيو 1967. وبّخ الرئيس أبا العلاء وطلب منه أن يقدّم أكثر من رفض الخريطة الإسرائيلية. فرفض أبو العلاء بتهذيب. استعار كلينتون عندئذ نصاً من المفاوضات الإسرائيلية السورية فاقترح بحث الخريطة الإسرائيلية على افتراض أن الاتفاق سيتم "بناء على خط 4 حزيران/يونيو". فاعترض أبو العلاء. فناشده الرئيس مقترحاً أنه سيحصل على مقايضة للأراضي بدلاً من ذلك. فرفض أبو العلاء ثانية. فسأله بن عامي عندئذ كيف يستطيع أن يقول لا لرئيس الولايات المتحدة، وهو أعظم صديق لعملية السلام. فأعطى ذلك الانطباع بأن الولايات المتحدة وإسرائيل تتآمران عليه. فتشدّد أبو العلاء في التمسّك بمواقفه. احمرّ وجه الرئيس وصاح على كبير المفاوضين الفلسطينيين، "هذا تزييف. إنها ليست قمة. لن أوافق على أن تقدّم الولايات المتحدة الغطاء لمفاوضات تقوم على سوء النوايا. فلننصرف"! وأشار الرئيس إلى مادلين وخرجا معاً.

كان تعنّت أبي العلاء في رفض الأخذ والردّ بشأن الأراضي في كمب ديفيد نابعاً من ائتلاف من الدوافع المعقّدة. فقد اعتقد، كمفاوض ماهر، أنه إذا تخلّى عن مبدأ خط 4 حزيران/يونيو، فسيكون بوسع الإسرائيليين أن يبرّروا إدخال كل أنواع التغييرات على الحدود بحجّة مخاوفهم الأمنية. كما أن باراك أصرّ على إدخال مبدأ آخر إلى المفاوضات ـ الحاجة إلى أراض تتجاوز خط 4 حزيران/يونيو لتجميع المستوطنين في ثلاث كتل استيطانية. وإسرائيل تسيطر على الأرض ولا يمتلك الفلسطينيون الوسائل العسكرية لإجبارها على الانسحاب. لذا فإنّ أمضى أسلحة أبي العلاء في المفاوضات ما أشار إليه تكراراً بأنه "الشرعية الدولية"، أي المبادئ التي نصّت عليها قرارات الأمم المتحدة. وهو يعرف أيضاً أن إسرائيل بحاجة إلى موافقة الفلسطينيين لصنع السلام، ورفض ذلك سيرفع الثمن.

تكمن خلف هذه الاعتبارات عقلية فلسطينية خاصة. فهم يرون أن كل فلسطين التاريخية تعود إليهم وأنها انتزعت منهم بالقوة. وبقبول قرار مجلس الأمن الدولي 242 اعترفوا صراحة بحقّ إسرائيل في السيطرة على 78 بالمئة من أراضي فلسطين الخاضعة للانتداب. لذا ليس من العدل الآن المقايضة على 22 بالمئة المتبقية التي تشمل الضفة الغربية وغزة. وعلى غرار عرفات، سيحكم الشعب الفلسطيني على أبي العلاء وفقاً لمعيار واحد فقط: ما مقدار ما تخلّى عنه من 22 بالمئة المتبقية.

أذهل الغضب والانفعال الذي أبداه الرئيس ـ أمام الإسرائيليين ـ أبا العلاء، وشعر بالإذلال والإساءة. فانسحب من المفاوضات وعاد إلى غرفة نومه، حيث بقي بلباس النوم ما تبقى من القمة تقريباً.

ترك إقصاء أبي العلاء أثراً مضراً على المفاوضات لأن أبا عمار يعتمد عليه وعلى أبي مازن، معاونه الرئيسي الآخر، في التوصّل إلى تسويات خلّاقة وتقديم المساعدة له في إقناع الشعب الفلسطيني بها. وغالباً ما كان عرفات يؤلّب أحدهما على الآخر، لكنه يحتاج إليهما معاً إذا أراد التوصّل إلى اتفاق في كمب ديفيد. ومن سوء الحظ أننا تمكّنا من تنفير أبي مازن أيضاً في الفترة المؤدية إلى القمة. فقد رتّب دنيس وجمال هلال أن يستضيف ساندي بيرغر في البيت الأبيض محمد دحلان، منافس أبي مازن الرئيسي. فأقنع ذلك أبا مازن بأن الولايات المتحدة تدعم دحلان لخلافة عرفات وبالتالي تتآمر لتسرق منه حقّه المشروع باعتباره المسؤول الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية. وتعزّز اعتقاد أبي مازن في الأيام الأولى من كمب ديفيد عندما لاحظ أننا نعمل عن قرب مع دحلان الذي كان إلى جانب حليفه السياسي محمد رشيد، الفلسطينيين الوحيدين الحريصين على التوصّل إلى اتفاق. وعلى غرار أبي العلاء، ابتعد أبو مازن عن المفاوضات، بل غادر كمب ديفيد عدة أيام لحضور زفاف نجله.

مع ذلك، شعرنا في اليوم السادس من القمة، 16 تموز/يوليو، بأن الجانب

الفلسطيني قدّم شيئاً. ففي الليلة السابقة، نظم كلينتون مفاوضات ماراتونية بين بن عامي وجلعاد شير عن الجانب الإسرائيلي، وصائب عريقات ومحمد دحلان عن الجانب الفلسطيني.أعدّت الجلسة التي استمرت طوال الليل بمثابة "تحفيز" بحيث لا يُلزم ما يضعه المفاوضون على الطاولة زعماءهم بأي شيء. وقد سمح هذا الشرط لبن عامي بتجاوز تعليماته ـ وهو أمر اعتاد عليه على أي حال ـ وقدّم عرضاً بعيد الأثر: 90 بالمئة من الضفة الغربية، وحداً شرقياً عند نهر الأردن للدولة الفلسطينية، وسيادة على الضواحي الخارجية للقدس، ووصاية عرفات على الحرم الشريف. دوّن الفلسطينيون كل كلمة في العرض الإسرائيلي. وقال عريقات إن بوسع الفلسطينيين قبول السيادة الإسرائيلية على الأحياء اليهودية في القدس، بما في ذلك تلك التي بنيت خارج خط 4 حزيران/يونيو، في القدس الشرقية. لكن رفض الفلسطينيون ثانية الاستجابة.

أثار ذلك احتجاجاً رسمياً قاسياً تقدّم به باراك إلى كلينتون، سلّمه لي داني ياطوم بعد ظهر 16 تموز/يوليو. لاحظ باراك أن عرض بن عامي غير الرسمي زاد المخاطر على أمن إسرائيل بصورة جدية، وأعلن أنه لا يريد الإشراف على انهيار الدولة اليهودية في كمب ديفيد. ورأى أن الموقف لن يتغيّر إلا إذا عمد الرئيس إلى "هزّ عرفات بقوة. عليه أن يرى أن لديه فرصة لتحقيق دولة فلسطينية مستقلة تعيش بسلام وتعاون مع إسرائيل أو المأساة بدلاً من ذلك حيث ستقف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل".

بما أن الرئيس سيغادر إلى أوكيناوا بعد يومين، فقد كان باراك يعمل بناء على الافتراض بأننا ندخل الفترة التي حدّدها نهاية للعبة ويريد إشعار كلينتون بذلك. وحذّر قائلاً، "الآن وإلا فلا. فعرفات لن يتحرّك إلا إذا أدرك أن هذه هي لحظة الحقيقة". وفي تحذير للرئيس بأن الفلسطينيين يدفعونه إلى المواجهة، أعلن أنه عندما يدرك الإسرائيليون مقدار ما كان مستعداً لتقديمه، "فسيكون لدينا القوة على الوقوف معاً متحدين في مثل هذا الصراع أياً تكن قسوته... ولا توجد أي قوة في العالم تستطيع أن تفرض علينا انتحاراً وطنياً جماعياً".

لم يكن الرئيس بحاجة إلى حثّ من باراك "لهزّ" عرفات. فقد دخل في

ذلك الوقت في مواجهة قاسية مع رئيس السلطة الفلسطينية. وكان يأمل أن تقدّم جلسة المفاوضات المسائية الطويلة له الأساس في النهاية للتنقّل بين الزعيمين لإبرام الاتفاق. وبدلاً من ذلك، كان المفاوضون الفلسطينيون يتقدّمون بخطوات وئيدة، وأجمع الفريق الأميركي، من الرئيس فما دون، على أن عرفات هو المسؤول عن ذلك.

أبلغه كلينتون أنه ليس هناك أي رئيس وزراء إسرائيلي آخر فكّر في الذهاب إلى الحد الذي وصل إليه باراك. ومع ذلك لم يسمع باراك أي شيء ذا مغزى من عرفات رداً على ذلك. وقال كلينتون إنه لا يرى أي فائدة من الاستمرار واقترح إنهاء المفاوضات إذا كان ذلك ما يريده عرفات.

عندما رأى عرفات أن الرئيس منزعج، لجأ إلى أحد تكتيكاته عندما يجد نفسه محصوراً في الزاوية: الكذب. فاستحضر اسم "شريكه في السلام"، إسحاق رابين، وادعى أنه وعده بالحصول على 90 بالمئة من الضفة الغربية قبل سنوات. واشتكى من أن الإسرائيليين أدخلوا مطلباً جديداً بأن يسمح لليهود بالصلاة في الحرم الشريف، واستنكر ذلك باعتباره مخططاً إسرائيلياً ماكراً لتقويض السيطرة الإسلامية عليه(*).

كان على عرفات أن يكون أكثر حذراً في محاولة توسّل هذه اللعبة مع الرئيس. فقد كان كلينتون يجلّ رابين وأمضى معه العديد من الساعات في محادثات خاصة. ويعرف أن رابين لم يفكّر البتة في منح الفلسطينيين أكثر من 80 بالمئة من الضفة الغربية وأن السيادة الفلسطينية على أي جزء من القدس غير واردة بالنسبة إلى رجل دافع عن المدينة في سنة 1948 وأعاد توحيدها تحت السيطرة الإسرائيلية في سنة 1967.

انفجر الرئيس غاضباً. فدحض مزاعم عرفات واستبعد شكواه بشأن صلاة

(*) انبثقت فكرة إقامة مكان لليهود للصلاة بجانب الحرم عن إيلي روبنشتاين وإسحاق هرتزوغ، وهما اثنان من مستشاري باراك، المتديّنين. وظن باراك أن ذلك قد يساعده في تأمين دعم الأحزاب الدينية للاتفاق بشأن القدس. طرح يوسي غينوسار الفكرة على عرفات في أحد اجتماعاته غير الرسمية معه في وقت مبكّر في كمب ديفيد وأفاد بأنه ينظر في الأمر.

اليهود في الحرم الشريف معلناً أنها لن تكون جزءاً من الاتفاق. وبعد ذلك هدّده صراحة بإلقاء اللوم عليه: "إذا واصلت على هذا المنوال، فسأقول [علناً] إن إسرائيل وافقت على التخلّي عن 90 بالمئة من الضفة الغربية وجزء من القدس وأن ردّك هو رفض السماح لأي يهودي بالصلاة في الحرم الشريف"! وأبلغ عرفات بأنه يتخلّى عن فرصة لتحقيق دولة مستقلة عاصمتها القدس وحدودها نهر الأردن، وأصرّ على أن يستجيب عرفات إلى التنازلات الإسرائيلية وإلا سيوقف مسعاه.

اهتز عرفات من غضب الرئيس. لكن ردّه كان السعي غريزياً إلى استغلال تكتيك الضعيف في وجه الضغط الذي يمارسه القوي. هدّد بالانهيار. وقال، "إذا قبلت العرض الإسرائيلي فستحدث ثورة. وسأقتل"!

وجد الرئيس نفسه عالقاً بين عدم رغبة عرفات في التقدّم إلى الأمام وإصرار باراك على أن نجبره على ذلك، فعقد اجتماعاً للوفد الأميركي للنظر في استراتيجيتنا. وفي تلك اللحظة عندما اعتقدنا أننا نحدّق في الهزيمة، قاطع صائب عريقات مداولاتنا ليسلّم رسالة خطية من عرفات إلى كلينتون.

نصّت الرسالة صراحة على أن عرفات يقبل تسوية على الأراضي تضمّ بموجبها إسرائيل الكتل الاستيطانية وتعوّضه بمقايضة في الأراضي دون أن تكون مساوية في المساحة والقيمة بالضرورة. وترك في الظاهر للرئيس اتخاذ القرار بهذا الشأن. وبدا أنه مستعدّ للموافقة على مطلب باراك باتفاق لإنهاء الصراع. ولم تذكر صيغته للاجئين "حقّ العودة" صراحة (على الرغم من أن الإشارة إلى قرار الأمم المتحدة 194 طريقة لإدخال حق العودة من الباب الخلفي). لكن كان هناك شَرَك واحد: كل ذلك مشروط بالسيادة الفلسطينية على القدس.

بالنظر إلى الطريق المسدود الذي ووجه في الأيام الخمسة السابقة بشأن قضية الأراضي، بدا عرض عرفات مرناً على نحو غير معهود. غير أن صيغ اقتراحاته مبهمة بالقدر الكافي الذي يتيح له مجالاً كبيراً للمناورة إذا قبلت

الولايات المتحدة وإسرائيل عرضه. كما أنه على نمط عرفات المعهود الذي يثير أسئلة بالقدر الذي يجيب عنها. وقد استغرق فريق كلينتون بعض الوقت لتحليل ما الذي تقدّم به عرفات. لكن البحث في النهاية كان واضحاً وبالإجماع. "علينا أن نركّز جهودنا على القدس" كما قال الرئيس.

عندما قدّم الرئيس تقريراً متفائلاً عن عرض عرفات في تلك الليلة، كان ردّ باراك مماثلاً: "حسناً، علينا الآن أن نحمل عرفات على التنازل بشأن القدس". وطرأ تغيّر دراماتيكي على مزاجه المتجهّم الذي كان يظهره قبل بضع ساعات.

بالعودة إلى الوراء والنظر في هذا المنعطف الذي شهدته المفاوضات، يمكن أن ندرك أن عرفات، وهو المراوغ الداهية دائماً، نصب فخاً لكلينتون وباراك. وقد بلعا الطعم. كانت القدس طريق عرفات للهروب من المحاولة التي يتوقّعها لفرض حل عليه في الأيام الثلاثة الأخيرة من القمة. فبوسعه أن يعلّق رايته على هذه القضية والبقاء لمواصلة القتال. بدا من المعقول أن يطالب عرفات بمعالجة قضية السيادة على القدس لأن باراك عرّف المفاوضات بأنها "لإنهاء الصراع". إذا حدثت معجزة وتخلّت إسرائيل عن السيادة في القدس الشرقية وعلى الحرم الشريف، فسيعود من القمة بطلاً في العالمين العربي والإسلامي. لكن إذا لم يصل العرض الأميركي الإسرائيلي إلى هذا الحدّ، كما هو مرجّح، فسيتخذ موقفاً ثابتاً في وجه ما يمكن أن يصفه بأنه محاولة لحرمان المسلمين من حقوقهم في المدينة المقدّسة. وصف أكرم هنية عقلية عرفات كما يلي:

> كان عرفات يدرك... أنه يخوض معركة باسم الشعب الفلسطيني، والشعب العربي، والأمة الإسلامية، والمسيحيين أيضاً... وعليه الدفاع عن المدينة المقدّسة، التي ترتبط بها أسماء خالدة، بدءاً بالخليفة عمر ابن الخطاب وانتهاء بصلاح الدين الأيوبي.

كان عرفات يتسم بالنرجسية ما جعله يتصوّر أنه يسير على خطى هذين البطلين في التاريخ الإسلامي. وقد كرّر الإشارة إليهما في كمب ديفيد. كما أنه

وعد شعبه طوال عقود بأن يحرّر القدس وأن يرفرف العلم الفلسطيني فوق أسوارها ومآذنها. غير أنه باستحضاره اسمي هذين القائدين الإسلاميين، لم يكن يبني صورته الذاتية كشخصية أسطورية فحسب، وإنما يحاول أن يضع خطاً أحمر في مفاوضاته.

إذا كان مثل عمر وصلاح الدين، فإنه لن يقبل بأقل من فتح المدينة المقدّسة. وذلك يعني أن على الولايات المتحدة وإسرائيل تسليم المدينة القديمة إلى السيادة الفلسطينية، مثلما سلّمها البطريرك البيزنطي سوفرونيوس لعمر في سنة 637.

جهد الفريق الأميركي في اليومين التاليين تحت وهم أننا متجهون نحو تحقيق اختراق بشأن القدس. صباح 17 تموز/يوليو، جمع الرئيس مستشاريه لبحث كيفية حل هذه القضية. كان مشهداً رائقاً: نحيط جميعنا بالرئيس جالسين في الباحة الخلفية لأسبن لودج. لكن على الرغم من الهدوء الظاهر، كان ذهن الرئيس مشغولاً. أبلغنا أنه لم ينم جيداً. والأرق أمر مفهوم بالنسبة لشخص مؤمن. فنحن الآن نوشك أن نمسّ قدس الأقداس. وما من رئيس أميركي تحمّل مسؤولية محاولة التفاوض على حل للقضايا الشديدة التعقيد والحساسة جداً المتعلّقة بالقدس. لكن كلينتون قرّر الاضطلاع بهذه المهمة.

بدا كلينتون مسترخياً وهو يستمع إلى إحاطة من جوناثان شوارتز، نائب المستشار القانوني لوزارة الخارجية. فقد كان جوناثان ماهراً في إيجاد المفاهيم والصياغات القانونية لإغلاق الفجوات المستعصية في المفاوضات. وفي هذه الحالة، وضع مصفوفة من عدة أشكال بديلة من السيادة التي يمكن أن تختلف ترتيباتها في القطاعات المختلفة من المدينة.

اقترح شوارتز عدة حلول لكن في الحل الذي يفضّله يمكن أن يحصل عرفات على مجمّع دبلوماسي في الحرم يشكّل حيّزاً فلسطينياً لا يمكن انتهاكه، مثل السفارة، على الرغم من أن السيادة العليا ستبقى في أيدي الإسرائيليين.

وبموجب هذا الترتيب، يمكن أن يسمّي مجلس الأمن الدولي عرفات "قيّماً" على الأماكن الدينية الإسلامية، مثلما يسمّى العاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين.

كانت هذه طريقة أميركية مألوفة للتعامل مع أي مشكلة معقّدة: تقسيمها إلى فئات، واستخدام التقسيمات الوظيفية لإيجاد حلول براغماتية، ثم تغطية هذه الترتيبات بواجهة السيادة التي يفترض أن تلبّي احتياجات الجانبين. لاحظ الرئيس أن "علينا تحديد الوظائف بشكل صحيح ثم القيام بالتوضيب. على الإسرائيليين أن يسمحوا بحصول عرفات على بعض الرموز [المتعلّقة بالسيادة]". وكما في الطريق إلى كمب ديفيد، أقنعنا أنفسنا بأننا إذا وضعنا نهجاً معقولاً وعادلاً، فإن الجانبين سيوافقان عليه.

أصبح مزاج كلينتون منشرحاً الآن. دعاني للقائه فيما كان يتناول الغداء مع ابنته تشلسي في فناء غرفة الطعام في لوريل لودج. كان يريد اختبار فكرة بحثها معها. قال، "أعتقد أننا سنتوصّل إلى حل. لكن علينا بعد ذلك إقناع الإسرائيليين والفلسطينيين به. كيف تعتقد أنهم سيردّون إذا أمضيت بعض الوقت هناك لشرح الاتفاق للجانبين"؟

شجّعته، مشيراً إلى أنه يحظى بشهرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين تفوق شهرة زعمائهم. وسيحتاج باراك وعرفات إلى كل المساعدة التي يمكنهما الحصول عليها لإقناع جمهورهما بالتنازلات المؤلمة التي قدّماها، إذا تمكّن كلينتون بالفعل من التوسّط لتحقيق هذا الاتفاق. وسيكون لوجوده هناك تأثير كبير. واقترحت أنه ربما يكون بوسعه أن يحضر بعض الزعماء العرب إلى إسرائيل أيضاً. ردّ الرئيس بحماسة: كان مستعداً لتمضية معظم فترة حملة الانتخابات الرئاسية في الشرق الأوسط، معتقداً أن ذلك سيفيد المرشّح الديمقراطي أكثر مما لو أمضى الوقت مشاركاً في الحملة في الغرب الأوسط (حيث تبيّن أن آل غور لا يحتاج إلى مساعدة على أي حال).

حافظ كلينتون على تفاؤله طوال بعد الظهر، حتى بعد عقد اجتماعين

قصيرين مع باراك وعرفات للاستماع إلى موقفيهما الافتتاحيين بشأن القدس. أكّد باراك أن ليس بوسعه الموافقة على السيادة الفلسطينية في المدينة أو جبل الهيكل. من ناحية أخرى، أبلغ عرفات كلينتون أنه يريد السيادة على معظم المدينة القديمة، بما في ذلك الحرم الشريف(*). كانت الفجوة واسعة بالطبع، مع ذلك اعتقد كلينتون أن إيجاد صيغة براغماتية للسيادة ستفيد في جسر الهوة.

أقيمت قناة خلفية غير رسمية للحوار منذ الليلة الأولى في كمب ديفيد. كان أمنون شاحاك وشلومو بن عامي ويوسي غينوسار يجتمعون مع محمد رشيد ومحمد دحلان على شرفة ضيّقة معتمة خارج الكوخ الذي يتقاسمه شاحاك مع يوسي غينوسار. وكانوا هناك يشربون ويدخّنون سيجار غينوسار الكوبي كوهيبا ويأكلون الفستق المقشّر، ويتبادلون النكات. وكنت أنا ودنيس وروب مالي ننضمّ إليهم بين الحين والآخر. وبين الفينة والفينة، كان أحدهم يطرح فكرة فتثير نقاشاً. وكنا نستخدم الطبيعة غير الرسمية للحوارات لاختبار الحدود القصوى لدى الجانب الآخر. لم يكن أي من المشاركين في هذه المباحثات مفوّضاً والجميع يدرك أن عليهم إقناع مسؤوليهم بالأفكار المطوّرة.

في تلك الحوارات، اقترح شاحاك وشلومو ترتيباً يتيح السيادة الفلسطينية على ضاحيتين عربيتين شمال القدس وواحدة في جنوبها، و"نظاماً سيادياً" في قسم من الأحياء المسلمة والمسيحية في المدينة القديمة، واستقلالية وظيفية في الضواحي العربية الداخلية. ويكون عرفات قيّماً على الحرم الشريف.

لكن عندما فاتح رشيد عرفات بهذه الأفكار، أرسل خصوم رشيد ودحلان إلى أولبرايت لرفضها تماماً. وأوضح أبو العلاء أمام أولبرايت أن عرفات لا يرى جدوى من متابعة هذه المحادثات لأن المفهوم الأساسي خاطئ - إذا كانت إسرائيل تريد اتفاقاً، فعليها الاعتراف بمبدأ السيادة الفلسطينية على كل القدس الشرقية، بما في ذلك المدينة القديمة والحرم الشريف.

(*) في هذا الاجتماع، أبلغ عرفات كلينتون أنه مستعد لقبول السيادة الإسرائيلية على حائط البراق والحي اليهودي في القدس القديمة.

كان عرفات يوضح قبل الجلسة المسائية الحاسمة بشأن القدس أن ليس هناك مجال للتسوية. شعرت مادلين بالجزع وقالت، "الفشل هنا يمكن أن يفتح المجال لعنف يمتد سنوات".

فقال أبو العلاء، "إذاً، سننتظر".

ردّت مادلين، "ذلك غير ملائم. السيادة ليست غير قابلة للقسمة. ثمة حاجة إلى بعض الأفكار الخلّاقة من جانبكم أيضاً".

بدا أن هذه العلامات التحذيرية لم تزعج باراك وكلينتون. فقد التقيت مصادفة بباراك وأنا في طريقي إلى اجتماع مادلين مع إبي العلاء، ووجدته كالعادة مشغولاً بالجدول الزمني لمغادرة كلينتون إلى أوكيناوا. والغريب أنه أراد أن يبحث ما بعد التوصّل إلى اتفاق مفترض بشأن القدس. فقال إنه إذا غادر الرئيس إلى أوكيناوا قبل إنهاء كل القضايا الأخرى أيضاً، فإن المعلومات ستتسرّب عن اتفاق القدس، ما يعرّضه للخطر في إسرائيل. حاولت أن أطمئنه دون أن أكشف أن الرئيس رتّب للتوّ أمر إرسال نائب الرئيس غور لتمثيله في اجتماع مجموعة الثمانية عند الضرورة القصوى.

بما أن عرفات قدّم عرضه المضادّ بعد ظهر يوم أمس، فقد أصبحت الكرة في ملعب باراك للردّ. وقد وعد كلينتون بأن يقدّم الخطوط العريضة لموقفه قبل منتصف الليل. لذا جمع بعد ذلك اليوم كل معاونيه في الرواق الخلفي لدوغ وود لودج لإجراء مداولات ماراتونية. ووفقاً لسايريت ماتكال، وصل إلى ذلك المنعطف الحاسم حيث يتعين عليه أن يندفع إلى المعركة بافتتاحية جريئة أو يلغي كل شيء. لقد انكشفت اللعبة كما كان باراك يتوقّع إلى حد ما: حل موعد المشهد الأخير قبل أربع وعشرين ساعة من سفر الرئيس إلى أوكيناوا. بدا أنه لا يخشى من المراهنة بكل شيء على القدس: وفقاً للعديد من المشاركين في البحث، أظهر باراك، مثل كلينتون، ثقة بأن الاتفاق مع عرفات في متناول اليدين.

أمضى المجتمعون مع باراك أربع ساعات في أكثر المداولات كثافة بشأن القدس في تاريخ إسرائيل. افتتح باراك الاجتماع بطرح ثلاثة خيارات: السيادة

الإسرائيلية مع ترتيبات خاصة مع الفلسطينيين، أو الاستقلال الذاتي الوظيفي للمقيمين الفلسطينيين في القدس، أو تقديم تنازلات مؤلمة بشأن السيادة الفلسطينية تصل إلى حل المشكلة.

تحدّث يوسي غينوسار أولاً، وهو الخبير في الفريق الإسرائيلي في التعامل مع عرفات. أبدى اعتقاده بأن عرفات بحاجة إلى "بعض السيادة في أجزاء من المدينة القديمة" وأنه يشعر بأن السيادة المشتركة قد تقدّم حلاً مقبولاً. ومع أن يوسي قلّل من أهمية ما سيصرّ عليه عرفات، فإنه كسر مع ذلك محظوراً إسرائيلياً عندما وضع على الطاولة فكرة اقتسام السيادة على المدينة القديمة الهرطقية.

استنكر دان ميرودور، وهو مقدسي وعضو سابق في حزب الليكود اليميني، الفكرة. وحذّر من أن التخلّي حتى عن السيادة على الضواحي العربية الخارجية سيقوّض مبدأ عدم تقسيم القدس. ورأى أنه ليس بوسع إسرائيل بالتأكيد التفكير بالتخلّي عن السيادة في المدينة القديمة.

اعترض شلومو بن عامي بقوة. ورأى أنه لا يمكن إبقاء السلام رهينة عدم الاستعداد لتقسيم القدس. والضواحي الخارجية لم تكن جزءاً من القدس على أي حال. لماذا تريد إسرائيل أن تتولى المسؤولية على 130,000 فلسطيني يعيشون هناك؟ ورأى أن تنازل إسرائيل عن الضواحي الخارجية لن يلبي حاجة عرفات إلى بعض السيادة في المدينة القديمة. لذا يجب على باراك النظر في نوع من المجمّع السيادي لعرفات في الحي المسلم مع منفذ إلى جبل الهيكل، حيث تحتفظ إسرائيل "بالسيادة العليا" ويعرض على الفلسطينيين نوعاً من "السيادة الفرعية".

اتفق داني ياطوم، مدير مكتب باراك، مع شلومو بوجوب منح شكل من أشكال السيادة للفلسطينيين في مدينة القدس لكنه يفضّل منحهم "السيادة الوظيفية" في المدينة القديمة والأحياء الداخلية، على أن تحتفظ إسرائيل بالسيادة الكاملة على جبل الهيكل/الحرم الشريف.

رأى أمنون شاحاك أن مصلحة إسرائيل تكمن في الانفصال عن الفلسطينيين وذلك يعني التخلّي عن المسؤولية عن أكبر قدر ممكن من المناطق العربية في القدس. واتفق مع يوسي بأنه يجب أن يحصل الفلسطينيون على شكل من أشكال السيادة في المدينة القديمة؛ وبخلاف ذلك لن يتم التوصّل إلى اتفاق. وأيّد أيضاً فكرة المجمع السيادي لعرفات في الحي المسلم، لكن أصرّ، على غرار ياطوم، على أن تحتفظ إسرائيل بالسيادة على جبل الهيكل/الحرم الشريف.

تدخّل غينوسار قائلاً إن المجمّع السيادي لن يكون كافياً لإرضاء عرفات. فدفع ذلك إيلي روبنشتاين، المدعي العام الإسرائيلي واليهودي المتديّن، إلى الاستعانة باقتباسات من العهد القديم تشدّد على أن التخلّي عن السيادة في المدينة القديمة محظور.

أنهى باراك النقاش بالإشارة إلى أنهم يواجهون خياراً تاريخياً يشبه قرار ديفيد بن غوريون إعلان الاستقلال وقرار مناحيم بيغن في كمب ديفيد بالانسحاب من كل سيناء. ومن المستحيل، من وجهة نظره، تأجيل القضية إذ إن سفينة الدولة الإسرائيلية ستصطدم بجبل جليدي من دون التوصّل إلى اتفاق لإنهاء الصراع. لذا لا بد من اتخاذ قرار. وقال إن الموافقة على منح السيادة في المدينة القديمة للآخرين "صعب كالجحيم". غير أن بعض القضايا ذات أهمية "مركزية لوجودنا"، لذا أقسم على عدم التوقيع على التخلّي عن السيادة على جبل الهيكل.

بعد سبعة أيامٍ وليالٍ بدأ مجمع كمب ديفيد يبدو كأنه سجن. وثمة سياج من الأسلاك الشائكة في الواقع يحيط بالمجمع ويحرسه المارينز الأميركيون. في الليل، يسود المكان، بغياب أنوار الطرق، إحساس بالرهبة. وفي تلك الليلة بالذات - الاثنين 17 تموز/يوليو - استقرّت فوق المكان سحب مطيرة داكنة منخفضة الارتفاع، فحجبت الإضاءة الطبيعية المستمدّة من القمر والنجوم.

كان كلينتون ينتظر بفارغ الصبر زيارة باراك، للردّ على عرض عرفات. وبعد ذلك يدمج الرئيس أفكار باراك في اقتراح أميركي جديد. وبناء على ردّ عرفات عليها، إما أن يمكن التوصّل إلى اتفاق وإما أن تنهار العملية. وعلى بعد مئة ياردة، في بيرش لودج، كان عرفات ينتظر أيضاً. لقد اقترب الزعماء من لحظة الحقيقة.

إذا تحقّق تقدّم الليلة، يستطيع كلينتون تأخير مغادرته أربعاً وعشرين ساعة. لكن إذا لم يتحقّق أي اختراق، فسيغادر في الصباح إلى قمة مجموعة الثمانية حيث يشرح فشله.

أين باراك؟ بعد منتصف الليل بقليل، أُرسلت لمعرفة ما الذي يجري. مشيت نحو خمسين ياردة صعوداً إلى دوغ وود لودج، حيث يقيم باراك، لإبلاغه بقسوة ملائمة بأن الرئيس بانتظاره وأنه تأخّر. كان تأخّر الإسرائيليين أمراً عادياً جداً؛ وعلى غرار كلينتون، لا يعير سوى قلة منهم فكرة دقّة المواعيد أي اهتمام. لكن تلك الليلة ليست ليلة عادية. عندما تقدّمت إلى السطح الأمامي لمقرّ باراك، فتح جلعاد شير الباب الخارجي المنخلي وسدّ الطريق أمامي. أبلغني أن رئيس الوزراء كاد يختنق عندما علقت حبة فستق سوداني في حلقه. وطبّق جيدي غرينشتين، نائب جلعاد الشاب مفتول العضلات، مناورة هيمليخ بنجاح وأخرج حبة الفستق السوداني، لكنه أحدث التواء لدى باراك في أثناء ذلك.

بعد ساعة تعافى باراك وقدم إلى أسبن لودج بصحبة داني ياطوم وشلومو بن عامي ليقدّم موقفه من القدس إلى الرئيس. تصاعدت خيبة كلينتون فيما كان يستمع. قال باراك إنه مستعد لأن يعرض على عرفات السيادة على الضواحي العربية الخارجية للقدس وممراً عبر الضواحي الداخلية إلى مجمّع دبلوماسي في الحي المسلم من المدينة القديمة بجوار الحرم الشريف. ومن هناك يستطيع عرفات الوصول دون إعاقة إلى الحرم والمساجد المقدّسة التي سيمنح عليها القوامة. كان كلينتون يعرف أن ذلك أقل بكثير مما يمكن أن يقبل به عرفات. لكن ما أقلقه الآن أن باراك يعرض الآن أقل مما عرضه معاونوه على الفلسطينيين في القناة الخلفية من قبل. وردّ عرفات بالرفض المطلق لذلك.

انفجر كلينتون غاضباً: "لا يمكنني أن أذهب إلى عرفات بالتراجع عما قدّم. ربما تستطيع أنت إقناعه بذلك؛ أما أنا فلا أستطيع. هذا أمر غير حقيقي، إنه غير جدّي. ذهبت إلى شيفاردزتاون ولم يبلغني منك شيء لمدة أربعة أيام. وتوجّهت إلى جنيف وشعرت كأنني هندي خشبي يقوم بتقديم عرضك. لن أدع ذلك يحدث هنا".

شاهدت باراك يخرج من ذلك النقاش عاقداً حاجبيه. بدا مذهولاً ومندهشاً وهو يخرج عائداً إلى مقرّه ويتجاهلنا جميعاً. كان الرئيس لا يزال محمرّ الوجه عندما انضممت إليه. التفت إلي وقال، "لن تصدّق ما فعله صديقك باراك معي"! وأعاد رواية ما حدث. قال إنه سيبدو مثل "الأبله" إذا نقل ما عرضه باراك إلى عرفات. وهو لا يساوي ما أبلغني به أمنون شاحاك بعد مداولاته مع باراك بعد الظهر. كان يعتقد أن خطوة باراك بشأن القدس ستكون بعيدة الأثر، وربما تؤدي إلى انهيار الحكومة، "لكنه سيسقط وهو يقاتل من أجل السلام على الأقل"، كما قال شاحاك.

من الواضح أن باراك كان يؤخّر خطوته الحقيقية حتى آخر لحظة ممكنة وفقاً لحساباته. كان يلاعب عرفات لكنه أغضب كلينتون في أثناء ذلك. اقترحت على الرئيس استدعاء باراك ثانية والإصرار على أن يتكلّم معه بصراحة ووضوح. ورأيت أن لكلينتون الحقّ، باعتباره أفضل أصدقاء إسرائيل، بمعرفة ما الحدّ الذي سيكون باراك مستعداً لبلوغه. وبعد ذلك يستطيعان التباحث في استراتيجية الوصول إلى هناك.

في الثالثة صباحاً تقريباً، اجتمع باراك وكلينتون ثانية في فناء أسبن، دون حضور معاونيهما هذه المرة. وبعد أن حلّف باراك الرئيس على الكتمان، قال إنه مستعد لتقسيم المدينة القديمة إلى قسمين، فيتخلّى عن السيادة الكاملة في الحيين المسلم والمسيحي لعرفات. وتحتفظ إسرائيل بالسيادة على الحيين الأرمني واليهودي وجبل الهيكل، رغم أن عرفات سيحصل على القوامة على الحرم الشريف. وستخضع جميع الضواحي الخارجية العربية للسيادة الفلسطينية، وفي الضواحي الداخلية، تحتفظ إسرائيل بالسيادة على التخطيط وتصنيف المناطق.

بدا عرض باراك جريئاً جداً ويتجاوز كثيراً ما توقّعناه بحيث دُهش الرئيس. لقد أصبح الاختراق في متناول اليد دون شك.

من المهم إدراك مقدار عمق التنازل الذي اعتقدنا أن باراك قدّمه في الساعات الأولى من يوم الثلاثاء 18 تموز/يوليو 2000. فمنذ 7 حزيران/يونيو 1967، عندما أعلن قائد قوات المظليين في الجيش الإسرائيلي: "أصبح جبل الهيكل بين أيدينا"، صار شعار كل سياسي وجوب بقاء القدس العاصمة الأبدية غير المقسّمة لإسرائيل. بوسع باراك توسّل ذكرى بن غوريون لتبرير التخلّي عن قسم من المدينة القديمة، كما فعل أول رئيس لوزراء إسرائيل بقبول خطة الأمم المتحدة للتقسيم في سنة 1947. لكن القدس الموحّدة، في السنوات التي تلت ضمّها بقرار اتخذه الكنيست في سنة 1967، أصبحت جزءاً لا يتجزّأ من هوية الدولة اليهودية وجغرافيتها. لذا فإن تقسيم المدينة القديمة وإعطاء نصفها إلى عرفات ينمّ عن جرأة وحنكة سياسية استثنائية أو حماقة صرف.

اعتبرت شخصياً أن عرض باراك غلطة، فهو يعطي الكثير بسرعة كبيرة. وهو لم يفعل شيئاً لإعداد الرأي العام الإسرائيلي لمثل هذا التنازل، وبالنظر إلى موقفه السياسي الضعيف، فإن تسرّب مثل هذا العرض الجريء سيسرّع في سقوطه. كما أن تنازل باراك بشأن السيادة في المدينة القديمة سيكون أول عرض رسمي تقدّمه الحكومة الإسرائيلية في موضوع القدس. لقد قادنا باراك إلى الاعتقاد بأن افتتاحيته ستكون عرض السيادة الفلسطينية على ضاحية أو اثنتين في المقتربات الشمالية لبلدية القدس. وبعد أن أطلع كلينتون على موقفه النهائي، كان عليه أن يتمسّك بذلك النهج. كان بوسعهما الاتفاق فيما بينهما أن يعرض كلينتون على عرفات شيئاً دون ذلك: ربما السيادة الفلسطينية في كل الضواحي الخارجية كخطوة أولى. وبعد ذلك قد يتمكّن كلينتون من إقناع عرفات بأنه حقّق نصراً تفاوضياً هائلاً عندما يتنازل رئيس الوزراء في النهاية على مضض عن السيادة في قطاعين من المدينة القديمة.

بدلاً من ذلك أراد باراك من كلينتون الآن إقناع عرفات بأن عرضه الأول

هو في الواقع العرض الأخير والأفضل. وفي غمرة استعجال كلينتون تحقيق الاختراق وفرحته بسماع عرض باراك الحقيقي، فإنه لم يكن في وارد التريّث. لكن عقل عرفات لا يعمل على ذلك النحو، فمن المرجّح أن يفتح مثل هذا العرض الافتتاحي شهيّته على المزيد، لاسيما السيادة على الحرم الشريف.

مع ذلك أحسست بالإعجاب بشجاعة باراك وجرأته. فقد كسر الحظر الإسرائيلي على فكرة تقسيم القدس إلى منطقتين يهودية وعربية، مثلما كسر رابين الحظر على التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. لقد تجاوز باراك حدوده السياسية وعلى الرئيس الآن حمل عرفات على القيام بمثل ذلك.

أرجأ كلينتون مغادرته أربعاً وعشرين ساعة وفي مساء الثلاثاء 18 تموز/ يوليو، دعا عرفات إلى الاجتماع معه في أسبن لودج. تحدّث الرئيس بنبرة رزينة. أكّد لعرفات الطبيعة التاريخية للفرصة. وقال إن باراك تجاوز ما كان ينتظره منه. ولدى الفلسطينيين الآن فرصة لتحقيق طموحاتهم الوطنية، بما في ذلك في القدس. وقال إن الفرصة قد لا تتكرّر ثانية إذا ما فوّتوها. لن يبقى باراك وقد لا يكون الرئيس الأميركي التالي راغباً في التدخّل بالطريقة نفسها.

أشار كلينتون إلى أنه عند اتفاق كمب ديفيد الأول لم يكن في الضفة الغربية سوى خمسة آلاف مستوطن؛ واليوم يزيد عددهم على 170,000. وإذا لم يتم الاتفاق، فسيتواصل ارتفاع أعدادهم حتى لا يعود هناك أمل بقيام دولة فلسطينية مستقلة. وطرح الرئيس بعد ذلك عناصر الصفقة التي تشكّل الأساس لإبرام اتفاق: 91 بالمئة من الضفة الغربية؛ وحل مرضٍ لمشكلة اللاجئين؛ واتفاق على إنهاء الصراع؛ وفي القدس، تخضع كل الضواحي العربية للسيادة الفلسطينية، ويقسّم نظام خاص السلطات في الضواحي الداخلية، ويحصل الفلسطينيون على السيادة على الحيين المسلم والمسيحي في المدينة القديمة، والوصاية الفلسطينية على الحرم الشريف.

وعد عرفات بالتفكير في ذلك وذهب إلى مقرّه. وفي الساعات الأولى من 19 تموز/يوليو عاد صائب عريقات بسلسلة من الأسئلة بشأن تفاصيل اقتراح

كلينتون. كان دنيس ومادلين قد أويا إلى الفراش. وبدلاً من التشاور معهما، ردّ ساندي بيرغر على الأسئلة. كان بيرغر قلقاً بشأن ذهاب كلينتون إلى أوكيناوا، فأبلغ صائب بأن الرئيس يجب أن يعرف إذا ما كان عرفات سيقبل أفكاره كأساس لإبرام اتفاق. ردّ صائب برسالة تحمل توقيع رئيس السلطة الفلسطينية وتنص على أن الأفكار التي قدّمها الرئيس تتناقض مع مرجعية المفاوضات وبالتالي لا تشكّل أساساً لاستئناف المحادثات.

لم يكن كلينتون مستعداً لقبول الإجابة بلا من عرفات، خلافاً لما حدث في اجتماعه مع الأسد في جنيف. فزار في الصباح عرفات في بيرش لودج وبذل ما بوسعه لاستمالته ودفعه إلى تغيير موقفه. لكنّه أجل ذهابه إلى أوكيناوا اثنتي عشرة ساعة أخرى وأرسل مادلين ودنيس إلى بيرش لودج للمحاولة ثانية. وانتهى ذلك إلى مباراة في الصراخ واندفعت مادلين خارجة من بيرش لودج بعد اتهام عرفات بإفساد الأمر.

اتصل الرئيس بمبارك وولي العهد السعودي الأمير عبد الله والعاهل الأردني الملك عبد الله والرئيس التونسي بن علي، طالباً دعمهم كطريقة لتقديم غطاء لعرفات كي يقبل العرض الخاص بالقدس. لكن عندما راجع معاونوهم الوفد الفلسطيني وسمعوا أن الحرم سيبقى تحت السيادة الإسرائيلية، لم تسفر المحاولة عن أي شيء. لم يتصل سوى الملك عبد الله والرئيس بن علي بعرفات، لكنهم نقلوا إلينا شكاوى عرفات بدلاً من الضغط عليه لقبول اقتراح كلينتون.

يشدّد من انتقدوا نهجنا في كمب ديفيد كثيراً لأننا لم نشرك الدول العربية في القمة. ويرون أن عرفات ربما كان أكثر استجابة لو علم أن مصر والمملكة العربية السعودية تدعمان تسوية بشأن القدس. لا شك أننا قصّرنا في نهجنا الإجمالي تجاه العرب في الطريق إلى كمب ديفيد وعندما وصلنا إلى هناك. وعلى الرغم من أنهم أطلعوا على ما يجري على العموم، فإنه لم يبذل أي جهد جدي لإشراكهم في تحضيرات القمة. وبما أن ند ووكر، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، والمسؤول عن التعامل اليومي مع هذه الحكومات، استُبعد عن فريق كمب ديفيد، فإنه

لم يكن هناك من طريقة لإبقائهم على اطلاع على ما يجري. ولم يكلّف أي شخص في الوفد الأميركي نفسه عناء إطلاعهم قبل أن يتلقّوا مكالمات الرئيس كلينتون. وتلك حماقة في الواقع، لاسيما لأن الفلسطينيين كانوا يقدّمون لهم رواية سلبية عما نفعله عند إطلاعهم على المستجدات يومياً. بل إن باراك كان يطلع الرئيس مبارك والملك عبد الله على ما يجري بانتظام في حين لم يسمعوا شيئاً منا.

مع ذلك ما كانت النتيجة النهائية لتتغيّر عندما يتعلّق الأمر بإقناع عرفات بقبول اقتراح كلينتون بشأن القدس، حتى لو سعينا بنشاط إلى إشراك القادة العرب في عملية كمب ديفيد. فالقادة العرب لا يثقون بعرفات. وما كانوا ليضعوا أنفسهم في موقف يمكّن عرفات من اتهامهم أمام شعوبهم بالضغط عليه للتخلّي عن حقوق المسلمين في القدس.

أرسل كلينتون الآن معاونيه للتباحث مع مستشاري عرفات على أمل أن يتمكّنوا من إقناعه بتغيير رأيه، لكن دون جدوى. قرّر كلينتون عندئذ المحاولة مرة أخيرة مع عرفات بعد ظهر يوم 19 تموز/يوليو. توسّل الرئيس ثانية "الفرصة التاريخية" التي يتخلّى عنها عرفات، والمجازفة السياسية التي يقوم بها باراك، والطبيعة غير المسبوقة للعرض المطروح على الطاولة، وعدم قدرته على فعل المزيد للفلسطينيين إذا واصل عرفات رفضه الاقتراحات كأساس للمفاوضات. لم يتزحزح عرفات عن موقفه، وقال إنه يفضّل أن يقتل نفسه على أن يقبل اقتراح كلينتون: "لم يُخلق الزعيم الفلسطيني الذي يستطيع التوقيع على التخلّي عن القدس. لن أخون الثقة. ولن أخون شعبي".

ثم قدّم عرفات ادعاء محيّراً: فقال إنه كخبير في الشؤون الدينية يعرف أن بقايا الهيكل اليهودي غير موجودة تحت الحرم الشريف، بل موجودة في نابلس! وهو متأكد جداً. لكن إذا اعترف بأي مطالبة يهودية بالمنطقة الموجودة تحت الحرم الشريف، فإن ذلك سيقوّض إصراره على أن للفلسطينيين وحدهم حق السيادة هناك. وسيخرق ذلك دفاعاته.

ركّز منتقدو عرفات والمدافعون عنه على أنه لم يقدّم اقتراحاً مضاداً في

هذه الأيام الحرجة في كمب ديفيد. وغالباً ما ينسب ذلك إلى شخصية عرفات. فكما وصفه شلومو بن عامي، "إنه... يهرب دائماً من اتخاذ القرار". من ناحية أخرى، يرى المدافعون عن عرفات أنه كان مشغولاً بتجنّب أي إضعاف لقرارات الأمم المتحدة التي تشكّل مرجعية حل المشكلة الفلسطينية.

التفسير الحقيقي من وجهة نظري مباشر وبسيط. كان عرفات يسعى إلى منفذ للهرب منذ وصوله إلى كمب ديفيد. وقد وجد ضالّته في السيادة على الحرم الشريف. وما اعتبره كلينتون وباراك عرضاً غير مسبوق وبعيد الأثر وسخياً، رآه عرفات طريقاً لتجنّب أي حل مفروض. ولذلك رفضه على الفور.

في أعقاب هذا اللقاء مع كلينتون، أمر عرفات وفده بحزم الحقائب.

17

الانهيار

اصطف الموكب الرئاسي على طول الطريق نصف الدائري الذي يربط مقار الزعماء الثلاثة. وكانت سيارات الليموزين والسيارات الرباعية الدفع تنتظر منذ ثلاث ساعات لتقلّ كلينتون ومعاونيه نزولاً من الجبل الذي يغشاه الضباب إلى قاعدة أندروز الجوية، حيث توجد طائرة الرئاسة التي ستحمله إلى أوكيناوا. كانت السحب المطيرة قد استقرّت فوق جبال كاتوكتين ليلة الأربعاء في 19 تموز/ يوليو، فانهمر المطر دون انقطاع على المنتجع الرئاسي. ولكي يدفّئ السائقون أنفسهم، تركوا محرّكات السيارات شغالة تنفث البخار من عوادمها في الظلمة الضبابية التي اكتنفت المقارّ. وكان المعاونون يتجوّلون حاملين مظلات سوداء، مثل متعهّدي دفن الموتى في الجنازات.

خلص عرفات إلى أن القمة انتهت لكن كلينتون لم يكن مستعداً للاستسلام. وفيما كان موكب السيارات ينتظر، تنقّل كلينتون بين كوخي عرفات وباراك محاولاً ترتيب استمرار مفاوضات القمة حتى عودته من أوكيناوا. ففي الأربع وعشرين ساعة التي انقضت منذ أن رفض عرفات العرض الأميركي، أدرك كلينتون وباراك فشل استراتيجيتيهما. وقد أجبر القادة الثلاثة على التفكير في خياراتهم في الواقع. فكان من الأسهل على عرفات العيش مع الفشل. فبإمكانه الخروج كأنه البطل الذي قال لا للولايات المتحدة وإسرائيل بشأن القدس. وهو

يعرف أيضاً أن على باراك مواصلة السعي إلى اتفاق إذا أراد أن ينقذ نفسه سياسياً. وعلى نحو ذلك، إذا أراد كلينتون إنقاذ إرث رئاسته، فإن عليه أن يحاول ثانية. لذا اقترح عرفات في اجتماعه مع كلينتون عصر ذلك اليوم استمرار الاجتماعات، ربما في واشنطن، لمدة أسبوعين آخرين يعقد بعدهما القادة قمة ثانية.

لم يكن هذا الاقتراح ملائماً لباراك. فسيفقد البيئة الضاغطة التي أراد إحداثها في كمب ديفيد ويعرّضه إلى وابل من الانتقادات في بلاده بسبب التنازلات البعيدة الأثر التي قدّمها. وسيبدو كالمغفّل بالفعل وهو يلاحق عرفات بعدما رفض مثل هذا العرض غير المسبوق. وكان حريصاً على اعتبار عرفات مسؤولاً عن فشل القمة. لكن مواصلة المفاوضات بعد القمة سيشوّش قدرته على لومه.

كان كلينتون يشعر طوال الوقت أن عرفات يحاول جرّ الولايات المتحدة نحو موقفه دون التوصّل إلى اتفاق في هذه القمة. ويخشى من أن يسمح عرفات بتزايد الضغط مع اقتراب 13 أيلول/سبتمبر 2000، الذي يشير إلى انقضاء خمس سنوات على موعد بداية مفاوضات الوضع النهائي بموجب عملية أوسلو. وكان عرفات قد هدّد بأنه سيعلن في ذلك الوقت عن قيام دولة فلسطين المستقلة من جانب واحد، ما يثير مجابهة مع إسرائيل. أكّد اقتراح عرفات مواصلة المفاوضات تقييم كلينتون لتكتيكاته. وإذا سمح كلينتون لأحد بمغادرة كمب ديفيد عندما يتوجّه إلى أوكيناوا، فسيواجه بعناوين مثيرة عن فشله عندما يصل إلى قمة البلدان الثمانية. لذا اقترح الرئيس بقاء الجميع في كمب ديفيد ومتابعة العمل حتى يعود من أوكيناوا.

أبدى باراك استعداده لقبول اقتراح الرئيس شريطة أن يستند استمرار المفاوضات إلى الأفكار التي طرحها كلينتون على عرفات في الليلة السابقة. وذلك غير مقبول لدى عرفات بطبيعة الحال. لذا اقترح في اجتماعه الثاني مع عرفات أن يركّز الجانبان في غيابه على القدس؛ وإذا أمكن حل تلك المشكلة، فبإمكانهم عندئذ التركيز على جميع القضايا عند عودته. لم يتردّد عرفات في قبول هذا

الاقتراح. فهو لن يقول لا البتة لاستئناف المفاوضات لأن ذلك يجافي المنطق. وهناك دائماً فرصة لأن يحسّن الإسرائيليون عرضهم، كما دأبوا منذ بداية محادثات الوضع النهائي. وإذا لم يفعلوا، يمكنه التمسّك بأسلحته بشأن بالقدس. فليس هناك ما يخسره.

عاد كلينتون بعد ذلك إلى باراك وقال له إذا حقّق عرفات حلاً مرضياً بشأن القدس فسيقبل الأفكار الأميركية في القضايا الأخرى. ولم يكن ذلك صحيحاً تماماً. لكن باراك فهم من إيضاحه أن عرفات قبل الاقتراح الأميركي في الليلة الماضية على أساس استمرار المفاوضات، لذا وافق باراك على البقاء.

غادر كلينتون خلال دقائق. لقد جعل الزعيمين يتوقّعان أشياء مختلفة عن أساس استمرار المفاوضات. وتُرك لمادلين أولبرايت أن ترتّب الفوضى.

حقّق الرئيس مهلة في اللحظة الأخيرة، واستحقّ ثناء الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني. كانوا يتجمّعون في قاعة الطعام في لوريل لودج لوداع بعضهم بعضاً عندما عرفوا أنهم لن يغادروا. فتعانقوا بصورة عفوية وجدّدوا التزامهم بإيجاد حلّ. لكن تبدّدت الإرادة الطيّبة عندما شرعت أولبرايت في إيضاح الأسس المشوّشة التي وضعها كلينتون لاستئناف المفاوضات.

أولاً أبلغت باراك بالحقيقة: "لا يعرف ياسر عرفات أن الموافقة على الاقتراحات الأميركية شرط للبقاء، في حين أُبلغت أنت بذلك". عبّر باراك عن "خيبة أمله العميقة"، لكنه قال إنه لن يصعّب الأمور على وزيرة الخارجية. وقبل اقتراحها إجراء مشاورات غير رسمية لكنه شدّد أنه لن يوافق على مفاوضات رسمية إلى أن يقبل عرفات باقتراحات كلينتون.

استشاط عرفات غضباً عندما عرف من أولبرايت أنه لن تكون هناك مفاوضات رسمية في غياب الرئيس. وزعم أن باراك احتال عليه للبقاء من أجل كسب وقت لتأليف حكومة وحدة وطنية في إسرائيل تمكّنه من مواجهة الفلسطينيين بدلاً من التفاوض معهم. وقال إنه مستاء من طريقة رئيس وزراء إسرائيل في تجاهله. وأعلن بطريقة مسرحية، "لن أكون عبداً لباراك".

على مائدة العشاء في تلك الليلة، بحضور الزعيمين ووفديهما، تحمّلت أولبرايت الملامة عن الرئيس: "كان اليوم سيّئاً ونحن نتحمّل مسؤولية الخطأ. الاقتراحات الأميركية لم تعد مطروحة على طاولة البحث فيما يجري الجانبان مباحثات غير رسمية". استاء باراك، وسرّ عرفات. وفور انتهاء العشاء استأذن بالانصراف وخرج. وفيما مرّ بجانبي تمتم قائلاً، "لقد سئمت هذا الارتجال".

سرنا وراء باراك لكننا لم ننجح في إنجاز شيء. وهكذا تراجعنا للمرة الثالثة منذ بداية القمة، وسجّلنا سابقة تبين تعذّر إبطالها.

كان لدى باراك أسباب وجيهة للانزعاج. فقد أفلت الأسد وعرفات من قبضته، وتركاه مكشوفاً سياسياً، دون أي مكاسب يعرضها. وغرق في ما بدا أنه اكتئاب عميق، عازلاً نفسه في مقرّه ورافضاً مقابلة أحد. وعاود الظهور بعد يومين على إثر قبول دعوة أولبرايت لزيارة ميدان معركة غتسبيرغ حيث عبّر عن اهتمامه الكبير بتفاصيل المعركة التي غيّرت مسار التاريخ الأميركي. لكنه تجنّب إجراء أي مقارنات بمعركته في كمب ديفيد.

استعادت مادلين ودنيس وفريق وزارة الخارجية السيطرة على ما تبقّى من عملية المفاوضات، لكن سرعان ما اكتشفنا، عندما حاولنا إنقاذ القمة قبل عودة الرئيس في 23 تموز/يوليو، أن أياً من الزعيمين لن يقدّم أي تنازلات في غياب كلينتون.

بما أننا تمكنا من الانخراط في مباحثات غير رسمية، جمع دنيس في مكان إقامته العناصر البنّاءة في الجانبين للتعامل مع قضية السيادة على القدس المستعصية. انضم دحلان ورشيد وشاحاك وبن عامي وغينوسار إلى المداولات. أكّد بن عامي وشاحاك أمام الفلسطينيين أن جبل الهيكل مسألة هوية وطنية بالنسبة إلى الإسرائيليين. وأظهر شاحاك فصاحة في التعبير عن ألمه. "جبل الهيكل هو القفل وليس لدينا المفتاح. وليس لدينا سوى تراثنا ومعتقداتنا. لا أستطيع أن أضع نفسي مكان الفلسطينيين، فلدي مكاني فقط. ولا يمكنني التخلّي عنه. ستحصلون على السيطرة، وسيكون علمكم مرفوعاً. لكن إذا تخلّينا

عن السيادة نتخلّى عن أحلامنا ـ وسنطرد من مناصبنا".

تحدّث شلومو عن "سيادة عملية" على الحرم للفلسطينيين تعزّز دورهم، بما في ذلك مكتب لرئيس السلطة الفلسطينية، وتغيير في الوضع القانوني والأعلام. بالمقابل، لا بد من تمكّن اليهود من الصلاة في محيط الحرم وثمة حاجة إلى آلية لضمان عدم إجراء حفريات.

قال دحلان إن عرفات يعتقد أن مسألة الصلاة تُدخل عنصراً متفجّراً في الاتفاق. وردّ شاحاك بأن تجميد الوضع لمدة خمس سنوات قد يكون الحل الوحيد القابل للنجاح. وقال رشيد إن ذلك قد يكون خطيراً بالنسبة للزعيمين. وأخيراً أنهى دنيس المباحثات العاطفية لكن غير الحاسمة التي استغرقت ساعتين بالإعلان بأننا إذا لم نجد طريقة لتأجيل القضية فسنترك كمب ديفيد دون تحقيق شيء.

لم يتمكّن دنيس من تحريك الجمود، فقرّر اختبار إمكانية تحقيق تقدّم في القضايا الأمنية. ولقيادة المباحثات، استعانت أولبرايت بجورج تنيت، مدير وكالة الاستخبارات المركزية (السي آي إيه). فخلال فترة أوسلو، أقام تنيت علاقات فريدة مع الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. وكان عرفات يحب التعامل مع جورج لأنه يعتقد أن السي آي إيه قادرة على كل شيء ويعتبر نفسه مكافئاً لتنيت كمدير لتسع مؤسسات أمنية متنافسة أنشأها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبدا أن عرفات معجب بطريقة جورج في تدخين السيجار وإظهار الودّ ولهجته النيويوركية.

ازداد عمق العلاقة الإسرائيلية مع السي آي إيه تحت قيادة تنيت أيضاً وعملت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية معه عن كثب في قضايا حيوية، بما في ذلك مجابهة الإرهاب الفلسطيني. وقد استغلّ تنيت هذه العلاقات الجيدة بفعالية في مفاوضات واي بلانتيشن، حيث مكّن الاتفاق الذي صاغه بشأن الترتيبات الأمنية كلينتون من إحداث اختراق وصولاً إلى اتفاق أوسع. وكان يحدونا الأمل بأن يتمكّن من صنع الأعجوبة نفسها الآن في كمب ديفيد.

وجد تنيت المساعدة في تعامله مع أشخاص براغماتيين في كلا الجانبين. فقد كان محمد دحلان، بصفته رئيس جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة، الوحيد في الوفد الفلسطيني الذي لديه المؤهلات الأمنية كما أثبت أنه من أكثر العناصر البناءة فيه. وكان شلومو يناي، رئيس جهاز التخطيط العسكري في الجيش الإسرائيلي قد وضع مفهوماً يمكّن الجيش الإسرائيلي من الانسحاب من وادي الأردن.

أظهرت المفاوضات الأمنية التي أجريت في 21 و22 تموز/يوليو ما الذي يمكن تحقيقه عندما يُسمح للأشخاص الذين يثق بعضهم ببعض بالعمل بهدوء للتوصّل إلى تفاهم. مقابل الانسحاب من وادي الأردن، وافق المفاوضون الفلسطينيون على بقاء ثلاثة مواقع إنذار مبكّر إسرائيلية في تلال الضفة الغربية، والاستخدام الإسرائيلي لأجواء الضفة الغربية دون إعاقة، ووصول الجيش الإسرائيلي إلى مناطق محدّدة في وادي الأردن على طرقات محددة عند بروز حالة طارئة ناجمة عن تهديد من الجبهة الشرقية. وبقيت مسائل أخرى بحاجة إلى حل لكن هذه التفاهمات شكّلت اختراقاً في المفاهيم(*).

في قضية اللاجئين، بدا أن الفلسطينيين مستعدّون للنظر في مقايضة "حقّ العودة" بتحديد عدد ثابت للفلسطينيين الذين سيعودون بالفعل إلى إسرائيل. لكن في المفاوضات على الحدود، اتسعت الفجوة عندما عرض أبو العلاء تسوية على 1.5 بالمئة من الحدود وردّ الإسرائيليون بنسبة 13.5 بالمئة. لكن في هذه المحادثات غير الرسمية أبدى أبو العلاء على الأقل استعداداً الآن للبحث في إدخال تعديلات على خط 1967.

وبناء على ذلك، أرسلت أولبرايت إلى الرئيس عشية عودته تقريراً موجزاً متفائلاً. وفي حين أقرّت بأننا لم نجد حلاً مقبولاً لقضية السيادة على جبل الهيكل/الحرم الشريف، فإنها اعتقدت أن تعزيز وظائف "الوصاية" الممنوحة لعرفات هناك وربما الاتفاق على اقتسام "السيادة الدينية" يمكن أن ينتجا الحلّ

(*) كان لا يزال أمامهم الاتفاق على تعريف "الحالة الطارئة" التي تجيز استخدام الجيش الإسرائيلي لطرقات الضفة الغربية السريعة. وطالب الإسرائيليون أيضاً بوجود في وادي الأردن لمدة اثني عشر عاماً، إلى جانب قوة ثالثة أبدى الفلسطينيون استعداداً للقبول بها.

الوسط البعيد المنال. وأبلغت الرئيس بأن الاتفاق الكامل لا يزال ممكناً.

غير أنها طلبت منا إعداد خطّ الرجعة، في حال عدم تمكّننا من حلّ قضية جبل الهيكل: اتفاق إطار يحلّ فيه الطرفان كل القضايا الأخرى لكن يرجئا قضايا السيادة في المدينة القديمة لمفاوضات من دولة إلى دولة تنجز خلال سنتين(*). وأعددنا أيضاً خطة طارئة في حال عدم الاتفاق. في تلك الحالة، يمكن أن يقترح الرئيس أن تعترف إسرائيل والولايات المتحدة بدولة فلسطينية ذات حدود مؤقّتة في 42 بالمئة من الضفة الغربية التي يسيطر عليها الفلسطينيون بالفعل. وبعد ذلك تستأنف المفاوضات بين الدولتين للتوصل إلى الحدود النهائية بالإضافة إلى حل القضايا الأخرى كافة.

لكن في الأربع والعشرين ساعة التي انقضت بين قيام أولبرايت بإرسال التقييم الإيجابي إلى الرئيس وعودته المبكّرة إلى كمب ديفيد في 23 تموز/يوليو، أوضح باراك وعرفات بجلاء أن تفاؤلها لم يكن له أساس من الواقع.

أبلغ باراك أولبرايت بأن الأفكار التي عرضها الرئيس لم تعد مطروحة الآن على الطاولة لأن عرفات رفضها. وأراد أن يدرك عرفات أن عليه أن يدفع ثمن رفضه العرض المبكّر. وبدلاً من السيادة على الحيين المسلم والمسيحي في المدينة القديمة، عاد باراك الآن إلى عرضه القديم "ممراً ذا سيادة" من الضواحي الخارجية التي يحظى فيها الفلسطينيون بالسيادة عبر ضاحية داخلية واحدة إلى "مجمع ذي سيادة" في المدينة القديمة، بجوار الحرم الشريف، الذي يحظى عرفات بالوصاية عليه.

من الواضح أن اهتمام باراك كان منصبّاً على الإعداد لانهيار القمة. وحذّر أولبرايت من أن قيام عرفات بإعلان الدولة من جانب واحد سيجعله يردّ بضمّ أراضي الضفة الغربية من جانب واحد.

(*) في هذا الاقتراح يجب تجميد الوضع الراهن في القدس الشرقية بصورة يعوّل عليها في حين تخضع الأحياء الشمالية للسيادة الفلسطينية مقابل قبول الفلسطينيين بالسيادة الإسرائيلية على الأحياء اليهودية في القدس الشرقية. ويمكن التوصّل إلى ترتيبات حكم ذاتي للأحياء العربية الداخلية في فترة السنتين.

كانت أولبرايت مجتمعة مع باراك، فيما يكافح تنيت مع عرفات الذي كرّر الآن نقاط الحديث البالية عن القدس. وعندما أثار جورج فكرة إرجاء القضية، قال عرفات إن العالم الإسلامي سيتهمه "ببيع القدس مقابل تحقيق الدولة". وفي أعقاب الاجتماع، أرسل عرفات رسالة إلى كلينتون تفصّل شكاويه من "التصلّب" الإسرائيلي بشأن كل القضايا الرئيسية.

أدت الجولة الأخيرة من المفاوضات التي أجراها الرئيس إلى استياء الزعيمين أحدهما من الآخر. وفي حين استغلّ بعض مفاوضيهما الفترة الفاصلة في محاولة لردم الفجوات(*)، فإن اهتمامات زعيميهم، مع قرب عودة كلينتون، بدت منصبّة على إلقاء أحدهم اللوم على الآخر على الانهيار الوشيك.

عند عودة الرئيس، كرّر باراك وعرفات اتهامات كل منهما للآخر، وأضاف باراك للمرة الأولى طلباً بأن ينقل كلينتون السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس إذا انهارت المفاوضات. لكن أبدى كلاهما استعداداً لقبول جولة أخرى من المفاوضات بين معاونيهما والرئيس لمعرفة إذا كان بوسعه حل القضايا العالقة. شعر كلينتون أن بوسعه الآن تحقيق تقدّم أكبر مع المفاوضين بدلاً من الزعيمين، لأنهم يحترمون مشاركته ويقدّرونها، ويحاولون ردم الفجوات، خلافاً للزعيمين. ولأول مرة في كمب ديفيد، استُدعي دنيس ليكون إلى جانب الرئيس ومساعدته في التعامل مع التفاصيل.

أغرق الرئيس نفسه في جلسة استمرت طوال الليل مع الخبراء الأمنيين، وخرج في الخامسة والنصف صباحاً باتفاق على كل شيء باستثناء بقاء وجود إسرائيلي في وادي الأردن. وبعد بضع ساعات من النوم، عاد كلينتون إلى المفاوضات ثانية، وهذه المرة بشأن قضية اللاجئين. لكن خلافاً للمحادثات الأمنية، لم يكن المفاوضون - أبو مازن ونبيل شعث ودان مريدور وإيلي روبنشتاين - مستعدين لترجمة التقدّم القليل الذي أحرزوه في مفاوضاتهم غير

(*) بحث دحلان ويناي اتفاق الأراضي الذي يتخلى عن 4 بالمئة من الضفة الغربية للكتل الاستيطانية. وبحث صائب عريقات وجلعاد شير فكرة السيادة الإسرائيلية على العقارات اليهودية المملوكة في الحي الأرمني من المدينة القديمة.

الرسمية بغياب الرئيس إلى تفاهم رسمي. ولم يؤدّ حضور الرئيس إلى ردم الهوة بين المطلب الفلسطيني "بحقّ العودة" والإصرار الإسرائيلي على أن يحدّد عدد اللاجئين العائدين تحديداً دقيقاً ويخضع لسيطرتهم الأحادية(*).

في مفاوضات الحدود، قدّم كل من شلومو بن عامي وأبي العلاء خرائط إلى الرئيس. عرضت الخرائط الفلسطينية 2 بالمئة من الضفة الغربية للكتل الاستيطانية. وضيّقوا في رسم الحدود حول الكتل قدر الإمكان بحيث بدت مثل ورق البرسيم أو البالونات على خيوط، حيث ترتبط كل مستوطنة بإسرائيل بطريق يمر عبر الأراضي الفلسطينية بدلاً من ضمها إلى كتلة من الأراضي الإسرائيلية المجاورة. ولم تعد أراضي المقايضة التي يطالب بها الفلسطينيون الآن محاذية لقطاع غزة (كثبان حالوتزا) وإنما على الجانب الإسرائيلي من الحدود مع الضفة الغربية. وذلك ليس قريباً البتة من التعديل الذي يجول في عقل باراك أو كلينتون، ولا قريباً من عرض "التسوية" بمقايضة 4 بالمئة الذي اقترحه دحلان في مباحثات غير رسمية سابقة.

تبدّد الآن التفاؤل الذي تولّد في جلسة المفاوضات المسائية. وتمكّن المفاوضون الراغبون في التوصّل إلى اتفاق، مثل دحلان ويناي، من إحراز التقدّم ما دام زعيماهم متسامحين مع ما يقومون به أو غير مطلعين عليه. لكن هذه الظاهرة كانت الاستثناء للقاعدة في كمب ديفيد. ففي معظم المفاوضات التي جرت هناك، كان أحد الجانبين أو كلاهما يريدان حماية المبدأ بدلاً من التوصّل إلى تسوية. وذلك ما ميّز المفاوضات بشأن اللاجئين والأراضي. وفي هاتين الحالتين أدرك الرئيس أن لا خيار أمامه للتغلّب على الفجوات سوى محاولة التوصّل إلى تسوية مع الزعيمين. وكان عرفات قد عهد إلى الرئيس بأمر التسوية على الأراضي.

(*) أصرّ الفلسطينيون على الاعتراف "بحق عودة" اللاجئين من لبنان إلى ديارهم السابقة في الجليل والتعويض عليهم ورفضوا مطلب الإسرائيليين بدفع تعويضات للاجئين اليهود الذين هربوا من البلدان العربية. ورفض المفاوضون الإسرائيليون "حق العودة" ووافقوا على عدد محدود من اللاجئين . عشرة آلاف على مدى عشر سنوات . بموجب ترتيبات لم شمل العائلات.

لذا قرّر كلينتون، في الرابعة من عصر يوم الاثنين، إجراء جولة أخرى مع عرفات. دعي رئيس السلطة إلى أسبن لودج، وتلا ذلك اجتماع عاصف. هدّد الرئيس بغسل يديه من القضية الفلسطينية. وقال إن العلاقات مع الولايات ستجمّد، ولن يقدّم مزيداً من المعونات، وسيجد عرفات نفسه معزولاً. وقال لعرفات، "لقد جئت إلى هنا أربع عشرة مرة وقلت لا لكل شيء. وستترتّب عواقب على هذه الأشياء، الفشل يعني نهاية عملية السلام... فلندع الأمور تنهار ونعيش مع تبعات ذلك".

لم يتزحزح عرفات. وباللجوء إلى الغضب الذي تمرّس به الممثل البارع، أقسم ثانية بأنه لن يتخلّى عن القدس. ومع ارتفاع الانفعالات، ذكّر كلينتون بأنه ليس قائد الشعب الفلسطيني فحسب، وإنما نائب الرئيس الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمدافع عن حقوق المسيحيين في القدس. وكرّر أن ليس للإسرائيليين حقوق في الحرم. وأصرّ على أن بقايا الهيكل ليست هناك، وأن مطلب الصلاة اليهودية هناك ليس إلا مؤامرة لسرقة الحقوق الفلسطينية. وعندما اقترح كلينتون إرجاء القضية قال عرفات، "ولا دقيقة واحدة". وعندما عرض كلينتون فكرة باراك إقامة "مجمّع ذي سيادة" لعرفات بجوار الحرم، طالب رئيس السلطة بالسيادة الكاملة عليه. وأخيراً بلغ الأداء ذروته: "هل تريد أن تحضر جنازتي؟ لن أنتظر أن يأتوا ويطلقوا علي النار، سأطلق النار على نفسي إذا وافقت على التخلّي عن القدس والأماكن المقدّسة فيها".

طلب الرئيس الغاضب من معاونيه التفكير في حيل اللحظة الأخيرة التي يمكن أن تُحدث تأثيراً. بحثت عن شلومو بن عامي، وهو أحد أكثر أعضاء الوفد الإسرائيلي مرونة وابتكاراً. اجتمعنا بمفردنا. أبلغته بنبرة رزينة بأن القمة ستنتهي ما لم نأتِ بشيء ما. فشنّ هجوماً قاسياً على الفلسطينيين، وقال إنهم يعانون من "فرط التمسّك في الشرعية الدولية". لكنه كان يفكّر أيضاً في كيفية حلّ العقدة المستعصية للسيادة على القدس. أجمل لي فكرة جديدة: مقابل الصلاة اليهودية في "المجمّع المغربي" على جبل الهيكل وآلية لمنع أي حفريات، يجب أن يُعرض على عرفات "وصاية ذات سيادة" على الحرم، نوع

من انتداب يشمل أيضاً المسؤولية عن الأمن هناك. كانت فكرة شلومو تقوم على استخدام كلمة "سيادة" في الأوضاع التي تنطوي ممارستها على عراقيل. ووسّع مفهوم الضواحي الداخلية، حيث يمكن أن يحصل الفلسطينيون على "سيادة محدودة" لكن تحافظ فيها إسرائيل على مصالحها بإنفاذ القانون والأمن والتخطيط وتصنيف المناطق بالحماية.

لم يكن ذلك بالأمر الكثير لكنه يكفي لإقناع الرئيس بأن عليه إجراء محاولة أخيرة مع المفاوضين في قضية القدس. دعي عريقات وبن عامي إلى أسبن لودج في العاشرة مساء. راجع كلينتون الخيارات أمامهما: إعلان الفشل، ومحاولة إيجاد تسوية بشأن القدس، ومحاولة التوصّل إلى اتفاق بإرجاء بعض قضايا القدس أو جميعها، وإنهاء القمة مع الإعلان عن استئناف المفاوضات. ناقش عريقات فكرة إرجاء القدس واللاجئين. فعبّر بن عامي عن دهشته من استعداد مفاوض فلسطيني لتأخير حل مسألة إنسانية فيما الرئيس يعرض جمع عشرات مليارات الدولارات لإعادة توطين الفلسطينيين والتعويض عليهم. بعد ذلك ركّز صائب على الخيار الذي كان يفضّله منذ البداية ـ إنهاء القمة ولكن استئناف المفاوضات.

أخيراً عند نحو الساعة الثانية عشرة ليلاً، أعاد الرئيس عرض باراك الأصلي بتقسيم السيادة في المدينة القديمة وتعزيزه باستعارة مفهوم بن عامي عن "الانتداب السيادي" الفلسطيني على الحرم الشريف على أن تظلّ السيادة المتبقية في أيدي الإسرائيليين(*). والتفت الرئيس إلى بن عامي وسأله إذا كان يستطيع قبول الصفقة. فاقترح شلومو أن يردّ عريقات أولاً. التفت الرئيس إلى صائب الذي قال إن تعليماته تقضي ألا أقبل بأقل من السيادة الفلسطينية الكاملة. فطلب منه الرئيس أن ينقل الاقتراح إلى عرفات.

(*) بالإضافة إلى ذلك، عرض كلينتون أن تصبح الضواحي الخارجية جزءاً من الدولة الفلسطينية. وفي المدينة القديمة، والضواحي الداخلية عرض خيارين: إما "حكماً ذاتياً ذا سيادة" للفلسطينيين على الضواحي الداخلية ونظاماً خاصاً للمدينة القديمة، وإما سيادة حكم ذاتي وظيفي في الأحياء الداخلية وسيادة فلسطينية في الحيين المسلم والمسيحي في المدينة القديمة.

رجع صائب من مشاوراته في الواحدة من صباح يوم الثلاثاء 25 تموز/ يوليو، حاملاً رسالة من عرفات تشكر الرئيس على جهوده وتحثّه على متابعة المفاوضات بعد القمة. وكتب أن "السلام سيذكر دورك". وشدّد عرفات في الرسالة على أن اقتراحات الرئيس بشأن القدس "لا تقودنا في الاتجاه الصحيح إذ لا يمكننا أن نقبل أي سيادة إسرائيلية في الأماكن المقدّسة الإسلامية والمسيحية".

في الساعة 8:45 صباحاً جمع الرئيس الوفد الأميركي في أسبن لودج للاجتماع الأخير. وعندما استعرض المسودة التي أعددناها للإعلان عن فشل القمة، أطلعنا على تقييمه الرئيسي للخلل الذي حصل. "عرفات يريد القدس بأكملها ولم يقدّم شيئاً لباراك. وهو مستعد للتخلي عن الدولة وحل لقضية اللاجئين مقابل القدس. إنه لا يختلف عن أي زعيم عربي آخر عندما يتعلّق الأمر بعدم فعل أي شيء للاجئين. بالمقابل، كان باراك شجاعاً وخلّاقاً. كان مستعداً للحصول على أقل من مئة بالمئة وعرفات غير مستعد. الناس ينتقدونه لعدم الاجتماع مع عرفات لكنه محقّ لأن الفلسطينيين لم يقدّموا أي شيء".

وافق الرئيس على أن علينا إيجاد طريقة لاستئناف المحادثات إذا أردنا تجنّب حدوث انفجار، وهو الأمر الذي دفعنا إلى القمة في المقام الأول. وقرّر أن يمتدح جهود باراك وأن يمنح عرفات ثناء ضعيفاً بدلاً من انتقاده بصورة مباشرة. وكما أبلغ الصحافة في البيت الأبيض في وقت لاحق من ذلك اليوم، "أبدى رئيس الوزراء باراك شجاعة ورؤية وتفهّماً لأهمية اللحظة التاريخية. وأوضح الرئيس أن عرفات ما زال ملتزماً بمسار السلام أيضاً".

انتقل البحث إلى طلب باراك من كلينتون حمايته من السقوط السياسي عندما يتسرّب الخبر عن استعداده للتخلّي عن 91 بالمئة من الضفة الغربية وتقسيم القدس. فقد ضغط باراك لنقل السفارة الأميركية إلى القدس الغربية، والاعتراف على الأقل بقسم من المدينة كعاصمة لإسرائيل للتغطية على العرض الذي تقدّم به باراك بالتخلي عن القدس الشرقية لعرفات. وكان كلينتون قلقاً حيال ردّ فعل عرفات. "كيف يمكنني أن أمنع عرفات من إعلان الاستقلال من

جانب واحد إذا تصرّفت من جانب واحد بنقل السفارة"؟ لم يكن أحد راغباً في الإجابة عن ذلك السؤال. لا بد أنه رأى ملامح التعب بادية على وجوهنا لذا حاول تشجيعنا: "علينا ألا نرتدع. لا أريد أن تظهر أي من تعابير البؤس والخجل".

وفيما كنت أنا وساندي بيرغر نرافق الرئيس في زيارته الوداعية لباراك، بدأ كلينتون يلعن، "اللعنة، سيطوّقني الجمهوريون في الكونغرس بشأن قضية السفارة. وسيفرضونها عليّ. هذه المرة سأسبقهم". تحوّل الرئيس في تفكيره من صانع سلام إلى سياسي، حيث يوجد عرفات دائماً ولم يُحسن باراك أن يكون كذلك البتة.

ثمة اعتقاد شائع بأننا "اقتربنا" من الاتفاق في كمب ديفيد، لكننا لم نكن قريبين منه البتة في الواقع. لكن بالرجوع إلى الوراء، أحرز كلينتون بعض التقدّم المهم. فقد بُحثت قضايا الوضع النهائي المعقّدة لأول مرة، بما في ذلك القدس واللاجئين. وأدرك المفاوضون الإسرائيليون أن الاتفاق النهائي متعذّر دون التخلي عن كل الضفة الغربية تقريباً وتقديم تعويض عما تبقّى؛ ووافق المفاوضون الفلسطينيون على بقاء غالبية المستوطنين في الكتل الاستيطانية التي ستُضم إلى إسرائيل. ووجدت إسرائيل طريقة لتأمين حدودها الشرقية دون الاحتفاظ بالسيطرة على وادي الأردن؛ وقبل الفلسطينيون بقاء وجود عسكري إسرائيلي وقيود أمنية أخرى لتمكين إسرائيل من الانسحاب من كل الضفة الغربية تقريباً.

قدّم عرفات أيضاً بعض التنازلات المهمة التي لن تنسى في أي اتفاق على الوضع النهائي في المستقبل: أن يعترف الفلسطينيون بالسيادة الإسرائيلية على كل الضواحي اليهودية للقدس الشرقية التي بنيت حديثاً، من غيفات زئيف في الشمال إلى جيلو في الجنوب ومعالي أدوميم في الشرق؛ وحصول إسرائيل على السيادة على الحي اليهودي في المدينة القديمة؛ وأن يبقى حائط المبكى في يد إسرائيل. وكسر باراك أيضاً المحرّمات الإسرائيلية بشأن القدس بقبول

مفهوم السيادة الفلسطينية على الضواحي العربية الخارجية كافة، وسيادة محدودة على الضواحي العربية الداخلية، والسيادة الفلسطينية في حيين من المدينة القديمة.

لو نظمت قمة كمب ديفيد وسميّت قمة أولية، لاعتبرت نجاحاً عظيماً بدلاً من فشل ذريع. لكن ربما ما كان يمكن التفكير في أي من التنازلات التي قدّمها الجانبان في كمب ديفيد لو كانت مجرّد قمة تحضيرية. لم يكن باراك مستعداً لاتخاذ خطواته البعيدة الأثر إلا في إطار نهاية اللعبة التي اعتبر مخطئاً أنه بلغها.

بالنظر إلى الظروف الاستراتيجية العريضة، والشخصيات المشاركة، من الصعب رؤية كيف كان يمكن أن ينجح أي مزيج من الدبلوماسية البارعة والتكتيكات التفاوضية في إنتاج اتفاق في كمب ديفيد. فقد توجّه عرفات إلى كمب ديفيد ليتجنّب الوقوع في شرَك لا لصنع اتفاق. ونظراً لانهيار المسار السوري قبل ذلك بثلاثة أشهر تقريباً، فإنه لم يكن واقعاً تحت أي ضغط حقيقي لتغيير موقفه. وقد أحبط ذلك كلينتون وأثار فورات غضبه.

لم يستطع باراك أن يفهم كيف تمكّن لاعب ضعيف مثل عرفات من مقاومة إلحاح أعظم قوة في العالم وملاطفاتها. وفي إحدى المرات سألني: "أخبرني، أيمكن أن يكون الرئيس وعد عرفات بألا يضغط عليه إذا جاء إلى القمة؟ لماذا لا يوضح لعرفات أنه إذا لم يوافق فسيكون ذلك نهاية علاقته مع الولايات المتحدة"؟

كان لدى باراك قناعة راسخة بأن بوسع كلينتون فرض الحل على عرفات. لكن عرفات وجد المهرب الذي يسعى إليه بتغليف نفسه بعلم السيادة على القدس.

رأى باراك منذ ذلك الوقت أنه أميط اللثام عن عرفات الحقيقي في كمب ديفيد: قائد تعوزه الشخصية أو الإرادة لصنع تسوية تاريخية. فهو لم يوافق على إنهاء الصراع مع إسرائيل لأن هدفه الحقيقي زوال إسرائيل. لكن كمب ديفيد لم يكن مختبراً جيداً لتلك المقولة. ففي الردّ الذي قدّمه عرفات إلى كلينتون

في اليوم السادس، وافق صراحة على فكرة "إنهاء الصراع". لكن ليس من المعقول أن يتوقّع من عرفات، أو أي زعيم عربي، الموافقة على اتفاق ينهي الصراع ويترك السيادة على الحرم الشريف في يد إسرائيل إلى الأبد. وقد اعترف باراك صراحة بهذا الواقع قبل كمب ديفيد. وأبلغ ساندي بيرغر في ذلك الوقت أنه لا يملك إجابة عن تلك الأحجية.

كشفت قمة كمب ديفيد عن قدرات عرفات الحقيقية، بدلاً من نواياه الحقيقية. فقد تمكّن سيد المناورة التكتيكية من نصب شرَك لباراك بدلاً من الوقوع في شرَكه. ولم يفعل ذلك من أجل أي مبدأ كبير بل للقفز سالماً من مرجل كمب ديفيد والعيش للقتال في يوم آخر.

ثمة نهج واحد كان يمكن أن يحول دون انهيار كمب ديفيد. اقترب الجانبان كثيراً من الاتفاق في قضيتي الأراضي والأمن، وكان يمكن ردم الهوة ببذل جهد مركّز (كما بيّن الرئيس في قضايا الأمن عند عودته من أوكيناوا). ولو اعترفنا في الإعداد لكمب ديفيد بعدم احتمال حل كل القضايا في قمة واحدة، لتمكّنا من تكييف الجانبين مع مفهوم اتفاق جزئي يحل قضايا الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وينهي المطالب الفلسطينية والإسرائيلية في أراضي كل منهما، وينشئ دولة فلسطينية، ويضع إطاراً وجدولاً زمنياً للاتفاق على القضايا الأخرى.

حاول كلينتون التوصّل إلى حل جزئي في كمب ديفيد، لكن بعد فشل الاتفاق بشأن القدس، وفوات الأوان. هنا تفيد المقارنة مع قمة كمب ديفيد الأولى. فقد عرف كارتر من معاونيه أن السادات لن يوقّع على اتفاق إسرائيلي مصري يلبّي مطالب مصر بشأن الأراضي ما لم يربط باتفاق يعيد الضفة الغربية للفلسطينيين. لكن كارتر حذف الربط من الاقتراح الأميركي، منذ بداية المفاوضات في القمة، خلافاً لمشورة معاونيه. وبالتالي تمكّن من إقناع بيغن بالانسحاب التام من سيناء وحل القضايا الأمنية ذات الصلة، ما أفضى إلى توقيع اتفاقات كمب ديفيد ومعاهدة السلام الإسرائيلية المصرية. أرجئت القضايا الفلسطينية في قمة كمب ديفيد الأولى مثلما كان يمكن إرجاء قضايا اللاجئين قبل قمة كمب ديفيد الثانية.

لكي تنعقد المقارنة، كان على كلينتون أن يتخلّى عن فكرة إنهاء الصراع في عهده - ويقنع باراك بذلك. لم يكن ذلك سهلاً. وكان على عرفات بدوره أن يمتلك الشجاعة التي أظهرها السادات، ودفع حياته ثمناً لها. وتبيّن إشاراته المتكرّرة إلى الخوف من الاغتيال كيف أن قضية البقاء تحتل مكاناً مركزياً في حساباته، بدلاً من فكرة إنهاء الصراع. وهكذا فإن مزيج الإطار الاستراتيجي المعيب والافتقار إلى القيادة كان يمكن، في التحليل النهائي، أن يحكم على أي نهج بديل بالفشل.

18

الانتفاضة

في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2000، كان كلينتون يقترب من نهاية رئاسته، وباراك يقاتل للحفاظ على بقائه السياسي، وعرفات يواجه عاصفة من الاستياء الفلسطيني. وقد قطع الثلاثة شوطاً طويلاً بعيداً عن كمب ديفيد قبل ثلاثة أشهر، كله طريق انحداري.

بدا باراك وعرفات متجهّمين ومنشغلين في منتجع شرم الشيخ ماريوت غولف وهما يجلسان على مقعديهما الجلديين القشديي اللون حول طاولة المؤتمرات نصف الدائرية الفخمة. ففي غزة والضفة الغربية احتدم القتال بين الجيش الإسرائيلي والمسلّحين الفلسطينيين فيما أصبح يعرف بانتفاضة الأقصى. وقد قُتل أكثر من مئة فلسطيني وسبعة إسرائيليين في التسعة عشر يوماً التي انقضت منذ قيام زعيم المعارضة في الكنيست، أرييل شارون، بزيارة جبل الهيكل/الحرم الشريف بمواكبة أمنية مكثّفة. وأشعلت هذه الزيارة شرارة مظاهرات عنيفة وتبادل إطلاق النار الذي انتشر من القدس إلى كل مدينة كبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحتى في القرى العربية داخل إسرائيل.

نظّمت القمة الطارئة في مسعى للجم العنف بحيث يمكن التفاوض على اتفاق سلام قبل انتهاء ولاية كلينتون وانهيار حكومة باراك. وهي تذكّر بالقمة التي عقدت في آذار/مارس 1996 في شرم الشيخ، عندما دعا الرئيسان حسني

مبارك وبيل كلينتون قادة العالم إلى قمة مناهضة للإرهاب مصمّمة لتعزيز جهود صنع السلام التي يبذلها شمعون بيريز وعرفات. في ذلك الوقت، ساعدت رمزية تشابك أيدي قادة العرب والعالم مع يدي رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام الكاميرات قليلاً في إنقاذ ترشيح بيريز لرئاسة الوزراء.

أفضت قمة 1996 على الأقل إلى قيام عرفات ببذل جهد جدي لمواجهة الإرهابيين في أوساطه ووقف عملياتهم. هذه المرة كان صمته الكئيب في أثناء إعلان الرئيس كلينتون عن النتائج أمام الصحافة يؤشّر على نهج مختلف. أعلن كلينتون أن باراك وعرفات اتفقا على إصدار بيانين يدعوان فيهما إلى إنهاء العنف واتخاذ تدابير ملموسة لوقف المواجهات. وأوضح أنه ستنشأ لجنة تقصي حقائق أميركية لتقديم تقرير عن الأحداث و"كيفية تجنّب تكرارها".

بدأت اللجنة، برئاسة السناتور السابق جورج ميتشل، عملها في نهاية السنة، ودعا باراك إلى إنهاء العنف، لكن عرفات لم يفعل شيئاً جدياً لوقف القتل. بل إن أحد الدبلوماسيين العرب الكبار أبلغني لاحقاً أن عرفات بعث برسالة في أثناء القمة إلى تنظيم شبان فتح يحثّهم فيها على "مواصلة ما يجب عليهم عمله". وخلال أربع وعشرين ساعة خاض التنظيم معركة طويلة بالأسلحة مع الجيش الإسرائيلي في نابلس وقتل حاخاماً من مستوطنة كادوميم في الضفة الغربية.

مع ذلك غادر كلينتون شرم الشيخ بعد ظهر ذلك اليوم قانعاً بالوعد الذي تلقّاه من عرفات. قدّم لنا رواية "مثيرة للدهشة الشديدة عن المحادثات". وقال لنا دون تذمّر البتة، "كان عرفات صادقاً ولم يحاول التلاعب معي"، رداً على نظرتي المشكّكة. ووفقاً لنقاط الحديث المعدّة، كان على الرئيس أن يبلغ عرفات بعبارات واضحة أن بوسعه أن ينسى أمر السعي الأميركي لصنع السلام طيلة ما تبقّى من رئاسة كلينتون ما لم يوقف العنف. لكنه لم يتبع النص الموضوع.

قبل خمسة أيام، هاجم حشد فلسطيني غاضب مركزاً في رام الله وقتلوا جنديين احتياطيين محتجزين هناك بوحشية وغمسوا أيديهم بالدم الإسرائيلي

وعرضوها على الجموع الهائجة. وكان كلينتون قد اتصل بعرفات وحثّه على إدانة العنف لكنه لم يضغط عليه لاتخاذ مزيد من الإجراءات، مع أنه تلقّى تقارير بأن عرفات أطلق محمد ضيف من السجن في اليوم نفسه. وضيف هو أسوأ قائد إرهابي في حماس سمعة، ومسؤول عن اختطاف نخشون ووشمان، وهو مواطن إسرائيلي يحمل الجنسية الأميركية، كما أنه العقل المدبّر للتفجيرات الإرهابية التي تزامنت مع قمة شرم الشيخ الأولى حيث ضغط كلينتون شخصياً على عرفات لاعتقاله. ولا يمكن تفسير إطلاق سراحه الآن وسط العنف سوى أنه دعوة من عرفات إلى حماس لتواصل عملياتها وصدّ للرئيس الأميركي.

مع ذلك اعتقد كلينتون أن التعاطف بدلاً من الضغط هو الطريقة الفضلى للتعامل مع عرفات في شرم الشيخ هذه المرة. ربما شعر أنه تمادى في لوم عرفات علناً على فشل كمب ديفيد. ولعله اعتبر أن ردّ الجيش الإسرائيلي في الأيام الأولى للانتفاضة مفرط؛ وسألني عن هذه النقطة تحديداً في الإحاطة المقدّمة للرئيس قبل اجتماعاته في شرم الشيخ مع باراك وعرفات. أياً يكن السبب، فإنه بدلاً من توبيخ عرفات عندما أتيحت له الفرصة، أبلغه عن قلقه الشديد من الخسائر التي تكبّدها الفلسطينيون في الأرواح. ويبدو أن ذلك أطلق العنان لعرفات، وفقاً لرواية كلينتون، فامتدحه بأنه أمل السلام العظيم وعبّر عن تقديره العميق للدعم الذي قدّمه إلى القضية الفلسطينية. وبعد ذلك قدّم عرفات وعداً جاداً بعقد اتفاق سلام مع إسرائيل فيما لا يزال كلينتون رئيساً. واقترح عرفات أن يجمع كلينتون الزعيمين معاً ثانية بعد الانتخابات الأميركية في تشرين الثاني/نوفمبر لإنجاز الاتفاق.

كانت تلك حركة ماكرة صرفت كلينتون عن الضغط على عرفات لوقف العنف. ومنذ تلك اللحظة حتى اليوم الأخير في المنصب، صدّق كلينتون وعد عرفات وأثّر ذلك على كل حساباته وهو يناضل لإيجاد طريق لاتفاق السلام الكامل الذي فشلنا في تحقيقه في كمب ديفيد.

* * *

وجد كلينتون شريكاً راغباً في إيهود باراك، الذي على الرغم من كشف زيف عرفات في كمب ديفيد فإنه واصل التمسّك في الاعتقاد بأن الخلاص السياسي يكمن في تحقيق اتفاق سلام معه. وبالعودة إلى الوراء، يبدو أن قرار باراك بالسعي إلى اتفاق في وجه تواصل العنف والإرهاب الفلسطيني كان حساباً سياسياً خاطئاً، مثل حكم كلينتون على صدق عرفات.

ربما أعمت كلينتون رغبته في إنجاز عمله الذي بدأه في الأيام الأولى من رئاسته، لكن باراك تابع استراتيجيته اعتقاداً منه بأنها ستحلّ مشاكله السياسية. فقد تقلّص تأييد ائتلافه الحاكم إلى اثنين وأربعين مقعداً في الكنيست، وأقرّ الكنيست القراءة الأولى لقانون يدعو إلى انتخابات مبكّرة. ولكي يحافظ على بقائه، فإنه يحتاج إلى جمع تسعة عشر صوتاً آخر لإقرار الموازنة في نهاية السنة. كان بوسعه السعي إلى حكومة وحدة وطنية مع أرييل شارون والليكود، وقد استمرت المحادثات الهادئة بين ممثّلين عن حزبي العمل والليكود منذ آب/أغسطس. لكن ثمن ذلك التخلّي عن المواقف التي اعتمدها باراك في كمب ديفيد ـ وهو أمر غير مستعد لفعله.

كان البديل متابعة عملية السلام إلى نهايتها المنطقية. وذلك يبقي يسار الطيف السياسي في الحكم لأن مبرّر وجوده هو عملية السلام. لكن ترتّب على ذلك أيضاً تحويل باراك إلى رهينة لديهم؛ إذا تخلّى عن هذا المسار، فسينقلبون عليه وتنهار حكومته.

كان باراك مقتنعاً بأنه إذا حقّق اختراقاً، فإن بوسعه أن يعرض الاتفاق على استفتاء أو انتخابات مبكّرة، وستسفر رغبة الرأي العام الإسرائيلي في السلام عن تجديد تفويضه. لكن مع استمرار الانتفاضة وتراجع ثقة الإسرائيليين بعرفات والفلسطينيين، أصبح ذلك اقتراحاً مشكوكاً فيه. لكن ظروفه السياسية أصبحت خطيرة جداً بحيث لم يعد لديه خيار سوى الاندفاع إلى الأمام أو التخلّي عن منصبه.

السياسي النموذجي كان يمكن أن يتوصّل إلى تسوية مع شارون حتى لو أدى ذلك إلى التخلي عن عملية السلام لمدة من الوقت. لكن باراك أبلغني في

ذلك الوقت أنه غير مهتم بالبقاء في السلطة من أجل السلطة. وكان واثقاً من أنه إذا فشل في تحقيق اختراق والتوصّل إلى سلام الآن، فإن الشعب سيعيده إلى السلطة لاحقاً.

وهكذا بعد أن تعاهد كلينتون وباراك في أول لقاء بينهما في تموز/يوليو 1999، أعادا الآن تكريس نفسيهما لهذا المسعى. وفي 10 آب/أغسطس، تشاورا بشأن تواريخ قمة جديدة ولمّا تمضي ثلاثة أسابيع بعد على انهيار كمب ديفيد.

كانت حسابات عرفات في تلك اللحظة يائسة بالقدر نفسه. ففي حين أنه عاد من كمب ديفيد ليلقى ترحيباً صاخباً في غزة، فقد لقي استقبالاً بارداً في أماكن أخرى. ففي آب/أغسطس، شرع في جولة مرهقة لإيضاح حجته في عواصم العالم، وزار خمسة عشر بلداً في ثمانية عشر يوماً(*). لكن بعد السير على كل هذه السجادات الحمراء واستعراض حرس الشرف مرتدياً بدلته العسكرية، لم يكن لديه شيء يدلّ به على جهوده.

اكتشف عرفات حيث ذهب أن الولايات المتحدة وإسرائيل سبقتاه إلى هناك. فمن خلال المكالمات الهاتفية أو الزيارات العاجلة للمبعوثين، أطلع باراك وكلينتون الزعماء الذين التقى بهم عرفات على ما جرى وقدّموا رؤيتهم لما حدث في كمب ديفيد. أشار عليه كل الزعماء الذين اجتمع بهم بالعودة إلى طاولة المفاوضات. وبدأ قادة تونس والمغرب ومصر والأردن المشاركة في جهود الولايات المتحدة وإسرائيل لإيجاد تسويات مقبولة، لاسيما بشأن قضية القدس. وأبدت إيران استعداداً للدعوة إلى مؤتمر طارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتأييد مطالبة عرفات بالسيادة الكاملة في القدس.

اكتشف عرفات في مصر أن مبارك، أهم مؤيديه، لا يدعم الدعوة إلى قمة للجامعة العربية. غير أن مبارك، بمساعدة ملك المغرب محمد السادس، حوّل

(*) جاءت فرنسا أولاً، وتلتها المملكة العربية السعودية واليمن والمغرب وتونس والجزائر والأردن ومصر. ثم قام بزيارة نادرة إلى طهران تلتها زيارات إلى موسكو وبيجنغ ونيو دلهي ودكا وجاكرتا وكوالالمبور.

الموضوع إلى اجتماع على مستوى منخفض للجنة القدس التابعة لجامعة الدول العربية، صدر عنه توكيد ضعيف على السيادة في القدس. وبدلاً من تأييد مطلب السيادة التامة على الحرم الشريف، شارك مبارك في مسعى لتحقيق تسوية في هذه القضية.

في اجتماع عقد في أوائل آب/أغسطس بين وزيرة الخارجية أولبرايت والكاردينال توران، وزير خارجية الفاتيكان، أوضح توران أنه لم يقبل البتة سيطرة عرفات على المواقع المسيحية في القدس وأنه يفضّل أن يتولى نظام دولي المسؤولية عنها. وعندما زار عرفات موسكو، حذّره الرئيس الجديد فلاديمير بوتين من الإعلان عن الاستقلال من جانب واحد.

كان الدعم الذي استطاع أن يحشده عرفات ضعيفاً جداً والضغط عليه للعودة إلى المفاوضات قوياً جداً بحيث تخلّى بهدوء عن التهديد بإعلان الاستقلال من جانب واحد، وهو الخيار الذي اعتقد أنه سيلجأ إليه في 13 أيلول/سبتمبر 2000.

بدأ الاستياء يتصاعد أيضاً في شوارع الضفة الغربية وغزة. فقبل كمب ديفيد، كان ثمة أمل في احتمال أن تسفر المفاوضات عن حلم الدولة الذي غذى به عرفات شعبه منذ أجيال. لكن الفشل هناك جعل الفلسطينيين يتأمّلون في استمرار فساد عرفات وحكمه الاعتباطي الذي لا نهاية له، إلى جانب التوسّع الاستيطاني الإسرائيلي والإذلال اليومي على حواجز الجيش الإسرائيلي. ووجد عرفات نفسه عالقاً بين مطالب المجتمع الدولي بالتسوية ومطالب شعبه بتنفيذ وعوده. وجرياً على العادة، استغلّ عرفات ما لاح أمامه.

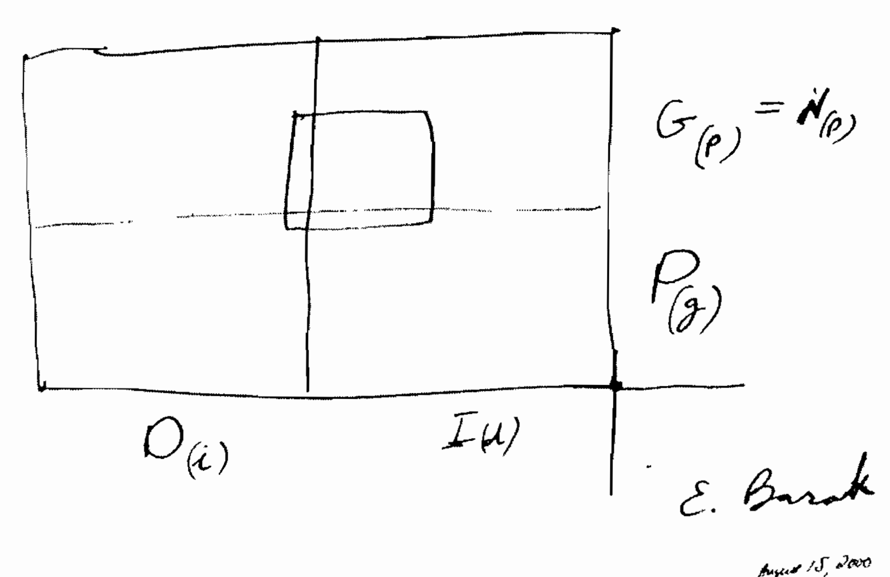
كانت الفرصة الأولى مبادرة أميركية جديدة. فقد زار دنيس روس عرفات في غزة في نهاية آب/أغسطس ليوضح أن الرئيس مستعد لعقد قمة جديدة خلال خمسة أسابيع، لكن قبل أن يفعل ذلك، عليه أن يعرف أن تحقيق الاتفاق ممكن. ولاختبار ذلك الاقتراح، قال دنيس إن فريق السلام الأميركي سيجري مشاورات

مع الجانبين ويعد ورقة يقدّمها الرئيس إلى الزعيمين. ويجب التوصّل إلى تسوية بشأن القدس قبل القمة. واقترح الرئيس الاجتماع مع باراك وعرفات كل على حدة في نيويورك في قمة الألفية في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر ليعرف إذا كانت تلك التسوية ممكنة.

بدت تلك المبادرة نعمة ونقمة معاً بالنسبة إلى عرفات. فعلى الرغم من أنها أكّدت استمرار اهتمام كلينتون وباراك به، فإن حديث دنيس عن تسوية بشأن القدس يشير إلى أن عرضهما لا يلبي مطالب عرفات. وذلك يعزّز معضلته، إذ سيلومه شعبه إذا أقدم على التسوية، ويلومه المجتمع الدولي إذا لم يقدم عليها.

كان كلينتون يتصوّر أن بوسعه حل مشكلة السيادة على القدس بعد شهر من فشلنا في كمب ديفيد لأنه اعتقد هو ومستشاروه أن القليل من الإبداع يمكن أن ينتج حلاً عملياً. وهذه المرة لدينا أيضاً مشاركة مصر الإيجابية، وهي البلد الذي يمكن أن يمنح عرفات التغطية السياسية اللازمة للتسوية على مسألة حساسة كهذه.

ومن المثير للدهشة أن باراك كان مستعداً لإبداء مزيد من المرونة. ففي منتصف آب/أغسطس، ألمح لي أنه للمرة الأولى منذ أن ضمّت إسرائيل مدينة القدس القديمة في سنة 1967، هناك رئيس وزراء إسرائيلي مستعد للتخلي عن السيادة الإسرائيلية على جبل الهيكل. كان جالساً إلى مكتبه في وزارة الدفاع في تل أبيب، رفع الغطاء عن قلمه الأسود من نوع واترمان ورسم لي مصفوفة ذات محورين متقاطعين تشكّل أربعة أرباع. المحور الرأسي يقيس درجات السيادة بين "سيادة سياسية" كاملة (P) في الأسفل و"سيادة إلهية" كاملة (G) في الأعلى. ويقيس المحور الأفقي مقدار الزمن اللازم لحل القضية، من التأجيل المفتوح في أقصى اليسار (D) إلى الحل الفوري في أقصى اليمين (I). وقال باراك إن أي اقتراح يقع على الزوايا الخارجية غير مقبول من هذا الجانب أو



ذاك. ثم رسم مستطيلاً متراكباً على المحورين المتقاطعين ويقع أساساً في الربع الأيمن الأعلى من السيادة الإلهية، يوافق عليه على الفور. ووفقاً لتقييمه فإن هذا هو المجال الذي يكمن فيه حل قضية جبل الهيكل. وهو يشمل عناصر متدنية من السيادة السياسية مع بعض عناصر التأجيل.

على الرغم من أن العرض كان مجرّداً، فإن المعنى واضح جداً: إنه يشير الآن إلى استعداده لبحث فكرة تخلي إسرائيل عن مطالبتها بالسيادة على جبل الهيكل إلى الله، مقابل استعداد عرفات للأمر نفسه بشأن مطالبته بالسيادة على الحرم الشريف.

منح الحاخام الأكبر السفاردي في إسرائيل، إلياهو بخشي دورون، تأييده لنهج باراك الجديد. ففي اجتماع عقد في نهاية آب/أغسطس أبلغني أن من الحيوي من المنظور الديني اليهودي ألا يحدث أي شيء الفوضى في بقايا الهيكل الثاني. وأوضح أن المكان مقدّس جداً بحيث يمنع على اليهود أن يطؤوا المكان مخافة تدنيس الأرض المقدّسة. لذا فإن السيادة، برأيه، في يد الله ويجب أن تبقى كذلك، ويكمن التحدي في إيجاد "حرس للرب" يحمون الموقع ويمنعون

إدخال أي تغيير على الوضع الراهن(*). كانت تلك الصيغة نفسها بالضبط التي قدّمها الملك حسين في تموز/يوليو 1994 عندما اشترك مع إسحاق رابين في حضور الجلسة الخاصة للكونغرس.

أصبح التحدي الآن إقناع عرفات بالتخلي عن مطلبه أيضاً. توجّهنا الآن للعمل مع المصريين متسلّحين بهذا التنازل الجديد من باراك وتصديق الحاخام عليه. وكان باراك قد مهّد الطريق بإرسال إسرائيل حسون، وهو مسؤول بعيد عن الأضواء في الشين بيت يتقن العربية، للاجتماع مع مبارك ومستشاريه عمرو موسى وأسامة الباز. لم يكن الرئيس مبارك يعرف أين يقع جبل الهيكل/الحرم الشريف وحائط المبكى في الواقع. لذا قدّم حسون إحاطة للمصريين مستعيناً بالخرائط والصور الفوتوغرافية الجوية. أعجب مبارك بالفكرة وعبّر عن استعداده لدعم فكرة السيادة الإلهية. لكن عندما بحث مبارك الفكرة مع عرفات في منتصف آب/أغسطس، أبلغ أن السيادة الإلهية على الحرم غير مقبولة لأن ذلك قد يقود إلى جدال بشأن أي إله تعود إليه السيادة. وفجأة بدأت الصحف القومية العربية، بإيحاء من عرفات، تتهم مصر بلعب دور "الوسيط النزيه" بدلاً من "مناصرة الحقوق العربية في وجه التوسّعية الإسرائيلية".

بما أن وزير الخارجية عمرو موسى يشعر بحساسية شديدة تجاه موقفه أمام الرأي العام العربي، فقد غيّر الموقف المصري على الفور من داعم للسيادة الإلهية على الحرم الشريف إلى إعلان المنطقة بأكملها "مكاناً مقدّساً" لا يمتلك فيه أحد السيادة. وكما أوضح موسى، على باراك أن يتخلّى عن السيادة على حائط المبكى إذا كان يريد أن يتخلّى عرفات عن مطالبته بالسيادة الفلسطينية على الحرم الشريف.

كان الحرم الشريف موضع النزاع من وجهة نظر باراك لا الحائط - فقد قبل عرفات السيادة الإسرائيلية عليه في كمب ديفيد. ولتجنّب الانتكاس، اقترح

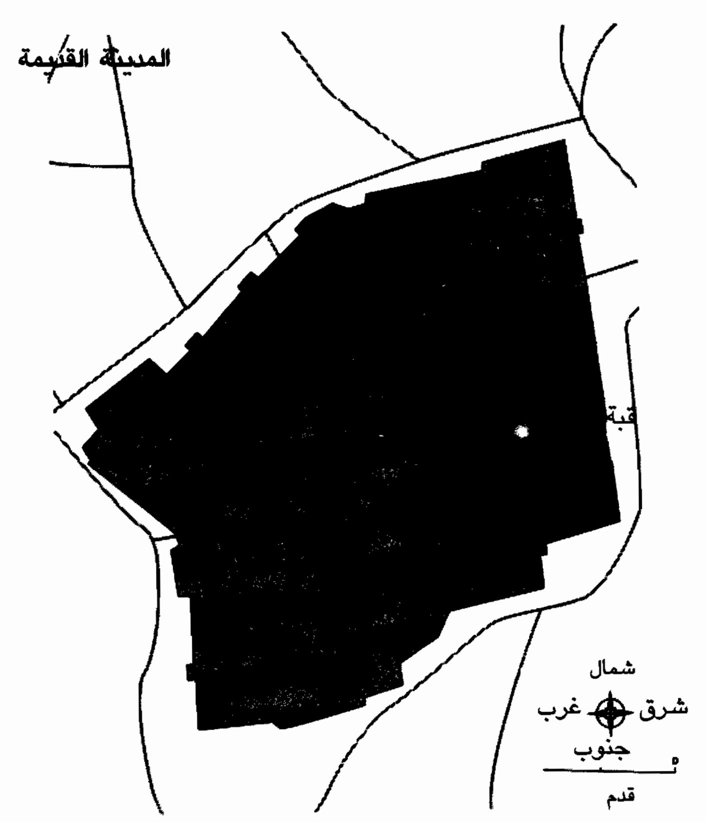
(*) أبلغني كبير الحاخامين الأشكنازيين، إسرائيل مير لاو، لاحقاً أن التخلي عن السيادة على جبل الهيكل خيانة للصهيونية والشعب اليهودي. لكن رأي الحاخام بخشي دورون كان يحظى بثقل سياسي أكبر في ذلك الوقت بسبب أهمية الناخبين المتدينين السفارديين.

دنيس أن يحصل الفلسطينيون على "ولاية قضائية ذات سيادة" أو "سيادة دينية" على المسجدين وعدم نكر الحائط. وأصرّ باراك عندئذ على أنه إذا كان الفلسطينيون سيحصلون على نوع من السيادة على جبل الهيكل، فيجب أن تحصل إسرائيل على "سيادة متبقية" هناك. وتحولت فكرة حل السيادة إلى اقتسام السيادة.

في نهاية آب/أغسطس، توقّف الرئيس كلينتون في القاهرة في طريق عودته من رحلة إلى أفريقيا واقترح على مبارك سيادة دولية بوضع الأماكن المقدّسة في يد مجلس الأمن الذي يتولّى السيادة لكنه يمنح السلطة للجانبين على المواقع الخاصة بكل منهما.

في غضون ذلك، اكفهرّ مزاج عرفات. وأصبحت أي صيغة تقلّل من مطالبته بالسيادة على الحرم الشريف تثير غضبه. فرفض اقتراح كلينتون الذي يمنح السيادة لمجلس الأمن إذ لا يوجد أي دولة إسلامية بين الدول الدائمة العضوية، لذا سيتهم بمنح القدس إلى "الصليبيين". وأنكر بشدة أن يكون جبل الهيكل تحت الحرم. لذا لم يتقبل الخيارات الأربعة التي عرضها عليه دنيس صراحة: أن يأخذ السيادة على الحرم ويعترف بالسيادة الإسرائيلية على بقايا الهيكل تحته، أو يأخذ ولاية قضائية على المسجدين ويحصل الإسرائيليون على الأمر نفسه بالنسبة إلى الحائط، أو يتخلّى عن السيادة لله، أو يقبل ألا تكون السيادة لأحد. وبما أن أياً من هذه الخيارات لا يمنح عرفات السيادة غير المتنازع عليها التي يشعر بأنه يستحقها، فقد وصل إلى نيويورك في أوائل أيلول/سبتمبر مستعداً للقتال(*). وزادت تكتيكات باراك الأمور سوءاً. ففي الطريق إلى نيويورك، تفاخر أمام الصحافة الإسرائيلية بأنه حشر عرفات في الزاوية وأنه سيحرص على أن يدرك كل زعيم يجتمع به هناك مرونته وعناد عرفات.

(*) بدا الضغط الذي تعرّض له عرفات في ذلك الوقت أمام العالم عندما خرج من المقابلة التي كانت تجريها معه كريستيان أمانبور على قناة سي إن إن بعد أن اعترضت على قراره عدم توقيع اتفاق في كمب ديفيد، ملاحظة أن باراك قد قدّم ما لم يقدم عليه أي رئيس وزراء إسرائيلي سابق.



الـــــقـــــدس

نفّس عرفات عن غضبه أمام مادلين أولبرايت في اجتماعهما التمهيدي. فعندما سألته كيف يتوقّع أن تتخلّى إسرائيل عن السيادة على المكان الذي كان يقوم عليه الهيكل اليهودي ذات يوم، رفض فكرة أن تضفي الآثار الشرعية على أي مطالبة بالسيادة وخرج غاضباً من الغرفة. وعندما اقترح كلينتون لاحقاً صيغة معدّلة عن فكرة مجلس الأمن، ردّ عرفات باقتراح أن تتولّى لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي السيادة بدلاً من منح السلطة الفلسطينية "ولاية قضائية ذات سيادة".

فهم كلينتون من ذلك أن عرفات أصبح مستعداً للتخلّي عن السيادة عن

الحرم الشريف. لكن عرفات نائب الرئيس الدائم للجنة القدس، كما كان يذكّر محادثيه في الغالب، لذا ستبقى قضية السيادة في يده بهذه الطريقة. ولن تحصل إسرائيل على حقوق سيادية. اقترح كلينتون، الذي يعرف أن باراك لن يقبل بذلك البتة، أن توسّع عضوية اللجنة لتضمّ بلداناً تحمي المصالح الإسرائيلية بوضوح. وترك عرفات لكلينتون أمر إقناع أعضاء لجنة القدس بالموافقة على ذلك، وهو يعرف أنهم لن يقبلوا أن يكون لأي بلد غير إسلامي كلمة في ملكية الأماكن المقدّسة الإسلامية.

مع ذلك، خرج كلينتون وباراك من قمة الألفية يخامرهما شعور بأن عرفات بدّل موقفه من قضية القدس، وأن احتمالات الاتفاق لا تزال جيدة. قدّر كلينتون الآن أن لديه نحو خمسة أسابيع للوصول إلى اتفاق. وفي الأسبوع الثالث من أيلول/سبتمبر، أبلغ فريقه للسلام بأنه مستعد لوضع ورقة أميركية على الطاولة كأساس لإبرام أي اتفاق.

كانت استراتيجية باراك لا تزال تدعو إلى تصعيد الضغط على عرفات لقبول الاتفاق أو رفضه في الأسابيع القادمة. فبعد جولة محادثاته مع زعماء العالم، أصبح مقتنعاً بأنه نجح في تحميل عرفات التكلفة على حساب شرعيته الدولية. لكن قبل المشاورات بشأن الورقة الأميركية حث باراك كلينتون ثانية على تهديد عرفات. وعبّأ الرئيس الفرنسي جاك شيراك، في زيارة نادرة إلى إسرائيل، بأن يضغط على عرفات لقبول اقتسام السيادة على جبل الهيكل/الحرم الشريف. بقي عرفات على موقفه واشتدّ غضبه، وفقاً لمعاونيه، وشعوره بالارتياب مع تصاعد الضغط عليه.

لكن عرفات كان قادراً على إخفاء مشاعره الحقيقية عندما يناسبه ذلك. فعشية إرسال مفاوضيه إلى واشنطن للتشاور بشأن الصفقة التي طلب كلينتون من فريق السلام الأميركي إعدادها، تناول عرفات عشاء ودياً نادراً في منزل باراك في كوتشاف يائير. وكلّف كلاهما مفاوضيهما بالتوصّل إلى اتفاق. وفي أثناء الخروج من الباب، قدّم عرفات تحذيراً ودياً لباراك بشأن مخاطر زيارة شارون الوشيكة للحرم الشريف.

بدا أيضاً أن المشاورات في واشنطن تمضي بصورة جيدة. فقد أُطلع الفلسطينيون على التفاصيل العريضة للمواقف التي سيقدّمها الرئيس، وفقاً لدنيس، وعادوا إلى ديارهم مرتاحين إلى اتجاه التفكير الأميركي. ورأى شلومو بن عامي، عند عودته إلى إسرائيل، أن أسابيع فقط تفصلنا عن عقد اتفاق تاريخي.

وفقاً للورقة التي أعدّها دنيس روس لكلينتون، يحصل الفلسطينيون على 93 ـ 97 بالمئة من الضفة الغربية (مقارنة بنسبة 91 التي عرضت في كمب ديفيد). وعدّلت الترتيبات الأمنية لتأخذ المخاوف الفلسطينية بالحسبان. واقترح دنيس ترتيباً لعودة بعض اللاجئين إلى إسرائيل مع منح الأولوية للاجئين في لبنان، لكن "حق العودة" ينطبق على دولة فلسطين فحسب، لا إسرائيل. ويحصل عرفات في على كل السيادة على كل الأحياء العربية في القدس.

لكن في القضية التي تحظى بأهمية حاسمة لدى عرفات ـ السيادة على الحرم الشريف ـ لم يصل العرض الجديد إلى مستوى طموحاته. أراد دنيس أن يقترح كلينتون "نظاماً خاصاً" للحوض المقدّس، يشمل المدينة القديمة وجبل صهيون وجبل الزيتون وحديقة الجثمانية. يحصل عرفات على السيادة على الحيين المسلم والمسيحي وثلثي الحي الأرمني في المدينة القديمة (مقارنة بالحيين المسلم والمسيحي فقط اللذين عرضا عليه في كمب ديفيد). لكن تتولّى هيئة دولية الإشراف على الحرم الشريف؛ ويمنح عرفات "ولاية قضائية ذات سيادة" في أقصى الأحوال هناك(*).

لم نتدبّر سوى زيادة معضلة عرفات، وفقاً لوجهة نظره. فإذا عرض الرئيس هذه الاقتراحات ولم يوافق عليها، فسيواجه إدانة معظم زعماء العالم بالتأكيد، وبينهم العديد من الزعماء العرب. وإذا قبلها، فسيدينه المنتقدون المسلمون لتخليه عن السيادة على الحرم الشريف. بعبارة أخرى، إذا وضع

(*) تحصل إسرائيل على السيادة على الحي اليهودي وحائط المبكى والأجزاء اليهودية من الحي الأرمني ومدينة داود وجبل صهيون والمقبرة المقامة على جبل الزيتون.

كلينتون ورقته على الطاولة، فسيقع عرفات في الشرك ويصبح ظهره مكشوفاً للحائط.

أوضح الأكاديمي الفلسطيني يزيد صايغ، ولعله من أذكى مراقبي سلوك عرفات، أن رئيس السلطة الفلسطينية يلجأ في مثل هذه الظروف إلى تكتيك الهروب إلى الأمام الذي أتقنه خلال مسيرته الطويلة. وذلك ما فعله بالضبط بعد زيارة شارون إلى جبل الهيكل.

مرّت تلك الزيارة في الواقع دون وقوع أي حادث خطير، إذ احترم شارون تفاهماً تم التوصّل إليه بين شلومو بن عامي والمسؤول الأمني في الضفة الغربية جبريل الرجوب بعدم دخوله المسجد. وانتهت المظاهرات الفلسطينية في الحرم الشريف دون أي حادث خطير. لكن في اليوم التالي، عندما تجمّع عشرون ألف فلسطيني في الحرم الشريف لأداء صلاة الجمعة، اندفع المحتجّون الفلسطينيون ثائرين وألقيت الحجارة على المتعبّدين اليهود عند حائط المبكى. تدخّلت الشرطة الإسرائيلية واستقبلت بوابل من الحجارة أيضاً. فأطلقت النار وقتلت أربعة فلسطينيين وجرحت نحو مئتين آخرين. وحصل إطلاق نار على الجيش الإسرائيلي من بين حشود المتظاهرين وردّ بإطلاق النار، فقتل أربعة في غزة وستة آخرين في الضفة الغربية.

بدلاً من التحرّك بسرعة لتهدئة العنف خوفاً من جعل الاتفاق الذي يوشك أن يولد مستحيلاً، جلس عرفات دون أن يحرّك ساكناً. وكما أوضح لتيري رود لارسون، الممثّل الشخصي لكوفي أنان في الشرق الأوسط، "[الإسرائيليون] يعانون من الإصابات. وأنا لا أعاني. فشعبي يحظى بشرف الشهادة".

كان السماح بتصاعد العنف وارتفاع أعداد الإصابات في صفوف الفلسطينيين يعني أن على كلينتون أن يضع اقتراحه جانباً (لم تسنح له الفرصة لبحث الورقة مع مستشاريه). وأصبح بوسع عرفات أن يستخدم صورة الجنود الإسرائيليين الذين يطلقون النار على المتظاهرين الفلسطينيين لتعبئة العالم

العربي وحشد الإدانة الدولية لإسرائيل(*). وكل ذلك يجبر كلينتون وباراك على أن يكونا أكثر تعاوناً وهما يحاولان إقناع عرفات بلجم العنف. وكما لاحظ يزيد الصايغ، "كان رد فعل عرفات الغريزي المحافظة على هذه الميزة التي تتطلّب خسائر يومية في الأرواح". وفي مقابلة مع صحيفة مصرية، أوضح مروان البرغوثي، أحد قادة الانتفاضة، أن عرفات يريده مواصلة الانتفاضة لجني الفوائد السياسية.

كادت قدرة عرفات بهذه الطريقة على قلب الطاولة على باراك أن تدفع باراك إلى حدّ الجنون. فسأل جورج تنيت الذي كان في زيارة لإسرائيل في ذلك الوقت، "ما الذي يجري؟ أطلق عرفات العنف ولا يستطيع زعماء العالم أن يميّزوا الحقيقة".

ساهم باراك الآن للأسف في تدهور الوضع بإطلاق يد الجيش الإسرائيلي في الرد على تعمّد تنظيم فتح استخدام الأسلحة. وكان الجيش الإسرائيلي قد استعدّ للانتفاضة بطريقة دقيقة في الواقع، فقد أصدرت الاستخبارات العسكرية تقييماً في آذار/مارس 2000 تقدّر فيه أن من المرجّح أن يلجأ الفلسطينيون إلى العنف لدعم أهدافهم. وكان الجيش الإسرائيلي يريد تلقين الفلسطينيين درساً بأن كل من يفتح النار على الجنود أو المواطنين الإسرائيليين سيقتل. وبناء على ذلك، درّب القنّاصة وعيّنوا في وحدات الجيش الإسرائيلي التي تعمل في الأراضي [المحتلة]، وعزّزت المواقع العسكرية، وزوّد الجنود الإسرائيليون بأحدث السترات الواقية، وعزّز تدريع مركبات الدورية. وبما أن الجيش يعتقد بأن التهديد سيأتي من الفلسطينيين المسلّحين، فإنه لم يزوّد قواته بمعدات مكافحة الحشود مثل مدافع الماء والغاز المسيّل للدموع.

في الجانب الفلسطيني، كان التنظيم يعرف أن الجيش الإسرائيلي سيطلق النار على من يطلق النار عليه، فقرّر الاندساس بين المتظاهرين الفلسطينيين

(*) اطلق قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار على محمد الدرّة، وهو طفل فلسطيني في الثانية عشرة من عمره في غزة، وهو ما التقطته عدسة القناة الفرنسية الثانية، تعاطفاً دولياً واسع النطاق مع الفلسطينيين.

الذين يرشقون الحجارة لكي يرتفع عدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين.

كان تأثير ذلك على بيئة صنع السلام مدمّراً. ثار غضب الفلسطينيين على إسرائيل من الخسائر في الأرواح التي تلحق بالشبان، وتزايد إغلاق الطرق والحواجز العسكرية التي جعلت الحياة العادية مستحيلة الآن. وغضب الإسرائيليون من الفلسطينيين لأنهم خانوهم واستخدموا الأسلحة التي سمح لهم الإسرائيليون بالحصول عليها بموجب اتفاقات أوسلو لإطلاق النار على شركائهم في السلام، وتدنيس موقع يهودي مقدّس (قبر النبي يوسف في نابلس)، وقتل المدنيين الإسرائيليين.

سرعان ما اكتشف عرفات أن استخدام العنف في هذه الحالة كتكتيك للضغط يعمل بنجاح. فقد ثار غضب الشارع العربي، وأدانت الأنظمة العربية إسرائيل وطالبت الولايات المتحدة بالعمل على لجم الردّ الإسرائيلي، وتضامن المجتمع الدولي مع الفلسطينيين بدلاً من الضغط على عرفات للتوصّل إلى تسوية. لذا بدأ باراك وكلينتون يقدّمان عروضاً أفضل.

قدّرت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أن بوسع عرفات السيطرة على العنف بسهولة إذا أراد ذلك. ورأى خبراء أمنيون إسرائيليون آخرون، مثل عامي أيالون، وهو رئيس سابق للشين بيت، وأمنون شاحاك، وهو رئيس سابق لأركان الجيش الإسرائيلي، أن عرفات يمتطي الآن نمراً غاضباً. في البداية كان لديه كل الأسباب التي تدعوه إلى تجنّب لجم الانتفاضة، لكن عندما اكتسبت زخماً اعتقدوا أنه أصبح متردّداً في المحاولة خوفاً من افتضاح تراجع سلطته. وقد جعل ذلك عرفات غير راغب في إصدار أوامر واضحة إلى قادته الأمنيين لوقف العنف لذا لم يحرّكوا ساكناً، مخافة أن يزايد عليهم منافسوهم إذا ما حاولوا. فساعدت الخصومة التي تعمّد عرفات إحداثها فيما بينهم في زيادة الفوضى.

أدرك باراك في النهاية أن إطلاق يد الجيش الإسرائيلي لتلقين الفلسطينيين درساً يصبّ في مصلحة استراتيجية عرفات التي تستغلّ الإصابات التي تقع في صفوف الفلسطينيين لكسب مزيد من التأييد العربي والدولي. وفي تشرين

الثاني/نوفمبر، بدأ باراك يمارس سيطرة أكبر على الجيش والشرطة. لكن سيطرة عرفات تراجعت في ذلك الوقت. ولم يعد بمقدورهما بمفردهما إنهاء الانتفاضة والعودة إلى طاولة المفاوضات.

حاول كلينتون التدخّل. فبعد أيام من زيارة شارون إلى جبل الهيكل، اجتمعت مادلين أولبرايت بباراك وعرفات في باريس، محاولة التوسّط لاتفاق يوقف إطلاق النار ويشمل آليات للتعامل مع الأحداث عند وقوعها وإنشاء لجنة "لتقصّي الحقائق" للتحقيق في أسباب العنف. لكن الرئيس الفرنسي جاك شيراك تدخّل في اللحظة الأخيرة إلى جانب عرفات وجعله يعتقد أن عليه الصمود للحصول على اتفاق أفضل.

ما إن عاد عرفات إلى الضفة الغربية حتى تصاعد العنف ثانية(*). فقاد كلينتون عندئذ مسعى دبلوماسياً دولياً لحمله على تهدئة الأمور. ووعد عرفات بإصدار أوامر صارمة لوقف العنف، لكنه لم يفعل ذلك البتة.

أدرك كلينتون أن ليس بوسعه متابعة خطته لتقديم الأفكار الأميركية إلى الفريقين فيما الأرض تحترق تحت أقدامهما. وبدلاً من ذلك، قرّر، بعد التشاور مع مبارك، الذي أقلقه ردّ فعل الشارع في بلده، دعوة الزعيمين إلى شرم الشيخ. وكانت أهدافه الرئيسية حمل عرفات وبارك على الإعلان عن وقف متبادل لإطلاق النار، والموافقة على لجنة لتقصّي الحقائق، وإصدار دعوة إلى استئناف المفاوضات. كانت الأداة الأولية للتفاوض على هذا الاتفاق اجتماع بين وزيرة الخارجية الأميركية ووزراء خارجية إسرائيل والأردن ومصر ونظرائهم في السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وخلال دقائق تحوّل الاجتماع إلى مباراة في الصراخ بين لإسرائيليين والفلسطينيين، بتشجيع من

(*) هوجم مقر قيادة الجيش الإسرائيلي واجتاح حشد من الفلسطينيين قبر النبي يوسف في نابلس وأطلقت النار على مستوطنين إسرائيليين في أثناء إحدى الجنازات واحتدمت معارك بالأسلحة بين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين في منطقة نابلس لمدة ساعات، ثم وقعت حادثة جنديي الاحتياط الإسرائيليين في رام الله. وانتقاماً لذلك، هاجمت المروحيات الإسرائيلية مكاتب الشرطة الفلسطينية ومحطات التلفزة والإذاعة في وسط رام الله ومدينة غزة.

عمرو موسى. وبدا واضحاً أنه لن يتم الاتفاق على أي شيء في هذا المنتدى(*).

تُرك للرئيس ممارسة سحره على عرفات وباراك، بدعم من مبارك وجورج تنيت. في تلك الليلة، جلس مبارك وكلينتون وعرفات وتنيت على الشرفة حيث النسيم البارد القادم من صحراء سيناء. وكان تنيت قد توصّل في وقت سابق من اليوم إلى بروتوكول أمني مع جبريل الرجوب، رئيس جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية، وآفي ديختر، رئيس الشين بيت. استعرض الرئيس الخطوات التي سيتخذها الفلسطينيون لوقف العنف. فرد عرفات ببساطة، "نعم، نعم! نعم، نعم"، وهو لا يعبأ بالتفاصيل، لاسيما عندما يتعلّق ذلك بالسيطرة على مقاتليه فيما ليس لديه الرغبة ولا الحافز لفعل ذلك.

كان باراك يخشى من أن ينتهك الفلسطينيون الاتفاق وتضطر إسرائيل إلى التعايش مع لجنة تقصّي الحقائق التي يتوقّع أن تدين إسرائيل لردّها على الانتفاضة التي أطلقها الفلسطينيون. لذا أصرّ على أن ينشئ كلينتون اللجنة وأن تكون برئاسة أميركي يقدّم تقريره إلى الرئيس القادم.

وافق كلينتون على النقطتين وأقنع عرفات الليّن العريكة. في الصباح التالي احتشدت الصحافة لتستمع إلى الرئيس وهو يتلو الاتفاق. وبعد ذلك عاد كلينتون إلى واشنطن على الفور، مصطحباً معه جورج ومادلين ودنيس. لم يبقَ أحد من واشنطن في المنطقة للمتابعة. وباستثناء زيارة لليلة واحدة قام بها دنيس إلى إسرائيل للمشاركة في جنازة ليا رابين، فإننا لن نشهد مجيء أي مسؤول أميركي رفيع في إدارة كلينتون إلى إسرائيل ثانية. وترك الجانبان لتطبيق اتفاق شرم الشيخ بمفردهما في الشهور الثلاثة التالية.

بالنظر إلى تعهّد عرفات بالتوصّل إلى اتفاق قبل أن يغادر كلينتون منصبه،

(*) قدّمت هذه التجربة دليلاً ملموساً على المشاكل التي تنطوي عليها محاولة التفاوض على القضايا الإسرائيلية الفلسطينية في منتدى دولي. فالعرب سينحازون دائماً إلى الفلسطينيين في محاولة لحشر إسرائيل في الزاوية، ولن يكون أمام الولايات المتحدة خيار سوى الدفاع عن إسرائيل. وسيؤدي ذلك إلى استقطاب يجعل المباحثات العقلانية، دون ذكر التسويات المنطقية، أمراً متعذراً.

وهو أمر كان الرئيس مصمّماً على إنجازه، من المستغرب أن يخفّض كلينتون الآن مساعيه لإنهاء العنف. أخذ الشعب الإسرائيلي ينقلب على اتفاق أوسلو. ولم يعد مستعداً لتسليم نصف مدينة القدس القديمة إلى عرفات فيما ليس بوسعه أن يحمي موقعاً يهودياً مقدّساً في نابلس من رعاع الفلسطينيين. وأخذ المسلّحون الفلسطينيون يطلقون النار الآن على جيلو، وهي ضاحية جنوبية للقدس. تساءل الإسرائيليون، ما الذي سيفعله المسلّحون من شرفات المدينة القديمة إذا أصبحت المدينة القديمة تحت سيطرتهم؟ إذا تواصل العنف، فليس هناك أي فرصة لأن يدعم الرأي العام الإسرائيلي الاتفاق البعيد الأثر الذي يجول في خاطر باراك وكلينتون.

وما لم ننجح في إنهاء أعمال الانتقام الإسرائيلية، فلن يكون الفلسطينيون مستعدين لقبول التسويات الواردة في صلب خطة كلينتون أيضاً. وأصبح تكبيد الجانب الآخر أقصى الألم لإجباره على التسليم أكثر شعبية لدى الجانبين من السعي إلى مصالحة عن طريق التفاوض. ولم يكن أي طرف خارجي سوى الولايات المتحدة المتحدة لديه النفوذ للضغط على قادة الجانبين للوقوف في وجه تيارات الغضب المدية والرغبة في الانتقام. ومع ذلك لم تفعل الولايات المتحدة شيئاً.

يبدو أن الرئيس افترض أن تمكّننا من التوصّل إلى اتفاق سيوقف القتال، مثلما يخمد نقص الأكسجين النار. وذلك ما افترضه باراك أيضاً. وفي وقت لاحق عبّر كلينتون عن أسفه "لأنني لم أكن قوياً أو حكيماً أو فصيحاً أو مقنعاً بالقدر الكافي لوقف العنف".

في غضون ذلك، كانت مادلين أولبرايت تضع اللمسات الأخيرة على مبادرات أميركية أخرى في البوسنة وكوريا الشمالية. وكانت قد أجرت محاولتين مع عرفات في نيويورك وباريس، عندما خرج من الغرفة غاضباً، ولم يعد لديها الرغبة في تكرار التجربة. وعندما ناشدتها هي وساندي بيرغر في اجتماع في واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر أن ترسل على عجل شخصية رفيعة إلى إسرائيل لحمل باراك وعرفات على تنفيذ خطة جورج تنيت لوقف إطلاق النار،

ردّت باقتراح إرسال مترجمنا، جمال هلال، لإجراء مشاورات.

أما تنيت، فأصبح يفضل الآن أن يترك تنفيذ الاتفاق لرجاله على الأرض. وفي ذلك الوقت تعرّضت المدمّرة الأميركية كول لهجوم في اليمن اشتُبه بأن القاعدة تقف وراءه وكثرت التقارير الواردة عن هجمات أخرى محتملة على أهداف أميركية. وهي تتطلب اهتمامه. كما أن تنيت ورجال الوكالة في إسرائيل راعهم، في هذه المرحلة المبكّرة من الانتفاضة، انضمام رجال الأمن الفلسطينيين إلى صفوف الانتفاضة. وهم الذين وقع على الوكالة مهمة تدريبهم وتجهيزهم بموجب اتفاقات أوسلو. لقد أصبحت القضية ساخنة جداً ولا ينفع التعامل معها سياسياً في مرحلة الانتقال إلى إدارة جديدة في واشنطن.

في ذلك الوقت قرّر دنيس روس التقاعد في نهاية إدارة كلينتون. وشكّلت الفترة حتى 20 كانون الثاني/يناير 2001 آخر نافذة له لإنجاز ما أفلت من مهاراته الدبلوماسية الكبيرة طيلة اثنتي عشرة سنة تولّى فيها المسؤولية عن جهود صنع السلام الأميركية. ولعله رأى أن قضاء أسابيعه المتبقية في العمل على المحاولة الأخيرة لوضع الخطوط العريضة لاتفاق سلام أفضل من محاولة وقف الانتفاضة.

كانت الحصيلة النهائية عدم تولي أي مسؤول أميركي رفيع من واشنطن المسؤولية عن تنفيذ خطة وقف إطلاق النار الواردة في إعلان شرم الشيخ. وتُرك الأمر إلى عرفات وباراك.

سرعان ما اتضح أن عرفات لا ينوي تنفيذ إعلان شرم الشيخ، على الرغم من أنه صدر باسمه. فالهجمات الفلسطينية على المدنيين الإسرائيليين حفزت الردود الانتقامية الإسرائيلية، ما أبقى الغضب مشتعلاً في شوارع العالم العربي. واتفق الزعماء العرب الذين رفضوا الاجتماع في أعقاب شرم الشيخ على عقد قمة عربية في القاهرة لتقديم الدعم.

من جهة أخرى، كان لدى باراك كل الأسباب التي تدعو إلى تنفيذ ترتيبات

تنيت. فهو بحاجة إلى استعادة الهدوء إذا كان يريد متابعة المفاوضات. وهكذا، ما إن عاد من مصر حتى أصدر إعلاناً ضرورياً يدعو إلى إنهاء العنف. ولم يصدر شيء عن عرفات. أرسل باراك قادته الأمنيين إلى اجتماع أمني ثلاثي مع السي آي إيه والفلسطينيين لوضع برنامج لتنفيذ كل التدابير التي أعلن عنها كلينتون. ولم يحضر المسؤولون الأمنيون الفلسطينيون(*).

كانت النتيجة متوقّعة. استعر القتال في غزة أولاً ثم في الضفة الغربية، وردّ الجيش الإسرائيلي بقتل عشرة فلسطينيين. استضاف المصريون بعد ذلك اجتماعاً للقادة الأمنيين الإسرائيليين والفلسطينيين في القاهرة أنتج تفاهمات على سلسلة من الخطوات المتبادلة التي تتوافق مع اتفاق شرم الشيخ. رفع الإسرائيليون الإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية لكن الفلسطينيين صعّدوا العنف إلى ما بين ثلاثين وستين هجوماً في اليوم.

اتضح للقادة الأمنيين الإسرائيليين أن نظراءهم الفلسطينيين لن يتخذوا أي إجراء دون أوامر واضحة من عرفات، لكنه رفض إصدارها. وخلص الإسرائيليون إلى أن الردّ الوحيد هو تشديد الإغلاق والردّ بقوة.

في أثناء تصاعد العنف، اتصل كلينتون بعرفات ليقول له إنه لا يستطيع إقناع باراك بضبط الجيش الإسرائيلي ما لم يوقف عرفات التنظيم عن إطلاق النار. لكن عندما تشدّق عرفات بتجاوزات الجيش الإسرائيلي، ليّن كلينتون نهجه واكتفى بسؤال عرفات إذا كان يستطيع أن يفعل المزيد لكبح مقاتليه.

ضغط باراك بطبيعة الحال على كلينتون لحمل عرفات على وقف العنف. لكن الوقت بدأ ينفد أمام مسعاهما المشترك للسلام. لذا كان اهتمام باراك في محادثاتهما الهاتفية ينتقل بسرعة إلى المفاوضات. وبعد مرور أسبوع على اجتماع باراك وكلينتون في شرم الشيخ، ومع استعار العنف، اتفق الاثنان على

(*) بعد خمسة أيام، عندما نجحت السي آي إيه في جمع ديختر (رئيس الشين بيت) مع محمد دحلان وأمين الهندي (رئيس المخابرات الفلسطينية)، لم يكونا يعرفان شيئاً عما وافق عرفات في بروتوكول شرم الشيخ على أن يقوموا به. فأطلعهم ديختر.

أن يدعو كلينتون الزعيمين إلى واشنطن كلاً على حدة للإعداد لقمة بين الثلاثة في غضون بضعة أسابيع.

كان باراك مستعداً للقدوم ما دام عرفات يبذل "جهداً بنية حسنة" لوقف العنف. لكنه حذّر متشائماً من أنه سيشكّل حكومة وحدة وطنية مع شارون ويستهدف السلطة الفلسطينية وقيادة عرفات ما لم يتعاون الأخير. وحذّر كلينتون باراك من أنه يختار "بين السلام الشامل والحرب الشاملة".

على الرغم من هذه التحذيرات، بدا الآن أن باراك وكلينتون يعتقدان بأنهما إذا لم يواصلا المساعي فسيضيع كل شيء. فدعي عرفات إلى اجتماع في البيت الأبيض في 9 تشرين الثاني/نوفمبر؛ وباراك بعد ذلك ببضعة أيام. لم يفعل عرفات شيئاً للوفاء بالتزاماته في شرم الشيخ ومع ذلك يُستقبل الآن في واشنطن لتسلّم عرض أفضل للسلام.

خرج الرئيس من اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر مع عرفات مسروراً جداً لأن عرفات كرّر التزامه بالتوصّل إلى اتفاق قبل أن يترك كلينتون منصبه. وأشار الرئيس إلى أنهما عملا في القمة باتجاه حصول الفلسطينيين على 95 بالمئة من الضفة الغربية، مع مقايضات في الأراضي. ذلك يشكّل تقدّماً على 91 بالمئة التي عرضها كلينتون وباراك في كمب ديفيد. وعندما أصرّ عرفات ثانية على وجوب حصوله على السيادة على الحرم الشريف، قال الرئيس إنه يدرك أهمية ذلك بالنسبة إلى عرفات، وأن لإسرائيل احتياجات أيضاً، لذا سيعمل على صيغة تأخذ الأمرين في الحسبان. وبخصوص "حقّ العودة" للاجئين الفلسطينيين، بحث الرئيس صيغة تعترف بهذا الحق بطريقة ما لكنها تقيّد الأعداد الفعلية للعائدين إلى إسرائيل. وقال عرفات على العموم إنه لا يستطيع أن يقول نعم قاطعة حتى يعرف التفاصيل كافة، لكنه أردف قائلاً، "إننا في الملعب".

في اجتماع كلينتون اللاحق مع باراك، لم يعترض الزعيم الإسرائيلي على الوصف الذي قدّمه الرئيس "للملعب" فيما يتعلّق بالقضايا الرئيسية، ما أشار

إلى أنه مستعد للعودة إلى كمب ديفيد لعقد قمة أخرى بحلول عيد الميلاد إذا انخفض مستوى العنف في ذلك الوقت.

اشتكى باراك من نجاح عرفات في حمل كلينتون على تحسين العرض الذي قدمه في كمب ديفيد وأصرّ على وجوب فعل شيء لخفض العنف. واتفق كلينتون وباراك على استخدام أمنون شاحاك كوسيط مع عرفات. وحسبا أنه سيكون لدى عرفات الحافز لتهدئة العنف بوجود عرض أفضل على الطاولة، واتفاق يمكن التوصّل إليه. لكن بدا بالنسبة إلى عرفات أن اجتماع واشنطن دليل آخر على إمكانية استخدام العنف لاستخلاص مزيد من التنازلات. وإذا كان الأمر كذلك، فقد منحه باراك وكلينتون حافزاً إضافياً لمتابعة ما يقوم به.

شكّك شاحاك منذ البداية في فرص نجاحه. ورأى أن المشكلة تكمن في عدم وجود من يسيطر على الساحة الفلسطينية. فمزاج عرفات يتغيّر بين يوم وآخر وفقاً للمزايا التكتيكية التي قد يكسبها على الفور. وفي حين كان عرفات يحب أن يصوّر نفسه بأنه جنرال يسيطر على الموقف تماماً، فقد رأى شاحاك أنه لا يملك صورة دقيقة عما يجري.

مع ذلك أبدى شاحاك استعداداً للمحاولة. وفي سلسلة من اجتماعات منتصف الليل في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر، توصّل إلى تفاهم مع عرفات: يحاول عرفات أولاً وقف إطلاق النار من بيت لحم على ضاحية جيلو بإرسال الشرطة لاعتقال مطلقي النار. في المقابل، تسمح إسرائيل بتدفّق البضائع إلى غزة وخروجها منها. لكن عندما بدا أن الوضع مقبل على الهدوء، انفجرت قنبلة مزروعة على جانب الطريق بحافلة مدرسية إسرائيلية في غزة، فقتل إسرائيليان وجرح تسعة، معظمهم من الأطفال. أثار الهجوم غضباً عارماً في إسرائيل. ورداً على ذلك، أذن باراك بشن هجمات بالمروحيات والزوارق البحرية على تسعة أهداف للسلطة الفلسطينية في غزة.

أنكر عرفات كالعادة أي مسؤولية. واتهم مجموعة منشقة عن فتح مقرّها في دمشق ووعد بإجراء تحقيق كامل. غير أن الإسرائيليين والسي آي إيه أكّدوا

أن مسؤولين كباراً في جهاز الأمن الوقائي في غزة الذي يقوده محمد دحلان مسؤولون عن الهجوم. وخلال أيام استؤنف إطلاق النار من بيت لحم على جيلو. فتوقّف شاحاك عن مساعيه.

وصلت عدة محاولات لاحقة للضغط على عرفات كي يوقف الانتفاضة إلى نهاية مماثلة. ولبث النمر الفلسطيني أكثر من خمس سنوات قبل أن يتعب. وفي غضون ذلك قُتل ما يقرب من ألف إسرائيلي ونحو 3400 فلسطيني وتعرّض صرح صنع السلام الذي أنشأه كلينتون لدمار كامل.

19

نهاية عملية السلام

ثمة فرصة في حياة البشر
إذا اغتنموها قادتهم إلى النجاح
وإذا أغفلوها فإن حياتهم بأكملها
محكومة بالكآبة والبؤس

- بروتوس في مسرحية "يوليوس قيصر" لوليام شكسبير

على الرغم من حلول مساء الجمعة، وهو الوقت الذي تستضيف فيه الأسر الأخرى عشاء عطلة السبت في ريحافيا، وهو حي راقٍ في القدس الغربية، فإن مقرّ إقامة رئيس الوزراء كان حافلاً بنشاط يوم عمل عادي. يصعب رؤية المقرّ نفسه من الخارج، حيث تحيط بالمكان أسوار عالية لأسباب أمنية. وهو عبارة عن فيلاً مجصّصة على طراز باوهاوس، من النوع المألوف من العمارة الحديثة التي سادت المباني السكنية في أوائل أيام الدولة اليهودية. وقد جدّد في حقبة رابين بأثاث وديكور يتماشى مع طراز البناء. وعلّقت على جدرانه لوحات جميلة لمناظر طبيعية للقدس وأنحاء أخرى من الأرض المقدّسة بريشة روفين روبين، أشهر رسامي الطبيعة الإسرائيليين.

كان ذلك في 8 كانون الأول/ديسمبر 2000. على الرغم من حلول عطلة السبت، فقد حُدِّد لي موعد للاجتماع برئيس الوزراء في التاسعة مساء. عندما وصلت كان منشغلاً في نقاش حادّ مع أحد حلفائه العنيدين، عوفير باينز باز، مراقب حزب العمل في الكنيست. لم يكن من الصعب تصوّر سبب الاجتماع مع عوفير: فقد فاجأ باراك الأمة قبل عشرة أيام بالإعلان عن إجراء انتخابات مبكّرة خلال ثلاثة أشهر - قبل أكثر من سنتين على انتهاء ولاية الكنيست.

كان إعلانه نتيجة منطقية للتراجع المستمر في ظروفه السياسية. فقد وسّع بنيامين نتنياهو، الذي ألحق به باراك هزيمة كاسحة في انتخابات 1999، تقدّمه عليه إلى تسع عشرة نقطة في استطلاعات الرأي(*). وكان قد اشترى من حزب شاس (الحزب الديني السفاردي) "مظلة أمان" لمدة ثلاثة أشهر بالموافقة على تقديم مزيد من التمويل إلى شبكة مدارسه، بعد أن تقلّص ائتلافه إلى أقلية من 30 عضواً فقط. لكن الاتفاق انتهى أمده في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2000. وفي غضون ذلك، نجحت الهجمات الإرهابية الفلسطينية في رفع أعداد الإصابات في صفوف الإسرائيليين وبدت حكومة باراك عاجزة عن منعها.

طلبتُ هذا الاجتماع مع باراك لأن الرئيس يريد أن يعرف كيف يمكن أن يؤثّر قراره بالذهاب إلى انتخابات مبكّرة على جهودهما لتحقيق السلام. أوضح باراك أنه قرّر تقديم الانتخابات إلى أقرب تاريخ ممكن - 6 شباط/فبراير 2001 - ليتزامن ذلك فعلياً مع انتهاء ولاية كلينتون في 20 كانون الثاني/يناير. وكان يعتقد أنه يضع بذلك نفسه وعرفات في مواجهة قصوى مع الحقيقة. فالطريقة الوحيدة أمامه لكسب الانتخابات هي تقديم اتفاق سلام لشعبه وجعل الانتخابات استفتاء على السلام. وعلى عادته، اقترح الآن جدولاً زمنياً للتوصّل إلى ذلك الاتفاق قبل نهاية ولاية كلينتون: عشرة أيام من المفاوضات الإسرائيلية

(*) غيّر باراك قراره لاحقاً، واستقال ودعا إلى انتخاب رئيس للوزراء فقط، فأخرج نتنياهو من السباق لأن القانون في ذلك الوقت لا يسمح إلا لأعضاء الكنيست خوض انتخاب خاص لرئيس الوزراء. وكان نتنياهو قد استقال من عضوية الكنيست بعد هزيمته الانتخابية قبل ثمانية عشر شهراً.

الفلسطينية المكثّفة، ثم قمة لمدة عشرة أيام مع الرئيس كلينتون، في المنطقة هذه المرة، إذا بدت فرص التوصّل إلى اتفاق واعدة.

كان ذلك بمثابة مشهد يحبس الأنفاس للمشي على حبل سياسي مشدود. فباراك يعتمد الآن على كلينتون وعرفات لإنقاذه. لكن ليس في وسع الرئيس أن يفعل الكثير ولمّا يتبقى له سوى خمسة أسابيع في منصبه؛ ولم يكن لدى عرفات دافع كبير بالنظر إلى علاقته مع باراك.

مع ذلك، أبدى كلينتون استعداداً للموافقة على استراتيجية باراك "الصاعقة" لتحقيق اتفاق في ثلاثين يوماً. وكان كلينتون وباراك مهيّئين للاعتقاد بأن عرفات شريك راغب في هذا الجري السريع نحو خط النهاية.

على الرغم من أن ذلك يبدو ضرباً من الأماني بالعودة إلى الوراء، فإن عرفات بدا جاداً في ذلك الوقت. ففي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، عندما زار عرفات واشنطن، أكّد أمام كلينتون أن الوقت قد حان للاتفاق التام. وفي ذلك الاجتماع، امتدح عرفات الرئيس قائلاً إنه الوحيد الذي يمكنه صنع الاتفاق، وإنه بعد ذهابه ستمضي سنة أو اثنتين قبل إعادة الأمور إلى نصابها، "وليس لدينا سنة أو اثنتان".

وفي وقت لاحق اجتمع مع دنيس روس المتشائم في العادة في المغرب في أواسط كانون الأول/ديسمبر وأقنعه بجديته أيضاً. وبعد ذلك، طلب مني دنيس أن أبلغ باراك بأن سلوك عرفات بأكمله يوحي بشيء من الإلحاح لديه لم يشهده من قبل. وقال دنيس إنه صارحه بشأن المطالب الدنيا لإسرائيل للوصول إلى اتفاق، بما في ذلك رفض حق عودة الفلسطينيين إلى إسرائيل. ثم وجّه لعرفات سؤالاً مباشراً، "هل يمكن صنع الاتفاق"؟ وأجاب عرفات، "نعم، يمكن صنع الاتفاق لأنني جادّ وهم جادّون".

أرسل باراك أمنون شاحاك للاجتماع بعرفات بعد ثلاثة أيام وعاد مقتنعاً بأن عرفات يريد الاتفاق. بل إن عرفات أبلغ شاحاك بأنه يريد المشاركة مباشرة في تحضيرات القمة، واقترح أن يجتمعا معاً كل ثمانٍ وأربعين ساعة لمراجعة

التقدّم الذي يحرزه المفاوضون وإعطاء التعليمات لهم. وكان ذلك لشاحاك بمثابة الدليل الأوضح على أن عرفات يريد التوصّل إلى اتفاق.

أبلغني دحلان ورشيد أيضاً أن عرفات مقتنع بوجوب صنع الاتفاق. وقالا إنه يدرك أن المقايضة هي السيادة على القدس مقابل "حقّ العودة" إلى إسرائيل، وأنه لا يريد سوى حلّ لمشكلة اللاجئين في لبنان يشمل استيعاب بعضهم في إسرائيل(*).

ربما يوجد تفسير لهذه التقييمات المشتركة لمزاج عرفات المنشرح واستعداده الظاهر للتوصّل إلى اتفاق في التنازل الرئيسي الذي حصل عليه من شلومو بن عامي. ففي 10 كانون الأول/ديسمبر، قبل يومين من اجتماع دنيس بعرفات في المغرب، أبلغ بن عامي مفاوضي عرفات بأن إسرائيل يمكن أن توافق على منح الفلسطينيين "نوعاً من السيادة" على الحرم الشريف مقابل السيادة الإسرائيلية على حائط المبكى ونص يشير إلى اعتراف الفلسطينيين بتعلّق الشعب اليهودي بجبل الهيكل.

كان لدى عرفات سبب وجيه يدعوه للسرور. فقد تراجع وزير خارجية إسرائيل للتوّ في القضية التي سبّبت انهيار المحادثات في كمب ديفيد. وأكّد بن عامي هذا الموقف الجديد بشأن السيادة الفلسطينية على جبل الهيكل أمام عرفات مباشرة في اجتماع عقد في 14 كانون الأول/ديسمبر عند معبر إيريتز [بيت حانون] في قطاع غزة، أي الليلة التي سبقت اجتماع عرفات بشاحاك. ولم يكن مستغرباً أن يقتنع بن عامي الآن بأن عرفات يعتزم صنع الاتفاق.

كان لخطوة بن عامي تأثير كبير أيضاً على حسابات كلينتون. فقد اعتقد أن بوسعه قطع عقدة القدس المستعصية إذا كانت إسرائيل مستعدة للموافقة

(*) أبلغني شلومو بن عامي بشكل منفصل أن عرفات أبدى استعداده للتخلّي عن 5 بالمئة من الضفة الغربية على أن يعوّض عليه بمقايضة في الأراضي، وأن مفاوضيه أقرّوا بأن حساب أراضي المقايضة يمكن أن يشمل احتياجاتهم من الأرض في إسرائيل (بما في ذلك الممر الآمن بين الضفة الغربية وغزة، ومنفذ الميناء ومحطة تحلية مياه على الساحل لسد احتياجات الضفة الغربية).

على سيادة فلسطينية على الحرم الشريف. وعندما تحدّث كلينتون هاتفياً مع عرفات بعد هذه الاجتماعات، قال عرفات إنه يريد إجراء الاتفاق الآن. وقد أبدى دنيس اقتناعه، ففي الإحاطة التي قدّمها لي عن تلك المكالمة أعلن صراحة، "لقد قرّر عرفات أن يفعلها".

تعاظمت الثقة بالنتيجة في الأيام التالية عندما نقل المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون محادثاتهم إلى قاعدة بولنغ الجوية خارج واشنطن. صمّمت هذه المحادثات مع فريق السلام الأميركي لتمهيد الطريق كي يقدّم الرئيس اقتراحاته التي تردم الهوة بين الجانبين وتشكّل الأساس لاجتماع القمة. في اليوم التالي، قال بن عامي ثانية إن إسرائيل مستعدة لقبول السيادة الفلسطينية على الحرم الشريف، فأحدث ثورة في الوفد الإسرائيلي(*). لم يكن من المفاجئ أن يسرّ المفاوضون الفلسطينيون بذلك. فقد أعلن ياسر عبد ربه، رئيس الوفد الفلسطيني، "أننا اقتربنا كثيراً ... فيما يتعلّق بالسيادة على القدس العربية".

طالما كان بن عامي أكثر ليونة من المفاوضين الإسرائيليين الآخرين بشأن قضية السيادة، لكن هذا العرض الصريح في قاعدة بولنغ نجم عن السياسة المحلية الإسرائيلية أكثر مما نجم عن استراتيجية تفاوضية موضوعة بعناية وليست خافية عن ما تبقى من الوفد الإسرائيلي. ففي تلك اللحظة بالذات، كان شمعون بيريز يهدّد بخوض الانتخابات ضدّ باراك وشقّ ناخبي يسار الوسط ما يضمن خسارة باراك. ووفقاً للقانون الانتخابي، يستطيع المرشّحون التنافس على منصب رئاسة الحكومة في الاقتراع الخاص الذي دعا إليه باراك إذا كانوا يحظون بدعم عشرة أعضاء في الكنيست من إحدى الفئات. واتفق أن حزب ميريتز اليساري يمتلك ذلك العدد. كانت كراهيتهم لباراك ملموسة لكن تردّدهم في تأييد بيريز يرجع إلى أن ذلك سيعرقل جهود باراك لتحقيق اتفاق سلام مع الفلسطينيين قبل الانتخابات. لكنهم يريدون أن يسمعوا من الفلسطينيين أن التوصّل إلى مثل ذلك الاتفاق ممكن.

(*) أبلغ اثنان من أعضاء الوفد الإسرائيلي، وكلاهما من مكتب باراك ـ جلعاد شير وبيني ميدان ـ المفاوضين الفلسطينيين والأميركيين أن بن عامي تجاوز تعليمات باراك.

كان بن عامي يصاب بمسّ عندما يتعلّق الأمر بترشّح بيريز. فهو يعتبر نفسه الخليفة الأحقّ لباراك إذا أقصاه الناخبون. لكن الطريقة الوحيدة لثني بيريز في هذه الفترة العصيبة هي أن يؤكّد الفلسطينيون أن المفاوضات تحرز تقدّماً حقيقياً، وقد ضمن عرض بن عامي بشأن الحرم الشريف ذلك الإعلان. وفي اليوم التالي، قرّر أعضاء ميريتز في الكنيست عدم دعم بيريز. وكان ذلك بمثابة تذكرة نافعة بقول كيسنجر المأثور إن إسرائيل لا تمتلك سياسة خارجية، بل سياسة داخلية فحسب.

فيما كان بن عامي يتجاوز سلطته في الظاهر في واشنطن، اجتمعت بباراك لمراجعة الأفكار التي يوشك أن يضعها كلينتون على الطاولة. فأكّد باراك وجوب وضع قضية السيادة جانباً لصالح إنشاء نظام خاص يُخضع الأماكن المقدّسة لإشراف دولي. وحذّر قائلاً، "إن قول الرئيس بأن جبل الهيكل سيخضع للسيادة الفلسطينية هو الطريقة المضمونة لتدمير الاتفاق". وذلك أمر مربك، على أقل تقدير، لأن باراك لم يفعل شيئاً للجم وزير خارجيته.

كان لدى باراك بطبيعة الحال مصلحة أكبر من بن عامي في منع ترشّح بيريز الذي سيقضي على حظوظه المشكوك فيها بإعادة انتخابه. وكان بن عامي الستار الذي يخفي نواياه. فبإمكانه استخدامه لسدّ الطريق على بيريز والمساعدة في تحقيق اختراق يوصل إلى اتفاق. في الوقت نفسه، يستطيع المحافظة على قدرة معقولة على الإنكار ويأمل بالتالي تجنّب السقوط السياسي الفوري الذي يمكن أن ينجم عن اعتباره أنه تنازل لعرفات عن السيادة على جبل الهيكل.

بما أن ذلك بمعظمه يتعلّق بالسياسة الداخلية، فقد كان تحذير باراك لي ضرورياً لردع الرئيس عن إدراج العرض في الاقتراحات التي يوشك أن يقدّمها للجانبين. لكن تبيّن أن ذلك شطارة مبالغ فيها. فبعدما أعلن وزير خارجية إسرائيل عن التنازل حيال السيادة الفلسطينية صراحة، رأى كلينتون أن لا جدوى من أن تعرض الولايات المتحدة أقل من ذلك، لاسيما إذا كانت تشكّل عاملاً حافزاً للاتفاق. ولم يلتفت إلى تقريري الذي رفعته إلى دنيس بشأن تحذير باراك.

رأى الرئيس أن القطعة الأخيرة في أحجية الصورة المقطّعة وضعت في مكانها. فقد عرض بن عامي خريطة على الفلسطينيين في قاعدة بولنغ تمنحهم 95.5 بالمئة من الضفة الغربية. وأوضح المفاوضون الإسرائيليون والأميركيون رفض "حق العودة" إلى إسرائيل وأن ذلك سيكون مقابل ما قدّم لهم بشأن القدس.

يوم السبت في 23 كانون الأول/ديسمبر 2000، دعا الرئيس المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى قاعة الحكومة ليقدّم إليهم أطر كلينتون ـ رأيه بشأن ما يتطلّبه إبرام أي اتفاق. وأوضح أنه مستعد لبحث الفكره مع الزعيمين. لكنه حذّر من أنه لن يقبل سوى تعديلات طفيفة "ضمن الحدود التي وضعها". ومنح الزعيمين مهلة أربعة أيام للردّ لكن شدّد على أنه "إذا لم تكن هذه الأفكار مقبولة من أي من الطرفين فسترفع عن الطاولة ولن تكون سارية المفعول في المستقبل... ستذهب معي عندما أغادر منصبي".

بعد ذلك أجمل الرئيس أطره: دولة فلسطينية مستقلّة في قطاع غزة بأكمله و94 ـ 96 بالمئة من الضفة الغربية، مع تعويض نسبته 1 ـ 3 بالمئة عما تبقى من الأرض؛ عاصمة في القدس الشرقية مع سيادة للفلسطينيين على كل الضواحي العربية والأحياء العربية في المدينة القديمة؛ للاجئين الفلسطينيين "حق العودة" إلى فلسطين لا إسرائيل؛ وسيحصل الفلسطينيون على السيادة على الحرم الشريف (انظر الملحق د، للاطلاع على النص الكامل لأطر كلينتون). كان هذا عرضاً معداً بعناية، اقتراحاً رسمياً من الرئيس نفسه، لما يشكّل حلاً عادلاً ومعقولاً للصراع الإسرائيلي الفلسطيني(*).

خلافاً لما جرى في كمب ديفيد، أعدت هذه الوثيقة بدقّة شديدة بعد مشاورات واسعة مع المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين وزعمائهم. وأطلع

(*) زعم الرئيس جورج دبليو بوش لاحقاً أنه أول رئيس أميركي يؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة. لكن الرئيس كلينتون فعل ذلك صراحة في أطره. الفارق أن كلينتون قيّد تأييده بشرط الموافقة الفلسطينية على الأطر الأخرى، بما في ذلك الكتل الاستيطانية و"حقّ العودة" إلى الدولة الفلسطينية.

جميع الزعماء العرب المهمين على التفاصيل وأيّدوا الخطة. وأصبح على باراك وعرفات أن يتخذوا قراراً تاريخياً الآن: أن يتخلّى أحدهما عن السيادة اليهودية على جبل الهيكل/الحرم الشريف، وأن يتخلى الآخر عن "حق العودة" إلى إسرائيل.

في 28 كانون الأول/ديسمبر 2000، بعد نقاشات استمرّت يوماً بأكمله، قرّرت الحكومة الإسرائيلية قبول أطر كلينتون كأساس للتفاوض على اتفاق، على أن يقبل بها الفلسطينيون أيضاً. لم يكن ذلك إنجازاً ضخماً للفلسطينيين فحسب، وإنما للعالمين العربي والإسلامي أيضاً. ويجب أن يكون عرفات راضياً.

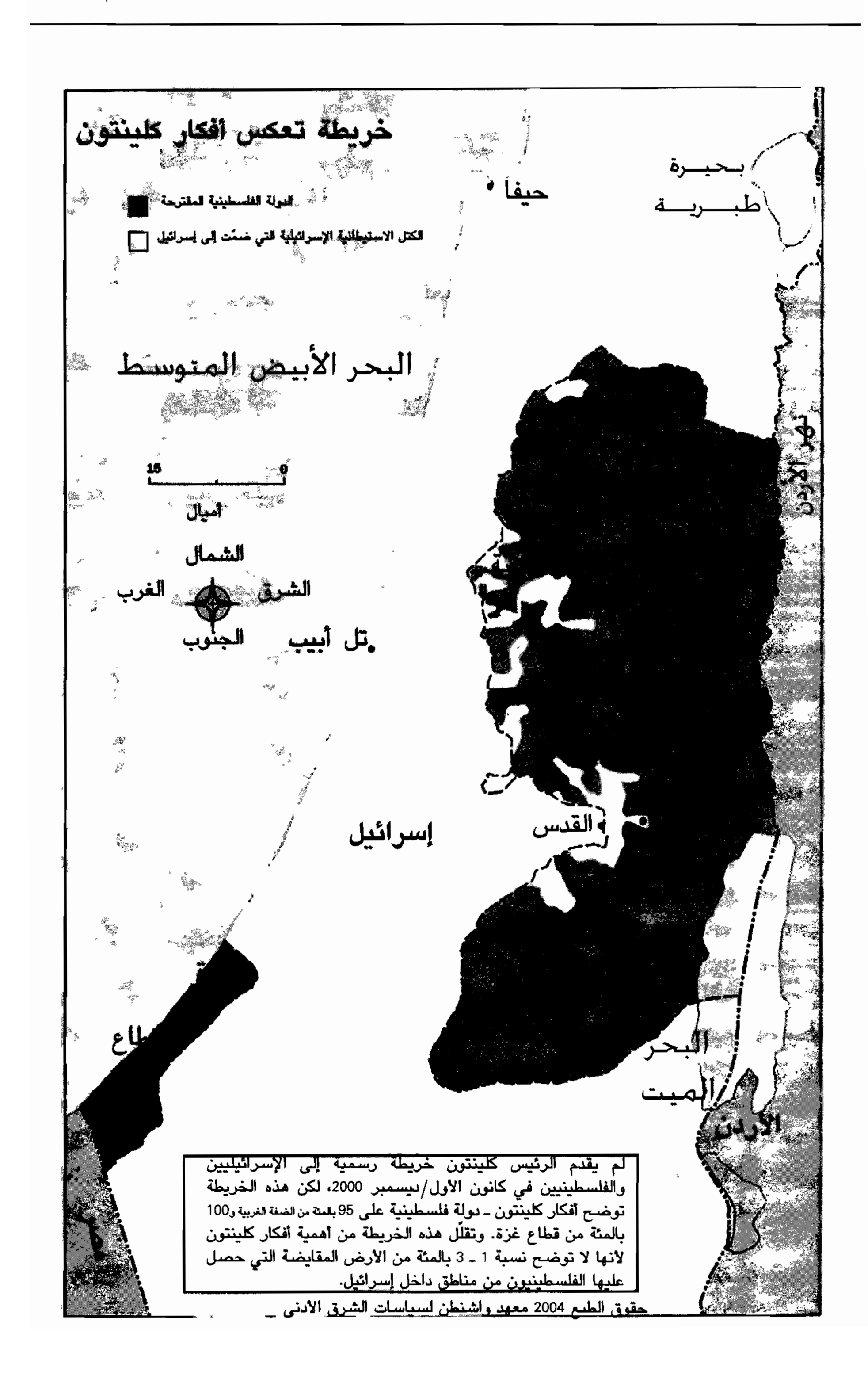
لكن عرفات أخذ يراوغ بدلاً من القبول الفوري بالأطر، ما سبب الجزع لكلينتون وفريقه.

جاءت الإشارة الأولى بأننا نواجه مشكلة من الملك المغربي محمد السادس الذي اتصل هاتفياً بعرفات، بناء على طلبنا، في 26 كانون الأول/ديسمبر لحثّه على القبول. فأبلغه عرفات بأنه بحاجة إلى مزيد من الوقت لتأمين موافقة المجلس التشريعي الفلسطيني. وبما أن المجلس لم يكن قط أكثر من خاتم على قرارات عرفات، فإن ذلك عذراً واضحاً للمماطلة.

في 27 كانون الأول/ديسمبر، عندما اتضح أن الحكومة الإسرائيلية ستوافق على الأطر، اتصل باراك بعرفات واقترح إذا كان مستعداً للموافقة أيضاً أن يتوجّها للاجتماع بمبارك في شرم الشيخ ويسلّماه ردّيهما. فاعترض عرفات.

في 28 كانون الأول/ديسمبر، بعث عرفات برسالة طويلة إلى كلينتون تجمل المطالب الفلسطينية، بما في ذلك أن تكون السيادة الفلسطينية على الحرم الشريف "بأكمله غير قابلة للقسمة".

أحدثت الرسالة انزعاجاً في واشنطن. فقد نفد وقت كلينتون. وإذا كان عرفات يقوم بمناورته المألوفة في اللحظة الأخيرة لانتزاع مزيد من التنازلات،



خريطة تعكس أفكار كلينتون
الدولة الفلسطينية المقترحة
الكتل الاستيطانية الإسرائيلية التي ضمّت إلى إسرائيل
حيفا
بحيرة طبرية
البحر الأبيض المتوسط
15 0
أميال
الشمال
الغرب
الشرق
الجنوب
تل أبيب
إسرائيل
القدس
البحر الميت
الأردن
لم يقدم الرئيس كلينتون خريطة رسمية إلى الإسرائيليين والفلسطينيين في كانون الأول/ديسمبر 2000، لكن هذه الخريطة توضح أفكار كلينتون ـ دولة فلسطينية على 95 بالمئة من الضفة الغربية و100 بالمئة من قطاع غزة. وتقلّل هذه الخريطة من أهمية أفكار كلينتون لأنها لا توضح نسبة 1 ـ 3 بالمئة من الأرض المقايضة التي حصل عليها الفلسطينيون من مناطق داخل إسرائيل.
حقوق الطبع 2004 معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

فستنهار العملية بأكملها لأن المطالب الفلسطينية ستقابل بمطالب إسرائيلية. ردّ الرئيس على الفور بالتعبير عن خيبة أمله العميقة وأشار إلى أن كل الزعماء العرب الذين طلب منه عرفات التشاور معهم اتفقوا على أن الأفكار الأميركية عادلة وأنهم سيدعمون أي اتفاق يقوم عليها. وإذا وافق عليها عرفات فستلي الإيضاحات. لكن الرئيس حذّر من أن العملية بأكملها ستنتهي إذا لم يوافق.

تلا ذلك الأمر المألوف تماماً. شرع الجميع بالعمل لإقناع عرفات. تحرّك الرئيس مبارك أولاً، لكن بدلاً من الضغط عليه لقبول الأطر، حثّه على بحث مخاوفه مع كلينتون. ثم تحدّث الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، والملك المغربي، والرئيس التونسي مع عرفات. لكن عندما حثّوه على قبول الأطر، سمعوا الكثير من الأسئلة حولها والشكاوى من التفسيرات الإسرائيلية لها.

ظهرت هذه التحفّظات في الرسالة الثانية والأطول من عرفات إلى كلينتون في 30 كانون الأول/ديسمبر، التي يطلب فيها خرائط ومزيداً من الإيضاحات. أبلغ هذه المرة أن معظم أسئلته تدخل ضمن الأطر لكن الرئيس غير مستعد للإجابة عنها ما لم يوافق عرفات على الأطر نفسها. ردّ عرفات بطلب اجتماع مع الرئيس، فحدّد موعده في 2 كانون الثاني/يناير 2001.

ترك تأخّر ردّ عرفات الساحة مفتوحة على مصراعيها أمام الفاعلين الآخرين. ففي 29 كانون الأول/ديسمبر، قام رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، شاوول موفاز، بخطوة غير مألوفة بتحذيره العلني من أن أطر كلينتون تترك إسرائيل عرضة للهجوم من الجبهة الشرقية. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، قتل التنظيم ابن مائير كهانا، الذي ورث أباه في قيادة كاخ، منظمة المستوطنين اليمينية المتطرّفة. وتوفيت زوجته أيضاً وأصيب خمسة من بناتهما، ما حفز مطالب اليمين الإسرائيلي بالثأر والانتقام. وفي سياق التنازلات الكبيرة التي وافق باراك عليها الآن رسمياً، أخذ المزاج العام في إسرائيل يتحوّل ضدّ أطر كلينتون. وكما أوضح باراك لبعض الشيوخ الأميركيين الزائرين، "إننا نخسر ثقة الشعب لأنه يشعر بأننا لا نحميه".

أقنعت تنازلات باراك في وجه العنف الفلسطيني، من دون موافقة عرفات على أطر كلينتون، الإسرائيليين بأنه مغفّل بالفعل. ورأى مستشارو باراك السياسيون أن عليه التخلّي عن عملية السلام على الفور لوقف تراجع تأييده. لكن إذا فعل ذلك، فربما يواجه ثورة داخل حزبه؛ فلا يزال أمامهم الوقت لاستبدال بيريز به كمرشّح لهم.

في 2 كانون الثاني/يناير، يوم وصول عرفات إلى المكتب البيضوي لتقديم جوابه إلى الرئيس، أبلغ باراك كلينتون أن البلد اهتز بالعنف الفلسطيني بحيث لم يعد بوسعه الآن المشاركة في المفاوضات دون التسبّب في القضاء على ترشّحه. وقال، "لا يمكنني الغوص في بركة فارغة على أمل أن يملأها عرفات بالماء". مع ذلك لم يغيّر باراك مساره على الرغم من ظروفه السياسية شبه الميؤوس منها. وعندما سأله الرئيس هل يمضي في اجتماعه مع عرفات، تمسّك باراك بالقشة الرفيعة. فأبلغ الرئيس أنه ربما يستطيع كسب الانتخابات إذا حصل على اتفاق في غضون عشرة أيام.

أبلغ عرفات كلينتون في الاجتماع أنه يوافق على الأطر لكن لديه بعض الآراء التي يريد التعبير عنها. وبعد ذلك أخذ كلاً من الأطر الأساسية وسعى إلى توسيعها. فرفض السيادة الإسرائيلية على حائط المبكى. وقال يجب أن يكون هناك صيغة جديدة للاجئين. واعترض على وجود الجيش الإسرائيلي المتبقي في وادي الأردن باعتباره انتهاكاً للسيادة الفلسطينية. ثم كرّر أمام الرئيس أنه يريد إنجاز الاتفاق تحت إشرافه، لكنه اقترح أن يواصل الجانبان المفاوضات لا على أساس أطر الرئيس فحسب وإنما "آراء" عرفات أيضاً. وتلك وصفة مؤكّدة لمفاوضات طويلة بدلاً من اتفاق قبل أن يترك الرئيس منصبه.

وكما أوضح دنيس روس لاحقاً، إن سعي عرفات إلى توسيع الأطر أو تغييرها يعادل رفضها، لكن لم يكن أحد في واشنطن مستعداً لهذا القول في ذلك الوقت. وبدلاً من ذلك، قال جاك سيورت، الناطق باسم البيت الأبيض، إن الرئيس أجاب عن أسئلة عرفات. ورفض أن يقدّم وصفاً لرد عرفات. طلب دنيس من باراك أن يوفد جلعاد شير إلى واشنطن لإطلاعه على ما جرى وبحث الخطوات

التالية. ثم اقترح إعادة المفاوضين لجولة مفاوضات أخرى في قاعدة بولنغ. بعبارة أخرى، مع أن عرفات تجاوز للتوّ لحظة مواجهة الحقيقة، ومع أن المدة المتبقية لكلينتون في الحكم تقل عن ثلاثة أسابيع، فإن فريق السلام تابع عمله كأن عملية السلام لا تزال على حالها.

غير أن التمسّك بأمل السلام تحوّل بسرعة إلى فوضى. اجتمعت فرق التفاوض الإسرائيلية والفلسطينية في إيريتز [بيت حانون]، على الحدود بين غزة وإسرائيل، في 10 كانون الثاني/يناير وأمضوا معظم الوقت في مناقشة بيان سابق اتهم فيه ياسر عبد ربه باراك بارتكاب جرائم حرب. كرّر الفلسطينيون "الآراء" التي قدّمها عرفات لكلينتون. وقال الإسرائيليون إنها تقع خارج الأطر وأن على الفلسطينيين أن يعدّلوا مواقفهم ليجعلوها داخلها. رفض الفلسطينيون ذلك ورفض الإسرائيليون بدورهم تحديد مواقفهم. وقالوا بدلاً من ذلك إنهم سيعودون بمواقف خارج الأطر مثلما فعل الفلسطينيون.

في الأسبوع التالي انهارت تجربة الأطر تماماً. فلخفض معارضة بيريز، أرسله باراك لمحاولة إقناع عرفات، لكن بيريز أدخل أفكاراً جديدة غير واردة في أطر كلينتون. ثم أرسل باراك أمنون شاحاك ويوسي غينوسار للتحدّث إلى عرفات. وأفاد كلاهما أنه تراجع عدة خطوات عما كان في مباحثاته السابقة معهما. في موضوع الأرض والقدس واللاجئين، تجاهل الجانبان الآن أطر كلينتون وعجز كلينتون عن أن يفعل شيئاً لتقييدهما.

مع الاقتراب من موعد مغادرة كلينتون البيت الأبيض، اعتاد باراك الاتصال بي في ساعات الصباح المبكّرة. وفي 13 كانون الثاني/يناير 2000، اتصل بي في السابعة صباحاً، أكثر تأخّراً بكثير من المعتاد. قال إنه لم ينم سوى ساعة واحدة في اليومين الأخيرين. بدا مرهقاً، وصوته أجشّ بسبب الخطابات التي عليه أن يلقيها في حملة إعادة انتخابه.

أبلغني أنه اطلع للتوّ على نتائج اجتماع شاحاك مع عرفات، وأنه لم يعد

يرى أي فرصة لاحتمال حدوث اختراق. وأراد أن يدرك كلينتون أن ارتفاع مستوى العنف ووضعه السياسي الصعب لم يتركا له أي خيار إلا تعليق المفاوضات والتركيز على الأمن. ولكي يكون لديه فرصة في الفوز، فإن عليه، كما أوضح لي، أن يغلق فجوة تبلغ 1 بالمئة كل يوم قبل الانتخابات، وسيساعده وقف المفاوضات في ذلك لأن الشعب الإسرائيلي مشمئز من عرفات الآن.

وتحدّث باراك عن خطة طورها في ذهنه "لفصل" الإسرائيليين عن الفلسطينيين، وينوي تنفيذها من جانب واحد بعد الانتخابات ـ وهي الخطة السالفة للانسحاب الذي نفذه شارون لاحقاً من جانب واحد من غزة. وأشار إلى أن عرفات نجح ثانية في التلاعب به وبنا. وطلب أن يمتدحه الرئيس علناً الآن على المحاولة وأن يعبّر عن تفهّمه للقرار الذي اتخذه بوقف المفاوضات. لقد دفع من مصداقيته السياسية، لكن عزاءه أن لا أحد يستطيع القول إن عرفات كان مستعداً لنهاية اللعبة. وأنهى باراك، الواعي دائماً للساعة، المحادثة بالإشارة إلى الواقع، "أعتقد أن الوقت قد استنفد".

هكذا انتهت ثماني سنوات من الدبلوماسية، بالنسبة إليّ على الأقل. وبعد عشرة أيام، غادر كلينتون المكتب البيضوي. وبعد ذلك بثلاثة أسابيع حقّق أرييل شارون فوزاً كاسحاً على باراك.

ثمة استدراك. على الرغم من القرار الذي أطلعني عليه باراك، فإنه أرسل كل "دعاة السلام" في حكومته ـ بما في ذلك يوسي ساريد، زعيم حزب ميريتز اليساري، ويوسي بيلين، أحد المهندسين الأصليين لأوسلو ـ إلى منتجع طابا المصري، ليطلعوا بأنفسهم أن الاتفاق مع الفلسطينيين غير ممكن. ثمة كثير من الخرافات التي تحيط بالمفاوضات التي جرت هناك بين 21 و27 كانون الثاني/ يناير 2001، بعد أن غادر كلينتون منصبه. ويدعو اليوم من يريدون صنع السلام إلى استمرار المفاوضات من حيث تركت في طابا، على الرغم من عدم الاتفاق على ما حدث هناك وعدم وجود سجل خطي لوقائعه.

لا يوجد لدى الولايات المتحدة رواية مباشرة عن الاجتماع لأن وزير الخارجية الأميركي الجديد، كولن باول، الذي يحدّد الموقف المفترض لإدارة بوش، لم يشأ تدخّل الولايات المتحدة. بل أرسلنا مسؤولين سياسيين للجلوس حول برك السباحة في طابا وإيلات المجاورة والتقاط ما أمكنهم من المشاركين العائدين إلى فنادقهم عند انتهاء كل جلسة مفاوضات. ومن تلك التقارير والإحاطات التي حصلتُ عليها لاحقاً من المفاوضين أنفسهم، يتضح أنه لم يتحقّق سوى تقدّم طفيف.

قدّم الفلسطينيون خريطة للضفة الغربية تحدّد للمرة الأولى قبولهم بضمّ المستوطنات الرئيسية إلى إسرائيل على مساحة 3 بالمئة من الضفة الغربية. غير أن الحدود التي رسمها الفلسطينيون تضعف مفهوم الكتل الاستيطانية.

بحث نبيل شعث، وزير الخارجية الفلسطيني، ويوسي بيلين صيغة تستطيع بموجبها إسرائيل الادعاء بأنها لم توافق على "حق العودة" فيما يستطيع الفلسطينيون الادعاء بأنهم أمّنوا ذلك الحق. وكان الاختلاف بينهم حول أعداد اللاجئين الذين سيعودون إلى إسرائيل كبيراً.

رفض الفلسطينيون اقتراح كلينتون بأن تتجاوز السيادة الإسرائيلية حائط المبكى إلى المنطقة الموجودة تحت الحرم الشريف. وكما أوضح لي يوسي ساريد، ثمة خمس أو ست قضايا لم تحل بشأن القدس. واعترف لي بيلين، المتفائل الجامح، أن مشكلة القدس ستبقى قائمة حتى إذا حلّوا قضية اللاجئين.

لم يكن من المستغرب أن يقطع العنف المفاوضات، حيث استدعى باراك الوفد بعد إطلاق النار على إسرائيليين، على طريقة الإعدام، فيما كانا يتناولان الغداء في مطعم بالضفة الغربية. وفي محاولة للإبقاء على أمل السلام حياً، أعلن كبيرا المفاوضين - شلومو بن عامي وأبو العلاء - أمام الصحافة فيما كانا يحزمان حقائبهما "أننا لم نقترب كثيراً من الوصول إلى اتفاق من قبل كما

اقتربنا الآن". ومع أن ذلك قد يكون صحيحاً من الناحية النسبية، فإنهما لم يقتربا البتة من الناحية المطلقة.

لماذا واجه أمر يحمل وعوداً كبيرة مثل هذه النهاية السيئة جداً؟ الرؤية السائدة في إسرائيل تأثّرت بالاتهام الذي وجّهه باراك إلى عرفات بأنه رجل يسعى إلى تدمير إسرائيل على مراحل، مستخدماً العنف لتعزيز أهدافه والإبقاء على قضية "حقّ العودة" كطريقة لإدامة الصراع إلى أن تُغرق الديمغرافيا الدولة العبرية في نهاية المطاف.

يرى المدافعون عن عرفات أنه لم يقدّم إليه قطّ عرض رسمي، أو أن العرض كان غير مقبول، أو أنه قبل في الواقع أطر كلينتون لكن أسيء فهمه.

الحقيقة أن قمة كمب ديفيد في تموز/يوليو 2000 فشلت بسبب رفض عرفات العرض الذي تقدّم به كلينتون بشأن القدس، وهو عرض اعتبره الأميركيون والإسرائيليون سخياً لكنه لم يرقَ إلى الحد الأدنى لمطالب عرفات بالسيادة الفلسطينية على الحرم الشريف. ولم تفشل تلك المفاوضات بوضوح بسبب قضية "حق العودة" للفلسطينيين.

لكن مفاوضات الوضع النهائي لم تنتهِ في كمب ديفيد. بل إن تلك القمة شكّلت بداية المفاوضات المكثّفة التي استمرّت حتى كانون الثاني/يناير 2001، عندما وصلت إلى نهاية غير حاسمة في طابا. في تلك الفترة تم التعامل مع كثير من مخاوف عرفات التي لم تعالج في كمب ديفيد بالتفصيل. فقد قدّم الرئيس كلينتون إلى عرفات في نهاية سنة 2000 عرضاً رسمياً بالسيادة الفلسطينية على الحرم الشريف كأحد أطر الاتفاق النهائي. لو كان ذلك ما يريده في كمب ديفيد فلماذا رفض عرض كلينتون؟ الجواب بسيط برأيي: بدلاً من اختراق عالم جديد، تمسّك بالعالم الذي يعرفه جيداً - طرق النظام العربي القديم.

في مسرحية "يوليوس قيصر" لشكسبير، تحدّث بروتوس بفصاحة عن

تلك اللحظة التي على القادة أن يحملوا معهم قدرهم ومصير شعبهم في أيديهم. وقد استخدم شمعون بيريز تشبيهاً مختلفاً. فوصف التاريخ كحصان يعدو أمام نافذة. في تلك اللحظة الحاسمة، على القائد أن يقرّر هل يقفز أم يترك التاريخ يتجاوزه. الحنكة السياسية الحقيقية هي الإقدام على تلك القفزة دون التيقّن من ضمان الهبوط الآمن.

لقد لعب عرفات بالأوراق الضعيفة التي تلازمه ببراعة، واستغلّ بخبث تفجّر الانتفاضة العفوية ورغبة كلينتون وباراك الملحّة في تحقيق اتفاق سلام لانتزاع عرض أفضل بكثير مما حصل عليه في كمب ديفيد. لكن الصفقة التي عرضت عليه في واشنطن لم تكن من دون ثمن أو مخاطر كبيرة. بدا راغباً في تأمّل تلك العواقب بشكل مجرّد عندما عرض عليه كلينتون وروس اقتراحاتهما. لكنه أحجم عندما ووجه بحقيقة الاتفاق.

لو قبل عرفات العرض، لكان عليه الوقوف أمام شعبه وإبلاغهم أنه حقّق نصراً كبيراً في القدس. لكن كان عليه أن يبلغ اللاجئين الفلسطينيين أيضاً أن لديهم حقّ العودة إلى الدولة الفلسطينية، وأنهم سيعوّضون عن سنين المعاناة، وأن بعضهم سيتمكّنون من الانضمام إلى عائلاتهم في الدولة اليهودية، لكن لن يكون لديهم "حقّ" العودة إلى الديار التي تركها أهلهم قبل خمسين عاماً في إسرائيل.

لم تكن تلك مهمة بسيطة. فقد أبقى عرفات هؤلاء اللاجئين خمسة عقود في المخيّمات وغذّاهم بوهم العودة ذات يوم إلى فلسطين التي أصبحت إسرائيل منذ أمد طويل. كان الغضب مشتعلاً في شوارع الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة في تلك الأزقة الخلفية التي تخترق مخيّمات اللاجئين حيث يقع أكبر قدر من الإصابات. كان عرفات بحاجة إلى شجاعة كبيرة ليقف أمامهم في تلك اللحظة ويوضح لهم أنهم لن يعودوا إلى ديار آبائهم، ومعظمها لم يعد موجوداً، مع أنهم يعرفون ذلك في قلوبهم منذ فترة طويلة.

كانت كل كلمة يلقيها كل زعيم فلسطيني تشدّد على "حق العودة". وحده

ساري نسيبة، سليل العائلة المقدسية المرموقة المهني، تجرّأ على الإيحاء بأن تلك خرافة غير واقعية. كان عرفات يخشى كثيراً إبلاغهم بالحقيقة. وقد ضُلّل الفلسطينيون لاحقاً للاعتقاد بأن كلينتون عرض دولة تتكوّن من كانتونات غير متجاورة في الضفة الغربية استنادا إلى خريطة تقدّم بها الإسرائيليون في كمب ديفيد ولا تشبه البتة ما عرضه كلينتون على عرفات في أطره.

اختار عرفات، الميّال دائماً إلى سوء الحساب بسبب العالم الخرافي الذي يسكنه، الاستماع إلى من يهمس بأذنه بأن كلينتون انتهى وأنه يجدر به انتظار جورج دبليو بوش. وقد طمأنه هؤلاء بأن الرئيس الجديد سيكون مثل أبيه ويضغط على إسرائيل لتقديم عرض أفضل له. غير أن جماعة بوش ألمحوا لعرفات في الواقع بأن الإدارة الجديدة ستحترم أطر كلينتون إذا قبل بها. ورغم أن عرفات كان يتوهّم بأنه خبير في السياسة الأميركية والإسرائيلية، فقد غفل عن تحوّل الحزب الجمهوري نحو اليمين، وأن لديه الآن قاعدة مسيحية إنجيلية متشدّدة في تأييد إسرائيل. وكان مخطئاً بالقدر نفسه في الاعتقاد بأن باراك سيهزم شارون، النقمة المسلطة عليه منذ أيام بيروت(*).

ظنّ عرفات على أي حال أنه حصين من التبعات لأن رشيد ضمن له شبكة أمان من الجناح اليميني الإسرائيلي. ففي أعقاب كمب ديفيد، بدأ رشيد، بموافقة من عرفات، حواراً مع أفيغدور ليبرمان، زعيم إسرائيل بيتنا، حزب المهاجرين الروس اليميني، وإيهود أولمرت، عمدة القدس في ذلك الوقت من حزب الليكود. ووفقاً لرواية رشيد، أشار ليبرمان إلى أن الخطوط العريضة لعرض باراك بشأن الأرض مقبولة للكتلة الوطنية (الجناح اليميني)، وقال أولمرت إنه لن يعارض تخلّي إسرائيل عن السيادة على جبل الهيكل/الحرم الشريف. وقد زوّد ذلك عرفات بوهم بأن ما عرضه باراك وكلينتون سيبقى معروضاً إذا أصبح شارون رئيساً للوزراء.

(*) لم يدرك عرفات الهزيمة شبه المؤكّدة لباراك سوى قبل أسبوع واحد من الانتخابات. وحاول عندئذ تنبيه الناخبين الإسرائيليين إلى أن شارون سيدمّر السلام وحثّ العرب الإسرائيليين على وضع عداوتهم مع باراك جانباً والاقتراع لصالحه.

بما أن عرفات اختار الطريق الذي يؤمّن بقاءه لمتابعة القتال، بدلاً من اتخاذ القرارات التي تؤمّن مصالح شعبه، فقد اختار أن يدع الحصان يتجاوز نافذته. توفي عرفات في مستشفى فرنسي، وهو لا يزال ينتظر ظهور شيء أفضل، بعد أربع سنوات وسقوط أكثر من ثلاثة آلاف فلسطيني ونحو ألف إسرائيلي ضحايا لعبته التكتيكية. وقد عزّى عرفات نفسه حتى يوم مماته بالاعتقاد بأنه "ياسر عرفات! الجنرال العربي الوحيد الذي لم يهزم"! هكذا صاح في وجهي غاضباً، وهو يلوّح بإصبعه في الهواء، في أثناء آخر اجتماع رسمي في مقرّ قيادته في حزيران/يونيو 2001.

مع ذلك سيكون من السهل جداً إلقاء اللوم كله على عرفات. فبعد ثماني سنوات، أصبح كلينتون وفريقنا يعرفون تماماً مع من نتعامل. ومع اقتراب انتهاء ولاية كلينتون، صار الرئيس يعتمد على الحنكة السياسية لياسر عرفات، وتلك خاصية لم يظهرها سوى مرة واحدة عندما قبل، وهو يعاني من ضائقة شديدة، اتفاق أوسلو.

لو تمكّن كلينتون من إبرام اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، لوجد عرفات نفسه في ظروف مماثلة يسعى بصعوبة لتأمين مصالح شعبه. ولربما تمسّك عندئذ بحبل النجاة الذي عرض عليه في كمب ديفيد، أو فيما بعد. لكن من دون اتفاق سوري، أصبح تحقيق اتفاق إسرائيلي فلسطيني على الوضع النهائي مستحيلاً في نهاية إدارة كلينتون.

أصبح كلينتون وجميع مستشاريه حريصين جداً على إنقاذ الاتفاق في الشهور الستة الأخيرة من إدارته بحيث استبعدنا التكذيب عندما وعد المراوغ الماكر كلينتون بالقمر. لقد أشار كلينتون مراراً إلى عرفات بأنه في عجلة من أمره. والزبائن المستعجلون هم الأكثر تعرّضاً للابتزاز من البائع في البازار، لاسيما عندما يشعر، كما شعر عرفات، بأن الوقت لصالحه. وبعد ذلك قدّمنا له عروضاً أفضل مراراً عندما لم يفِ بوعوده بإيقاف العنف. فقد افترض كلينتون مخطئاً أن تحقيق اتفاق سينهي العنف بدلاً من إدراك أن وقف العنف هو الطريق الوحيد الذي يوفّر فرصة لإنجاز الاتفاق.

لو رفض باراك متابعة المفاوضات إلى أن يتوقّف العنف، لربما حفز كلينتون على السعي بجدية أكبر لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار. لكن استعداد باراك لمواصلة المفاوضات والاستمرار في تحسين العرض الإسرائيلي مكّن كلينتون من التركيز بدلاً من ذلك على دبلوماسية الاتفاق وشجّع عرفات على مواصلة العنف والمطالبة في الوقت نفسه بثمن أكبر.

تبيّن أن ما حدث مأساة هائلة لا تزال تتكشّف أبعادها. فقد رأى خليفة كلينتون، جورج دبليو بوش، أن عدم المحاولة أفضل من المحاولة والفشل؛ لكنه توصّل إلى الاستنتاج الخاطئ. لم تكن المشكلة تكمن في التجرّؤ على صنع السلام، بل في الطريقة التي اختارها كلينتون لصنعه ومن كان عليه العمل معهم.

هنا يكمن الدرس.

20

الخاتمة

ما يبدأ في السياسة بالخوف ينتهي عادة إلى الحماقة.

ـ صموئيل تيلر كولردج

يوم الثلاثاء في 20 آذار/مارس 2001، وجدت نفسي في البيت الأبيض الذي يشغله بوش، السفير الأميركي الذاهب بصحبة رئيس الوزراء الإسرائيلي القادم، أرييل شارون، في أول زيارة رسمية إلى واشنطن. وشعرت بأنني متفرّج من حقبة مختلفة.

لم يضيعوا أي وقت في تغيير الأثاث والديكور في المكتب البيضوي. وبدلاً من مخطط الألوان الأصفر المشرق والأزرق والقرمزي التي ترمز إلى حقبة كلينتون، أصبح المكتب الرئاسي الآن مزيناً بسجادة ذات لون خوخي فاتح، تقابلها أزهار صفراء باهتة تنمّ عن ذوق حسن على طاولة القهوة. وبدت الأريكة غريبة وغير مريحة، ربما بسبب اضطرابي لكوني متطفّلاً من إدارة كلينتون.

لم يعد التمثالان النصفيان البرونزيان لترومان وروزفلت موجودين على مكتب الرئيس. وكذا مجموعة تذكارات كلينتون ـ الميداليات وثقّالات الورق

والحصاة البسيطة التي قدمتها له من مقبرة رابين، والتي احتفظ بها على مكتبه لمدة خمس سنوات. ولم يحل مكانها شيء سوى ساعة تيفاني وثلاثة ملفات جلدية زرقاء مزيّنة بخاتم الرئاسة. واعتقدت أنه لم يجرِ عمل الكثير في هذا المجال.

لم يمض على جورج دبليو بوش في منصبه سوى ثمانية أسابيع. وقد أنهى للتوّ غداء عمل مع أرييل شارون في غرفة طعامه الخاصة، المكان نفسه الذي تناول فيه كلينتون ورابين العشاء في 13 أيلول/سبتمبر 1993، في أعقاب المصافحة التاريخية مع عرفات في حديقة البيت الأبيض.

حرص شارون على الإعداد جيداً لهذا الاجتماع. فقد كان شخصاً غير مرغوب فيه في واشنطن لمدة عقد من الزمن بعد أن أضرّت مآثره في لبنان في أوائل الثمانينيات (1980يات) وتشجيعه بناء المستوطنات في أوائل التسعينيات بعلاقاته مع إدارتي ريغان وبوش الأول. الآن بعد أن عاد شارون كرئيس للوزراء فإنه مصمّم على تجنّب إظهار أي تباين بينه وبين الرئيس الجديد. فقد لاحظ كيف أساء إسحاق شامير وبنيامين نتنياهو، زعيما الليكود السابقان، إدارة علاقاتهما مع الرؤساء الأميركيين، ما أسهم في هزيمتهما الانتخابية. وأدرك أن هذا الرئيس غير مهتم بمتابعة عملية السلام من حيث تركها كلينتون، وهو أمر يلائمه جداً. لكنه أراد إيجاد أرضية مشتركة بينهما.

رأى شارون بناء على حساباته أن أفضل طريقة للاقتراب من الرئيس الجديد هي التحدّث عن الإرهاب، وهو ما فعله بشيء من التطويل فيما تناول الزعيمان غداءهما في غرفة طعام الرئيس الخاصة. بعد ذلك، فيما كان بوش يستعرض نقاشاتهما في المكتب البيضوي أمام شارون والوفدين الأميركي والإسرائيلي، تهكّم على رئيس الوزراء الجسيم ملاحظاً أمام المجموعة أن شارون تحدّث كثيراً فلم يتسنَّ له سوى قليل من الوقت لتناول الطعام. ثم التفت إلى شارون وسأل إذا كان يستطيع أن يتدبّر أمره دون وجبة طعام، وأضاف، "لكنّني لاحظت أنك التهمت الحلوى".

كان شارون مغرماً بالطعام. وقد أخبرني ذات مرة أنه كان كجنرال في الجيش الإسرائيلي يحمل المسدّس في أحد جانبي حزامه والمملحة في الجانب الآخر، "في حال صادفت شواء على النار". كان غافلاً عن مزاح بوش، فأخذه على أنه تلميح للغوص ثانية في الحديث عن الإرهاب.

أوضح شارون أن الإرهاب يشكّل الخطر الأعظم لا على إسرائيل فحسب وإنما على الولايات المتحدة والغرب أيضاً. وحدّد أسامة بن لادن وحزب الله وإيران بأنهم دعاته الرئيسيون. وأعلن أن "الإرهاب تهديد استراتيجي للاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط". ورأى أن على بوش باعتباره زعيم العالم الحرّ أن يقود ائتلافاً من الدول الغربية لمحاربة هذا التهديد الوشيك لأنه وحده من يمتلك القوة والنفوذ لشن مثل هذه الحملة. وحذّر شارون من أن أي فشل في القيام بذلك سيترك الغرب مكشوفاً أمام خطر داهم.

كان ذلك عرضاً مقنعاً. لكن الوقت كان ربيعاً في واشنطن؛ ولا يزال 11 أيلول/سبتمبر على بعد خمسة أشهر. عندما تناول معي نقاط الحديث عن الإرهاب قبل زيارة واشنطن، اقترحت على شارون أن الرئيس الجديد قد يكون أكثر اهتماماً فيما تستطيع إسرائيل أن تفعله لبرنامج الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية الذي يعتزّ به بوش.

وجد التماس شارون آذاناً صمّاء. فابتسم الرئيس ولم يقل شيئاً. ثم نبّه شارون إلى أنه يعرف كيف يتعامل مع الإرهابيين الفلسطينيين لأنه قاتلهم طوال حياته. ثم قال شارون، "السيد الرئيس، سوف نزيلهم من مجتمعنا". ابتسم بوش الآن وقال، "لا حاجة إلى التفصيل، حضرة رئيس الوزراء، أعتقد أن الرسالة وصلت".

وفيما اقترب الاجتماع من نهايته وبدأ الوفدان الأميركي والإسرائيلي يخرجان من الغرفة، أوقفني الرئيس عند الباب المؤدي إلى المكتب الخارجي. لم نلتقِ من قبل، لكنه عرفني من شهرتي كعضو في فريق كلينتون للسلام. سألني، "لماذا لم يقبل عرفات الاتفاق"؟ أجبت بأن الحديث عن اللوم كثير.

لكن إذا كان علي أن أقدّم السبب الأهم فأقول إن عرفات يفتقر إلى القيادة.

قال الرئيس، "ذلك صحيح تماماً. لا يوجد قيادة". ثم قدّم لي رأيه في الوضع: "كان كلينتون وباراك مستميتان للتوصّل إلى اتفاق. وقدّما لعرفات عرضاً لا يصدّق لكنه صدّهما ولجأ إلى العنف. انتخب الإسرائيليون شارون. والآن لا يمكن عمل أي شيء لأن عرفات رفض عرضاً لن يكرّره شارون". رسم الرئيس ابتسامة الزهو التي ستصبح علامته المميّزة وخلص إلى القول، "لا يمكن الحصول على جائزة نوبل للسلام هنا". وبدا من الواضح أنه أدرك ذلك.

غير أن جورج دبليو بوش وضع الوصفة الخاطئة. لقد فشلت جهود كلينتون الدبلوماسية لكن ذلك لا يعني عدم وجود دور للدبلوماسية الأميركية. مع ذلك، دخل بوش البيت الأبيض وهو غير راغب في المشاركة في صنع السلام العربي الإسرائيلي، أو القيام بأي مبادرة دبلوماسية في الشرق الأوسط. لا شك أنه تأثّر باستمرار الانتفاضة وبالتحذير الذي قدّمه له كلينتون عندما ترك منصبه عن مخاطر الوثوق بعرفات. لكن ردّ بوش كان التراجع وترك الساحة لكي يتقاتل الطرفان. وقد استبعد كل فريق كلينتون للسلام أو همّشوا. وشُطبت كلمتا "عملية السلام" من قاموس وزارة الخارجية(*).

سمح بوش لجورج تنيت، وكان لا يزال مدير السي آي إيه، بالتفاوض على خطة جديدة لوقف إطلاق النار، ووضع جورج ميتشل توصيات لجنة تقصّي الحقائق لإنهاء العنف واستئناف المفاوضات. لكن على الرغم من أن شارون وعرفات قبلا الاقتراحات، فإن بوش لم يفعل أي شيء جدي لتنفيذها. فقد رفض أي تلميح إلى مبادرة دبلوماسية أميركية. على سبيل المثال، باعتباري سفيراً، تلقيت تفويضاً للقيام بزيارات مكوكية بين شارون وعرفات لمحاولة وقف العنف. لكن الرئيس أصدر لي تعليمات واضحة بألا أشارك في أي جهد سياسي. وعندما

(*) كانت إدارة بوش تشير إلى عملية السلام في الشرق الأوسط بعبارة "الشرق الأوسط" لإبراز رفضها طريقة كلينتون في التعامل مع المسألة.

عرض شارون تجميد كل النشاط الاستيطاني لمدة ستة أشهر إذا قام عرفات بمحاولة جادّة لوقف عنف الانتفاضة، لم يبدِ بوش أي جهد لقبول عرضه.

كان رئيس الدبلوماسية الأميركية، وزير الخارجية كولن باول، يدرك احتقار رئيسه لدبلوماسية الشرق الأوسط، فلم يبدِ أي استعداد لاستخدام سمعته العالية في أي مسعى. وفي أول زيارة له إلى المنطقة، في شباط/فبراير 2001، أبلغني باول أنه يعتقد بأن بوش "سيوقف هذه المسألة مدة من الزمن". وتجاهل احتجاجي بأن السيارة تفتقر إلى المكابح ولا يمكن تركها فوق هذا المنحدر الحادّ. وعاد باول في حزيران/يونيو 2001، ليطلق كما هو مفترض جدولاً زمنياً لتنفيذ خطة تنيت لوقف إطلاق النار وتوصيات ميتشل التي عملت أنا ومستشاروه على تحضير الجانبين لها. فتركهما حائرين بشأن ماذا يفترض بهما أن يفعلا ولم يعد إلا بعد تسعة أشهر. ومع تصاعد العنف، أرسل بوش الجنرال زيني حاملاً تعليمات بتأمين وقف إطلاق النار لكن مع الابتعاد عن العملية السياسية. وقال باول إن زيني سيبقى على الأرض إلى أن تنجز المهمة، لكنه عاد بعد ثلاثة أسابيع في أعقاب سلسلة من التفجيرات الإرهابية التي أخرجت مهمته عن السكّة.

في حزيران/يونيو 2005، قدّم الرئيس بوش رؤيته لحل يقوم على دولتين تعيش فيه إسرائيل الآمنة جنباً إلى جنب مع فلسطين الديمقراطية القابلة للحياة. لكنه آثر عدم التدخّل مشترطاً لذلك أن يعثر الفلسطينيون على قيادة جديدة. وعشية حرب العراق، سارع بوش إلى مباركة خارطة الطريق الرباعية، التي وضعها الآخرون لتوفير البعد السياسي الذي تعمّدت إدارته إحباطه. وقد فعل ذلك استرضاء لرئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، الذي كان بحاجة إلى تأييد الرئيس لمبادرة سلام إسرائيلية فلسطينية بغية حشد دعم حزبه لمسعى حرب العراق.

بعد الإطاحة بصدام، ونجاح أعضاء اللجنة الرباعية الآخرين في الضغط على عرفات لتعيين أبي مازن رئيساً لوزرائه، قرّر بوش استضافة قمة شارون أبي مازن في العقبة، بالأردن، في حزيران/يونيو 2003. وكان بوش قد تفاخر من قبل أمام الصحافة بأنه "لا يعقد قمماً [في الشرق الأوسط]"، لكنه أراد

تذوّق ثمار النصر الذي حقّقه في العراق. لكن مع تجدّد الهجمات الإرهابية وتعثّر مسعى ما بعد صدام في العراق، سرعان ما ابتعد بوش عن أبي مازن وعاد إلى موقف عدم التدخل.

بلغ عدد القتلى من الإسرائيليين والفلسطينيين في السنوات الأربع الأولى لبوش ثمانية أضعاف عددهم في السنوات الأربع الأخيرة لكلينتون ـ 3,822 مقابل 446. وقد استأثرت الهجمات الإرهابية الفلسطينية والردود الانتقامية الإسرائيلية عليها بمعظم هؤلاء القتلى. لكن بدلاً من التدخّل لوقف القتل، ترك بوش عرفات وشارون لشأنهما، ومن دون مبادرة أميركية يستجاب لها، رأى كل من الجانبين أن هزيمة الآخر هي النتيجة الوحيدة المقبولة. ولن تتراجع أعمال القتل إلا عندما أرهق الجانبان.

دمّرت كل هذه السنوات من الإرهاب والعنف كل مظاهر الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وحتى بعد وفاة عرفات، لم يجد الإسرائيليون أي جدوى في التفاوض مع أبي مازن، بديله المعتدل. لقد قاد رفض عرفات عرض كلينتون الأخير ولجوؤه إلى العنف معظم الإسرائيليين إلى الاستنتاج بأنه لا يوجد لديهم شريك في الجانب الفلسطيني وأن بقاءهم في دولة يهودية يتوقّف الآن على الانفصال عن الفلسطينيين ـ ليس بدافع الاحترام، كما كان يريد رابين، ولكن بسبب الكراهية التي صُمّمت مبادرته السلمية لإزالتها.

استجاب شارون إلى هذه العاطفة الكاسحة بإجراءات من جانب واحد، فبنى جدار الفصل بين الضفة الغربية وإسرائيل وانسحب من قطاع غزة بأكمله. وفي حين راقب بوش ما يجري كمتفرّج، فقد تم التخلّي عن العقد الأساسي لعملية السلام العربية الإسرائيلية ـ الأرض مقابل السلام ـ وفقد صدقيّته. وبدلاً من ذلك ادّعت حماس الانتصار ورأى منتقدو شارون أنه أصبح "مغفّلاً" أيضاً، متخلياً عن كل مستوطنات غزة دون الحصول على مقابل من الفلسطينيين، وهي المقولة التي تعزّزت عندما أصبحت الهجمات الصاروخية من غزة على البلدات والكيبوتسات الإسرائيلية المجاورة حدثاً منتظماً.

ودمّرت خمس سنوات من عنف الانتفاضة والانتقام الإسرائيلي أيضاً مؤسسات الحكم الفلسطينية. وقد ضعفت هذه المؤسسات بالفعل نتيجة سنوات من سوء الإدارة وميول استغلال السلطة التي شجّعها عرفات بين أتباعه. لكن الأجهزة الأمنية تفكّكت الآن، وبرز أمراء الحرب وتحدّوا السلطة الفلسطينية، وعاثت العصابات المسلّحة فساداً في البلدات الفلسطينية، واستغلّت المنظّمات الإسلامية الإرهابية الفوضى لتقوّي تأييدها الشعبي والقدرات التنظيمية. وعندما التفت بوش أخيراً إلى القيام بشيء لوقف تدهور الأوضاع بتعيين الجنرال وليام وورد للمساعدة في إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية وإعادة تدريبها، ورئيس البنك الدولي السابق جيمس وولفنسون لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، كان الأوان قد فات. وبرز مقدار التفكّك الحاصل في عجز السلطة الفلسطينية عن تثبيت النظام في غزة غداة انسحاب إسرائيل.

لا غرو في هذه الظروف أن تفوز حماس في انتخابات في كانون الثاني/ يناير 2006، التي أصرّ بوش على أن يجريها الفلسطينيون سعياً لتحقيق رؤيته عن فلسطين ديمقراطية، وأن تسيطر على الحكومة لتكون المرة الأولى التي يصل فيها حزب إسلامي إلى السلطة في العالم العربي. كانت تلك من المفارقات الشرق أوسطية الأخرى التي يكون فيها جورج دبليو بوش، الذي يعتبر المتطرّفين الإسلاميين أعداء لدودين للولايات المتحدة، السبب في حدوث ذلك التطوّر غير المواتي.

كان من المفترض أن تُجرى انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في تموز/يوليو 2005، لكن أبا مازن أجّلها ستة أشهر على أمل أن تتحسّن ظروف فتح. وعندما أصبح موعد الانتخابات وشيكاً وتبيّن أن حماس ستفوز بنسبة كبيرة من المقاعد، فكّر أبو مازن في إرجائها ثانية. وكان شارون مستعداً للتعاون في هذا المسعى لحرمان حماس من الفوز في صندوق الاقتراع. وتوصّلا إلى تفاهم بأن تحظر إسرائيل مرشّحي حماس من خوض الانتخابات في القدس الشرقية وأن يعلن أبو مازن عندئذ عدم المضي قدماً في الانتخابات. أبدى شارون استعداده لأداء دوره، شريطة ألا ينتقده بوش بتعطيل العملية

الديمقراطية. وأُرسل مبعوثون إسرائيليون وفلسطينيون إلى واشنطن وعادوا برسالة واضحة جداً: لقد قرّر الرئيس نفسه وجوب إجراء الانتخابات كما هو مقرّر. ووفقاً لاثنين من المسؤولين الأميركيين الكبار الذين بحثوا القضية مع بوش، اعتقد الرئيس أن من المفيد أن تشارك حماس في الانتخابات لأن ذلك سيجعلها مسؤولة أمام الشعب.

أصبح ما تبقّى من التاريخ. أحرزت حماس فوزاً مزعجاً في انتخابات حرة ونزيهة بكل المعايير. ونجح تطبيق جورج دبليو بوش مبادئ الديمقراطية في إيصال حزب إسلامي لديه ميليشيا وكوادر عسكرية إلى السلطة. لم تكن تلك المرة الأولى التي تستفيد فيها الأحزاب المتطرّفة من إصراره على مبدأ "الإبهام الأرجواني"، استخدام الانتخابات لتعزيز الديمقراطية(*). ففي العراق دخلت الأحزاب الشيعية الحكومة المنتخبة ديمقراطياً مع الاحتفاظ بميليشياتها. وعلى نحو ذلك في لبنان، على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559، الذي يدعو إلى نزع سلاح حزب الله، اختار بوش الانتخابات على تلبية متطلّبات مجلس الأمن.

تجاهل بوش في كل حالة مبدأ ديمقراطياً أساسياً: مبدأ "وحدة السلاح" الذي يدعو إلى أن تكون القوة حكراً على الحكومة المنتخبة. لذا كانت النتائج متوقّعة. تولّت الميليشيات الشيعية مختلف الوزارات العراقية وأنشأت حكم الإرهاب. وفي لبنان، استغلّ حزب الله فرصة تعزيز قوته البرلمانية وتحالفه مع الفئات المسيحية الساخطة، ما مكّنه من شلّ الحكومة اللبنانية. وفي أكثر المناطق حساسية في الشرق الأوسط، على خط الحدود بين إسرائيل والعالم العربي، استولت حماس أولاً على قوات وزارة الداخلية ثم استخدمت كوادرها العسكرية الجديدة للاستيلاء على السلطة في غزة بانقلاب عسكري.

تحوّل حلم بوش بدولة ديمقراطية فلسطينية إلى كابوس دولة مجتزأة في

(*) يبصم الناخبون في الانتخابات العربية الحديثة، لاسيما في العراق، بإبهامهم بعد غمسه بالحبر الارجواني للإشارة إلى انهم انتخبوا. وقد رأى معظم الأشخاص ذلك بمثابة وسام شرف.

قطاع غزة تحكمها قوات إسلامية، وضفة غربية خاضعة للاحتلال الإسرائيلي.

كان لرفض بوش المشاركة نتائج سلبية عميقة على الموقف الأميركي في العالم العربي والإسلامي. لقد فشلت مساعي كلينتون لحل المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية في نهاية المطاف، لكنها كسبت على الأقل فضل المحاولة. لم يفعل ذلك بحد ذاته شيئاً لوقف العنف المتطرّف. غير أن عدم حساسية بوش تجاه الفلسطينيين غذّى رواية الإذلال في العالم الإسلامي التي سعى أسامة بن لادن إلى استغلالها. وكان أحد الأهداف الأساسية للحملة الإرهابية التي شنّتها القاعدة تأليب المسلمين على الولايات المتحدة. ومع تصاعد غضبهم تجاه الردّ العسكري الإسرائيلي على الانتفاضة، بدأ بن لادن بمؤازرة القضية الفلسطينية. واستفاد بن لادن من قرار بوش عدم المشاركة الأميركية في تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

أذكى الإحساس بأن بوش يتبع ازدواجية المعايير العداء تجاه الولايات المتحدة في العالم العربي، حيث يدين انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة ويمارس تلك الانتهاكات في غوانتنامو وأبو غريب. كان من الممكن أن يؤدي إصرار بوش على أن يفتح الزعماء السلطويين العرب الفضاء السياسي في بلدانهم إلى استرجاع كثير مما فقدته الولايات المتحدة، لأن الرئيس سيبدو إلى جانب الشعب ضدّ قادتهم غير المحبوبين. غير أن الحرب الطائفية في العراق، وارتفاع أسعار النفط، وتنامي التحدي الذي تشكّله إيران أعاد بوش إلى واقع الاعتماد الأميركي على هذه الأنظمة للمساعدة على تثبيت الاستقرار في المنطقة. واستخدم أولئك القادة أنفسهم نجاح الأحزاب الإسلامية في الانتخابات التي طالب بوش بها لتبرير قمع الأصوات الليبرالية العربية الصغيرة الجديدة التي برزت، فيما وقف بوش جانباً بعد اختيار الاستقرار بدلاً من الحرية. وبعد أن تخلّى بوش عن هؤلاء الديمقراطيين العرب الشجعان الذين وعدهم بتقديم الدعم الثابت، تعمّقت الشكوك بشأن الثقة بأميركا وإمكانية الركون إليها.

كان هناك نتيجة إيجابية غير مقصودة واحدة لعدم رغبة بوش في التدخّل. أدى إحباط ولي العهد السعودي الأمير عبد الله من فشله في إقناع بوش

بالتدخّل لوقف العنف الإسرائيلي، وخوفه من نتائجه المزعزعة للاستقرار في العالم العربي، إلى إطلاق مبادرة خاصة به. ففي شباط/فبراير 2002، في مقابلة مع الصحافي في جريدة "نيويورك تايمز" توماس فريدمان، عرض على إسرائيل رؤيته لاتفاق الأرض مقابل السلام، وفيها تحصل إسرائيل من العالم العربي على السلام والاعتراف والتطبيع وإنهاء الصراع إذا وافقت على الانسحاب إلى خطوط 1967. وأبلغ الأمير عبد الله المحاورة التلفزيونية باربرا والترز أن إسرائيل ستحصل على سفارة في كل عاصمة عربية. وفي أعقاب ذلك، أدخلت الجامعة تعديلاً على العرض وصدّقت عليه في إعلان بيروت الصادر في 28 آذار/مارس 2002، ما جعل اثنتين وعشرين دولة عربية تؤيّد إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. ساند بوش المبادرة بالأقوال لكنه لم يفعل شيئاً في ذلك الوقت لاختبارها.

بالنظر إلى نهج عدم التدخّل الذي اتبعه بوش، من المحيّر أنه تخلّى في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 عن سبع سنوات من الإهمال الفعلي وعقد مؤتمراً دولياً في أنابوليس لإطلاق مسعى جديد لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. حضر المؤتمر 49 بلداً ومنظمة دولية، بما في ذلك 15 دولة عربية، ومجموعة البلدان الثمانية، والأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، وأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وممثّلون عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية. بدا أن بوش يقرّ بأن للدبلوماسية فوائدها في النهاية. وكما قال تشرشل في ملاحظته الشهيرة، "يمكن الاعتماد على الأميركيين دائماً في عمل ما صحيح... بعد أن يستنفدوا كل الاحتمالات الأخرى".

كان ذلك نهجاً كلينتونياً بالفعل، مع أن الرئيس ووزيرة الخارجية استاءا من الإيحاء. أولاً، أطلقا مبادرة السلام في نهاية ولاية بوش. وعندما وافق أولمرت ومحمود عباس على جدول زمني للمفاوضات يجعلهم يتوصّلون إلى اتفاق في نهاية فترة بوش، فإنهما وضعا موعداً نهائياً وافق عليه الرئيس. وكان بوش قد سخر من كلينتون لأنه سعى جاهداً لإنجاز اتفاق في نهاية رئاسته لكن ها هو الآن يؤيّد مسعى يضعه في الموقف نفسه.

دخل شريك بوش الإسرائيلي المفترض، رئيس الوزراء أولمرت، مثلما دخل إيهود باراك في عهد كلينتون، في وضع سياسي ضعيف جداً. وتفاقم ضعفه السياسي بالتحقيقات التي تجريها الشرطة في ممارسات فاسدة جعلت من الصعب عليه تأمين الدعم اللازم له من الشعب الإسرائيلي للخطوات الجريئة التي يتطلّبها حل الصراع. وعلى غرار باراك، عندما سار في المفاوضات، بدأ ائتلافه الحاكم يتهاوى، ما أجبره على زيادة البناء الاستيطاني للمحافظة على تأييد حزب شاس. وعلى نحو باراك، عندما تفاقمت حدة وضعه أخذ ينظر إلى عملية السلام باعتبارها الطريق الوحيد لخلاصه السياسي.

في الجانب الفلسطيني، دخل أبو مازن العملية في وضع أضعف من وضع أولمرت. وإذا كان عرفات يفتقر إلى الشجاعة، فإن محمود عباس تعوزه القدرة. فقد ورث منظمة فتح السياسية الفاسدة التي تفتقد إلى دقّة التوجيه ومؤسسات السلطة الفلسطينية المفكّكة ولم يفعل الكثير لإصلاح الوضع. وبعد أن فقد غزة أمام حماس، أصبح يعتمد على الجيش الإسرائيلي لمساعدته في الإمساك بالضفة الغربية. وهو ليس الزعيم الشجاع صاحب الرؤية اللازم لتحقيق اختراق تاريخي، لكن الخوف من أن تسيطر حماس على الضفة الغربية حمله على التقدّم إلى الأمام.

كان الضعف يعتري رئاسة بوش، مثلما أصبح كلينتون في ولايته الثانية. كان على كلينتون أن يكافح ليتجنّب توجيه اتهام له، وحوصر بوش بكونغرس عدائي له رأي آخر في خطوة يقوم بها وأثقلت كاهله حرب العراق المنهكة. كما أن ذكرى القوة الأميركية ذوت في السنوات الأخيرة للرئاستين. فقد أخذ ينهار احتواء العراق وفشل مسعى التعامل مع إيران في عهد كلينتون. وبناء على ذلك تراجعت قدرته على ممارسة النفوذ الأميركي من خلال الدبلوماسية. وبدّد بوش نفوذه في مساعيه الفاشلة لتعزيز الديمقراطية ما أفاد أعداء أميركا ومكّنهم.

مع ذلك، فإن هذه العودة المتأخّرة إلى الوسائل الدبلوماسية مكّنت وزيرة

الخارجية كوندوليزا رايس على الأقل من إنشاء بنية ذات مصداقية لعملية السلام بعد سبع سنوات من التفرّج على العملية الأخرى وهي تحترق على الأرض. في المستوى الأول من هذا البناء، يحاول المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون معالجة قضايا الوضع النهائي، مثل الحدود واللاجئين والقدس التي تحدّد نهاية اللعبة لحل يقوم على دولتين. وإذا لم يحقّق ذلك شيئاً فإنه يعيد بعض المصداقية لفكرة الشراكة. وعلى المستوى الثاني، يُفترض بالجانبين أن ينفّذا التزاماتهما بموجب خارطة الطريق تحت إشراف جنرال أميركي(*). في غضون ذلك، على مستوى المرحلة الثالثة، كان يفترض أن يشرف جنرال آخر على إعادة بناء قدرات أجهزة الأمن الفلسطينية لتمكينها من المحافظة على الأمن في الأراضي التي تسلّمها إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية في أي اتفاق. وعلى المستوى الرابع، اختار بوش ورايس رئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير للعمل مع سلام فياض، رئيس الوزراء الفلسطيني التكنوقراطي، على إنهاض اقتصاد الضفة الغربية عبر مشروعات إسكان وبنية تحتية ومناطق صناعية. وعلى المستوى الخامس، جرى حثّ الدول العربية والمانحين الدوليين على دعم العملية بالوفاء بتعهّداتهم بتقديم 7 مليارات دولار للسلطة الفلسطينية وتأييد أبي مازن في مواجهة حماس.

مع ذلك لا يمكن أن تنجح هذه العملية، ذات الأجزاء المتحرّكة الكثيرة، إلا إذا تم إحراز تقدّم متزامن على كل مستوى، ما ينشئ تآزراً فيما بينها بحيث تعزّز بعضها بعضاً. على سبيل المثال، إن الوفاء بالتزامات خارطة الطريق يقطع شوطاً بعيداً في استعادة الثقة المتضرّرة في نوايا كل من الإسرائيليين والفلسطينيين تجاه الآخر. وذلك بدوره يسهّل المفاوضات ويشجع الدول العربية على وجه الخصوص على المشاركة بنشاط أكبر في دعم العملية. كما أن تزويد الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالقدرة على السيطرة على المدن والبلدات الرئيسية

(*) من الالتزامات الأخرى، يفترض بإسرائيل تجميد كل الأنشطة الاستيطانية وتفكيك المستوطنات غير القانونية في حين يفترض بالسلطة الفلسطينية إنهاء التحريض والعنف بالإضافة إلى تفكيك البنية التحتية للإرهاب.

في الضفة الغربية قد يؤدي إلى تخفيف القيود الأمنية الإسرائيلية، ما يمكّن من انطلاق مشاريع بلير وفياض الاقتصادية.

غير أن الشرط الذي يسبق كل ذلك هو مشاركة بوش ورايس الناشطة على كل هذه المستويات، وهو ما قام به كلينتون وفريقه للسلام لمدة سبع سنوات قبل محاولة الدفع الأخير في سنة 2000. لم يكن بوش مستعداً البتة للقيام بذلك، وتبيّن أن هذه المرة الأخيرة ليست استثناء للقاعدة التي وضعها بنفسه منذ بداية إدارته. فمع أنه أخذ على عاتقه عملية أنابوليس وأعلن في كانون الثاني/يناير 2008 أنه يعتزم تحقيق ما لا يقل عن معاهدة سلام في نهاية ولايته، فإنه تراجع بعد ذلك وشجّع الطرفين من مقاعد المتفرّجين.

قامت رايس بعدة رحلات إلى المنطقة، دون أن تحظى بدعم رئاسي لمشاركة دبلوماسية أميركية صلبة، فلم تحقّق سوى القليل من التقدّم على مختلف مستويات العملية التي أنشأتها. وكما اكتشف كلينتون، فإن عدم تحقيق تقدّم في مجال ما يعيق التقدّم في المجالات الأخرى. لقد أحرج تزايد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي القادة العرب، ما جعل بعضهم غير مستعد لتقديم رأس المال لتحريك اقتصاد الضفة الغربية وبعضهم الآخر حذراً من المشاركة السياسية الناشطة. وأدى العجز الفلسطيني في التعامل مع البنية التحتية للإرهاب في الضفة الغربية إلى تردّد الجيش الإسرائيلي في تفكيك حواجز الطرق وإرخاء التدابير الأمنية التي تعيد الوضع إلى طبيعته بالنسبة إلى الفلسطينيين. وعندما فقد الجانبان الثقة في المفاوضات، ازدادت صعوبة التوصّل إلى تسويات بشأن قضايا الوضع النهائي. أخيراً، علّق المسعى في أيلول/سبتمبر 2008 عندما أجبر رئيس الوزراء إيهود أولمرت إلى تقديم استقالته بسبب اتهامات عن صلته بالفساد.

مع ذلك نجحت رايس في إعادة عملية السلام إلى مسارها. وفي نهاية إدارة بوش، بدأت الأوضاع الاقتصادية تتحسّن في الضفة الغربية، وتمكّنت قوات الأمن الفلسطينية من إعادة فرض النظام في المدن الرئيسية في الضفة الغربية

وكسبت احترام نظرائها الإسرائيليين. لم تحقّق المفاوضات أي نتائج ملموسة، لكنها أعادت الطرفين على الأقل إلى الفجوات نفسها التي كانت تفصل بينهما بشأن الأرض واللاجئين والقدس في نهاية إدارة كلينتون(*). ومع ذلك لم يحاول بوش أو رايس ردم تلك الفجوات.

على الرغم من أن بوش حدّد المعركة الإيديولوجية الجارية في المنطقة في آخر رئاسته بأنها بين المتطرّفين الإسلاميين والمعتدلين الموالين للغرب، فإنه لم يظهر مع ذلك اهتماماً كبيراً بالطريقة التي يستفيد بها أعداؤه من غيابه الدبلوماسي. لقد صاغ الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وزعيم حزب الله حسن نصر الله، وزعيم حماس خالد مشعل، رسالة تردّد صداها في الشارع العربي: "طرقنا هي السبيل إلى النجاح"، وردّدوا مراراً الزعم بأن العنف والعمليات العسكرية والتحدّي هي الطرق الوحيدة التي توفّر للفلسطينيين العدالة والثأر وتمنح للعالم العربي والإسلامي الكرامة. وكدليل على ذلك، زعموا أن المقاومة "العنيفة" أجبرت إسرائيل على الانسحاب من جانب واحد من لبنان في أيار/مايو 2000 ومن قطاع غزة في صيف 2006. في غضون ذلك، مكّن تحدّي إيران العقوبات الدولية الجمهورية الإسلامية الثورية من تطوير قدرة مستقلة لتخصيب اليورانيوم.

ليس أمام القادة العرب الذين يتعرّضون لانتقاد مستمرّ للاختباء في ظل العم سام والتعايش مع "الكيان الصهيوني" سوى وسيلة وحيدة للردّ على الهجوم الإيديولوجي. عليهم أن يثبتوا أن طريقتهم في التفاوض والتسوية

(*) تفيد تقارير موثوقة أن أولمرت عرض على أبي مازن 93 بالمئة من الضفة الغربية مع 5.5 بالمئة من الأرض الإسرائيلية المجاورة لقطاع غزة كتعويض، لكن الفلسطينيين تمسّكوا بنسبة 97 بالمئة ومقايضة 1:1 من الأراضي المتبقية. فيما يتعلّق باللاجئين، يبدو أن أولمرت عرض استيعاب 20,000 في عشر سنوات في حين أراد أبو مازن 200,000 واعترضت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني حتى ألف. وفي موضع القدس، عرض أولمرت نظاماً خاصاً في المدينة القديمة في حين أصرّ الفلسطينيون على السيادة على جبل الهيكل/الحرم الشريف. انظر Aluf Benn, "PA Rejects Olmert's offer to Withdraw from 93% of West Bank," Haaretz, August 12, 2008.

والتطبيع تحت إشراف أميركي هي السبيل الأكثر فعالية لتحقيق النتائج للفلسطينيين والعرب والمسلمين.

لقد رفع الرئيس بوش الرهان كثيراً بإعلانه في كانون الثاني/يناير 2008 أنه يعتزم حل القضية الفلسطينية فيما تبقى له من وقت في الرئاسة. وقد أدى فشله في تحقيق ذلك الهدف الكثير لتقوية مقولة المتطرّفين، في حين أضعف مصداقية كل المشاركين في عملية أنابوليس.

لم يكن عدم استعداد بوش للمشاركة العائق الأكبر في وجه مسعاه، بل معتقداته الإيديولوجية التي قادته إلى استبعاد حماس وسورية من مبادرة السلام المتأخّرة، وهما لاعبان فاعلان يمكن أن يفعلا الكثير لإحباط العملية أو تسهيلها.

كان استبعاد حماس مفهوماً أكثر لأنها أوضحت بجلاء في كل فرصة أنها تعارض أي اتفاق سلام مع إسرائيل. لكن سيطرة حماس على غزة منحتها القدرة على تعطيل عملية السلام بشنّ هجمات على إسرائيل أو التهديد بحرمان أبي مازن من تأييد الغزيين لأي اتفاق يبرمه مع الإسرائيليين. وقد منح ذلك أهمية إضافية لكي تظهر مبادرة بوش للفلسطينيين أنها تستطيع التوصّل إلى نتائج إيجابية لهم لأن التقدّم الحقيقي في المفاوضات يضغط على حماس للانضمام إلى العملية. لكن بدلاً من الضغط على أولمرت وعباس لإبرام اتفاق والوفاء بالتزاماتهما، ضغط بوش على الدول العربية لوقف جهودها لإجراء مصالحة بين حماس والسلطة الفلسطينية. وقد تبيّن عقم ذلك المسعى في حزيران/يونيو 2008، عندما دخلت الحكومة الإسرائيلية، بوساطة مصرية، في اتفاق غير رسمي لوقف النار مع حماس. وأجبر ذلك أبا مازن على الإعلان عن رغبته في المصالحة مع حماس، ما ترك بوش في مأزق من صنعه.

خلافاً لحماس، كان الرئيس السوري بشار الأسد يقدّم إشارات إلى رغبته في المشاركة في مفاوضات السلام مع إسرائيل منذ عدة سنوات. وقد أرسل وفداً إلى مؤتمر أنابوليس لإبراز نيّته السلمية. كما أن أولمرت وجد فائدة في إشراك سورية لأنه، على غرار رابين وباراك، يريد تأليب المسارين أحدهما على

الآخر، فيما يمنح الأسد بديلاً للانتقام من الضربة التي وجّهتها إسرائيل، في أيلول/سبتمبر 2007، لمفاعل نووي سري سوري. بل إن أولمرت نقل إلى الأسد، عبر رئيس الوزراء التركي، رجب طيّب أردوغان، أنه مستعدّ للانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان، ما أنتج في أيار/مايو 2008 مفاوضات سلام إسرائيلية سورية غير مباشرة بإشراف تركي للمرة الأولى منذ انهيار مؤتمر جنيف في نهاية إدارة كلينتون.

لكن بوش لم يأخذ بأي من ذلك، على الرغم من أن سياسة عزل سورية أصبحت متعذّرة التطبيق بسبب إسرائيل وتركيا، وهما من أوثق حلفاء أميركا في الشرق الأوسط. فقد كان غير مستعد للاعتراف بالمزايا الواضحة التي تعود على مبادرته للسلام للمشاركة في المفاوضات الإسرائيلية السورية وحرج موقف رئيس أميركي يرفض دعم مسعى حليفه الإسرائيلي لصنع السلام.

أدى عدم انخراط بوش في دبلوماسية جادة إلى زيادة صعوبة الموقف الأميركي في الشرق الأوسط في نهاية رئاسته، حيث ضعف كل حلفائه، وقيّدت جل القوات المسلّحة في العراق، فحاولت إيران ووكلاؤها ملء الفراغ الذي أحدثه. وكانت النتيجة غير المقصودة لابتعاد بوش المتعمّد ظهور مصلحة قوية جديدة - في أميركا والشرق الأوسط - في إعادة تنشيط الدبلوماسية الأميركية. وفي الشهور الستة الأخيرة من رئاسة بوش، بدا في الواقع أن معظم الفاعلين في الشرق الأوسط يهيّئون أنفسهم للحقبة الجديدة. وسيكون من المفارقات القصوى إذا تبيّن أن ذلك هو الإرث الوحيد المتبقّي لبوش في المنطقة.

21

المصباح الخلفي

لا يمكننا ادّعاء البراءة في الخارج في عالم يفتقر إلى البراءة.

- رونالد ريغان

ثمة اختلاف كبير جداً في عدم اهتمام بوش بتفاصيل صنع السلام وتمسّك كلينتون الشديد بها. مع ذلك، هناك شيء أميركي في الجوهر بشأن إيمانهما المشترك بالحاجة إلى صنع الشرق الأوسط على صورة أميركا. كان كلينتون يتطلّع إلى منطقة مسالمة ومنسجمة يعيش فيها الناس "أعجوبة الحياة الطبيعية". وتطلّع بوش إلى شرق أوسط "يُهَمَّش فيه المتطرّفون برغبة ملايين الأمهات والآباء في أن يحظى أطفالهم بالفرص نفسها التي يحظى بها أطفالنا".

كان دافعهما المثالية التي أصبحت السمة المميّزة للمشاركة الأميركية في الشرق الأوسط في أعقاب الحرب الباردة، والثقة بأن الولايات المتحدة تعرف علاج الأمراض المستفحلة في تلك المنطقة المضطربة. قبل نحو قرنين من الزمن، كانت الإرساليات الأميركية من أوائل من حاول بشيء من الرومانسية القيام بشيء للترويج للقيم الأميركية في قلب الأرض الإسلامية. لكن منذ الحرب العالمية الثانية، وجدت الإدارات المتعاقبة أن اندفاعاتها الإصلاحية مقيّدة بمقتضيات سياسة دائرة النفوذ في الحرب الباردة ودبلوماسية توازن القوى.

عندما أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، ورفع طرد جيش صدام حسين من الكويت مكانتها إلى حدّ السيطرة في الشرق الأوسط، وجد الرؤساء الأميركيون أنفسهم قادرين على تأمّل القيام بأكثر من مجرّد المحافظة على الاستقرار في منطقة مضطربة. فوضع كلينتون لنفسه هدفاً تغييرياً: نقل الشرق الأوسط إلى القرن الحادي والعشرين بإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

استسلم بوش إلى إغراء مماثل بعد الإطاحة بصدام. وفي حين سعى كلينتون إلى تحويل الشرق الأوسط إلى مكان يتمدّد فيه الأسد إلى جانب الحمل، فقد أعلن بوش أن هدف أميركا هو شرق أوسط ديمقراطي، وهي فكرة أكثر مثالية بالنظر إلى الافتقار إلى أي من هذه التجربة في المجتمعات القبلية العربية التقليدية في العالم العربي.

يبدو أن المثالية تُحدث سذاجة مقلقة في المقاربة الأميركية للشرق الأوسط يرجع جزء منها إلى البراءة وجزء إلى الجهل وآخر إلى الغرور. قابل استعداد كلينتون لتصديق عرفات اعتقاد بوش بأن المساءلة الديمقراطية ستجعل حماس معتدلة عندما تتولّى السلطة. وكان كلينتون مستعداً للاستثمار في المعتدلين الإيرانيين، ليكتشف أنهم ليسوا سوى واجهة لرجال الدين المتشدّدين. وكان بوش مستعداً للاعتقاد بأن الشعب الإيراني ليبرالي ولا يريد شيئاً أكثر من الإطاحة بقيادته الرجعية، ليتبيّن له أنهم يقترعون لرئيس متشدّد.

افترضنا في فريق كلينتون للسلام أننا لو استطعنا إيجاد صيغة قانونية، فإنه يمكن حل صراع يمتد إلى قرون بين المطالب اليهودية والإسلامية بالسيادة على جبل الهيكل/الحرم الشريف. وتصوّرت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس أن اتخاذ خطوات كبيرة في حل قضيتي القدس واللاجئين سهل مثل التركيز على الخطوات الصغيرة لإقامة وقف إطلاق نار قابل للنجاح.

إن هذه السذاجة الأميركية ناتجة عن الظروف والتجربة. فقد منحت العناية

الإلهية الأميركيين روحاً متسامحة يعبّر عنها في الرغبة في نشر حسن حظهم إلى الآخرين والاعتقاد بأن الآخرين سيقبلون عليه بانفتاح.

كما ولّدت التجربة الأميركية الاعتقاد بأن لكل مشكلة حل ـ وأنه لا يلزم سوى العزيمة والإبداع والموارد لتحقيق النتيجة الضرورية. ومع تعاظم قوة أميركا، تعزّز إيمانها بطريقة حكمها الديمقراطي، واقتصاد السوق الحرة، وقدراتها على حل المشاكل(*).

لا يمكن أن يتصوّر أي رئيس أميركي أن بوسعه تحويل الشرق الأوسط من دون تأثير هذه السذاجة. لكن إذا كانت مثل هذه الجهود حتمية، فمن المتوقّع أيضاً أن تواجه العقبات الهيكلية نفسها التي قدّم هذا الكتاب تفصيلاً لها: مقاومة القادة العرب للتغيير، ومشاكسة السياسة الإسرائيلية، والخلل الوظيفي لدى الفلسطينيين، وضعف أي عملية سياسية أمام العنف والإرهاب المستوطن. وهذه الأمور مجتمعة تجعل الشرق الأوسط ساحة صعبة لممارسة فن الحكم الأميركي.

يمكن أن يستخلص المرء بسهولة من تجارب كلينتون وبوش أن الولايات المتحدة غير مهيّئة للتعامل مع تعقيدات سياسة الشرق الأوسط بالنظر إلى الفجوات الموجودة في التاريخ والثقافة والخبرة. يبدو أن الدافع الأميركي إلى تحويل هذه المنطقة مشاريع دونكيشوتية. فبعد صدمة المغامرة في العراق، من الطبيعي أن يعلن الأميركيون أن لا أمل يرجى، عودوا إلى الديار، وأنشئوا حاجزاً افتراضياً لحجر هذا الجزء المثير للاضطراب من العالم.

لكن الولايات المتحدة ليس لديها ترف إدارة ظهرها للشرق الأوسط. إذا كان القادة الأميركيون مستعدّين للاضطلاع بتحدي الاستقلال في الطاقة، فقد تتمكّن الولايات المتحدة من فصل نفسها إلى حد ما عن شؤون تلك المنطقة.

(*) اعتقدت إدارة بوش على سبيل المثال أن أفضل السبل لإعادة بناء الجيش العراقي صرف كل ضباطه وبدء التجنيد من الصفر. تلك هي الطريقة الأميركية، لكن كانت النتيجة حرمان عدد كبير من الضباط والجنود من وظائفهم وكرامتهم ودخلهم، وتعزيز صفوف التمرّد السني.

لكن الشرق الأوسط سيستمر في الوقت الحاضر بأداء دور حيوي في تزويد الاقتصاد العالمي بالوقود، ورفاهه حيوي للمصالح الأميركية(*).

إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للشرق الأوسط عند طرق المواصلات وخطوط الملاحة العالمية الكبرى يجعل من المتعذّر ابتعاد أميركا عنه. كما أن الولايات المتحدة التزمت بضمان بقاء إسرائيل وأمن الحلفاء العرب المهمّين. والتخلي لمواجهة مصيرهم في هذا الجوار الخطير سيكون له نتائج مضرّة بمصداقية الالتزامات الأميركية في العالم.

ثم هناك إغراء صنع السلام العربي الإسرائيلي الذي ثبت تعذّر مقاومته حتى على رئيس أميركي مثل جورج دبليو بوش الذي كان مصمّماً على تجاهله.

إذا كان الرؤساء الأميركيون مجبرين في المستقبل القريب على التدخّل في الشرق الأوسط، فكيف يمكنهم القيام بذلك بفعالية أكبر مما حصل مؤخراً؟

أولاً علينا أن نتذكّر أن للتدخّل الأميركي في الشرق الأوسط جانب إيجابي. فمعاهدتا السلام الإسرائيلية المصرية والأردنية الإسرائيلية منتجان دائمان للمشاركة الأميركية الدبلوماسية الدائمة. كما أن طرد القوات العراقية من الكويت، وانسحاب القوات السورية من لبنان، وإلغاء برنامج الأسلحة النووية الليبي توضح دور القوة الأميركية في تثبيت الاستقرار في المنطقة وتغييرها نحو الأحسن.

الدرس المستفاد من الإخفاقات الأميركية هو عدم الاستسلام، أو الانتقال إلى طريقة إدارة الأزمة، وإما اعتماد نهج أكثر حكمة بجعل الأهداف الإصلاحية أكثر تواضعاً وافتراضاتنا أكثر واقعية. كما أن خفض تطلّعاتنا من متطلّبات تراجع النفوذ الأميركي في المنطقة - نتيجة تبديد مواردنا واهتمامنا على المغامرة المشؤومة في العراق. ومن المهم على وجه الخصوص تجنّب رفع توقّعات إقليمية يفشل الرئيس في تحقيقها، لاسيما بعدما تضرّرت المصداقية

(*) يوجد نحو 60 بالمئة من احتياطيات النفط المؤكّدة في الشرق الأوسط. كما أصبحت المنطقة حوض توريد احتياجات الطاقة إلى العملاقين الاقتصاديين الناشئين، الصين والهند.

الأميركية بسبب الأخطاء التي ارتكبتها إدارة بوش. فذلك سيفيد الأصوات الراديكالية التي تزعم أن الولايات المتحدة وحلفاءها الإقليميين عاجزون عن التنفيذ. يجب أن يكون التركيز بدلاً من ذلك على خفض الخطاب والسماح لنتائج الدبلوماسية الأميركية بأن تتحدّث عن نفسها.

عند اتباع نهج واقعي أكثر، لا بد من أن يتجنّب صناع السياسة الأميركية أن نظراءهم الشرق أوسطيين يفكّرون ويعملون مثل الأميركيين وسيتقيّدون بقواعد اللعبة الأميركية. فلماذا يفعلون ذلك؟ فسواء أكانوا عرباً أم إسرائيليين أم إيرانيين، فإنهم سيقاومون بالغريزة، باعتبارهم لاعبين ضعفاء، الحيل الأميركية أو يحوّلون لمصلحتهم. ونادراً ما سيتعبون رغباتنا، ناهيك عن الامتثال للإملاءات الأميركية ـ وهو درس تعلّمه جورج دبليو بوش على حسابه. وبما أنه سيكون لديهم مصلحة أكبر في النتيجة من مصلحة الولايات المتحدة، فإن أساليبهم هي التي تسود في العادة.

لا يواجه معظم القادة السلطويين في الشرق الأوسط قيوداً على مدة ولاياتهم، باستثناء حياتهم الطبيعية. لذا ليس لديهم حوافز كبيرة للمخاطرة إلا إذا شعروا أنهم ليسوا قادرين على تحمّل الوضع الراهن، أو إذا تغيّرت الظروف كثيراً بحيث يضطرون إلى تعديل نهجهم. وفي معظم الحالات، عندما يقرّرون صنع السلام أو تغيير سلوكهم بطرق جوهرية أخرى، فذلك لأنهم يعتقدون بأن بقاءهم على المحكّ، لا لأن الرئيس الأميركي يطلب ذلك. لكن عندما تطرأ هذه اللحظات النادرة، فإنها توفّر فرصة للدبلوماسية الأميركية لتحقيق اختراقات لأن زعيماً معيناً ربما يكون مستعداً للحظة عابرة للمخاطرة واتخاذ قرارات خطيرة.

هذا الاستعداد النادر لتخطي قيود النظام القائم في الشرق الأوسط لا يدل على حنكة سياسية بالضرورة. لم يكن حافظ الأسد أو ياسر عرفات يرغبان في التقدم في المفاوضات بسرعة.

كان لدى أنور السادات والملك حسين دوافع أسرع، لكنهما كانا يهتمان ببقائهما. مع ذلك، فإن قراريهما التكتيكيين بالتحرّك في لحظة معينة استندا إلى

استراتيجية بعيدة المدى لتأمين مستقبل بلديهما وخلاص شعبيهما. أما الغرض الاستراتيجي لعرفات والأسد فهو الحفاظ على استقرار بلديهما، لكنهما يُبديان استعداداً للتحرّك عندما يتعرّض بقاء نظاميهما للخطر. غير أنهما سرعان ما يغيّران مسارهما عندما يزول قلق تلك اللحظة المعيّنة أو يجدان ما يعتقدان أنها طرق أقل خطورة لضمان الاستقرار.

القادة الإسرائيليون أقل التزاماً بالوضع الراهن لأن أفقهم الزمني محدّد بانتخابات ديمقراطية تجري كل أربع سنوات وصعوبة المحافظة على حكومتهم الائتلافية. ففي سنتهم الثالثة في الحكم، يفرض قانون إصابة الائتلاف بالضعف نفسه عندما يغادر الشركاء الحكومة لاتخاذ مواقعهم من أجل المنافسة الانتخابية التالية. وهذه الحركية تعني أن الحكومات الإسرائيلية نادراً ما تبقى طوال مدة ولايتهم، وأن رؤساء الحكومة الإسرائيليين، مثلهم مثل الرؤساء الأميركيين، لديهم نافذة ضيّقة للتحرّك.

يمكن أن يسرّع اتخاذ مبادرات سلمية عملية تآكل الائتلاف، كما اكتشف إيهود باراك بعد سنة واحدة من الحكم. لقد كان باراك الاستثناء بطبيعة الحال، فمعظم رؤساء الحكومات الإسرائيلية أكثر تحفّظاً. مع ذلك، بالنظر إلى التاريخ المأسوي لمحاولات تدمير الشعب اليهودي في الألفي سنة الماضية، فإنهم شديدو الحساسية تجاه القضايا التي يمكن أن تؤثّر على وجود إسرائيل وغالباً ما يُحثّون على اتخاذ المبادرة نتيجة الخوف على بقاء إسرائيل، إذا لم يكن بقاءهم(*).

بعبارة أخرى، الزعماء في الشرق الأوسط دائمو المناورة لسبب أو لآخر، حتى إذا كان ذلك لمجرّد بقائهم في أماكنهم. وعندما تواجه النزعة التدخّلية الأميركية السانحة هذه التيارات المضطربة، فإن التأثير على غرائز البقاء لدى

(*) اعتقد شارون على سبيل المثال أن الخطر الأعظم على بقاء إسرائيل يكمن في العودة إلى حدود 1967 في الضفة الغربية وإعادة تقسيم القدس. وقد تخلّى عن قطاع غزة لكي يحول دون حدوث ذلك. وكان أولمرت يعتقد بأن التهديد الديمغرافي لبقاء إسرائيل يتطلّب التخلّي عن السيطرة عن الضفة الغربية والأجزاء العربية من القدس. وقد دفعه ذلك إلى إطلاق مفاوضات الوضع النهائي مع محمود عباس في سنة 2007.

قادة المنطقة يولّد نتائج لا يمكن توقّعها في الغالب. بل إن الخبراء الأميركيين المدربين والمتمرّسين في سياسة الشرق الأوسط يجدون صعوبة في أداء دور المتنبّئ. ونادراً ما توقّع أحدهم بدقة الحرب أو السلم في المنطقة(*). وستكون تلك حال الرئيس الأميركي الذي لا يألف تعقيدات الشرق الأوسط. لذا فإن عليه التنبّه إلى قانون العواقب غير المقصودة الذي يبدو أنه مرتبط بالشرق الأوسط على وجه الخصوص: عندما يدفع الرئيس الأميركي أحد الأبواب في هذا الحيّ، فقد يُفتح باب آخر أيضاً.

بل إن رجلاً متكيّفاً مع قوى التاريخ مثل هنري كيسنجر لم يدرك أن سياسته في الانفتاح على الاتحاد السوفياتي أغفلت المصالح المصرية وبالتالي ساعدت في دفع أنور السادات إلى اتخاذ قرار شن الحرب في تشرين الأول/ أكتوبر 1973. ولم يكن جيمي كارتر يدرك أن جهوده في سنة 1977 لإحضار سورية إلى مؤتمر دولي شكّلت تهديداً كبيراً لمصالح السادات بحيث قرّر السفر إلى القدس والتعامل مع الإسرائيليين بدلاً من ذلك. وساعدت جهود بيل كلينتون لانتهاج استراتيجية "سورية أولاً" في دفع ياسر عرفات والملك حسين إلى عقد اتفاقيهما مع إسرائيل. وساعد إصرار جورج دبليو بوش على تجنّب المشاركة في دبلوماسية عملية السلام في إقناع ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بإطلاق مبادرته السلمية في شباط/فبراير 2002. كما ساعد تركيز كوندوليزا رايس على القضية الفلسطينية، وتركيز بوش على عزل دمشق، في تهيئة الظروف لإعادة إطلاق المفاوضات الإسرائيلية السورية، وهو ما لم يكونا يرميان إليه.

لذا فإن بعض أهم متطلّبات الدبلوماسية الأميركية الناجحة في الشرق الأوسط هي التواضع والمرونة وسرعة الحركة. على الرؤساء توقّع ما لا يتوقّع ومحاولة وضع أنفسهم محل نظرائهم العرب والإسرائيليين. وعلى مستشاريهم الاستماع بعناية إلى ما يقوله قادة الشرق الأوسط إلى شعوبهم علناً، لا إلى ما

(*) يشكّل سجل أجهزة الاستخبارات الأميركية بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية المثال الفاحش على ذلك، لكنها فشلت أيضاً في توقّع الحرب العربية الإسرائيلية في سنة 1973، أو زيارة السادات إلى إسرائيل في سنة 1977، أو غزو صدام للكويت في سنة 1990، أو اتفاقات أوسلو في سنة 1993.

يهمسون به إلى المسؤولين الأميركيين على انفراد لتملّق القوة العظمى. وعليهم ضبط راداراتهم على اللحظات غير العادية عندما يحطّم قادة الشرق الأوسط قالب السلوك المتوقّع ويتصرّفون بطرق مفاجئة ـ عندما يمدّ رابين يده إلى عرفات ويتلقّفها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وعندما يقرّر الملك حسين التعامل علناً مع إسرائيل، وعندما يُسقط الأسد كل شروطه المسبقة ولا يطلب سوى أن يبرم كلينتون الاتفاق بسرعة، وعندما يعرض الملك السعودي إنهاء الصراع مع إسرائيل، وعندما يقترح المتشدّدون في إيران "مقايضة كبرى" على بوش. التوقيت أمر حيوي. وعلى الرئيس أن يكون مستعداً للعمل على الفور عندما تلوح الفرصة. فإذا انتُهزت السانحة واستُغلّت بسرعة، يستطيع الرئيس إعادة صياغة حسابات كل الفاعلين الآخرين في الشرق الأوسط بما يتوافق مع مصلحة أميركا.

يستطيع الرؤساء في المستقبل أن يفعلوا أكثر من مجرّد انتظار نضوج تلك السانحة أو ظهورها. إذا كانوا يميلون إلى التجربة، فإن لديهم القوة لتشكيل الإطار الاستراتيجي الذي يؤثّر على حسابات قادة الشرق الأوسط. فهؤلاء القادة موجودون في منطقة خطيرة. وإذا فشلوا في قراءة التغيّرات الحاصلة في القوى المحرّكة الإقليمية بدقّة، فربما يعرّضون أنفسهم وشعوبهم لمخاطر جمّة. وهم يولون اهتماماً خاصاً لتأثير القوى الخارجية على بيئتهم السياسية، لاسيما الولايات المتحدة بسبب قوّتها الهائلة.

يمنح ذلك الرئيس الأميركي القدرة على المساعدة في خلق الإحساس المهم بالإلحاح الذي يكمن في قلب أي تغيّر في سلوك قادة الشرق الأوسط وتوفير شبكة أمان عندما يقرّرون الإقدام على مخاطرة التقدّم إلى الأمام. لكن للقيام بذلك بفعالية، على الرؤساء في المستقبل وضع أهداف واضحة وواقعية واستراتيجية متكاملة لتحقيقها يستطيع القادة الإقليميون ذوو الأفكار المتشابهة التماثل معها ودعمها.

من الدروس المركزية لتجربة كلينتون في الشرق الأوسط أن كل شيء مترابط هناك. فما يحدث في الخليج يؤثّر على شواطئ المتوسّط والعكس

بالعكس. وما يحدث في مفاوضات عربية إسرائيلية يؤثّر على الآخرين. لذا من الضروري أن تأخذ استراتيجية في المنطقة في الحسبان التآزر الإيجابي الذي يمكن أن يتولّد بين فروع السياسات المختلفة، بالإضافة إلى التأثير السلبي على جهود ميدان ما بسبب حدوث انتكاسات أو أخفاقات في ميدان آخر.

إن قول ذلك أسهل من تطبيقه. فكما رأينا، وضع بيل كلينتون استراتيجية متكاملة تجمع بين "الاحتواء المزدوج" لإيران والعراق والدفع من أجل سلام عربي إسرائيلي شامل في محاولة لاستغلال التكافل بين الاثنين. لكننا لم نتوقّع أن يثير تركيز كلينتون على اتفاق السلام الإسرائيلي السوري معارضة عنيفة شديدة مدعومة من الإيرانيين. ولم نتوقّع أن تعقّد انتكاسات عملية السلام العربي الإسرائيلي جهود احتواء صدام حسين. ولو كان كلينتون أكثر إدراكاً للتأثير المضرّ لفشل الاتفاق بين الأسد وباراك في شيفاردزتاون وجنيف في أوائل سنة 2000 على المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، لكان تشبّث أكثر في التوصّل إلى اتفاق.

حدّد جورج دبليو بوش "التأثير الموجي" المحتمل للإطاحة بصدام حسين على أمل تحقيق تقدّم في السلام الإسرائيلي الفلسطيني، لكنه لم يتابع الأمر حتى النهاية. استغلّ بوش على الأقل تأثير الإطاحة بصدام على حسابات معمر القذافي لتأمين تخلّيه عن طموحاته النووية، لكن تجاهل بوش التأثير على الحسابات الإيرانية وأعرض عن اهتمامهم القصير المدى في تسوية الخلافات مع الولايات المتحدة(*). ثم رأى أن تعزيز الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية والدول العربية يعود بالنفع على السلام العربي الإسرائيلي، لكنه انتهى إلى تقوية معارضي صنع السلام بدلاً من ذلك.

كان من الأفضل لبوش أن يتبع مثال أبيه الذي استخدم التأثير الإقليمي الذي أحدثه إخراج أميركا للجيش العراقي من الكويت في سنة 1991 لإخراج عملية

(*) أشار تقدير الاستخبارات القومية في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 إلى أن الإيرانيين قرروا وقف جهودهم لتصميم قنبلة نووية في سنة 2003، في أعقاب الغزو الأميركي للعراق. انظر National Intelligence Council's National Intelligence Estimate, "Iran: Nuclear Intentions and Capabilities," http://www.dni.gov/press_releases/20071203_release.pdf.

تفاوض عربي إسرائيلي مع كل جيران إسرائيل العرب. وقد أدرك كلينتون أيضاً التأثير المفيد للمسعى الأميركي لحل الصراع العربي الإسرائيلي على الموقف الأميركي في المنطقة، واستغلّ ذلك التأثير الحسن. استغرق جورج دبليو بوش سبع سنوات ليصل هذه النقاط بعضها ببعض، ودفعت أميركا ثمناً باهظاً بتراجع نفوذها في الشرق الأوسط وتلوّث سمعتها في أثناء ذلك. وأخيراً اعترف بذلك الارتباط في سنته الأخيرة في الحكم، لكن الأوان فات عندئذ لإصلاح الضرر. ويجدر بالرؤساء في المستقبل التركيز على الطبيعة المترابطة للسياسة الإقليمية منذ البداية.

عندما يقرّر رئيس أميركي قادم الشروع في مبادرات دبلوماسية لتغيير الشرق الأوسط، فإن عليه (أو عليها) مواصلة التركيز على الصورة الكبيرة ومقاومة مساعي الفاعلين في المنطقة لجرّ الولايات المتحدة إلى مستنقعاتهم. سيواظبون على ذلك لخفض عدم تكافؤ القوى بين دولهم الصغيرة والقوة العظمى الجبّارة. على الرؤساء الأميركيين أن يحاذروا التودّد الذي يصاحب الغوص في تفاصيل لا تنتهي، فذلك يشير إلى تبدّد نفوذهم.

لكن من دون الاهتمام الرئاسي بالتفاصيل، فسيفضّل الزعماء في الشرق الأوسط تجنّب التنازلات الخطيرة والتهرّب من الواجبات المحفوفة بالمخاطر. وبذلك فإنهم لن يتوصّلوا إلى اتفاق أو يضعفوا الاتفاقات التي تجري بإشراف أميركي(*). يجب التوصّل إلى توازن. في السنة الأخيرة من الحكم، أصبح كلينتون شديد التدخّل في التفاصيل وقلّل من نفوذه نتيجة لذلك. بالمقابل، بقي بوش طوال رئاسته شديد الاهتمام بما أسماه "الصورة الكبرى" لذا لم يستخدم نفوذه بفعالية.

يجب ادّخار تدخّل الرئيس للحظات الحاسمة التي ينبغي فيها إنهاء الاتفاق أو يكون على قادة الشرق الأوسط اتخاذ قرارات خطيرة. عندئذ فإنهم سيحتاجون إلى الاطمئنان الذي يتأتى من التعامل المباشر مع رئيس الولايات

(*) ليس هناك أمثلة افضل من طريقة تعامل الزعماء الفلسطينيين مع واجباتهم باستئصال العنف والتحريض، او القادة الإسرائيليين عندما يطلب منهم تجميد النشاط الاستيطاني.

المتحدة. وفي أوقات أخرى، يجب أن تترك التفاصيل إلى مساعدي الرئيس الذين يجب أن يخوّلوا التحدّث باسمه. غير أن قادة الشرق الأوسط اعتادوا التدخّل الرئاسي المباشر، وجُذب مساعدو الرئيس إلى فكرة القنوات الخلفية التي تتجاوز دبلوماسيي الرئيس. يوجد أمام الرئيس ما يكفي من المشاكل لاستخدام نفوذه بفعالية في الشرق الأوسط، وعليه ألا يضعفه بالسماح للقادة الإسرائيليين والعرب بتجاوز مبعوثيه(*).

إذا وجد الرئيس فرصة للقيام بمبادرة دبلوماسية، فكيف يكوّن فريقه؟ كانت إدارة الشرق الأوسط جيدة التنظيم في البداية في إدارة كلينتون، لكنها تعطّلت في نهايتها. فقد كان لتعيين دنيس روس مبعوثاً إلى الشرق الأوسط مسؤولاً أمام وزير الخارجية مباشرة ميزة تخصيص مسؤول رفيع لطاقاته الكاملة لخدمة أولويات صنع السلام لدى الرئيس. لكن دنيس عمل بصورة مستقلة عن الأشخاص الذين عُهدت إليهم المسؤولية عما تبقى من الشرق الأوسط، وتم استبعادهم عادة من المداولات السياسة(**). وقد حرم ذلك العملية من موارد تخطيطية وخبرة لا غنى عنها في العالم العربي وأبعد القادة العرب عن الجهد الأميركي، لاسيما في قمة كمب ديفيد الحاسمة.

إذا كان من المرجّح أن يشغل الشرق الأوسط أولوية متقدّمة على أجندة السياسة الخارجية للرئيس، فإن وزير الخارجية سيرغب عادة في أن يحافظ على السيطرة على القضية(***). ولأن وزير الخارجية هو أرفع دبلوماسي للبلد، فإن

(*) حرص كلينتون على المحافظة على التوازن الصحيح حتى السنة الأخيرة من حكمه، عندما أتاح لباراك الوصول إليه كلما رفع الهاتف، واستضاف عرفات أو اجتمع به كلما طلب ذلك. وشجع بوش استخدام القنوات الخلفية للبيت الأبيض مع القادة الإسرائيليين أو العرب، ما أضعف وزيري خارجيته وسفرائه.

(**) الفترة الوحيدة التي لم يكن فيها الحال كذلك هي السنتان اللتان عملت فيهما مساعداً لوزيرة الخارجية للشرق الأدنى بسبب الصداقة والشراكة التي تربطني بدنيس من قبل. لكن عندما غادرت إلى إسرائيل ثانية، عادت الخصومات البيروقراطية إلى الظهور.

(***) ينطبق ذلك على كل وزير للخارجية منذ أن أدخل هنري كيسنجر مفهوم "الدبلوماسية المكوكية" إلى الشرق الأوسط.

تدخّله يفيد كمؤشّر على التزام الرئيس. وليس هناك حاجة إلى تعيين مبعوث رئاسي ما لم يرغب، وزير الخارجية في التدخّل في الجهد (وهو ما يرسل بحد ذاته إشارة خاطئة إلى المنطقة والبيروقراطية في واشنطن). لكن إذا تولّى وزير الخارجية المهمة فسيحتاج إلى فريق رفيع من الاختصاصيين المخوّلين التعامل مع أي مبادرة رئاسية. وربما يكون المبعوث الرئاسي الخاص الذي يرفع تقاريره إلى الرئيس عبر وزير الخارجية أفضل طريقة لتنظيم أي مبادرة سلام رئاسية، مثلما فعل كلينتون. غير أنه يجب أن يكون المبعوث شريكاً لمساعد وزير الخارجية الذي يدير مكتب الشرق الأدنى في الخارجية، كما يحتاج إلى موظفين من ذلك المكتب والسفراء بدلاً من العمل مستقلاً عنه.

تؤدي مسألة لصالح من يعمل الوقت دوراً حاسماً في الحكم على القوى السياسية المحركة في الشرق الأوسط. ويجب أن يسترشد الرئيس دائماً بالجواب عند اتخاذ القرارات بشأن قضايا المنطقة. يُنسب إلى أسامة بن لادن قوله، "أنتم الأميركيون تملكون الساعات، لكن العرب يملكون الوقت". وذلك صحيح عادة، على الرغم من أن هناك لحظات نادرة، كما أشار الكتاب، يوفّر فيها إحساس القادة العرب بالإلحاح نقاط انعطاف حاسمة في الدبلوماسية الأميركية. فالرؤساء الأميركيون مقيّدون بفترتين من أربع سنوات على الأكثر، وليس لديهم الوقت البتة لتحقيق الطموحات التي يبدو أنهم عازمون على تحديدها لأنفسهم في الشرق الأوسط. وهذا الواقع يملي على الرئيس الذي يملك طموحات بأن يصلح هذا الجزء من العالم أن يبدأ باكراً. فقد يستغرق الرئيس الجديد ما بين ستة وتسعة أشهر لتثبيت فريقه، والتشاور مع الزعماء الإقليميين والعالميين، ووضع استراتيجية ملائمة. لكن الشرق الأوسط لن ينتظر الرئيس لكي يقرّر مصيره. لذا يجب ضغط عملية الإعداد ومراجعة السياسة في الأشهر الثلاثة الأولى بعد أن يتولى الرئيس منصبه.

بما أن زعماء الشرق الأوسط يتحرّكون عادة بسرعة أبطأ بكثير من سرعة واشنطن، ونادراً ما يحترمون موعداً مفروضاً من الخارج، ويخشون أن تحسب

العجلة ضعفاً، ويريدون دائماً بحث التفاصيل، فإن على الرئيس أن يتوقّع أن ما يريد تحقيقه، أياً كان، سيستغرق دائماً وقتاً أطول مما يظن. وعليه أن يتجنّب وضع موعد ينطبق على الولايات المتحدة، لأن ذلك يضع الضغط على الطرف غير المقصود. وكذا فإن الوقت المثالي لمحاولة تحقيق اختراقات هو في السنتين الثانية والثالثة من ولاية الرئيس. لكن كما يوحي تحذير بن لادن، فإن الرئيس لا يمكنه أن يتوقّع أن يتلاءم الشرق الأوسط مع جدول مواعيده، وعليه، كما أكّدنا بالفعل، أن يكون مستعداً لانتهاز الفرصة عندما تحين.

مع ذلك فإن محاولة التوصّل إلى اتفاق في الشرق الأوسط في السنة الأخيرة من الولاية الثانية للرئيس ربما تكون أسوأ توقيت على الإطلاق. ولعل تحديد الرئيسين كلينتون وبوش هذين الموعدين لنفسيهما يعود إلى رغبتهما في تلميع رئاستيهما اللتين فقدتا بريقهما أكثر مما يعود إلى منطق السياسة السليم. غير أن كلينتون، خلافاً لبوش، أمضى السنوات السبع السابقة في متابعة العملية. لكن في كلتا الحالتين، كان بوسع نظرائهما الشرق أوسطيين أن يروا دنوّ نهاية عهدهما في واشنطن ويخلصوا إلى أن من الأفضل أن يقدّموا تنازلاتهم إلى رئيس جديد.

في هذا الإطار، تؤدي طريقة تسليم الرئيس السياسة إلى الإدارة التالية دوراً مهماً جداً. لقد كان تسليم جورج بوش الأول إلى كلينتون نموذجاً جيداً. فقد استثمر بوش جهوده في إنشاء عملية تفاوض ناشطة استطاع كلينتون أن يمسك بها بسرعة ويتقدّم إلى الأمام. بالمقابل، كان تسليم كلينتون إلى جورج بوش الثاني غير مرض على الإطلاق. فقد انهارت المفاوضات، واندلعت الاضطرابات في الأراضي الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، حذّر كلينتون خليفته من التعامل مع عرفات. وعندما غادر منصبه أخذ معه كل العمل الذي أنجزه لوضع أطر اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني. كم كانت اختلفت الأمور، بعد كمب ديفيد، لو أن كلينتون ركّز على إنهاء عنف الانتفاضة ووضع بعد ذلك في آخر أيامه في منصبه رأيه فيما يجب أن يكون عليه الاتفاق ـ كسياسة أميركية. لو حدث ذلك لكان بوش مجبراً بحسب الأعراف على الترويج لأطر كلينتون بدلاً من أن يخلص إلى أن الأمر ميؤوس منه ويبتعد عنه.

كان بوش الأول يتوقّع الفوز بولاية ثانية بطبيعة الحال لذا كان لديه كل الأسباب لإبقاء العملية حية ولا حاجة له إلى دفع العملية للوصول إلى نهاية. أما بيل كلينتون وجورج بوش فكانا قد استنزفا ولايتيهما. لذا تغلّبت الرغبة في تحقيق شيء على الحاجة إلى تسليم سياسة تقوم على نظام جيد إلى خليفتيهما.

على الرؤساء الأميركيين في العقد التالي الاستفادة من هذه المبادئ والدروس عندما يحدّدون المسار في الشرق الأوسط. ومن المرجّح أن يجدوا أن المياه مضطربة جداً هناك. فالإطاحة بصدام حسين وإصرار بوش على إجراء انتخابات في العراق أدت إلى بروز غالبية شيعية في حكومة بغداد للمرة الأولى منذ خمسمئة سنة، ما ولّد توتّرات سنية شيعية في المنطقة. وأفضت الحرب الأهلية التي تلت هناك إلى إزالة العراق من معادلة توازن القوى في الخليج، لذا أمالته لصالح إيران، وما صاحب ذلك من تداعيات تجاوزت الخليج إلى الشرق الأوسط الواسع.

في لبنان ملأ حزب الله، حليف إيران، الفراغ الذي خلّفه نجاح بوش في الطلب من الأسد سحب القوات السورية. وفي غضون ذلك في الساحة الفلسطينية، ساعد الدعم الإيراني لحركة حماس في فوزها في الانتخابات ثم السيطرة على قطاع غزة بالقوة. ولم يترك قادة إيران مجالاً للشك أن نيّتهم هي توكيد السيطرة الإيرانية على المنطقة. كما أن تصميمهم على المضي قدماً في تخصيب اليورانيوم على نطاق واسع يرسل إشارة إلى جيرانهم إلى عزمهم على دعم هذا الرهان بخيار نووي.

هذا ما يشكّل الإطار الاستراتيجي لقادة الشرق الأوسط الذين سيتعامل معهم الرؤساء الأميركيون في المستقبل. وذلك يمثّل بالنسبة للقادة السنة للعالم العربي تغييراً مخيفاً في الظروف الاستراتيجية. وقد حذّر العاهل الأردني الملك عبد الله من هلال شيعي يمتد من قاعدته في إيران عبر العراق وسورية ولبنان. ومن غير المقبول بالنسبة إليه، بالإضافة إلى الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل السعودي الملك عبد الله، أن تصبح إيران صاحبة القول الفصل في المصالح العربية في العراق والأراضي الداخلية للشرق الأوسط - وهي المناطق التي يسيطر عليها السنة منذ أربعة عشر قرناً.

لا تستطيع إسرائيل أن تتحمّل مهيمناً إيرانياً معادياً في جوارها، لاسيما أن لديه طموحات نووية ويدعو إلى تدمير إسرائيل ويدعم حزب الله وحماس على حدودها الشمالية والجنوبية. وتشعر تركيا ـ وهي جار غير عربي سني لإيران والعراق وسورية ـ بقلق مماثل من سلوك إيران المزعزع للاستقرار في جوارها.

إن القلق من النتائج الأمنية للقدرة النووية الإيرانية يضغط بالفعل على جيران إيران العرب الأثرياء لتطوير برامجهم النووية. كما تفكّر إسرائيل في توجيه ضربة عسكرية وقائية إلى المنشآت النووية الإيرانية، تؤخّر برنامج إيران في أحسن الأحوال، ويمكن في أسوأ الأحوال أن تشعل صراعاً مفتوحاً جديداً.

لذلك فإن التحدّي الأول هو إعادة تشكل الإطار الاستراتيجي بطريقة تلفت انتباه إيران. ويجب الجمع بين المسعى الناشط لإشراك إيران في مفاوضات مباشرة بشأن برنامجها النووي ودورها الإقليمي والجهد المنسّق ودفع نفوذها في العراق والداخل الشرق أوسطي إلى الانحسار.

إن تراجع العنف في العراق الناجم عن "اندفاعة" بوش وما نتج عن ذلك من تقدّم بطيء وأكيد نحو مصالحة سياسية بين السنة والشيعة في العراق، قد بدأ يمهّد الطريق لخفض النفوذ الإيراني هناك. وعلى الرغم من هشاشة عملية المصالحة، فإنها ستجعل الأحزاب الشيعية أقل اعتماداً على إيران. وفي الوقت نفسه فإن تراجع العنف في العراق يمكّن من بدء سحب القوات الأميركية. وعندما يخفّ الضغط على القوات الأميركية الدفاعية، وتتحرّر القوات ويصبح نشرها ممكناً في أماكن أخرى، فستبدأ إيران بالتعامل بجدية أكبر مع التهديد الأميركي باتخاذ إجراء عسكري. كما أن خفض تواجد القوات الأميركية في العراق سيجعلها أقل عرضة للانتقام الإيراني إذا ما أقدمت الولايات المتحدة أو إسرائيل على ضرب المنشآت النووية الإيرانية، وسيقلّل ثقة الإيرانيين بقدرتهم على ردع مثل هذا الإجراء.

يجب أن تكون المبادرة الأميركية المتجدّدة لحل الصراع العربي الإسرائيلي في قلب استراتيجية دفع النفوذ الإيراني إلى التراجع لأنها تفيد كرابط لتحالف

فعلي بين شركاء أميركا الإقليميين. لكن من المهم ألا تصوّر إعادة صياغة الإطار الاستراتيجي كمحاولة لبناء تحالف مناهض لإيران أو لاستغلال التوتّرات السنية الشيعية التي أطلقها التدخّل الأميركي في العراق. وترمي محاولة إشراك الحكومة الإيرانية في المجال الدبلوماسي إلى إقناعها بأن الولايات المتحدة وحلفاءنا الإقليميين يرحّبون بالدور الإيراني الإقليمي المسؤول. وفي الوقت نفسه، فإن نجاح صنع السلام العربي الإسرائيلي سيقلّل دون شك فرص إيران في لعب دور غير مسؤول في قلب الشرق الأوسط وربما يقلّل من غروره.

من المرجّح أن تتطابق المصلحة المشتركة التي تستطيع توحيد حلفاء أميركا الإقليميين بإحساسهم المشترك بضرورة حل المشكلة الفلسطينية. فتنامي التهديد الديمغرافي الفلسطيني يحفز القادة الإسرائيليين على إيجاد طريقة لإنهاء احتلال الضفة الغربية. ويشجّع تنامي التهديد الإسلامي القادة العرب المعتدلين على أن بوسعهم معالجة الشكاوى الفلسطينية عبر المفاوضات مع إسرائيل بطريقة أكثر فعالية من صيغة "المقاومة" التي يتبعها المتطرّفون (أي العنف والإرهاب). وثمة وعي متزايد لدى قادة الشرق الأوسط بأن الفشل في تحقيق حل الدولتين سيدفع إسرائيل بمرور الوقت إلى الانفصال عن الضفة الغربية فضلاً عن قطاع غزة، ما يترك دويلتين فاشلتين على الحدود بين إسرائيل ومصر، وبين إسرائيل والأردن - وذلك بمثابة كابوس لحلفاء أميركا الثلاثة في المنطقة.

إن نجاح مسعى دفع النفوذ الإيراني في الساحة العربية الإسرائيلية إلى التراجع عن طريق محاولة حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تتطلّب أيضاً استراتيجية أكثر فعالية للتعامل مع حماس التي تحكم قطاع غزة. فالقادة العرب ينظرون إلى حماس بأنها حركة إسلامية سنية تمكّنت إيران الشيعية من اختطافها. ويفضّل معظمهم استمالة حماس على مواجهتها، وبالتالي إبعادها عن الاعتماد على إيران وإعادتها إلى الجانب السني. لكن في أعقاب استيلاء حماس على قطاع غزة بانقلاب عسكري في حزيران/يونيو 2007، تمكّنت المعارضة المشتركة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية من إقناع الزعماء السنة من كبح ميلهم إلى التسوية والاتفاق على سياسة لعزل حماس ومحاصرة قطاع غزة.

بعد ذلك بسنة، تفاوضت إسرائيل على وقف لإطلاق النار مع حماس بمساعدة مصر. وكان جوهر المقاربة الجديدة وضع حماس في معضلة الاختيار بين أن تكون حركة "مقاومة" أو حكومة مسؤولة عن تأمين احتياجات مواطني غزة. وتحت ضغط تخفيف الحصار الإسرائيلي المصري، قرّرت حماس وقف إطلاق الصواريخ على البلدات والكيبوتسات الإسرائيلية وفرض وقف إطلاق النار باعتقال من يواصلون اتباع سياستها العنيفة الأصلية.

التحدي الذي يواجه الرئيس القادم هو الاستفادة من وقف إطلاق النار لإحداث تغيير حقيقي في نوايا حماس. ويتطلّب ذلك إبقاء حماس في معضلتها. لكن على الرئيس أن يترك هذه المهمة إلى إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية، لأن على الولايات المتحدة، كراعية لعملية السلام، التمسّك بمبدأ عدم التعامل مع الأطراف التي تعارض عملية السلام. لكن إذا واصلت حماس المحافظة على وقف إطلاق النار مع إسرائيل، فإن على الرئيس دعم جهود أبي مازن للمصالحة مع حماس على أساس استمرار رفض العنف واستعدادها لاحترام الاتفاقات السياسية الناجمة عن المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. ويجب أن يكون الهدف شريكاً فلسطينياً موحّداً في المفاوضات مع إسرائيل وقادراً على الوفاء بالتزاماته في الضفة الغربية وقطاع غزة، لاسيما منع المعارضة العنيفة للسلام.

بما أن كل ذلك يستغرق وقتاً، فإنه يجب دعم مسعى دفع النفوذ الإيراني إلى الانكفاء بمحاولة جادّة لإيصال المفاوضات الإسرائيلية السورية إلى نهاية ناجحة. فسورية تشكّل ممراً رئيسياً لنفوذ إيران في الساحتين اللبنانية والفلسطينية، لكن ثمة تباين عميق بين إيران وسورية في موضوع كيفية التعامل مع إسرائيل، وقد ظهر في محاولة سورية صنع سلام مع إسرائيل فيما كان الرئيس الإيراني يهدّد بمسح إسرائيل عن الخريطة. ويمكن أن تهدّد المفاوضات الإسرائيلية السورية بتضييق الممرّ الإيراني إلى لبنان وقطاع غزة، ويولّد احتكاكاً بين طهران ودمشق وربما يزيد الضغط من أجل أخذ فرصة تعامل إيران مع الولايات المتحدة بجدية أكبر. وإذا ما أفضت المفاوضات إلى اتفاق سلام، فمن المرجّح أن يحدث ذلك انتهاء المحور الإيراني السوري. لكن لا يمكن أن يحدث

ذلك إلا إذا قرّر الرئيس القادم إشراك الولايات المتحدة في المفاوضات، لأن سورية لن تتخلّى عن علاقاتها الاستراتيجية مع إيران إلا إذا علمت أن تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة سيحل محلها.

على الرؤساء في المستقبل تعزيز هذه الاستراتيجية بوضع إطار أمني شرق أوسطي للتعامل مع تهديدات انعدام الاستقرار المتنامية وسباق التسلّح النووي المحتمل. لا شك أن لدى الولايات المتحدة علاقات أمنية قوية مع كل دول الشرق الأوسط باستثناء سورية وإيران(*). ويكمن التحدي في نسج هذه العلاقات معاً من أجل الغاية المشتركة لتجنّب الانتشار النووي الإقليمي، وردع عدوان أي قوة إقليمية، وإدارة انعدام الاستقرار في العراق، وحل الصراعات الإقليمية.

وكجزء من هذا المسعى لإقامة بنية أمنية إقليمية، على الولايات المتحدة أن تبدأ التشاور مع حلفائها الشرق أوسطيين بشأن فكرة توسيع المظلة النووية لتشملهم جميعاً في حال فشلت الدبلوماسية في دفع إيران إلى التراجع عن برنامجها النووي. وسيمثّل هذا الإطار الأمني الشبيه بالناتو للشرق الأوسط التزاماً من الجانب الأميركي، لكنه قد يكون الطريقة الوحيدة لمنع سباق تسلّح نووي يزعزع استقرار المنطقة. وفي مقابل ذلك، على الأطراف الإقليميين الالتزام بسياسات تعزّز هذا التحالف المعتدل الوليد: عدم الانتشار النووي، ودعم التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، والتعاون الأمني، والتعاون في مكافحة الإرهاب، والإصلاح الداخلي الهادف. وعندما يستقر العراق، فمن المهم إدخاله في هذا الإطار الأمني. وإذا نجحت الدبلوماسية في تحقيق سيطرة دولية فعالة على برنامج إيران النووي، فيجب أن تدعى إيران إلى الانضمام إلى النادي أيضاً.

على الرغم من تراجع نفوذ أميركا في المنطقة بسبب أخطاء بوش في العراق وفشله في تعزيز السلام العربي الإسرائيلي أو منع طموحات إيران

(*) أقامت الولايات المتحدة علاقات استراتيجية مع إسرائيل ومصر وتركيا والأردن والمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الأخرى. كما أنها تطوّر روابط أمنية مع العراق ولبنان والسلطة الفلسطينية.

النووية، فإن العرب والإسرائيليين على السواء لا يزالون ينظرون إلى الولايات المتحدة لكي تلعب دوراً موازناً حاسماً. لكن من الخطأ أن يعود الرؤساء الأميركيون في المستقبل إلى دبلوماسية توازن القوى فحسب التي اتبعت في حقبة الحرب الباردة. فذلك سيشير إلى أن واشنطن لم تتعلّم الكثير من إخفاقات الاشتراك ما بعد الحرب في اللعبة المغرورة للسياسة التحوّلية في الشرق الأوسط. بدلاً من ذلك، على الرؤساء الأميركيين في المستقبل استغلال العناصر الناجحة في كلا النهجين.

عليهم التخلي عن سياسة تغيير الأنظمة. فقد أسيء التعامل مع إزاحة صدام كثيراً بحيث أصبح من الحكمة أن ينظر الشعب الأميركي بتشاؤم إلى أي محاولة جديدة، ولن يكون زعماء المنطقة راغبين في الارتباط بها. على أي حال، صدام حالة فريدة ـ فليس هناك نظام شرق أوسطي آخر شديد الخروج على القانون الدولي وضعيفاً أمام الإطاحة به في الوقت نفسه.

على الولايات المتحدة أيضاً تعديل نهجها في الترويج للتغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط، وهو مشروع طويل المدى يتسم بصعوبة كبيرة. وعلى الرغم من أن من المغري التركيز فقط على تعزيز الاستقرار في الشرق في ظل الأوقات التي يكتنفها عدم اليقين، فإن على الرؤساء في المستقبل عدم التخلّي عن السعي إلى تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي. ثمة حاجة بدلاً من ذلك إلى إقامة توازن جديد بين الاستقرار والتقدّم، توازن يعترف بالمصالح الأميركية في دعم الأنظمة الصديقة وتشجيعها في الوقت نفسه على الشروع في برامج جدية لإحلال الليبرالية. ويجب ألا يفهم ذلك على أنه مجرّد محاولة لتعزيز القيم الأميركية، بل إن الإصلاح الداخلي في هذه البلدان أخذ يصبح مصلحة استراتيجية أميركية على نحو متزايد لأن استمرار التشدد الذي تمارسه أنظمتها يضعف الأصوات العلمانية الليبرالية ويقوّي البدائل الإسلامية المتطرّفة.

من المرجّح أن تواجه مصر والمملكة العربية السعودية، أهم حليفين عربيين لأميركا، حلول جيل جديد من القيادات في العقد القادم. وسيكون من مصلحة الولايات المتحدة أن تتم عملية الانتقال بسلاسة وأن تحظى بقبول واسع

من الشعب. وإذا ما ارتبطت واشنطن بمرشّحين للخلافة لا يتمتعون بشرعية لدى شعبهم، فإنها ستزرع بذور الاضطراب في المستقبل. إن دعم توسيع الحريات السياسية الأساسية في هذه المجتمعات يمكن أن يفيد كأداة لوضع الولايات المتحدة في الجانب الصحيح للتغيّر عندما يأتي.

لقد نجح بوش في إقامة بنية تحتية بيروقراطية جيدة التمويل لجهود تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط. ويجب المحافظة عليها واستخدامها لبناء مؤسسات ديمقراطية ـ أحزاب سياسية، وصحافة حرة، وحريات المرأة، ومنظمات المجتمع المدني، والقضاء المستقل. وعندما تقام الانتخابات، من المهم التمسّك بمعيار ديمقراطي أهمله بوش ـ يجب أن تحتكر الحكومة المنتخبة استخدام القوة. ويعني ذلك أن تعارض الولايات المتحدة مشاركة الأحزاب التي لديها ميليشيات عسكرية في الانتخابات ما لم تنزع سلاحها.

عندما يلتفت الرؤساء الأميركيون في المستقبل ثانية إلى صنع السلام العربي الإسرائيلي كجزء لا يتجزّأ من الاستراتيجية الأميركية للشرق الأوسط، فسيكتشفون أن العرب لا يزالون يتطلّعون إلى واشنطن باعتبارها العنوان الرئيسي لحل صراعهم مع إسرائيل. وسيبقى ذلك حقيقة دائمة بصرف النظر عن تراجع شعبية الولايات المتحدة في المنطقة، بسبب العلاقة الخاصة القائمة على الثقة والنفوذ التي أقمناها مع إسرائيل خلال خمسة عقود من الدعم المتنامي المتواصل. وتبقى كيفية استخدام ذلك النفوذ موضوع جدل حامٍ، حيث يرى منتقدو التحيّز إلى إسرائيل أن المشكلة يمكن أن تحل بسهولة لو أن الولايات المتحدة تنتهج سياسة أكثر إنصافاً فقط، أو لو أن الولايات المتحدة تضغط على إسرائيل للتخلّي عن الأراضي المحتلة.

لا شك أن الإسرائيليين يدركون اعتمادهم على الولايات المتحدة ويتوقّعون من قادتهم إدارة العلاقة مع واشنطن بفعالية(*). لكنهم سيقاومون أي محاولة أميركية

(*) خسر إسحاق شامير وبنيامين نتنياهو رهانهما على إعادة انتخابهما إلى حد كبير لأن الناخبين الإسرائيليين رأوا أنهما يتجاهلان مخاوف الرؤساء الأميركيين أو يزدريانها.

تملي عليهم ما في مصلحة إسرائيل. فذلك لم يؤد إلا إلى تمسّك الحكومة الإسرائيلية بموقفها وتعبئة الدعم الهائل في المجتمع اليهودي الأميركي والآن في المجتمع الإنجيلي المسيحي أيضاً. وبسبب هذا الدعم، سيحاذر الرؤساء الأميركيون مواجهة إسرائيل. لكن إذا فعلوا ذلك وفشلوا، فسيُضعفون التصوّر العربي بأن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على حمل إسرائيل على التحرّك. وسيساعد ذلك بدوره في إضفاء الشرعية على مقولة إيران/حزب الله/حماس بأن "المقاومة" هي الطريق الوحيد لتحرير الأرض العربية.

لقد أسيء تقديم القضية في الواقع. ما انخرطت إسرائيل ودولة عربية ما في مفاوضات سلام، إلا وكان القادة الإسرائيليون مستعدين لعرض الانسحاب إلى ما قبل خطوط 4 حزيران/يونيو 1967 أو الموافقة على ذلك. وينطبق ذلك على المفاوضات مع مصر والأردن ولبنان. كما ينطبق أيضاً على المفاوضات مع سورية، حيث عرض خمسة رؤساء وزراء إسرائيليين - رابين وبيريز ونتنياهو وباراك وأولمرت - الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان(*). وفي السنوات الأخيرة دعم الإسرائيليون الانسحاب الأحادي من جنوب لبنان وقطاع غزة. وفي هذه الحالات، ساعدت المشاركة الدبلوماسية الأميركية في جعل الانسحابات ممكنة. لذا فإن السجل يوحي أن الرؤساء الأميركيين يحقّقون نجاحاً أكبر عندما يشجّعون رؤساء الوزراء الإسرائيليين على التحرّك إلى الأمام، بدلاً من محاولة تهديدهم وحملهم على الخضوع.

تبقى الأراضي الوحيدة المتنازع عليها الآن، إلى جانب مرتفعات الجولان، الضفة الغربية والقدس الشرقية. غير أن غالبية كبرى من الإسرائيليين قبلت بالفعل التخلي عن الضفة الغربية، مثلما غادروا غزة بعقولهم قبل أن يبدأ شارون بإخلاء المستوطنات هناك. وقد أجبروا الحكومة على أن تعيّن الحدود التقريبية مع الضفة بإكمال بناء جدار الفصل الذي يضم 8.5 بالمئة من الضفة الغربية ويترك معظم

(*) في نيسان/أبريل 2008، أعلنت وزيرة الإعلام السورية بثينة شعبان أن رئيس الوزراء التركي رجب طيّب اردوغان نقل إلى الرئيس السوري استعداد رئيس الوزراء اولمرت للانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان. ولم ينفِ مكتب أولمرت هذا الادعاء.

المستوطنات في الجانب الآخر. وتُظهر استطلاعات الرأي أنهم سيدعمون الترتيبات الخاصة بالضفة الغربية كما جاءت في أطر كلينتون شرط أن تضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل. كما أن اقتراح كلينتون بأن تكون الضواحي العربية للقدس بأيدي الفلسطينيين والضواحي اليهودية بأيدي الإسرائيليين لم يعد ضرباً من الهرطقة، كما كان عندما اقترح باراك ذلك في كمب ديفيد(*).

يوجد لدى الإسرائيليين الآن عرض للسلام والتطبيع من جميع الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية وشريك فلسطيني مفاوض ملتزم بالتسوية السلمية. ما يحتاجون إليه هو رؤية القدرة الفلسطينية على السيطرة على الأرض التي ينسحب الإسرائيليون منها وحفظ الأمن فيها. بالعودة إلى الوراء، يعتقد معظم الإسرائيليين أن الانسحاب من جانب واحد من لبنان وقطاع غزة خطأ لأن الهجمات العنيفة استمرّت. وهم يخشون حدوث الأمر نفسه في الضفة الغربية ما يترك مطار بن غوريون والمدن الإسرائيلية عرضة للهجمات الفلسطينية.

بالمقابل، خلّفت الانسحابات الإسرائيلية من الأرض المصرية والسورية (في سنة 1974)، والأرض الأردنية حكومات مركزية قوية تسيطر على الأرض وتحفظ النظام فيها بدقّة. الإسرائيليون بحاجة إلى حكومة فلسطينية في الضفة الغربية تحافظ على السلام بطريقة مماثلة. وبغياب القدرة الفلسطينية على السيطرة على الأرض ضمن حدودها ومنع انطلاق الأعمال العدائية من هناك، لا يمكن تنفيذ أي اتفاق محتمل. لذا يجب إعادة بناء قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية بطرق شفّافة ومنح الصلاحيات لأيد مسؤولة ومقتدرة. غير أن تلك العملية تستغرق وقتاً، فيما الحاجة إلى إظهار تقدّم ملموس تعد أولوية ملحّة. هنا يصبح دور القوى الخارجية حاسماً.

إذا كانت الدول العربية جادة بشأن أداء دور أكثر نشاطاً في تسوية الصراع، فإن عليها أن تصبح راعية للالتزامات الفلسطينية بالعيش بسلام مع

(*) في تشرين الأول/أكتوبر 2007، أثار نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي حاييم رامون الفكرة في الحكومة الإسرائيلية. وفي المناقشات التي تلت، أيّد زعيم الجناح اليميني الروسي أفيغدور ليبرمان راي رامون. وأيّد رئيس الوزراء أولمرت لاحقاً الاقتراح في كلمة أمام الكنيست. وبقي ائتلافه سليماً.

إسرائيل وضامنة لها. وبصفتها دولاً، فإنها تمتلك قدرات يفتقر إليها الفلسطينيون ويمكن أن تساعد في التعويض عن ضعف المؤسسات الفلسطينية حتى عندما تسهم في إعادة بنائها. وتضطلع مصر والأردن، باعتبارهما جارين لقطاع غزة والضفة الغربية، بمسؤولية خاصة في هذا الصدد(*). ويستطيع القادة العرب الآخرون تقديم الغطاء السياسي لنظرائهم الفلسطينيين الضعفاء الذين يواجهون بخلاف ذلك مصاعب في الدفاع عن التسويات السياسية مع إسرائيل. وذلك موقف معاكس لدور المتفرّج المهتم الذي اعتمدوه جميعاً في التسعينيات (1990يات) عندما تركوا عرفات يتحمل وحده عبء التسويات مع الإسرائيليين. في ذلك الوقت كانوا يخشون من اتهامهم بخيانة الحقوق الفلسطينية؛ وعليهم في المستقبل أن يتكاتفوا للدفاع عن تسوياتهم الجماعية.

مع ذلك، فإن مساهمة الدول العربية ستكون مقيّدة دائماً بتردّد قادتها من الظهور بمظهر المشرف على الفلسطينيين. لذا سيكون هناك نقص في أفضل الحالات في قدرة الحكومة الفلسطينية على السيطرة على الأراضي التي يفترض أن تنسحب منها إسرائيل. ويجب أن تملأ القوات الدولية الفجوة. طالما قاوم الإسرائيليون هذه الفكرة خوفاً من ألا تكون القوات الدولية أيضاً مستعدة للإشراف على الفلسطينيين. لكن بدأ بعض المسؤولين الإسرائيليين يتقبّلون مؤخّراً أن هذه القوات ربما تتمكّن من تأدية دور متمّم في الإشراف الأمني على الحدود والمعابر، كما تصوّر باراك وكلينتون في كمب ديفيد عندما جرى التفاوض على الترتيبات الأمنية في الضفة الغربية. ويمكن استخدام القوات الدولية أيضاً في الوظائف الأمنية الداخلية في الأراضي الفلسطينية، مثل المساعدة في تسلّم حواجز الطرق والمعابر إلى أن تصبح القوات الأمنية الفلسطينية في موقف يتيح لها تولي مسؤولياتها بنفسها.

يجب أن تكون القوات الدولية مستعدة للقيام بدور يتجاوز المراقبة. عليها كشريكة لقوى الأمن الفلسطينية أن تكون مستعدة للاضطلاع بوظائف أمنية، بما

(*) زادت مصر والأردن من تدخّلهما بالفعل بتقديم الأسلحة للقوات الموالية للرئيس الفلسطيني ومحاولة منع تهريب الأسلحة إلى الأراضي الفلسطينية.

في ذلك اعتقال المشبوهين بالإرهاب. ومن المهم عند أداء هذا الدور أن ينظر إليهم الشعب الفلسطيني بأنهم يسهّلون إنشاء فلسطين المستقلة، بدلاً من استبدال قوة محتلة بأخرى. لذا من الضروري أن تحظى القوات الدولية بغطاء سياسي لإضفاء الشرعية على عملياتها - اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني يصدّق عليه مجلس الأمن الدولي.

يجب التعامل بفعالية مع النشاط الاستيطاني في أي عملية سلام متجدّدة. فلم يتمكّن كلينتون أو بوش من إيجاد طريقة لمنعه من التدخّل في جهودهما. وكان كل منهما متعاطفاً مع القادة الإسرائيليين الذين يرون أنه يجب أن يكون من المقبول تهدئة المعارضة المحلية بالسماح باستمرار النشاط الاستيطاني الانتقائي، إذ إن معظم المستوطنات ستُخلى بعد التوصّل إلى اتفاق نهائي(*). وفي أثناء ذلك قلّلا من شأن أن النشاط الاستيطاني الإضافي يضعف مصداقية المحاورين الفلسطينيين كثيراً ويكشف القادة العرب أمام الاتهام بأن تدخّلهم يسهّل السيطرة على مزيد من الأرض العربية. لقد التزمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بخريطة الطريق الصادرة عن اللجنة الرباعية، التي تطلب تجميد كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك "النمو الطبيعي"، لكن جورج دبليو بوش سمح لهم بانتهاك ذلك الالتزام. على الرؤساء في المستقبل الإصرار على تجميد كل النشاط الاستيطاني في أثناء مفاوضات الوضع النهائي، بما في ذلك في الكتل الاستيطانية، ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع الفلسطينيين(**).

(*) بنى رابين وبيريز في محيط القدس ووادي الأردن فيما جمدا النشاط في المستوطنات الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. واستخدم نتنياهو مخرج "النموّ الطبيعي" لتبرير التوسّع على نطاق واسع في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية. وبنى شارون وأولمرت في الكتل الاستيطانية (أرييل والقدس وغوش إتزيون) التي افترضا أنها ستضمّ إلى إسرائيل في اتفاق الوضع النهائي. ولم يكن أي منهما راغباً في تفكيك المواقع الاستيطانية المتقدّمة غير المرخّصة على الرغم من وعودهما للرئيس الأميركي.

(**) من الطرق التي يمكن أن يتعامل بها الرئيس الأميركي مع النشاط الاستيطاني الترويج "لوقت مستقطع" مدته ستة أشهر يتم خلالها إنهاء الاتفاق على الحدود النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين عبر المفاوضات. ولا يمكن استئناف النشاط الاستيطاني إلا في المناطق التي يوافق الفلسطينيون على ضمها إلى إسرائيل بعد التوصّل إلى اتفاق. لقد وافق رئيس الوزراء بيغن على تجميد الاستيطان ثلاثة أشهر في كمب ديفيد الأول، وعرض رئيس الوزراء شارون على جورج

عندما تأخذ الولايات المتحدة صنع السلام في الشرق الأوسط على نحو جدي ثانية، فإن عليها حتماً أن تعود إلى العديد من الاقتراحات التي وضعها بيل كلينتون في سنة 2000 في أثناء المفاوضات مع باراك وعرفات. لكن يجب حل قضيتين تستعصيان على الحلول البسيطة أو المبتكرة كما بيّنت جهود كلينتون.

على الرغم من أن باراك وافق على اقتراح كلينتون منح السيادة على الحرم الشريف للفلسطينيين، فمن المرجّح جداً ألا يكون ذلك مقبولاً لغالبية الإسرائيليين الذين يعرفون المنطقة باسم جبل الهيكل. ولن يكون الفلسطينيون على استعداد لقبول السيادة الإسرائيلية على الحائط الغربي بأكمله (الذي يمتد أسفل الحي المسلم في المدينة القديمة)، ناهيك عن المنطقة التي تقع خلف الجدار (أسفل الحرم الشريف). وأي محاولة لإنتاج صيغة مبتكرة لتقسيم السيادة أو حلها سينتهي بها إلى الاصطدام بأن قضية السيادة حساسة جداً، بل متفجّرة، ولا تنقاد إلى الحلول العقلانية.

بدلاً من ذلك، يمكن وضع الحوض المقدّس ـ المدينة القديمة والمواقع الدينية حولها ـ تحت نظام دولي مسؤول عن المحافظة على الوضع الراهن الذي تبقى فيه السيطرة على المواقع الدينية في أيدي السلطات الدينية ذات الصلة إلى الأبد(*).

ويمكن بدلاً من ذلك أن ترسم أسوار مدينة القدس القديمة حدود "النظام الخاص" الذي تتشارك فيه الحكومتان الإسرائيلية والفلسطينية السيادة على المنطقة في الداخل، بموجب السيادة المشتركة. وتبقى المواقع المقدّسة داخل الأسوار تحت سيطرة السلطات الدينية لكل منها لكن لن تسمى السيادة على

دبليو بوش "وقتاً مستقطعاً" مماثلاً في نيسان/أبريل 2001، رداً على تقرير متشل الذي يدعو إلى تجميد كامل للاستيطان.

(*) بموجب هذا الترتيب، يبقى الحرم الشريف بأيدي الوقف الذي يسيطر عليه الفلسطينيون؛ ويبقى حائط البراق والأنفاق على طول الجدار الغربي في يد وزارة الشؤون الدينية الإسرائيلية؛ وتبقى المواقع الدينية المسيحية في أيدي الطوائف المسيحية المختلفة. ويضمن النظام الدولي حرية الوصول للجميع ويضع نظاماً للتعامل مع الحفريات التي يجريها أي طرف.

هذه الأماكن. ويخضع أي مسعى لتغيير الوضع الراهن لسلطة النقض المتبادلة(*).

الرغبة في الاعتراف "بحق عودة" اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل قضية عاطفية لدى الطرفين. فمعظم اللاجئين الفلسطينيين يدركون الآن أنهم لن يعودوا إلى بيوت آبائهم في إسرائيل وهم مستعدّون لقبول الترتيبات الملائمة للتعويض وإعادة التوطين. لكنهم بعد عدة عقود من المعاناة غير مستعدين لتجاهل ما يعتبرونه "حقاً". فتلك من وجهة نظرهم مسألة كرامة وعدالة.

بالمقابل، ينظر الإسرائيليون إلى هذا الإصرار على الاعتراف "بحقهم" في العودة إلى إسرائيل بأنه الطرف المستدقّ في الوتد الذي سيستخدم في المستقبل لإدامة الشكاوى الفلسطينية من إسرائيل. وكما سمع كلينتون في سنة 2000، فإن الإسرائيليين يدعمون تقديم تنازلات يعلمون أنه لن تُقَدَّم مزيد من المطالب بعدها إلى إسرائيل، لاسيما مطالب تحمل معها تهديداً لوجود إسرائيل كدولة يهودية. ومع أنهم مستعدون للسماح بدخول بعض اللاجئين الفلسطينيين بموجب خطة لَمّ شمل العائلات، فما من حكومة إسرائيلية تقبل بأن يكون لهم "حق" الذهاب إلى هناك. ولم يُظهر أي جانب استعداداً للتزحزح عما يبدو أنه مطالبه الدنيا.

من الناحية المثالية، يجب أن يتحلى القادة الإسرائيليون والفلسطينيون بالشجاعة والوقوف أمام شعبيهم ويوضحوا أن عليهم تجرّع المرارة من أجل تحقيق السلام: على الفلسطينيين التخلّي عن مطلب حق العودة إلى إسرائيل مقابل تنفيذ ذلك الحق في وطنهم الفلسطيني؛ وعلى الإسرائيليين التخلّي عن مطالبهم بأجزاء من القدس. وبغياب ذلك الحديث المباشر، فإن البديل الوحيد إيجاد صيغة قانونية مقبولة تقرّ بحقّ الفلسطينيين فيما تعطّله في الوقت نفسه(*).

(*) يكون للفلسطينيين والإسرائيليين حرية دخول المدينة القديمة عبر البوابات التي يسيطر عليها الإسرائيليون والفلسطينيون. ولا يكون بوسعهم الخروج إلى أرض الآخر دون تصريح بالسفر. ويحتاج النظام الخاص إلى طرف ثالث أو قوة شرطة مشتركة للمحافظة على القانون والنظام في المدينة القديمة.

(*) بموجب هذا الترتيب، يستطيع الفلسطينيون تقديم طلب للذهاب إلى إسرائيل، لكن يكون لدى إسرائيل حقّ سيادي تقرر بموجبه من يستطيع دخول أرضها. ويمكن منح اللاجئين مدة محددة .

كما أشرنا، تقتضي الضرورة الاستراتيجية التي تدفع للعودة إلى صنع السلام من الولايات المتحدة أن تعيد التعامل مع سورية وتصبح ثانيةً راعية للمفاوضات الإسرائيلية السورية. غير أن ذلك لا يعني أن على الرئيس القادم العودة إلى سياسة "سورية أولاً" التي اتبعها كلينتون في جانب كبير من إدارته. فنظراً لإلحاح الوضع الفلسطيني، سيكون من المهم تركيز جهوده هناك وتشجيع تحرّك المفاوضات الإسرائيلية السورية قدماً بسرعتها الخاصة. لكن من الدروس المهمة المعاكسة للحدس المستخلصة من تجربة كلينتون أن من المرجّح أن تحقّق الولايات المتحدة اختراقاً على المسار السوري إذا ركّز الرئيس الاهتمام الأميركي على المسار الفلسطيني.

يدرك الرئيس بشار الأسد تماماً أنه يحكم بلداً لا ينظر معظم مواطنيه إلى تحالفه مع إيران أنه طبيعي فيما تتزايد التوتّرات السنية الشيعية. ويمكن أن يعزّز ائتلاف الدول العربية السنية التي تشارك الولايات المتحدة وإسرائيل في حل المشكلة الفلسطينية خوف دمشق من تخلّفها عن الركب. ويمكن أن يساعد ذلك الخوف من التغلّب على تفضيل القادة السوريين العملية لذاتها. فكما تعلّم بيل كلينتون على حسابه، العملية الطويلة تمكّن دمشق من تخفيف العزلة وإعادة بناء علاقاته مع واشنطن فيما تحافظ على علاقتها الاستراتيجية مع طهران وتتابع جهود إعادة السيطرة على لبنان. ومع أن بشار الأسد كرّر مفاتحة إسرائيل بالسلام، فإنه أوضح أنه لن يبرم اتفاق سلام مع إسرائيل إذا لم تكن الولايات لمتحدة حاضرة. لذا فإنه لا يبدي تظاهراً كبيراً بشأن اهتماماته التي تدفع العملية.

غير أن بوسع الرئيس استخدام عملية المفاوضات الإسرائيلية السورية لمصلحة أميركا أيضاً. فيمكن أن تسهّل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بعدة طرق غير مباشرة: ستشعر حماس وحركة الجهاد الإسلامي بضغط كبير جداً للتجاوب مع المفاوضات إذا اقتنعتا بأن راعيهما السوري يوشك أن يعقد اتفاقاً

لنقل ثلاث سنوات ـ لممارسة حقهم بالتعويض و/أو إعادة التوطين. وبعد ذلك لا يعترف بهم كلاجئين ومدة صلاحية مطالبهم.

مع إسرائيل ويغلق مقراتهما في دمشق؛ وسيحظى المفاوضون الفلسطينيون بغطاء سياسي أكبر في العالم العربي؛ ويمكن أن تستغل الولايات المتحدة التنافس بين المسارين لإحراز تقدّم في كليهما.

يستطيع الرئيس الأميركي القادم أن يوضح أيضاً أن شرط التدخّل الأميركي هذه المرة إبعاد لبنان عن الطاولة، إذ إن الولايات المتحدة في حكم بوش أخذت على نفسها مسؤولية ضمان استقلال لبنان. وبدلاً من جعل سورية مسؤولة عن نزع سلاح حزب الله في لبنان، كما حاول أن يفعل باراك وكلينتون، يجب أن يصرّ الرئيس على أن تغلق سورية حدودها في وجه شحنات الأسلحة إلى حزب الله والمسلحين غير النظاميين الآخرين. غير أن نزع سلاح حزب الله يجب أن يكون مسؤولية لبنانية، ربما في إطار التفاوض الإسرائيلي اللبناني على سلام يحل القضايا الحدودية الثانوية العالقة.

من دروس تجربة كلينتون مع المفاوضات الإسرائيلية السورية أن السوريين بحاجة إلى الادعاء بمصداقية بأن إسرائيل انسحبت إلى خط 4 حزيران/يونيو 1967. ويجب تحت ذلك العنوان حل قضية الخمسين متراً من الأرض المتنازع عليها حول القطاع الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية. من الاقتراحات أن تحتفظ إسرائيل بالسيادة على البحيرة فيما تعود المنطقة البرية في الجانب الشمالي الشرقي إلى السيادة السورية ولكن تحوّل إلى حديقة تحت إشراف دولي، يتيح للإسرائيليين والسوريين الوصول إليها بحرية.

من العيوب الخطيرة لمساعي كلينتون من أجل تحقيق اتفاق سلام إسرائيلي سوري أن مقايضة الأرض بالسلام لم تبدُ جذّابة البتة للإسرائيليين، نظراً لاستقرار الوضع الراهن في مرتفعات الجولان وعدم استعداد القائد لتقديم إيماءات تظهر نواياه السلمية الحقيقية. غير أن تغيّر الظروف الاستراتيجية التي أتاحها رهان إيران على الأسلحة النووية والهيمنة على المنطقة، غيّر المخاطر بالنسبة إلى الإسرائيليين الذين يتصوّرون الآن تهديداً وجودياً لهم. إذا كانت سورية مستعدة لمقايضة تحالفها الاستراتيجي مع إيران مقابل عودة مرتفعات الجولان، فمن المرجّح أن ينظر العديد من الإسرائيليين إلى ذلك بأنه إسهام

ملموس في أمنهم أكثر من كونه "سلاماً دافئاً" لم يعودوا يؤمنون به. وبهذه الطريقة يمكن أن تقدّم "الأراضي مقابل إعادة الانحياز الاستراتيجي" حافزاً مهماً لم يكن موجوداً في عهد كلينتون، ويحوّل القائد الإسرائيلي الذي يجري مثل هذا الاتفاق من مغفّل إلى منقذ وطني.

إن إطلاق محاولة جديدة لإعادة تشكيل الشرق الأوسط مشروع صعب، لاسيما فيما تكتنف الشكوك مصداقية القيادة الأميركية. مع ذلك فإن من المرجّح أن يكون اجتماع المصالح الحيوية وفرص القيام بعمل جيد مغرياً جداً للقادة الأميركيين في المستقبل كما كان بالنسبة إلى بيل كلينتون وجورج دبليو بوش. لكن إذا شرعوا بمساعٍ جديدةٍ لتشجيع التغيّر في منطقة تقاومه بضراوة، فإنهم بحاجة إلى مصباح في المؤخّرة، وهو ما حاول هذا الكتاب تقديمه، لتسليط الضوء على الطريق المضطرب الذي سلكه بيل كلينتون وبالتالي توفير طريق أسلم لهم. وهم بحاجة إلى قادة عرب وإسرائيليين مثل السادات وبيغن ورابين والحسين، قادة لديهم الرؤيا والشجاعة على كسر قالب الصراع والكراهية الذي ترك الشرق الأوسط مقيداً بالظلال والبؤس مدة طويلة، على الرغم من الغرائز التغييرية للرؤساء الأميركيين. وبوجود مثل هؤلاء القادة، تستطيع الدبلوماسية الأميركية تحقيق الكثير، بالاستفادة على ما يؤمل من الحكمة والتواضع التي يولّدهما الضوء الذي توفّره التجربة.

الملاحق

(أ) اتفاق أوسلو

13 أيلول/سبتمبر 1993

تتفق حكومة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط)، ممثل الشعب الفلسطيني، أنه آن الأوان لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل بحقوقهما السياسية والشرعية وتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين والوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وبناء على ذلك يتفق الطرفان على المبادئ التالية:

المادة الأولى: هدف المفاوضات

ترمي المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، إلى جانب أمور أخرى، إلى تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية، تكون بمثابة المجلس المنتخب ("المجلس" فيما بعد) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

ومن المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338.

المادة الثانية: إطار عمل للمرحلة الانتقالية

إن إطار العمل المتفق عليه للمرحلة الانتقالية منصوص عليه في هذا الإعلان للمبادئ.

المادة الثالثة: الانتخابات

1. حتى يتمكن الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم وفق المبادئ الديمقراطية، سيتم إجراء انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة لانتخاب المجلس في ظل إشراف متفق عليه تحت مراقبة دولية، فيما ستحافظ الشرطة الفلسطينية على النظام العام.
2. تبرم اتفاقية بشأن طريقة الانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كالملحق رقم واحد، بغية إجراء انتخابات ضمن فترة لا تتعدى التسعة أشهر بعد دخول هذا الإعلان للمبادئ حيز التنفيذ.
3. ستشكل هذه الانتخابات خطوة أولية انتقالية مهمة باتجاه الاعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني.

المادة الرابعة: الولاية

ستشمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا يتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي. وينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة يحافظ على سلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة الخامسة: الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي

1. تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.
2. تنطلق مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن، على ألا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.

3. من المفهوم أن هذه المفاوضات تشمل القضايا المتبقية بما في ذلك القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات، والتعاون مع الجيران الآخرين، وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

4. يتفق الطرفان على أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية لن تخلّ بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي أو تبطلها.

المادة السادسة: نقل الصلاحيات والمسؤوليات التمهيدية

1. عند دخول هذا الإعلان للمبادئ حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخوّلين بهذه المهمة، كما هو موضح هنا. وستكون طبيعة هذا النقل أولية حتى إنشاء المجلس.

2. فور إنفاذ هذا الإعلان للمبادئ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، وبغية تعزيز التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تنقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والضرائب المباشرة والسياحة. وسيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليه. وبانتظار إنشاء المجلس، يجوز للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافية حسب ما هو متفق عليه.

المادة السابعة: الاتفاقية الانتقالية

1. سيتفاوض الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي بشأن اتفاقية للمرحلة الانتقالية ("الاتفاقية الانتقالية").

2. تحدد الاتفاقية الانتقالية، ضمن أمور أخرى، تركيبة المجلس، وعدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس. وستحدد الاتفاقية الانتقالية أيضاً سلطة المجلس

التنفيذية والسلطات التشريعية وفقاً للمادة التاسعة أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

3. تشمل الاتفاقيات الانتقالية ترتيبات تطبّق حالما يشكّل المجلس لكي يتولى الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة مسبقاً بموجب المادة السادسة أعلاه.

4. لتمكين المجلس من تعزيز النمو الاقتصادي عند إنشائه، يشكّل المجلس، من جملة أمور أخرى، سلطة كهرباء فلسطينية، وسلطة ميناء بحري في غزة، ومصرف تنمية فلسطيني، وهيئة لتشجيع الصادرات فلسطينية، وسلطة بيئة فلسطينية، وسلطة للأراضي الفلسطينية، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأي سلطات يتفق عليها بموجب الاتفاقية الانتقالية التي تحدد صلاحيتها ومسؤولياتها.

5. بعد إنشاء المجلس تحل الإدارة المدنية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة الثامنة: النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، يشكل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل إسرائيل تحمل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة التاسعة: القوانين والأوامر العسكرية

1. يخول المجلس بالتشريع بموجب الاتفاقية الانتقالية، في كل الصلاحيات المنقولة إليه.

2. ينظر الطرفان معاً في القوانين والأوامر العسكرية النافذة حالياً في المجالات المتبقية.

المادة العاشرة: لجنة الارتباط الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة

لتسهيل تنفيذ هذا الإعلان للمبادئ وأي اتفاقية تالية متعلقة بالفترة الانتقالية، فور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ، تشكّل لجنة ارتباط فلسطينية إسرائيلية مشتركة بغية معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق، والقضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك والنزاعات.

المادة الحادية عشرة: التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون في تعزيز التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، وفور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ، تشكّل لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية إسرائيلية لتطوير وتطبيق البرامج المشار إليها في البروتوكولات المرفقة، كالملحقين الثالث والرابع، وتنفيذها بطريقة تعاونية.

المادة الثانية عشرة: الارتباط والتعاون مع مصر والأردن

سيقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر للمشاركة في إقامة مزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى لتعزيز التعاون فيما بينهم. وستشمل هذه الترتيبات إنشاء لجنة متابعة تتخذ القرارات بالاتفاق بشأن كيفية دخول أشخاص نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، إلى جانب التدابير اللازمة لمنع الفوضى وانعدام النظام. وستعالج هذه اللجنة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.

المادة الثالثة عشرة: إعادة انتشار القوات الإسرائيلية

1. بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وليس أبعد من عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى سحب القوات الإسرائيلية بموجب المادة الرابعة عشرة.

2. تسترشد إسرائيل عند إعادة نشر قواتها العسكرية بمبدأ وجوب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكانية.

3. سيتم تطبيق تدريجي لعمليات إعادة انتشار أخرى إلى مواقع محددة بما يتوافق مع تولي قوة الشرطة الفلسطينية مسؤولية النظام العام والأمن الداخلي بموجب المادة الثامنة أعلاه.

المادة الرابعة عشرة: الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

تنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا كما هو مفصل في البروتوكول المرفق كالملحق رقم اثنين.

المادة الخامسة عشرة: حل النزاعات

1. تحلّ النزاعات الناجمة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ، أو أي اتفاقات لاحقة متعلقة بالفترة الانتقالية، عن طريق التفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي سيتم تشكيلها بموجب المادة العاشرة.

2. يجوز حل النزاعات التي لا يمكن تسويتها عن طريق التفاوض من خلال آلية توفيق يتفق عليها الطرفان.

3. يجوز للطرفين اللجوء إلى التحكيم حول نزاعات متعلقة بالفترة الانتقالية لا يمكن حلها بواسطة التوفيق. ولهذه الغاية يشكّل الطرفان بموجب اتفاق بينهما لجنة تحكيم.

المادة السادسة عشرة: التعاون الفلسطيني الإسرائيلي المتعلق بالبرامج الإقليمية

ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعددة الأطراف كأداة ملائمة لترويج "خطة مارشال" والبرامج الإقليمية والبرامج الأخرى، بما في ذلك برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق كالملحق رقم أربعة.

المادة السابعة عشرة: أحكام مختلفة

1. يصبح هذا الإعلان للمبادئ نافذاً بعد شهر من توقيعه.
2. جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ والمحاضر المتفق عليها ذات الصلة به تعتبر جزءاً لا يتجزّأ من هذا الإعلان.

حرّر في واشنطن دي سي في اليوم الثالث عشر من أيلول/سبتمبر 1993

عن حكومة إسرائيل

عن منظمة التحرير الفلسطينية

الشهود:

الولايات المتحدة

الاتحاد الروسي

الملحق الأول: بروتوكول حول روح وشروط الانتخابات

1. يحق لفلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها المشاركة في عملية الانتخابات وفقاً لاتفاقية بين الطرفين.
2. إضافة إلى ذلك، يجب أن تشمل اتفاقية الانتخابات، من جملة أمور أخرى، القضايا التالية:

أ. نظام الانتخابات؛

ب. صيغة الإشراف المتفق عليه والمراقبة الدولية وتركيبتها الشخصية؛

ج. القوانين والأنظمة المتعلقة بحملة الانتخابات، وترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام الجماهيري وإمكانية ترخيص محطة تلفزيون وإذاعة.

3. الوضع المستقبلي للفلسطينيين النازحين الذين سجلوا في الرابع من شهر حزيران 1967 لن يتأثّر بسبب عدم تمكّنهم من المشاركة في عملية

الانتخابات لأسباب عملية.

الملحق الثاني: بروتوكول بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا

1. سيتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا ويوقعان عليه خلال فترة شهرين من دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ. ويشمل هذا الاتفاق ترتيبات شاملة تطبق على قطاع غزة ومنطقة أريحا في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي.

2. تنفذ إسرائيل انسحاباً مبرمجاً وسريعاً للقوات العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور التوقيع على اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا ويستكمل خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر من توقيع هذا الاتفاق.

3. يشمل الاتفاق المشار إليه أعلاه إضافة إلى أمور أخرى:

أ. ترتيبات لانتقال هادئ وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.

ب. تركيبة وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المناطق ما عدا الأمن الخارجي، والمستوطنات، والإسرائيليين، والعلاقات الخارجية ومسائل أخرى متبادلة ومتفق عليها.

ج. ترتيبات تولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية المكونة من ضباط شرطة مجندين محلياً ومن الخارج من حملة جوازات السفر الأردنية ووثائق السفر الصادرة من مصر. ويجب أن يخضع من سيأتي من الخارج للمشاركة في الشرطة الفلسطينية للتدريب كرجال شرطة.

د. وجود دولي أو أجنبي مؤقت، حسب ما يتفق حوله.

هـ. تشكل لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية إسرائيلية مشتركة لأهداف أمنية متبادلة.

و. برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي، يتضمن إنشاء صندوق طوارئ لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتقديم الدعم المالي والاقتصادي. ينسق ويتعاون الطرفان بالاشتراك معاً أو منفردين مع الأطراف الدولية والإقليمية لدعم هذه الأهداف.

ز. ترتيبات لضمان المرور الآمن للأفراد والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

4. يشمل الاتفاق المشار إليه أعلاه ترتيبات للتنسيق بين الطرفين بخصوص ممرات:

أ. غزة ـ مصر،

ب. أريحا ـ الأردن.

5. المكاتب المسؤولة عن تنفيذ صلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية بموجب الملحق رقم 2 والمادة رقم 6 من إعلان المبادئ سيكون موقعها في قطاع غزة وفي منطقة أريحا حتى إنشاء المجلس.

6. إضافة إلى هذه الترتيبات المتفق عليها، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير في الفترة الانتقالية.

الملحق الثالث: بروتوكول بشأن التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية

يتفق الجانبان على تشكيل لجنة إسرائيلية فلسطينية دائمة للتعاون الاقتصادي يتركز عملها، من بين أمور أخرى، على ما يأتي:

1. التعاون في مجال الماء، يشمل برنامجاً لتطوير الموارد المائية يعده خبراء من كلا الجانبين، ويحدد أيضاً إجراءات التعاون في إدارة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتضمن مقترحات لإجراء دراسات وخطط تتعلّق بحقوق كل جانب في المياه إضافة إلى استخدام عادل للموارد

المائية المشتركة، على أن يطبق في المرحلة الانتقالية وما بعدها.

2. التعاون في مجال الكهرباء، يشمل برنامجاً لتطوير الموارد الكهربائية ويحدد أيضاً طريقة التعاون في إنتاج الموارد الكهربائية وصيانتها وشرائها وبيعها.

3. التعاون في مجال الطاقة، يشمل برنامجاً لتطوير الطاقة يتعلق باستغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خصوصاً في قطاع غزة وفي النقب ويشجع على استغلال مشترك لموارد الطاقة الأخرى. ويمكن أن يشمل هذا البرنامج أيضاً بناء مجمّع صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة وبناء أنابيب نفط وغاز.

4. التعاون في مجال المالية، يشمل برنامجاً للتطوير المالي وبرنامج عمل لتشجيع الاستثمارات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل وكذلك تأسيس بنك فلسطيني للتنمية.

5. التعاون في مجال النقل والاتصالات مع إعداد برنامج يحدد الخطوط العريضة لإنشاء منطقة ميناء غزة البحري، وينص على إقامة خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل وإلى دول أخرى. إضافة إلى ذلك، فإن البرنامج سينص على بناء ما هو ضروري من الطرقات وسكك الحديد وخطوط الاتصالات.. إلخ.

6. التعاون في مجال التجارة بما في ذلك إعداد دراسات وبرامج لتشجيع التجارة، بغية ترويج التجارة المحلية والإقليمية والبينية، إضافة إلى إجراء دراسة جدوى بشأن إمكانية إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل مفتوحة أمام الجانبين وتعاون في المجالات الأخرى المرتبطة بالتجارة.

7. التعاون في مجال الصناعة، بما في ذلك برامج التنمية الصناعية التي تنص على إقامة مراكز إسرائيلية فلسطينية للبحث والتطوير الصناعي وتعزّز المشاريع المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية وتحدد المبادئ التوجيهية للتعاون في صناعات النسيج والأغذية والأدوية والإلكترونيات

والماس والكومبيوتر وغيرها من الصناعات ذات الأساس العلمي.

8. برنامج للتعاون في علاقات العمل وتنظيمها والتعاون في المسائل المتعلقة بالرفاه الاجتماعي.

9. خطة لتنمية الطاقات البشرية والتعاون تنص على تنظيم ورش عمل وندوات إسرائيلية فلسطينية من أجل إقامة مراكز تدريب مهني مشتركة ومراكز أبحاث وبنوك للبيانات.

10. خطة لحماية البيئة تنص على تدابير مشتركة و/أو منسقة في هذا المجال.

11. برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصال ووسائل الإعلام.

12. أي برامج أخرى ذات اهتمام مشترك.

الملحق الرابع: بروتوكول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في مجال برامج التنمية الإقليمية

1. يتعاون الجانبان في إطار مساعي السلام المتعددة الأطراف في الترويج لوضع برنامج تنمية للمنطقة، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، تطلقه مجموعة البلدان الصناعية السبعة. ويطلب الجانبان من مجموعة السبعة أن تسعى إلى مشاركة دول أخرى مهتمة مثل الدول الأعضاء في منظمة التنيمة والتعاون الاقتصادي والدول العربية في المنطقة ومؤسسات عربية إضافة إلى القطاع الخاص.

2. يتكوّن برنامج التنمية من عنصرين:

(أ) برنامج تنمية اقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

(ب) برنامج تنمية اقتصادية إقليمي.

أ. يتكوّن برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة من العناصر التالية:

1. برنامج إعادة تأهيل اجتماعي يتضمن برنامجاً للإسكان والإعمار.
2. برنامج لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة.
3. برنامج لتطوير البنية التحتية (الماء والكهرباء والنقل والاتصالات إلخ).
4. خطة للموارد البشرية.
5. برامج أخرى.

ب. يمكن أن يتكوّن برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي من العناصر التالية:

1. تأسيس صندوق للتنمية في الشرق الأوسط كخطوة أولى، وبنك للتنمية في الشرق الأوسط كخطوة ثانية.
2. وضع برنامج إسرائيلي فلسطيني أردني مشترك لتنسيق استثمار منطقة البحر الميت.
3. قناة البحر المتوسط (غزة) البحر الميت.
4. مشاريع في المنطقة لتحلية المياه، ومشاريع أخرى لتنمية الموارد المائية.
5. برنامج إقليمي للتنمية الزراعية بما في ذلك القيام بتحرك إقليمي منسّق للوقاية من التصحر.
6. ربط الشبكات الكهربائية.
7. تعاون إقليمي لنقل وتوزيع الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى واستغلالها صناعياً.
8. برنامج إقليمي للسياحة والنقل والاتصالات.
9. تعاون إقليمي في مجالات أخرى.

3. يعمل الجانبان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف وينسقان تحركهما بغية إنجاحها. كما يشجّعان مواصلة النشاطات بين الجولة

والأخرى بالإضافة إلى إعداد دراسات ما قبل الجدوى والجدوى داخل مختلف مجموعات العمل المتعددة الأطراف.

المحاضر المتفّق عليها الخاصة بإعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي

أ. التفاهمات والاتفاقات العامة

كل السلطات والمسؤوليات المنقولة إلى الفلسطينيين بموجب إعلان المبادئ قبل إنشاء المجلس تخضع للمبادئ نفسها ذات الصلة بالمادة الرابعة والتي تحدّدها المحاضر المتفق عليها أدناه.

ب. التفاهمات والاتفاقات الخاصة

المادة الرابعة

من المفهوم أن:

1. ولاية المجلس تشمل منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا يتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي. وينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة.
2. ولاية المجلس تنطبق على الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة إليه.

المادة السادسة (2)

اتفق على أن يتم نقل السلطة كما يلي:

1. يبلّغ الجانب الفلسطيني الجانب الإسرائيلي بأسماء الفلسطينيين المخوّلين الذين سيتولّون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستنقل إلى الفلسطينيين بموجب إعلان المبادئ في المجالات التالية: التعليم والثقافة، والصحة، والشؤون الاجتماعية، والضرائب المباشرة والسياحة، وأي سلطات أخرى يتفق عليها.

2. من المفهوم أن حقوق هذه المكاتب وواجباتها لن تتأثّر.

3. تستمر كل من المجالات المشار إليها أعلاه في الحصول على مخصّصات الميزانية القائمة وفقاً للترتيبات التي سيتفق عليها الجانبان. وستنصّ هذه الترتيبات على التعديلات الضرورية المطلوبة لأخذ الضرائب التي يجمعها مكتب الضرائب المباشرة في الحسبان.

4. عند تنفيذ إعلان المبادئ، تبدأ الوفود الإسرائيلية والفلسطينية المفاوضات على الفور بشأن وضع خطة مفصّلة لنقل السلطة في المكاتب الواردة أعلاه بموجب التفاهمات أعلاه.

المادة السابعة (2)

يشمل الاتفاق المؤقّت أيضاً ترتيبات للتنسيق والتعاون.

المادة السابعة (5)

إن انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية لا يحول دون أن تمارس إسرائيل الصلاحيات والمسؤوليات التي لم تنقل إلى المجلس.

المادة الثامنة

من المفهوم أن الاتفاق المؤقّت سيشمل ترتيبات للتعاون والتنسيق بين الطرفين في هذا الخصوص. ومن المتفق عليه أيضاً أن نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى الشرطة الفلسطينية سيتمّ على مراحل، كما اتفق عليه في الاتفاق المؤقّت.

المادة العاشرة

اتفق على أنه عند نفاذ إعلان المبادئ، سيتبادل الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني أسماء الأشخاص الذين يسمونهم أعضاء في لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية.

واتفق أيضاً على أن يكون لكل جانب عدد مساوٍ من الأعضاء في اللجنة المشتركة. وتتوصّل اللجنة المشتركة إلى القرارات بالاتفاق. ويجوز للجنة المشتركة أن تضيف فنيين وخبراء آخرين عند الضرورة. وستقرّر اللجنة المشتركة بشأن وتيرة الاجتماعات ومكانها أو أمكنتها.

الملحق الثاني

من المفهوم أن إسرائيل ستبقى، في أعقاب انسحابها، مسؤولة عن الأمن الخارجي والأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين. ويجوز للقوات العسكرية والمدنيين الإسرائيليين استخدام الطرق بحُرّية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا.

حرّر في واشنطن دي سي في اليوم الثالث عشر من أيلول/سبتمبر 1993

عن حكومة إسرائيل

عن منظمة التحرير الفلسطينية

الشاهدان:

الولايات المتحدة

الاتحاد الروسي

(ب) إعلان واشنطن
(إسرائيل والأردن والولايات المتحدة)
25 تموز/يوليو 1994

أ ـ بعد عدة أجيال من العداء والدم والدموع، وفي أعقاب ما خلفته سنوات الألم والحروب، عقد جلالة الملك حسين ورئيس الوزراء إسحاق رابين العزم على وضع حد لإراقة الدماء والأحزان. وبهذه الروح، عقد اجتماع اليوم في واشنطن بين جلالة الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية ورئيس الوزراء وزير الدفاع الإسرائيلي السيد إسحاق رابين بناء على دعوة الرئيس بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأميركية. تشكل مبادرة الرئيس كلينتون هذه منعطفاً تاريخياً في محاولات الولايات المتحدة الدؤوبة لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ولقد كان لمشاركة الرئيس كلينتون الشخصية الفضل في الاتفاق على مضمون هذا الإعلان التاريخي. وما التوقيع عليه إلّا شاهد على رؤياه البعيدة وتفانيه من أجل قضية السلام.

ب ـ أكد جلالة الملك حسين ورئيس الوزراء رابين من جديد في أثناء اجتماعهما على المبادئ الخمسة التي تحكم فهمهما المشترك لجدول الأعمال المتفق عليه والذي يهدف إلى التوصل إلى إقامة سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين وإسرائيل:

1 ـ تسعى إسرائيل والأردن إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين

إسرائيل وجيرانها مثلما يسعيان إلى التوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين.

2 ـ سيواصل البلدان بشكل حثيث مفاوضاتهما للوصول إلى حالة سلام تقوم على قراري مجلس الأمن الدولي (242) و(338) في سائر جوانبهما مثلما تقوم على الحرية والمساواة والعدالة.

3 ـ تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وحينما تأخذ المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي لمدينة القدس مجراها، فإن إسرائيل ستعطي أولوية عالية لدور الأردن التاريخي في هذه المقدسات. وبالإضافة لذلك، فقد اتفق الطرفان على العمل سوياً لتعزيز العلاقات بين الديانات التوحيدية الثلاث.

4 ـ يعترف البلدان بحقهما والتزامهما بالعيش بسلام مع بعضهما البعض كذلك مع باقي الدول ضمن حدود آمنة ومعترف بها. كما يؤكدان احترامهما واعترافهما بسيادة كل دول المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.

5 ـ يرغب البلدان في تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما وصولاً إلى تحقيق الأمن الدائم ولتفادي التهديدات واستخدام القوة بينهما.

ج ـ إن الصراع الطويل بين الدولتين يقترب من نهايته، وعليه فإن حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل قد طويت صفحتها.

د ـ وبناء على هذا الإعلان وعملاً بجدول الأعمال المشترك المتفق عليه، فإن كلا البلدين سيمتنع عن القيام بأعمال أو نشاطات من شأنها أن تؤثر سلباً على أمن الطرف الآخر أو أن تحكم مسبقاً على الوضع النهائي للمفاوضات. وسيمتنع أي طرف عن تهديد الطرف الآخر باستخدام القوة أو السلاح أو أي وسيلة أُخرى ضده، وسيحول الطرفان دون وقوع أي تهديدات تخل بالأمن نتيجة أي عمل إرهابي مهما كان نوعه.

هـ ـ لقد أحيط جلالة الملك حسين ورئيس الوزراء رابين علماً بالتقدم الذي تحقق في المفاوضات الثنائية على المسار الأردني الإسرائيلي في الأسبوع الماضي في ما يتصل بالخطوات التي اتفق عليها لتنفيذ جداول الأعمال الفرعية المتعلقة بالحدود وقضايا الأراضي والأمن والمياه والطاقة والبيئة ووادي الأردن.

وإذ يدركان بنود جدول الأعمال المشترك المتفق عليه (الحدود ومسألة الأراضي) فقد أحيطا علماً بأن اللجنة الفرعية للحدود قد توصلت إلى اتفاق في تموز (يوليو) 1994 محققة بذلك جزءاً من الدور المناط بها في جدول الأعمال الفرعي. كما أحيطا علماً بأن اللجنة الفرعية للمياه والبيئة والطاقة، انسجاماً مع ما تستهدفه مفاوضاتها، قد وافقت على الاعتراف المتبادل بالحصص الحقة لكل من الطرفين في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك. كما اتفقا على أن يحترم الطرفان ويمتثلان بشكل كامل لما تتمخض عنه المفاوضات من حقوق في التخصيصات وفقاً للمبادئ المقبولة والمتفق عليها وبالنوعية التي يوافق عليها الطرفان. كما عبّر جلالة الملك حسين ورئيس الوزراء رابين عن ارتياحهما العميق واعتزازهما بعمل اللجنة الثلاثية في اجتماعها الذي عقد في الأردن يوم الأربعاء الموافق 20 تموز [يوليو] 1994 والذي استضافه رئيس الوزراء الأردني الدكتور المجالي بحضور وزير الخارجية وارن كريستوفر ووزير الخارجية شمعون بيرس. وعبّرا كذلك عن سعادتهما لمشاركة الولايات المتحدة والتزامها في هذا المسعى.

و ـ يعتقد جلالة الملك حسين ورئيس الوزراء رابين بأنه لا بد من اتخاذ خطوات من أجل تجاوز الحواجز النفسية والانعتاق من تركة الحرب. إن الأردن وإسرائيل وهما يسعيان بتفاؤل نحو تعميم مكاسب السلام على الجميع في المنطقة، عازمان على النهوض بمسؤولياتهما تجاه البعد الإنساني في مجال صنع السلام، ويدركان أن الاختلالات والتفاوتات الاقتصادية هي السبب الرئيس للتطرف الناجم عن الفقر والبطالة وانحطاط

كرامة الإنسان. وبهذه الروح فقد أقرّ جلالة الملك حسين ورئيس الوزراء رابين مجموعة من الخطوات ترمز إلى المرحلة الجديدة:

1 ـ الربط الهاتفي المباشر بين الأردن وإسرائيل.

2 ـ ربط الشبكات الكهربائية بين الأردن وإسرائيل كجزء من تصور إقليمي.

3 ـ فتح نقطتي عبور جديدتين بين إسرائيل والأردن، واحدة في الطرف الجنوبي العقبة ـ إيلات والثانية في نقطة في الشمال يتفق عليها.

4 ـ ستعطى من حيث المبدأ حرية المرور بين الأردن وإسرائيل للسياح من رعايا الدول الثالثة.

5 ـ تسريع المفاوضات لفتح ممر جوي دولي بين البلدين.

6 ـ ستتعاون قوات الأمن العام في الأردن وإسرائيل على مكافحة الجريمة مركزة على التهريب وبخاصة تهريب المخدرات. وستدعى الولايات المتحدة الأميركية إلى الاشتراك في هذا المجهود.

7 ـ تستمر المفاوضات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية تمهيداً للتعاون الثنائي المستقبلي بما في ذلك إلغاء سائر أنواع المقاطعة الاقتصادية.

يجري تنفيذ كل هذه الخطوات في إطار خطط التنمية المتعلقة بالبنية التحتية على صعيد المنطقة ككل وبالترابط مع المفاوضات الثنائية بين الأردن وإسرائيل في مواضيع الحدود والأمن والمياه والقضايا ذات الصلة دون المس بالنتيجة النهائية للمفاوضات المتعلقة بالبنود المدرجة على جدول الأعمال الأردني ـ الإسرائيلي المشترك المتفق عليه.

ز ـ اتفق جلالة الملك حسين ورئيس الوزراء رابين على عقد اجتماعات دورية أو عندما تدعو الحاجة للنظر في التقدم الذي تحرزه المفاوضات، وقد أعربا عن عزمهما على رعاية عملية السلام بكل جوانبها وتوجيهها.

ح ـ وفي الختام، فإن جلالة الملك حسين ورئيس الوزراء رابين يرغبان في

التعبير عن جزيل شكرهما وتقديرهما للرئيس بيل كلينتون وإدارته على جهودهما الدؤوبة في دفع قضية السلام والعدالة والرخاء لجميع شعوب المنطقة. ويرغبان في توجيه الشكر إلى الرئيس شخصياً على ترحيبه الحار بهما وعلى حسن ضيافته. واعترافاً بتقديرهما فإن جلالة الملك حسين ورئيس الوزراء رابين قد طلبا من الرئيس كلينتون توقيع هذه الوثيقة كشاهد وكمضيف لاجتماعهما.

جلالة الملك حسين

رئيس الوزراء إسحاق رابين

الرئيس بيل كلينتون

(ج) مسوّدة معاهدة سلام بين سورية وإسرائيل

قدّم الرئيس بيل كلينتون مسوّدة المعاهدة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع، في شيفردزتاون، فيرجينيا، 7 كانون الثاني/يناير 2000. نشرها أول مرة أكيفار إلدار في صحيفة "هآريتز" الإسرائيلية في 23 كانون الثاني/يناير 2000.

معاهدة السلام بين دولة إسرائيل والجمهورية العربية السورية

(ملاحظة: 7 كانون الثاني/يناير 2000. أعدّ الجانب الأميركي مشروع النص، وليس له أي وضعية قانونية أو رسمية ولا يعكس بالضرورة آراء أي طرف. وإنما هدفه أن يكون أداة في المباحثات)

إن حكومة دولة إسرائيل وحكومة الجمهورية العربية السورية:

سعياً منهما إلى تحقيق تسوية سلمية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط بناءً على قراري مجلس الأمن 242 و338 وضمن إطار عملية السلام التي انطلقت من مدريد بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 1991؛

وتأكيداً على إيمانهما بأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة وإقرارهما بحق وواجب كل منهما بالعيش بسلام معاً ومع جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها؛

ورغبة منهما في تحقيق الاحترام المتبادل وتطوير علاقات جوار ودية وطيبة ومشرِّفة؛

وتصميماً منهما على إقامة سلام دائم بينهما بما يتفق مع هذه المعاهدة؛

قد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى: إحلال الأمن والسلام ضمن حدود معترف بها.

1. تنتهي بموجب هذه المعاهدة حالة الحرب بين سورية وإسرائيل ("الطرفين" من الآن فصاعداً) ويحل السلام بينهما. وسوف يحافظ الطرفان على علاقات سلمية طبيعية حسبما تنص المادة الثالثة أدناه.

2. الحدود الدولية بين إسرائيل وسورية هي الحدود المعينة في المادة الثانية أدناه. وقد تم الاتفاق على موقع الحدود (الموقف السوري: يستند إلى خط 4 حزيران/يونيو 1967) (الموقف الإسرائيلي: يأخذ في الحسبان المصالح الأمنية والحيوية الأخرى للطرفين بالإضافة إلى الاعتبارات القانونية للجانبين). تقوم إسرائيل (سورية بسحب) (إسرائيل: بنقل) جميع قواتها المسلّحة (سورية: والمدنيين) خلف هذه الحدود وفقاً للملحق بهذه المعاهدة. (سورية: وبعد ذلك يمارس كل طرف السيادة الكاملة على جانبه من الحدود الدولية، بما في ذلك ما اتفق عليه في هذه المعاهدة).

3. لتعزيز أمن الطرفين، سيتم تنفيذ تدابير أمنية متفق عليها طبقاً للمادة الرابعة أدناه.

4. يوضح الجدول الزمني في الملحق جدولاً متفقاً عليه للتنفيذ المتزامن لهذه المادة وسواها من بنود المعاهدة.

المادة الثانية: الحدود الدولية

1. تعيّن الحدود الدولية بين إسرائيل وسورية كما هو موضّح على الخرائط والإحداثيات المحدّدة في الملحق. وهذه الحدود دائمة وآمنة ومعترف بها كحدود دولية بين إسرائيل وسورية وتبطل أي حدّ سابق أو خط مرسّم بينهما.

2. يحترم الطرفان حرمة هذه الحدود وأراضي كل منهما ومياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

3. تنشأ بموجب هذه المعاهدة لجنة مشتركة للحدود. ويوضح الملحق وظائفها وأنشطتها.

المادة الثالثة: العلاقات السلمية الطبيعية

1. يطبق الطرفان فيما بينهما بنود ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وخصوصاً:

أ. بأن يعترفا ويحترما سيادة كل منهما ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي وحقه في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

ب. بأن يقيما ويطوروا علاقات جوار طيبة وودية، ويمتنعا عن استعمال القوة أو التهديد بها مباشرة أو غير مباشرة ضد كل منهما، ويتعاونا في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في منطقتهما، ويسويا جميع النزاعات بينهما بالطرق السلمية.

2. يقيم الطرفان علاقات دبلوماسية وقنصلية بما في ذلك تبادل السفراء المقيمين.

3. يُقر الطرفان بالمصلحة المتبادلة لكل منهما في علاقات حُسن جوار مشرّفة تستند إلى الاحترام المتبادل. ولهذا الهدف سيعملان على:

أ. تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية المفيدة، بما في ذلك تمكين الناس والبضائع والخدمات من التدفق دون عوائق بين البلدين.

ب. إزالة كل الموانع التمييزية أمام العلاقات الاقتصادية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة إلى الطرف الآخر، وإبطال جميع التشريعات التمييزية، والتعاون في إنهاء أي مقاطعة لأي منهما من قبل طرف ثالث.

ج. تعزيز العلاقات بينهما في مجال النقل، وبهذا الخصوص سيفتح الطرفان ويحافظان على الطرقات والمعابر الدولية بين بلديهما، ويتعاونان في تطوير وصلات السكك الحديدية، ويضمنان دخول موانئهما بشكل

طبيعي من قِبَل مراكب وشحنات الطرف الآخر أو المراكب والشحنات القادمة إلى المنطلقة من الطرف الآخر، ويدخلان في علاقات مِلاحة جوية مدنية طبيعية.

د. إقامة اتصالات طبيعية بريدية وهاتفية وفاكسية وبرقية ولاسلكية وخدمات للنقل التلفزيوني بالكبل والإذاعة والأقمار الاصطناعية بينهما على أسس غير تمييزية طبقاً للمواثيق والأنظمة الدولية ذات الصلة.

هـ. تعزيز التعاون في مجال السياحة لتسهيل وتشجيع السياحة المتبادلة بينهما والسياحة القادمة من طرف ثالث .

4. يتعهد الطرفان بضمان التمتع المتبادل لمواطني كل منهما بالحماية القانونية ضمن أنظمتهما القانونية وأمام محاكمهما.

ملاحظات (1) مكوّنات العلاقات السلمية الطبيعية التي تتطلّب مزيداً من المباحثات: العلاقات الثقافية؛ والبيئة؛ والربط البيني للشبكات الكهربائية؛ والطاقة؛ والصحة والدواء؛ والزراعة.

(2) مجالات أخرى محتملة ينظر فيها: محاربة الجريمة والمخدرات؛ والتعاون على عدم التحريض؛ وحقوق الإنسان؛ والأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية والأنصاب التذكارية؛ والتعاون القانوني في البحث عن المفقودين.

المادة الرابعة: الأمن

أ. الترتيبات الأمنية

إقراراً بأهمية الأمن لكلا الجانبين كعنصر مهم في السلام والاستقرار الدائمين، سيقوم الطرفان باستخدام الترتيبات الأمنية التالية لبناء الثقة المتبادلة في تنفيذ هذه المعاهدة والنص على الاحتياجات الأمنية للطرفين:

1. مناطق الحدّ من القوات والقدرات، بما في ذلك الحد من جاهزيتهما وأنشطتهما، والأسلحة، ومنظومات الأسلحة، والبنية التحتية كما ورد في الملحق.

2. إقامة منطقة منزوعة السلاح ضمن مناطق الحدّ من القوات والقدرات (إسرائيل: تشمل المنطقتين اللتين ستنقل منها القوات الإسرائيلية ومنطقة الفصل القائمة بموجب اتفاقية الفصل بين القوات الإسرائيلية والسورية الموقعة في 14 أيار/مايو 1974) (سورية: في نطاق متساوٍ على جانبي الحدود). وكما ينص الملحق، لن يدخل أي من الطرفين أي قوات عسكرية أو أسلحة أو منظومات أسلحة أو قدرات عسكرية أو بنية تحتية عسكرية إلى المنطقة المنزوعة السلاح، ولا يجوز سوى نشر شرطة مدنية محدودة الوجود في المنطقة. (إسرائيل: يتفق الطرفان على عدم الطيران فوق المنطقة المنزوعة السلاح دون ترتيبات خاصة).

3. قدرات إنذار مبكّر، تشمل محطة أرضية للإنذار المبكّر في جبل الشيخ (إسرائيل: تضم وجوداً إسرائيليا فعالاً) (سورية: تديرها الولايات المتحدة وفرنسا تحت إشرافهما ومسؤوليتيهما التامة). الترتيبات الخاصة بالتشغيل الكفء والمستمر لهذه المحطة كما هو مفصّل في الملحق.

4. آلية مراقبة وتفتيش وتحقق (إسرائيل: تتكوّن من الطرفين ومكوّن متعدّد الجنسيات وتضم وسائل تقنية في الموقع) (سورية: عبر حضور دولي)، لمراقبة تنفيذ الترتيبات الأمنية والإشراف عليها. ويحدّد الملحق تفاصيل هذه الترتيبات الأمنية بما في ذلك نطاقها ومواقعها وطبيعتها، بالإضافة إلى الترتيبات الأمنية الأخرى.

ب. تدابير أمنية أخرى

وكخطوات إضافية لضمان الوقف الدائم لجميع أشكال الأعمال العدائية بين الطرفين أو من مناطقهما ضدّ الآخر.

1. يتعهد الطرفان بالامتناع عن التعاون مع أي طرف آخر في تحالف معادٍ ذي طابع عسكري موجه إلى الطرف الآخر، وبضمان أن لا تستخدم الأراضي الواقعة تحت سيطرتهما من قِبل قوات عسكرية تابعة لطرف ثالث (بما في ذلك أسلحتها ومعداتها) في ظروف تؤثر سلباً على أمن الطرف الآخر.

2. يتعهد الطرفان بالامتناع عن تنظيم أي عمل عنيف أو التهديد به أو التحريض عليه أو المساعدة أو المشاركة فيه ضد الطرف الآخر أو مواطنيه أو ممتلكاتهم أنّى كان موضعها، و سيتخذان الإجراءات الكفيلة بضمان ألا تحدث مثل هذه الأعمال أو تُدعَم من قِبل أفراد موجودين على أراضيهما أو على أراضٍ واقعة تحت سيطرتهما. بهذا الخصوص ودون إجحاف بالحقوق الأساسية في حرية التعبير والتجمع سيتخذ الطرفان الإجراءات الضرورية الكفيلة بمنع دخول أراضي كل منهما والتواجد والعمل فيها لأية مجموعة أو منظمة وبنيتها التحتية إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستخدام أو التحريض على استخدام الوسائل العنيفة .

3. يقر كلا الطرفين أن الإرهاب الدولي بجميع أشكاله يهدد أمن جميع الدول وبناءً عليه تقتضي مصلحتهما المشتركة تعزيز الجهود الدولية المشتركة في حل هذه المشكلة.

ج. التعاون والاتصال في المسائل الأمنية

ينشئ الطرفان آلية اتصال وتنسيق مباشرة بينهما كما هو مفصّل في الملحق لتسهيل تنفيذ الأحكام الأمنية في هذه المعاهدة. وستشمل مسؤولياتها: الاتصال المباشر والفوري في القضايا الأمنية، وتقليل الاحتكاك على طول الحدود الدولية، والتعامل مع أي مشكلة تنشأ في أثناء عملية التنفيذ، والمساعدة في تجنّب الأخطاء أو إساءة التفسير، والمحافظة على الاتصالات المباشرة والمستمرة بآلية المراقبة والتفتيش والتحقّق.

المادة الخامسة: المياه

1. يقرّ الطرفان بأن الحل الكامل لجميع قضايا المياه بينهما يشكّل عنصراً جوهرياً في ضمان سلام مستقر ودائم. (سورية: استناداً إلى الممارسات والمبادئ الدولية ذات الصلة)، يوافق الطرفان على إنشاء (إسرائيل: ترتيبات تضمن استمرار استخدام إسرائيل الحالي كماً ونوعاً لجميع) (سورية: ترتيبات يوافق عليها الطرفان فيما يتعلّق بكميات ونوعية المياه من) المياه

السطحية والجوفية في المناطق التي (إسرائيل: تنتقل) (سورية: تنسحب) منها القوات الإسرائيلية بموجب المادة الأولى، وكما يفصّل الملحق. (إسرائيل: ويجب أن تشمل الترتيبات جميع التدابير اللازمة لمنع تلويث كنارت/طبرية وأعلى نهر الأردن ومصادرهما أو تلوّثها أو استنزافها).

2. لأغراض هذه المادة والملحق، ينشئ الطرفان (إسرائيل: لجنة مياه مشتركة وآلية إشراف وإنفاذ) (سورية: مجلس إداري مشترك). على أن يفصّل في الملحق تكوين وصلاحيات وطريقة عمل (إسرائيل: لجنة المياه المشتركة وآلية الإشراف والإنفاذ) (سورية: المجلس الإداري المشترك).

3. يوافق الطرفان على التعاون في المسائل المتعلّقة بالمياه، كما يفصّل الملحق، (إسرائيل: بما في ذلك كمية المياه المخصصة لإسرائيل بموجب اتفاقيات أخرى ذات صلة بالمياه التي تنبع من سورية ونوعيتها).

المادة السادسة: الحقوق والواجبات

1. لا تؤثر هذه المعاهدة ولا يجب أن تُفسَّر على أنها تؤثر بأي شكل على حقوق وواجبات الطرفين بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

2. يتعهد الطرفان بأن ينفذا بنية طيبة تعهداتهما بموجب هذه الاتفاقية، دون النظر إلى عمل أو عدم عمل أي طرف آخر، وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه الاتفاقية.

3. سيتخذ الطرفان جميع الإجراءات الضرورية للتطبيق، بما يتعلق ببنود المواثيق الجماعية التي هما طرفان فيها، بما في ذلك تسليم إبلاغ مناسب إلى الأمين العام للأمم المتحدة والجهات الأخرى التي تودع لديها مثل هذه الاتفاقيات. كما سيحجم الطرفان عن أية أعمال تحد من حقوق أي طرف في المشاركة في المنظمات الدولية التي ينتمي إليها طبقاً للبنود التي تحكم عمل هذه المنظمات.

4. يتعهد الطرفان ألا يلتزما بما يتعارض مع هذه الاتفاقية.

5. تطبيقاً للمادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة، وعند حدوث تعارض بين التزامات الطرفين بموجب المعاهدة الحالية وأية التزامات أخرى، تكون الالتزامات بموجب هذه المعاهدة مُلزمةً وتُنَفَّذ.

المادة السابعة: التشريع

يتعهد الطرفان بِسَنِّ أي تشريع ضروري لتنفيذ المعاهدة وإبطال أي تشريع يتعارض معها.

المادة الثامنة: تسوية الخلافات

تُحَلُّ خلافات الطرفين الناجمة عن تفسير أو تطبيق الاتفاقية الحالية عن طريق المفاوضات.

المادة التاسعة: الفقرات النهائية

1. تصدق هذه الاتفاقية من قِبَل الطرفين بما ينسجم مع الإجراءات الدستورية لكلٍ منهما بدوره. وتصبح نافذة عند تبادل أدوات التصديق وتبطل الاتفاقات الثنائية السابقة بن الطرفين.
2. تشكل الملاحق والمرفقات الأخرى المضافة إلى هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.
3. تُبلغ المعاهدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها طبقاً لبنود المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

حرّرت هذا اليوم بتاريخ / / باللغات العربية والعبرية والإنكليزية، جميع هذه اللغات متساوية في الحجية، وعند أي خلاف بينها في التفسير يُعتمد النص الإنكليزي.

(د) أطر كلينتون

أطر الرئيس كلينتون كما قدّمها إلى المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين في 23 كانون الأول/ديسمبر 2000.

يوم الأربعاء، راجعت الأطر العامة للمساعدة في تركيز مفاوضاتكم وأوكلت إليكم مهمات محددة. إني أعرف أنكم تجدّون في العمل. وقد وردتني تقارير من مادلين ودنيس، وأعتقد صراحة أننا بهذه السرعة لن نصل إلى اتفاق. الوقت بدأ ينفد ولا نستطيع تفويت هذه الفرصة.

أعتقد أن من واجبي أن أقدّم لكم أفضل حكم على ما يتطلّبه تضييق الخلافات بشأن القضايا الرئيسية بحيث يستطيع الزعيمان اتخاذ القرارات النهائية. ومن الواضح أن عليكم حل القضايا الأخرى؛ لكن إذا تمكّنتم من حل هذه القضايا الجوهرية، فإنني أعتقد أن بوسعكم التوصّل إلى اتفاق.

أريد أن أوضح أن هذا ليس اقتراحاً أميركياً. بل يعكس حكمي الأفضل على ما يتطلّبه إبرام اتفاق في الأسبوعين التاليين. إذا لم تكن هذه الأفكار مقبولة لأي من الجانبين، فستسحب عن الطاولة ولا يكون لها أي صفة في المستقبل.

أطلب أن تنقلوا هذه الأفكار إلى زعيميكم. وإنني على استعداد للاجتماع مع كل منهما على حدة لتقديم مزيد من الإيضاحات والتخطيط لإنهاء القمة باتفاق. لكن يجب أن يكون واضحاً لهما أنهما لن يجتمعا بي لإعادة التفاوض على هذه الأفكار. بل عليهما القدوم لتنقيحها ضمن الحدود التي سأرسمها. وأود أن أعرف بحلول يوم الأربعاء إذا كانا مستعدين للمجيء على هذا الأساس.

الأرض

سمعتم مني في المرة الأخيرة أني أعتقد أن الحل يجب أن يمنح الفلسطينيين السيادة على ما بين 90 و100 بالمئة من أراضي الضفة الغربية، وأنه ستكون هناك حاجة إلى تبادل الأراضي وسواها من الترتيبات للتعويض عن الأرض التي تضمها إسرائيل لكتلها الاستيطانية.

استنادًا إلى ما سمعتُه؛ أعتقد أن الحل ينبغي أن يكون بحدود أواسط التسعينيات في المئة، بين (94 و96٪) من أراضي الضفة الغربية في الدولة الفلسطينية. الأراضي التي تُضَم من قِبَل إسرائيل ينبغي التعويض عنها بتبادل للأراضي من (1 – 3 بالمئة)، بالإضافة إلى ترتيبات متعلقة بالأراضي مثل ممر آمن دائم. كما ينبغي للطرَفَيْنِ أن يدرسا تبادل أراضٍ مُسْتَأْجَرَة لتلبية احتياجات كل منهما، وتوجد وسائل خلّاقة للقيام بذلك ينبغي أن تعالج احتياجات ومخاوف الفلسطينيين والإسرائيليين.

ويتوجب على الطرفين أن يطوِّرا خريطةً تنسجم مع المعايير التي أوضحتها في المرة الأخيرة (مثلاً 80 بالمئة من الكتل الاستيطانية، والتواصل الجغرافي، وتقليص المناطق التي يتم ضمّها إلى الحد الأدنى، وتقليص الفلسطينيين المتأثرين بذلك إلى الحد الأدنى).

الأمن

كما قلت فيما يتعلّق بالأمن في المرة الأخيرة، يوجد التحدي في معالجة المخاوف الأمنية الإسرائيلية المشروعة والحفاظ على السيادة الفلسطينية في الوقت نفسه. يكمن المبدأ الرئيسي في وجود دولي لا يمكن سحبه إلا بموافقة مُتبادَلة. كما سيتولى هذا الوجود مراقبة تطبيق الاتفاق بين الطرفين. وحسب اجتهادي فإن الانسحاب الإسرائيلي سيتم تنفيذه على مدى 36 شهراً، مع بدء حلول تدريجي للقوات الدولية في المنطقة. في نهاية هذه الفترة فإن وجودًا إسرائيلياً صغيراً سيبقى في مواقع ثابتة في غور الأردن خاضعًا لسلطة القوة

الدولية لمدة 36 شهراً إضافياً. ويمكن خفض هذه المدة في حالة حدوث تطورات إقليمية مواتية تحدّ من المخاطر التي تهدد إسرائيل.

بالنسبة لمحطات الإنذار المبكر ينبغي لإسرائيل أن تحتفظ بثلاث منشآت في الضفة الغربية، مع وجود فلسطيني في هذه المنشآت لغرض الارتباط والاتصال. هذه المحطات ستكون عرضةً لإعادة النظر بعد ثلاث سنوات، وأي تغيير في وضعها يجب أن يَتفق عليه الطرفان.

بالنسبة لإعادة الانتشار الإسرائيلي في حالة الطوارئ، أعتقد أنه لا يزال يتعين عليكم أن تطوروا خريطةً للمناطق والطرق ذات الصلة. لكن في تحديد ما يُعتَبَر حالة طوارئ، أقترح التعريف التالي: خطر وشيك وممكن إثباته لأمن إسرائيل القومي تكون طبيعته عسكرية ويستدعي إعلان حالة طوارئ عامة. وبالطبع، ستحتاج القوات الدولية إلى إشعارها عند التوصل إلى أي قرار من هذا النوع.

وفيما يتعلق بالمجال الجوي؛ أقترح أن يكون لدولة فلسطين السيادة على مجالها الجوي؛ لكن ينبغي على الطرفين أن يتوصلا إلى ترتيبات خاصة لحاجات إسرائيل في مجالي التدريب والعمليات.

وحسب فهمي فإن الموقف الإسرائيلي هو أنه ينبغي تعريف فلسطين باعتبارها "دولةً منزوعةَ السلاحِ" بينما يقترح الجانب الفلسطيني "دولةً ذات تسلُّح محدود" وكحل وسط أقترح "دولةً غيرَ مسلحة". سيكون ذلك منسجماً مع وجود قوات دولية هناك لأمن الحدود، وأغراض الردع، بالإضافة إلى امتلاك فلسطين قوات أمن فلسطينية قوية.

القدس واللاجئون

إنني أدرك مقدار صعوبة قضيتي القدس واللاجئين بالنسبة للجانبين. لكن لديَّ إحساس بأن الفجوات المتبقية تتعلق بالصياغات أكثر مما تتعلق بحقائق عملية.

القدس

بالنسبة للقدس، كما قلت في المرة الأخيرة فإن النهج الأكثر تشجيعاً هو اتباع المبدأ العام بأن المناطق العربية في المدينة تكون فلسطينيَّةً، والمناطق اليهودية تكون إسرائيليَّةً. وسينطبق هذا على البلدة القديمة أيضًا. وأحث الطرفين على أن يطوروا خرائط لخلق الحد الأقصى من التواصل الجغرافي لكلا الطرفين.

فيما يتعلق بالحرم/جبل الهيكل، أعتقد أن الفجوات لا تتعلق بالإدارة العملية؛ بل بالقضايا الرمزية للسيادة، وبإيجاد وسيلة لإظهار الاحترام للمُعتَقَدَات الدينية لكلا الطرفين. مع ذلك من الواضح أن هذه من أكثر قضاياكم حساسية وتتعلّق بمصالح الطوائف الدينية خارج إسرائيل وفلسطين.

أعرف أنكم ناقشتم بعض الصياغات، ويمكن أن تتفقوا على واحدة منها، وأضيف إليها صياغَتَيْنِ أُخرَيَيْنِ تضمنان السيطرة الفعلية للفلسطينيين على الحرم، فيما تُحتَرَم معتقَدَات اليهود. وفيما يتعلق بكل من هاتَيْنِ الصياغَتَيْنِ ستكون هناك مراقبة دولية لتوفير ثقة مُتبادَلَة.

1. سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على (الحائط الغربي والمساحة المُقدَّسَة لدى الديانة اليهودية التي تعتبر جزءًا منه)، (الحائط الغربي، وقدس الأقداس الذي يُعتَبَر جزءًا منه). سيكون هناك التزام صارم من كلا الطرفين بعدم القيام بعمليات حفر أسفل الحرم، أو وراء الحائط.
2. سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي، وسيادة عملية مُشتَرَكة على قضية الحفريات أسفل الحرم ووراء الحائط الغربي. وبتلك الطريقة تكون الموافقة المُتبَادَلَة مطلوبة قبل أن تجري أية عملية حفر.

اللاجئون

قضية اللاجئين الفلسطينيين لا تقل حساسية عن القدس، لكنني أشعر هنا أيضاً

بأن الخلافات تتعلق بدرجة أكبر بالصياغات، وبدرجة أقل بما يجري على مستوى عملي.

أعتقد بأن إسرائيل مستعدة للاعتراف بالمعاناة المعنوية، والمادية؛ التي تعرَّض لها الشعب الفلسطيني نتيجة لحرب 1948، وبالحاجة إلى تقديم المساعدة للمجتمع الدولي في معالجة المشكلة. وأعتقد أيضاً أن الجانب الفلسطيني مستعد للانضمام إلى مثل هذا الحلّ الدولي وأن لدينا فكرة جيدة عما يقتضيه.

يبدو أن الفجوة الأساسية تكمن في كيفية التعامل مع مفهوم حق العودة. أعرف تاريخ القضية، وكم سيكون صعبًا بالنسبة إلى القيادة الفلسطينية أن يبدو أنها تتخلى عن هذا المبدأ. وفي الوقت نفسه، أعرف أن الجانب الإسرائيلي لا يستطيع القبول بأي إشارة إلى حق في العودة ينطوي على حق للهجرة إلى إسرائيل، من غير اعتبار لسياسات إسرائيل المستقلة فيما يتعلق بدخول أراضيها، أو موافقتها، أو بطريقة من شأنها تهديد الطابع اليهودي للدولة.

إن أي حل يجب أن يعالج احتياجات كلا الطرفين. ويجب أن يكون منسجِمًا مع مقاربة الدولَتَيْنِ التي قبلها الطرفان كلاهما كوسيلة لإنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي: دولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطيني، ودولة إسرائيل كوطن للشعب اليهودي. وبموجب الحل على أساس الدولَتَيْنِ، ينبغي أن يكون المبدأ المرشد هو أن الدولة الفلسطينية ستكون نقطةَ الارتكاز للفلسطينيين الذين يختارون أن يعودوا إلى المنطقة من دون استبعاد أن تقبل إسرائيل بعض هؤلاء اللاجئين.

أعتقد بأننا بحاجة إلى اعتماد صياغة بشأن حق العودة توضح أن ليس هناك حق مُحدَّد في العودة إلى إسرائيل نفسها، ولكنها لا تلغي تطلع الشعب الفلسطيني للعودة إلى المنطقة. وفي ضوء ما تقدم أقترح بديلين:

يعترف كلا الجانبين بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى فلسطين التاريخية أو،

يعترف كلا الجانبين بحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم.

سيُحدِّد الاتفاق تنفيذ هذا الحق العام بطريقة تتوافق مع الحل القائم على أساس دولَتَيْنِ. وسيعدد المواطن الخمسة المُحْتَمَلَة للاجئين: 1) دولة فلسطين؛ 2) مناطق في إسرائيل ستنقل إلى فلسطين ضمن تبادل الأراضي؛ 3) إعادة تأهيل في الدولة المضيفة؛ 4) إعادة توطين في دولة ثالثة؛ 5) الإدخال إلى إسرائيل.

سيوضح الاتفاق في سياق إيراد هذه الخيارات أن العودة إلى الضفة الغربية، وقطاع غزة، والمناطق التي تتم حيازتها ضمن تبادل الأراضي ستكون حقًّا لجميع اللاجئين الفلسطينيين، في حين يعتمد التأهيل في البلدان المضيفة، أو إعادة التوطين في بلدان ثالثة، أو الاستيعاب داخل إسرائيل على سياسات تلك البلدان. وتستطيع إسرائيل أن تشير في الاتفاق إلى أنها تعتزم اعتماد سياسة يتم بموجبها استيعاب بعض اللاجئين في إسرائيل بما يتفق مع قرار إسرائيل السيادي.

أعتقد أن الأولوية يجب أن تُعْطَى للاجئين في لبنان. ويجب أن يوافق الجانبان على أن هذه الخطوات معاً تنفّذ القرار 194.

إنهاء النزاع

إنني أقترح أن يعني هذا الاتفاق وبوضوح إنهاء النزاع، وأن يضع تنفيذه حداً لكل المُطَالَبَات. يمكن أن يُنَفَّذَ ذلك بقرار من مجلس الأمن الدولي، يلاحظ أن القرارين 242 و338 قد تم تنفيذهما، وبالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين.

الختام

أعتقد بأن هذا هو مجمل الاتفاق العادل والدائم، إنَّه يعطي الشعب الفلسطيني: القدرة على تقرير مستقبله على أرضه، دولة سيدة قابلة للحياة، ومُعتَرَف بها من المجتمع الدولي، عاصمتها القدس مع السيادة على الحرم، وحياة جديدة للاجئين.

إنه يعطي شعب إسرائيل نهايةً حقيقيةً للصراع، وأمنًا حقيقيًّا، مع الحفاظ

على الروابط الدينية المُقدَّسَة، وضم 80 في المئة من المستوطنين إلى إسرائيل، وأكبر قدس يهودية في التاريخ يعترف بها الجميع عاصمةً لها.

هذا هو أفضل ما أستطيع عمله، أطلعوا زعيميكما، وأبلغوني إن كانا مُستعِدَّيْنِ للمجيء لإجراء مناقشات على أساس هذه الأفكار. وأريد أن أكون واضحاً جداً بأن هذه هي أفكاري. إذا لم تُقْبَل، فإنها لن تسحب عن الطاولة فحسب، وإنما تذهب معي أيضًا عندما أترك منصبي.

(هـ) إعلان قمة جامعة الدول العربية المنعقدة في بيروت بشأن مبادرة السلام السعودية

28 آذار/مارس 2002

مبادرة السلام العربية

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دورته العادية الرابعة عشر ـ إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في يونيو (حزيران) 1996 من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكده إسرائيل في هذا الصدد.

وبعد أن استمع إلى كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته داعياً إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو (حزيران) 1967، تنفيذاً لقراري مجلس الامن (242 و338) واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل.

وانطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لن يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف:

1. يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضا.

2. كما يطالبها القيام بما يلي:

أ. الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران/يونيو 1967، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ب. التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتّفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

ج. قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران/يونيو 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

3. عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ. اعتبار النزاع العربي ـ الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب. إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

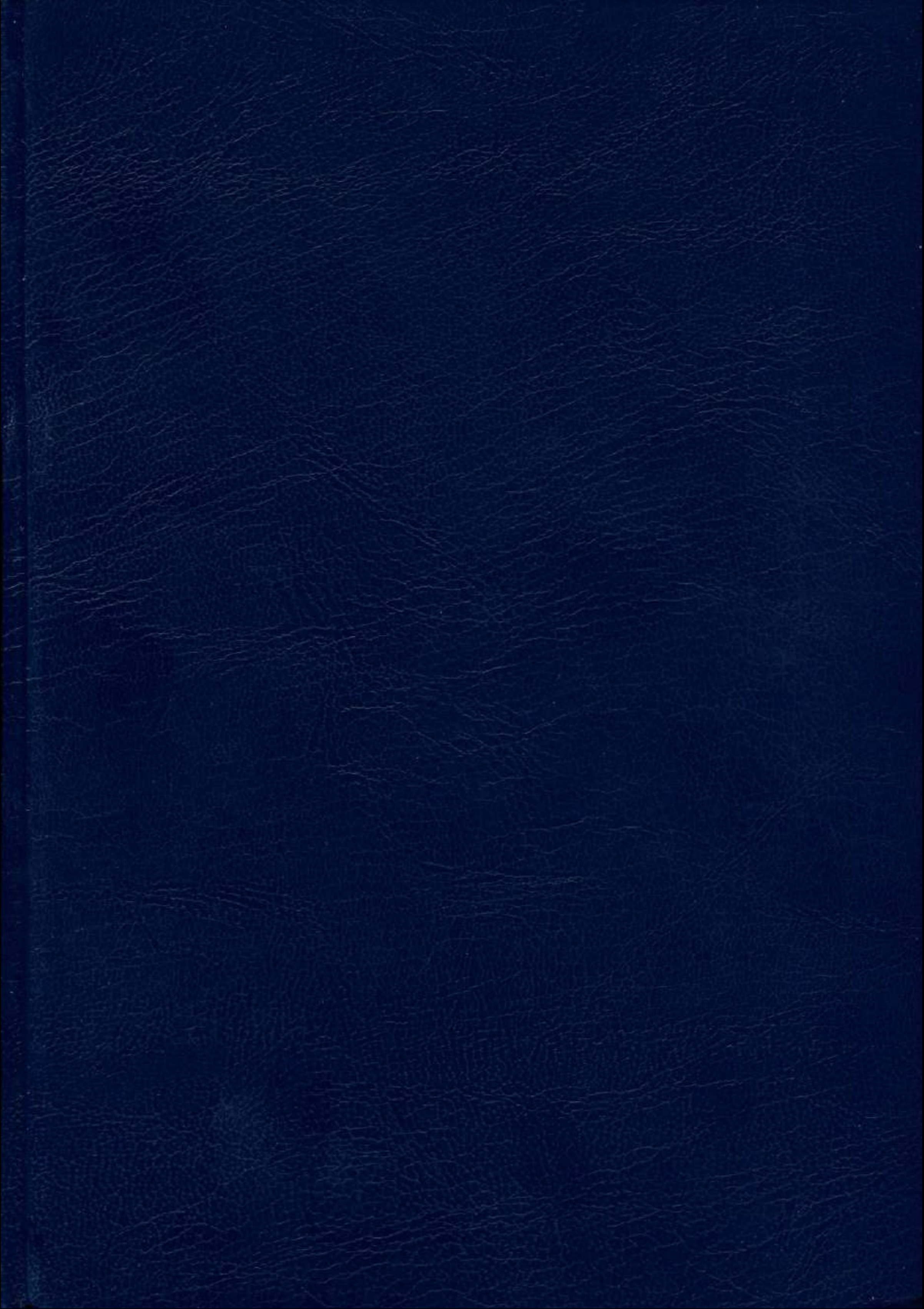
4. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

5. يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يُمَكِّن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

6. يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

7. يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.





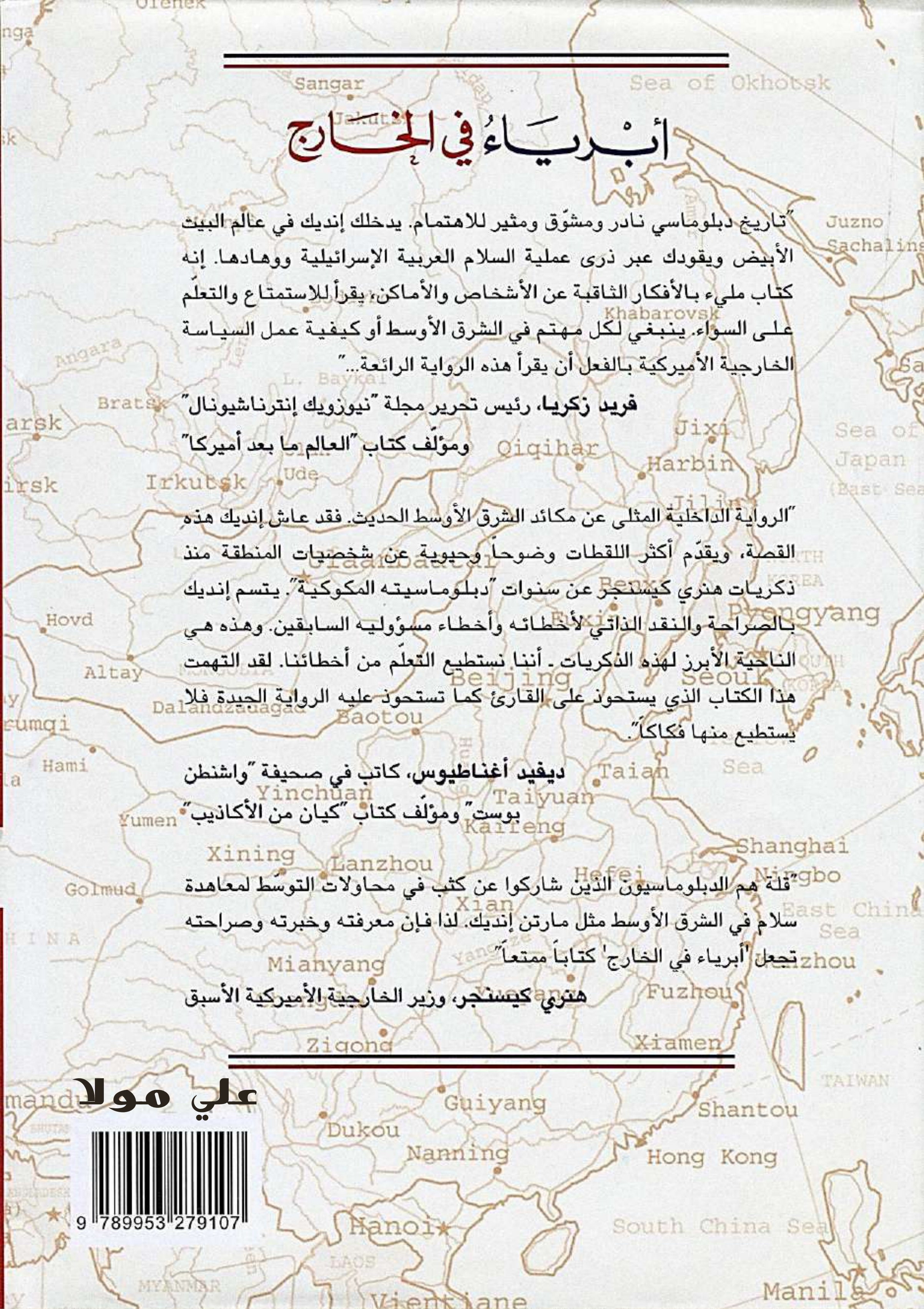
من المرجّح أن يكون صنع السلام في الشرق الأوسط المضطرب منذ مدة طويلة من أولى أولويات الرئيس الأميركي القادم. ويحتاج هذا الرئيس إلى الاستفادة من الدروس المستقاة من المحاولات السابقة، وهو ما يتناوله هنا بالبحث والتحليل مارتن إنديك، الذي عمل مرتين كسفير للولايات المتحدة في إسرائيل وكمستشار للرئيس كلينتون لشؤون الشرق الأوسط.

يستفيد **مارتن إنديك** من السنوات العديدة من المشاركة المكثّفة في المنطقة في وضع قصة داخلية للمرة الأخيرة التي استخدمت فيها الولايات المتحدة الدبلوماسية المستدامة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وتغيير سلوك النظامين البعثي في العراق والإسلامي في إيران.

"**أبرياء في الخارج**" تاريخ ثاقب البصيرة وذكرى مؤلمة، يقدّم فيه إنديك استقصاء للنتائج الساخرة للقاء السذاجة الأميركية والريبة الشرق أوسطية في بازارات المنطقة السياسية. ويحلّل الاستراتيجيات المختلفة جداً التي اتبعها بيل كلينتون وجورج دبليو بوش ليوضح لماذا واجه كلاهما مصاعب جمّة في إعادة صنع الشرق الأوسط وفقاً لتصوّريهما في جعله مكاناً ينعم بمزيد من السلام أو الديمقراطية. ويقدّم تفاصيل جديدة حول انهيار محادثات السلام العربية الإسرائيلية في كمب ديفيد، وفشل السي آي إيه في الإطاحة بصدام حسين، ومحاولات كلينتون التفاوض مع الرئيس الإيراني.

يلج بنا إنديك داخل المكتب البيضوي، وغرفة الأوضاع، وقصور الحكام العرب، ومكاتب رؤساء الوزراء الإسرائيليين. ويرسم صوراً شخصية عن القادة الأميركيين والإسرائيليين والعرب الذين تعامل معهم، بمن فيهم إسحاق رابين وإيهود باراك وأريل شارون، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، والرئيس المصري حسني مبارك، والرئيس السوري حافظ الأسد. ويقدّم

(تابع على الطية الخلفية للغلاف)



أبرياء في الخارج

"تاريخ دبلوماسي نادر ومشوّق ومثير للاهتمام. يدخلك إنديك في عالم البيت الأبيض ويقودك عبر ذرى عملية السلام العربية الإسرائيلية ووهادها. إنه كتاب مليء بالأفكار الثاقبة عن الأشخاص والأماكن، يقرأ للاستمتاع والتعلّم على السواء. ينبغي لكل مهتم في الشرق الأوسط أو كيفية عمل السياسة الخارجية الأميركية بالفعل أن يقرأ هذه الرواية الرائعة..."

فريد زكريا، رئيس تحرير مجلة "نيوزويك إنترناشيونال" ومؤلّف كتاب "العالم ما بعد أميركا"

"الرواية الداخلية المثلى عن مكائد الشرق الأوسط الحديث. فقد عاش إنديك هذه القصة، ويقدّم أكثر اللقطات وضوحاً وحيوية عن شخصيات المنطقة منذ ذكريات هنري كيسنجر عن سنوات "دبلوماسيته المكوكية". يتسم إنديك بالصراحة والنقد الذاتي لأخطائه وأخطاء مسؤوليه السابقين. وهذه هي الناحية الأبرز لهذه الذكريات ـ أننا نستطيع التعلّم من أخطائنا. لقد التهمت هذا الكتاب الذي يستحوذ على القارئ كما تستحوذ عليه الرواية الجيدة فلا يستطيع منها فكاكاً".

ديفيد أغناطيوس، كاتب في صحيفة "واشنطن بوست" ومؤلّف كتاب "كيان من الأكاذيب"

"قلة هم الدبلوماسيون الذين شاركوا عن كثب في محاولات التوسّط لمعاهدة سلام في الشرق الأوسط مثل مارتن إنديك. لذا فإن معرفته وخبرته وصراحته تجعل 'أبرياء في الخارج' كتاباً ممتعاً"

هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركية الأسبق

علي مولا

9 789953 279107